

سلسلة إرشاد لعلماء لموسى بطبعها
٢٣



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية ولحاجات التراث الإسلامي
مكة المكرمة



كتاب ترشيح العلل في الشرح الجمل

تصنيف

صدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)

إعداد

عادل محسن سالم العميري

١٤١٩ - ١٩٩٨ م

(ح) جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الخوارزمي ، القاسم بن الحسين

- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل / تحقيق عادل محسن سالم العميري -
مكة المكرمة .

٥٢٨ ص : ١٧٤ × ٢٤ سم

ردمك : ٤ - ٢٦٠ - ٠٣ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - العميري ، عادل محسن سالم (محقق) ب - العنوان

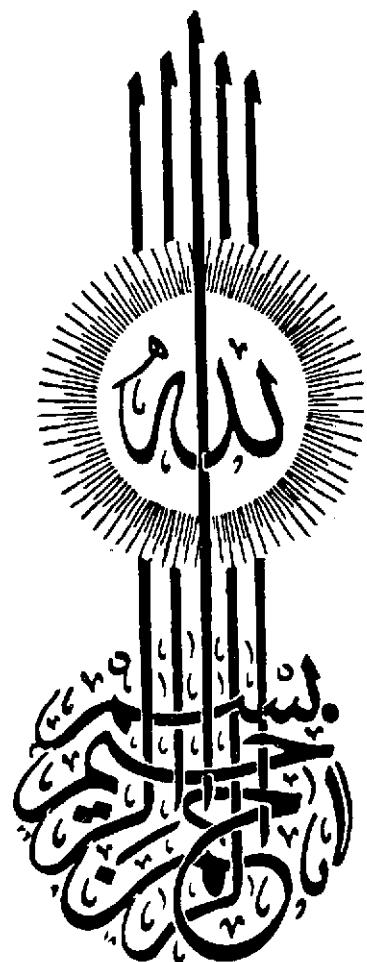
١٨ / ١٩٩١ دبوسي ٤١٥,١

رقم الاريداع : ١٨ / ١٩٩١

ردمك : ٤ - ٢٦٠ - ٠٣ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى

الطبعة الأولى



أصل هذا العمل رسالة ماجستير بعنوان (كتاب ترشيح
العلل في شرح الجمل) من جامعة أم القرى بعكة المكرمة كلية
اللغة العربية . قسم : الدراسات العليا .
أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..
وبالله التوفيق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فإن من الأمور المسلمات الواضحات أن ما خلفه السلف من علوم ومعارف
وتراث عظيم لا غنى عنه لكل طالب علم ولا سيما الباحثون الذين يعشقون هذا
التراث الأصيل .

ولمّا كان الاشتغال بالتراث والعنابة به من أهمّ ما يجب لأولئك السلف
 علينا نحن الخَلَفَ أحببت أن أشارك في تحقيق شيء من كتب التراث النحوي
 على أسدّ بعض ما يجب علي تجاه سلفنا الصالح، فقد أخبرت شيخي وأستاذني
 ووالدي الدكتور / محسن سالم العميري - حفظه الله وأنسأ في عمره - بهذه
 الرغبة الملحة فما كان منه حفظه الله إلا أن أهدى إلى إحدى مصوراته النحوية ،
 التي تحمل عنوان (ترشيح العلل في شرح الجمل) من تصنيف صدر الأفضل
 القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) .

وبعد اطلاع شيخي المشرف سعادة الأستاذ الدكتور / رياض حسن الخواوم
 - حفظه الله ورعاه - على هذه النسخة وافق على أن تكون بحثاً لنيل درجة
 الماجستير ، فاستعنت بالله عز وجل على ذلك ، وسألته التوفيق والسداد لذلك .

وكم كانت سعادتي عظيمةً وفرحتي غامرةً حين بدأت في تحقيق هذا الكتاب
 ودراسته فقد وجدت فيه مادة علمية رائعة دفعتني وأسباباً أخرى إلى المضي في
 تحقيقه من هذه الأسباب :

- 1 - أن كتاب (الجمل) للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) - وهو من
 هذا الكتاب - يعد من المختصرات المفيدة في علم النحو على صيغ حجمه ،

فقد ضمَّنَ مؤلفه عُصارة فكره النحوي ، وخلاصة تجاربه في هذا العلم ،
مما دفع كثيراً من النحاة إلى النظر فيه وشرحه وتحليله .

٢ - أن صدر الأفضل الخوارزمي من النحاة المشهورين ، وإنما نظرنا إلى كتابه
(التخمير في شرح المفصل) عرفنا مكانته البارزة بين مراتب النحويين .

٣ - أن هذا الكتاب اهتم بالعلل النحوية اهتماماً عظيماً كما هو واضح من عنوانه
(ترشيح العلل) ، ولا شك أن الكتب التي عُنيت بالعلل النحوية قليلة ، فلذلك
يعد هذا الكتاب مهماً في هذا الجانب .

كل ذلك وغيره دفعني لتحقيق هذا الكتاب محاولاً إخراجه في أقرب صورة
أرادها المؤلف . وقد قمت بتقسيم الكتاب إلى بابين اثنين :

الباب الأول : « الدراسة » :

وينقسم خمسة فصول :

الفصل الأول :

أ - عرَّفت بالشارح فذكرت : اسمه ونسبة ، وولادته ، وشيوخه ، وتلاميذه ،
ومؤلفاته ، وأدبه وشعره ، وصفاته ، ورحلاته العلمية ، ثم وفاته .

ب - عرَّفت كذلك بصاحب المتن وهو عبد القاهر الجرجاني تعرِيفاً موجزاً يتضمن
نشاته وحياته العلمية ومؤلفاته ثم وفاته .

الفصل الثاني :

عرضت في هذا الفصل ما يأتى :

- ١ - توثيق نسبة الكتاب لصاحبـه ، فذكرت فيه الأدلة التي ثبتـ أنـ الكتابـ لـ صـدرـ الأفضلـ الخوارزمـيـ .
- ٢ - منهج المؤلف : وضـحتـ فيـهـ منـهجـ المؤـلـفـ فيـ شـرـحـهـ لـ جـمـلـ الجـرجـانـيـ ، وـ طـرـيـقـةـ عـرـضـهـ لـ مـسـائـلـ النـحـوـيـةـ .
- ٣ - مـصـادـرـهـ : ذـكـرـتـ فيـهـ مـصـادـرـ الـتـيـ اسـتـقـىـ مـنـهـاـ المؤـلـفـ مـادـتـهـ الـعـلـمـيـةـ فيـ شـرـحـهـ لـ جـمـلـ الجـرجـانـيـ .
- ٤ - شـواـهـدـهـ : وـضـحتـ فيـهـ شـواـهـدـ المـؤـلـفـ الـتـيـ اعـتمـدـهاـ فيـ شـرـحـهـ ، وـفـصـلـتـ فيـهـ خـاصـةـ الشـواـهـدـ الـقـرـآنـيـةـ لـكـثـرـتـهـاـ فيـ كـتـابـهـ وـاهـتـمـامـهـ بـهـاـ تـخـرـيـجـاـ وـتـفـسـيرـاـ وـإـعـرـابـاـ .
- ٥ - مـذـهـبـهـ النـحـويـ : سـرـدـتـ فيـهـ الأـدـلـةـ الـتـيـ ثـبـتـ نـزـعـتـهـ الـبـصـرـيـةـ وـتـمـسـكـهـ بـأـراءـ أـصـحـابـ الـبـصـرـيـينـ .
- ٦ - مـوـقـفـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ : يـبـيـنـتـ فيـ هـذـاـ الـمـبـحـثـ مـوـقـفـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ الـذـيـنـ تـنـاؤـلـهـمـ فيـ شـرـحـهـ سـوـاءـ أـكـانـ مـوـافـقـاـ لـهـمـ فيـ آرـائـهـمـ أـمـ مـخـالـفاـ .

الفصل الثالث : (الموازنات) :

في هذا الفصل قمت بموازنة (ترشيح العلل) مع كتابين شرحـاـ جـمـلـ الجـرجـانـيـ وهـماـ : شـرـحـ الـجـمـلـ لـ الجـرجـانـيـ ، وـالـمـرـجـلـ لـابـنـ الـخـشـابـ ، ثم عـقدـتـ موازنـةـ بـيـنـ (تـرـشـيـحـ الـعـلـلـ) وـ (الإـيـضـاحـ فـيـ عـلـلـ النـحـوـ) لـ لـ زـجاـجيـ .

الفصل الرابع :

قمـتـ فـيـ هـذـاـ الـفـصـلـ بـكـتـابـةـ مـبـحـثـ خـاصـ بـالـعـلـلـ وـهـوـ (ـ الـعـلـةـ وـتـارـيـخـهاـ فـيـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ) .

الفصل الخامس :

وفيه تناولت :

١ - وصف المخطوط : من حيث عدد أوراقه ، ونوع خطّه ، وعدد أسطرها ، وغير ذلك .

٢ - عملي في التحقيق : شرحت فيه المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب ، وهو المنهج الذي اتفق المحققون عليه .

الباب الثاني :

جعلته النص المحقق الذي احتوى على متن جمل الجرجاني وشرح صدر الأفاضل الخوارزمي عليه ، مع التعليقات التي وضعتها في هوامش التحقيق توضيحاً لهذا الكتاب ، وتبياناً لما غمض منه .

وبعد : فسائل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في إخراج هذا الكتاب على الصورة التي أرادها المؤلف أو قريبة منها .

وما أبربَّ نفسي من الخطأ والنسيان ، فما كان من صواب فمن الله تعالى ، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان .

كما أسأله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، ونافعاً لطلبة العلم من يهتم بهذه اللغة الشريفة اللغة العربية لغة القرآن الكريم .

وختاماً لا يفوتي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور رياض حسن الخواص الذي ما فتئَ يرشدني ويقومني بأرائه

النِّيَّةُ وَتَوْجِيهُهَا القيمةُ ، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرُ الْجَزَاءِ ، وَأَجْزَلَ لَهُ الْمَثُوبَةَ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ .

كما لا يفوتنـي أن أتقدم بشكرـ من له الفضل الأول علىـ بعد الله عز وجلـ ،
ومن شملـني بعطـفـه وكرـمه والـدي الأـستاذـ الـدكتـور / مـحسنـ سـالمـ العـميرـيـ الـذـيـ
أـسـأـلـ اللهـ عـزـ وـجـلـ أـنـ يـعـظـمـ أـجـرـهـ وـيـكـرـمـ مـنـزلـتـهـ فـيـ الدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ .

كما أـتـقـدمـ بـالـشـكـرـ الـجـزـيلـ لـجـامـعـةـ أـمـ القرـىـ وـلـعـالـيـ مدـيرـهاـ ، وـسـعادـةـ كـلـ مـنـ
عمـيدـ كـلـيـةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ ، وـرـئـيـسـ قـسـمـ الـدـرـاسـاتـ الـعـلـيـاـ بـهـاـ .

كـمـاـ يـسـرـنـيـ أـقـدـمـ شـكـرـيـ لـكـلـ مـنـ قـدـمـ لـيـ المسـاعـدـةـ وـالـعـونـ فـيـ عـمـلـيـ
هـذـاـ .

وـأـخـرـ دـعـوـانـاـ أـنـ الحـمـدـ لـلـهـ رـبـ الـعـالـيـنـ ، وـالـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ عـلـىـ أـشـرـفـ
الـأـنـبـيـاءـ وـالـمـرـسـلـيـنـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ أـجـمـعـينـ .

الباب الأول

الدراسة

الفصل الأول :

- أولاً :** التعريف بالمؤلف .
- ثانياً :** التعريف بصاحب المتن .

الفصل الثاني :

- أولاً :** توثيق نسبة الكتاب . **ثانياً :** منهج المؤلف .
- ثالثاً :** مصادره . **رابعاً :** شواهده .
- خامساً :** موقفه النحوي . **سادساً :** مذهبه النحوي .

الفصل الثالث : الموازنات .

الفصل الرابع : العلة وتاريخها في النحو العربي .

الفصل الخامس :

- أولاً :** وصف المخطوط .
- ثانياً :** عملي في التحقيق .

الفصل الأول

أولاً : التعريف بالمؤلف (صدر الأفاضل الخوارزمي) :

١ - اسمه ونسبه .

٢ - ولادته .

٣ - شيوخه .

٤ - تلاميذه .

٥ - مؤلفاته .

٦ - أدبه وشعره .

٧ - صفاتيه .

٨ - رحلاته العلمية .

٩ - وفاته .

ثانياً : التعريف بصاحب المتن (الجرجاني) .

أولاً : التعريف بصدر الأفاضل الخوازمي :

١ - اسمه ونسبة^(١) :

هو القاسم بن الحسين بن محمد ، وقيل : أحمد^(٢) ، أبو محمد ، وقيل أبو الفضل^(٣) ، صدر الأفاضل ، مجد الدين ، الطرائفي^(٤) ، الخوارزمي^(٥) .

٢ - ولادته :

ولد صدر الأفاضل في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة ، بخوارزم ، كما نقل ذلك ياقوت الحموي^(٦) حين قابله في خوارزم . ولم تذكر لنا المصادر التي ترجمت له شيئاً عن أخبار أسرته أو عن مراحل نشأته الأولى ، فلا نعلم شيئاً عن هذه المرحلة من عمره ، وإنما اهتمت المصادر به حين طلبه للعلم فذكرت لنا جملة من شيوخه ، وهو ما سنتحدث عنه فيما يأتي .

(١) أوجزت في ترجمة المؤلف لأن أستاذنا الدكتور / عبد الرحمن العثيمين قدّم ترجمة وافية للمؤلف سجلها في مقدمة كتاب (التخمير) ٩/١ - ٣٩ وقد أخذت منها وأعتمدت عن الاتساع في الترجمة .

(٢) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٨ (مخطوط) .

(٣) انظر طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الورقة ٤٧٦ .

(٤) انظر مقدمة كتاب التخمير ١٤/١ .

(٥) لمعرفة المزيد عن صدر الأفاضل ينظر :

أ - معجم الأدباء لياقوت (وهو المصدر الأول) ٢٣٨/١٦ فما بعدها .

ب - عقود الجمان لابن الشعاع الورقة ٢٩٨ فما بعدها .

ج - تاريخ الإسلام للذهبي : وفيات سنة ٦١٧ هـ .

د - البلقة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ١٤١ .

ه - طبقات ابن قاضي شهبة الورقة ٤٧٦ فما بعدها .

و - بغية الوعاء للسيوطى ٢٥٢/٢ فما بعدها .

(٦) وانظر معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ .

٤ - شيوخه :

أ - المطرزي الخوارزمي :

هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي ، ولد سنة ٥٣٨ هـ ، كان رأساً في الاعتزاز وداعياً إليه ، ولقب ب الخليفة الزمخشري ، قرأ بيده على أبيه ، وعلى أبي المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد الملكي خطيب خوارزم ، وسمع الحديث من أبي عبدالله محمد بن علي بن أبي السعد التاجر وغيره .

وله مؤلفات عديدة في الفقه والنحو واللغة ، منها : **المُغْرِبُ** في شرح ألفاظ فقهاء الحنفية ، والمصباح في النحو ، والإقناع في اللغة ، وختصر إصلاح المنطق ، وغير ذلك من المؤلفات .

وقد أخذ عنه : صدر الأفاضل^(١) ، وأبو المعالي بن العجمي ، وإسماعيل بن الحسين عزيز الدين الحسيني ، وغيرهم .

توفي سنة ٦١٠ هـ ، ودُُثِي باكثراً من ثلاثمائة قصيدة عربية وفارسية^(٢) .

ب - فخر الدين الرازي :

هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الطبرistani الرازي الملقب بفخر الدين ، صاحب التفسير المشهور ، قال عنه ابن خلkan : « فريد عصره ، ونسيج وحدته ، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأولئ ... »^(٣) ، وقد أخذ الرازي عن والده ، والكمال السمناني ، والمجد الجيلي ، وغيرهم .

(١) أشار إلى ذلك ابن الشعاع في عقود الجمان الورقة ٢٩٨ .

(٢) وانظر ترجمة المطرزي في وفيات الأعيان ٥/٣٦٩ ، وإنماه الرواة ٣٣٩/٣ ، والبلغة ٢٧٢ ، وبقية الوعاء ٣١١/٢ .

(٣) وانظر وفيات الأعيان ٤/٢٤٨ .

صرح صدر الأفاضل في كتابه (الإيضاح) بأنه سمع من الرازبي حيث قال : « أنشدني الأستاذ العالم فخر الدين الرازبي بجخندة »^(١) ، كذلك أورد ابن الشعار مقطوعة لصدر الأفاضل في مدحه^(٢) .

توفي فخر الدين الرازبي سنة ٦٠٦ هـ ، بمدينة هراة^(٣) .

جـ- بـرهـان الدـين الرـشتـانـي :

هو شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل الرشتاني المرغاني ، الفقيه الحنفي .

من تصانيفه : بداية المبتديء في الفروع ، وشرح الجامع الكبير للشيباني ، وغير ذلك من الكتب .

وقد رثاه صدر الأفاضل بقصيدة مطولة ، أولها^(٤) :

فديتُ إِمَامًا صَيْغَ مِنْ عَزَّةِ النَّفْسِ
أَنَامَلُهُ وَالسَّحْبُ نُوعَانُ مِنْ جَنْسِ
فَلَعْلَهُ قَدْ تَتَلَمَّذَ عَلَى يَدِيهِ^(٥) .

توفي الرشتاني سنة ٥٩٣ هـ^(٦) .

(١) وانظر مقدمة كتاب التخيير ١٧/١ ، ولعلها بلدة « خجندة » بضم أوله وفتح ثانية ، ونون ثم دال مهملة ، وهي بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطيء سیحون ، بينهما وبين سمرقند عشرة أيام مشرقاً . انظر معجم البلدان ٣٤٧/٢ .

(٢) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٩ .

(٣) لمعرفة المزيد عن فخر الدين الرازبي ينظر : وفيات الأعيان ٤/٢٤٨ ، والتكميل لوفيات النقلة ٢/١٨٦ ، والواافي بالوفيات ٤/٢٤٨ .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٦/٢٤١ .

(٥) وانظر مقدمة كتاب التخيير ١/٢١ .

(٦) انظر ترجمة الرشتاني في هدية العارفين ١/٧٠٢ .

د - الأنماطى :

هو أبو المؤيد عبد الكريم بن عبد الواحد الأنماطى . وقد قرأ عليه صدر الأفضل كتاب (المقامات) للحريري ، كما نقل ذلك في مقدمة كتابه « التوضيح » في شرح مقامات الحريري الورقة ٢٥^(١) ، ولم أجده له ترجمة .

ه - العارض السُّرخسي :

ذكره صدر الأفضل في كتابه (اليمني شرح اليماني للعتبي) الورقة ٨٠ ، حيث قال : « أخبرني العارض السُّرخسي ... » ، فلعله قد تلمذ على يديه^(٢) ، ولم أجده له ترجمة .

و - رضي الدين النيسابوري :

صرَّح صدر الأفضل بأنه قصد بخارى للقراءة على الرضي ، كما هو مذكور في ترجمته في معجم الأدباء^(٣) ، ولعله هو المذكور في كتابه (التخيير) ١/٣٧١ ، حيث قال : « وحكي لي الأستاذ منشى النظر رضي الدين النيسابوري ... » . وذكره كذلك في كتاب (التوضيح) في عدة مواضع^(٤) ، لم أجده له ترجمة .

ز - أفضل الدين الغيلاني :

مدحه صدر الأفضل بآيات ذكرها في كتابه (بدائع الملحق) الورقة ٥٥ ،

منها :

(١) انظر مقدمة كتاب التخيير ١/٢٠ .

(٢) انظر مقدمة كتاب التخيير ١/٢٠ .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٦/٢٥١ .

(٤) انظر مقدمة كتاب التخيير ١/٢١ .

يقولون رسطاليسُ في العلمِ واحدٌ
وذا خطأً منهم فما فضلُ أفضَلُ
فلا عجبُ أنْ فاقَهُ وَهُوَ أَخْرَى
أتَى بَعْدَ أَزْمَانٍ وَذَلِكَ أَوْلَى
لم أجد له ترجمة^(١).

٤ - تلاميذه :

لم تذكر المصادر التي اطلعت عليها شيئاً عن تلاميذ صدر الأفاضل، غير أنه ذكر في بعض كتبه أسماء من أجاز لهم، فعل أولئك قد درسوا على يديه، وهم:
أ - موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن عصام بن محمد المفسري الفريابي، ناسخ كتاب (بدائع الملح) لصدر الأفاضل، أجازه وكتب له بخطه سنة ٥٩٥ هـ كما هو مدون على نسخة الكتاب، ولم أجد له ترجمة^(٢).

ب - الإمام أبو البركات المبارك بن أبي الفتح أحمد بن المبارك المعروف بابن المستوفى الإربلي ، صاحب كتاب (تاريخ إربيل) ، قال عنه ابن خلكان : « وكان جمًّا الفضائل عارفاً بعده فنون ، منها الحديث وعلومه ... ، وكان ماهراً في فنون الأدب من النحو واللغة والعروض »^(٣).

وله عدة مؤلفات منها : تاريخ إربيل ، والنظام في شرح شعر المتبي وأبي تمام ، وإثبات الموصل في نسبة أبيات المفصل ، وغيرها من الكتب .

ذكر ابن المستوفى إجازة صدر الأفاضل له في أول كتابه (إثبات المحصل) الورقة^(٤).

توفي ابن المستوفى سنة ٦٣٧ هـ^(٥).

(١) انظر مقدمة كتاب التخيير ٢١/١ - ٢٢.

(٢) انظر مقدمة كتاب التخيير ٢٢/١.

(٣) انظر وفيات الأعيان ٤/١٤٧.

(٤) وانظر مقدمة كتاب التخيير ٢٣/١.

(٥) لمعرفة المزيد عن ابن المستوفى ينظر وفيات الأعيان ٤/١٤٧ ، والتكميلة لوفيات النقلة ٥٢٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧٢.

جـ- المَلْخِي : ذكره ناسخ كتاب (الوضيح) في هامش الورقة ٣٠ حين أشار إلى كتاب «اليمني» لصدر الأفضل حيث قال الناسخ : «اليمني بسكون الميم وكسر النون بخط المصنف في إجازة مولانا المَلْخِي رحمة الله » ، ولم أجده ترجمة ^(١) .

د - أبو المؤيد محمد الخاصي الخوارزمي : لعله من تلاميذ صدر الأفضل ، حيث قال ابن الشعاعر : « أنشدنا أبو المؤيد محمد الخاصي الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه ... » ^(٢) .

هذا ما استطعت جمعه عن شيوخه وتلاميذه ، ولعل الأيام تساعدنا في معرفة المزيد عنهم وعن غيرهم فتُستكمل صورة هذا العالم الجليل ، ويتضح مدى مشاركته في العلوم المختلفة التي سنعرفها من عرض مؤلفاته .

٥ - مؤلفاته :

بلغت مؤلفات صدر الأفضل قرابة العشرين مؤلفاً ، تتنوعت في مواضيعها وعلومها ، فمنها مؤلفات في النحو ، ومنها في اللغة ، وأخرى في الأدب ، والفقه ، مما يُظهر ما كان يمتاز به صدر الأفضل من علم غزير ، وثقافة واسعة . وقد برع صدر الأفضل في النحو أكثر من غيره من العلوم وبه اشتهر ونُقل عنه ، والدليل على ذلك مؤلفاته التي خص أكثرها علم النحو . وقد ذكر هذه المؤلفات صاحب معجم الأدباء في كتابه ^(٣) ، وهي على النحو الآتي :

١ - بدائع الملح .

٢ - (التخمير) في شرح المفصل . مطبوع ^(٤) .

(١) وانظر مقدمة كتاب التخمير ٢٣/١ .

(٢) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٩ ، ومقدمة كتاب التخمير ٢٣/١ .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٥٣/١٦ .

(٤) حققه د/ عبد الرحمن العثيمين .

- ٣ - ترشيح العلل في شرح الجمل ، وهو كتابنا هذا .
- ٤ - التوضيح في شرح مقامات الحريري .
- ٥ - خلوة الرياحين في المحاضرات .
- ٦ - نوایا الخبایا في النحو .
- ٧ - (السَّبِيكة) وهو شرح متوسط للمفصل .
- ٨ - السُّرُفُ في الإعراب .
- ٩ - شرح الأبنية .
- ١٠ - شرح الأجاجي النحوية ، وهي أجاجي الزمخشري .
- ١١ - شرح الأنموذج .
- ١٢ - شرح المفرد والمؤلف ، مطبوع .
- ١٣ - ضرامة السقط في شرح سقط الزند ، مطبوع .
- ١٤ - عجائب النحو .
- ١٥ - عجالة السفر في الشعر .
- ١٦ - لباب الاعتصار^(١) .
- ١٧ - لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه .
- ١٨ - (المَجْمَرَة) وهو شرح صغير للمفصل .
- ١٩ - المحصل للمحصلة في البيان .
- ٢٠ - اليمني في شرح اليماني .

(١) لم يرد في معجم الأباء ، وقد وقف عليه د/ عبد الرحمن العثيمين ، انظر مقدمة كتاب التخيير ٢٣/١

٦ - أدبه وشعره :

امتاز صدر الأفضل بالإجاده والبراعة في الشعر والنشر ، وقد ذكر ياقوت الحموي في معجمه بعضًا من القطع الشعرية والنشرية التي أنشأها ، وهي تتسم بالرصانة والجذالة والعدوية ، وإليكم بعضًا من رسائله وأشعاره :

أ - كتب إلى الخليفة العباسى^(١) مايلي :

« رَأِيَاتُ مُولَانَا - الصَّوَامِ الْقَوَامُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِمامُ الْمُتَقِينَ ، وَخَلِيفَةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ إِلَامُ الَّذِي لَيْسَ لِتَابِعِينَ غَيْرَهُ إِمامٌ ، وَلَوْ دُونَ عَنْتَهُ مُتَمَسِّكٌ وَاعْتِصَامٌ - هِيَ الَّتِي لَمْ أَزِلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَنْ يَعْقِدَ بَعْذَبَاتِهَا^(٢) النَّصْرَ ، وَيَجْعَلَ مِنْ أَشْيَاعِهَا الذَّئْبَ وَالنَّسَرَ ، تَسَايِرُهَا الْأَمَالُ وَتَحْلُ حِيشَمًا رُفِعَتِ الْأَجَالُ ، وَيَحْتَفُّ بِهَا الْجَدُودُ ، وَيُرَقِّرِفُ عَلَيْهَا السُّعُودُ ، ... »^(٣) .

وهي رسالة طويلة امتلأت بألوان كثيرة من المعاني والبيان والصناعة اللغوية ، وهي بحق تدل على تمكן قائلها من علوم البلاغة .

ب - ومن شعره ما قاله في المدح :

سَنَا جَبِينِكَ مَهْمَا لَاحَ فِي الظُّلْمِ
يُثْنَا نَطَالْعُ مِنْهُ نُسْخَةُ الْكَرْمِ
إِنْ يَزِدُ النَّاسُ فِي أَخْلَاقِهِمْ كَرَمًا
فَالِّذِيْرُ مِنْ جُودِكَ الظَّنَانُ بِالدِّيمِ
تَبِيُو عَلَى أَشْقَرِ خُضْرِ حَوَافِرِهِ
بَحْرًا يَلَاطِمُ أَمْوَاجًا عَلَى ضَرَمِ^(٤)

(١) لعله الناصر لدين الله الذي حكم من ٥٧٥ هـ إلى ٦٢٢ هـ ، انظر البداية والنهاية ٩٠/١٣ .

(٢) أبي : أطراها ، وانظر اللسان في (عن) .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٤٨/١٦ .

(٤) انظر معجم الأدباء ٢٥٠/١٦ .

وقال في شيخ الإسلام الرشتاني وأبنائه :

أنا ملُّهُ والسحْبُ نوعان من جِنْسٍ
فديتُ إماماً صيغَ من عزَّةِ النفسِ
من المفاسِرِ الخاوي اليدينِ إلى الفلسِ
أشدُّ ارتياحاً نحو طلعةِ مُعْتَفٍ^(١)
وأجودُ من كعبٍ وأخطبُ من قسٍ
وأفقَهُ في تدریسِهِ من مُحَمَّدٍ
إلى أن قال :

فقد بُنِيَّ الإسلامُ مِنْهُمْ على خَمْسٍ
لأربعةٍ شادوا الهَدَى بعد شيخِهِمْ
وعلِمُهُمْ أضْحَوْا ملائِكَةَ الإنسِ
بنورِ إلهيٍّ عَلَيْهِمْ وَزَهْدِهِمْ
بصائبِ الأحكامِ يَقْطُرُ في الطَّرسِ^(٢)

وَعَاشُوا لِتَرْشِيحِ الْهَدَى وَيَرَاعُهُمْ
فَعَاشُوا لِتَرْشِيحِ الْهَدَى وَيَرَاعُهُمْ

كفتني أن أعزَّى إلى الأبِ والجدِ
ولو أنتي أَنْصَفتُ حُنْتَكَ في قلبي
فإنِّي على رغمِ العِدا أَمَّةٌ وحدِي
وإن سالَ من جنواهُ أُوذِيَّةُ الرُّفْدِ^(٤)

تَكَسَّبْتُ مِنْ كِدَّ اليمينِ مَا ثَرَأْ
وَإِنْ كُنْتُ فِي كُلِّ الفَضَائِلِ وَاحِدًا
وَلَسْتُ بِمَنْ يَنْفِي نَوَالًا مِنْ امْرَئٍ

ولو أنتي أَنْصَفتُ حُنْتَكَ في قلبي
دفنتُكَ ما بين الحجارةِ والتُّرْبَ
فأنوارُ عينِي قد تستَرَّتَ في التُّرْى^(٥)

وقال يرشي ولده :

أَقْرَأْتُ عَيْنِي مَذْتَسَرَتَ في التُّرْى

(١) أي : طالب المعرفة .

(٢) اليراع : القلم .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٤٢/١٦ .

(٤) انظر مقدمة كتاب التفسير ٣٨/١ .

(٥) انظر المرجع نفسه ٢٩/١ .

هذه أمثلةٌ لبعض أشعار صدر الأفاضل ، ولو أردنا أن نعرف رأي العلماء حولها لرأينا رأيين متناقضين لاثنين من العلماء ، فقد قال ابن الشعار في شعره : « وله شعرٌ كثيرٌ ليس بالرائق المستحسن يظهرُ فيه التعجرف والركاكة »^(١) في حين قال عنه ياقوت الحموي : « صدر الأفاضل حقاً ، وواحد الدهر في علم العربية صدقًا ، ذو الخاطر الوقاد ، والطبع النقاد ، والقريحة الحاذقة ، والنحزة^(٢) الصادقة ، برع في الأدب ، وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب ، فهو إنسان عين الزمان ، وغرّة جبهة هذا الأوان ... »^(٣) .

وأعتقد أن ابن الشعار قد قسا في حكمه على شعر صدر الأفاضل حين قال عنه : « فيه التعجرف والركاكة » حيث رأينا من الأمثلة السابقة مدى براعته وتمكنه من ناصية الشعر مما يجعله يحتل مكانة مرموقة بين مراتب الشعراء الجيدين .

٧- صفاتـه :

ذُكرتْ في ترجمة صدر الأفاضل صفاتـه الخـلـقـيـة والخـلـقـيـة وذلك في كتاب (معجم الأدباء) حين قابله ياقوت الحموي في بلده خوارزم ، وكان قد تجاوزـ الستين من عمره ، ويعـد كتابـ (معجم الأدباء) المصدر الأول الأساسي في ترجمة صدر الأفاضل ، فمـا قالـه ياقـوت عن صـفاتـ صـدرـ الأـفـاضـلـ الخـلـقـيـةـ ما نـصـهـ :

« رأيته شيخاً بهيـ المنـظرـ ، حـسـنـ الشـيـةـ كـبـيرـهاـ ، سـمـيـتـ بـديـنـاـ عـاجـزاـ عـنـ الـحرـكـةـ ، وـكانـ لـهـ فـيـ حـلـقـهـ حـوـصـلـةـ كـبـيرـةـ »^(٤) .

(١) انظر عقود الجمان الورقة ٢٩٩ .

(٢) أي : الطبيعة الصادقة .

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٢٨/١٦ .

(٤) انظر معجم الأدباء ٢٢٩/١٦ .

أما عن صفاتِهُ الْخُلُقِيَّةِ فقد اتَّصَفَ صَدْرُ الأَفَاضِلِ بِالْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ والسُّجَابَا الْجَلِيلَةِ ، يَتَضَعُذُ ذَلِكُ مِنَ الْقَصَّةِ الَّتِي نَقَلَهَا يَاقُوتُ فِي كِتَابِهِ وَقَدْ قَصَّهَا عَلَيْهِ صَدْرُ الأَفَاضِلِ بِنَفْسِهِ حَيْثُ قَالَ :

« لَا أَعْرُفُ أَحَدًا أَفْضَلَ عَلَيِّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَإِنَّ الْفُرْبَةَ أَحَوْجَتِنِي إِلَيْهِ فَلَعْنَ اللَّهِ الْفُرْبَةَ ، قَلْتُ لَهُ : وَكَيْفَ ذَلِكُ ؟ قَالَ : إِنِّي مَضَيْتُ إِلَى بَخَارِي طَالِبًا لِلْعِلْمِ وَقَاصِدًا لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الرَّضِيِّ ، فَاجْتَمَعَ إِلَيَّ صَدْرُ جِيهَانِ وَغَيْرُهُ فَقَدْ أَنْسَيَتِ الْقَصَّةَ ، فَلَمَّا حَذَّقُوا الْأَدَبَ بِرَوْنَى بِسَبْعِينِ دِينَارًا رَكْنِيَّةً^(١) ، وَوَعَدْنِي بِوَعْدٍ جَمِيلٍ ، وَلَوْلَا الْحَاجَةُ وَالْفُرْبَةُ مَا قَبَلْتُهَا مِنْهُ^(٢) » .

يَتَضَعُذُ لَنَا مِنْ هَذِهِ الْقَصَّةِ مَا كَانَ يَتَّصَفُ بِهِ صَدْرُ الأَفَاضِلِ مِنْ حِرْصٍ شَدِيدٍ عَلَى التَّعْفُفِ ، وَالْبُعْدِ عَنْ سُؤَالِ النَّاسِ .

كَذَلِكَ تَظَهُرُ لَنَا صَفَةً أُخْرَى مِنْ صَفَاتِ صَدْرِ الأَفَاضِلِ النَّبِيلَةِ ، وَهِيَ بُعْدُهُ عَنِ الْمَنَاصِبِ وَالشَّهَرَةِ وَالتَّقْرُبِ مِنَ السُّلَطَانِ ، وَذَلِكَ حِينَ عَرَضَ عَلَيْهِ الشَّهَابُ الْحَوْفِيُّ أَحَدَ صَدُورِ خَوارِزَمِ الْمُقْرَبِينَ مِنَ السُّلَطَانِ مَنْصِبًا وَمَجْلِسًا إِلَى جَانِبِهِ عَلَى أَنْ يَعْطِيهِ كُلَّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دِنَارِيْنَ لِيَقْرَأَ الْأَدَبَ ، فَلَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يَقْبِلْ ذَلِكَ^(٣) .

وَقَدْ سَأَلَهُ يَاقُوتُ عَنْ مَادَةِ حَيَاتِهِ ، فَقَالَ :

« خَلَفَ لِي وَالَّدِي قَدْرًا يَسِيرًا لَا يَقْنَعُ بِمَثْلِهِ إِلَّا أَصْحَابُ الزَّوَاياِ ، فَإِنَّ أَنْفَقَهُ بِالْمَيْسُورِ ، وَأَتَلَذَّذَ بِالْغِنَى عَنِ الْجَمِيعِ»^(٤) .

(١) أي من ضرب ركن الدولة البوهيمي .

(٢) انظر معجم الأدباء ٢٥١/١٦ .

(٣) انظر المصدر نفسه .

(٤) نفسه .

وهذا القول يعطينا صورةً واضحةً عن حياةِ صدرِ الأفاضل القليلةِ الْكُلْفَةِ ،
ومدى رُهْدِه في الدنيا وقناعته بما كتب له .

مما يضاف إلى هذا المبحث ما ذكره ياقوت عن مَذْهَبِ صدر الأفاضل ،
حيث سأله ياقوت عن مَذْهَبِه فقال : « حنفي » ، ولكن لست خوارزمياً لست
خوارزمياً « وقد استنتج ياقوت من ذلك أنه نَفَى عن نفسه أن يكون معتزلياً »^(١) .

٨ - رحلاته العلمية :

حين اطلعت على سيرةِ صدر الأفاضل لاحظتُ أنه لم يتعد حدود بلادِ
المشرق وبالتحديدِ بلاد خراسان وما جاورها ، فقد أخبرَ عن نفسه بأنه رحل إلى
بخارى طلباً للعلم^(٢) ، وذكر أيضاً في كتابه (الإيضاح) ما يشير إلى أنه
رحل إلى « جَخْنَدَة » وهي قرية من قرى سمرقند حيث قال : « أنسدني
الأستاذ العالم فخر الدين الرازي بـ (جَخْنَدَة) »^(٣) ، وجاء في كتابيه (الإيضاح)
و (ضِرَام السَّقْط) ما يوضح سفره لسمرقند^(٤) :

وقد وجدت في آخر مخطوط كتابه (ترشيح العلل) بخط الناسخ ما يثبت
هذا ، وبين فيه سبب سفره لسمرقند ، حيث جاء فيه :

« نَثَرَ النَّاسُ نُصَارَأً وَرِقَةً وَنَثَرْنَا نَحْنُ وَدَّا وَمِقَةً
لَوْقَدِرْنَا لَنْثَرْنَا رُوحَنَا إِنَّمَا الرُّوحُ لِمَنْ قَدْ خَلَقَهُ »

(١) انظر معجم الأدباء ٢٣٩/١٦ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٥١/١٦ .

(٣) انظر مقدمة كتاب التخيير ١٧/١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١٧/١ .

قاله رجلٌ من جُمِلةِ أَصْحَابِ صُدُرِ الْأَفَاضِلِ ، وَسَبَبَ هَذَا أَنَّ الْمَطْرَزِيَّ كَانَ مَعْلُوماً لِصُدُرِ الْأَفَاضِلِ وَبَعْدِ تَعْلِمِهِ صَارَ أَفْضَلُ مِنْهُ ، فَمَانَاهُ^(١) مَمَاتَةً عَظِيمَةً ، فَأَخْذَ فِي إِخْرَاجِهِ عَنْ بَلْدَهُ وَطَرَدَهُ إِلَى سَمْرَقَنْدَ ، وَمَتَعْلَمُو سَمْرَقَنْدَ كُلُّهُمْ جَلَسُوا فِي جَنْبَهِ طَلَباً لِلْبَحْثِ ، فَنَثَرُوا ذَهِبًا وَفَضَةً ، وَلَمْ يَنْثَرْ وَاحِدًا مِنْهُمْ ، فَلَهُذَا قَالَ هَذَا الشِّعْرُ^(٢) .

هَذَا كُلُّ مَا يُعْرَفُ عَنْ رَحْلَاتِ صُدُرِ الْأَفَاضِلِ ، وَبِهِذَا يَتَضَعَّ أَنَّ عَالَمَ الْجَلِيلَ صُدُرَ الْأَفَاضِلِ لَمْ يَسَافِرْ وَيَشَدَّ رَحَالَهُ إِلَى الْبَلَادَانِ الْمَشْهُورَةِ ، وَالْأَمْصَارِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي كَانَتْ رَائِدَةَ الْعِلْمِ وَقَتَّئِذِ ، كَبْغَدَادَ وَدَمْشَقَ وَمَصْرَ وَالْحِجَازَ ، فَلَعِلَّ هَذَا مِنْ أَحَدِ أَسْبَابِ عَدَمِ شُهُرَتِهِ وَإِنْتَشَارِ ذِكْرِهِ فِي كُتُبِ التُّحَاةِ وَالْأَدْبِرِ وَلَا أَبْعُدُ عَنِ الصَّوَابِ إِذَا مَا قُلْتَ إِنَّهُ لَوْلَا مَقَابِلَةً يَاقُوتَ الْحَمْوَى لَهُ فِي بَلْدَهُ بَخْوَارِزْمِ وَذَكَرَ سِيرَتَهُ فِي كِتَابِهِ (مَعْجمُ الْأَدْبَاءِ) لِضَاعَتْ أَخْبَارُ هَذَا الْعَالَمِ فِي عَالَمِ النَّسِيَانِ ، وَمَا عَرَفَهُ أَيِّ إِنْسَانٍ .

٩ - وَفَاتَهُ :

دَخَلَتْ جَحَافِلُ التَّتَارِ خَوَارِزْمَ وَمَا جَاولَهَا مِنَ الْمَنَاطِقِ سَنَةَ ٦٦٧ هـ ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي أَخْبَارِ هَذِهِ السَّنَةِ : « فِي هَذِهِ السَّنَةِ عَمَّ الْبَلَاءَ وَعَظُمَ الْعَزَاءُ بِجَنْكِيزِ خَانِ الْمُسْمَى بِتَمْوِيجِنِ لِعْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْ مَعِهِ مِنَ التَّتَارِ قَبَّحُهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ ، وَاسْتَفْحَلَ أَمْرُهُمْ وَاشْتَدَّ إِفْسَادُهُمْ مِنْ أَقْصَى بَلَادِ الْصِّينِ إِلَى أَنْ وَصَلُوا بِلَادَ الْعَرَاقِ وَمَا حَوْلَهَا حَتَّى انتَهَوْا إِلَى إِربَلِ وَأَعْمَالِهَا ، فَمَلَكُوكُوا فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ - وَهِيَ هَذِهِ السَّنَةُ - سَائِرَ الْمَالِكَ إِلَّا الْعَرَاقَ وَالْجَزِيرَةَ وَالشَّامَ وَمَصْرَ ... »^(٣) .

(١) أي : جازاه ، انظر للسان مادة (منى) .

(٢) انظر ترشيح العلل الورقة ٦٢ .

(٣) انظر البداية والنهاية ٧٤/١٣ .

قتل التتار كلَّ من قابهم ، ودمروا كلَّ ما واجهم ، وكان منهم صدر الأفضل رحمة الله تعالى، وذلك في الثاني عشر من ربيع الأول لعام ٦١٧ هـ^(١).

ثانياً : التعريف بصاحب المتن عبد القاهر الجرجاني^(٢) :

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر النحوى ، الإمام المشهور صاحب التصانيف المعروفة في النحو والبلاغة حيث برز فيما خاصَّة في البلاغة الذي وضع فيها قواعد علميًّا المعاني والبيان فصار أشهر عالم في البلاغة ، وكان شافعياً أشعرياً .

أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن اخت أبي علي الفارسي ، وذلك بجرجان ، ولم يأخذ عن غيره . أخذ عنه علي بن زيد الفصيحي الذي يعدَّ من أبرز تلاميذه .

الجرجاني مؤلفات مشهورة معروفة منها :

المقتضى في شرح الإيضاح ، والجمل (وهو متن هذا الكتاب) ، وللدلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، وغير ذلك .

توفي الجرجاني سنة ٤٧١ هـ ، وقيل ٤٧٤ هـ .

(١) انظر طبقات النهاة لابن قاضي شيبة الورقة ٤٧٦ ، ومقدمة كتاب التخيير ١٧/١.

(٢) معرفة المزيد عن الجرجاني ينظر إنباه الرواة ١٨٨/٢ ، وطبقات الشافعية للأستري ٤٩١/٢ ، وبغية

الوعاء ١٠٦/٢ ، ومقدمة محقق كتاب الجمل ٦ - ١٣ .

الفصل الثاني

أولاً : توثيق نسبة الكتاب .

ثانياً : منهج المؤلف .

ثالثاً : مصادره .

رابعاً : شواهده .

خامساً : مذهبة النحوي .

سادساً : موقفه من العلماء .

أولاً : توثيق نسبة الكتاب :

خلَّت كُتب المُصادر من ذِكرِ هذا الكتاب ونسبة لصدر الأفاضل ، وذلك لأنها اقتصرت في ترجمتها لصدر الأفاضل على ما ذكره ياقوت الحموي ، وهذا لا ينفي نسبة هذا الكتاب لصدر الأفاضل إذ يحتمل أن ياقوت لم يكن مهتماً بذكر كل كتبه ، وهذا الإغفال جعل بعض الباحثين^(١) ينفي نسبة هذا الكتاب عن صدر الأفاضل الخوارزمي وإثباتها لناصر بن هادي بن ناصر الحسيني ، وهو الاسم الذي وجده على غلاف المخطوط ، فقد جاء على الغلاف ما نصه :

« كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف الشیخ الإمام الأجل الهمام صدر الأفاضل برد الله مضجعه وطیب مهجعه بحق محمد والله الأکرمین صاحبہ ومالکہ وکاتبہ أشرف الأنام سید الأقوام سیدنا ناصر بن هادي بن ناصر الحسينی طیب الله ضریحه ». .

ويبدو لي أن هذا المخطوط هو لصدر الأفاضل الخوارزمي للأسباب الآتية:

١ - أنَّ غلافَ المخطوطِ الذي ذكرناه آنفًا قد ذُكرَ فيه ما نصه : « تصميفُ الشیخ الإمام الأجل الهمام صدرُ الأفاضل ». .

وأما ناصرُ بن هادي فهو « صاحبُه ومالکُه وکاتبُه » وفرقٌ كبيرٌ بين تصميفِ الكتاب ، وامتلاكه ونسخه .

(١) انظر مقدمة كتاب التخيير ١٦/١ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ، ومقدمة كتاب في التصريف للجرجاني ١٦ تحقيق د/محسن العمري .

٢ - أن المشهور بلقب (صدر الأفاضل) عند كُتب الترجم وعند النهاة هو القاسم بن الحسين الخوارزمي ، وليس هو ناصر بن هادي ، بل إن ناصراً هذا رجُل مجهول لم تذكره كتب الترجم التي اطلعت عليها ، ولم أستطع العثور عليه في كُتب النحو المعروفة .

٣ - مما يؤنس ويفيد أن هذا الكتاب لصدر الأفاضل الخوارزمي مايلي :

أ - ذكر الناسخ في آخر المخطوط القصة التالية :

« نثر الناس نضاراً ورقه ونشرنا نحن ودأ ومقه
لوقدرنا لنثرنا روحنا إنما الروح من قد خلقه »

قاله رجلٌ من جملة أصحاب صدر الأفاضل ، وسبب هذا أن المطرزي كان معلماً لصدر الأفاضل ، وبعد تعلمه صار أفضل منه ، فـمـانـاهـ مـمـانـاهـ عـظـيمـةـ ، فأخذ في إخراجه عن بلده وطرده إلى سمرقند ، و المتعلمو سمرقند كلهم جلسوا في جنبه طلباً للبحث ، فنثروا ذهبًا وفضة ، ولم ينثر واحد منهم ، فلهذا قال هذا الشعر ^(١) »

فقول الناسخ : « ... قاله رجل من جملة أصحاب صدر الأفاضل ... » يفيد أن الناسخ رجل آخر غير المصنف ، لذا فجعل الناسخ هو المصنف فيه بُعد عن الصواب ، فلا يبقى إذن إلا القول بأن مؤلف هذا الكتاب هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي .

ب - مما يعين على إثبات نسبة هذا الكتاب لصدر الأفاضل الخوارزمي هو ذلك التشابه الواضح الموجود في كتابيه (التخمير) وهذا الكتاب ، وقد تتبع

(١) انظر ترشيح العلل الودقة ٦٢ .

هذا التشابه فوجده في أكثر من عشرين موضعًا ، أثبت بعضًا منها في
هوما مش التحقيق ، وهذه أمثلة منها :

١ - جاء في التخمير ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ : « ينبغي أن تعلم أن ما زال ، وما
برح ، وما فتى ، وما انفك ، أربعتها بمعنى ، وهو استغراق
الزمان كله » .

و جاء في ترشيح العلل ٨٢ : « وما زال ، وما برح ، وما فتى وما انفك كلها
متقدمة في اقتضاء استغراق الزمان كله » .

٢ - جاء في التخمير ١٩/٢ ما نصه : « وسُطّها : هاهنا بسكون السين
مثُل داخِل الدائِرَةِ ، وبالتحريك مثُلْ مرْكِز الدائِرَةِ » .

و جاء في ترشيح العلل ١٠٧ : « وأما (وسُطُ) بالسكون فهي جهة غير
معنية ، فإذا قلت : جلست وسُطِ الدارِ ، يكون بمنزلة قوله : خلَل الدارِ ، و (وسُطُ)
بتحريك السين : جهة معينة بمنزلة المركِز من الدائرة » .

٣ - ورد شاهد نحوي برواية واحدة في الكتابين وهو قول القطامي :

كُمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ إِذْ لَا أَكَادُ مِنِ الإِقْتَارِ أَحْتَولُ .

وهذه الرواية لم ترد في مصدر من المصادر كما ذكر ذلك أستاذنا
د/ عبد الرحمن العشيمين محقق كتاب التخمير ، حيث قال في هامش الكتاب
٣٠٩/٢ : « تتبّيه : لم أجده من رواه (أحتول) إلا الخوارزمي والمثبت في
المصادر (أحتمل) وهي رواية الديوان » .

وقد ورد هذا الشاهد بالرواية نفسها في ترشيح العلل ص ٢٨٧ .

هذا التشابه البين في هذه الأمثلة وغيرها^(١) مما أثبته في هوماش التحقيق يدفعنا إلى القول بأن الكتابين مؤلف واحد.

ج - ذكر صدر الأفضل بعض المسائل الفقهية في هذا الكتاب ، فإذا عرفنا أن له كتاباً في الفقه وهو (لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه)^(٢) فإن هذا مما يؤنس بأن مؤلف الكتابين قد يكون واحداً ، وإليكم مثالاً على ما ورد من المسائل الفقهية :

« ... مثال الأول : إن دخلت الدار أنت طالق ، فالطلاق في الحال واقع قبل دخول الدار ، لأن قوله « أنت طالق » كلام مبتدأ غير متعلق بشرط ، قوله : « إن دخلت الدار » لغو ، حيث لم يدخل عليه الحرف الرابطة للجزاء بالشرط ، واستفتيت فقهاء العصر فأفتقوا بموقفي هذا »^(٣) .

د - وما ساعد على إثبات نسبة الكتاب لصدر الأفضل ما ذكره المحشى في هامش الورقة ٥٤ ب ، حيث جاء فيه : « جمع سنة [يقصد سنون] بكسر جميعها ذكره في التخيير إلا أرضيون ». .

فقوله « ذكره » يريد صدر الأفضل ، والسياق العام يفيد أن المحشى يذهب إلى أن المؤلف واحد ، ولو كان ثمة مؤلف آخر للكتاب لم يزه بقوله : ذكر صدر الأفضل ، هذا ما أحسبه . والله أعلم .

(١) انظر أمثلة أخرى على ذلك في هوماش هذا الكتاب في : ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، ٢٤٠ ، ٢٦٢ .

(٢) انظر ص ٩ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١٦٢ ، وانظر أمثلة أخرى في : ٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨ .

هذا ما استطعتُ جمعَهُ من الأدلةِ التي تثبتُ نسبةَ هذا الكتاب لصدر الأفاضل الخوارزمي ، ولم أجدهُ ما يدحضُ أو يدفعُ القولَ بأنَّ هذا المخطوطَ ليس بصدر الأفاضل ، فلعلَّ فيما جمعتُ من الأدلةِ ما يؤكِّد أنَّ المؤلِّف هو صدر الأفاضل الخوارزمي ، والله أعلم .

ثانياً : منهج المؤلِّف :

يعدُّ كتابُ (الجمل) للجرجاني من كتبِ المتون النحوية المختصرةِ التي حَوتَّ أغلبَ موضوعاتِ النحو ، وقد حُقِّقَ هذا الكتابُ^(١) وطبعَ في مجلدٍ صغيرٍ . وقد أوضحَ الجرجاني مقصدهُ من هذا المختصر بقولِه في بدايةِ الكتابِ :

« ... هذه جمل رتبتها ترتيباً قريباً للتناول ، وضممتها جميع العوامل ، تهدب ذهن المبتدئ وفهمه ، وتعرّفه سمت الإعراب ورسمه ، وتقيد في حفظِ المتوسطِ الأصولِ المتفقة والأبوابِ المختلفة ، لنظمها في أقصرِ عِقدٍ ، وجَمِعْها في أقربِ حدٍ »^(٢) .

ولمَّا كان مؤلِّفُ هذا الكتاب وهو عبدُ القاهر الجرجاني علمَ من أعلامِ العربية وإماماً من أممِها كُتِّرت الشروحُ على كتابِ (الجمل) حتى بلغت تسعة عشر شرحاً^(٣) ، من بينها هذا الكتاب .

(١) حققه أولأ علي حيدر ، ثم د/ عبد الحليم عبد الباسط ثانياً وهو الذي اعتمدت عليه في توثيقِ متن هذا الكتاب لخلوه من النقص والتعريف .

(٢) انظر ترشيح العلل ١ .

(٣) لمعرفةِ أسماء هذه الشروح ينظر مقدمة كتابِ (شرح الجمل) للجرجاني ، رسالةً ماجستيرٍ ص ١٨ .

قامَ صدرُ الأفاضل بشرحِ جملِ الجرجاني في كتابِ سماه «ترشيحُ العلل»^(١) في شرحِ الجمل «وهو كتابنا هذا متميّزاً بمنهجٍ يختلفُ عن غيره من الكتب التي شرحت كتابَ (الجمل) ، وهذا المنهج يتضحُ لنا مما يأتي :

١ - يبدأ المؤلف بإيراد متن الجمل ، ويصدرُ ذلك بالقول : قال رحمة الله ، ثم يوردُ المتن ويتبعُه بالشرح ، مثال ذلك :

« قال رحمة الله : « والاثنان الباقيان مرفوعهما قبل المنصوب وهما (لا) و (ما) بمعنى ليس ، تقول : ما زيدُ منطلقًا ، ولا رجلُ أفضلُ منك ، ويبطلُ عملُهما بتقديم الخير نحو قوله : ما فاضلُ زيدُ ، وما منطلقُ عمرو ، فلا يجوز : ما منطلقًا زيدُ ، ولا أفضلُ منك رجلُ » .

الشرح : تشبهه هذين الحرفين بـ (ليس) وإعمالهما مذهب الحجازيين ، وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونهما ، ويقرأون (ما هَذَا بَشَرٌ) بالرفع ...^(٢) . وهكذا يمضي المؤلف على هذا المنهج في شرحه للمتن ، وقد تميّز شرحه بما يأتي :

أ - يقدم غالباً شرحه على طريقة السؤال والجواب ، وهي طريقة تتعلق بغرض الشارح وقصده وهو إيراد العلل والأسباب في المسائل النحوية وتوضيحها

(١) جاء في الصحاح في مادة (رشح) : « الترشح : أن تُرشح الأم ولدها باللين القليل ، تجعله في شيءٍ بعد شيءٍ ». وذكر صاحب اللسان معنى آخر فقال : « والترشح أيضًا : التربية والتهئة للشيء » .

والظاهر أن مراد صدر الأفاضل هو المعنى الأول ، حيث إنه يدلّ على التقليل من الشيء ، وهذا واضح من منهج المؤلف الذي قام على الإيجاز والاختصار في شرحه .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٤ .

كما هو واضح من عنوان الكتاب « ترشيح العلل في شرح الجمل » ، وسوف أتحدث عن العلل لاحقاً .

من أمثلة هذه الطريقة ما ذكره عن الممنوع من الصرف بقوله :

« فإن قيل : لم جعلت علامه غير المنصرف امتناع دخول التنوين والجر ؟

قيل : لأنَّ الاسم متى اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة أو تكرر فيه سببٌ ، كل سببٍ ثانٍ أصلٌ ثقلٌ ، وشابه الفعل فمُنْعِنَ التنوين والجر ، لأنهما لا يدخلان الفعل .

فإن قيل : وما تلك الأسباب ؟

قيل : هي : وزن الفعل ، والصفة ، والألف ، والنون المضارعتان لـألفي الثنائي ، والعدل ، والثنائي ، والجمع ، والعجمة ، والتعريف ، والتركيب ...»^(١) .

وقال في موضع آخر عن المبتدأ والخبر :

« المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد ، وهذا معنى يرفعهما معًا لتناوله إياهما ، لأن الإسناد يقتضي الطرفين ، وهذا كما أنَّ التشبيه الحاصل في (كأنَّ) لما كان يستدعي مشبهًاً ومشبهًاً به كانت عاملةً في الجزأين .

فإن قيل : لم وجب ارتفاعهما لهذا المعنى ؟

قيل : حملًا لهما على الفاعل .

فإن قيل : ما الوجه في حملهما عليه ؟

(١) انظر ترشيح العلل ٢٢ .

قيل : أما المبتدأ فإنه يماثله في كونه مخبراً عنه ، وأما الخبر فلأنه يماثله في كونه جزءاً ثانياً عن الجملة ، أو لأن الخبر هو المبتدأ فحمل على الفاعل بواسطته «^(١)».

هذه الطريقة - أعني طريقة السؤال والجواب - قد اقتفها فيما أحسبُ عن من سبقه ، فقد سألكها من قبل الزجاجي في (إيضاح العلل) ، وابن الأنباري في (أسرار العربية) ، وغيرهما ممن كتب في العلل من النحاة والفقهاء الذين كانت غايَّتهم ومقصدهُم من هذه الطريقة توضيح المسائل وتسهيل فهم عللها وموضوعاتها .

ب - أحياناً يعقد فصولاً داخل الشرح يتواتر فيها عمّا ذكره الجرجاني في المتن ، وهذا جانب تنظيمي يدل على اهتمام الشارح وعنايته بترتيب كتابه في أبوابٍ وفصoli تعملى على توضيح مراده ومقصده ، ومثال ذلك ما ذكره عند حديثه عن (لا) و (ما) المشبهتين بـ (ليس) قال : « فصل : ويذكر استعمال (ما) دون (لا) ومن اختصاصها أيضاً أنه تدخل (الباء) المؤكدة للنفي في خبرها دون خبر (لا) ، فلا يجوز دخولها في خبر (ليس) وخبر (ما) عند انتقاد النفي لخروج الكلام إلى الإثبات ، وموضوعها لتأكيد النفي فلا يجوز : ليس زيد إلا بخارج »^(٢)

ج - مما يلاحظ على الشارح في شرحه أيضاً أنه يكثر الإحالات في بعض المواطن خشية الوقوع في التكرار والإعادة ، وهي إحالات دقيقة تتبيء عن دقة الشارح وإحاطته ومحاولة ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، من ذلك :

(١) انظر المصدر نفسه ٦٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٥ ، وأنظر كذلك : ٩ - ١٧ - ٦٧ - ١٠٦ - ١٣٩ - ١٥٠

١ - قوله عن تأثيث الأعداد :

« قد ذكرنا العلة في وقوع تأثيث الأعداد بالعكس من تأثيث جميع الأشياء وما يتعلّق بتمييزها مفردةً ومركبةً في الضرب الثاني من الفصل الرابع من الكتاب فلا نعيده »^(١).

وقال أيضًا : « قد بيّنا في باب (الإعراب الأصلي وغير الأصلي) المراد بالجر غير الحقيقى وجْه حَمْلِه على الحقيقى فلا نعيده »^(٢).

وغير ذلك من الأمثلة^(٣) التي تشهد على رغبة الشارح في الاختصار وعدم التطويل ، وأيضاً تُظهر مدى ترابط كتابه وتماسكه .

د - غالب على شرح صدر الأفاضل الإيجاز الواضح والاختصار البين في شرحه لمعنى الجمل ، وهي طريقة سار عليها في أكثر كتابه ، إلا أن ذلك لم يمنعه من الإسهاب والتفصيل في بعض الموضع .

من أمثلة اختصار الشارح رغبته الصريحة بذلك حيث قال في نهاية (جمع المذكر السالم) : « ... وفي استقصاء جميع ما يتعلّق بهذا الفصل طول ، وفيما ذكرناه كفاية والله ولِي التوفيق »^(٤) .

وعند حديثه عن حروف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر قال : « تلخيص هذا المعنى أن يقال : إن هذه الحروف ساكنة في الرفع ، ساقطة في الجزم ، متحركة في النصب إلا (الألف) لامتناعها من الحركة »^(٥) .

(١) انظر ترشيح العلل . ٢٧٧ .

(٢) انظر ترشيح العلل . ٢٨٩ .

(٣) انظر أمثلة أخرى في ١٨٨ - ٢٢٩ - ٢٧٩ .

(٤) انظر ترشيح العلل . ٢٥ .

(٥) انظر المصدر نفسه . ٣١ .

كذلك يظهر اختصاره في شرحه للمن حيـث إنـه لا يورـد اخـتلافـات النـحـاةـ كـثـيرـاـ بل يقتـصـر علىـ المشـهـورـ منـ الـأـقـوـالـ التيـ غالـبـاـ ماـ توـافـقـ المـذـهـبـ البـصـريـ ،ـ منـ ذـلـكـ قـوـلـهـ عنـ خـبـرـ كـانـ وـأـخـواتـهاـ :

« فـإـنـ قـيـلـ :ـ هـلـ يـجـوزـ تـقـديـمـ الـخـبـرـ عـلـيـهـ ؟ـ »

قـيـلـ :ـ لـاـ ،ـ فـيـ الـلـاتـيـ فـيـ أـوـائـلـهـنـ (ـمـاـ)ـ ،ـ وـيـجـوزـ فـيـ سـائـرـهـنـ إـلـاـ فـيـ (ـلـيـسـ)ـ فـيـنـاـ خـلـافـاـ »^(١)ـ .ـ

نتـبـينـ مـاـ سـيـقـ مـيـلـ صـدـرـ الـأـفـاضـلـ لـلـيـجـازـ وـعـدـمـ الإـسـهـابـ غـيـرـ أـنـهـ توـسـعـ فـيـ بـعـضـ الـمـاوـضـعـ كـمـاـ نـكـرـتـ آـنـفـاـ .ـ مـنـ ذـلـكـ مـاـ قـالـهـ عـنـ (ـوـاـوـ)ـ الـعـطـفـ وـذـكـرـهـ لـلـأـدـلـةـ التـيـ تـبـتـ أـنـهـ لـمـ طـلـقـ الـجـمـعـ ،ـ فـقـدـ قـالـ مـاـ نـصـهـ :

« (ـوـاـوـ)ـ لـلـجـمـعـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ ،ـ وـلـاـ نـعـنـيـ بـالـجـمـعـ فـيـ قـوـلـنـاـ :ـ جـاغـنـيـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ ،ـ أـنـهـمـاـ جـاءـاـ مـعـاـ فـيـ حـالـةـ وـاحـدـةـ ،ـ وـإـنـماـ نـعـنـيـ الـمـشـارـكـةـ بـيـنـهـمـاـ فـيـ الـجـمـيـعـ سـوـاـ حـصـلـ مـنـهـمـاـ فـيـ حـالـةـ وـاحـدـةـ أـوـ لـمـ يـحـصـلـ وـلـاـ يـوـجـبـ التـرـتـيـبـ كـالـفـاءـ ،ـ وـالـدـلـيلـ عـلـىـ ذـلـكـ اـسـتـعـمـالـهـمـ إـيـاـهـاـ فـيـ فـعـلـ يـقـتـضـيـ أـكـثـرـ فـيـ حـصـولـهـ مـنـ وـاحـدـ كـاـشـتـرـكـ ،ـ وـاجـتمـعـ ،ـ وـاخـتـصـ ،ـ نـحـوـ اـشـتـرـكـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ ،ـ وـلـاـ يـتـصـورـ الاـشـتـرـاكـ مـنـ زـيـدـ وـحـدـهـ حـتـىـ تـزـعـمـ أـنـ عـمـرـاـ تـأـخـرـ عـنـهـ ،ـ وـلـاـ كـانـ (ـفـاءـ)ـ لـلـتـرـتـيـبـ اـسـتـحـالـ اـسـتـعـمـالـهـاـ فـيـ هـذـهـ الـأـفـعـالـ .ـ

دـلـيـلـ ثـانـ :ـ وـهـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ فـيـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ :

« وـأـذـخـلـوـاـ الـبـابـ سـجـنـكـاـ وـقـلـوـأـجـحـةـ »^(٢)ـ .ـ

(١) انظر ترشيح العلل ٨٣ .

(٢) سورة البقرة الآية ٥٨ .

وفي سورة الأعراف :

﴿ وَقُولُوا حَطَّهُ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجْدًا ﴾^(١)

والقصة واحدة .

دليل ثالث : وهو قوله تعالى :

﴿ يَمْرِئُمَا فَتَنَى لِرَبِّكَ وَاسْجُدْي وَأَرْكِعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾^(٢)

ولا شك في أن الركوع قبل السجود .

دليل رابع : وهو قوله تعالى :

﴿ خَلَقْكُمْ مِنْ تَقْسِيرٍ وَحِجَّةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾^(٣)

ولا شك في أن خلق حواء كان قبل خلق المخاطبين في (خلقكم) .

دليل خامس : وهو استحالة استعماله - في المسببات نحو : أعطاني فشكريه ، والمجازات نحو : إن دخلت الدار فايت طالق - مكان (الفاء) «^(٤)» .

نخلص مما سبق أن الكتاب يعد من الكتب المتوسطة التي لا تقع في إيجاز مخل ولا تطويل ممل .

هـ - لم يكن صدر الأفاضل مقتصرًا في شرحه على ما في متن الجمل بل كان يضيف أحياناً بعضاً ما لم يذكره الجرجاني ، من ذلك عند حديثه عن الأفعال

(١) سورة الأعراف الآية ١٦١ .

(٢) سورة آل عمران الآية ٤٢ .

(٣) سورة النساء الآية ١ .

(٤) انظر ترشيح العلل - ٢٥٠ - ٢٥١ .

التي تنصب ثلاثة مفاعيلٍ فقد أضافَ مما لم يذكره الجرجاني حيث قال : « وقد يلحق ثلاثة أفعال وهي : أخبرتُ ، وخبرتُ ، وحدثتُ »^(١)

وـ نقل الشارح بعضاً من أقوال العلماء في شرحه ، وهي نقول قليلة وذلك رغبة من الشارح في الاختصار كما ذكرنا ذلك سابقاً ، وهذه النقول تكون غالباً حول اختلاف النحو في بعض المسائل النحوية ، وبعضاًها حول إعراب كلمات معينة في القرآن وهو ما سنذكره لاحقاً إن شاء الله .

من أمثلة إيراد أقوال العلماء ما ذكره الشارح عن بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة مفردةً واختلافهم فيها حيث قال :

« فإن قيل : كون النكرة المفردة المبنية فيه متفقاً أم لا ؟

قيل : لا ، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب : « اختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناء ، وقال أبو إسحاق الزجاج إنها إعراب ، واستدل بقولهم : لا رجل وغلاماً عندك ، ولا رجل ظريفاً عندك ، وقال - يعني الزجاج - : « وإنما حذف التنوين لفرق بين ما هو جواب : هل منْ رجل ؟ وبين ما هو جواب : هل رجل ؟ ، قال أبو سعيد : « والذى عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب ، وهو مذهب سيبويه : لأنه قال : « تصبُّها لما بعدها كتصبِّ (إن) لما بعدها ، وتتركُ التنوين لازمًّا لعموله » ، وقال الشيخ : « ولفظ صاحب الكتاب في هذا أن يقول : فنصبوه نصباً بغير تنوين »^(٢) .

(١) انظر المصدر نفسه ١٠٠ ، وانظر أمثلة أخرى في ١٠٧ - ٢٠٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٩ ، وانظر أمثلة أخرى في ٢٥٤ - ٢٦٢ .

٢ - مما تميّز به الشارح في منهجه اهتمامه بإيراد القراءات القرآنية وتوجيهها -
إن أمكن ذلك - ، وإعراب بعض الألفاظ المشكّلة في إعرابها .

من أمثلة ذلك :

أ - ما قاله عن قراءة حمزة لقوله تعالى :

﴿ ... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (١) :

« فلما عطف حمزة (الأرحام) على الهاء في (به) من غير إعادة العامل استضعفوا قراءته ، أما إذا كانت « الواو » للقسم فلا طعن عليه » (٢) .

ب - وقال أيضاً حول عن حمل المعطوف على محل (إن) المكسورة ورفعه بعد اكتمال الجملة :

« فإن قيل : أليس يقرأ ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ (٣) بالرفع ؟

قيل : بلـ ، ولكن التقدير : إن الله يصلـي وملائكتـ يصلـون : حـذف الخبرـ لدلالة الثاني عليه » (٤) .

ج - وفي الاستثناء ذكر أن الإبدال أحسن من النصب في الاستثناء القائم المنفي ، ثم أورد التساؤل التالي :

(١) سورة النساء الآية ١ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٦٦ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .

(٤) انظر ترشيح العلل ١٢٢ .

« فإن قيل : القول بأن من قرأ « إلا أمرأتك »^(١) ترك الأحسن ؟

قيل : لا ; لأن له أن يقول : إننا استثنيناها من قوله :

« فَأَسْرِيْ يَاهْلِكَ »^(٢)

والمستثنى من الموجب واجب النصب «^(٣) » .

والأمثلة السابقة تدل على اهتمامه بالقراءات والدفاع عنها إلا أن ذلك ليس دائمًا حيث إنه قد رد بعضاً من هذه القراءات كما فعل كثيراً من نحاة البصرة المتقدمين ، من ذلك :

ما نقله عن ابن جني في قراءة الكسائي ولم يعرض عليه حيث قال : « قال أبو الفتح عثمان بن جني : « وقراءة الكسائي « ئمْ لِيَقْضُوا »^(٤) بسكون اللام قراءة مردودة ، قال : لأن (ئم) حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها ، وإذا أمكنك الوقوف لزِمك الابتداء بالسَّاكِن وهذا غير جائز بالإجماع »^(٥) . وقال عن قراءة ابن عامر : « ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف في ضرورة الشعر ، وقراءة ابن عامر :

(١) سورة هود الآية ٨١ .

(٢) سورة هود الآية ٨١ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١٣٧ .

(٤) سورة الحج الآية ٢٩ .

(٥) انظر ترشيح العلل ١٥٩ .

﴿ وَكَذَلِكَ زُيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أُولَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾^(١)

بنصب (أولادهم) وجراً (شركائهم) قراءة مردودة^(٢).

٣ - وما يلحظ على منهج الشارح اهتمامه ببيان العلل النحوية اهتماماً عظيماً جعله من أوضح مميزات هذا الكتاب ، ولا غرابة في ذلك حيث جعل عنوان كتابه دالاً على ذلك حين سماه « ترشيح العلل » ، والعلل النحوية لها مبحث خاص سوف أتحدث عنه لاحقاً .

وقد أكثر الشارح من العلل في كتابه كثرة دالة على فهمه وعمقه في المسائل النحوية ، وهذا - فيما أعتقد - يزيد من قيمة الكتاب ويعطي من شأنه .

من أمثلة تعليقات الشارح مايلي :

أ - قال عند حديثه عن الفعل المضارع :

« فإن قيل : لم خُصَّ المضارع بزيادة هذه الحروف ؟

قيل : لأن أولى ما يزداد حروف الين ، لأن الكلمة لا تخلو منها ومن أبعاضها ، إلا أن (الواو) أبدلت منه (التاء) كما في « تراث » و « تجاه » والأصل : وراث ووجه ؛ لأنها إذا وقعت في أول الكلام أصلية تبدل نحو : « اقت » و « أرخ الكتاب » . الأصل : ورخ الكتاب ، ووقت ، فأولى أن يقبل حيث وقعت زائدة ، و (الألف) لا تحتمل الحركة فقلبت « همزة » واحتاجت إلى رابع فزيدت « النون » لقربها من حروف الم »^(٣) .

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٧ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٠٩ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١١ .

ب - وقال في (التعجب) :

« فإن قيل : لم لا يدخل التعجب فيما زاد على ثلاثة أحرف؟ »

قيل : لأن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يمكن بناء فعل التعجب - وهو « أفعل » و « أفعل » إلا من بعد أن يحذف منه شيء حتى يعود إلى ثلاثة أحرف . أما الألوان والعيوب فالعلة فيها أن الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، والحذف يخل بالمعنى ... ^(١) .

٤ - أورد الشارح في شرحه لغات في بعض الكلمات وهي قليلة ليست بالكثيرة .

وهذا مثال على ذلك :

ما ذكره حول (إن) في قوله تعالى :

﴿ إن هذان ساحران ﴾ ^(٢)

حيث قال : « والذي جعل (إن) بمعنى « نعم » في قوله :
﴿ إن هذان ساحران ﴾ .

قيل له : هلأ كان : إن لهذان ساحران ؛ لأن الحرف عندك ليس للتاكيد ومحل « اللام » المبتدأ ما لم يدخل عليه (إن) المؤكدة ، فلهذا كان أقوى الوجوه في الآية أنها لغةبني الحارث بن كعب « ^(٣) .

(١) انظر المصدر نفسه ٩٤ ، وهناك أمثلة كثيرة على العلل انظر بعضها منها في : ٨٨ - ١٠٥ - ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) سورة طه الآية ٦٣ .

(٣) انظر ترشيح العلل ١٨٧ .

وقال أيضًا في « هيئات » :

« وأما (هيئات) قال عبد الرحمن الدهان : « معناه بعْدَ الْأَمْرِ جَدًا » ،
وأكثر ما يستعمل مكررة . قال الله تعالى :

﴿ هَيَّاهَاتٌ هَيَّاهَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(١)

عن ابن عباس : « بعيدَ بعيدَ ما توعدون » ، وفيه لغات كثيرة : فتح
« التاء » لغة أهل الحجاز ، وكسرها لغة أسد وتميم ، وفيهم من يضمها ،
وقرئ بهن^(٢) .

وقال عن (لا) و (ما) المشبهتين بـ (ليس) :

« تشبيهُ هذين الحرفين بـ (ليس) وإعمالُهما مذهبُ الحجازيين ، وأما بنو
تميم فإنهم لا يُعملونهما »^(٣) .

٥ - مما يلاحظ على الشارح في كتابه اهتمامه بالحدود والتعريفات التي قد ينقد
بعضها ويعتقد أنها ليست بجامعة مانعة فيدل أو يضيف عليها ، ومن ذلك
ما قاله عن حدى المرب والمبني حيث قال :

« قيل في حد المرب : هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل ، والمبني :
ما لزم وجهاً واحداً فلم يختلف باختلاف العوامل .

وليس هذان الحدان بجامعين لجميع ما يدخل تحت لفظة المرب والمبني ...»
ثم قال بعد ذلك : « والحد ينبغي أن يدخل فيه جميع ما هو منه فيخرج منه ما

(١) سورة المؤمنون الآية ٣٦ .

(٢) انظر ترشيح العلل . ٢٠٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه . ١٢٤ .

ليس منه ، وإذا كان كذلك فلا بدّ من إدراجه لفظة (التقدير) عند تحديد الإعراب والمعنى ، وذلك قولنا المُعَرِّبُ : ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا ، والمبنيُّ : ما كان آخره على وجهٍ مخصوصٍ لا لعاملٍ ، ويمكن أن يقال المُعَرِّبُ : هو ما يكون آخره على وجهٍ مخصوصٍ من الحركة والسكن أو ما ينوبُ منابها لعاملٍ لفظي أو معنوي ، وهذا الحد شاملٌ للأسماء والأفعال المعرفة بالحركة ، والسكن ، وبالحروف ، وبما لا يظهرُ فيه الإعراب ، ويدخلُ فيه ما ليس له عاملٍ لفظي كالمبتدأ وخبره ، والفعل المضارع حالة الرفع فتأمل ذلك تعرفه^(١) .

وقال أيضًا في موضع آخر حول تعريف النكرة :

« وأما النكرة فهو : كلّ اسمٍ يقع على واحدٍ من الجنس لا بعينه ، هذا هو الذي أشار إليه الشيخ حبذا للنكرة ، والأحسن في تحديدها أن يقال : النكرة كلّ اسمٍ عري عن معاني التعريف ... »^(٢) .

٦ - لم يُخلِ صدر الأفضل شرحاً من إيرادِ بعضِ المسائلِ الفقهية التي يتضمنُ المراد منها في تركيب الجملة وما يتبع ذلك من الأحكام الفقهية ، وإذا عرفنا أنَّ المؤلف كاتباً في الفقه وهو « لهجةُ الشَّرْع في شَرْحِ الفَاظِ الفقَهِ » فلا نستبعدُ ورودَ هذه المسائل في كتابه ، ومن ذلك ما قاله عن (كذا) وتمييزها حيث جاء ما نصه :

« ويتعلَّقُ بها مسائلٌ تذكرُ في كتبِ الفقه في « الأقارب » منها قولهم : على كذا درهماً ، لم يَصُدُّقْ في أقلَّ من عشرين درهماً ؛ لأنَّ أقلَّ ما يكون تمييزُ غير

(١) انظر ترشيح العلل ٣٣ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٢٩ ، وانظر أمثلة أخرى على الصنود والتعريفات في ٢ - ٧ - ١٣ - ١٥ - ١٠٩ - ٢٢٥ وغير ذلك .

المركب مفرداً منصوباً (عشرون) وهذا يؤيد تشبيه «كم» بعشرين دون أحد عشر ، ولو قال : كذا كذا درهماً ، لم يصدق في أقل من أحد عشر درهماً ؛ لأن أقل ما يكون مركباً من الأعداد مع مفرد التمييز (أحد عشر) ، ولو قال : كذا وكذا درهماً ، لم يصدق في أقل من واحد وعشرين درهماً ؛ لأن أقل ما يكون العطف حاصلاً في الأعداد مع إفراد التمييز (واحد وعشرون) والله أعلم «^(١)» .

هذه أهم الخصائص التي امتاز بها شرح صدر الأفاضل ، فلعلها تعطينا صورةً واضحةً لطريقةِ ومنهج الشارح في تأليفه لهذا الكتاب ، وما امتاز به عن غيره من الشروح التي شرحت كتابَ (الجمل) للجرجاني .

(١) انظر ترشيح العل ٢٨٨ ، وانظر أمثلة أخرى على هذه المسائل في ١٦٢ - ٢٥٩ .

ثالثاً : مصادره :

تنوعت المصادر التي استقى منها الشارح شرحته فمنها كتب نحوية وأخرى تتعلق بتفسير القرآن الكريم وإعرابه ، يتضح ذلك من كثرة الشواهد القرآنية التي ذكرها في كتابه ، وهو ما سنتحدث عنه في البحث القادم .

وهذه المصادر أشار في أغليها إلى أسماء مؤلفيها ، ومنها :

- ١ - الكتاب لسيبويه : وقد نقل عنه في ثمانية مواضع^(١) .
- ٢ - معاني القرآن للفراء : وقد نقل عنه في موضعين^(٢) .
- ٣ - مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ونقل عنه في موضع واحد^(٣) .
- ٤ - معاني القرآن للزجاج : نقل عنه في خمسة مواضع^(٤) .
- ٥ - شرح الكتاب للسيرافي : نقل عنه في سبعة مواضع^(٥) .
- ٦ - علل النحو لابن الوراق : نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٦) .
- ٧ - سر الصناعة لابن جني : نقل عنه في خمسة مواضع^(٧) .

(١) انظر : ٦ - ٢٤ - ٣٠ - ٤١ - ١٢٩ - ١٨٢ - ٢١٠ - ٢٤٠ .

(٢) انظر : ٢١٠ - ٢٠٧ .

(٣) انظر : ٨١ .

(٤) انظر : ١٢٣ - ١٢٩ - ١٢٩ - ١٦٥ - ٢١٤ .

(٥) انظر : ٨٥ - ١٢٩ - ١٢٩ - ١٦٥ - ٢٢٠ - ٢٥٦ - ٢٦١ - ٢٦٣ .

(٦) انظر : ٢٨ - ٧٧ - ٧٨ .

(٧) انظر : ٤٢ - ٤٢ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٧٩ - ٢٥٤ .

٨ - شرح الجمل للجرجاني : وهو من أكثر من نقل عنه حيث ذكره في ثلاثة عشر موضعًا^(١) ، وكان يلقبه بالشيخ ، ومن المفيد أن أشير إلى أن الشارح قد نقل أقوالاً للجرجاني في شرحة من غير إشارة حتى قد يظن القارئ أنه من كلام صدر الأفضل وليس من كلام الجرجاني^(٢) ، وقد أشرت إلى بعض منها في هوامش التحقيق .

٩ - المفصل للزمخشيри : نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع^(٣) ، ولقبه بالشيخ أيضاً ، وقد وضحت مراد الشارح الذي أطلق لقب (الشيخ) على الجرجاني والزمخشيри في هوامش التحقيق وذلك بذكر المقصود بهذا اللقب وكتابه الذي أخذ منه . وكما فعل الشارح مع الجرجاني في نقل أقواله بدون الإشارة إليه فعل كذلك مع الزمخشيري حيث نقل نصوصاً من كتاب المفصل بدون ذكر الزمخشيри لا من قريب ولا من بعيد^(٤) .

١٠ - تفسير التبريري : نقل عنه في موضع واحد^(٥) ، ولم يشر إلى مؤلفه .
هذه أغلب مصادر صدر الأفضل التي اعتمدها في شرحة لجمل
الجرجاني .

(١) انظر بعضاً منها في : ٤٥ - ٨٠ - ١٠٨ .

(٢) انظر أمثلة على ذلك في ٤ - ٣٤ - ١٠٤ .

(٣) انظر : ٧٩ - ٩٢ - ١٢٤ .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في ٨ - ٣٣ - ٦٥ - ٧١ - ٢٢٢ .

(٥) انظر : ٢٦ .

رابعاً : شواهد :

تنوعت الشواهد التي أوردها الشارح في شرحه فمنها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآيات الشعرية .

وإذا نظرنا إلى الشواهد القرآنية نجدُها قد كثرت كثرة واضحة مقارنة مع قصر الكتاب وصيغ حجمه ، فقد بلغت الآيات (٥١٩) شاهداً ، والشارح لا يقتصر على إيرادها فحسب بل نجده يفسر بعضها ويعرب بعض الكلمات الواردة فيها . ويرد على الإشكالات الواردة فيها ، فمن ذلك :

أ - ما ذكره في (العدد) ، فقد أورد الشارح عدة تساؤلات ثم أجاب عنها ، حيث قال :

« فإن قيل : ما تقول في قوله تعالى : « تِسْعَةَ رَهْطٍ » (١) فميّز التسعة بالفرد والمعنى بخلافه ، وقال :

« وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَى عَشَرَةَ أَسْبَاطًا » (٢)

والسؤال فيه من وجهين :

أحدهما : أنه أنت اسم العدد (السبعين) مذكر ، والواحد والاثنان والعشرة المركبة باقية على الأصل ؟

والثاني : أن التمييز فيما وراء العشرة مفرد .

و (أسباطاً) جمع ؟ وقال الله تعالى :

(١) سورة النحل الآية ٤٨ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٦٠ .

﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يُعْشَرْ أَمْثَالَهَا ﴾^(١)

وينبغي أن تثبت (باء) التأنيث في اسم العدد إذا كان مفرد المعمود مذكراً، و (المثل) مذكراً وأسقط (الباء) من اسم العدد ، وقال الله تعالى:

﴿ وَلَيَشْوَافِ كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةَ سِنِينَ وَأَزْدَادُ وَأَسْعَاً ﴾^(٢)

وتمييز ما وراء العشرة مفرد و (سنين) جمع ، فما الوجه في ذلك كله ؟ قيل : أما الجواب عن الأول وهو تمييز (التسع) بالفرد فإنه وإن كان مفرد اللفظ فهو مجموع المعنى؛ لأنه اسم جمع ولا فرق بين أن يكون جمعاً في المعنى أو جمعاً في اللفظ .

والجواب عن الثاني وهو تأنيث (السبط) فقال أبو إسحاق الزجاج : « المعنى اثنى عشرة فرقة » فكتبه أشار إلى أن التمييز محنوفٌ مقدرٌ و (أسباطاً) من نعت الفرقة ، وعند الشيخ أبي علي الفارسي (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) كأنه قال : وجعلناهم أسباطاً ، وبذلك يسقط السؤال الثاني في الآية : لأنه لم يكن (أسباطاً) تمييزاً للعدد في تمشية الإمامين .

وأما الجواب عن قوله تعالى : (عشر أمثالها) فذكر أبو علي فيه جوابين : أحدهما : أنه جعل الأمثال حسناً ، فكتبه قال : فله عشر حسناً أمثالها .

والثاني : أن الأمثال مضافة إلى المؤنث فجاز تأنيثه كقراءة من قرأ :

﴿ تلتقطه بعض السيارة ﴾^(٣) بالباء .

(١) سورة الأنعام الآية ١٦٠ .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(٣) سورة يوسف ، الآية ١٠ .

وأما الجواب عن قوله : (ثلاثة مائة سنين) فقال الزجاج :

« (سنين) نصب على البدل من (ثلاثة مائة) » وكونه بدلاً ظاهر على القراءة المعروفة ، لأن المائة فما وراؤها تضاف إلى التمييز ، وثبتت التنوين فيها دليل على أن (سنين) ليس بتمييز ، وأجاز الفراء أن يكون تمييزاً وسوى بين الآية وبين قول الشاعر الذي أتى به استشهاداً وإن كان في استشهاده ضعف ظاهر ، البيت :

فيها اشتنان وأربعون حلوبة سوداً كخافيةِ الغرابِ الأشحَم
لأن الشاعر أتى بالتمييز مفرداً ثم جمع صفتة ، وفي الآية لم يأت بالتمييز المفرد «^(١)».

هذا مثال واحد من أمثلة عديدة^(٢) ناقش فيها صدر الأفضل ما يتعلق بالشواهد القرآنية التي أكثر منها كما أسلفت سابقاً .
ومن أمثلة كثرة إيراده للشواهد القرآنية ما ذكره عن حرف الجر (من) :

« وأما (من) فتكون لابتداء الغاية نحو قوله تعالى :

« وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَائَةَ طَهْوَرًا »^(٣)

والتبسيط نحو قوله :

« أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ »^(٤)

(١) انظر ترشيح العلل ٢١٥ .

(٢) انظر أمثلة أخرى في : ١٨٧-١٩٢-١٩٧-٢٥٦ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٤٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

﴿ حُذِّرْ مَنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾^(١)

وقيل في قوله تعالى :

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُبُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ ﴾^(٢)

إنها للتبعيض ، وذلك لأنهم لم ينْهُوا عن النَّظر إلى جميع ما خلق الله تعالى ولكن عما حرم الله ، وأما مثال كونها للبيان :

﴿ فَاجْتَكِبُوا الرِّحْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾^(٣)

واما كونها زائدة لتأكيد النفي نحو قوله تعالى :

﴿ مَاجَأَهَا فَمِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾^(٤)

والأخفَش يجُوزُ الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى :

﴿ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُنْ ﴾^(٥) ﴿٦﴾

أما الأحاديث النبوية فقد بلغت ثلاثة أحاديث فقط^(٧) ، من ذلك ما قاله عن إضافة اسم الزمان حيث جاء ما نصه :

(١) سورة التوبة الآية ١٠٢ .

(٢) سورة النور الآية ٢٠ .

(٣) سورة العج الآية ٢٠ .

(٤) سورة المائدah الآية ١٩ .

(٥) سورة الأحقاف الآية ٢١ .

(٦) انظر ترشيح العلل ١٧١ ..

(٧) انظر فهرس المصادر .

« ويبيني اسم الزمان عند إضافته إلى فعل ماضٍ ، ومنه ما جاء في الأحاديث : (خرج من ذنبه كيوم ولدته أمه) ^(١) .

والظاهر أنَّه كان ممن لا يحتاجُ بالأحاديث النبوية كما هي طريقة النحاة المقدمين .

أما الشواهدُ الشعرية فقد بلغت (٥٢) شاهداً ، غير أنه من الملاحظ استشهادُه بشاعرين لا يحتاجُ بشعريهما وهما المتتبِّي وأبو العلاء المعري ، وقد تمثَّلَ بهما على بعض المسائل ، مثل قوله عن الصفة :

« وقد تقوم الصفة مقام الموصوف فينوبُ منابَه بحيث لا يصحُّ الجمْعُ بينهما وبين الموصوف وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ الْوَرْجِ وَدَسَرَ ﴾ ^(٢)

قال أبو الطيب :

ولكنْ قميصي مسرودةٌ من حديد

وقال آخر [أبي المعري] :

ولو في عيونِ النازياتِ باخْرَعَ « ^(٣)

وقال أيضًا :

« فصل : وقد يكون المعطوفُ مقدماً على المعطوفِ عليه في التقدير كقول أبي الطيب يمدح ابنَ أَحْمَدَ :

(١) انظر المصدر نفسه ٢٠٩ .

(٢) سورة القمر الآية ١٢ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٤١ .

أبْحَرْ يضرُّ المُعْتَقِينَ وَطَعْنَتْ زُعَاقٌ كَبْرٌ لَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
المعنى : ينفع ولا يضر ، لا يجوز أن يكون (ينفع) معطوفاً على (يضر)
لأن المدح يصير هجاء «^(١)»

إن ما قام به الشارح من الاستشهاد بهذه الشاعرين مخالف لأصلِّ من
أصول النحو وهو امتناع الاستشهاد بأشعار الشعراء المتأخرين من تخطي
عصور الاحتجاج المعروفة لدى النحاة ، لكن اقتصار الشارح على هذين
الموضعين مما يخفف وطأة ما أقدم عليه ويهون مما قام به من المخالفة .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٦٨ .

خامساً : مذهب النحواني :

إذا نظرنا إلى كتابنا هذا نجد أن صدر الأفضل بصرىٌ النزعة ، نلحظ ذلك من تمسكه بأصول المذهب البصري واختياره لرأي نحاة البصرة ، يبدو ذلك مما يأتي :

أولاً : اهتمامه بالسماع والقياس وفق الأسس التي أصلها البصريون في كتبهم التي تعتمد على كثرة الشواهد الواردة في المسألة النحوية لوضع القاعدة الخاصة بها ورد القليل والشاذ من الشواهد التي تخالف هذه القاعدة ، وهو ما ينافق المذهب الكوفي الذي يعتمد بالقليل والشاذ من الشواهد يتضح ذلك من الموضع الآتي :

١ - حين تحدث الشارح عن شروط التعجب من الفعل قال بعدها : « وما جاء خلاف ذلك فهو خارج عن القياس نحو: ما أُعطيه ، وما أولاه ، وما أحوجه ، يعني: ما أكثر عطاءه ، وإيلاءه ، وما أشد حاجته ، فيُسمع ولا يقاس »^(١).

٢ - وجاء في (الذكير والتأنيث) ما نصه : « وأما أسماء الجموع كالناس ، والنفر ، والرهط ، وأشباهها فبعضها يذكر وبعضها يؤتى ، وهذا موقوف على السَّماع ، فالذكر على الأصل ، والمؤتى على الجماعة ، والله أعلم »^(٢).

ومن أمثلة ما جاء في رد الشاذ من الأقوال :

(١) انظر ترشيح العلل . ٩٤ .

(٢) انظر المصدر نفسه . ٢٧٥ .

١ - ما قاله في ترخيم الاسم النكرة :

« وأمّا قولهم : عازل ، وجاري ، فشاذ ، وقيل : إنما يجوز ترخيمهما مع كونهما نكرين لكثرة الاستعمال »^(١).

٢ - وقال عن الإضافة :

« وكذلك في المضاف والمضاف إليه لا ينفصل أحدهما عن صاحبه إلا بالظرف في الشعر وهو شاذ لا عبرة له »^(٢).

ثانيًا : اختياره لأراء البصريين في مسائل كثيرة أذكر منها :

١ - تفضيله رأي البصريين القائل بأن الاسم مشتق من (السمو) حيث قال :

« واشتقاقه من السمو وهو الإرتفاع ؛ لأن التسمية تنوية بالسمى وإشادةً بذكره ، وكان أصله « سِمُوا » فحذف آخره بدليل إعادة المحنوف في تصريفه فيقال في الجمع : أسماء ، وفي الفعل : سميت »^(٣).

٢ - اختياره رأي البصريين في أن (إن) وأخواتها تعمل في المبتدأ والخبر فتنصب الاسم وتترفع الخبر ، ثم قال :

« فإن قيل : ما تقول في قول الكوفيين إن هذه الحروف تنصب الاسم ، والخبر مرفوع على حاله قبل دخولها لا عمل لها فيه ؟

قيل : قد بيّنا المقتضى لكونها عاملة في الجزأين فبطل قولهم ، ومما يزيد ذلك وضوحاً أن لها معانٍ في دخولها في الجملة ، فتأثيرها المعنوي في الخبر

(١) انظر ترشيح العلل . ١٤٩.

(٢) انظر المصدر نفسه . ٢٩٣.

(٣) نفسه . ٢ - ٣.

أدخل وأظهر في المقصور من تأثيرها في الاسم ، مثاله قوله : إن زيداً منطلق ، فهي للتاكيد بالاتفاق ، والتاكيد إنما يكون في (الانطلاق) لا في (زيد) ، فإذا أثر معناها في الخبر فلأن يؤثر عملها فيه أولى ... ^(١)

٣ - ذكر الشارح في (الاستثناء) أن العامل في المستثنى المنصوب هو الفعل وهو قول البصريين حيث قال : « فإن قيل : فبماذا تنصب (غيراً) ؟

قيل : هنا بالعامل .

فإن قيل : فلأين الواسطة المقوية للفعل ؟

قيل : هنا غير محتاج إليه لتشابهه (غير) في الإبهام الظروف ، فكما أنها منصوبة بلا واسطة انتصب (غير) بلا واسطة ، وهذا هو الدليل على أن الفعل هو العامل في المستثنى المنصوب بواسطة (إلا) دون الحرف بنفسه ؛ لأنه لا حرف هنا ينصب (غيراً) وهو منصوب ^(٢) .

ثالثاً : مما يؤكّد ميل الشارح إلى المذهب البصري ردُّ بعض القراءات السبعية لخالفتها القواعد التي وضعها البصريون وهو طريق سلكه العديد من نحاة البصرة على العكس من نحاة الكوفة الذين تقبلواها وأخروا بها ، من أمثلة رد الشارح لبعض هذه القراءات :

١ - نقله قول ابن جنی في قراءة الكسائي حيث قال :

« قال أبو الفتح عثمان بن جنی : « وقراءة الكسائي **﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾** - يعني بسكون اللام - مررودة ، قال : لأن **﴿ثُمَّ﴾** حرف على ثلاثة أحرف يمكن

(١) انظر ترشيح العلل ١١٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١٤٣ ، وانظر أمثلة أخرى على اختياراته لرأي البصريين في ١٥٣ - ٢٩٧ .

الوقوف عليها » « وإنما أمكنك الوقوف لزمه الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بالإجماع »^(١) .

٢ - وقال عن قراءة ابن عامر :

« ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وقراءة ابن عامر :

» وَكَذَلِكَ زُينَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أُولَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ^(٤) »

بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) قراءة مردودة ^(٣) .

يتضح مما سبق مدى تمسّك الشارح بالمذهب البصري والتزامه بأصوله وأرائه إلا أن ذلك لم يمنعه منأخذ بعض المصطلحات الكوفية، وهي قليلة جداً، منها :

١ - استعماله مصطلح (نون) العماد وهو مصطلح كوفي حيث قال عن (إن) وأخواتها :

« ومما يقوى مشابهتها الأفعال دخول (نون) العماد عند اتصال ألف الضمير ويائه بها كما في الأفعال »^(٤) .

٢ - كذلك قوله عن (الواو) المذكورة في المثال المشهور « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » إنها واو الصرف ^(٥) وهو قول الفراء .

(١) انظر ترشيح العلل ١٥٩ .

(٢) سورة الانعام الآية ١٣٧ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٠٩ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١١٦ .

(٥) نفسه ٢٥٣ .

سادساً : موقفه من العلماء :

يتسم موقف صدر الأفضل من العلماء بالاعتدال والاتزان وعدم التجريح ، فعندما يغلب رأي عالم على آخر يذكر أدلة وحججه التي جعلته يختار هذا الرأي، وهو على كل حال لم يثقل كتابه بآراء العلماء المتعددة ، وإنما ذكرها في مواضع محدودة وذلك رغبة منه في الاختصار وعدم الاستطراد ، كما ذكرت آنفًا في مبحث منهج المؤلف .

وسوف أقوم بذكر أسماء العلماء الذين ناقش الشارح آرائهم وأبيّن موقفه منها معارضة أو موافقة لها :

١ - الخليل بن أحمد :

يعدّ موقف صدر الأفضل من آراء الخليل بن أحمد متوسطاً، فهو :
أ - يورد أحياناً رأي الخليل وأدلة من غير تعلقٍ عليها ، مثال ذلك ما ذكره حول صيغ منتهي الجموع حيث قال :

« وأما (جوارٌ) فإنَّ الخليل وسيبوه ذهباً إلى أنَّ هذا الاسم اجتمع فيه ثقلُ وهو الجمعُ وكوئُه على زنةِ جَمْعِ الجمعِ . و (الياءُ) في آخره ، فلما اجتمعتْ فيه هذه الأشياء حذفوا (الياءُ) حالة الرفع والجر لأجل التخفيف فنقصَ عن وزن (فواعل) فدخله التنوينُ فصار (جوارٌ) و (غواشٌ) و (مجارٌ) والدليل على صحة ذلك أنَّ (الياءُ) عادت في موضع النصب لخفتَه فجري مجرى (مساجد) ل تمام وزن (فواعل) »^(١) .

(١) انظر ترشيح العلل ٤١ .

ب - وأحياناً يعرضُ رأي الخليل مع آراء أخرى من غير ترجيح رأي على آخر ، مثاله ما جاء في (الصّفة) حول صفة المؤنثِ غير المختوم بالباء حيث قال :

« وأما نحو : طلاقٍ، وحائضٍ، وطامثٍ ، فعند سيبويه مؤول بإنسانٍ وشخصٍ شيءٍ ، وعند الخليل على معنى التسب كـ (تامرٍ) و (لابنٍ) كأنه قال : ذاتٌ طلاقٍ ، ذاتٌ حيضٍ ، وعند الكوفيين أنها صفات تختصُّ المؤنثَ فلا تحتاجُ إلى علامةٍ الثانية ؛ لأنها لفرق بين الذكر والمؤنث ، ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يفرق بينهما بالعلامة ، إلا أنـ (الضمّامر) و (العاشق) لزماهم ؛ لأنهم قالوا : جملٌ ضامرٌ ، وناقةٌ ضامرٌ ، ورجلٌ عاشقٌ ، وامرأةٌ عاشقةٌ ، فاشتركا - الذكر والمؤنث - في الوصف ، ولا يفرق بينهما بعلامةٍ »^(١) .

ج - وكان أحياناً يعارض الخليل ويُفضل رأياً آخر على رأيه وذلك في مسائلتين مما :

١ - حرف التعريف : فقد اختار الشارح رأي سيبويه في هذه المسألة وردَّ رأي الخليل حيث قال :

« فإن قيل : حرفُ التعريفِ الألفُ واللامُ أم اللامُ؟

قيل : خلافُ بين الخليل وسيبوبيه فعند الخليل حرفُ التعريفِ (ألف) مثل : هلْ ، ويلْ ، ومذهب سيبويه أنـ (اللام) وحدها للتعريف وهي ساكنةً واجتبت الهمزة للوصل كما في (اسم) و (ابن) ، والدليلُ على ما اختاره سيبويه أنه لو كان حرفُ التعريف حرفين لما نفذَ عملُ الجارِ إلى معنويه في قوله في قولنا: مررتُ بالرجلِ ، وخرجتُ من البصرةِ ؛ لأنـ الهمزةُ المحنوقةَ - إذا كان كذلك في النية - ثابتةً فلما

(١) انظر ترشيح العلل ٢٤٠ .

نفذ عمله إليه وعلمنا أنه لا يجوز الفصل بينهما بحرفين دل على أن (اللام)
للتعريف البتة «^(١)».

٢ - ما جاء حول المضاف إلى (إيّا) حيث اعتبره الخليل مضافاً إليه ، ثم ردَّ
عليه الشارح ، قال :

« والحرف الذي يتصل بـ «إيّا» من (الكاف) و (الهاء) و (اليء)
ونحوها دلالات على مخالفة أحوال أصحاب هذه الضمائر من المتكلم ، والخطاب
لهمـا - والغيبة ، والتائنيـث ، والتذكير ، والتنـثـيـة ، والجمع ، ولا محل لها من
الإعراب ، ولا عبرة لما حكاـه الخلـيل عن بعض العـرب : أنه إذا بلـغ الرـجـل السـتـين .
فإـيـاه وإـيـاه الشـوـاب ، عند شـيوـخـنا النـحـويـن »^(٢) .

٤ - سيبويه :

التزم صدر الأقاضل بأراء سيبويه في أغلب المسائل النحوية ، ظهر ذلك
ما ذكرته سابقاً من تفضيل رأيه على رأي الخليل في حرف التعريف ، ومن ذلك
أيضاً ما ذكره عن (نون) الثنـيـة والـجـمـع حيث ذكر قول سـيـبـويـه وأقوـلاً آخـرـيـه
معه ، ثم أتى بـدلـيل سـيـبـويـه حول هذه المسـأـلة ، فقال :

« فإن قيل : ما بال دخول (النون) الثنـيـة والـجـمـع ؟

قيل : قال سـيـبـويـه : « إنه عـوض من الحـرـكـة والنـتـوـيـن » وخالفـه أـهـلـ الـكـوـفـةـ
وقالـوا : (الـنـوـنـ) زـيـدـ لـلـفـصـلـ بـيـنـ التـنـثـيـةـ وـالـوـاحـدـ الـمـنـصـوبـ ، وـقـالـ آخـرـوـنـ :
هـيـ عـوضـ مـنـ النـتـوـيـنـ فـقـطـ ، وـالـدـلـيـلـ عـلـىـ مـاـ قـالـهـ سـيـبـويـهـ أـنـهـ تـسـقطـ فـيـ الـمـوـضـعـ

(١) انظر ترشيح العلل ٦ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢٩٤ .

الذي يسقط فيه التنوين وهو الإضافة ، وثبت في الموضع الذي ثبتت فيه الحركة
وهو مع الألف واللام «^(١)»

وإيراد دليل سيبويه فيه دلالة على موافقة الشارح له في هذه المسألة .

٣ - الفراء :

يعد الفراء أحد مؤسسي المذهب الكوفي ، وقد نقل عنه صدر الأفاضل في
عدة مواضع من كتابه ، وهو في نقله لآراء الفراء يتخذ موقفين اثنين هما :

أ - موقف مؤيد له ، ومثاله ما أورده الشارح عن معنى (الفاء) في قوله تعالى :

﴿ وَكُمْ مِنْ قَرِيبَةِ أَهْلَكْنَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾^(٢)

حيث نقل قول الفراء وأيده على ذلك فقال :

« قال الفراء : « إذا الشيئان يقعان في حالة واحدة عطفت أيهما شئت على
الآخر كقولك : أعطيت فأحسنت ، وإن شئت قلت : أحسنت فأعطيت » وكذلك
المعنى في الآية : لأن الإهلاك ومجيء البأس وقع معاً »^(٣)

ب - موقف معارض له ، من ذلك ما نقله الشارح من تضعيف أحد العلماء للفراء
حول إعراب قوله تعالى (يَغْفِرُ) التي وردت في الآية (١٢) من سورة
الصف حيث قال :

« حتى إن في المتأخرین من يضعف قول الفراء إن (يغفر) مجرّم بـ (هل
أدْلُكُمْ) لأن مجرد الدلالة على التجارة لا يكون سبباً في غفران الذنب ما لم

(١) انظر ترشيح العلل ٢٤ - ٢٥ .

(٢) سورة الأعراف الآية ٤ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢٥٧ .

يُكَلِّنُ مِنْ جَهَتِهِمُ الْقَبُولُ وَالْعَمَلُ بِمَا دَلَّهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَهُذَا مَالْ أَبُو إِسْحَاقُ الزِّجَاجُ إِلَى
أَنْ يَكُونَ (يَغْفِرُ) مَجْزُومًا بِ(تُؤْمِنُونَ) لَأَنَّهُ بِمَعْنَى : أَمْنَوْا ، وَقَرَا ابْنُ مُسْعُودٍ
(أَمْنَوْا) ، وَإِنْ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ رَجَعَ قَوْلَ الْفَرَاءِ عَلَى قَوْلِ الزِّجَاجِ لِوَجْهِ ذِكْرِهِ فِي
(شِرْحِ الْكِتَابِ) «^(١) .

فَلَعْلَّ نَقْلَ الشَّارِحِ لِهَذَا التَّضْعِيفِ يَرِيدُ مِنْهُ تَضْعِيفَهُ أَيْضًا . كَذَلِكَ ضَعْفُ
الشَّارِحِ قَوْلَ الْفَرَاءِ فِي إِعْرَابِ كَلْمَةِ (سِنِينَ) الَّتِي وَرَدَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
» وَلَيَثْوَأْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةً سِنِينَ «^(٢)

حِيثُ قَالَ :

« وَأَجَازَ الْفَرَاءُ أَنْ يَكُونَ تَمِيزًا وَسُوءِيَّ بَيْنَ الْآيَةِ وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي
أَتَى بِهِ اسْتِشَاهَادًا وَإِنْ كَانَ فِي اسْتِشَاهَادِهِ ضَعْفٌ ظَاهِرٌ ، الْبَيْتُ :
فِيهَا اشْتَانٌ وَأَرْبَاعُونَ حَلْوَيَّةً سُودًا كَخَافِيَّةِ الْغَرَابِ الْأَسْحَمِ
لَأَنَّ الشَّاعِرَ أَتَى بِالتَّمِيزِ مُفْرَدًا ثُمَّ جَمَعَ صِفَتَهُ ، وَفِي الْآيَةِ لَمْ يَأْتِ بِالتَّمِيزِ
الْمُفْرَدِ «^(٣) .

٤ - المبرد :

يُعَدُّ الْمَبْرَدُ أَحَدَ كُبَارِ نَحَّاءِ الْبَصْرَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَرْتَيْنَ وَافْقَهَ فِي
أَحَدِهَا وَعَارَضَهُ فِي الْأُخْرَى .

(١) انظر ترشيح العلل ١٦٥ .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢١٥ .

أ - فقد وافقه في إعراب (حبّاً) حيث جعلها مرفوعة المحلّ بالابتداء^(١) ، وهذا مخالف لرأي كثير من النحاة الذين جعلوا (حبّ) فعلًا ماضيًّا ، و (ذا) فاعله ، وقد ذكر الشارح علّة اختياره فقال :

« فإن قيل : لمْ يُجعل فعلًا بل جعل اسمًا ؟ »

قيل : لأنّ الاسم أقوى من الفعل فغلبَ الأسمية ، على أنه لم يوجد في كلام العرب شيئاً جعلاً فعلًا واحدًا ، ووجد كثيرًا من المركبات جعلت اسمًا واحدًا فحُكمَ أن يكون اسمًا أولى لهاتين الجهتين »^(٢) .

ب - وخالفه الشارح في موضع آخر وذلك عند حديث الشارح عن (لام) الابتداء الواردة في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٣) حيث قال :

« والذي جعل (إن) بمعنى (نعم) في قوله : «إِنْ هَذَا نَسَاحِرَانِ» قيل له : هلاً كان : إن لهذان ساحران ؛ لأن الحرف عندك ليس للتاكيد ومحل «اللام» المبتدأ ما لم يدخل عليه (إن) المؤكدة ، فلهذا كان أقوى الوجوه في الآية أنها لغة بنى الحارث بن كعب »^(٤) .

ومن المعلوم أن المبرد من الذين زعموا أن (إن) المذكورة في الآية هي بمعنى : نعم^(٥) .

(١) انظر المصدر نفسه . ٢٠٤ .

(٢) انظر ترشيح العلل . ٢٠٥ .

(٣) سورة طه الآية ٦٢ .

(٤) انظر ترشيح العلل . ١٨٧ .

(٥) وانظر الجنى الداني . ٣٩٨ ، ومغني اللبيب . ٥٧ .

٥- الزجاج :

ذكره الشارح في عدة مواطن من كتابه جميعها تتعلق بمعنى الآيات القرآنية وإعرابها ، من ذلك ما أورده الشارح حول رفع صفة اسم (إن) حملًا على المحل ، وذكر إجازة الزجاج لذلك واستشهاده بآية من القرآن على ذلك ، ثم أردف برد أحد العلماء عليه ، قال :

« فإن قيل : هل يجوز رفع صفة اسم المكسورة حملًا على المحل كما

ذكرته في المعطوف ؟

قيل : هذا مختلف فيه ، فجازه أبو إسحاق وحمل عليه قوله تعالى :

﴿ إِنَّ رَبِّي يَقْدِرُ بِالْحَقِّ عَلَمَ الْغَيُوبِ ﴾^(١)

وقال غيره (علم) خبر مبتدأ محنوف لا صفة ؛ لأنَّه لا يجوز الفصل بالخبر

بين الصفة والموصوف ، لأنَّ إيراد الخبر إعلام بتمامية الاسم ، وإيراد الصفة

إعلام بعدم تماميته وقت الإخبار ، وهذا في طرف نقيض «^(٢)

ذكر الشارح للرد وأدله ينبغي بتضعيقه لقول الزجاج .

وفي موضع آخر نجد الشارح قد وافق الزجاج وفضل رأيه على رأي الفراء

حول إعراب كلمة (سنين) في قوله تعالى (ثلاثمائة سنين) فقال :

« وأما الجواب عن قوله (ثلاثمائة سنين) فقال الزجاج : « (سنين) »

نصب على البدل من (ثلاثمائة) » وكونه بدلاً ظاهر على القراءة المعروفة ؛ لأنَّ

(١) سورة سباء الآية ٤٨ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٤ .

المائة فما وراءها تضاف إلى التمييز ، وثبتت التقوين فيها دليل على أن (سنين) ليس بتمييز «^(١)».

وقد ضعف الشارح قول الفراء الذي أجاز أن تكون (سنين) تمييزاً كما ذكرته آنفًا عند الحديث عن موقفه من الفراء .

٦ - عبد القاهر الجرجاني :

نستطيع القول بعد اطلاعنا على شرح صدر الأفاضل إنه قد تأثر بعدد القاهر تأثراً كبيراً فقد نقل عنه كثيراً في كتابه هذا ، وكان يلقبه بـ(الشيخ) ، وقد أشرك الشارح المخشي في هذا اللقب ، إلا أنني ميزت بينهما كما هو موجود في هامش التحقيق . حين ننظر إلى موقف الشارح من الجرجاني نجد أنه تارة يدافع عنه وتارة يمدحه ، فمن دفاعه عنه أن الجرجاني قال في المتن عن (إن) وأخواتها ما نصه :

« ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب ... »^(٢)

ثم أورد الشارح هذا التساؤل ورد عليه فقال :

« فابن قيل : أليس يجوز تقديم خبرها إذا كان ظرفاً على اسمها نحو :

» إِنَّا لِتَنَاءِيْأَبَاهُمْ ﴿٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ . ^(٣) »

» إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعْيَرَةً ﴿٤﴾ إِنَّ لَدَنَا أَنْكَالًا ^(٥) »

(١) انظر المصدر نفسه ٢١٥ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١١٥ .

(٣) سورة الغاشية الآيتان ٢٥ - ٢٦ .

(٤) سورة النازعات الآية ٢٦ .

(٥) سورة المزمل الآية ١٢ .

» إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا «(١)، أو الشِّيخ أَطْلَق فِي الْجَوَاز ؟

قيل : قول الشِّيخ صَحِيح لَو تَدَبَّرَتْ لَعْرَفَ أَنَّ الطَّعْنَ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْمَنْصُوبِ » وَلَمْ يَقُلْ : تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْاسْمِ »(٢) .

وَفِي مَوْضِعٍ أَخْرَى نَلَحِظُ إِعْجَابَهُ وَمَدْحُهُ لِلْجَرجَانِيِّ فَفِي (الْمَنْعُومُ مِنَ الْصِّرْفِ) بَعْدَ ذِكْرِهِ لِمَا فِي الْمَنْتَنِ قَالَ :

« اَنْظُرْ إِلَى حُسْنِ تَرْتِيبِهِ فِي إِبْرَادِ تَقْسِيمِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسَامِيِّ الْمَنْعُومَ صِرْفَهَا ، فَصَدَرَ الْبَابُ بِذَكْرِ جِنْسِ مَا لَا يَنْصُرِفُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، ثُمَّ قَفَّى عَلَى إِثْرِهِ بِيَانِ مَا هُوَ غَيْرُ مَنْصُرِفٍ مَعْرِفَةً وَمَنْصُرِفٍ نَكْرَةً ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ الْاِنْصِرَافُ وَضَدِّهِ ، إِلَى أَنْ أَتَبَعَ فِي الرِّتْبَةِ الْرَّابِعَةِ مَا هُوَ مُخْتَلِفٌ فِيهِ وَهُوَ (حَذَامٌ) وَنَحْوُهَا ... »(٣) .

وَمِنْ مَوَاقِفِهِ الْمُؤَيَّدةِ لِلْجَرجَانِيِّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ حَولَ تَمْيِيزِ (كِمْ) فَقَدْ أُورِدَ الشَّارِحُ قَوْلَيْنِ فِي عَلَةِ نَصْبِ (كِمْ) الْاسْتِفَاهَامِيَّةِ لِمَيْزَاهَا ، فَقَدْ حَمَلَهَا الْجَرجَانِيُّ عَلَى لَفْظَةِ (عَشْرُونَ) وَحَمَلَهَا بَعْضُ النَّحَاةِ عَلَى لَفْظَةِ (أَحَدِ عَشَرَ)، قَالَ صَدَرُ الأَفَاضِلُ :

« فَإِنَّمَا (كِمْ) فَعْلَى وَجْهَيْنِ : اسْتِفَاهَامِيَّةٌ وَخَبْرِيَّةٌ ، فَالْاسْتِفَاهَامِيَّةُ تَنْتَصِبُ مَيْزَاهَا مُفَرِّدًا نَحْوِ (كِمْ رَجُلًا عَنْدَكَ) ؟ وَانتَصَابُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَحَمْلُهُ بَعْضُ النَّحْوَيْنِ عَلَى (أَحَدِ عَشَرَ) ، وَحَمْلُهُ الشِّيخُ عَلَى (عَشْرُونَ) »(٤) .

(١) سورة الشرح الآية ٦.

(٢) انظر ترشيح العلل ١١٨.

(٣) انظر ترشيح العلل ٤٩.

(٤) انظر المصدر نفسه ٢٨٥.

ثم دافع الشارح عن قول الجرجاني حيث قال :

« وَحَمِلَ الشَّيْخُ إِيَاهَا عَلَىٰ (عَشْرُونَ) أَحْسَنَ وَأَوْلَىٰ ؛ لَأَنَّ (عَشْرُونَ) أَوْلَىٰ عَدْدِ غَيْرِ مَرْكُبٍ جَاءَ تَمْيِيزَهُ مُفْرِداً مَنْصُوبًا ، فَحَصَلَ الشَّيْءُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (عَشْرُونَ) مِنْ جَهَتَيْنِ : الْمُتَيَّزُ وَالْمُتَيَّزُ ، فَصَارَ حَمْلُهُ عَلَىٰ (عَشْرُونَ) أَقْوَىٰ وَأَوْلَىٰ لِذَلِكَ ... »^(١).

غير أن موافقة الشارح للجرجاني في بعض المسائل لم تمنعه من معارضته له ، من ذلك ما ذكره عن تعريف (بدل الاشتغال) حيث قال :

« فَإِنْ قِيلَ : مَا مَعْنَى بَدْلُ الْاِشْتِغَالِ ؟

قيل : هو الذي يتعلّق بالبدل ولا يكون بعضاً ولا كلاً ، والذى يعتقده بعض الناس أن معناه أن يشتمل البدل على المبدل كالثواب على زيد فخطأ ، لا ترى أن قوله : أَعْجَبَنِي زَيْدُ عِلْمَهُ ، بَدْلُ الْاِشْتِغَالِ ، وَلَا يشتمل العلم على (زيد) ، وكذلك قوله تعالى :

﴿ يَسْتَأْوِنُكَ عَنِ الْشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتِلٍ فِيهِ وَالْقَاتَلُ لَا يَشْتَمِلُ عَلَى الْشَّهْرِ ﴾^(٢)

ولعل الشارح يريد من قوله : « والذى يعتقده بعض الناس » الجرجاني فيما ذكره في المقتصد إذ قال :

« اعلم أنك إذا قلت : سُلِّبَ زَيْدُ ثُوِيْهُ ، كان الثواب بدلًا من زيد ، من حيث إن الثواب لما اتصل به واشتمل عليه ، صار بمنزلة ما هو جزء منه ... »^(٤).

(١) نفسه والصفحة نفسها .

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

(٣) انظر ترشيح العلل . ٢٤٨ .

(٤) انظر المقتصد . ٩٣٥/٢ .

٧ - الزمخشري :

يعدّ الزمخشري من العلماء الذين تأثر بهم صدر الأفاضل ، حيث نقل عنه كثيراً في كتابه هذا وهو يصرّح أحياناً في نقله ، وأحياناً لا يصرّح كما ذكرت سابقاً .

هذا التأثر لا يعدّ غريباً إذا علم أن الشارح قام بشرح المفصل ثلاث مرات ، وشرح أنموذجه وأحاديجه النحوية كما هو مذكور في مؤلفاته .

من أمثلة ما وافق الشارح فيه الزمخشري ما ذكره حول صيغة التعجب (أفعى به) حيث ذكر رأي الجمهور في المسألة ثم أرده برأي الزمخشري، قال : « كذلك (أَحْسِنْ بِزِيدٍ) لفظه أمر و معناه الخبر ، و (الباء) مزيدة كما في (كفى بالله) ، واستبعد ذلك بعض فرسان المتأخرین وقال : « إن أسهل منه مأخذًا عندي أنه أمر لكل أحد أن يجعل زيداً كريماً أي : بأن يصفه بالكرم ، و (الباء) مزيدة منها » **وَلَا تُلْقُوا إِيمَانَكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ** ^(١) للتأكيد والاختصاص ، أو بأن يصير ذا كرم و (الباء) للتعدية ، وهذا أصله ، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظة الواحد في قوله : يا رجالن أكرم بزيد ، وبما رجال أكرم بزيد ^(٢) .

رأي الجمهور في هذه المسألة أن صيغة (أفعى به) فعل ماض جاء على صورة الأمر ، ويعدّ خبراً يصح تصديقه أو تكذيبه ، في حين عدّ الزمخشري أنه باق على أصله وهو الأمر أي : أمر لكل واحد أن يجعل زيداً كريماً ، كما

(١) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

(٢) انظر ترشيح العطل ٩٣ .

قال ، أو أن تكون الهمزة في (أ فعل به) للصيغة و (الباء) للتعددية^(١) ،
وإيراد الشارح لهذا القول بدون رد عليه أو تعليق ينبيء عن موافقته له .

أما معارضته للزمخشي فقد أوضحتها سابقاً حين تحدثت عن تفضيل
رأي الجرجاني على رأي الزمخشي في مسألة حمل (كم) الاستفهامية في
نصب مميّزها على (عشرين) وليس (أحد عشر) كما قال الزمخشي .

هذا ما استطعت جمعه من مواقف صدر الأفضل تجاه آراء العلماء
السابقين ، وهي مسائل وأراء ليست بالكثيرة وذلك لرغبة الشارح في
الاختصار والإيجاز ، والاهتمام بإيراد العلل للمسائل النحوية دون الخوض
في مناقشات آراء العلماء المختلفة ، وسوف يتضح ذلك بما سنقدم من موازنات
مع كتب اشتراكـت معه في شرح (الجمل) ، واهتمـت بالعلـل والـتعلـيلـات .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧ .

الفصل الثالث

الموازنات

- ١ - موازنة بين ترشيح العلل وشرح الجمل للجرجاني .
- ٢ - موازنة بين ترشيح العلل والمرتجل لابن الخطاب .
- ٣ - موازنة بين ترشيح العلل والإيضاح في عمل النحو للزجاجي .

أولاً : موازنة بين كتاب (ترشيح العلل) وكتابي شرح الجمل للجرجاني ، وشرح الجمل لابن الخشاب المسمى بالمرتجل :

سوف أعقد موازنةً بين هذه الكتب الثلاثة لأنها تتناول موضوعاً واحداً وهو شرح (الجمل) للجرجاني ، ولأن قيمة هذا الكتاب تبدو أكثر وضوحاً بعد موازنته بكتب أخرى تتناول الموضوع نفسه .

ووقع اختياري على هذين الكتابين وهما (شرح الجمل) للجرجاني ، و (المرتجل) لابن الخشاب لكونهما من الكتب التي وصلت إلينا ولها تعلق بمن (الجمل) الذي شرحه كتابي هذا .

١ - موازنة بين (ترشيح العلل) و (شرح الجمل) للجرجاني :

قام عبد القاهر الجرجاني بشرح جمله التي وضعها في كتاب متوسط الحجم ، وقد قامت إحدى الباحثات^(١) في جامعة أم القرى بتحقيقه ودراسته.

وقد عقدت هذه الموازنة المشتملة على العناصر الآتية :

- أ - طريقة الشرح .**
- ب - ذكر آراء النحاة واختلافاتهم .**
- ج - إيراد العلل .**
- د - الشواهد .**
- ه - التوسيع أو الاختصار في المسائل النحوية .**

^(١) وهي الباحثة / خديجة محمد حسين في رسالة ماجستير عام ١٤٠٨هـ .

أ- طريقة الشرح :

لا يذكر الجرجاني في كتابه متن الجمل وإنما يبدأ بالشرح مباشرة ، أما صدر الأفضل فإنه يذكر متن (الجمل) بادئاً بقوله : « قال رحمة الله » ثم يشرح بعد ذلك هذا مثال من كتاب (شرح الجمل) للجرجاني ، جاء في الصفة : « فصل : الصفة تكون للموصوف في المعنى ، فإذا قلت : جاعني زيداً الظريف ، كان المراد به (الظريف) هو المراد به (زيد) ... »^(١).

وهذا مثال من (ترشيح العلل) في (إضمار الشرط) : « قال رحمة الله » : ويضمر الشرط في جواب الأشياء التي تجاب به « الفاء » إلا في النفي ، تقول : أئتي أكرمك ، المعنى : فإنك إن تأتني أكرمك ، وكذا تقول في الاستفهام : أين بيتك أزرك ، وفي النهي : لا تفعل يكن خيراً لك ، وفي التمني والعرض : ليته عندنا يحدثنا ، وألا تنزل تصب خيراً .

الشرح : إضمار الشرط في هذه الموضع لمعنى يوجبه وهو : أن المضارع ينجزم بعدها ... »^(٢) .

بهذا المثال يتضح لنا تميّز شرح صدر الأفضل على شرح الجرجاني وذلك بجمعه بين المتن والشرح ، في حين اكتفى الجرجاني بالشرح .

ب- ذكر آراء النحاة واختلافاتهم :

ذُكرت آراء بعض النحاة واختلافاتهم في كلا الكتابين ولكن بقلة واضحة، وظهر تميّز صدر الأفضل على الجرجاني بنسبة هذه الآراء لأصحابها في الغالب، في حين اكتفى الجرجاني بإيرادها دون ذكر أسماء النحاة .

(١) انظر شرح الجمل ٢٦١ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٦٤ .

مثال ذلك ما جاء في (شرح الجمل) للجرجاني عن (لا) النافية للجنس وحركة اسمها المفرد النكرة ، حيث قال :

« وأما إذا دخلت على النكرة المفردة كقولك : لا رجل في الدار ، فإن الأصل كان فيها أن يقال : لا رجلاً ، بالتنوين ؛ من حيث بيّنا أنهم قد نزلوها منزلة « إن » في العمل بالدليل الذي ذكرناه من مجيء الاسم بعدها منوناً كقولك : لا خيراً من زيد ، إلا أنهم أرادوا أن يكون في اللفظ دليلاً على قصدهم استغراق الجنس بالنفي ، فبنوا الاسم معها على الحركة التي من شأنها أن تحدثها فيما تدخل فيه ، فحذفوا التنوين لذلك ... »^(١)

أما مصدر الأفضل فقد ذكر اختلاف العلماء حول حركة اسم (لا) النافية للجنس ، حيث قال :

« فإن قيل : كون النكرة المفردة مبنية فيه متفق أم لا ؟

قيل : لا ، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب : « اختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناء ، وقال أبو إسحاق الزجاج : إنها إعراب ، واستدل بقولهم : لا رجل وغلاماً عندك ، ولا رجل ظريفاً عندك ، وقال - يعني الزجاج - : « وإنما حذف التنوين لفرق بين ما هو جواب : هل من رجل ؟ وبين ما هو جواب : هل رجل ؟ ، قال أبو سعيد : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنه قال : « نصبها لما بعدها كتصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لازم لعموله »^(٢) »

(١) انظر شرح الجمل ٩٢ -

(٢) انظر ترشيح العلل ١٢٩

بهذا يظهر اختلاف الشارحين في طريقة ذكر آراء العلماء واختلافاتهم ، حيث اكتفى الجرجاني بالنقل المباشر في حين قام صدر الأفاضل بتفصيل المسألة ونسبة الآراء لأصحابها ، وبذلك تترجح كفة كتاب (ترشيح العلل) على كتاب (شرح الجمل) في هذه الناحية .

ج - إيراد العلل في الكتابين :

ذكر الجرجاني في كتابه بعضاً من العلل النحوية غير أن صدر الأفاضل قد أكثر من ذكرها بل إن عنوان كتابه يفيد اهتمامه بالعلل ، ومن أمثلة ذلك :

قال الجرجاني في المبتدأ والخبر ما نصه :

« في المبتدأ والخبر قد جعلوا عامل الرفع في قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، الابتداء ، وحقيقة الابتداء جعلُ الأسم أولاً لثانٍ ، ذلك الثاني حديث عنه ، وكونه أولاً لثانٍ وصف فيه ومعنئٌ معقولٌ وليس بلفظ . »

ثم ينبغي أن يعلم أن المعنى في الابتداء إذا حقّق هو أنه لا يتصور أن تعمد إلى اسم فتجعله خبراً عن اسم آخر إلا من بعد أن تعرّيَهما من العوامل الحقيقة ، والعوامل الحقيقة هي التي توجب الفاعلية والمفعولية والإضافة ... »^(١) .

وفي الموضوع نفسه قال صدر الأفاضل :

« المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد ، وهذا معنئٌ يرفعهما لتناوله إياهما ؛ لأن الإسناد يقتضي الطرفين وهذا كما أن التشبيه الحاصل في كأنَّ لماً كان يستدعي مشبَّهَا ومشبَّهًا به كانت عاملة في الجزأين . »

(١) وانظر شرح الجمل ٢٣ .

فإن قيل : لمَّ وجَب ارتفاعهما لهذا المعنى ؟

قيل : حملاً لهما على الفاعل .

فإن قيل : ما الوجه في حملهما عليه ؟

قيل : أما المبتدأ فإنَّه يماثله في كونه مخبراً عنه ، وأما الخبرُ فلأنَّه يماثله في كونه جزءاً ثانياً عن الجملة ، أو لأنَّ الخبر هو المبتدأ فحمل على الفاعل بواسطة .

فإن قيل : فإذا استوى الفاعل والمبتدأ وهو أن كل واحدٍ منهما مخبراً عنه ، فلم جُعل الفاعل أصلًا في الباب وحمل المبتدأ عليه ؟

قيل : لأنَّ الأصل في الإخبار هو الفعل ، فما كان خبراً عنه لزم كونه أصلًا ... ^(١)

وبهذا يتميَّز شرح صدر الأفاضل على شرح الجرجاني في كثرة العلل واهتمامه بها في أغلب المسائل النحوية الواردة في كتابه .

د - الشواهد :

من حيث الشواهد فقد بلغت الشواهد القرآنية في كتاب (شرح الجمل) للجرجاني (٥٨) شاهداً ، والأحاديث النبوية حديثين فقط ، والأبيات الشعرية (٧٤) شاهداً .

أما في كتابنا هذا (ترشيح العلل) فبلغت الشواهد القرآنية (٥١٩) شاهداً ، والأحاديث النبوية ثلاثة فقط ، والشعرية (٥٢) شاهداً .

(١) وانظر ترشيح العلل ٦٥ - ٦٦ .

وهذا يعطي ميزة أخرى لكتابنا هذا لما نلحظه من الفرق الكبير في عدد الشواهد المذكورة فيها .

هـ - التوسيع أو الاختصار في المسائل النحوية :

امتاز شرح الجرجاني بالتوسيع في بعض المسائل النحوية في حين اختصر صدر الأفضل الكثير منها توافقاً مع منهجه العام القائم على الاختصار كما ذكرت ذلك سابقاً .

وهذا مثال يدل على ما حكمنا به في هذا الجانب : جاء في (شرح الجمل) للجرجاني عن خبر (ليس) ما نصه :

« وأما (ليس) فقد اختلف النحويون فيه : فمنهم من أجراه مجرى (ما زال) و (ما فتئ) في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم كقولك : ليس منطلقاً زيد ، ولا يقدم على نفس (ليس) فلا يقال : منطلقاً ليس زيد ، ومنهم من أجراهما مجرى (كان) فأجاز فيها الأمرين : تقديم الخبر على الاسم وتقديم الخبر على (ليس) نفسها ، والمذهب الصحيح هو الأول »^(١) .

وفي الموضع نفسه قال صدر الأفضل :

« فإن قيل : هل يجوز تقديم الخبر عليها ؟
قيل : لا ، في اللاتي في أوائلهن (ما) ، ويجوز في سائرهن إلا في (ليس) فإن فيها خلافاً »^(٢) .

(١) انظر شرح الجمل ٢٩ - ٣٠ .

(٢) انظر ترشيح العلل ٨٣ .

هذا المثال يدل على ما قلناه سابقاً وهو أن الجرجاني توسع في شرح المسائل أكثر من صدر الأفاضل في الغالب ، إلا أنه يجب التنبيه على أن الجرجاني قد ترك شرح بعض المباحث الواردة في المتن منها : المشى ، وإعراب الأفعال الخمسة ، والمفعول له ، في حين نجد صدر الأفاضل لم يترك أي مبحث من المباحث الواردة في المتن إلا وشرحها وبينها .

ومما سبق نتبين الآتي :

- ١ - أن الجرجاني لم يذكر المتن في شرحة ، في حين ذكره صدر الأفاضل .
- ٢ - أن الجرجاني لم ينسب الآراء الواردة في كتابه إلا قليلاً ، أما صدر الأفاضل فهو ينسبها لأصحابها كثيراً .
- ٣ - جاءت العلل قليلة في كتاب الجرجاني كثيرة في كتاب صدر الأفاضل .
- ٤ - أن شواهد الجرجاني قليلة مقارنة بشواهد صدر الأفاضل الكثيرة .
- ٥ - توسيع الجرجاني في شرحة لأنغلب المسائل النحوية وترك شرح بعض المباحث الواردة في المتن في حين اختصر صدر الأفاضل لأنغلب هذه المسائل ، ولم يترك أي مبحث في متن الجمل .

٢ - موازنة بين (ترشيح العلل) و (المونجل) لابن الخشاب :

كتاب شرح الجمل المسمى بـ (المونجل) هو لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب^(١) (ت ٥٦٧ هـ) ، كتابه كبير الحجم قليلاً ، وقام بتحقيقه / علي حيدر ، وهو كتاب مطبوع .

١ - طريقة الشرح :

طريقة ابن الخشاب تقوم على ذكر جزء من المتن ثم شرحه بعد ذلك ، وأحياناً لا يذكر المتن أصلاً .

مثال ما جاء على ذكر جزء من المتن ، ما قاله عن (المعرب والمبني) : « فصل : قوله : « اعلم أن الأسماء على ضربين : معرب ومبني ، ثم المعرب على ضربين : منصرف وغير منصرف ، الفصل ، الأمر على ما ذكر في انقسام الأسماء إلى معرب ومبني ، وانقسام الإسم المعرب إلى منصرف وغير منصرف ... »^(٢) .

أما طريقة صدر الأفاضل فقد ذكرتها في الموازنة السابقة وقلنا إنه يذكر المتن كاملاً مع الشرح .

وبهذا يتميز شرح صدر الأفاضل على شرح ابن الخشاب .

٢ - ذكر آراء النحاة واختلافاتهم :

فاق شرح ابن الخشاب شرح صدر الأفاضل في هذا الجانب حيث توسع وأطال في ذكر آراء النحاة وأقوالهم مقارنة بشرح صدر الأفاضل .

(١) انظر ترجمته في إنباه الرواية ٩٩/٢ ، والبغية ٢٩/٢ .

(٢) انظر المونجل ٧٩ .

وقد جمع محقق كتاب (المراجل) هذه الآراء والأقوال في مقدمة الكتاب ، من أمثلة ذلك ما ذكره ابن الشاب حول (أيّهم) الموصولة ، قال :

« ومن الموصولات (أيّهم) في قوله : اضربُ أَيْهُمْ أَفْضَلُ . وقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ لَنْزَعَنَا مِنْ كُلِّ مِشْيَعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عِنْيًا ﴾^(۱) ،

فمذهب سيبويه في هذا الاسم أنه يعني « الذي » يوصل كما يوصل ، وهو مبني كما أن « الذي » مبني ، لكنه مبني على الضم ، فالضمة فيه بناء^(۲) .

ثم قال بعد ذلك : « وانتصر أبو علي لمذهب سيبويه في أن « أيّاً » في هذا الموضع [أي في الآية] مبنية لأن قال : الموصول توضّحه صلتة ، والصلة إنما هي صلة بالعائد فكان العائد هو الموضّع ، فإذا حذف الضمر سوّي العائد إلى « أي » - فقد حذف موضّحها أو ما هو بمنزلة موضّحها فأشبّهت بذلك حال « قبل وبعد » وهما إنما يبنيان إذا حذف مبيّنهما وهو ما يضافان إليه ، وإذا أتما بذلكه أغريا ، فاعرف بذلك .

والخليل يقول : إن « أيّهم » مأخوذة من كلام فهي محكية ، كأنه قال : الذي من أجله يقال : « أيّهم أشدُّ على الرحمن عتيا » وشبهه بقوله :

ولقد أبىتُ من الفتاة بمنزلٍ فائبٌ لا حرجٌ ولا محروم
أي الذي يقال له : لا حرجٌ ولا محروم ، فهي معربة عنده ، وضمّها رفع

صحيح .

(۱) سورة مریم الآية ۶۹ .

(۲) انظر المراجل . ۳۰۸ .

وفيها أقوال آخر للكوفيين وغيرهم ، منها قول يونس بن حبيب وهو بصري :

أنها معلق عنها قوله تعالى :

« لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ » ^(١) ... ^(٢).

أما صدر الأفاضل فقد أوجز الحديث عن (أي) بقوله : « وأمّا (أي) فهي على الوجوه الأربع المذكورة في « من » : موصولة ، وموصوفة ، واستفهامية ، وشرطية .

فالموصولة : « فَمُمْلَأَ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُ » أي : الذي هو أشد على الرحمن عيناً ^(٣) .

٣ - إيراد العلل في الكتابين :

يمكن القول إن كتاب (المرتجل) لابن الخشاب من الكتب التي اهتمت بالعلل كثيراً ، وقد جمع محققه أمثلة عديدة في مقدمة الكتاب عن أنواع العلل التي أوردها ابن الخشاب في شرحته ، وقال عنه : « كان ابن الخشاب مولعاً بالعلة ، فلم يدع حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليل ، حتى إنه كاد يستوفي أنواع العلة » ^(٤) .

وهذا مثال على ذلك : قال ابن الخشاب عن علة امتناع تقديم خبر (إن) على اسمها :

(١) سورة مرثيم الآية ٦٩ .

(٢) وانظر المرتجل ٢٠٩ - ٣١٠ .

(٣) انظر ترشيح العلل ٢١٩ .

(٤) انظر مقدمة كتاب المرتجل ٢٩ .

« وَمَا عَلِلُوا بِهِ امْتِنَاعٍ تَقْدِيمُ خَبْرٍ (إِنْ) عَلَى اسْمَهَا وَكَذَا بَقِيَّةُ أَخْوَاتِهَا
 أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِذَا وَلِي رَافِعَهُ وَأَضْمَرَ اسْتِرَ فِيهِ وَتَضْمِنَهُ الرَّافِعُ كَقُولُكَ : زَيْدٌ قَامَ ،
 وَالْأَصْلُ : قَامَ هُوَ ، فَلَوْ وَلِي (إِنْ) مَرْفُوعُهَا وَكَانَ مَضْمُرًا لِلْزَمْ - لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ
 تَضْمِنَ الرَّافِعَ مَرْفُوعَهُ الْمَضْمُرَ - أَنْ يَتَضْمِنَهُ فَيَكُونُ مَضْمُرًا فِيهَا ، وَالْحُرُوفُ
 لَا يُضْمَرُ فِيهَا إِنَّمَا يُضْمَرُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ الْجَارِيَّةِ مَجْرَاهَا ، وَقَسْمٌ ذَلِكَ
 تَقْسِيمًا فَقِيلَ : لَوْ وَلِيَ الْخَبْرُ الْمَرْفُوعُ وَهُوَ مَضْمُرٌ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَسْتِرَ فِيهَا
 وَيُضْمَرُ أَوْ يُظْهَرُ مَعْهَا ، فَإِنْ أَضْمَرَ فِيهَا لَمْ يَجْزُ ، إِذَا الْحُرُوفُ لَا يُضْمَرُ فِيهَا ، إِنَّمَا
 ذَلِكَ حُكْمٌ اخْتَصَّ بِهِ الْأَفْعَالُ لِقُوَّةِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْفَاعِلِينَ ، وَكَذَا مَا أَجْرَى مَجْرِي
 الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَإِنْ أَظْهَرَ مَعْهَا كَانَ مُخَالَفَةً لِأَصْلِ الْوَضْعِ ، وَهُوَ امْتِنَاعٌ
 ظَهُورُ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَعَ الرَّافِعِ إِذَا وَلِيهِ ، فَلَمَّا كَانَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْاسْمِ فِي
 هَذِهِ الْحُرُوفِ يَؤْدِي إِلَى هَذَا ، أَلْزَمَتْ تَقْدِيمَ مَنْصُوبَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبْرَهَا ظَرْفًا ،
 أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا كَمَا سَبَقَ ، فَذَلِكَ مَمَّا اتَّسَعَ فِيهِ »^(١)

وَهُنَّاكَ أَمْثَالَةُ أُخْرَى مِنَ الْعُلُلِ التِّي أُورِدَهَا أَبْنُ الْخَشَابِ وَهُوَ بِهَذَا يَكُونُ
 مَسَاوِيًّا لِكتَابِنَا هَذَا فِي الْاِهْتِمَامِ بِالْعُلُلِ .

٤ - الشواهد :

شَوَاهِدُ أَبْنِ الْخَشَابِ قَلِيلَةٌ إِذَا مَا قُورِنَتْ بِمَجْمُوعِ شَوَاهِدِ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ ،
 فَقَدْ بَلَغَتِ الشَّوَاهِدُ الْقَرَائِنِيَّةَ (١١١) شَاهِدًا ، وَالْأَحَادِيثُ ثَلَاثَةٌ فَقَطُّ ، وَالشَّوَاهِدُ
 الشَّعُورِيَّةُ (١١١) شَاهِدًا ، فِي حِينَ بَلَغَتِ شَوَاهِدُ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ (٥١٩) آيَةً ،
 وَثَلَاثَةُ أَحَادِيثٍ ، وَ(٥٢٥) بَيْتًا شَعْرِيًّا .

(١) وَانْظُرْ الْمَرْتَجِلَ ١٨٢ .

٥ - التوسيع أو الاختصار في المسائل النحوية :

شرح ابن الخطاب أوسع وأكبر من شرح صدر الأفاضل وهذا راجع إلى إفاضته في شرح المسائل ، قال محقق الكتاب : « كان يذكر كل وجوه المسألة فيدحضها واحداً إثر واحد مبقياً على الوجه الصواب في رأيه »^(١) .

هذا مثالٌ من الكتابين يُظهر مدى الفارق الكبير بينهما ، قال ابن الخطاب

عن الحرف وتعريفه :

« وحده : أنه كلمة تجيء لمعنى في غيرها من إثبات أو نفي ، أو غير ذلك من المعاني ، وربما قالوا : الحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل ، وربما قيل أيضاً : الحرف ما لم يكن أحد جزأي الجملة ، وجزأ الجملة ركناها وهما الخبر والمخبر عنه .

فأمّا الرسم الأول وهو كونه دالاً على معنى في غيره فبيّن ، وذلك أنك إذا قلت : قام زيد ، كان هذا الكلام خبراً محضًا يتحمل الصدق والكذب ، فإذا أحقته (هل) فقلت : هل قام زيد ؟ صار الكلام استفهاماً لا يتحمل صدقًا ولا كذباً بعد أن كان خبراً يحتلهمها ، فقد دلت (هل) وهي الحرف على معنى وهو الاستفهام في غيرها وهو قيام زيد .

وأما كونه لفظاً دالة على معنى ليس باسم ولا فعل فلأن معنى الاستفهام في مثالنا الذي مثّلنا به ليس بالفعل الذي هو (قام) ولا الاسم الذي هو (زيد) .

(١) انظر مقدمة المرتجل ٢٧ .

وإن شئت فسُّرْته بأن الاسم يدل على معنى في ذاته ، وكذلك الفعل ، والحرف على معنى في غيره ، فليس معناه حينئذٍ معنى اسم ولا فعل ، إذ كان لا يدل على معنى في ذاته .

وكونه ليس بأحد جزأي الجملة ظاهر أيضًا في تمثيلنا ؛ لأن الحديث هو قوله : قام ، وهو ركن ، وإن شئت قلت : جزء للجملة ^(١) .

في حين قال صدر الأفاضل عن تعريف الحرف : « وحده : لفظة تدلّ على معنى في غيره » ^(٢) .

من هذا المثال نرى أن ابن الخطاب قد ذكر تعاريف عدة للحرف ثم فصل في شرحها في حين اكتفى صدر الأفاضل بتعريف واحد فقط .

ومع توسيع ابن الخطاب في شرحه إلا أنه قد ترك شرح بعض الأبواب الواردة في متن الجمل ، وهي : حروف الجر ، وباب التوابع ، وباب التذكير والتأنيث ، كما بيَّنه محقق الكتاب ^(٣) .

نستخلص مما سبق :

- ١ - أن ابن الخطاب يورد جزءاً من المتن وأحياناً لا يورد شيئاً ثم يشرح ، في حين يذكر صدر الأفاضل المتن كاملاً ثم يشرح .
- ٢ - أن ابن الخطاب قد أفاض في ذكر الآراء والاختلافات النحوية مقارنة مع صدر الأفاضل .

(١) وانظر المرتجل ٢٢ - ٢٤ .

(٢) انظر ترشيح العلل ١٣ .

(٣) انظر مقدمة المرتجل ٢٧ .

- ٣ - اهتم العلماً اهتماماً كبيراً بالعلل فأورداً كثيراً منها في كتابيهما.
- ٤ - شواهد ابن الخشاب قليلة مقارنة بمجموع شواهد صدر الأفضل .
- ٥ - توسيع ابن الخشاب في شرح المسائل توسيعاً كبيراً في حين اختصر صدر الأفضل أكثر هذه المسائل .
- على أن ابن الخشاب ترك أبواباً من المتن لم يشرحها خلافاً لصدر الأفضل الذي أحاط بكل المتن شرحاً وتعليقًا .

ثانياً : موازنة بين (ترشيح العلل) و (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي :

لكون كتابي هذا مليئاً بالعلل اخترت كتاباً مختصاً بالعلل وهو كتاب (الإيضاح) للزجاجي أول الكتب النحوية التي اهتمت بالعلل وأحد أهم كتبها ، ورغبة في إظهار الطريقة التي سارا عليها في توضيح العلل النحوية عقدت هذه الموازنة التي تظهر مدى التشابه بين كتب العلل النحوية من حيث طريقة الشرح والتعرض للمسائل النحوية وتحليلها .

١ - طريقة الشرح :

يتبع الزجاجي في كتابه (الإيضاح) طريقة السؤال والجواب وذلك عند إظهار العلة في المسألة ، وعلى ذلك فالكتابان يشتركان في الطريقة نفسها .

هذا مثال من كتاب (الإيضاح) ، جاء في (الثنوية) ما نصه :

« سؤال في الثنوية : إن قال قائل : لم جعل رفع الاثنين بالألف ، ومن المتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التي هي علامة النصب ؟ لأن أكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف ، فالفتحة - من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، وقد قال بعضهم : الألف من الفتحة ، والياء من الكسرة ، والواو من الضمة . وعلى المذهبين جميعاً فالألف بالنصب أشكّل فكيف فضلتها لرفع الاثنين ، ولا مجانسة بين الضمة والألف ، وعدل بها عن النصب الذي هي به أشكّل ؟

الجواب : إنما جعلت الألف في رفع الاثنين ؛ لأن الرفع أول الإعراب لأنها سمة للفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والثنوية أول الجموع ، لأن معناها ضم شيء إلى شيء كما ذكرناه ، والحرروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت

الواو والآلف والياء ، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو ، لأن الباب واحد وما وجب للتثنية وجب للجمع ، فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق ، فلما بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو وترك الجمع على حاله بالواو لأنه لم يعرض ما ينقله عنه ، إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالآلف ... »^(١) .

وقال صدر الأفاضل عن المسألة نفسها ما نصه :

« فإن قيل : لم أعطي (الآلف) التثنية ، و (الواو) الجمع ، ولم يفعل ذلك على العكس ؟

قيل : لأن (الآلف) خفيف و (الواو) ثقيل فأعطي الأخف التثنية لكثر الاستعمال ، وبقي (الواو) على الجمع .

فإن قيل : ما الدليل على أن التثنية أكثر استعمالاً من الجمع ؟
قيل : لأن كل جمع يتضمن التثنية وليس التثنية تتضمن الجمع ... »^(٢) .

نلاحظ مما سبق توسيع الزجاجي في توضيح العلل وشرحها في حين نجد العكس عند صدر الأفاضل حيث الاختصار والإيجاز .

٢ - مناقشة آراء النحاة واختلافاتهم :

نجد صاحب كتاب (الإيضاح) قد توسع في هذا الأمر حيث إنه يذكر أقوال البصريين ثم أقوال مخالفיהם من الكوفيين ويفصل حجج كل منهم ، ثم يختار الأصح والأصول في نظره .

(١) وانظر الإيضاح في علل النحو ١٢٤ .

(٢) وانظر ترشيح العلل ٢٤ .

وهذا يمكن أن يُمثل بما قاله عن الفعل والمصدر في أيٍّهما مأْخوذٌ من الآخر؟ حيث أطَال في تفصيل هذه المسألة فقال :

« نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم لأنَّه عندنا الصحيح ، ونذكر بعده احتجاج الكوفيين لمذهبهم وإلزامهم البصريين ما ألمَّ بهم ، وانفصال البصريين منه إن شاء الله ... »^(١)

في حين اكتفى صدر الأفضل بذكر رأي البصريين في هذه المسألة وذكر دليلٍ واحدٍ من أدلةِ مذهبهم^(٢) .

بقي أن نشير إلى أنَّ الزجاجي اكتفى في كتابه بتحليل مسائل محدودة في النحو ، في حين نجد أنَّ صدر الأفضل قد ذكر عللَ كثيرةً من المسائل التي تركها الزجاجي^(٣) .

٣ - جاءت شواهدُ الزجاجي قليلةً جدًا إذ بلغت (١٢) آيةً ، وحديثين ، و (١٠) أبيات فقط ، أما شواهدُ صدر الأفضل فقد بلغت (٥١٩) آيةً ، وثلاثةٍ وأحاديث ، و (٥٢) بيتاً .

والشواهد مهمَّة في توضيح العلل وإثبات صحتها ، من ذلك ما قاله صدر الأفضل عن (لا) المزيدة حيث مثل عليها قوله تعالى :

﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النَّجَومِ ﴾^(٤)

(١) وانظر الأيضاح ٦٥ فما بعدها .

(٢) وانظر ترشيح العلل ١٠٥ .

(٣) من ذلك : الأفعال الناقصة ، الممنوع من الصرف ، (إن) وأخواتها ، التوابع

(٤) سورة الواقعة الآية ٧٥ .

ثم قال : « ودليل كونها زائدة أنه قال [سبحانه وتعالى] بعده :

﴿ وإنَّهُ لِقَسْمٍ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (١) (٢) .

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي ذكرتها سابقاً في منهج المؤلف .

هذه بعض الجوانب التي وازنت فيها بين هذين الكتابين اللذين اشتركا في
المنهج العام وهو إيراد العلل في المسائل النحوية .

لعل مما سبق ذُكرَه من شرح لمنهج المؤلف وعرض مصادرِه وشواهدِه
وموقفِه من العلماء ، ثم الموازناتُ التي قمتُ بها مع كتابين من الكتب التي
شرحـت (الجمل) ومع كتاب قد تخصص باللغة النحوية ما يوضح ويبيّن قيمةَ
هذا الكتاب وما تميّز به عن غيره .

فقد سار صدر الأفضل على درب الاختصار غير المُخلِّ واجتناب التطويل
الممل ، ونقل من مصادر معروفة مشهورة لدى النحاة ، واهتم اهتماماً كبيراً
بالشواهد وخاصة الشواهد القرآنية التي بلغت (٥١٩) آية على الرغم من
صغرِ الكتاب ، وجعل هدفه الأول هو إظهار العلل والأسباب من المسائل النحوية ،
ما جعل كتابه من الكتب النحوية المتميزة التي تناولت العلل والتعليقـات .

كل هذا يبرز ويؤكـد قيمة كتابنا هذا الذي ألفـه علمـ من أعلام النحو هو
صدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي .

(١) سورة الواقعة الآية ٧٦ .

(٢) وانظر ترشيح العلل ١٨٨ .

الفصل الرابع

العلة وتاريخها في النحو العربي

العلة وتاريخها في النحو العربي :

ذكرنا مراراً أن هذا الكتاب قد اهتم بالعلة النحوية اهتماماً كبيراً ، فما سبب الاهتمام بها ، ومتى بدأ البحث عنها ؟

بدأ البحث عن العلة في لغة العرب وأساليبهم منذ القرن الثاني الهجري ، ويعتقد أن أول من تحدث وتوسّع في العلل النحوية هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) قال ابن سالم الجمحي : « عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعث النحو و مدّ القياس والعلل »^(١)

ثم ظهرت العلل في أوضاع صورها وأشدّها توسيعاً عند الخليل وسيبوه ، وقد سُئل الخليل عن العلل التي يتعلّم بها في النحو ، فقال :

« إن العرب نطقوا على سجيتها وطباعها وعرفت موقع كلامها ، وقام في عقولها علل ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن تكن هناك علة له فمئتي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عند حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة^(٢) ، فلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا علة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سفحت له وخطرت بياله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز

(١) انظر طبقات حول الشعراء ١٤ .

(٢) أي : الظاهرة .

أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سبب لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالعلول فليأت بها «^(١)».

ومن النظر في كتاب سيبويه نجده مليئاً بالعلل التي يقول عنها أحد الباحثين إنها تتصف بكونها بعيدة عن الفلسفة ، قريبة من روح اللغة ومن حسّها^(٢).

إلا أنَّ تلك الفترة أي القرن الثاني الهجري شهدت بداية دخول كتب المنطق والفلسفة ونقلها إلى العربية ، مما كان لها تأثيرها الكبير الواضح على علوم العربية ومنها النحو ، وظهر فيه تأثير المنطق والفلسفة جلياً في العلل .

ولعلَّ من أوائل من تأثر بالفلسفة من علماء النحو هنـو الفراء (ت ٢٠٧ هـ) الذي كان قريباً من الاعتزاز مما دفعه للاطلاع على كتب الفلسفة والطب والنجوم^(٢).

ولذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري نجد العلة النحوية قد بلغت أوج نضجها وأكمل صورها ، ففي هذا القرن ظهرَ أول كتابٍ خاصٍ بالعلة وهو كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، وفي هذا الكتاب يعرض مؤلفه لسائل النحو وأراء النحاة المختلفة ويقدم أدلةهم وبراهينهم ، كما ذكرت ذلك سابقاً وهو أيضاً أي الزجاجي يقسم

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٦.

(٢) انظر العلة النحوية لمازن المبارك ٥٧.

علل النحو إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية ، ثم شرح هذه الأقسام بعد ذلك^(١) .

ومن علماء هذا القرن الكبار أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) شارح كتاب سيبويه ، وكانت علل النحو عنده قائمة على التعليل العقلي والجاج المنطقي^(٢) .

وفي هذا القرن أيضاً ظهر أحد عباقرة اللغة التي بلغت عنده العلة النحوية أعلى مراتبها ، إنه أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وكتابه (الخصائص) يعد من أهم المؤلفات التي كتبت عن العلة وما يتعلّق بها ، حيث عقد فصولاً كثيرة تختص العلة ، منها : فصل عن علل العربية أكالامية هي أم فقهية؟ وفصل في تخصيص العلة ، وفصل في الرد على من اعتقد فساد علل النحو ، إلى غير ذلك .

بعد ذلك ظهر عدد من العلماء الذين اشتهروا باهتمامهم بالعلة والعلل . ومن بين هؤلاء الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) وكتابه المشهور (المفصل) مليء بالعلل المنطقية^(٣) .

ومنهم أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الذي اشتهر بكتبه التي تقوم على الجدل المنطقي ، وقد صرّح بأنه واسع أصول الجدل في النحو^(٤) ، ومن أهم كتبه القائمة على العلل (الإنصاف) و (أسرار العربية) .

(١) وانظر الإيضاح ٦٤ - ٦٥ .

(٢) انظر العلة النحوية ١١٨ .

(٣) انظر المدارس النحوية لشوقى ضيف ٢٦٥ .

(٤) انظر الاقتراح للسيوطى ٢ .

وفي هذا القرن الذي عاش فيه الزمخشري وابن الأنباري وهو القرن السادس ظهر عالمٌ من الأندلس هاجم العلل هجوماً عنيفاً هو ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٣ هـ) وقد ألف كتاباً سماه (الرد على النحاة) وكانت غايتها كما قال مؤلفه : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى التحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »^(١) ، وهو يريد كما قال محقق الكتاب إسقاط نظرية العامل ، والعلل الثانية والثالثة ، وتمارين الصرف^(٢) .

ثم توالى الكتب النحوية التي أوردت العلل في شروحها وتعليقاتها ولكن بقلة ومن دون تكثير لها ، ومنها كتب ابن مالك وابن هشام وأبي حيان الأندلسي . حتى إذا ما وصلنا إلى القرن العاشر الهجري نجد من العلماء من اهتم ببيان العلة والعلل ، فقد ألف السيوطي (ت ٩١١ هـ) كتابه (الاقتراح في أصول النحو) وفيه جمع أقوال النحاة السابقين في هذا الموضوع .

ومما لا شك فيه أن العلماء ما تحدثوا عن العلل ولا فصلوا في أنواعها وأضرّتها إلا لأهميتها وضرورتها في الدرس النحوي حتى تُعرف الحكمة والغاية من أقوال العرب وأحاديثهم .

وكتير من علماء النحو يعتقدون أن العرب لم ينطقوا بكلمة ما أو بتركيب ما إلا وله علة وسبب كما قال الخليل بن أحمد : « إن العرب نطقوا على سجيتها وطبعها ، وعرفت موقع كلامها ، وقام في عقولها عللها ، وإن لم ينقل ذلك عنها » .

(١) وانظر الرد على النحاة ٦٩ .

(٢) وانظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ٤٥ .

وكما قال سيبويه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا »^(١).

وقد أوضح ابن جني في كتابه (الخصائص) بعضًا من حكم وجود العلل في كلام العرب حيث قال :

« باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها :

اعلم أن هذا موضع في تشبّيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مُسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكتها، وفعلت كذا لكتها، وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقريرها منهجاً واحداً ... »^(٢).

ومن أجل إبراز هذه العلل وإظهار جمال اللغة العربية قامت كتب عدة بتتكلّم عن العلل، منها كتابنا هذا (ترشيح العلل) الذي يعدّ لبنةً من البناءات التي وضعها علماء الأمة لبناء هذا الصرح الشامخ وهو علم النحو، ورافداً من روافدها نشر هذه اللغة العظيمة، لغة القرآن الكريم.

(١) انظر الكتاب ٣٢/١.

(٢) انظر الخصائص ٢٣٧/٦.

الفصل الخامس

أولاً : وصف المخطوط .

ثانياً : عملي في التحقيق .

أولاً : وصف المخطوط :

أهداني والدي هذه النسخة المصورة من كتاب (ترشيح العلل) ، وهي نسخة وحيدة موجودة في مكتبة (لا له لي) باسطنبول برقم (٣٣١٤) ، ولم أظفر بغيرها حيث إنني بحثت كثيراً عن نسخ أخرى فلم أجد شيئاً .

بلغت أوراق المخطوط (٦٢) ورقة ، والورقة مقسمة إلى قسمين كل قسم يحوي (٢٤) سطراً ، مكتوب بخط النسخ وهو غير مشكل ، وقد وجد فيها بعض الطمس .

كتب على الغلاف ما نصه :

« كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف الشيخ الإمام الأجل الهمام صدر الأفضل برّ الله مضجعه وطيب مهجعه بحق محمد وآلـه الأكرمين صاحبه وماـلـهـ وـكـاتـبـهـ أـشـرـفـ الـأـنـاـمـ سـيـدـ الـأـقـوـامـ سـيـدـنـاـ نـاـصـرـ بـنـ هـادـيـ بـنـ نـاـصـرـ الحـسـيـنـيـ طـيـبـ اللـهـ ضـرـيـحـهـ » .

وفي الغلاف بعض التعليلات منها :

« صاحبه وماـلـهـ أـوـحـدـ بـنـ مـحـمـدـ صـالـحـ رـزـقـ اللـهـ » .

وجاء في آخر المخطوط ما نصه :

« تم بحمد الله وعنه وحسن تأييده والصلوة على خير خلقه محمد وآلـهـ الطـيـبـينـ الطـاهـرـينـ . وـقـعـ الفـرـاغـ مـنـ اـنـتسـاخـهـ يـوـمـ الـجمـعـةـ فيـ أـوـاـخـرـ رـجـبـ سـنـةـ تسـعـ وـتـسـعـيـنـ وـسـتـمـائـةـ » .

ثانياً : عملي في التحقيق :

- ١ - قمت بنسخ المخطوط كاملاً .
- ٢ - صحت التصحيف والتحريف الذين وقعا في المخطوط ، ومن ذلك ما صوبته حين يتكلم الشارح عن المؤنث ويأتي بعده بفعل مضارع يجعله بياء الغائب مثل قوله : « هذه الكلمات يكون ... »^(١) فاقوم بتعديلها بالتأء لتناسب المؤنث السابق لل فعل ، كذلك يسهل الناسخ كثيراً (الهمزة) فيجعلها (ياء) مثل كلمة (الزوائد) يجعلها (الزوايد) فاقوم بتعديلها للهمزة ، وصوبت ما وقع من أخطاء إملائية أخرى .
- ٣ - أكملت السقط الذي وجد في بعض الموضع ووضعته بين قوسين معقوفين .
- ٤ - وضعت عناوين عامة للمباحث الموجودة في الكتاب وجفتها بين قوسين معقوفين .
- ٥ - ضبّطت النص بالشكل .
- ٦ - خرّجت القراءات التي وردت في النص ، وكذلك الأحاديث والأشعار التي ذكرت أصحابها ما أمكن ذلك وشرحت بعض الكلمات الغامضة فيها .
- ٧ - عينت أصحاب النصوص التي نقلها الشارح والمصادر التي نقلت منها .
- ٨ - ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص .
- ٩ - وضعت فهارس عامة للكتاب تيسّر الرجوع إليه ، وذكرت بعد ذلك المراجع والمصادر التي استقت منها .

(١) انظر أمثلة على ذلك في : ٣ - ٤ - ٦ - ٢٠ .

طيبة الله ضريحه

تصنيف الشيخ الأمام للدخل الدائم صحيحة للأحاديث
بود الله مضجعه وطيبه ملائكة عن عز وجل الله لك من
صاحبيه وما لدكه ولا يليه لشافع للعام ست
لأقوام شاستن اصرت على حكمي بن الحارجى

حمد لله الذي

العلم عن معرفتي وعارفه فضاعته لما فات الصيف

ولله ولهم طلاقه وفهم العلم العذبة والجبل حلك بروح بلطفه

فكتلواه شر عالم وحرق وكل من شر جهاد وحرق

قاده قلبي بغيرك أنا وطالعاني الله تعالى وأعذر له

حلك بالعلم فطلبك بالعلم ذرنا الجبال لا ينكح

من سمح لهم العلام الحسين محمد صالح

هذا التوفيق من الشهدا أصحاب الدهر والمرقى

والوصى لما ناهه الدهر بغير الحسنة كثرة مبار

رسخ فتاغ الحجاج روى في رحمة بالملائكة يوم

يرى من يحيى من زادها فتنفس إلى أن

لهم إنا لـك لـك الفقير ما خلـيـقـةـ الـخـلـقـ

يمـلـئـ الـمـرـاءـ المـرـ علىـ الـجـانـيـنـ الـعـادـيـنـ بـعـدـ الـجـانـيـنـ

لـلـمـلـمـ لـأـدـيـاـجـ كـلـيـنـ وـلـأـعـدـاءـ كـلـيـنـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لـعـلـ يـغـرـيـ حـسـنـهـ لـلـوـلـوـلـ اـنـصـافـهـ وـسـابـوـ

مـنـ كـلـيـنـ رـغـبـةـ لـلـفـنـدـاـدـ وـلـاـفـنـدـاـ

الـبـيـانـ بـلـيـجـ وـلـيـجـ الـجـانـيـنـ بـلـيـجـ الـجـانـيـنـ

لهم من ذلك الحال أن ابن أبيه أكمل المكتبة كلها مكتبة مطران معها مجموع المعرفة في
بعضها بغير ما يزيد على طلب المكتبة كلها

حده فما أوصى به إلا بل لا يذهب منه أحد إلا من أخل المكتبة كلها

لذلك كافية وفعالة وأصحي كذلك فهو أصل المكتبة لا ينكر ذلك وقد حذر رويرو
لغيره طلاق حالاته فجعل كل المكتبة مطبوعة ولذا عرف بذلك تجعل المكتبة
مطبوعة في مكتبة مطران المكتبة الإسلامية العظيمة

الذكى العادى ساجدة للمقدمة والكلام كان أبى إلى ما يوصى
المعرفة الأولى أولى حكم كل حالاته لكنه يصر على أن الحصان فداء

يحيى يحيى عبارة عن العبرة العاملة ولذلك طلب علمه ناوله ابن الصبرى فقلد زيد
علامة لم يكن الجليل بغير عز وذلة لكنه أحكم ذاتياني وان فعله يحيى يحيى يحيى يحيى
الصريفي على مدارسته وذلة مفتوله تعانى ان الذين يعتمدون
الصالحات أنا لا أقصى لهم ولا من على كفاف أنا لا أضيق به إلا أذاته ففهم
خلال ذلك حسنا العذر لكنه في كل المرضين يتصدى له الأشخاص
الخسيسين به من المفترض أن كل المرضين لا يضره إلا أذاته فهم
لطالع بذلك بغير عذر كل من عذر لا يضره موضع الصريح عذر قد يدرءه ار
صبع يدفعه بغير عذر كل من عذر لا يضره موضع الصريح عذر قد يدرءه ار
سنت أو أخلت مكتبة أرضي ومحفوظة تحت ما يسمى طالعة إن الموارد التي
بالعدوها يأتيلها

تم بحسب المعرفة وحسن الائتمان

وأقله عاصير لقمعه الماء

التي هي على المكتبة المنشورة

الظرف الظاهر

المعرفة المنشورة

والمنشورة على المعرفة المنشورة

مع العزام من المفترض أنهم أصح

جع ونون قيمار

ذواه ذرا من المفترض أنهم أصح

الصفحة الأخيرة من المخطوط

الباب الثاني

النص المدقق

قال الشيخ الإمام رئيس النهاة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمه الله : الحمد لله حمد الشاكرين وصلواته على النبي محمد والله أجمعين ، هذه جمل رتبتها ترتيباً قريباً المتناول ، وضمنتها جميع العوامل ، تهذب ذهن المبتديء وفهمه ، وتعرفه سمت^(١) الإعراب ورسمه^(٢) ، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المفترقة ، والأبواب المختلفة ، لنظمها في أقصر عقد ، وجمعها في أقرب حد ، وجعلتها خمسة فصول :
الأول : في المقدمات .

والثاني : في عوامل الأفعال .

والثالث : في عوامل المروف .

والرابع : في عوامل الأسماء .

والخامس : في أشياء منفردة .

(١) السمت : الطريق . انظر اللسان (سمت) .

(٢) الرسم : الأثر . انظر اللسان (رسم) .

[الفصل الأول في المقدمات^(١)]

[أقسام الكلام]

فالأول قال رحمة الله : « اعلم أن الكلمات ثلاثة : اسم و فعل و حرف ، فالاسم ما دخله التنوين نحو : زيدٌ ، والألفُ واللامُ نحو : الرجل ، وحرفُ الجرّ نحو : بزيدٍ ، وجاز الإخبار عنه نحو : خرج زيد »^(٢) .

الشرح : الكلمات جمْعُ الكلمة ، وحدُ الكلمة : كل لفظة تدلُّ على معنَى مفردٍ بالوضع^(٣) ، وهذا يتناول الاسم والفعل والحرف .

فصل

وإنما حُكم بأنها ثلاثة للاستغناء بها ، والاكتفاء بها في أداء المعاني المختلفة ، ولو كان ثم شيءٌ رابعٌ لا تحتاج إليه في موضع ما كما يُحتاج إليها ، فلما تمَّ الفرضُ من المتكلِّم من غير احتياجٍ إلى رابع لها عُلمَ بأنها ثلاثة ، وإنما اشتغلَ بذكر الاسم أولاً : لأنَّ المقصودُ هنا ذكرُ الإعرابِ ، والاسمُ مقدَّمٌ وأصيلٌ في حقِّ الإعرابِ ، والفعلُ إنما يستحقُ الإعرابَ على سبيلِ المشابهةِ والفرعيةِ ، وأما الحرفُ فمبنيٌ لا إعرابَ فيه ، فلذلك حَسُنَ تقديمُ الاسمِ عليهم^(٤) . وحدُه : لفظةٌ تدلُّ على معنَى في نفسه

(١) إضافة من المطبع من ٢٨ .

(٢) الجمل لعبد القاهر الجرجاني : ٢٨ / تحقيق : عبدالحليم عبد الباسط المرصفي ، طبعة دار الهانبي للطباعة .

(٣) انظر هذا الحد في المفصل ١٥ ، والتخمير ١٥٥/١ ، وشرح ابن يعيش ١٨/١ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

غير مقتنٍ بزمان ممحصٍ^(١) ، واشتقاؤه من السُّمُوّ وهو الارتفاع^(٢) ؛ لأن التسمية تتويج بالمعنى وإشادةً بذكره ، وكان أصله « سِمُوا » فحذف آخره بدليل إعادة المحنوف في تضريمه فيقال في الجمع : أسماء ، وفي الفعل : سَمَيْتُ ، وهو أحد الأسماء العشرة^(٣) التي يُثبت أولئكها بالسكون فزيادة همزة تُثبت في الابتداء وتسقط في الوصل ، وفي العرب من يحرّك أوله في الابتداء ولا يُثبت الهمزة فيقول : سِمْ وَسُمْ^(٤) ، وقال :

* بِسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمْ *^(٥)

فصل

ثم لما كان اسم الكلمة شاملًا لجميعها احتاج إلى تمييز بعضها من بعض ، فذكر الشيخ علاماتها؛ لكي يعرف كل واحد منها عن صاحبه مُمتازاً مُفارقًا فذكر أكثر علاماتِ الاسم الذي غالبَ دخولها في أكثر

(١) ذكر هذا الحد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ، ينظر ٥٣/١ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسى ٨ فما بعدها .

(٢) هذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من « الوسم » وهو العلامة . انظر الإنصاف « المسألة الأولى » ٦٧/١ فما بعدها ، وأسرار العربية ٤ .

(٣) جاء في الحاشية ما نصه : « وهي : ابن ، وابنة ، وامرأة ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وایمن ، وایم » ، انظر شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذى ٢٥٠/٢ وفيه (ابن) بدل من (ايم) وهو الصواب .

(٤) نسب الكسائي لبني قصاعة الضم ، ولغيرهم الكسر ، انظر اللسان (سما) .

(٥) نسب لرجل من كلب : في نوادر اللغة من ٤٦٢ ، لسان العرب ١٢٦/١٩ ، وذكر البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية أن خضرًا الموصلي نسبه لرؤبة ابن العجاج ولم يجد البغدادي في ديوانه ، انظر ٤٧٧/٤ . قلت : ولم أجده البيت في ملحقات الديوان .

ومن غير نسبة في : الصاحبي ٣٨٣ ، والمنصف ٦٠/١ ، وأسرار العربية ٨ ، وإنصاف ١٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١ .

الأسماء ، وهو التنوين ، والألف واللام ، وحرف الجر ، وجواز الإخبار عنه ، وينبغي أن تعلم أن جواز دخول واحدة من هذه العلامات عليه يكفي في كونها دلالة على اسميتها فلا يجب أن تكون^(١) مجتمعةً بأسيرها عليه حتى يُحْكَم / باسميتها ولذلك قلنا في (إذا وحيث وكيف ومتى ٢/ب وأين) : إنها أسماء مع تعذر الإخبار عنها ، وكذلك في (من وما) مع أنها لا يدخلهما الألف واللام والتنوين فلا يقال مثلاً : مضى إذا ومتى ، واتسع أين وحيث ، كما يقال : مضى الوقت ، واتسع المكان ، وإن قد عرفت ذلك فاعلم أنّا إذا قلنا في الاسم : إنّه ما جاز الإخبار عنه أردنا معنى الاسم لا لفظه الذي (ز - ي - د) وإلا فلفظ الفعل والحرف يجوز الإخبار عنه نحو أن نقول^(٢) : « ضرب » منظوم من ثلاثة أحرف ، و « يضرب » فعل مضارع ، و « من » يفيد التبعيض ، و « في » يفيد الظرف ، ولا إشكال في أنه إخبار عنها كما أن قولنا : زيد عالم ، وعمر ضارب إخبار عن الأسامي ، وإذا كان كذلك فلا بد من أن يقال : الخبر عن معنى الاسم لا عن لفظه لكي تكون هذه علامة مميزة له من الفعل والحرف ، وإذا ثبت ذلك فالالفاظ التي قلنا إنها أسماء وهي (إذا وأين) وغيرهما تدل على معانٍ يصح الإخبار عنها بالفاظ آخر ، بيانه أنك إذا قلت : أتيك إذا طلعت الشمس ، يكون معناه : أتيك وقت طلوع الشمس ، فيوضع « إذا موضع الوقت المنصوب بالظرفية ، وأنت تخبر عن « الوقت » بالجيء والمضي فيقال : جاء الوقت ، ومضى الوقت ، فدل على أن هذه الأسماي

(١) في الأصل : « يكون » .

(٢) في الأصل : « يقول » .

دالَّةُ عَلَى مَعْنَى يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِالْفَاظِ أُخْرَ، وَلِمَا وُضِعَتْ هَذِهِ
الْأَسْمَاءُ لِمَعْنَيِّهَا وُضِعَتْ بِشَرْطٍ يَأْبَى أَنْ يَكُونَ مُخْبِرًا عَنْهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ «إِذَا» وُضِعَ اسْمًا لِلْوَقْتِ الَّذِي فَعَلَ فِيهِ فَعْلًا، وَالْوَقْتُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ
يُسْتَدْعَى كُونُهُ مَنْصُوبًا بِالظَّرْفِيَّةِ وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ يُسْتَدْعَى كُونُهُ فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً
وَاسْتِحَالَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً فِي حَالٍ كُونُهُ ظَرْفًا^(١)

فصل

فَإِنْ قِيلَ فَمَا بِالْدُخُولِ التَّنوينِ فِي الْاِسْمِ؟ قِيلَ: التَّنوينُ نُونٌ
سَاكِنَةٌ مَا لَمْ يُعَرَّضْ عَارِضٌ مُلْجَئٌ إِلَى تَحْرِيكِهَا. وُضِعَ فِي الْكَلَامِ
عَلَى مَوَاضِعَ: أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ فَرْقًا بَيْنَ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ، نَحْوُ:
مَرَرْتُ [بِأَحْمَدَ]^(٢)، وَرَبُّ أَحْمَدٍ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ دَالًا عَلَى التَّنْكِيرِ،
وَلَا يُوجَدُ هَذِهِ الْقَسْمُ فِي مَعْرِفَةِ الْبَتَّةِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا لِحَرْكَاتِ الْبَنَاءِ،
وَإِنْ كَانَ أَخْرُ الْاِسْمِ الَّذِي يَدْخُلُهُ التَّنْوينُ سَاكِنًا حُرْكٌ لِسْكُونِهَا وَسْكُونِ
الْتَّنْوينِ مَثَلُ الْمُتَحَرِّكِ الْبَنَائِيِّ: سَيِّبُوِيَّهُ، وَعُمَرُوِيَّهُ، وَإِذَا أَرِيدَ التَّنْكِيرُ يُقَالُ:
سَيِّبُوِيَّهُ وَعُمَرُوِيَّهُ، وَمَثَلُ السَاكِنِ: صَهَّ، وَمَهَ يُقَالُ فِي التَّنْكِيرِ: صَهَّ
وَمَهَ التَّقْدِيرُ فِي التَّعْرِيفِ: السَّكُوتُ وَالْكَفُّ، وَفِي التَّنْكِيرِ: سَكُوتًا وَكَفًا^(٣).
فَالْقَسْمُ الْأَوَّلُ مَكْسُورٌ بِكُلِّ حَالٍ قَالَ:

(١) هَذَا الْكَلَامُ مُسْتَقَدٌ مِنْ قَوْلِ الْجَرجَانِيِّ: اتَّظِرْ «شَرْحُ الْجَملِ» لِلْجَرجَانِيِّ ؟ (رِسَالَةُ مَاجِسْتِيرِ).

(٢) مَطْمُوسَةُ فِي الْأَصْلِ.

(٣) ضَبْطُ مَنْصُوبًا فِي النَّصِّ، فَهُوَ مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ لِفَعْلِ مَجْنُوفٍ تَقْدِيرِهِ: اسْكُوتُ السَّكُوتِ، وَكَذَا فِي التَّنْكِيرِ.

يَا عَمْرُو يِهِ انطَلَقَ الرَّفَاقُ

فَأَنْتَ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقُ^(١)

والثالث : أن يكون في « مسلماتٍ » بإزاء النون في « مسلمون » .

ويحذف عند لام التعريف فيما ذكرنا من الأقسام ومن^(٢) المضاف، والرابع :

أن يلحق أواخر القوافي عوضاً من ألف الإطلاق « الترَّم » ويحوز في هذا

القبيل أن يلحق الفعل والاسم مع لام التعريف ، قال جرير :

أَقْلَى اللَّوْمَ عَادِلًا وَالْعِثَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقْدَ أَصَابَنْ^(٣) / ١٣

والخامس : أن يكون عوضاً من الجملة المحنوفة المضاف إليها حيث

أضيف إليها « إذ » في قوله : يومئذٍ وحينئذٍ ، التقدير : يوم إذ كان كذا ،

وحين إذ زيد فعل كذا ، وحرك « الذال » للتقاء الساكنين ، والدليل على أنَّ

الكسرة للتقاء الساكنين لا تكونه مضافاً إليه لإضافة اليوم والحين إليه قول

الشاعر :

نَهِيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمُّ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ^(٤)

(١) لا يعرف قائلهما : انظر المقتضب ١٨١/٣ وروايته : مالك لا تبكي ، وشرح اللمع لابن جني ٢٤١ ،

وشرح ابن يعيش ٣٠/٩ .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) انظر ديوانه ٨١٣/٢ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، والخصائص ١٧١/١ ، والإنصاف ٦٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١/١ .

وورد من غير نسبة في : النواذر ٣٨٧ ، والمنصف ٢٢٤ ، وشرح ابن يعيش ٢٥/١ .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهمذاني .

انظر ديوان الهمذانيين ٦٨/١ ، وشرح أشعار الهمذاني للستكري ١٧١/١ ، والخزانة ٥٣٩/٦ .

وورد من غير نسبة في : الخصائص ٣٧٦/٢ ، وشرح ابن يعيش ٢٩/٣ ، ومغني الليبب ١١٩ .

فَإِنْ قَيْلَ : حُرْفُ التَّعْرِيفِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَمُّ الْلَّامُ وَحْدَهَا ؟ قَيْلَ :
 خَلَافُ بَيْنَ الْخَلِيلِ وَسِيبُوِيَّهِ ، فَعِنْدَ الْخَلِيلِ^(١) حُرْفُ التَّعْرِيفِ « أَلْ » مِثْلُ :
 هَلْ وَبِلْ ، وَمِذَهَبُ سِيبُوِيَّهِ^(٢) أَنَّ « الْلَّامَ » وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ^(٣) ، وَهِيَ
 سَاقِتَةُ وَاجْتَلِبَتِ الْهَمْزَةُ لِلْوَصْلِ كَمَا فِي « اسْمٍ » وَ« ابْنٍ » ، وَالدَّلِيلُ عَلَى
 مَا اخْتَارَهُ سِيبُوِيَّهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ حُرْفُ التَّعْرِيفِ حُرْفَيْنِ لَمَا نَفِدَ عَمَلُ الْجَارِ
 إِلَى مَعْوِلِهِ فِي قُولَنَا : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ، وَخَرَجْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ ؛ لَأَنَّ الْهَمْزَةُ
 الْمُحْنَوَةُ - إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي النَّيْةِ - ثَابِتَةٌ فَلَمَّا نَفِدَ عَمَلُهُ إِلَيْهِ وَعْلَمْنَا أَنَّهُ
 لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنِهِمَا^(٤) بِحُرْفَيْنِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْلَّامَ لِلتَّعْرِيفِ الْبَتَّةُ ، وَهِيَ
 تَقْعُدُ^(٥) فِي الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِهِ : تَعْرِيفُ الْوَاحِدِ بِعَهْدِنِحْوَهُ : الرَّجُلُ وَفِي
 بِالْعَهْدِ ، وَتَعْرِيفُ الْوَاحِدِ بِغَيْرِ عَهْدِنِحْوَهُ : يَأْيَاهَا الرَّجُلُ أَقْبَلُ ، وَتَعْرِيفُ
 الْجِنْسِ نِحْوَهُ : الْمَلَكُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَأَهْلُكَ النَّاسُ حُبُّ الدِّرْهَمِ
 وَالدِّينَارِ ، وَالرَّابِعُ زَانِدَهُ نِحْوَهُ قُولِهُ : « أَلَقَنَ حِشْتَ بِالْحَقِّ »^(٦) وَقُولِهُ :
 « أَفَرَأَيْتُ اللَّذَّتَ وَالْعَزَّى »^(٧) لَأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَعَارِفٌ^(٨) كَ « مَنَّا »
 وَ« يَغْوِثَ » وَ« يَعْوَقَ » ، وَكَذَلِكَ الْلَّامُ الَّتِي فِي « الْذِي » وَ« الَّتِي »^(٩)
 وَتَشْتِيتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا .

(١) انظر الكتاب ٣٢٤/٣ ، ١٤٧/٤ ، ووصف المباني ٧٠ ، والجني الداني ١٩٣ .

(٢) وهنالك آراء أخرى انظرها في شرح الكافية ١٣١/٢ ، والهمع ٢٧١/١ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١

(٣) في الحاشية : « بين العامل والمعلم » .

(٤) في الأصل : « يقع » .

(٥) سورة البقرة الآية ٧١ ، وانظر الكتاب ٣ ٢٩٩/٣ .

(٦) سورة النجم الآية ١٩ ، وانظر شرح التصرییح ١٥٠/١ .

(٧) في الأصل : « المعارف » .

(٨) انظر الانصاف ٦٧٠/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٤٠/٢ ، والهمع ٢٨٣/١ .

وتُنْدَّغُ مَعَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ حُرْفًا : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ،
ص ، ض ، ط ، ظ ، ن ، وَتَفْسِيرُ حُرْفِ الْجَرِ يَاتِي فِي بَابِهِ^(١) .

[علامات الفعل]

قال رحمة الله : « وال فعل ما دخله قد وسوف والسين نحو : قد قام ،
 وسيقوم ، وسوف يقوم ، وتأءُ الضمير وألفه وواوه نحو : أكرمت وأكرما
 وأكرموا ، وتأءُ التائين الساكنة نحو : نعمت وبئست ، وحرف الجزم نحو :
 لم يضرب ، وهو على ثلاثة أمثلة. المفتوح الآخر نحو : ضرب ،
 وأنطَّلق^(٢) ، وهو للماضي خاصَّةً ، / وما دخلته الزوائد الأربع : ٣/٢ بـ
أَفْعُلُ ، وَنَفْعُلُ ، وَتَفْعُلُ ، وَيَفْعُلُ ، وَيُسَمَّى المضارع^(٣) ، وهو يصلح
للحال والاستقبال ، تقول : يفعل [و]^(٤) هو في الفعل ، ويفعل غداً ، فإذا
دخله السين أو سوف اختص بالمستقبل^(٥) ، والثالثة من الأمثلة الموقوف^(٦)
الآخر نحو : أخرج وأكرم يكون أمراً للمخاطب »^(٧) .

الشرح : ثم لِمَا بَيَّنَ علامات الاسم ثَلَاثَةِ بِذِكْرِ الفعل وحده : لفظة
تدل على معنى في نفسه مقتربة بزمان محصل^(٨) ، وهو أبداً خبر عن

(١) انظر ص ١٩٧ .

(٢) بعده في ط ٢٨ « واستخرج » .

(٣) ساقط في ط .

(٤) زيادة من ط ٢٨ .

(٥) بعده في ط ٢٨ : « وإذا دخله اللام اختص بالحال كقولك : إنه ليأكل » .

(٦) أي : الساكن .

(٧) ط ٢٩ .

(٨) ذكر المؤلف في كتابه « التخيير » ما نصه ٢٠٧/٣ : « وقولنا : « مقتربنا بزمان محصل » لثلا
يتتقضى بنحو : الصبور والغبوق » وقد رد ابن يعيش هذا القيد في شرحه للمفصل ٢/٧ بقوله : «
والحق أنه لا يحتاج إلى هذا القيد وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحديث وزمان وجوده ، ولو لا
ذلك لكان المصدر كافياً ، فدلاته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة » .

شيء ولا يُخبر عنه بشيء، وعلامة على ضررين : ضرب يلحقه أولًا نحو حرف التقريب وحرفي الاستقبال وحروف الجزم ، وضرب يقع آخرًا نحو الضمائر التي هي : التاء ، والألف ، والواو ، وباء التائث الساكنة .

فصل

وال فعل منقسم بأقسام الزمان وله ثلاثة أحوالٌ : الماضي والحال والاستقبال ، كذلك الأفعال على ثلاثة أمثلة : الماضي ، والمضارع ، والأمر .

الماضي : ما دلَّ على معنى حدث قبل زمانك هذا^(۱) ، وهو مبنيٌ آخرٌ على الفتح ما لم يعرض عارضٌ يوجب سكونه أو ضمه ، فالسكون إذا كان لامه حرف لينٍ نحو : غرًّا ، ورمى ، ولحقه بعض الضمائر نحو : ضربت ، وضررين ، والضم إذا لحقه الواو نحو : ضربوا .

المضارع ما تتعاقب على أوله « الهمزة » و« الياء » و« التاء » و« النون » نحو قوله : أضْرِبْ ، وللغائب : يَضْرِبْ ، وللمخاطب والمؤنث الغائب : تَضْرِبْ ، وإذا كان معك واحدًا أو جماعةً : نَضْرِبْ ، ويشترك فيه الحال والاستقبال ، و« اللام » في قوله : إِنْ زِيدًا لِيَفْعَلْ ، يخلصه الحال كما يخلصه « سوف » و« السين » للاستقبال .

وأما أمر المخاطب فما كان مشتقاً من المضارع للمخاطب فآخره مبنيٌ على الوقف^(۲) ، إلا إذا لحقه ما يوجب حذف الآخر أو تحريره

(۱) ونحوه عند المخشي انظر المفصل ۲۹۲ ، والتحمير ۲۰۹/۳ .

(۲) أي : السكون .

الساكنِ نحو قوله في يغزو، ويرمي، وتخشى: اغز، وارم، وأخْش،
وَشُدَّ وَفِرْ، وأضْرِبِ الغلام، « وَقَلَ الْحَقُّ » (١).

فصل

وإذ قد عَرَفتَ الفعل بعِلاماتهِ (٢) وأمثالهِ فاعلم أنَّ هذه العلاماتِ
لا تدخلُ الكلَّ على كلَّ واحدٍ من الأمثلةِ بل فيها ما لها اختصاصٌ، وفيها
ما يدخلُ الماضي ولا يدخلُ المستقبل ولا الأمر نحو: تاءِ التائיתِ، وفيها
ما يدخلُ المضارع ولا يدخلُ الماضي ولا الأمر نحو: سوف والسينِ
وحروفِ الجزمِ، وفيها ما يدخلُ الجميعَ في بعض الأحوال نحو: الضمائرِ
التي ذكرناها سوى « تاءِ » في المضارع والأمرِ.

فصل

وفي الأفعال غير متصرفٍ، ومعنى ذلك أنه لا يُشتقُّ منه مضارعٌ
ولا أمرٌ ولا فاعلٌ نحو: عسى، وليس، ونعم، وبئس، يُعرفُ ببعضِ
العلامات نحو: عَسَيْتُ، وَلَيْسُوا، وَلَسْتُ، أَمَّا نِعْمَ وَبَئْسَ فَلَا
يَدْخُلُهُما إِلَّا « تاءِ » التائيتِ، واعلم أنه لا يجبُ أن تكونَ علامةُ الاسم أو
الفعلِ داخلةً على ما جعلتْ علامةً له حتى يعلم اسميتها أو فعليتها، لكنَّ
المُعتبر في ذلك صلاحيةُ الكلمةِ لدخولِ العلامةِ في اصطلاحِ لسانِ
العربِ، لأنَّ هذا القدر يكفي في كونها /علامةً .

١/٤

(١) سورة الكهف الآية ٢٩ .

(٢) في الأصل: بعلامته .

فإن قيل : لم يُنْبِئَ الماضي والأمرُ فأغْرِبَ المضارع^(١) ؟ قيل : لأن الماضي والأمر لا يُشَابِهان الاسم غاية المشابهة فَبَقِيا على الأصل من البناء . فإن قيل : لم يُنْبِئَ على الفتح والأمر على الوقف^(٢) ؟ قيل : لأن الأصل في البناء السكون وهو أضعفُ الأشياء ، وللماضي مزينة على الأمر لدلالته على الثابت ، والأمر يدل على المظنون الموهوم فِي الماضي على الحركة لقوته ، وبقي الأمر على ما عليه من السكون .

فإن قيل : لم شُرِطَ في « تاء » التأنيث السكون ؟ قيل : احترازاً عن المتحركة لأنها تدخل على الاسم ، نحو : ضاربة ، وتمرة ، وجمرة ، ولا يوجد أن يجعل الشيء علامه في أحد النوعين مع شُمُوله لكليهما ، فلما بُنِيتْ على السكون داخلة على الأفعال ما لم يأْقُها ساكن جعل علامه فيها .

فإن قيل : لم سُمِّيَ ما دخله الزوائد مُضارعا ؟ قيل : لمضارعته اسم الفاعل في عدد حروفه وحركاته وسكناته ، ولو قوعه موقعة صفة ، تقول : هذا رجل يضرب ، كما تقول : هذا رجل ضارب ، وكما أن (ضاربا) لا يختص بشخص دون شخص فإذا دخله الألف واللام خص بمعنى ، وكذلك (يضرب) لا يختص بالحال دون الاستقبال فإذا دخله سوف والسين خص بمعنى ، ولأن لام الابتداء يدخله كما يدخل الاسم ، تقول : إن زيداً ليقوم ، كما تقول : إن زيداً لقائم .

(١) انظر شرح التصريح ٥٤/١ .

(٢) انظر المقتصد ١٣٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٥/٧ .

فإن قيل : لم جُعِل للحال والاستقبال عبارةً واحدةً تدلّ عليهما ولم يجعل كذلك بين الماضي والمستقبل أو الحال ؟ . قيل : لمشابهة المضارع الاسم ، وفي الأسماء ما وضع لسميّين فصاعداً كلفظة (العَيْن) التي وضعت لعدة معانٍ ونحوها ، ولم تقع هذه المشابهة بين الاسم وبين سائر الأفعال فصار حَمْلُه على ما شابهه أولى ، وأيضاً فإن وقت الحال قصير لم يستأثر له صيغة على حدة .

ويَعْدُ : فإن الذي هو للحال في الحقيقة المستقبل . فلذلك ساغ^(١) أن يكون لهما عبارة واحدة .

فإن قيل : ما حرف التقرير ؟ قيل : إذا دخل على الماضي يُقرّبه الحال ، نحو : قد قامت الصلاة ، وقيل هذا جواب^(٢) : لما يفعل ، وهل فعل^(٣) ؟ ولا بد فيه من التَّوْقِيم ، فإذا دخل على المستقبل يكون للتقليل بمنزلة « رب »^(٤) كقولك : إن الكذوب قد يَصُدُّق ، ويجوز أن يُحذف الفعل بعدها إذا كان في الكلام دليل عليه ، قال الشاعر :

/ أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَرَلُ بِرَحَالَنَا وَكَانَ قَدِ^(٥) . ٤ / ب

(١) في الأصل : « صاغ » .

(٢) في الأصل « الجواب » .

(٣) هذا رأي سيبويه . انظر الكتاب ١١٤/٣ .

(٤) ذكر الزمخشري في كتابه « المفصل » ص ٢٧٨ أنها بمنزلة « ربّما » ، وانظر مفني الليبي ٢٣٠ .

(٥) البيت للناابةي الذبياني ، أحد شعراء الباهلي المشهورين . انظر ديوانه ص ٣٠ ، شرح الجمل لأبن

عصفور ١١٠/١ ، وشرح ابن يعيش ١٤٨/٨ ، وارشاف الضرب لأبي حيان ١٥٤/٢ - ١٥٥ ،

والخزانة ٢٠٢/٧ .

وورد من غير نسبة في : الخصائص ٣٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، والهمج ٤/٢١٥ .

فإن قيل : ما الفرق بين (سين) الاستقبال و (سوف) ؟ قيل : كلاهما لاستقبال إلا أن في سوف زيادة تنفسٍ ، ومنه التسويف وسوقته ، كما أن (أمن) من (آمين) ، ويقال : سواً فعل ، وسفٌ فعل .

فصل : فإن قيل : لمْ خُصَّ المضارع بزيادة هذه الحروف^(۱) ؟ قيل : لأن أولى ما يُزَادُ حروفَ اللَّيْنِ ، لأن الكلمة لا تخلو منها ومن أبعاضها ، إلا أن « الواو » ابْدِلْتُ منه (الباء) كما في (تراث ، وتجاه) والأصل (وراث) و (وجاه) لأنها إذا وقعت في أول الكلام أصلية ثم تبدل نحو : (أَقْتَتْ) و (أَرْخَ الكتاب) الأصل (ورثَ الكتاب) و (وقت) فأولى أن تقلب حيث وقعت زائدة ، و « الألف » لا تحتمل الحركة فقلبت « همزة » واحتاجت إلى رابع فزيدت « الفون » لقربها من حروف المد^(۲) .

وإنما رفع الزائد في الرباعي^(۳) رفعاً للالتباس بينه وبين الثلاثي ، وأما ما زاد على ذلك^(۴) فباقي على الأصل : لأنَّه ليس ثمَّ هذا الالتباس ، وقيل : إنما ضمَّ لأنَّ الضمة أقوى الحركات لتكون عوضاً من المحفوظ ، إذ كان الأصل في « يُكْرِمْ » « يُؤْكِرِمْ » وهذا التعليل في « أَفْعَلْ » صحيح .

فإن قيل : الضمائر التي ذكرها من أي جنسٍ هي ؟ قيل : من المتصلة المرفوعة كل واحد منها في موضع الرفع بالفاعلية للفعل الذي

(۱) انظر المرتجل لأبن الخشاب ۲۶ - ۲۸ .

(۲) في الحاشية : « لما فيها من الغنة الشبيهة بحروف المد واللين » .

(۳) نحو : يُكْرِمْ .

(۴) نحو : ينطلق ، ويستخرج .

اتصل به ، ولا يتكلّم بها مُنفصلاً عنه ، واستصحابه الكلام في ذلك يأتي
في الضمائر إن شاء الله^(١) .

فصل

فإن قيل : بَيْنَ لِي الْأَصْلَ كَيْفَ يُسْتَخْرَجُ الْأَمْرُ مِنِ
الْأَفْعَالِ ؟ قيل : إِذَا أَرَدْتَ أَن تعرِفَ كَيْفِيَّةَ الْأَمْرِ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ
فاحذف الزوائد من المضارع ، فإنْ كان أُولُّ مَا يُلْقاكَ مِنْ حِرْفٍ
الفعل ساكنًا فَزِدْ فِيهِ هَمْزَةُ الابتداء^(٢) مُتَحَرِّكَةً مِثْلَ حِرْكَةِ عِينِ الفَعْلِ
إِلَّا فِيمَا هُوَ مَفْتُوحٌ عَيْنٌ إِذْ كَانَتْ لَهَا حِرْكَةً لَازِمَةً ، وَسَكَنَ أَخْرِهِ
كَمَا هُوَ المَشْرُوطُ بِغَيْرِ عَدِّ ، وَإِنْ كَانَ أُولَّ مَا بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِ
الْأَزِيدِ مُتَحَرِّكًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْهَمْزَةِ ، مِثَالُ الْأُولِيِّ : « أُطْلَبُ »
« اضْرِبْ » « امْنَعْ » ، وَمِثَالُ الثَّانِيِّ : « قُلْ » وَ « بِعْ » وَ « خَفْ » .
وَإِنَّمَا احْتَرَزْنَا بِالاستثناءِ فِيمَا هُوَ مَفْتُوحٌ عَيْنٌ : لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُكْسَرُ فِيهِ
كَمَا في مكسور العين لرفع الالتباس بين الأمر وبين المتكلّم عن النفسِ
حيث يقول : « امْنَعْ » في الأمر ، و « امْنَعْ » في الحكاية^(٣) ، وَلَا يَلْزَمُ
آخِرَهُ الرفعُ فِيهِ فِيكِي فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، لِأَنَّ فِي الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ آخِرَ
الْفَعْلِ فِي الْحَكَايَا ، وَمِنْ قِرَاءَةِ مِنْ قَرَا : « وَيَوْمَ تَحْشِرُهُمْ »^(٤) ،

(١) انظر ص ٣٣٨ .

(٢) وهي : همزة الوصل .

(٣) كَانَ يَقُولُ الْمُتَكَلِّمُ : أَنَا أَمْنَعْ ، وَيَقُولُ لِغَيْرِهِ : أَمْنَعْ .

(٤) سورة الأنعام الآية ٢٢ .

هذا ولم ينص - فيما أعلم - على قارئ معين لهذه الآية ، والمشهور عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ
أمثالها بالتسكين . ووافقه بعض القراء مثل الحسن وابن محبث ومسلمة بن محارب تخفيفاً وإجراء
للوصل مجرى الوقف ، وقيل إن التسكين لغة لبعض العرب ، ولا مجال لإنكارها من قبل بعض النحاة .
انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٦٢/١ ، والميسوط في القراءات العشر لابي بكر الأصبهاني ١٢٩ ،
والمحتبس ٢٧٣ ، وتقسيم القرطبي ٤٤٤/١ ، والدر المصنون ٣٦٢/١ ، ٤١٦ .

وأماماً أَمْرُ الفائب^(١) فإنه يكون باللام نحو : ليضرب ، وهو مُعَرَّب ، بخلاف المخاطب فإنه مَبْنِي ، وليس كما قاله الكوفيون^(٢) بأنَّ أمر المخاطب مُعَرَّب مجزوم بِاضمار « اللام » واحتُجُوا بقراءة النبي عليه السلام / « فِي ذَلِكَ فَلَتَفَرَّحُوا »^(٣) والجواب عن ذلك أنه استعمال ١١٥ الفعل على الأصل ثم دخل « اللام » عليه كأَمْرٍ الفائب والله أعلم .

[عَلَامَةُ الْمَوْرَف]

قال رحمة الله : « والحرفُ ما ليسَ فيه معنى اسمٍ ولا فعلٍ نحو : هلْ وَيَلْ وَقَدْ وَئِمْ »^(٤)

الشرح : لِمَّا قُسِّمَ الكلمة على ثلاثة أقسام وهو قوله : « اسم وفعل وحرف » فعرَفَ الاسم والفعل وبين علاماتهما بقي عليه ذكر قسمة الحرف فتَلَثَ بذكره ها هنا وحده : لفظة تدل على معنى في غيره، ولذلك لا ينفرد بالذكر بل يصحب في كل حال الاسم والفعل إلا في مواضع^(٥) فإنه يقع جارياً مجرى النائب عن الفعل وذلك في النداء نحو : يا زيد ، وفي جواب من يسألك عن أمرٍ فتقول : نعم ، أو بلى ، أو

(١) يقصد المضارع المجزوم بلام الأمر .

(٢) انظر الإنصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، والتبيين للعكري المسألة ١٥ .

(٣) سورة يونس الآية ٥٨ ، وقرأ بهذا الوجه كثير من القراء منهم : أبو جعفر المدني ، والأعمش ، والسلمي ، وقتادة . انظر المحتسب ١/٢١٢ ، ومحتصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٦٢ ، والبحر ٥/١٧٧ .

(٤) جاء في ط ٢٩ : « والحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل ... » .

(٥) في الأصل : موضع .

إِيٰ^(١) ، أَوْ إِنَّ^(٢) ، وَاشتِقَاقُهُ مِنْ : حَرْفِ الشَّيْء^(٣) الَّذِي هُوَ حَدُّهُ وَنَاحِيَتُهُ
يُقَالُ : انْحَرَفَ عَنِّي فَلَمْ إِذَا انْعَدَلَ عَنِّكَ ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ۝^(٤) ﴾

أي : لَا يَدْوِمُ بِطَاعَتِهِ وَلَا يَسْتَقِرُ عَلَى دِينِهِ بَلْ هُوَ قَلْقَلٌ لَا يَثْبِتُ وَلَا
يَطْمَئِنُ فِيمَا يَنْزَلُ بِهِ مِنَ الْبَلِيَّةِ ، أَمَّا وَجْهُ الْمَنَاسِبِ فِي اشْتِقَاقِهِ فَهُوَ أَنَّ
الْحَرْفَ يَقْعُدُ فِي الْغَالِبِ طَرْفًا مِنَ الْكَلَامِ فِي أَوْلَاهُ أَوْ أَخْرَهُ نَحْوَهُ : هَلْ جَاءَكَ
رَيْدٌ^(٥) ، وَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، وَ« ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ »^(٦) ، وَهُوَ مِبْنَىٰ
بِنَاءً لَازِمًا لِإِعْرَابِهِ ، وَيَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً فِيهَا عَامِلٌ وَغَيْرُ عَامِلٍ
فِيَخْتَلِفُ فِي الْأَكْثَرِ مَعَانِيهَا بِحَسْبِ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلِ وَالْأَحَادِيرِ كَمَا
سَنَذْكُرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

[الْإِعْرَابُ]

قال رَحْمَهُ اللَّهُ : « وَالْإِعْرَابُ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ^(١) وَالْفُعُلِ الْمُضَارِعِ ،
فَإِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ^(٢) عَلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ . فَالرَّفْعُ نَحْوُ : جَاعِنِي زَيْدٌ ،
وَالنَّصْبُ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَالْجَرُّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . وَحْدُ الْإِعْرَابِ : أَنَّ

(١) انظر مغني اللبيب ١٠٥ .

(٢) انظر مغني اللبيب ٥٦ .

(٣) انظر اللسان (حرف) .

(٤) سورة الحج الآية ١١ .

(٥) سورة التحليل الآية ١٢٣ .

(٦) في ط ٢٩ : « الاسم المتمكن » .

يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل^(١) ، كما رأيت من اختلاف آخر « زيدٌ »
لاختلاف ما دخل عليه من : جاعني ، ورأيت ، والباء^(٢) .

الشرح : اعلم أن لفظة الإعراب موضوعة للبيان ، يقال : أَعْرَبَ
الرجلُ عن نفسه إذا بَيَّنَ ما في ضميره^(٣) ، ومنه قوله : « الْكُرُّ تُسْتَأْذِنُ
وإِذْنُهَا صِمَاتُهَا ، وَالثَّيْبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَائِهَا »^(٤) ، ومنه قول الكميـت :
وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمٍ^(٥) آيَةً تَأْوِلُهَا مِنْتَاقِيْ وَمُغْرِبِيْ^(٦) .

والمقصودُ هنا بيان تغيير آخر الكلمة بحركة أو سكون لفظاً أو
تقديرًا بتغيير العوامل في أولها ؛ لأنّه إذا كان الكشفُ عن المعاني يقعُ
باختلاف أو آخر الكلم سُمّي إعراباً ، والأصلُ في ذلك هو الاسمُ
لاحتياج^(٧) بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولو لم يُعْرِبْ لأشكّلَ
معرفة اختلاف المقادير ، ولا كذلك الفعل ؛ لأنّ هذه العلة لا تثبتُ فيه .
بيان ما أدعينا أنك إذا قلت : / ما أحسنَ زيداً ، كان تعجبًا ، وإذا قلت : ٥ / ب

(١) بعده في ط : « في أولها » .

(٢) ط ٢٩ .

(٣) انظر السان والتاج (عرب) .

(٤) معنى الحديث في البخاري ولنطهه ١٣٥/٦ : « لا تنكح الایم حتى تستامر ، ولا تنكح البكر حتى
 تستأذن » وانظر سنن الترمذى ٢٨٦/٢ .

(٥) عن الحاشية : « أي في سور الحواميم ، ويريد بالآية قوله تعالى : (قل لا أنساكم على نجرًا ...)
 الآية » سورة الشورى آية ٢٣ .

(٦) انظر شرح هاشميات الكميـت ٥ ، والكتاب ٢٥٧/٣ ، والمقتبـ ٣٥٦/٢ ، والنكت في تفسير الكتاب
للشتمري ٨٤٤ .

وورد من غير نسبة في : أسرار العربية ١٨ .

(٧) في الأصل : لاحتاج .

ما أحسن زيدَ كان ذمَّاً تُقْبِلُ لِلإِحْسَانِ عَنْهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زيدٍ ؟ كَانَ اسْتِفْهَامًا عَنْ حُسْنٍ بَعْضِ أَجْزَائِهِ ، فَلَوْلَمْ يَكُنْ هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ فِي الْأَلْفَاظِ لَمَا عَرَفْتَ هَذِهِ الْفَوَائِدَ الْمُخْتَلِفَةَ ، أَمَّا الْفَعْلُ فَإِنَّهُ لِمَا شَابَهُ الْاسْمَ وَهُوَ الْمُضَارِعُ الَّذِي ذَكَرْنَا وَجْهَهُ الْمُشَابِهَةِ لَهُ أَعْرَبَ^(۱) حَمْلًا عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِلْاسْمِ وَجْهٌ كَثِيرٌ فِي الْاِخْتِصَاصِ نَحْوَ : التَّنْتَنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ ، وَالتَّصْفِيرِ ، وَالتَّعْرِيفِ ، وَالتَّنْكِيرِ ، وَالْإِعْرَابِ ، فَلِمَّا شَابَهَهُ^(۲) الْمُضَارِعُ حُمِّلَ عَلَيْهِ فِي الإِعْرَابِ ، فَهَلَّا حُمِّلَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْوِجْهَاتِ ؟ قِيلَ : لَأَنَّ الإِعْرَابَ لَا يُغَيِّرُهُ عَنْ حَقِيقَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَالْحَمْلُ فِي غَيْرِهِ إِخْرَاجٌ لَهُ مِنْ حَيْزِهِ وَإِجْحَافٌ فِي مَعْنَاهُ ، فَلَذِكَ لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ فِيمَا سِوَى الإِعْرَابِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَمْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الإِعْرَابُ فِي آخِرِ الْكَلْمَةِ ؟ قِيلَ : لَأَنَّ أَوْلَى الْكَلْمَةِ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ عَلَى الْحَرْكَةِ لِيَصُحَّ الْابْتِداءُ بِهِ سَوَاءً كَانَ ثُمَّ إِعْرَابٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَأَمَّا وَسْطُهُ فَيُعْرَفُ وَزَنُّهُ مِنَ الْأَبْنِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهِ .

وَيَعْدُ : فَإِنْ إِعْرَابَ : يَدْلُلُ عَلَى أَحْوَالِ الْمَعْنَى وَكَيْفِيَّتِهِ ، وَيَنْتَهِ الْكَلْمَةُ : يَدْلُلُ عَلَى نَفْسِ الْمَعْنَى ، فَوَجَبَ أَنْ يُسْتَوْفَى أَوْلَى مَا يَدْلُلُ عَلَى نَفْسِ الْمَعْنَى ، ثُمَّ يُقْتَى بِمَا يَدْلُلُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ ، فَلَذِكَ وَجَبَ كُونُهُ فِي آخِرِ الْكَلْمَةِ .

(۱) فِي الْأَصْلِ : فَأَعْرَبَ .

(۲) فِي الْأَصْلِ : شَابَهَ .

فإن قيل : ما تَعْنِي بالعامل^(١) ؟ قيل : ما يُوجِبُ كون آخر الكلمة على وجه مخصوص سواء كان اسمًا ، أو فعلًا ، أو حرفًا .

قال رحمه الله : « والاسم^(٢) إذا كان في آخره ألف لم يظهر فيه الإعراب مثل حُبْلٍ ويشْرِى ، وإذا كان في آخره ياءً مُتحرّكٌ ما قبله^(٣) سُكْنَى الياء في الرفع والجر ، وتحرّك في النصب^(٤) ، تقول : جاعني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضي ، قال الله تعالى : « أَحِبُّوادَاعِيَ اللَّهِ »^(٥) ، فإن سُكْنَى ما قبل الواو والياء نحو : دَلْوِ وظَبْيٍ كان في حكم الصحيح^(٦) .

الشرح : اعلم أن الكلمات التي اعتلت أو اخرها لم تكن تخلو من أن يكون حرف إعرابها ألفاً ، أو ياءً ، أو واواً ، فإن كان « ألفاً » فإعرابه فيه مقدر ولا يختلف آخره باختلاف العوامل سواء كانت هذه الكلمة اسمًا ، أو فعلًا . مثال الاسم ما ذكره في المتن نحو : حُبْلٍ ويشْرِى ، وفي الفعل نحو : يخشى ويسعى ، وإنما كان كذلك : لأنَّ الألف لا يتحمل الحركة ولا يوجد إلا ساكناً وفي تحريكه إخراج له من حقيقته ، وأماماً إذا كانت « ياءً » وهو اسمٌ وما قبله متحرّكٌ فإن كان مضافاً أو فيه الألف واللام فإنه لا يتحرّك في الرفع والجر / لاستثنائهما في « الياء » ١/٦

(١) انظر تعريف العامل في شرح الكافية ٢٥/١ .

(٢) بعده في ط ٢٩ : « المعلّ » .

(٣) بعده في ط ٣٠ : « نحو : القاضي » .

(٤) بعده في ط ٣٠ : « بالفتح » .

(٥) سورة الأحقاف الآية ٣١ .

(٦) ط ٣٠ .

لامتناعهِ من الحركةِ ألا ترى أنه يتحركُ في حال النصبِ تقول : جاغني
 قاضيكم ، ومررت بقاضيكم ، ورأيت قاضيكم ، وإن كان مجرداً عن اللام
 والإضافة فإن « الياء » تُحذف حال الرفع والجر لالتقاء الساكنين أحدهما
 « الياء » والآخر التنوين ، ويتحرك حالة النصب تقول : جاغني قاضٍ ،
 ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضياً ، وإن كان ما قبل « الياء » ساكناً^(۱) فإنه
 يتحرك في الأحوال الثلاث سواءً كان معروفاً أو منكراً ، والسببُ في ذلك
 الخفة ل أجل سكون ما قبل « الياء »^(۲) ، وكذلك حُكْمُ المدودِ نحو:
 الحمراء . وأما إذا كان « واوً » فإنه لا يقع في أواخر الأسماء المُعَرَّبة
 إلا وما قبلها ساكن^(۳) فحُكْمُهُ أن يجري بوجوه الإعراب كما قلنا في «
 الياء » الساكن ما قبله . وأما إذا كان فعلًا وحرف إعرابيه « ياءً » أو
 « واوً » فإنهما سُكِّنَا في حال الرفع ، وتَحَركُتَا في حال النصب ،
 وسَقَطَتَا في الجزم مثل العلة التي ذكرنا في الاسم ، وسقطتا في الجزم
 لا لالتقاء الساكنين .

فصل

فإن قيل : هل أقلتَ في مثل (حُبلى) و (بُشرى) إن آخره
 « ياءً » كما هو مكتوب بالباء ؟ قيل : إن الألفاظ بالتكلّم لا تُقاس
 بالكتبَةِ ؛ لأن الكُتابَ يزيدون في الخطّ ما ليس من وزنِ الكلمة^(۴) .

(۱) نحو : ظبي .

(۲) انظر شرح الكافية ۳۴/۱ .

(۳) نحو : دلو .

(۴) في الحاشية : « كزيادة الألف في " مائة " والواو في " أولئك " لئلا يلتبس بهـ " منه " و " إليك " ، و " عمرو " لئلا يلتبس بـ " عمر " ».

وينقصون منه ما هو من وزنه^(١) فرقاً بين المتشابهين إذا كان فيه دليل، ثم إن الأصل عندهم في كتبة الأسماء المقصورة من نوات الثلاثة أنه إذا كان من بنات « الياء » يكتب بالياء نحو : الهدى ، والهوى ، والمدى ، وإن كان من بنات « الواو » فإنه يكتب بالألف نحو : قفا ، وعصا ، ورحا .

وكل مقصور جاوز ثلاثة أحرف فإنه بالياء يكتب نحو : حبلى ، وبشرى ، إلا ما كان في آخره ياءان فإنه يكتب بالألف كراهة اجتماع يائين نحو : الدنيا ، والعليا ، والبُقْيا^(٢) .

ولأنما يُعرف بـ « بـنـاتُ » الواو « وـبـنـاتُ » الياء « بالرجوع إلى التثنية أو إلى الفعل الذي أخذ منه الاسم نحو قوله في هدى : هـدـيـان ، وهـدـيـتـه ، وفي قـفـاـ وـعـصـاـ : قـفـوـانـ ، وـعـصـوـانـ ، وـقـفـوـتـهـ إـذـاـ تـبـعـتـهـ ، وـعـصـوـتـهـ إـذـا ضـرـبـتـهـ بـالـعـصـاـ ، وـفيـ حـبـلـىـ وـبـشـرـىـ : حـبـلـيـانـ ، وـبـشـرـيـانـ .

ولا يُئْتَى ما زاد على ثلاثة أحرف في الأغلب إلا بالياء فلذلك قلنا فيه : إنه يكتب بالياء ، فاعتبر هذا القول في هذا الباب ينفعك في كثير من المواقـعـ .

فإن قيل : لم خالـفـ^(٣) الحـكـمـ في الـاسـمـ الـذـيـ فيـ آخرـهـ «ـ اليـاءـ »ـ بينـ أنـ يـكـونـ مـضـافـاـ أوـ مـعـرـفـاـ بـالـلـامـ وـبـيـنـ أـنـ يـكـونـ مـجـرـداـ عـنـهـماـ، وـذـكـرـ

(١) في الحاشية : « كتقمان الألف من " الحرث " إذا كان اسم رجل ؛ لثلا يلتبس باسم الفاعل من " حرث " ، والتون من " لم يك " والألف من " لم أبل " . »

(٢) قال صاحب الصحاح في مادة (بقى) : « وأبقيت على فلان ، إذا أرعيت عليه ورحمته ، يقال : لا أبقي الله عليك إن أبقيت على ، والاسم منه البُقْيا ، قال الشاعر :

فـماـ بـقـيـاـ عـلـىـ تـرـكـمـانـيـ
وـلـكـ خـفـتـمـاـ صـرـدـ التـبـالـ .
وانظر شرح ابن يعيش ١١٦/١٠ .

(٣) في الحاشية : « اختلف » .

أنه يثبت «الباء» ساكنة حال الرفع والجر في المعرف والمضاف ،
ويحذف «الباء» في هاتين الحالتين من النكرة ؟

قيل : لأن المضاف وما فيه الألف واللام لا يدخله التنوين ،
واستثنى الضمة والكسرة على «الباء» فبقى ساكناً ; لأنّه لا
يفرض شيء يوجب حذف «الباء» ، وأمّا ما تجرّه عن الإضافة
واللام فدخل عليه التنوين وهو ساكن و «الباء» ساكن فالتنقى ساكنان
فحذفت «الباء» وكان «الباء» بالحذف أولى ; لأن التنوين علامة
الإنصراف ، و «الباء» ليس بعلامةٍ فكان تبقيّة العلامة أولى وهذا
أصل عند النحويين : / أن العلامات لا تُحذف .

فإن قيل : ما علامة انصراف المقصور ؟ قيل : دخول التنوين كما
أن علامة المقصور غير المُنْصَرِف امتناع دخول التنوين .
فإن قيل : ما حكم هذا الاسم في الوقف بين كونه مُنوئاً
وغير مُنوئ ؟ قيل : أما المُنوئ نحو : قاضٍ ، وغازٍ ، فالاختيار
فيه أن يُوقف عليه حالة الرفع والجر بالسكون فيقال : هذا قاض ،
﴿ وَمَا لَهُم مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَالٰي ﴾^(١) ، وأمّا غير المنوئ فالوقف فيه
باتّبات الباء كما في الوصل نحو : هذا القاضي ، والغازي ، ومنهم

(١) سورة الرعد الآية ١١ .

وبها قرأ القراء ما عدا ابن كثير فقد قرأها بالياء ، ولكل حجته . والحنف والإثبات لغتان للعرب ،
والحنف أكثر وهو الاختيار .

انظر الكشف ٢١/٢ ، والمرتجل ٤١ - ٤٢ .

من [يُحذف]^(١) «الياء» والإثبات فيه أغلب^(٢) ، فاما حالة النصب فإنه يُوقف على المنون بائيات الألف المُبتدلة من التنوين فيقال : رأيت قاضياً ، وعلى غير المنون بالياء لا غيره .

قال رحمه الله : « وإنعرب الفعل على الرفع ، والنصب ، والجزم يختص بالأفعال ، والجر بالأسماء ، فالرفع نحو : يضرِّ^(٣) ، والنصب : لن يضرِّ ، والجزم : لم يضرِّ ، وللنصب والجزم حروف تذكر بعد »^(٤) .

الشرح : إن المضارع لما شابه الاسم استحق الإعراب كما ذكرنا على سبيل الفرعية ، فإذا ثبت ذلك فينبغي أن يرافق فيه ذلك فينقص درجة مما يستحقه حالة الأصالة ، فلذلك أعطي الرفع والنصب ، والجزم بإزاء الجر .

إإن قيل : بم ارتفع الفعل ، وهل له رافع لفظي ؟ قيل : لا رافع له لفظي ، لكن يرتفع بوقوعه موضع الاسم^(٥) سواء كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً : لأن مفهومه يرتفع كما أن التجدد عن العوامل اللفظية في حق الاسم لإسناد الخبر إليه مفهوم يرفع الاسم ، والجامع بينهما أن كل واحد

(١) كلمة مطموسة من هامش الأصل ، وبها يستقيم الكلام .

(٢) انظر الكتاب ١٨٣/٤ ، والأصول ٣٧٥/٢ ، والتخيير ٢٢٧/٤ ، وأوضاع المسالك ٣٨٨/٣ .

(٣) في ط ٣٠ : « وهو يضرِّ ». .

(٤) ط ٣٠ . .

(٥) وهو قول البصريين ، انظر الكتاب ٩/٢ - ١٠ ، والمقطب ٨٤/٤ ، والأصول ١٤٦/٢ ، وأسرار العربية ٥٥١/٢ ، والإنتصاف ٢٨ .

منهما عاملٌ معنويٌّ ، ومنهم من يَجْعَلُ تجرُّدَ الفعل عن النواصِب والجوانِب هي العِلَّةُ في كونه مَرْفُوعًا^(۱) كما جُعِلَ المبتدأ مرفوعاً بتجزُّده عن جميع العوامل اللفظيَّة ، فإذا أوجَبَ هذا المعنى الرفع وهو أقوى الحركات وأثقلها صاحبَها أخفُّ الحركات وهو النَّصْبُ فلَمْ يَتَهَيَّأْ للسائل أن يقول : هلاً سُلِّبَ حَرْكَةُ غير الجُرُّ ؟ لأجلِ مُحَافَظَةِ الفرعِيَّة . ويمكن أن يقال : إذا كان الفعل يَعْلَمُ الرفع والنَّصْبَ في الأسماء سواه كان لازماً أو متعدِّياً ، فلِمَّا احْتَاجَ المضارع إلى الإعراب أَعْرَبَ بِمِثْلِ عمله وهو الرفع والنَّصْب دون الجُرُّ ؛ لأنَّ الأفعال لا تَعْلَمُ الجُرُّ ، وقد بَنَيْتُ هذا التعلييل على ما رأيْتُه في بعض التفاسير^(۲) لِمَنْ يُعْتمَدُ عليه في هذا العلم تَغْلِيلًا على ما رأيْتُه لِبَنَاءِ « الباء » الجارَةُ على الكسر . قال : كُسِّرَت الباءُ في (بِسْمِ) لِكُونِ حَرْكَتِها من جِنْسِ عَمَلِها ، فإذا سَأَغَلَّ لهم أن يقيسوا البِنَائِيَّة على الإعرابِيَّة فلَكُنْ يسوغُ لي قياس الإعرابِيَّة على الإعرابِيَّة أَوْلَى ، وهذا يمنع السائل مِنْ أَنْ يقول هلاً أَعْرَبَ الفِعْلُ بالرفع والجُرُّ ، أو بالنَّصْبِ والجُرُّ .

(۱) وهو قول الفراء . انظر أسرار العربية ۲۹ ، وشرح ابن عييش ۱۲/۷ ، وشرح قطر الندى ۷۸ .

(۲) في الحاشية : « وهو تقسيم التبريني » .

وهو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن ، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب ، حجة صدوقاً ثنا . أخذ عن المعري ، والحسن بن رجاء ، عبد القاهر الجرجاني وغيرهم . من أهم مؤلفاته : شرح القصائد العشر ، وتفسير القرآن الكريم ، وشرح اللمع ، وشرح شعر المتني ، توفي سنة ۵۰۲ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة ۳۳۸/۲ ، وطبقات المفسرين للداودي ۳۷۲/۲ .

[الأسماء الستة]

قال رحمة الله : « واعلم أنَّ الحروفَ تتوُّبُ عن الحركاتِ فيكونُ فيها علامةُ الإعرابِ وذلك في الأسماء الستة^(١) : أَبُوهُ ، وَأَخْوهُ ، وَفُوهُ ، وَهَنْوهُ ، وَحَمْوهُ ، وَذُو مالٍ ، تقول : جاعني أبوه ، ورأيت أباها ، ومررت بأبيه ، فتدلُّ الواو على الرفع ، والألف على النصبِ والياء على الجر^(٢) ».

الشرح : اعلم أنَّهم جعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف توطئةً لما يأتي من التثنية والجمع^(٣) إذ كان ترتيبُ / إعرابها أن يكون بعدهما الواحد فلماً كانوا يتغييرُوا خارجَهما بالحروف جعلوا في الواحد ما هذا سببُه . وخصُّوا هذه السُّتُّة لمشابهتها بينها وبين التثنية والجمع ، وذلك أنَّ هذه الأسماء لا تتفقُ من الإضافةِ في المعنى ، والإضافةُ فرعٌ على الإفرادِ كما أنَّ التثنية والجمع فرعٌ على الواحد فلهذا جعلوا إعرابها كإعرابهما .

فإن قيل : لم جعل إعرابها بهذه الحروف من دون سائرها ؟ قيل : لأنَّ هذه الحروف نتائجُ الحركات وأبعاضُها^(٤) ، ألا ترى أنك إذا مددت الضمة تولدت منها « واوً » ، ومن الفتحة « ألفً » ومن الكسرة « ياءً » فجعل كلُّ حرف منها قائماً مقام نظيره من الحركة .

(١) في ط ٢٠ : وهي .

(٢) ط ٢٠ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وهناك خلاف طويل حول إعراب الأسماء الستة . انظره في الإنصالف ١٧/١ والتخمير ٢١٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٣٩-١٤٠ ، وشرح الكافية ١/٢٧ .

(٤) انظر الخصائص ٢١٨/٢ ، وشرح الكافية ٢/٢٢٠ .

فإن قيل : هلا قال : إنَّه إِعْرَابٌ بالحروف صريحاً بل قال :
 الحروف تُنوبُ عن الحركات وعلامة الإِعْرَاب ؟^(١) . قيل : لأنَّ أصلَ
 الإِعْرَاب بالحركات ، والدليل على ذلك أنَّ الأسماء التي يكونُ إعرابها
 بالحركات غير مخصوصة ، وما كان إعرابها بهذه الحروف فهي الستة ،
 وهذا هو القياسُ أن يكون بالحركات لأنَّ الحركة تُغيِّر آخر الكلمة ،
 والحرف زيادة في بناء الكلمة ، وإذا حَصَلَ المطلوب بدون زيادة التَّعْبِيرِ
 فلا يَحسُنُ الإِقدامُ إِلَيْها .

ويَعْدُ : فإنَّ هذه الأسماء مُعْرِيةٌ بالحروف ما دامت مُضَافَةً ، وإذا
 زالت عنها الإِضافَة عادت إلى الإِعْرَاب بالحركات . تقول : جاعني أَبُّ له ،
 ورأيت أَبُّ له ، ومررت بِأَبٍ له ، وكذا الباقى إلا (نو) فإنَّه لا يزول عنها
 الإِضافَة ، فلو لم يكن هذا هو الأصل لما عادت إليه عِنْدَ ذكِّرِ الإِضافَة
 فتحقَّقَ بذلك أنَّ الإِعْرَابَ بالحركات هو الأصل .

[الثنائية والجمع]

قال رحمه الله : « ومنه الثنائيَّة والجَمْعُ ، لأنَّ الاسم إذا ثُنِيَ لحقه
 ألفٌ ونونٌ مكسورة أو ياءٌ مَفْتُوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورة ، فيكون الألفُ
 علامةً للرُّفع كقولك : جاعني مسلمان ، والياء علامة للجر في قولك : مررتُ
 بمسلميْن ، والنَّصب يَتَبَعُ الجَرَّ فيقال : رأيت مسلميْن^(٢) ، وإذا جَمِعَ
 لَحِقَه وأوْضَمْه مَضْمومٌ ما قبله ونونٌ مفتوحة أو ياءٌ مَكْسُورٌ ما قبله ونونٌ

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥١/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤/١ .

(٢) بعده في ط ٣١ : « والمذكر والمؤنث في الثنائيَّة سواء » .

مفتوحة ، فتكون الواو علامة للرفع كقولك : جاعني مسلمون ، والياء المكسور ما قبلها علامة للجر كقولك : مررت بمسلمين والنصب كالجر سواء^(١) .^(٢)

الشرح : عِبَارَةُ أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ وَهِيَ أَنْ يُقَالُ : إِذَا أَرَدْتَ تَثْنِيَةً الْاسْمَ فَافْتَحْ أَخْرَهُ وَزِدْ فِيهِ أَلْفًا وَنُونًا حَالَةَ الرَّفْعِ، وَيَاءً وَنُونًا حَالَةَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَإِذَا أَرَدْتَ جَمْعَ السَّلَامَةِ فَضُمِّ أَخْرَهُ وَزِدْ فِيهِ وَأَوْا وَنُونًا حَالَةَ الرَّفْعِ ، وَزِدْ يَاءً وَنُونًا حَالَةَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَنُونَ التَّثْنِيَةِ مَكْسُورَةٌ ، وَنُونَ الْجَمْعِ مَفْتُوحٌ فِي كُلِّ حَالٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ ادْعَيْتَ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ أَنَّهَا أَعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ تَوْطِئَةً لِمَا يَأْتِي مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَهَلَّا فَعَلَ فِيهِمَا مِثْلًا مَا فَعَلْتَ فِي الْمُفَرَّدَاتِ^(٣) ، بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ ، وَالْأَلْفِ فِي النَّصْبِ ، وَالِيَاءِ فِي الْجَرِّ؟ . قِيلَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَلْتَّبَسَتِ التَّثْنِيَةِ بِالْجَمْعِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا فَقُسِّمَتِ الْحُرُوفُ الْثَّلَاثَةُ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً رُوعِيَ فِيهَا حَقْهُمَا عَلَى التَّسْوِيَةِ وَالتَّعْدِيلِ مَا لَا يَكَادُ يَرَدَادُ عَلَيْهَا .

وَاعْلَمُ أَنَّ أَوَّلَ حَرَكَاتِ الْاسْمِ الرَّفْعُ ، وَلَذِكَ يَسْتَحِقُهُ بِالْتَّجَرُّدِ عَنِ الْعَوْاْلِ الْلُّفْظِيَّةِ وَهُوَ أَقْوَى / الْحَرَكَاتِ وَأَنْقَلَاهَا ، وَالنَّصْبُ أَخْفَهَا ، ٧/ب والْجَرُّ الْرَّمْهَا لِلْاسْمِ ، وَلَذِكَ لَا يَدْخُلُ الْفَعْلَ ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي هِي

(١) بَعْدَهُ فِي طٍ : « تَقُولُ : رَأَيْتَ مُسْلِمِينَ ». (٢) طٍ ٣١ .

(٣) أي : الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْأَنْبَارِيُّ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٤٣ بِقَوْلِهِ : « فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ أَعْرِبْ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ الْمُعْتَلَةَ بِالْحُرُوفِ وَهِيَ أَسْمَاءٌ مُفَرِّدةٌ ؟ ... ». وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعْيَشِ ٥١/١ .

أَخْوَاتُ الْحَرْكَاتِ بِمُنْزَلِتِهَا فِي التَّقْلِيلِ وَالخِفْفَةِ؛ لِأَنَّهَا تَنَاهِيُّهَا . وَإِذْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَإِنَّ «الْأَلْفَ» أَصَابَتِ التَّثْنِيَّةَ حَالَةَ الرَّفْعِ وَبِقِيَ «الْيَاءُ» مُشْتَرِكَةً بَيْنَ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ حَالَتِيُّ الْجَرُّ وَالنَّحْسُ ، تَقُولُ : جَانِي مُسْلِمًا وَمُسْلِمُونَ ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَيْنَ ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَيْنَ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ أَعْطَيْتُ «الْأَلْفَ» التَّثْنِيَّةَ ، وَ«الْوَao» الْجَمْعَ ، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ؟ . قِيلَ : لِأَنَّ «الْأَلْفَ» خَفِيفٌ وَ«الْوَao» ثَقِيلٌ فَأَعْطَيْتُ الْأَخْفَ التَّثْنِيَّةَ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، وَبِقِيَ «الْوَao» عَلَى الْجَمْعِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّثْنِيَّةَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْجَمْعِ؟ . قِيلَ : لِأَنَّ كُلَّ جَمْعٍ يَتَضَمَّنُ التَّثْنِيَّةَ وَلَيْسَ التَّثْنِيَّةَ تَتَضَمَّنُ الْجَمْعَ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَسْمَاءِ يُئْتَى لَا يُجَاوزُ إِلَى الْجَمْعِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُئْتَى يُجْمَعُ بِالْوَao وَالنُّونِ بَلْ هُوَ مُخْتَصٌ فِي أَغْلَبِ الْأَحْوَالِ بِأَلْيِ الْعِلْمِ مِنَ الْعُقَلَاءِ مِمَّا يَكُونُ اسْمُ عَلَمٍ أَوْ صِفَةً : كَزِيدٍ وَعُمُرٍ ، وَمُسْلِمٍ وَضَارِبٍ ، وَكُلُّ اسْمٍ لَا يُئْتَى إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ ، أَوْ بِالْيَاءِ وَالنُّونِ سَوَاءً كَانَ مِمَّا جُمِعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ أَوْ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْجَمْعِ بِالْوَao وَالنُّونِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ اشْتَرَكَ النَّحْسُ وَالْجَرُّ؟ . قِيلَ : لَا شُتَّرَا كِهْمَا فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، مَعْنَاهُ : جُزْتُ زَيْدًا ، وَيُوضَّحُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَوَنُوا الْعَطْفَ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالنَّحْسِ فَيُقَالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمِرًا ، وَيَتَبعُ النَّحْسُ الْجَرَّ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ الْأَنْزَمُ الْحَرْكَاتِ لِلْأَسْمَ ، فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمُتَنَزَّلِ .

فإن قيل : ما بَالْ دخولِ «النون» على التَّثْنِيَةِ والجمع؟ . قيل : قال سيبويه : «إِنَّهُ عِوْضٌ مِنَ الْحَرْكَةِ وَالْتَّنْوينِ»^(۱) ، وَخَالَفُهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَقَالُوا : النون زِيدَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْوَاحِدِ الْمَتَّصُوبِ^(۲) ، وَقَالُوا آخَرُونَ : هِيَ عِوْضٌ مِنَ التَّنْوينِ فَقَطَ^(۳) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قَالَهُ سِبُّوَيْهُ أَنَّهَا تَسْقُطُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَسْقُطُ فِيهِ التَّنْوينُ وَهُوَ إِلَضَافَةٌ ، وَتَسْبِيْتُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي^(۴) ثَبَّتَ فِيهِ الْحَرْكَةُ وَهُوَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ .

فإن قيل : لِمَ كُسِّرَ فِي التَّثْنِيَةِ وَفُتِّحَ فِي الْجَمْعِ؟ . قيل : فَرْقًا بَيْنَهُمَا .

فإن قيل : ما الْحَاجَةُ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ النُّونَيْنِ وَصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ مُبَايِنَةً لِصِيغَةِ الْجَمْعِ؟ . قيل : قَدْ يُشَكِّلُ جَمْعُ الْمَقْصُورِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِيَّتِيَّةِ الصَّحِيحَ كَقُولِهِ تَعَالَى :

﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمَنْ أَمْسَطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾^(۵)

فِيقُّ ما قَبْلِ يَاءِ الْجَمْعِ مفتوحًا كَمَا فِي التَّثْنِيَةِ ، فَلَوْلَا الْكَسْرُ وَالْفُتْحُ فِي «النون» لَلَّتَبَسَ جَمْعُ الْمَقْصُورِ بِتَثْنِيَةِ الصَّحِيحِ .

(۱) انظر الكتاب ۱۸/۱ ، والمقتضب ۱۴۲/۱ ، والجمل ۹ ، والمقصد ۱۹۰/۱ ، وأسرار العربية ۵۴ ، وشرح ابن يعيش ۱۴۰/۴ .

(۲) انظر أسرار العربية ۵۴ ، وشرح الكافية ۲۱/۱ ، والهمع ۱۶۴/۱ .

(۳) انظر المقصد ۱۹۰/۱ ، ونسبة الجرجاني إلى شيخه أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي حيث قال : «وكان الشيخ أبو الحسين يذكر هذا الوجه ، وذكره مما يقصد به التقريب والتسهيل ، وإنما فهذه الحالة عائنة إلى الحالة الأولى ...» . ويقصد بالحالة الأولى أن النون فيها عوض عن الحركة والتثنين ، وانظر الهمع ۱۶۴/۱ ، وشرح الأشموني ۱۰۱/۱ .

(۴) في الأصل «التي» .

(۵) سورة ص الآية ۴۷ .

فإن قيل : ما المُرَادُ بقولك جَمْعُ السَّلَامَةِ ؟ فهو ما سَلَمَ فيه نَظْمُ الْواحدِ نحو : الْمُسَلِّمُونَ وَالْمُزِيدُونَ وَالضَّارِبُونَ ، وأمّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ : فهو ما يَنْكَسِرُ فِيهِ نَظْمُ الْواحدِ نحو : مَلَائِكَةٌ ، وَرِجَالٌ ، وَسَبَاعٌ ، وَحُكْمٌ / حُكْمُ الْأَحَادِيرِ فِي الإِعْرَابِ . وفي اسْتِقْصَاءِ ١٨ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الفَصْلِ طَوْلًا ، وَفِيمَا ذُكِرْنَا هُنَّ كِفَايَةٌ وَاللهُ أَعْلَمُ .

[إِضَافَةُ (كَلَا)]

قال رحمة الله : « و " كلا " إذا أَضَيَّفَ إِلَى الْمُضْمِنِ أَعْرِبَ إِعْرَابَ " مُسْلِمَانَ " ، تقول : جاعني كلامها بـالْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ ، ومررت بـكُلِّيَّاهُما ، [ورأيت كليهما] ^(١) بـالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ .

وَيَسْتَوِي الْجَرُّ وَالنَّصْبُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ : الْأُولُّ التَّثْنِيَّةُ ، وَالثَّانِيُّ : جَمْعُ الْمَذَكُورِ بـالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُما ، وَالثَّالِثُ : جَمْعُ الْمَؤْنَثِ بـالْأَلْفِ وَالثَّاءُ ، نَحْوُ مُسْلِمَاتٍ ، تقول : جاعني مُسْلِمَاتٌ ، ومررت بـمُسْلِمَاتٍ ، ورأيت مُسْلِمَاتٍ ، فيكون لفظ النَّصْبِ كـلـفـظـ الـجـرـ ، وَالرَّابِعُ : مَا لَا يَنْتَصِرُ فِي نَحْوِ رأيت أَحْمَدًا ، ومررت بـأَحْمَدًا ، وَالخَامِسُ الْضَّمِيرُ فِي : أَكْرَمْتُكَ ، ورأيتـكـ ، ومررتـبـكـ ، وَإِنَّهُ ، وَلَهُ ، وَكَذَا الْجَمْعُ ^(٢) أَكْرَمْتُكُمْ وَبِكُمْ » ^(٣) .

(١) زيادة من ط ٣١ .

(٢) في ط ٣٢ : « وَكَذَا الْجَمِيعُ » .

(٣) ط ٣٢ .

الشرح: اعلم أن «**كِلَّا**» و «**كُلْتَا**» اسمان مقصورةان
مُفْرَداً الْفَظِيْلَيَا المعنى^(١) - كما أن «**كِلَّا**» **مُفْرَدُ الْفَظِيْلَيَا** مجموع
 المعنى - **غَيْرَ أَفْهَمَا** مضافتين إلى **الْمُضْنَمِرِ** حال الجر والتصب
 حملاً على تغيير ألفات الحروف ، ببيانه : أن **أَلِفَ** «إلى» و «على» لا
 تتغيران ما دامتا داخلتين على الظاهر يقول : إلى زيد وعلى عمرو^(٢) ،
 فلما دخلتا على **مُضْنَمِرِ** انقلب ألفهما ياءً نحو : إليه ، وعليه ، فلما شابه
أَلِفُ «**كِلَّا**» [و «**كُلْتَا**»]^(٣) **أَلِفَ** «إلى» و «على» جرى عليهما
حُكْمُهُما يعني لا ينقلب ألفهما مضافتين إلى **المُظْهَرِ** وإنما يتغير حيث
 يضافان إلى **المُضْنَمِرِ** كما هو **حُكْمُ الْحَرْفِينِ** «إلى» و «على» ، ووجه
الْمُشَابَهَةِ أن هذين الأسمين لا يوجدان إلا مضافين كما أن **الْحَرْفِينِ**
 لا بد لهما من اسم يدخلان عليه ولا ينفردان بائفسهما ، وإنما خص
 هذا القلب بالجر ، لأن **الْمَحْمُولَ** عليهما وهما «إلى» و «على» **حَرْفَا**
جَرْ لا حظ لها في غيره ، وتبعه التصب حملاً^(٤) عليه كما في التثنية
 والجمع يقول : جاعني الرجالن كلاهما ، والمرأتان كلتاهم ، ورأيت
 الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما .

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن (كلا ، وكلتا) مثنيان لفظاً ومعنى . انظر الإنصاف ٤٣٩/٢ فما بعدها .

(٢) في الأصل : « عمر » .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الحاشية : « يعني قلب الياء في كليهما » .

[مواضع استواء الجر والنصب]

وأماماً جمع المؤنث بالألف والتاء فإنه يُكسر في موضع النصب مع إمكانه حملاً للفرع على الأصل . وأماماً غير المُنْصَرِف فهو ما منع التنوين والجر لثقيله باجتماع السَّبَّلين فيه أو تكرر الواحد من الأسباب التسعة التي تأتيك^(١) في باب ما لا ينصرف إن شاء الله تعالى^(٢) .

وأماماً الضمائر فإن كل ضمير منصوب متصلاً إن اتصل بالاسم فهو مجرور تقول : أكرمتُك ، فـ « الكاف » في موضع النصب لأنَّه مفعول فإذا قُلت : إكرامُك ، فـ « الكاف » في موضع الجر لأنَّه مضارٍ إليه فيكون لفظُ الجر كلفظِ النصب ، وكذا إذا دخلت على هذه الضمائر الحروف الناقبة والجارة فتجدها مُسْتَوِيَةً حالَتِي الجر والنصب ، تقول : إنَّه خارج ، فـ « الها » في موضع النصب لدخوله « إنَّ » / عليه بدليل ٨ / ب أنك تقول : إنَّ زيداً خارج ، فإذا قُلت : المالُ له ، فـ « الها » في موضع الجر لدخول اللام الجارة عليه بدليل أنك تقول : المالُ لزيدٍ ، وكذلك سائر الضمائر نحو : إنَّهما ، ولهمَا ، وإنَّكما ، ولَكُمَا ، وإنَّها ، ولها ، وإنَّكم ، ولَكُم ، يستوي لفظُ المنصوب والمجرور كما ترى .

فإن قيل : هل يتبع النصبُ الجر في جميع هذه المواضع الخمسة أم يختلف الحكم في ذلك ؟ . قيل : لا ، بل يختلف فإن النصب يتبع الجر

(١) في الأصل : « يأتيك » .

(٢) انظر ص ٤٢ .

في التَّثْتِيَةِ ، والجَمْعُ بِاللَّوَافِ وَالنُّونِ ، وَبِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ لِمُلَازَمَةِ الْجَرِّ لِلأَسْمَاءِ
وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(١) ، وَأَمَّا فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ الْجَرَّ يَتَبَعُ النَّصْبَ
لِخِفَةِ حَرْكَةِ النَّصْبِ وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ يُحْتَاجُ إِلَى التَّخْفِيفِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يُنْصَبَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ^(٢) .

وَأَمَّا الضَّمَائِرُ فَالاَسْتَوَاءُ فِيهَا اشْتِرَاكٌ لَا يَتَبَعُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ
لاشتراك المعنى وقد ذكرناه .

فَإِنْ قِيلَ : لَمْ دَخَلْتَ^(٣) هَذِهِ «اللَّامُ» مَكْسُورَةً عَلَى الْمُظْهَرِ وَمَفْتوحةً
عَلَى الْمُضْمِرِ؟ . قِيلَ : الْأَصْلُ فِي كُلِّ حَرْفٍ جَاءَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ -
نَحْوِ : وَوَالْعَطْفِ ، وَفَائِهِ ، وَهِمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَامِ الْابْتِداَءِ - أَنْ تُبَنَّى
عَلَى أَخْفَى الْحَرْكَاتِ الَّتِي هِيَ الفَتْحَةُ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ «اللَّامُ» كُسِّرَتْ مَعَ
الْمُظْهَرِ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْابْتِداَءِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي الْمُلْكِ : إِنْ فُلَانَا
لِهَذَا ، أَيْ : فِي مُلْكِهِ ، وَإِنْ فُلَانَا لِهَذَا ، أَيْ : هُوَ هَذَا ، فَلَوْ فَتَحَاهَا فِي
الْمَوْضِعَيْنِ لَا تَبَسَّمَ مَعْنَى الْمُلْكِ بِمَعْنَى الْابْتِداَءِ فَلَذِكَ كُسِّرَتْ مَعَ
الْمُظْهَرِ ، وَبَقَيَتْ^(٤) مَعَ الْمُضْمِرِ عَلَى حَالِهَا .

[الأفعال الخامسة]

قال رحمه الله : « ومن قيام الحرف مقام الحركة » النون « الذي
بعد ألف ضمير الاثنين ، و « وأو » ضمير جماعة الذكور ، و « ياء »

(١) انظر ص ٢٩ .

(٢) يقصد : فلا بد من جره بالفتحة ، وهي علامة النصب .

(٣) في الأصل : دخل .

(٤) في الأصل : بقي .

ضمير المؤنث في قوله : تَفْعَلُنَ وَيَفْعَلُنَ وَيَفْعُلُونَ وَتَفْعُلُونَ وَتَفْعِلِينَ ، فإنَّه علامة الرفع تسقط في النصب ، والجزم ^(١) ، تقول : لَمْ يَفْعَلُونَ يَفْعَلُنَ ^(٢) .

الشرح : اعلم أنَّ اتصال هذه الضمائر يُمنَّعُ الفعل مِنْ أَنْ يَتَغَيَّرَ آخره بِمَا يُوجِبُه الإعراب ولا يُخْرِجُ الفعل بِاتصالها به من كونه مُضارعاً فائدَةُ الضرورة إلى أَنْ يُؤْتَى بِحُرْفٍ يَقُومُ مَقَامَ الإعراب وهو « التَّوْنُ » الَّذِي يُجْعَلُ ثُبُوتُه علامة للرفع وسُقُوطُه علامة للنَّصْبِ والجَزْمُ ، وَمَعْنَى قَوْلِه : « وَمِنْ قِيَامِ الْحَرْفِ مَقَامَ الْحَرْكَةِ » أي ومن جُمْلَةِ المَوَاضِعِ الَّتِي يَقُومُ الْحَرْفُ فِيهَا مِقَامَ الْحَرْكَةِ هَذَا الْمَوْضِعُ يَعْنِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ يَكُونُ « التَّوْنُ » فِيهَا علامة للرفع كَمَا أَنَّ الْوَاءَ وَالْأَلْفَ في الجَمْعِ وَالْتَّثْنِيَةِ علامة للرفع .

فإنْ قيل : لَمْ جُعِلْ هَذِهِ « التَّوْنُ » علامة الإعراب دون سائرِ الحروف ؟ . قيل : لِقُرْبِهِ مِنْ حِرْفَ اللَّيْنِ لِمَا فِيهَا مِنْ الغَنَّةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ أُولَئِكَ الْحِرْفَاتِ مَا يُجْعَلُ علامة الإعراب حِرْفَ اللَّيْنِ ^(٤) ؛ لِأَنَّهَا / أَخْواتُ الْحِرْفَاتِ كَمَا ذَكَرْنَا ^(٥) ، لَكِنَّ لَمَّا كَانَ فِي زِيَادَتِهِا هَذَا كُلْفَةً وَيَشَاعَةً زِيدَ مَا هُوَ أَقْرَبُ مِنْهَا مِنْ سائرِهَا وَهُوَ « التَّوْنُ » .

(١) بعده في الأصل : « والنَّصْبُ » وهو مكرر .

(٢) بعده في ط ٣٢ : « وَلَمْ يَفْعُلُوا ، وَلَنْ يَفْعُلُوا ، وَلَمْ تَقْعِدِي ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي » .

(٣) ط ٣٢ .

(٤) انظر أسرار العربية ٣٢٤ .

(٥) انظر ص ٢٧ .

فإِنْ قِيلَ : لِمَ تَبْثُطُ فِي الرَّفْعِ ، وَتَسْقُطُ فِي الْجَزْمِ وَالْتَّحْنِبِ ؟ .

قِيلَ : أَمَا الرَّفْعُ فَإِنَّهُ أَوَّلُ حِرَكَاتِ الْكَلْمَةِ فَتَبْثُطُهُ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ أَوَّلِيٌّ ؛ لَأَنَّ السُّقُوطَ فَرْعَ عَلَى الْتُّبُوتِ ، وَأَمَا التَّحْنِبُ وَالْجَزْمُ فَيَسْتَوِيُانِ كَمَا يَسْتَوِيُ الْجَرُّ وَالتَّحْنِبُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؛ لَأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ .

وَاعْلَمُ أَنَّ « النُّونَ » فِي فِعْلِ جَمَاعَةِ الْمُؤَتَّثِ وَهُوَ (فَعَلْنَ) وَ (يَفْعَلْنَ) عَلَامَةُ الْجَمْعِ بِالْاِتْفَاقِ ، وَهُوَ اسْمٌ مُضْمِنٌ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ^(١) ، أَمَا (فَعَلْنَ) فَهُوَ ماضٍ لَا كَلَامٌ فِيهِ ، وَأَمَا (يَفْعَلْنَ) فَبَنِيَ حَمْلًا^(٢) عَلَى الْمَاضِيِّ ، فَ« النُّونَ » فِيهِ حُكْمُهُ أَلَا تُحْذَفَ حِيثُ تُحْذَفُ « النُّونَ » الَّتِي جَاءَتْ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ ؛ لَأَنَّهَا حَرْفٌ جَعَلَ عَلَامَةً لِلْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ اسْمٌ مُضْمِنٌ مُتَصَلِّ مَرْفُوعٌ بِمَنْزِلَةِ « التَّاءِ » فِي (فَعَلْتُ) ، وَ« الْوَاوُ » فِي (يَفْعَلُونَ) مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَ : « إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ أَوْ يَعْقُفُوا الَّذِي يَعْدِيهِ عَدْدَةَ التِّكَاجِ »^(٣) « النُّونَ » ثَابِتٌ فِي (يَعْفُونَ) لَأَنَّهُ (يَفْعَلْنَ) مِنْ « الْعَفْوِ » فَ« النُّونَ » فِيهِ ضَمِيرٌ جَمَاعَةِ الْمُؤَتَّثِ ، وَلَوْ كَانَ (يَفْعَلُونَ) لَسَقَطَ « النُّونَ »^(٤) .

(١) خلافاً للعازمي ، انظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الريبع ٢٧٠ ، ومغني الليبب ٤٤٩ .

(٢) في الحاشية : « وَوَجَهَ الْمَشَابِهُ أَنَّ فَعْلَ وَالْمَاضِي فَعْلٌ ، وَاتَّصَلَتْ بِهِ نُونٌ كَمَا اتَّصَلَتْ بِالْمَاضِي ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُعَرَّبَ الْمَضَارِعُ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْبَنَاءُ حَمْلًا عَلَى الْاسْمِ فَلَمْ يَجُوزْ فِيهِ الْبَنَاءُ مَعَ أَنَّهُ الْأَصْلُ فِيهِ حَمْلًا عَلَى الْفَعْلِ أَوَّلِيٌّ » .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(٤) انظرها مفصلة في شرح قطر الندى ٤٥ .

فصل

مَسْأَلَةٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ حُرُوفِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَبَيْنَ هَذِهِ
الضَّمَائِرِ : أَعْلَمُ أَنَّ «الْأَلْفَ» فِي (يَضْرِيبَان) ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الْمُتَّنِّي
بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : (يَضْرِبُ الرَّجُلَانِ) ، وَ«الوَao» فِي (يَضْرِيبُون) ضَمِيرُ
الْفَاعِلِ الْمَجْمُوعِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ^(۱) : (يَضْرِبُ الرَّجُالَ) ، وَ«الْيَاءُ»
فِي (تَضْرِيبِين) ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الْمُؤْتَنِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ : (تَضْرِبُ
أَنْتِ) ، وَأَمَّا «الْأَلْفُ» وَ«الوَao» وَ«الْيَاءُ» فِي (ضَارِيبَان)
وَ(ضَارِيبُون) وَ(ضَارِيبِين) فَإِنَّهَا لِيُسْتَ بِاسْمَاءِ مُضْمَرَةٍ كَمَا فِي
الْأَفْعَالِ وَإِنَّمَا هِيَ عَلامَاتُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ .

وَحُرُوفُ الْإِعْرَابِ عِنْدَ سِيبُوِيَّهِ بِمَنْزِلَةِ «الدَّالُ» مِنْ (زَيْدٍ)^(۲) ،
وَالْإِعْرَابُ مُقَدَّرٌ فِيهَا كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي
مَوْضِيِّعِهِ^(۳) .

وَالْفِعْلُ لَا يُئْتِي نَصْرًا وَلَا يُجْمَعُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَوْلُنَا (يَضْرِيبَان)
تَثْنِيَةُ الْفِعْلِ لِجَازَ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ يَضْرِيبَان وَيَضْرِيبُون إِذَا حَصَلَ مِنْهُ
ضَرِيبَانُ أَوْ ضَرِيبَاتُ ، فَلَمَّا لَمْ نَقُلْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ «الْأَلْفَ» وَ«الوَao»
ضَمِيرُ الْمُتَّنِّي وَالْمَجْمُوعِ لَا تَثْنِيَةُ الْفِعْلِ وَجَمْعُهُ فَاعْرِفْ هَذَا الْفَرْقَ .

(۱) فِي الْأَصْلِ : «يَقُولُ» .

(۲) انْظُرْ الْكِتَابَ ۱۲/۱ ، وَالْمَقْتَضَبَ ۱۵۱/۲ - ۱۵۲ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَّةَ ۳۰/۱ .

(۳) انْظُرْ صَ ۲۱ .

[الفعل المضارع المعتل الآخر]

قال رحمة الله : « ومن ذلك حروف^(١) الّذين في الفعل المُعتَلُ الآخر فإنّها تُثبتُ ساكنةً في الرفع كقولك : هو يغزو ويرمي ويخشى ، وتسقطُ في الجزم سقوطَ الحركةِ نحو : لَمْ يَغُزْ ، / وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ ، ٩/ب ويتحرّك الواوُ والياءُ في التَّصْبِ نحو : لَنْ يَغْزُ ، وَلَنْ يَرْمِ ، فتبقى الألف ساكنةً في التَّصْبِ مثلاً في الرفع نحو : لَنْ يَخْشَاهَا ، لامتناعها عن الحركة »^(٢) .

الشرح : تلخّيصُ هذا المعنى أنْ يُقال : إنَّ هذه الحروف ساكنةً في الرفع ، ساقطةً في الجزم ، متحرّكةً في التَّصْبِ إلَّا « الألف » لامتناعها منَ الحركة .

فإنْ قيل : ما منعك أنْ تقول : هو يغزوُ أو يرميُ في الرفع كما تقول : هو يطلبُ ويضربُ ؟ . قيل : القياس على ما قلْتَ إلَّا أنَّ حركة الرفع في « الواو » و« الياء » في ذلك مُسْتَثْقَلةٌ ، فبقيا ساكنين ، وأما في التَّصْبِ فتحركُهما لعدمِ هذا الاستثناء .

فإنْ قيل : لم تسقطُ هذه الحروفُ في الجزم ؟ . قيل : يُمْكِنُ أنْ يُقال : إنما يوجِبُ سُكونُ الكلمة حفظه أنْ يَحْذِفَ الحركة أو ما يَقُولُ مَقَامُها ، فلما لم يجده شيئاً منها حُذِفَ الحرفُ المعتل ؛ لأنَّه كالقائم مَقامُ الحركة [بخلاف ما]^(٣) صنع في الكتاب صريحاً بقوله :

(١) في ط ٣٢ : « حروف المد واللين » .

(٢) ط ٣٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام ، وقد أشار الناسخ إلى ذلك في حاشية الأصل ولم تتضح لرداة التصوير .

« وَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ الْلِّيْنِ » يَعْنِي : وَمِنْ جُمْلَةِ قِيَامِ الْحَرْفِ مَقَامَ الْحَرْكَةِ .
 وَالدَّلِيلُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَكُونُ^(١) قَائِمَةً مَقَامَ الْحَرْكَةِ صَرِيقًا هُوَ أَنَّ كُلَّ
 وَاحِدٍ مِنْهَا لَامُ الْكَلْمَةِ بِمَنْزِلَةِ « الدَّالُ » مِنْ (زِيدٍ) فَكَمَا لَا يُقَالُ فِي الْإِسْمِ
 الَّذِي فِي أَخِرِهِ أَحَدٌ هَذِهِ الْحُرُوفُ كَعَصَا وَالْقَاضِي إِنَّهُ حَرْفٌ يَقُولُ مَقَامَ
 الْحَرْكَةِ كَذَلِكَ هَا هَنَا ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَرْفَ يَتَحْرُكُ حَالَةُ النَّصْبِ كَمَا يَتَحْرُكُ
 الصَّحِيحُ ، فَلَوْ كَانَ هَذِهِ قَائِمًا مَقَامَ الْحَرْكَةِ لَمَا اجْتَمَعَ أَصْبِلُ^(٢) وَمَا
 يَنْوِيْبُ مَنَابَهُ^(٣) مَعًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَكُونُ^(٤)
 قَائِمَةً مَقَامَ الْحَرْكَةِ صَرِيقًا بِمَنْزِلَةِ « التَّوْنُ » فِي الْأَمْثَالِ الْخَمْسَةِ ، بَلْ
 هِيَ كَمَا قُلْنَا إِنَّهَا شَابِيَّةٌ مَا يَقُولُ مَقَامَ الْحَرْكَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ ،
 وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ إِعَادَتُهَا عَنِ الْجَازِمِ وَالْأَمْرِ حِيثُ وُجِدَ مَا يَقُولُ مَقَامَ الْحَرْكَةِ
 نَحْوَ : يَغْرِيْوَنَ ، وَيَرْمِيَانَ ، فَيَقُولُ : لَمْ يَغْرِيْنَا ، وَلَمْ يَرْمِيْنَا ، وَاغْرَيْنَا ،
 وَارْمَيْنَا ، بِإِثْبَاتِ « الْوَاوِ » وَ « الْيَاءِ » لَأَنَّ « التَّوْنُ » قَائِمٌ مَقَامَ الْحَرْكَةِ
 فَحُذِفَ فِي الْأَمْرِ وَعِنْدِ الْجَازِمِ وَبِقِيَّ « الْوَاوِ » وَ « الْيَاءِ » عَلَى حَالِهِمَا
 فَاعْرِفْ ذَلِكَ ، وَقِيلَ إِنَّمَا حَذَفَ هَذِهِ الْحُرُوفَ فِي الْجَزْمِ لِكَيْ لَا يَلْتَبِسَ حَالَةُ
 الرَّفْعِ بِحَالَةِ الْجَزْمِ^(٥) .

(١) فِي الأَصْلِ : « يَكُونُ » .

(٢) فِي الْحَاشِيَةِ : « أَيِّ : الْحَرْكَةُ » .

(٣) فِي الْحَاشِيَةِ : « أَيِّ : حُرُوفُ الْعَلَةِ فِي : يَرْمِيْ وَيَغْرِيْ وَيَخْشِيْ » .

(٤) فِي الأَصْلِ : « يَكُونُ » .

(٥) نَكْرُ أَبُو حِيَانَ فِي كِتَابِهِ « النَّكْرُ الْحَسَانُ فِي شِرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ » ص ٣٩ : « وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، فَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ ، إِنَّمَا هُوَ لَامُ الْكَلْمَةِ ، وَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِيهَا ، فَلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمَ حُذِفَتْ تِلْكَ الضَّمَّةُ الْمُقَدَّرَةُ فَالْتَّبِسَ الْمُجْزُومُ بِالرُّفْعِ فُحُذِفَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لِأَجْلِ الْالْتِبَاسِ » . وَانْظُرْ إِلَيْهِمْ

[الأسماء المعوبة]

قال رحمة الله : « واعلم أنَّ الأسماء على ضَرْبَيْنِ : مُغَرَّبٌ وَمَبْنَىٰ ، فالمُغَرَّبُ على ضَرْبَيْنِ : مُنْصَرِفٌ وَغَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، فالمُنْصَرِفُ مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ مَعَ التَّوْيِنِ^(١) ، وَغَيْرَ المُنْصَرِفِ مَا لَمْ يَدْخُلْهُ الْجَرُّ مَعَ التَّوْيِنِ ، وَكَانَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ مَفْتُوحًا^(٢) »^(٣) .

الشرح : قيل في حَدِّ الْمُغَرَّبِ : هو ما اختلفَ أَخْرُهُ باختلافِ العوامل^(٤) .

والمبنيُّ : ما لَزِمَّ وجْهًا وَاحِدًا فَلَمْ يَخْتَلِفْ باختلافِ العوامل^(٤) .

وليس هذان الحَدَان بِجَامِيعِنْ لِجَمِيعِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ لَفْظَةِ / ١١٠ /
الْمُغَرَّبِ وَالْمَبْنَىٰ ؛ لأنَّ فِي الْمُغَرَّبِ مَا لَا يَخْتَلِفُ أَخْرُهُ باختلافِ
العوامل نَحْوَ : الْمَقْصُورُ الْمُغَرَّبُ كَ (عَصًى) وَالذِّي فِي أَخْرِهِ « يَاءُ »
نَحْوَ (القاضي) وَمَا أَشْبَهَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ أَخْرُهُ باختلافِ العوامل
حَالَةَ الرُّفِيعِ وَالْجَرِّ .

وَمَمَّا الْمَبْنَىٰ فِيهِ مَا لَا يَدْخُلُهُ عَامِلٌ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ لَفْظًا
فَيُعْرَفَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ مَبْنَىٰ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : الْأَمْرُ^(٥) ، وَالْحُرُوفُ ، فَإِنَّ

(١) بعده في ط ٣٢ : « نَحْوُ زَيْدٍ » .

(٢) بعده في ط : « نَحْوُ مَرْتَبَةِ أَحْمَدَ » .

(٣) ط ٣٢ .

(٤) وَنَحْوُهُ عَنْدَ الزَّاجِي فِي الْجَمْلَ ٢٦٠ ، وَالْجَرْجَانِي فِي شَرْحِ الْجَمْلِ ١١ .

(٥) أَيْ : فَعْلُ الْأَمْرِ .

الأمر لا يدخله عاملٌ ، والحرف لا عامل له ، والحد يُبغي أن يدخل فيه جميع ما هو منه ويخرج منه ما ليس منه .

ولذا كان كذلك فلا بد من إدراج لفظة (التقدير) عند تحديد الإعراب والمعرفة ، وذلك قولنا : المعرف ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً^(١) ، والمبني ما كان آخره على وجيه مخصوص لا عامل ، ويُمكِن أن يقال : المعرف : هو ما يكون آخره على وجيه مخصوص من الحركة والسكن أو ما يتبعه مثابة لعامل لفظي أو معنوي ، وهذا الحد شامل للأسماء والأفعال المعرفية بالحركة والسكن ، وبالحروف ، وبما لا يظهر فيه الإعراب ، ويدخل فيه ما ليس له عامل لفظي كالمبتدأ وخبره ، والفعل المضارع حالة الرفع فتأمل ذلك تعرفه .

[المنوع من الصرف]

فإن قيل : لم جعلت علامه غير المتصرف امتناع دخول التنوين والجر ؟ . قيل : لأنَّ الاسم متى اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة أو تكرر في سبب ، كل سبب ثانٍ أصلٌ ثقل ، وشأنه الفعل فمنع التنوين والجر ؛ لأنهما لا يدخلان الفعل .

فإن قيل : وما تلك الأسباب ؟ قيل : هي : وذن الفعل ، والصفة ، والألف ، والتون ، المضارعتان لألفي التائث ، والعدل ، والتائث ، والجمع ، والعجمة ، والتعريف ، والتركيب ، وتبيغت بذكر هذه الأسباب مرتبة

(١) ونحوه عند الزمخشري في المفصل ٢٧ ، وانظر كذلك شرح ابن عقيل ٢٨/١ ، وشرح قطر الندى ١٦ .

كَمَا أُورَدَهَا فِي الْكِتَابِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُرَادُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا تَعْرِفُهُ
إِنْ شاءَ اللَّهُ .

أَمَّا الْمُرَادُ بِ(وَذِنْ الفعل) ^(۱) : أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَى وَذِنْ يَخْتَصُ
بِالْفَعْلِ أَوْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ . فَالْمُخْتَصُ بِهِ نَحْوُ (فَعْل) لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي
الْأَسْمَاءِ ، وَالْفَالِبُ نَحْوُ (أَفْعَلُ) فَإِنَّهُ مَا يَكُثُرُ فِي الْفَعْلِ ، وَيُقْلُ فِي
الْاسْمِ .

وَالْمُرَادُ بِ(الْوَصْفِ) ^(۲) ظَاهِرٌ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مُشْتَقًا
مِنْ مَعْنَى وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مَوْضُوعًا عَلَى أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الشَّيْءِ تَبَعًا لَهِ
كَأَحْمَرْ وَأَصْفَرْ ، وَهُما مُشْتَقَانِ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرَةِ ، ثُمَّ إِنَّكَ
تُجْرِيهِمَا عَلَى مَوْصُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا ثُوبٌ أَحْمَرْ وَأَصْفَرْ . وَالْمُرَادُ بِ
(الْأَلْفِ وَالنُّونِ) : كُلُّ الْأَلْفِ وَنُونٌ كَانَتَا زَانِدَتِينِ فِي الْاسْمِ ، ثُمَّ امْتَنَعَ دُخُولُ
تَاءِ التَّائِيَّةِ عَلَيْهِمَا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي (سَكْرَانِ) وَ
(عَطْشَانِ) وَكَذَا كُلُّ (فَعْلَانِ) مُؤَنَّثُهُ (فَعْلِيٌّ) ، وَكَذَا الْأَلْفُ وَالنُّونُ
فِي الْاسْمِ الْعَلَمِ إِذَا عَلِمَ زِيَادَتِهِمَا نَحْوُ : (سَعْدَانِ) وَ(مَرْوَانِ) ،
لَا يَجُوزُ دُخُولُ تَاءِ التَّائِيَّةِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، أَمَّا بَابُ (سَكْرَانِ)
فَيَمْتَنِعُ ^(۳) دُخُولُ «تَاء» التَّائِيَّةِ عَلَيْهِ مِنْ حِيثُ إِنَّهُمْ اسْتَأْنَفُوا لِلْمُؤَنَّثِ
صِيفَةً وَهِيَ (فَعْلِيٌّ) لِقَوْلِهِمْ : (سَكْرَى) فِي مُؤَنَّثِ (سَكْرَانِ) وَأَمَّا
بَابُ (مَرْوَانِ) وَ(عُثْمَانِ) فَلَا يَدْخُلُ تَاءِ التَّائِيَّةِ عَلَيْهِ : / لَأَنَّهُ لَا
يَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ فِيمَا هُوَ اسْمٌ غَيْرُ صِيفَةٍ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ^(۴) .

(۱) انظر التخيير ۲۲۰/۱ ، وشرح ابن يعيش ۶۰/۱ .

(۲) انظر تعريف الوصف في التخيير ۸۷/۲ ، والإيضاح ۴۴۱/۱ .

(۳) مطمئنة في الأصل .

(۴) ونحوه في شرح الجمل ۱۸ .

والمراد بـ (العدل) ^(١) : أن يكون الاسم صيغة في الأصل فتعدّله عنها إلى صيغة أخرى كقولك : عمر ، وذقر ، والأصل : عامر ، وذافر .

والمراد بـ (التأنيث) : أن يكون الاسم موضوعا [للتأنيث] ^(٢) كسعاد ، ومريم ، أو يكون في الاسم علامة التأنيث لا يجوز حذفها كالثاء في : طلحة ، وحمزة .

والمراد بـ (الجمع) : أن يكون بصيغة مختصة بالجمع فلا يجيء واحد ^(٣) بتلك الصيغة نحو : مساجد ، ومصابيح .

والمراد بـ (العجمة) ^(٤) : أن يكون الاسم أجميناً ولا يكون من أوضاع اللغة العربية كإسماعيل وإبراهيم ، ويتبين أن يعلم أنه لا يكون للعجمة مدخل في هذا الباب حتى يكون في الأسماء الأعلام ، فإن كان في الأسماء الأجناس كالجسام ، والفرائد لم يكن لها تأثير في حديث مثل الصرف .

والمراد بـ (التعريف) في هذا الباب : أن يكون الاسم علما قد وضع لشيء يعنيه (كزيد ، وعمرو) .

والمراد بـ (التركيب) : أن تضم اسمًا إلى اسم فتجعلهما بمنزلة اسم واحد كقولهم : حضرموت ، وبعلبك ، بهذه عبارات الشيخ رحمة الله .

(١) ذكر ابن يعيش في شرحه ٦١/١ تعريفا للعدل حيث قال « أمّا العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) أي : لا يوجد في المفرد ما يكون على وزن هاتين الصيغتين .

(٤) انظر تعريف العجمة في الإيضاح في شرح المفصل ١٤٦/١ .

فإنْ قيلَ : لِمَ انْفَتَحَ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ^(١) ؟ . قيلَ : حَمْلًا للثقل على الخفيف إذ هُوَ مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّخْفِيفِ ، والتسكين حال بناءً وَضُعْفٍ ، فالسُّكُونُ فِي مَكَانِ الْحَرْكَةِ الْقَوِيَّةِ إِجْحَافٌ فِي الْكَلْمَةِ ، فَحُمِّلَ عَلَى الْحَرْكَةِ لِذَلِكَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ^(٢) : إِنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ يُشَابِهُ الْفِعْلَ فِي أَنَّهُ ثَانِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْمَ الَّذِي هُوَ « شَيْءٌ » بِاِجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ فِيهِ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ ثَانِي الْأَسْمَاءِ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مُشَتَّقٌ مِنْهُ^(٣) ، وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَفْعَالَ أَخْبَارٌ عَنِ الْأَسَامِيِّ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِعْقَالِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ أَوْلًا حَتَّى يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْجَزْمُ وَالْمُتَصَبُّ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَمْثَالِ الْخَمْسَةِ^(٤) فَحُمِّلَ عَلَى الْفِعْلِ فِي هَذَا الْحُكْمِ^(٥) أَيْضًا ، كَمَا حُمِّلَ عَلَيْهِ لِذَلِكَ فِي اِمْتِنَاعِ الْجَرِّ وَالِتَّنْوِينِ إِذْ كَانَ الْجَرُّ فِي الْأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَفِي الْفَتْحَةِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ اِخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهَا حَرَكَةٌ إِعْرَابٌ أَمْ بَنَاءً^(٦) ؟

(١) في الحاشية : « يعني : لِمَ لَمْ يَسْكُنْ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ؟ » .

(٢) انظر هذه المسألة في أسرار العربية ٢٠٩ ، وشرح الكافية ٣٦/١ .

(٣) في الحاشية : « وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ مُشَتَّقٌ مِنَ الْمُصْدَرِ ، وَالْمُصْدَرُ اسْمٌ » .

(٤) انظر من ٢٥ .

(٥) في الحاشية : « يعني : فِي كُونِ الْأَسْمَاءِ مَنْصُوبًا حَالَةً الْجَرِّ » .

(٦) ذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنها مبنية خلافاً للجمهور ، انظر « ما يتصرف وما لا يتصرف للزجاج ٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٨/١ ، وشرح الكافية لابن الرضي ٢٨/١ .

وقد رد محقق كتاب المقتضب نسبة هذا الرأي للمبرد كما في المقتضب ١٧١/٣ .

فصل

اعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ الَّتِي اعْتَبَرْنَا فِي بَابِ (مَنْعِ الصَّرْفِ) كُلُّهَا فُرُوعٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هُوَ «شَيْءٌ»^(١) هُوَ أَوَّلُ الْأَسْمَاءِ عِنْهُمْ وَأَعْمَلُ الْعَامِ، وَلَذِكَ يَقْعُدُ عَلَى الْمَوْجُودِ وَالْمَغْدُومِ وَالْقَدِيمِ^(٢) - تَعَالَى - وَالْمَعَانِي وَالْتَّوَاتِ، وَالْأَسْبَابُ الَّتِي عَدَّنَاهَا فُرُوعٌ عَلَيْهِ وَثَوَانٌ لَهُ، بَيَانٌ ذَلِكَ أَنَّ «الشَّيْءَ» مُذَكَّرٌ وَالثَّانِي ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ نَكِرَةٌ وَالْتَّعْرِيفُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَالْجُمْهُرَةُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُفَرَّدٌ وَالْجَمْعُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْدُولٍ وَالْعَدْلُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ صِفَةٍ وَالْوَصْفُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرْكَبٍ وَالْتَّرْكِيبُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَوَزْنِ الْفَعْلِ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَالْأَلْفُ وَالْتَّوْنُ ثَفَرٌ عَلَيْهِ، فَعَرَفْتُ / بِذَلِكَ فَرِعِيَّةُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ .

١/١١

فَإِنْ قِيلَ : هَلَّا مَنَعَتِ الْصَّرْفَ لَوْجُودِ ثَفَرٍ وَاحِدٍ ؟ . قِيلَ : [لَا]^(٣)؛ لَأَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ ثَفَرُ الْوَاحِدِ بِأَثْرِادِهِ عَنِ الْأَصْلِ^(٤) حَتَّى يَجْتَمِعَ فِيهِ إِثْنَانٌ فَيَغْلِبَا عَلَيْهِ بِتَغْيِيرِ حَالِهِ لِجَتِمَاعِ التَّقَلِيلِ فِيهِ، وَلَذِكَ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ يُمْكِنُ عَدُّهَا مِنْ فُرُوعِ هَذَا الْبَابِ نَحْوِ الْثَّنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى وَزْنِ «مَفَاعِلَ»، وَالثَّانِيَّةِ غَيْرِ الْأَذْيَمِ

(١) انظر تعريف «شيء» في الكتاب ٢٢/١ و ٢٤١/٣ ، والتابع في «شيء» .

(٢) انظر تعريف «القديم» في كتاب التعريفات للجرجاني ١٧٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام وأجاز الكوفيون منع الصرف لسبب واحد . انظر المفصل ٢٨ ، والتخيير ٢٢٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٩-٦٨/١ .

(٤) لأنَّ الأصل في الاسم الصرف .

نحو (ضاربة) على هذا كثير؛ لأنَّه ليس لها نِهايَةُ التَّأْثِيرِ في الفَرْعِيَّةِ بِخَلَافِ مَا يُعَدُّ من الأَسْبَابِ التِّسْعَةِ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ غَايَةُ التَّأْثِيرِ في كُوْنِهِ فَرْعًا، فَلَذِكَ لَا يَكْفِي السَّبَبُ الْواحِدُ فِي امْتِنَاعِ الصَّرْفِ لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْفَحْصِ لِيَكُونَ مُقْدَمَةً وَتَبَيِّنَهَا لِمَنْ يَتَمَنَّى الْوُقُوفَ عَلَى مَا أُورَدَ رَحْمَهُ اللَّهُ مِنَ الْفَوَائِدِ عَلَى طَرِيقِ الإِجْمَالِ وَاللهُ وَلِيُّ الْكِفَايَةِ.

قال رَحْمَهُ اللَّهُ: «وَجَمِيعُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ أَحَدٌ عَشَرَ: خَمْسَةٌ لَا تَتَصَرَّفُ مَعَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ وَهِيَ: (أَفْعَلُ) صِفَةُ نَحْوٍ: أَحْمَرٌ، وَ(فَعْلَانُ مُؤْنَثُهُ) (فَعْلَى) نَحْوٍ: سَكْرَانٌ وَسَكْرَى، وَالصِّفَةُ الْمَعْدُولَةُ نَحْوٍ: [مَثْنَى وَ] (١) ثَلَاثَ وَرِبَاعٌ، كَقُولُ اللَّهِ تَعَالَى: «أُولَئِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعٌ» (٢) فَمَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعٌ صِفَاتٌ لِاجْنِحَةٍ مَعْدُولَةٍ عَنِ اثْنَيْ اثْنَيْ وَيَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ (٣)، وَكَذَّا جَمِيعُ الْأَعْدَادِ الْمَعْدُولَةِ» (٤).

الشرح: أعلم أنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ عَلَى قَسْمَيْنِ: أحَدُهُمَا مَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، وَالآخَرُ: مَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَتَصَرَّفُ فِي النَّكِرَةِ.

(١) زِيادةٌ مِنْ طِّبْعَةٍ ٢٢.

(٢) سُورَةُ فَاطِرُ آيَةُ ١.

(٣) بَعْدَهُ فِي طِّبْعَةٍ «وَأَرْبَعَةُ أَرْبَعَةٍ».

(٤) طِّبْعَةٍ ٢٢.

فالأول منها : ما بدأ به في الكتاب ، وهي خمسة أنواع : أولها : ما فيه وزن الفعل والوصف نحو : أحمر ، وأصفر ، وأسود ، وأبيض ، هذه نكرات كما لا يخفى .

والثاني : سكران ، وغضبان ، وعطشان الألف والنون فيها زائدتان ؛ لأنَّه من (سكر ، غضب ، عطش) فهذا سبب واحد ، والثالث من الخمسة : الصفة المعدولة ، ولقبه يتضمن بيان السببين . وقد يجيء في بعض النسخ « ومن ذلك (آخر) كقولك : مررت بنسوة آخر »^(١) ، وقيل في علة امتناع صرفه : إنَّه صيغة معدولة عن الألف واللام^(٢) .

قال ابن الوراق^(٣) : « وتعني بالعدل : العدول عمما يوجبه استعمال أخواتها وهي : الأصغر ، والأكبر ، والأفضل ، يستعمل مع الألف واللام كما ترى ، وكذلك تقول في صيغة المذكر والمؤنث (الآخر) و (الأخرى) كما تقول : الأفضل ، والفضل ، وكذلك الباقي »^(٤) . وقد بسط ابن الوراق القول في تقرير هذا المعنى إلا أنَّ هذا الموضع لا يحتمل سوى ما ذكرناه .

(١) ط ٣٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٤/٣ ، والمقتضب ٣٧٦/٣ ، و « ما ينصرف وما لا ينصرف » ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢/١ ، وقيل في سبب منع (آخر) من الصرف أنها معدولة عن : آخر من . انظر المصادر السابقة .

(٣) هو محمد بن عبد الله أبو الحسن الوراق النحوي عالم بال نحو وعلمه ، وكان ببغدادياً ، وصف في التحو كتب حساناً ، منها كتاب علل النحو ، وكتاب الهدایة في شرح مختصر الجرمي ، توفي سنة ٢٨١ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ١٦٥/٢ ، وبيفية الوعاء ١٢٩/١ .

(٤) انظر كتابه في تعليل النحو لوحه ٦٨ أ بتصريف ، ولدى مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ميكروفيلم منه بخط مغربي غير واضح برقم ١١٩٠ .

فصل

فإن قيل : ما تعني بالْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ ؟ قيل : المَعَارِفُ خَمْسَةٌ :
الْعِلْمُ ، وَالْمَعْرُفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْمُضْتَمِرُ ، وَالْمُبْهَمُ ، وَالْمُضَافُ
إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَالتَّعْرِيفُ الْمُعْتَبَرُ فِي بَابِ مَنْزِعِ الصِّرْفِ هُوَ الْأَوَّلُ .
وَالنُّكْرَةُ : كُلُّ اسْمٍ وُضِعَ لِيَدِنَّى عَلَى وَاحِدٍ مِنْ جِنْسٍ لَا يَعْيَنُهُ نَحْوُ : رَجُلٍ
وَفَرْسٍ^(١) .

فإن قيل : ما فائدة التَّخْصِيصِ فِي قَوْلِهِ / : « فَعْلَانْ مُؤْنَثٌ فَعْلَى » ١١/ بِ
مَعَ أَنَّ « فَعْلَانْ » الَّذِي لَا فَعْلَى لَهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ تَحْوِي : مَرْوَانٌ وَعُثْمَانٌ ؟
قيل : فائدة ذلك أَنَّ « فَعْلَانْ » الَّذِي مُؤْنَثٌ « فَعْلَى » تَحْوِي : سَكْرَانٌ
وَسَكْرَى لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ ، وَأَمَّا « فَعْلَانْ » الَّذِي لَا
فَعْلَى لَهُ لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النُّكْرَةِ ، وَفِي هَذَا
الْقِسْمِ يُعَدُّ النُّكَرَاتُ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَلَا بُدُّ مِنَ التَّخْصِيصِ .

فإن قيل : ما تقولُ فِي (رَحْمَنْ) ^(٢) ؟ أَتَصْرِفُهُ أَمْ لَا ؟ . قيل : لَا ،
لَا جُتِمَاعَ السَّبَبَيْنِ فِيهِ وَهُمَا الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَالْوَصْفُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا
فِيمَا تَقْدَمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي اعْتِبَارِ السَّبَبِيَّةِ فِي الْأَلْفِ وَالنُّونِ أَنَّ تَكُونَا

(١) انظر تعريف النكرة في الجمل ١٧٨ ، والمفصل ٢٣٧ ، وقال في التخيير ٢/ ٢٨١ : « إنما الحد الصحيح
أن يقال : النكرة ما دلَّ على معنى دلالة عارية عن الإشارة إليه ». .

(٢) في صرف (رَحْمَنْ) أو عدمه خلاف ، قال أبو حيان في البحر ١٥/ ١ : « وإذا قلت : الله رَحْمَنْ ، ففي
صرفه قولان يستند أحدهما إلى أصل عام وهو أن أصل الاسم الصرف ، والآخر إلى أصل خاص وهو
أن أصل (فَعْلَانْ) المنع لغبته فيه ». .

ثم انظر اللمع لابن جنی ٢٣٥ ، والمقتصد ٢/ ١٠٠ ، وشرح الكافية ١/ ٦١ ، والهمع ١/ ٩٦ .

زائدين ، وأن لا يدخل تاء التأنيث فيهما وإذا كان حصول ما يمنع^(١)
من دخول التأنيث في الاسم مانعاً من الصرف فلأن يكون استحالة
تصوير التأنيث مانعاً من ذلك أولى .

فإن قيل : ما معنى قوله : « وكذا جميع الأعداد المعدولة » ؟ قيل :
معنى ذلك أن خماساً وسداساً إلى عشرين لا ينصرف كما أن ثلاثة
ورباع لا ينصرف لأنها معدولة من : خمسة خمسة وستة ستة^(٢) ،
وقيل في علة امتناع الصرف في الأعداد المعدولة : إنها معدولة من
اللفظ والمعنى^(٣) ، فالعلة فيه تقوم مقام السببين والعلتين ، وقيل :
بل عدلت في الغالب عن المؤنة نحو : ثلاثة وأربعة ، فمنع الصرف
لا جتمعاً العدل والتأنيث^(٤) .

قال رحمة الله : « وما فيه ألف التأنيث مقصورة نحو : حُبلى
وبشرى ، أو ممدودة نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء ، والجمع الذي
بعد ألف حرفان أو ثلاثة أو سطعها ساكن نحو : مساجد ومصابيح ، وإن
كان أو سط الشّلّاثة متّحركاً كان الاسم مُنْصَرِفاً البّتّة نحو : صياقلة .
فإن كان بعد ألف الجمع حرفان ثانيهما ياءً حذفتها في الرفع والجرّ

(١) في الحاشية : « وهو وجود فعل في فعلان » .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٥/٣ ، و « ما ينصرف وما لا ينصرف » ٤٤ ، والمرتبطة ٨١ ، وأوضاع المسالك ١٤٥/٣ .

(٣) وإلى هذا ذهب السيرافي كما في حاشية الكتاب ط بولاق ١٥/٢ ، وأبن السراج كما في الأصول

٨٨/٢ ، والمجز ٧١ ، وانظر أسرار العربية ٣١٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٠/٢ .

(٤) لم أجده من قال بهذا القول ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن سبب المنع هو العدل والتعريف . انظر معاني

القرآن للقراء ٢٥٤/١ ، وشرح الكافية ٤١/١ ، والهمج ٨٦/١ .

وَنَوَّنَتِ الْأَسْمَاءِ وَأَثْبَتَهَا فِي الْفُصْبِ بِغَيْرِ تَنْوينٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هُؤُلَاءِ جَوَارِ ،
وَمَرَّرْتُ بِجَوَارِ^(١) ، وَرَأَيْتَ جَوَارِيَ ، فَاعْلَمُ^(٢) .

الشرح : الاسم الذي فيه ألف التأنيث فإنه^(٣) لا ينصرف وإن
لم يكن فيه إلا سبب واحد ، وذلك أنهم قالوا في « حُبْلَى » و « بُشْرَى »
و « صَحْرَاءَ » : إِنَّ التَّأْنِيْثَ بِمَنْزِلَةِ سَبَبٍ وَاحِدٍ ، وَلِزَوْمِهِ بِمَنْزِلَةِ سَبَبٍ
آخَرَ ، وهذا معنى قولهم : إِنَّهُ سَبَبٌ مُتَكَرِّرٌ^(٤) ، ويعنون بـ « اللُّزُومُ » أَنَّ
الكلمة صيغت على ذلك ، بخلاف ما هو تأنيثه يطراً عليه نحو : ضاربة
وقائمة .

وكذا الجمُعُ الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن فإنه
لا ينصرف لسبب تكرر^(٥) فيه ، ومعنى ذلك أن اختصاصه بالوزن
الذي لا نظير له في الأحادي بمنزلة تكثير معنى الجمع ، وفيه نظر ،
وذلك أن كونه جمعاً لا يعد من أسباب منع الصرف حتى يكون
جماعاً لا نظير له في الأحادي ، كما أن التأنيث لا يعتبر حتى يكون
لازماً وإلا فيتبيغي أن يكون : رجَالُ ، و / أَفْرَاسُ ، وَغَلَمَةُ لا
تنصرف لوجود الجمع والتأنيث فيها ، وقد أجمعوا في كونها

(١) مكرد في الأصل .

(٢) ط ٢٣ .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) وهو قول جمهور النحاة ، انظر الأصول ٨٤/٢ ، والمفصل ٢٧ ، والتخيير ٢٢٠/١ ، وشرح الكافية ٤٨/١ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

مُنْصَرِفَةٌ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي أَنَّ التَّائِبَ وَالْجَمْعَ - سَبَبَانِ مِنْ الأَسْبَابِ التِّسْعَةِ - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّائِبَ وَالْجَمْعَ لِأَزْمِينْ .

وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فَإِنَّ « حُبْلَى » وَ« بُشْرَى » وَ« صَحْرَاءً » ، وَكَذَلِكَ « مَصَابِيعَ » وَ« مَسَاجِدَ » وَنَحوُهَا لَا تَنْصَرِفُ وَلَا تَرَى فِيهَا إِلَّا سَبَبًا وَاحِدًا ، وَمَنْ جَعَلَ لِزُوْفَمِ التَّائِبَ وَالْجَمْعَ تَكْرِيرًا لِزِمَّهِ الْبَيَانَ^(۱) .

وَأَمَّا (جَوارِ) فَإِنَّ الْخَلِيلَ وَسَيِّدُوهُ دَهَبَا إِلَى أَنَّ هَذَا الاسم اجتمع فِيهِ ثِقْلٌ وَهُوَ الْجَمْعُ وَكَوْنُهُ عَلَى زِنَةِ جَمْعِ الْجَمْعِ وَ« الْيَاءُ » فِي أَخِرِهِ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حَذَفُوا « الْيَاءَ » حَالَةً الرُّفْعِ وَالْجَرِّ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ^(۲) فَنَقَصَ عَنْ وَزْنِ (فَوَاعِلَ) فَدَخَلَهُ التَّنْوِينُ فَصَارَ « جَوارِ » وَ« غَوَاشِ » وَ« مَجَارِ »^(۳) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ « الْيَاءَ » عَادَتْ فِي مَوْضِيِ النَّصْبِ لِخِفْتَهِ فَجَرَى مُجْرَى (مَسَاجِدَ) لِتَعْمَامِ وَزْنِ (مَفَاعِلَ) ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ حَالَتِي الرُّفْعِ وَالْجَرِّ ، غَيْرُ مُنْصَرِفٍ حَالَةِ النَّصْبِ .

(۱) في الحاشية : « جوابه : أَنَّ مَعْنَى الْلُّزُومِ مَقَابِرُ لِمَعْنَى التَّكْرَرِ » .

(۲) انظر الكتاب ۳۱۰/۳ ، ۳۱۱ مع الهاشم .

وفي الحاشية : « فهذا عند سيبويه ، وعند أبي إسحاق كانت الضمة على الْيَاءِ ثقيلة فحنفت وأبدلت منها التنوين ، وحذف الْيَاءُ لالتقاء الساكنين ، التنوين والْيَاءُ ». انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ۱۱۲ ، وسر صناعة الإعراب ۵۱۲/۲ ، وشرح الكافية ۱/۸۵ .

(۳) جمع : مجرى ، قال السيرافي في شرحه للكتاب ۶۳/۱ : « والوجه الثاني : أَنْ يَكُونَ « مجْرَى » فِي مَعْنَى جَرِيٍّ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ... فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قَلْمَ جَمْعٌ ، وَالْمَصَادِرُ لَا تَجْمِعُ ؟ قَبِيلٌ لَهُ : قَدْ تَجْمَعُ الْمَصَادِرُ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفةً ... » .

فإن قيل : كيف تُعْرَفُ في الاسم الذي في آخره أَلْفٌ أنها لـالثَّانِيَّةِ ؟ . قيل : ذَكَرَ ابن جِنِيُّ^(١) أَنَّ الْأَلْفَ (فَعْلَى) بِضَمِّ « الفاء » لا تكون إِلَّا لـالثَّانِيَّةِ نحو « حُبْلٍ » و « بُشْرٍ » وكَذَا كُلُّ (فَعْلَى) و (فِعْلَى) بالفتح والكسْرِ مِمَّا لَا يَنْفُونَ نِكْرَةً .

فإن قيل : لِمَ شُرِطَ فِيمَا كَانَ بَعْدَ « الْفِ » الْجَمْعُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَنْ يَكُونَ أَوْسَطُهَا سَاكِنًا حتَّى يَكُونَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ؟ . قيل : لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي بَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لِيُسَّ عَلَى زِنْتِهِ فِي الْأَحَادِشَيْءِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ أَوْسَطُ الْثَّلَاثَةِ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا وَجِيدًا عَلَى زِنْتِهِ فِي الْأَحَادِشِ^(٢) نحو : (الْكَرَاهِيَّةِ) و (الْعَلَانِيَّةِ) و (الرَّفَاهِيَّةِ) ، هَذِهِ وَمَثَالُهَا يَوْنَزُ (الصَّيَاقِيَّةِ) و (الْمَلَائِكَةِ) و (الْعَمَالِقَةِ) و (الْطَّيَالِسَةِ) ، فَلَذِكَ شُرِطُ السُّكُونِ فِي أَوْسَطِ الْثَّلَاثَةِ .

فإن قيل : هَلَّ مَنْعِ الصَّرْفِ فِي الْقُرْآنِ :

﴿ سَلَسِلًا ﴾^(٣) و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾^(٤) .

قيل : رُجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي جَمِيع الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ ، وَلَذِكَ جَازَ فِي الشِّعْرِ أَنْ يُصْرَفَ جَمِيعُ مَا لَا

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ ، والمنصف ٣٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٨/٢ ، والمقتضب ٢٢٧/٢ ، وَمَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ٤٧ ، والاصول ٩٠/٢ ، والتَّبَرِسَةُ والتَّذَكِرَةُ لِلصَّيْمَرِي ٥٦٩/٢ .

(٣) سورة الإنسان الآية ٤ .

(٤) سورة الإنسان الآية ١٥ ، قرأ فيهما بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر ، انظر الكشف ٢٥٤/٢ .

يَنْصَرِفُ^(١) . على أنَّ أَكْثَرَ الْقُرَاءِ يَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ ، وذلك
أنَّ ابنَ كَثِيرٍ^(٢) وابنَ عَامِرٍ^(٣) وَحْمَزَةَ^(٤) وَحَفْصَةَ^(٥) قَرُوا (سَلَاسِلَ)^(٦)
بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وفي الْوَقْفِ بِغَيْرِ الْأَلْفِ ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصَةَ
«قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا»^(٧) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِيهِمَا إِلَّا أَنَّ أَبَا عَمْرُو^(٨)
وَحَفْصَةَ يُثْبِتَانِ الْأَلْفَ فِي الْأُولَى فِي الْوَقْفِ فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

(١) انظر هذه المسألة في ما يجوز للشاعر في الضرورة للفراز القيرواني ٣٣ ، والانتصاف ٤٩٣/٢ ،
وشرح ابن يعيش ٦٩/١ ، والهمج ١٢٠/١ .

(٢) هو عبد الله بن كثير بن المطلب القرشي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن عبد الله بن السائب
ومجاهد بن جبر ، ودریاس مولى عبدالله بن عباس ، روى القراءة عنه إسماعيل بن عبد الله وغيره ، توفي
سنة ١٢٠ هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٧١ ، وغاية النهاية ٤٤٢/١ .

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن أبي الدرداء
والمحيرة بن شهاب ، روى القراءة عنه يحيى بن الحارث وغيره . توفي سنة ١١٨ هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٦٧ ، وغاية النهاية ٤٢٣/١ .

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي أحد القراء السبعة ، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش ،
وحرمان بن أعين وغيرهما ، روى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وغيره . توفي سنة ١٥٦ هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٩٣ ، وغاية النهاية ٢٦١/١ .

(٥) هو حفص بن سليمان بن المغيرة ، الأسدي الكوفي ، أخذ القراءة عن عاصم . وكان أعلم أصحاب
 العاصم بقراءاته ، روى القراءة عنه حسين بن محمد المروذى وغيره توفي سنة ١٨٠ هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١١٦ ، وغاية النهاية ٢٥٤/١ .

(٦) سورة الإنسان الآية ٤ .

انظر حجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٧ ، والمبسط لأبي بكر الأصفهاني ٤٥٤ ، والكشف عن وجوبه
القراءات السبع للكي ٣٥٢/٢ .

(٧) سورة الإنسان الآيات ١٥ ، ١٦ .

وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٩ ، والمبسط ٤٥٤ ، والكشف للكي ٣٥٥/٢ .

(٨) هو زيان بن العلاء بن عمار المازني التيمي البصري ، أحد القراء السبعة ، قرأ على أبي جعفر وشيبة بن
نصاح ، وحميد بن قيس الأعرج وغيرهم ، روى القراءة عنه أحمد بن محمد الليثي وغيره توفي سنة ١٥٤ هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراءة الكبار ٨٣ ، وغاية النهاية ٢٨٨/١ .

قال رحمة الله : « وسِتَّةٌ لا تُنْصَرِفُ في المعرفة وتنصرفُ في النكرة وهي^(١) : الاسم الأعجمي الذي يكون عَلَمًا نحو : إبراهيم وإسماعيل ، وإذا كان الأعجمي اسم الجنس^(٢) كالجَام والفرِيد لم يدخلُ في ذلك . و « فَعَلَانُ » لا فَعْلَى له نحو : مَرْوَانٌ ، وكذا كُلُّ اسمٍ في آخره أَلْفٌ ونُونٌ مَزِيدتان نحو : عُثْمَانٌ ، والاسم الذي يكون على وَذْنِ الفِعل نحو : أَحْمَدٌ ، وَيَزِيدٌ ، وَيَشْكُرٌ ، والمَعْدُولُ نحو : عَمَرٌ ، وَزَفَرٌ عُدْلًا / عن عَامِرٍ وَزَافِرٍ ، والمؤنث بالباء نحو : حَمْزَةٌ وَطَلْحَةٌ ، / أو ١٢/ب بالمعنى نحو : سُعَادٌ ، والاسمان جُعلاً اسْمًا واحدًا نحو : مُعَدِّيكَرْ وَيَعْلَبَكَ .

فهذا كُلُّه لا يُنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَيُنْصَرِفُ نَكِرَةً تَقُولُ : مَرْأَتُ بِأَحْمَدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَرْوَانَ وَعَمَرَ وَسَعَادَ وَطَلْحَةَ وَمُعَدِّيكَرْ وَيَعْلَبَكَ ، ولا يُنْصَرِفُ لِقَصْدِكَ الْمَعْرِفَةَ وَتَقُولُ : رُبُّ أَحْمَدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَرْوَانَ وَعَمَرَ وَطَلْحَةَ وَسَعَادَ وَمُعَدِّيكَرْ رَأَيْتُهُمْ فَتَنْصَرَفُ لِقَصْدِكَ النَّكِرَةَ^(٣) .

الشرح : هذه السُّتُّة هي الْقِسْمُ الثَّانِي من باب ما لا يُنْصَرِفُ وهي التَّيْ التي لا تُنْصَرِفُ إِلَّا في المَعْرِفَةِ .

أَوْلَاهَا : ما فيه العِجمَةُ والتَّعْرِيفُ نحو : إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَاسْحَاقَ .

وَثَانِيهَا : ما فيه الْأَلْفُ وَالنُّونُ والتَّعْرِيفُ نحو : مَرْوَانَ وَعَثْمَانَ وَسَعْدَانَ .

وَثَالِثُهَا : ما فيه وزن الفِعلِ والتَّعْرِيفُ نحو : أَحْمَدٌ وَيَزِيدٌ وَيَشْكُرٌ .

(١) في الأصل : « هو » وما أثبتته من ط ٣٤ .

(٢) في ط ٣٤ : « اسم جنس » .

(٣) ط ٣٤ .

وابعها : ما فيه العدل والتعريف نحو : عمر ، ونفر ، وقائم ، تعدل
عن عامر وزافر وقادم .

وخامسها : ما فيه التأنيث والتعريف نحو : طلحة ، وحمزة ، وسعاد ،
وزينب .

وسادسها : ما فيه التركيب والتعريف نحو : معيكرب ، ويعلك
وحضارمota ، فالتعريف في هذه الستة أحد السببين ،
وإذا كان كذلك فإن تكررتها زال التعريف ولم يبق إلا سبب
واحد فلابد من أن يتصرف ؛ لأن السبب الواحد لا يمنع
الصرف .

وأما القسم الأول وهي الخمسة التي لا تتصرف مع أنها نكرة
فإن فيها سببين فوق التكير بخلاف هذا القسم ، فبيان الفرق بين
الموضعين .

فإن قيل : لم اعتبرت « الأجمي » العلم^(١) في هذا الباب دون
ما كان اسم جنس ؟ قيل : قياساً على اللغة العربية ، وذلك أن العلم^(٢)
يعد من الأسباب دون ما هو اسم جنس ، فاعتبر هذا الأصل في
سائر اللغات فلا يلتفت إلى ما هو اسم جنس ، لهذه العلة .

واعلم أن كل اسم في آخره ألف ونون يوجد في كتب اللغة
بونن (فعلان) فهما زائدتان ، وإذا كان بونن (فعال) فالنون أصلية ،

(١) انظر الكتاب ٣/٢٤٤ ، والمقتبس ٣/٢٥٥ ، والأصول ٢/٩٢ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٦ .

(٢) في الأصل : « التعريف » ، وما أثبته من الحاشية ، وهو الصواب .

قال الشیخ^(۱): «إنَّ الْأَلْفَ وَالثُّوْنَ فِي أَخِرِ الاسم حُكْمُهُما أَنْ تَكُونَا زَائِدَتِين إِلَّا أَنْ يَقُولَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ النُّونِ أَصْلِيَّةً مِنْ طَرِيقِ الاشْتِقَاقِ»^(۲). وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «الثُّوْنُ» فِيهِ أَصْلًا وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقَّاً مِنْ أَصْلَيْنِ وَذَلِكَ نَحْوُ : حَسَانَ ، وَسَمَانَ ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَا مُشْتَقَّيْنِ مِنْ «الْحُسْنَ» وَ«السَّمْنَ» فَيَكُونُ «الثُّوْنُ» أَصْلًا فَيَنْصَرِفَا ، وَعَلَى هَذَا فَقِيسُ ، وَلَا تَنْسَ مَا عَرَفْنَاكَ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُضَارِعَةِ بَيْنِ الْأَلْفِ وَالثُّوْنِ وَبَيْنِ الْأَلْفِ التَّانِيَّ ، وَلَا يَكُونَا مُضَارِعِيْنِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلُهُمَا تاءُ التَّانِيَّ ، وَإِلَّا فَقَدْ خَرَجَا بِدُخُولِ التاءِ مِنِ الْمُضَارِعَةِ ، وَلَذِكَ صَرَفُوا : (نَدْمَانُ ، وَنَدْمَانَةُ) ، فَاعْتَبِرْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : رَبُّ أَحْمَدٍ وَإِبْرَاهِيمٍ ، فَإِنَّهُ تَمْثِيلٌ ظَاهِرٌ لِمَا يَنْصَرِفُ عَنِ التَّنْكِيرِ ؛ لَأَنَّ (رَبُّ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النَّكِيرَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : رَبُّ أَحْمَدٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : رَبُّ إِنْسَانٍ اسْمُهُ أَحْمَدُ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ؛ لَأَنَّ فِيهِ مُنَاقَضَةً^(۳) .

قال رحمة الله : «إِذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ / السَّتِّيَّةِ^(۴) اسْمٌ عَلَى ثَلَاثَةِ ۱/۱۳ أَحْرُفٍ سَاكِنٍ الْأَوْسَطِ جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمُؤْنَثِ نَحْوُ : هَنْدٍ وَدَعْدٍ ، وَالْأَعْجَمِيُّ نَحْوُ : نَوْحٍ ، وَلَوْطٍ .

(۱) يقصد بالشيخ : عبد القاهر الجرجاني .

(۲) انظر شرح الجمل للجرجاني ص ۱۸ فالنقل منه .

(۳) لأنَّ (رَبُّ) دليل التكير ، وَ(آل) دليل التعريف فمتناقضان .

(۴) أي : التي لا تتصرف في المعرفة ، وتتصرف في النكرة .

وأماماً في النكارة فليس إلا الصرف، فإن كان الاسم متحركاً الأوسط لم يُصرف في المعرفة نحو: سَقَرٌ؛ لأنَّ حُكْمَ متحرك الأوسط حُكْمَ ما زاد على ثلاثة أحرف نحو: سَعَادٌ، وكذلك إذا اجتمع في الاسم أن يكون مُؤنثاً وأعجمياً، فإنه يُمنع الصرف البنتي في المعرفة وإنْ كان على ثلاثة أحرف ساكناً الأوسط، وذلك نحو: مَاهٌ، وجُورٌ في (اسم بلدتين)، وأماماً في النكارة فليس(١) إلا الصرف(٢).

الشرح: قد ذكرنا أنَّ العلة التي توجب منع الصرف وهو التقلُّ لاجتماع الفرعين أو ما يقوم مقامهما، وإذا كان كذلك فإنَّ ما كان من الأسماء الستة على ثلاثة أحرف الأوسط ساكنٌ فحُكمه أنَّ يجوز صرفه؛ نظراً إلى خفته لاختصاره وسكون وسطه، وأنَّ يجوز ترك صرفه؛ نظراً إلى اجتماع السببين فيه، وقد روعي هذا المعنى في القرآن وهو قوله تعالى: أَهِيَطُوا مِصْرًا(٣) أي: ادخلوا مصر، وقال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّ بِفَضْلِ مِئَزِها دَعْدُولَمْ تُسْقَ دَعْدُ بالْعَلَبِ(٤)
وأماماً إذا نُكِرَوْجَبَ صَرْفُه ولا كلام فيه؛ لأنَّ ما لم يكن فيه هذه الخفة من هذه الستة فإنه يجب صرفه عند التنكير فكيف هذا، وقد

(١) في ط ٣٥: «فأماماً في النكارة فليس في جميع ذلك إلا الصرف».

(٢) ط ٣٥.

(٣) سورة البقرة الآية ٦١.

(٤) نسب البيت لجرين، انظر بيواته ١٠٢١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١، واللسان (فتح).

ونسب لعبد الله بن قيس الرقيات كما في ملحقات بيواته ١٧٨..

ومن غير نسبة في: الكتاب ٢٤١/٢، والجمل ٢٢١، والخصائص ٦١/٢، والنصف ٧٧/٢، والتغمير ١/٢٢٥..

والعلب: جمع علبة، وهي إثناء من جلد.

يجيء هذا الحكم أي: جواز الصرف وتركته فيما هو مؤنث أو أعجمي كما ذكره في الكتاب مع المثال؛ لأنَّ (فَعْلَانَ)، والمعدول، وما هو في وزن الفعل، والمُركب لا يتصور فيها أن يكون واحد منها على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط كما لا يخفى.

فأماماً إذا كان في الاسم أكثر من سبعين فإنه لا ينصرف مع اختصاره وسكون وسطه؛ وذلك لأنَّ مُقاومة الخفة لا تتعدي سبباً، فبقي الاسم على سبعين، فلذلك قال في اسم بلدتين وهو (ماه وجُور) (١) إنه يمنع الصرف البة.

فإن قيل: أي الجهتين من الاختصار والسكون معتبرة في كونِ الاسم خفيفاً؟ (٢). قيل: الأولى أن يقال كلاهما معتبراً؛ لأنك متى تقدَّر اسمًا على أكثر من ثلاثة أحرف فيه السكون فيكون صرفه غير جائز نحو: سعاد، ومريم، ويوسف، كما لو قدَّرت اسمًا على ثلاثة أحرف متراكِم الأوسط نحو: سَقَرَ، فإنه لا يجوز صرفه فدلَّ على أنَّ الاختصار والسكون معاً شرط في مُقاومة أحد السبعين، وعياراتُ الشيخ في الكتاب تُنْبِيءُ عما قُلْتُ، وذلك قوله: «فإنْ كان الاسم متراكِم الأوسط لم يُصرَفْ في المَعْرِفَةِ».

(١) ماه وجور: أسماء بلدتين بآرض فارس، والمانع لهما من الصرف التأنيث والتعريف والعجمة، انظر معجم البلدان ٤٩/٥ في (ماه) ثم انظر الكتاب ٢٤٢/٣، والأصول ١٠٠/٢، والجمل ٢٢٦، والتخير ٢٢٦/١.

(٢) انظر المقتضى ٩٩٤/٢.

ثم قال : « حُكْمُ متحرّك الأوسط حُكْمٌ ما زادَ على ثلاثةِ أَحْرَفٍ »

١٣ بـ / فَوَضَعَ لَكَ أَلَا يَظْهَرَ حُكْمُ الْخِفَةِ إِلَّا بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ .

فإن قيل : أَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُ (ماه) و (جُورَ) بَعْدَ التَّنْكِيرِ حُكْمَ (هندِ) و (دُعْدِ) فِي جُوازِ الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ لِيَقَائِمِهَا عَلَى سَبَبَيْنِ وَهُمَا (١) الْعُجْمَةُ وَالتَّائِيَّةُ كَمَا أَنَّ هَذِهِ دُعْدِ وَهُدُّدًا فِيهِمَا التَّائِيَّةُ وَالْتَّعْرِيفُ ، فَلِمَ قَالَ : « فَأَمَّا فِي النَّكِيرَةِ فَلَيْسَ إِلَّا الصَّرْفُ » ؟ . قيل : بَلِّي ، اعْتَبَرْنَا مَعَ الْعُجْمَةِ شَرْطًا وَهُوَ التَّعْرِيفُ حَتَّى تُعَدَّ مِنَ الْأَسْبَابِ قَسْيَيْهِ السَّائِلُ ، فَلَمَّا زَالَ (٢) التَّعْرِيفُ خَرَجَتِ الْعُجْمَةُ مِنْ كَوْنِهَا سَبَبًا فَلَذِكَ حُكْمٌ بِوجُوبِ صَرْفِهَا عَنِ التَّنْكِيرِ .

قال رحمة الله : « فَهَذَا جَمِيعُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ فَإِذَا جَاءَتْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْأَسْمَاءُ الْمُعْرَبَ إِلَّا مُنْصَرِفًا ، وَنَحْوُ (٣) : (حَذَام) عَلَى قَوْلِ مَنْ أَعْرَبَ فَقَالَ : هَذَا حَذَامٌ ، وَرَأَيْتَ حَذَامَ (٤) ، مَعْدُولَةً عَنِ (حَادِيمَة) فَهِيَ فِي الْمُؤْتَثِ كَ (عُمَرَ) فِي الْمُذَكَّرِ .

فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ بَنَاهَا عَلَى الْكَسْرِ فَقَالَ (حَذَام) فِي كُلِّ حَالٍ فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَكَذَا (فَعَالِ) الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنَّدَاءِ نَحْوُ يَا لَكَاعِ ، وَالَّتِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ : نَزَالٌ لَا مَدْخَلَ لَهُمَا فِيهِ : لَأَنَّ الْبَنَاءَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَهُوَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « زَالَتْ » .

(٣) فِي ط١٣٥ : « فَأَمَّا حَذَامٌ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي ط١٣٥ : « وَمَرَرْتُ بِحَذَامٍ فَلَا تَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ » .

على الكسر يلزمُهُما . وكلُّ ما لا ينصرفُ إذا أضيفَ أو دخلَهُ الألف واللام انجرَ ، نحو : مررتُ بالأحمر والحمراء ، وبعمرِكم وعُثمانَنا «^(١) .

الشرح : انظر إلى حُسْنِ ترتيبِهِ في إيرادِ تقسيمهِ من أنواع الأسامي الممنوع صرفها . فصدرَ الباب بذكرِ جنسِ ما لا ينصرف معرفةً ونكرةً ، ثمَّ قَفَى على إثْرِهِ بيانُ ما هو غيرُ مُنْصَرِفٍ معرفةً ومنصرفٍ نكرةً ، ثمَّ ثَلَثَ بما يجوز فيه الأمرانِ الإنصرافُ وضِدُّه ، إلى أنْ أتَيَّ في الرتبةِ الرابعةِ ما هو مُخْتَلِفٌ فيه وهو (حذام)^(٢) ونحوها ، وذلك أنَّ أهلَ الحجازَ يَبْنُونَها على الكسرِ في جميع الأحوالِ ، قال :

شاعرهم :

إذا قَالَتْ حذامٌ فَصَدَقُوهَا فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حذامٌ^(٣)
وينسو تميمٍ يُعرِبُونَها ويمنعونها الصِّرْفَ لاجتماعِ العَدْلِ
والتَّعْرِيفِ فيها كـ « عمرَ » ؛ لأنَّه مَعْرِفَةٌ مَعْدُولٌ عن (عامرٍ) كَمَا
أنَّ « حذام » مَعْدُولَةٌ عن (حازِمةٍ) .

(١) ط ٢٥ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧-٢٧٨ ، والمقتضب ٣٧٣/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥ .

(٣) نسب البيت للجيم بن صعب كما في شرح التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢ ، والسان (حنم) .
وقيل لوسيم بن طارق كما في اللسان (حنم) .

وورد من غير نسبة في : الخصائص ١٧٨/٢ ، شرح ابن عييش ٦٤/٤ ، مغني اللبيب ٢٩١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٥/١ .

وضرورة العدل ثلاثة :

أحدُها : ما عُدِلَ عن بناءٍ إلى بناءٍ آخرٍ لإزالة معنٍ إلى معنٍ فعدل
لفظه ومعناه مثلاً ما سبق ذكره أولاً وهو : موحدٌ ،
ومثنى ، وثلاثٌ إلى عشارٍ .

والثاني : ما عُدِلَ لفظه دون معناه نحو : عمر ، وزفر ، وقشم .

والثالث : ما كان على ذنبٍ (فعالٍ) وهو على ضرورة :
مُعْدُولٌ من الصفة نحو : حلقٍ ، فإنه عن (حلاقة) وهي
المُنِيَّةُ .

ومُعْدُولٌ عن المصدر المعرف نحو : حمادٍ عن (المحمدة)
قال الشاعر :

جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حمادٍ^(١)
ومُعْدُولٌ عن فعل الأمر نحو : نزال ، وتران ، ومناع عن (أنزل ،
وأثرك ، وامنع) .

(١) في الحاشية : « بمعنى : المحمدة ، يقال للبخيل : جماد أي : لا زال جامد الحال ، و (حماد) في آخر البيت بالباء غير المعجمة أي : قولي لها جماد أي : جموداً ، ولا تقولي حمداً وشكراً ». والبيت للمتمس جرير بن عبد المسيح الضبي من شعراء العصر الجاهلي ، وقد ورد البيت في ديوانه على هذا النحو :

جماد لها جماد ولا تقولي لها أبداً إذا ذكرت حماد

انظر الكتاب ٢٦٥/٣ - ٢٧٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ٨٥٦ ، وأمالى الشجري ١١٢/٢ ، وابن يعيش ٤٥٥ ، والهزانة ٣٣٩/٦ - ٣٤١ .
ومن غير نسبة : في الأصول ١٣٢/٢ .

وَمَعْنُولُ النِّسَاء وَهُوَ مَا نَحْنُ فِيهِ نَحْوٌ : حَذَامٌ، وَقَطَامٌ، وَرِقَاشٌ^(١).

فَإِنْ قِيلَ : مَا الْعِلْمُ فِي بَنَاءِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَبْنَىَاتِ الَّتِي هِيَ
(نِزَالٌ، وَلَكَاعٌ، / وَحَذَامٌ) عِنْدَ مَنْ بَنَاهُ ؟ . قِيلَ : أَمَّا « نِزَالٌ » ١١٤
وَجَمِيعُ مَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِلأَمْرِ نَحْوٌ : تَرَاكٍ، وَمَنَاعٍ، وَخَرَاجٍ، فَلِقِيَامِهِ
مَقَامَ الْمَبْنَىِ وَهُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ .

وَأَمَّا « لَكَاعٌ » وَجَمِيعُ مَا هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الصَّفَةِ فِي التَّدَاءِ نَحْوٌ : يَا
فَسَاقِ، وَيَا خَبَاثِ، وَغَيْرُ التَّدَاءِ نَحْوٌ : حَلَاقٌ، وَجَبَازٌ^(٢)،
فَلِمُشَابَهَتِهِ لِمَا اسْتَعْمَلَ لِلْأَمْرِ .

وَأَمَّا « حَذَامٌ » وَجَمِيعُ مَا هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ (فَاعِلَةِ) فِي الْأَسْمَاءِ
الْأَعْلَامِ نَحْوٌ : قَطَامٌ، وَغَيْرِهَا نَحْوٌ : سَكَابٌ، وَخَصَافٌ^(٣)، فَلِمُشَابَهَتِهِ
كَذَلِكَ لِمَا هُوَ اسْمُ الْفِعْلِ، وَوِجْهِ الْمُشَابَهَةِ أَنَّهَا عَلَى فَذْنٍ وَاحِدٍ،
وَطَرِيقُ الْعَدْلِ فِيهَا وَاحِدٌ، وَالتَّائِثُ قَائِمٌ فَصَارَتْ فِي الْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ بُنِيتَ كُلُّهَا عَلَى الْكَسْرِ^(٤) . قِيلَ : إِنَّ الْأَصْلَ فِي
الْبَنَاءِ السَّكُونُ فَالْتَّقِيُّ سَاكِنٌ فَحَرُّكَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْكَسْرِ عَلَى مَا هُوَ
الْأَصْلُ .

(١) فِي الْحَاشِيَةِ : « وَهُوَ مَعْدُولٌ مِنْ (رَاقِشَة) أَيْ : نَقَاشَةٌ » . وَانْظُرُ اللِّسَانَ (رَقْش) .

(٢) حَلَاقٌ وَجَبَازٌ : اسْمَانُ لِلْمَنْيَةِ ، افْتَنِرُ اللِّسَانَ (حَلَق)، وَالْتَّكْمِلَةُ لِلصَّاغَانِيِّ فِي مَادَةِ (جَبَذَ) .

(٣) سَكَابٌ وَخَصَافٌ : مِنْ اسْمَاءِ الْفَرَسِ . وَانْظُرُ اسْمَاءَ خَيْلِ الْعَرَبِ وَفَرَسَانِهَا لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ١٠٣، ١١٥،
وَالصَّحَاجَ (سَكَبٌ وَخَصَافٌ) .

(٤) انْظُرُ الْكِتَابَ ٤/١٥٢، وَالْمَقْتَضِبَ ٣/٣٧٤، وَالْمَفْصِلَ ٤٢٠، وَالْتَّخْمِيرَ ٤/٢٩١ .

فإن قيل : لمْ كانَ الْكَسْرُ هُوَ الْأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ السَاكِنِ^(١) . قيل : لأنَّ الْكَسْرَ لَا يَكُونُ إِعْرَابًا إِلَّا بِاقْتِرَانِ التَّنْوينِ أَوْ مَا يَقُولُ مَقَامَهُ^(٢) ، فإذا احْتَاجَ إِلَى تَحْرِيكِ السَاكِنِ حُرْكَ بِحَرْكَةٍ لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا إِعْرَابِيَّةٌ .

وقيل : إنَّمَا حَرْكَةُ الْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ السَّكُونِ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ فَالْتَّحْرِيكُ إِلَى نَظِيرِهِ أَوْلَى .

فإن قيل : لمْ يَدْخُلُ الْجَرُّ فِيمَا هُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عَنِ الْأَلْامِ وَالإِضَافَةِ^(٣) . قيل : لأنَّ الْمَصْوَدَ بِالْمَنْعِ هُوَ التَّنْوينُ ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ التَّمْكُنِ^(٤) ، فَالْجَرُّ يَتَبَعُهُ فِي الْحَذْفِ لِكَوْنِهِ مُعَاقِبًا لِهِ فِي الإِضَافَةِ ، تَقُولُ : غَلَامٌ ، وَغَلَامٌ زَيْدٌ ، فَالْجَرُّ فِي (زَيْدٍ) يُعَاقِبُ التَّنْوينَ الَّذِي كَانَ فِي (غَلَامٍ) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْأَلْامَ وَالإِضَافَةَ يَمْنَعُانِ التَّنْوينَ عَنِ دُخُولِهِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ فَعَادُ الْجَرُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مَا يُوجِبُ حَذْفَهُ وَهُوَ كَوْنُهُ تَابِعًا فِي الْحَذْفِ لِلتَّنْوينِ ، وَلَا يُقَالُ : أَلِيسْ يُحَذَّفُ التَّنْوينُ مَا فِيهِ إِضَافَةُ الْأَلْامِ ؟ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهُ حَتَّى يُقَالُ : إِنَّهُ يُحَذَّفُ مِنْهُ ؛ لأنَّ الْحَذْفَ فَرْعَ عَلَى التَّبُوتِ .

وقيل : إنَّمَا انْجَرَّ عَنِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَالْأَلْامِ ؛ لِأَنَّهُمَا يُزِيلَانِهِ عَنِ مُشَابَهَةِ الْفَعْلِ لِأَنَّهُمَا لَا يَدْخُلُنِ الْفَعْلَ فَصَارَ مُنْصَرِفًا لِذَلِكَ^(٥) .

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٧٢٥/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٢٧/٩ ، والمعجم ١٧٩/٦ .

(٢) في الحاشية : « أي : الإضافة والألف والألام فنحو (غلام) غلامك ، والغلام ، وفي غير هذه الموضع يكون بناءً و (قطام) ليس من هذه الثلاثة فحركته بنائية وليس بإعرابية ، والله أعلم » .

(٣) كما في : مررت بالمساجد ، ومساجدكم .

(٤) في الحاشية : « أي : الانصراف » .

(٥) انظر الكتاب ٢٢/١ - ٢٣ ، والأصول ٧٩/٢ ، وأسرار العربية ٣١٤ .

[الأسماء المبنيّة]

قال رحمة الله : « والمبنيٌ من الأسماء نحو : مَنْ ، وكيفَ ، وما أشْبَهَ ذلك مما فيه معنى الحرفِ وشِبهُهُ . والمبنيٌ من الفعلِ ضرِيَانٌ : الماضي ، والأمر بغير اللام ، فالماضي بناؤه على الفتح نحو : ضربَ ، وانطلقَ ، واستخرجَ ، والأمر بناؤه على الوقفِ نحو : اضربْ^(١) ، والأمر صُورَتْه صورةً المجزوم فتراه كالمجزوم أبداً تقول: اضربْ ، واغزْ ، وارمْ ، واخْشَ ، واضربوا^(٢) ، فتراه كالمجزوم سواء^(٣) .

الشرح : قوله : « والمبنيٌ من الأسماء » يَتَصَلَّبُ بالأول حيث قال : « اعلم أنَّ الأسماء على ضرِيَانٍ معرَبٍ ومبنيٌ^(٤) . فَذَكَرَ (المُعرَبَ) وقسيمه ، ثم جاء يذكُرُ (المبنيّ) ها هنا .

/ ومعنى المبنيٌ : أَنَّه بُنِيَ بحركةٍ ، أو سكونٍ لا لعاملٍ . ١٤/ب

والأسماء المبنيّة على ضرِيَانٍ : ما له حالٌ تمكّنٌ وإعرابٌ قبل البناء فَحَقُّهُ أَنْ يُبَيَّنَى على الحركة نحو : قبلُ وبعدُ .

وما ليس له تمكّنٌ وحالٌ يُعرَبُ فيها فَحَقُّهُ أَنْ يُبَيَّنَى على السكون ، وفي الجُملَةِ أَنَّ كُلَّ مبنيٌ من الأسماء لا بُدَّ من سبِّ بناءٍ ، إِذْ كان الأصلُ في الأسماء الإعرابَ .

(١) بعده في ط ٣٦ : « واستخرجْ » .

(٢) لم يorda في ط .

(٣) ط ٣٦ .

(٤) انظر ص ٤١ .

ثم إنَّ من أسباب البناءِ ما ذكرهُ في المثنِّي وهو أنْ يكونَ فيه معنى
الحرَفِ أو يُشَابِهِ .

فمن الأسماء التي فيها معنى الحرَفِ : (مَنْ) في الاستفهام ،
و (كيف) و (متى) و (أين) ، فالسببُ في بنائِها واحدٌ وهو تضمينُها
حرَف الاستفهام . (مَنْ) في السؤال عَمَّا يَعْقِلُ ، و (كيف) في السؤال
عن الحال ، و (متى) عن الزمان ، و (أين) عن المكان .

وأَمَّا ما فيه مُشَابَهَةُ الحرَفِ نحو (مَنْ) و (ما) في المَوْصُولَاتِ
و (الذِي) و (حيث) فالسببُ فيها واحدٌ وهو كونُها مُبْهَمَةً مُحْتَاجَةً إلى
ما يُوضَحُها من الجُمْلِ التي وقعتْ صِلَةً لها حتى تظُهرَ فائدتها كما أنَّ
الحرَفَ يَحْتَاجُ إلى غيره لظهورِ فائدته ، لو قُلْتَ : جاعني مَنْ ، أو : قام
الذِي ، أو : قعدَتْ حيث ، لم يكنْ شائِئاً حتى تجيءَ بما يُوضَحُ ذلك ،
فتقولُ : جاعني مَنْ عرفته ، وقام الذي رأيته ، وقعدَتْ حيث قعدَ زيداً .

وقد ذكرنا فيما تقدِّمَ لِمَ بُنِيَ الماضي على الفتح ، والأمر على
الوقفِ^(١) .

فإنْ قيلَ : ما معنى قَوْلِهِ : «الأمر صورَتُهُ صورةُ المجزوم»؟ . قيلَ :
معنى ذلك أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا دخلهُ الجازُمُ فَيُحذَفُ الحركةُ أو ما يَقُومُ
مقامها^(٢) فإنَّ الأمرَ يُشَابِهُ في الصورةِ تقولُ : لم يَضُربْ ، ولم يَضُرِّيَا ،
ولم يَضُرِّبُوا ، ولم يَغْزُ ، ولم يَغْزُوا ، ولم يَغْزُوا ، ولم يَرِمْ ، ولم يَخْشَ ،
فَتُحذَفُ الحركةُ مِنْ (يَضُربُ) ، والنونُ منْ (يَضُرِّيَا ، وَيَضُرِّبُونَ) ،

(١) انظر من ١٢ .

(٢) في الحاشية : « وهو النون في الأفعال الخمسة فإنها قائمَة مقام حركة الرفع » .

والواو والياء والألف من (يغزو ، ويرمي ، ويخشى) ، تقول : اضرب ، اضربيا ، اضربيوا ، واغز ، واغزوا ، واغزوا ، وارم ، واحش ، فترى صورة المجزوم والأمر على سواء .

[الفرق بين المعوب والمبني]

قال رحمه الله : « والفرق بين المغرب والمبني أن حركة المغرب وسكونه يكونان بعامل ، ألا ترى أن الجر في (بزيد) هو بالباء ، والجزم في (لم يضرب) بل ، وحركة المبني وسكونه يكونان بغير عامل ، ألا ترى أن كسرة (هؤلاء) ، وسكون (من) ليسا بعامل دخل عليهما ، فالرفع في البناء ضم ، والنصب فتح ^(١) ، والجزم وقف ^(٢) .

الشرح : المغرب من الكلمات ضربان : الاسم ، والفعل المضارع .

فأمام الاسم فلا يكون فيه سكون يوجبه الإعراب ^(٣) ، وإنما يكون ذلك في المبنيات نحو (من) و (كم) .

فأمام الفعل فإنه يُعرب بالسكون كما يُعرب بالحركات وذلك على ضربين : أحدهما بعمل الحرف ، والآخر بعمل الاسم .

فأمام الحرف فهي الجوازم التي [هي] ^(٤) (لـ ، ولـ ، ولا في النهي ، واللام في الأمر ، و (إن) في المجازة) .

(١) بعده في ط ٣٦ : « والجر كسر » .

(٢) ط ٣٦ .

(٣) أي : لا يسكن بسبب الإعراب .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام :

وأَمَا الْأَسْمَاءِ فَهِيَ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (إِنْ) الْجُزَائِيَّةِ نَحْوَ (مَنْ ، وَمَا ، وَأَيْنَ ، وَمَتَى ، وَحِيثُما) وَأَشْبَاهُهَا وَسِيَّئَتِي ذَكْرُهَا فِي بَابِهَا^(١) .
وَالْمَبْنِيُّ مِنْهَا : الْحُرُوفُ كُلُّهَا ، وَالْفَعْلُ الْمَاضِي بِالْإِتْفَاقِ ، وَ[أَمَّا]^(٢) .
أَمْرُ الْمَخَاطِبِ فَهُوَ مُخْتَالٌ فِيهِ^(٣) .

فَإِذَا عَرَفْتَ / ذَلِكَ فَإِنْ وَجَدْتَ شَيْئًا مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْمَعْرِيَاتِ مِبْنِيًّا
كَانَ لِعَارِضٍ .

وَأَمَّا الْمِبْنِيَاتُ أَعْنِي الَّتِي هِيَ (الْحُرُوفُ ، وَالْمَاضِي ، وَالْأَمْرُ) فَلَا
يَأْتِي حَالٌ يُوجَدُ فِيهَا مُغْرِبَةُ الْبَتَّةِ لَأَنَّ الْبَنَاءَ يَلْزَمُهَا .

فَصْلٌ

وَاعْلَمُ أَنَّ الإِعْرَابَ أَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ فَرْعُ في الْأَفْعَالِ ، وَقَدْ أَشَرْتُ
إِلَى تَعْلِيلِ ذَلِكَ فِيمَا تَقدَّمَ^(٤) . ثُمَّ إِنَّ الإِعْرَابَ كَمَا يَكُونُ إِمَّا رَفْعًا ، أَوْ
نَصْبًا ، أَوْ جَرًّا ، أَوْ جَزْمًا ، فَقَدْ يَكُونُ الْبَنَاءُ بِإِنَائِهِ إِمَّا ضَمًّا ، أَوْ فَتْحًا ،
أَوْ كَسْرًا ، أَوْ وَقْفًا^(٥) نَحْوَ : قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَكَيْفُ ، وَأَيْنُ ، وَهَؤُلَاءُ ، وَأَمْسٍ ،
وَمَنْ ، وَكُمْ .

(١) انظر ص ٢٤٨ .

(٢) زيادة لاستقامة النص .

(٣) يرى البصريون أَنَّهُ مِبْنِيٌّ ، فِي حِينَ يَرَى الْكُوفِيُّونَ أَنَّهُ مَعْرُبٌ مُجْزِمٌ بِلَامٌ مُضْمِرَةٌ ، وَلَكُلِّ حَجْتِهِ . انظر
الأنصاف ٢٤/٢ فَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابْنِ يَعْيَشِ ٦١/٧ - ٦٢ ، وَالتَّخْيِيرِ ٢٦٠/٢ ، وَشَرْحُ
الْأَلْفَيِّ لَابْنِ عَقْلِيٍّ ٣٨/١ .

(٤) انظر ص ١٩ .

(٥) أي : سِكُونًا .

فإِنْ قِيلَ : مَا السبُّبُ فِي بَنَاءِ (أَمْسٍ) وَ (هُؤْلَاءِ) ؟ . قِيلَ : أَمْا (أَمْسٍ)^(۱) فَلَتَضْمِنْهُ الْحُرْفُ وَهِيَ « لَام » التَّعْرِيفُ لِأَنَّكَ أَرْدَتَ بِذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي يَوْمَكَ ، إِذْ كَانَ الْأَصْلُ فِي قَوْلِكَ (فَعَلْتُ كَذَا أَمْسٍ) : فَعَلْتُهُ الْأَمْسِ . وَأَمْا (هُؤْلَاءِ)^(۲) فَبَنَى لِتَضْمِنْهُ مَعْنَى حُرْفِ الإِشَارَةِ ، وَحَرَكَ أَخْرَهَا بِالْكَسْرِ لِالتَّقَاءِ السَاكِنِينَ .

[البناء اللازم والعارض]

قال رحمه الله : « البناء في الأسماء يكون لازماً نحو : مَنْ ، وكيف^(۳) ، وعارضًا وذلك في خمسة أشياء :

المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : غلامي^(۴) ، والمنادي المفرد المعرفة نحو : يا زيد ، وهو مبني على الضم ، والنكرة المفتوحة مع (لا) لنفي الجنس نحو : لا رجل ، وما حُذِفَ منه المضاف إليه وهو : قبل ، وبعد ، فوق ، وتحت ، وكذا جميع الجهات تقول : جئْتُكَ من قبْلِ زيد ، ثُمَّ تَرَكْ

(۱) انظر الكتاب ۲۸۲/۲ ، والمقطب ۱۷۲/۲ ، وشرح اللمع للعكبي ۹/۱ ، والتخيير ۱۲۴/۲ .

(۲) انظر التخيير ۱۴۱/۲ .

(۳) بعده في ط ۳۶ : « وهُؤْلَاءِ » .

(۴) في المضاف إلى ياء المتكلّم أربعة أقوال :

۱ - أنه معرب بحركات مقدرة في أحواله الثلاث ، وهو أصحها .

۲ - أنه مبني ، وهو قول الجرجاني ، وابن الخشاب وصدر الأفاضل .

۳ - أنه لا معرب ولا مبني ، وهو قول ابن جنّي .

۴ - أنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة ، وفي الجر بالكسرة الظاهرة ، وإليه ذهب ابن مالك ، انظر الخصائص ۲۵۶/۲ ، والمرجع لابن الخشاب ۱۰۷ ، والتخيير ۱۲۲/۲ ، ومنهج السالك لأبي حيان ۲۰۵/۲ ، والهمع ۵۸/۱ .

إِلَضَافَةَ وَتَنْوِيَهَا فَتَقُولُ : مِنْ قَبْلُ ، وَتَبْنِيهِ عَلَى الضمِّ ، وَتُسَمَّى هَذِهِ
غَايَاتٍ . وَالخَامِسُ : الاسمُ المُرْكَبُ مَعَ غَيْرِهِ نَحْوَ : خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لَأَنَّ
الْبَنَاءَ يَعْرِضُ فِيهِمَا عِنْدِ تَرْكِيبٍ ، تَقُولُ : خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ فَتَتَعَرِّبُهُمَا إِذَا
فَكَكْتَ التَّرْكِيبَ «^(١) .

الشرح : الْبَنَاءُ الْلَّازِمُ : أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا فِي الْأَحْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَلَا
يَكُونَ لَهُ حَالٌ يُعَرِّبُ فِيهَا نَحْوَ : مَنْ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَحِيثُ ، وَأَشْبَاهُهَا .
وَالْعَارِضُ : مَا كَانَ مُعَرِّبًا ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْبَنَاءُ لِأَمْرٍ حَصَلَ فِيهِ أَوْ
سَبَبَ أُوجَبَةً ، فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ عَادَ مُعَرِّبًا .

فَإِنْ قِيلَ : أَيُّ أَمْرٍ حَصَلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ وَأَيُّ سَبَبٍ أُوجَبَ
ذَلِكَ فِيهَا ؟ قِيلَ : أَمَّا الْمَضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَكُونُهُ مَضَافًا إِلَى « الْيَاءَ »
وَهِيَ مَتَصِّلٌ مَجْرُورٌ ، وَالْمَضَافُ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَصَارَتْ
« الْيَاءَ » لِشَدَّةِ اتِّصَالِهَا بِالْمَضَافِ كَعَضٍ حِروْفٍ ، وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يُقَالَ
أَلِيسَ الْكَافُ ، وَالْهَاءُ ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْضِمَائِرِ الْمَجْرُورَةِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي هَذَا
الْحُكْمِ ، فَهَلَّأَ بُنْيَ مَعَهَا الْمَضَافُ ؟ لَأَنَّ لِلْيَاءِ اخْتِصَاصَاتٍ ضَعْفٌ تَبَيَّنُ
بِهَا مِنْ غَيْرِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ حِرْفَ الْلَّيْلِ وَلِيْسَا كَذَلِكَ ، وَالْأَخْرُ : أَنَّهُ لَا
يَخْرُجُ إِلَيْهِ^(٢) مِنَ الضِّمَّةِ ، وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ لَا يُحْرُكُ إِلَى الْكَسْرَةِ^(٣) وَالضِّمَّةِ

(١) ط ٣٧.

(٢) أَيْ : لَا يَخْرُجُ إِلَى الْكَسْرَةِ مِنَ الضِّمَّةِ فَلَا يَقُولُ (غَلامِيُّ) بِخَلْفِ (غَلامِكَ) فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الضِّمَّةِ إِلَى الْكَسْرَةِ .

(٣) فِي الْحَاشِيَةِ : كَمَا فِي (الْقَاضِيِّ) مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا .

متحرّكًا ما قبلها^(١) ، والرابع : أنه لا تجتمع معه الكسرات في كثير [من]^(٢) الأحوال ، والخامس : أنه لا يثبت على صورته إلا إذا انكسر ما قبلها ولذلك كسروا لها « لام » الاختصاص بخلاف دخولها في سائر الضمائر ، فلذلك بنو المضاف^(٣) على الكسر لما بيّنا في ذلك .

وأمّا المنادى المفرد المعرفة^(٤) فبني لمشابهته حرف كنایة الخطاب من ثلاثة أوجه وهي : الخطاب ، والإفراد ، والتعریف ، نحو أنْ تقول : أدعوك ، ولم تحصل هذه المشابهة في النكرة ، والمضاف ، والمضارع له .

أمّا النكرة نحو : يا رجلًا ، ويا راكبًا / لم يقع موقع المفرد ؛ لأنَّ ١٥/ب نداءه شائع بدليل أنَّ كُلًّا من أجَابَه فهو مَدْعُوه ، فلم يكن في هذا تعريف ولا إفراد .

وأمّا المضاف فتعريفه بالإضافة لا بنفسه نحو قوله : يا غلام زيد .

وأمّا النكرة المفتوحة مع (لا)^(٥) فبنيت لتضمينها حرف استيعاب الجنس في النفي وهو^(٦) (من) ؛ لأنَّ التقدير عندهم أنه جواب : هل من رجل في الدار ؟ فلفظة (من) في الجواب مقدرة^(٧) .

(١) في الحاشية : « احتراز عن (ظبي) » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) مراده : المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : غلامي .

(٤) انظر الكتاب ١٨٣/٢ ، والقتضب ٤/٢٠٤ ، والأصول ١/٣٤٠ ، والجمل ١٤٧ .

(٥) أي : (لا) التافية للجنس .

(٦) في الأصل : هي .

(٧) انظر المقتضب ٤/٣٦٠ ، والأصول ١/٣٧٩ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، والتخمير ٢/١٤٢ .

وقيل : إنما بنيت النكرة مع (لا) لتركتها^(١) معها شيئاً واحداً ،
وذلك لأنَّ التَّرْكِيبَ يَقْتَضِي من البناءِ كالمركباتِ من الأعدادِ وغيرها .
واللُّحُويُّن الكبار خلافٌ في هذه المسألة^(٢) في : هلْ هو إعرابٌ أمْ
بناءً؟^(٣) وسيأتيك ذكرُها في الفصل الثالث إنْ شاءَ اللهُ العزيز^(٤) .

وأما الغایاتُ وهي : قبلُ ، وبعدُ ، وسائر الجهات فبنيت لشبيهتها
الحروف لاحتياجها إلى المضاف إليها في النَّيةِ كاحتياج الحروف إلى ما
دخلنَ عليها^(٥) في أوقاتها ، وأما إذا كانت مُضافَةً عادت مُعْرِبةً لزوالِ
سببِ البناءِ نحو قوله : مِنْ قَبْلِكَ ، ومن بعْدِكَ ، وقوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِيعَ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٦) ،

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى ﴾^(٧) ،

والأمثلة في القرآن كثيرة ، وإذا لم يكن المضافُ إليه مَذُوبًا
فيها عادت إلى الإعراب - أيضاً - لزوالِ سببِ البناءِ ، وذلك لأنَّها
ما دامت مُحتاجةً إلى شيءٍ آخر شبيه الحروف ، وإذا استفنتْ

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٤ ، والمعجم ١٢٧ ، وشرح الكافية ١/٢٥٥ .

(٢) أي : فتحة اسم (لا) النافية للجنس .

(٣) انظر آراء النحاة حول هذه المسألة في أسرار العربية ٢٤٦ ، وشرح الكافية ١/٢٥٥ ، وارشاف الضرب ٢/١٦٤ ، وبمعنى الليب ٢٠٩ .

(٤) انظر ص ١٥٤ .

(٥) في الأصل : «إليها» وما أثبته من الحاشية ، وهو الصواب .

(٦) سورة الحجر الآية ١٠ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٠٣ .

خرجت باستقلالها عن المشابهة ، وعلى هذا الوجه قرأ ابن سماك^(١)
والجحدري^(٢) والعقيلي^(٣) : «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ»^(٤)
منؤيدين ، وقال الشاعر :

وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ^(٥)
وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِهَا ، وَهِيَ : فَوْقُ ، وَتَحْتُ ، وَأَمَامُ ، وَقَدَامُ ،
وَوَرَاءُ ، وَخَلْفُ ، وَأَسْفَلُ ، وَدُونُ ، وَمِنْ عَلَى ، وَأَبْدًا بِهَا أَوْلَى ، وَحَسْبُ ،
وَلَا غَيْرُ ، وَلِيَسَ غَيْرُ .

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ غَایاً لِصَيْرورِهَا حِدْوًا يُتَّهَى عَنْهَا ، مَعَ أَنَّ
الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَضَافَةً .

وَأَمَّا الْمَرْكَبَاتُ مِنَ الْأَعْدَادِ وَهِيَ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ
فَبَنِيتْ لِتَضْمِنُهَا «وَاو» الْعَطْفِ^(٦)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : أَحَدُ وَعِشْرَةَ ، فَحُذِفَتْ

(١) هو عثمان بن أحمد بن عبدالله أبو عمرو بن السمّاك البغدادي ، روى القراءة عن ابن إسحاق القاضي
ومحمد بن أحمد ، انظر غایة النهاية ١/١ .

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج وقيل ميمون أبو الجشر ، توفي سنة ١٢٠ هـ وقيل ١٢٨ هـ . انظر
ترجمته في غایة النهاية في طبقات القراء ١/٤٩ .

(٣) هو عون العقيلي ، له اختيار في القراءة ، أخذ القراءة عرضًا عن نصر بن عاصم ، روى القراءة عنه
المعلى بن عيسى . انظر ترجمته في غایة النهاية ١/٦٧ .

(٤) سورة الرؤم الآية ٤ ، وانظر التخمير ٢٦٥/٢ ، ٢٦٥/٢ ، والبحر المحيط ١٦٢/٧ .

(٥) نسب البيت إلى عبدالله بن يعرب كما في شرح التصريح ٢/٥٠ .

ونسب إلى يزيد بن الصمع كذا في الخزانة ١/٢٠٤ ط بولاق ، ولكن برواية أخرى وهي : بِالْمَاءِ الْحَسِيمِ .
ومن غير نسبة في : المقتصد ١/١٥١ ، وشرح ابن يعيش ٤/٨٨ ، التخمير ٢٦٥/٢ ، شنور الذهب
١٣٦ ، والهمع ٣/١٩٤ .

(٦) انظر الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتبس ٢/١٥٩ ، والتبصرة والتنكرة ١/٤٨٣ .

« الواو » وجعلاً اسمًا واحدًا ، وإنما بنيًا معاً ؛ لأنَّ « الواو » يؤثِّر حالَ
ئبُوتِهِ في المعطوف فيدخلُه في إعراب المعطوف عليه وحُكمِه ، فكذلك
يؤثِّر حال حَذْفِهِ - أيضًا - لتضمنَ معناه في كليهما لتعلُّقِ بينهما .

وقيل : إنما بنيَ الثاني لتضمنَ معنى الحرف ، وبنيَ الأول ؛ لأنَّ
بنزلة شطر الكلمة ^(١) ، و(اثني عشر) مُسْتَنْدَى من بين سائر المركبات
في أنَّ الأول مُعْرَب ، وستورد العلَّة في باب الأعداد بجميع ما يُحتاج
[إلى] ^(٢) شرحه إن شاء الله .

قال رحمه الله : « والبناء في الفعل بهذه المنزلة في كونه لازمًا
وعارضًا ، فاللازم بناء الماضي ، والأمر ^(٣) ، والعارض بناء المضارع إذا
اتصل به نون ضمير جماعة المؤنث نحو : يَفْعَلُنَّ ، أو نون التأكيد نحو :
هُلْ تَفْعَلُنَّ ؟ ولا يَفْعَلُنَّ .

وأمَّا الحروف فلا / يكون بناؤها إلا لازمًا ؛ لأنَّه لا حظ لها في
الإعراب ^(٤) .

الشرح : البناء العارض إنما يتصور في شيء مُعْرَب قبلُ
ثم يحصل السبب الموجب له فيعرض فيه إلى أنْ يزول السبب فيعود
معريًّا ، فلهذا قال : « العارض بناء المضارع » .

(١) انظر شرح الجمل للجرجاني ٣٠٦ ، والمفصل ٢١٢ ، والتخمير ٢٩٢/٢ .

(٢) في الأصل : « إليها » وما أثبتناه هو الصواب إن شاء الله .

(٣) بعده في ط ٣٧ : « بغير اللام » .

(٤) ط ٣٧ .

وأَمَّا السَّبْبُ فِي بَنَائِهِ فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ «النُّونَ» شَابَهَتْ أَلْفَ الضَّمِيرِ وَوَاوِهِ فِي اتِّصَالِهِ^(١) بِالماضِيِّ وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ^(٢) ، كَمَا أَنَّهُمَا كَذَلِكَ ، بِخَلْفِ سَائِرِ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُتَّصِلَّةِ ، وَلَمَّا لَزِمَ^(٣) سَكُونًا مَا قَبْلِ «النُّونَ» فِي الْمَاضِي لِئَلَّا يَجْتَمِعَ أَرْبَعُ حِرْكَاتٍ مُتَوَالِيَّاتٍ فِيمَا هُوَ فِي حُكْمِ كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ لَزِمَّ ذَلِكَ لِزُومًا حَتَّى تَعْدُّ إِلَى مَا لَا يَؤْدِي صُورَةً اجْتِمَاعِهَا فِيهِ مِنِ الْمُضَيَّاعَفِ طَرْدًا لِلْبَابِ ، نَحْوَ : رَدَنْ وَفَرَنْ ، فَقَدْ عُدِيَّ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى الْمُضَارِعِ - أَيْضًا - وَإِنْ عُدِمَ فِيهِ السَّبْبُ^(٤) الَّذِي لَأَجْلَاهُ سُكُونًا فِي الْمَاضِي اعْتِبَارًا لِلتَّسْوِيَّةِ بَيْنِهَا وَبَيْنِ «الْأَلْفَ» وَ«الْوَاوِ» فِيمَا ذَكَرْنَا ، وَفِي أَنَّهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَرْفُوعٌ ، وَمُوْضُوْعٌ لِمَا جَاءَ فِي الْمُفَرَّدِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ حِرْفٍ وَاحِدٍ ، وَفِي أَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْ «الْأَلْفَ» وَ«الْوَاوِ» لِمَا فِيهَا مِنِ الْغُثْثَةِ ، فَصَارَ وِذَانُ هَذَا الْحُكْمُ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وِذَانُ رُخْصَةِ قِصْرِ الْصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ عَنِ الْفَقَهَاءِ لِمَا فِيهِ مِنِ الْمَشَقَّةِ ، ثُمَّ تَعْدُّ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى مَنْ لَا يَلْحَقُهُ طَرْدًا لِلْبَابِ ، وَتَسْوِيَّهُ لِلْحُكْمِ لِأَنْضِمَامِهِمْ جَمِيعًا فِي سِلْكِ السَّفَرِ .

وَإِذَا لَزِمَ السُّكُونُ فِي «لَام» الْفَعْلِ عِنْدِ اتِّصَالِ النُّونِ لِمَا ذَكَرْنَا تَعَذَّرِ الإِعْرَابِ ، كَمَا لَزِمَ الْكَسْرِ فِيمَا قَبْلِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي (غَلَامِي) تَعَذَّرِ إِعْرَابِ الْمَضَافِ إِلَيْهَا خَاصَّةً دُونَ الْمَضَافِ إِلَى غَيْرِهَا مِنِ الضَّمَائِرِ^(٥) .

(١) فِي الْحَاشِيَّةِ : «أَرَادَ بِهِ نُونٌ ضَمِيرٌ جَمَاعَةِ الْمُؤْنَثِ لَا نُونٌ التَّاكِيدِ»؛ لَأَنَّهُ قَالَ : شَابَهَتْ الْأَلْفُ فِي اتِّصَالِهِ بِالْمَاضِيِّ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نُونَ التَّاكِيدِ لَا يَتَّصِلُ بِالْمَاضِيِّ ، وَاللهُ أَعْلَمُ» .

(٢) قِيلَ فِي سَبِيلِ بَنَاءِ الْمُضَارِعِ مَعَ نُونِ النَّسْوَةِ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ . انْظُرْ المَقْتَصِدَ ١/١٨٠ ، وَشَرْحَ ابْنِ يَعْيَشَ ٧/١٠ .

(٣) غَيْرُ وَاضْحَى فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْحَاشِيَّةِ : «وَهُوَ أَرْبَعُ حِرْكَاتٍ مُتَوَالِيَّاتٍ» .

(٥) تَبَعَ الْمُؤْلِفُ الْجَرجَانِيُّ فِي القَوْلِ بِأَنَّ (غَلَامِي) مُبْنِيٌّ ، وَنَكِرْ نَوْذَنْكَ فِي التَّخْمِيرِ ٢/١٣٣ .

فإن قيل : على هذا ينبغي أن يُبني المضارع عند اتصال ألف الضمير وواوه به لأنَّ «الألف» تقتضي الفتحة فيما قبله و«الواو» تقتضي الضمة فيما قبله كما أنَّ «النون» اقتضى أن يكون ما قبله ساكنًا تعذر الإعراب ؟ . قيل : الجالب للحركة في الفعل لا يقتضي وهنَا يُرْجِعُه عن استحْقاقِه الإعراب بخلاف السُّكون فإنه حال ضعفٍ وسُقط قوَّةٍ وهذا معلوم حسًّا :

وهذا التَّعْلِيلُ في بناء المضارع عند اتصال «نون» ضمير المؤنث^(١) أَعْجَبَ إلى مَنْ له قَدْمٌ في علم النَّحو مَمَّا نَكَرُوا أنَّ الفعل أصلُه البناء فَبُنِيَ بِأَدْنَى السَّبِبِ^(٢)؛ لأنَّه تجُوزُ وتَقْمِيسُ وتَزْهِيدُ^(٣) عن بحث أسرارِ الغَوَامِضِ والله الحمد والمنة .

وأمَّا السَّبِبُ في بناء الفعل عند اتصال «نون» التَّأكيد^(٤) فقالوا لأنَّها زيادة ضُمِّتُ إليها لمعنى كما بني «عمرو» عمرويه لأنضمام لتضمين الحرف ، والأولى أن يقول في بنائه : إن الفعل إنما يُعرب لمضارعته اسم الفاعل في أمور قد مرَّ ذكرها^(٥) فيما تقدَّم لا لوجود المعاني فيه التي صار الإعراب دلالةً عليها^(٦) كالفاعلية والمفعولية والإضافة فكان

(١) انظر سبب بناء المضارع مع نون النسوة في الكتاب ٢٠/١ ، والأصول ٥٠/١ ، وشرح الكافية ٢٢٩/٢ ، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٥٦/١ .

(٢) وهو قول الكوفيين . انظر شرح الكافية ٢٢٨/٢ .

(٣) التَّقْمِيسُ : التجاوز ، والتَّزْهِيدُ : الترك .

(٤) انظر الكتاب ٥١٨/٣ - ٥١٩ ، والمقتبس ١٩/٣ ، والبسط ٢٠٦/١ . انظر حصن ١٤ .

(٥) وهو قول الكوفيين . انظر الإنصال ٥٤٩/٢ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٨ ، وشرح الكافية ٢٢٧/٢ ، والهمج ٥٤/١ .

إعرابه غير مفيدٍ هذه الفائدة ، وإذا ثبَّتَ ذلك فـ**إِنَّ الْبَنَاءَ هَا هُنَا كَانَ أَعْوَدَ**
وأَنْفَعَ مِنِ الإِعْرَابِ : لأنَّ للحركاتِ التي حَصَّلَتْ في لامه / قبل « نون » ١٦/ب
الْتَّكْيِيدِ دلالاتٌ على أحْوَالِ فَاعِلِيهِ^(١) من التذكير والتَّأْنِيَةِ والإِفراطِ
 والجمع ، بَيْانًا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : **﴿ وَلَا تَقُولُنَّ لِشَائِعٍ ﴾**^(٢) ذلك
 بالفتحةِ على إفرادِ الفاعلِ وتذكيرِه أو ما هُوَ في حُكْمِ المُفْرَدِ ، ودلَّتِ
 الضَّمَّةُ في قوله عز وجلَّ : **﴿ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾**^(٣) على أَنَّ الفاعلَ
 ضميرُ جماعةِ الذكرِ ، وإذا قُلْتَ : اضْرِبْ ، فالكسرةُ تدلُّ على ياءِ
 ضمير المؤنث ، فَيَبْيَّنُ لَكَ بِهَذَا أَنَّ البناءَ فِيهِ أَدْخَلَ فِي المَقْصُودِ مِنِ
 الإعرابِ الْذِي لَا طَائِلَ تَحْتَهُ .

و « نون » التَّكْيِيد على ضَرِبِيْنَ : ثقيلةٌ وخفيفةٌ . ويجوز تساويهما^(٤)
 في الوقع ، إِلَّا أَنَّ الخفيفة لا تقع في [فعل] الإثنين ، وفعل جماعةِ
 المؤنث إِلَّا عند يونس^(٥) وغيره من البصريين والковفيين ، يقول :
 اضْرِبَا ، واضْرِبُنَا بِالتَّشْدِيدِ لَا بِالتَّخْفِيفِ ، قال الله تعالى :
﴿ وَلَا نَبِعَانِ سَيِّلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٦) .

(١) انظر التَّخْمِير ٢١٥/٣ .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٢ .

(٣) سورة العنكبوت الآية ٦١ .

(٤) في الحاشية تحتها : « تناويفهما ، خ » أي : من نسخة أخرى ، والمعنى واحد فيهما .

(٥) انظر الكتاب ٥٢٧/٣ ، والتخمير ١٨٥/٤ ، وشرح المحصل لابن يعيش ٣٨/٩ ، وشرح الكافية ٤٠٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٧/٢ .

(٦) سورة يونس الآية ٨٩ .

فإِنْ قِيلَ : مَا الْمَانِعُ فِي وقوعِ الْخَفِيفَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ؟ . قِيلَ :
الْتَّقَاءُ السَّاكِنِيْنَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ .

فإِنْ قِيلَ : أَلِيْسَ يَؤْدِي إِلَى مَا تَفَرَّغُ مِنْهُ وقوعُ الْتَّقْلِيْلِ فِيهِمَا لَأَنَّهُمَا
أُولَئِمَا ساکِنٌ وَالْأَلْفُ ساکِنٌ ؟ . قِيلَ بَلِي ، وَلَكِنْ يَجُوزُ التَّقَاءُ السَّاكِنِيْنَ فِي
حَدَّهُ ، وَالْمُرَادُ بِحَدِّهِ : أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حِرْفًا لِيْنٍ وَالثَّانِي حَرْفًا مُذْدَغَمًا
نَحْوَ : دَابَّةُ ، وَشَابَّةُ ، وَخَوِيْصَةُ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا يَؤْتَى بِنُونَ التَّاكِيدِ لِيَتَأْكَدَ
بِهِ مَعْنَى الْطَّلَبِ^(١) ، فَلَهُذَا يَخْتَصُّ بِفَعْلِ مِسْتَقْبَلٍ : قَسْمٌ ، أَوْ أَمْرٌ ، أَوْ
نَهْيٌ ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ ، أَوْ تَعْمَنٌ ، أَوْ عَرْضٌ نَحْوَ : وَتَأْلِهَ لَا أَكِيدَنَ^(٢) ،
وَاضْرِبُنَ ، « وَلَا نَقُولُنَ »^(٣) ، وَهُلْ يَذَهَنُ ؟ ، وَلَيْكَ تَقْعِدُنَ ، أَلَا
تَنْزَلُنَ .

وَيَدْخُلُ فَعْلُ الشَّرْطِ عِنْدَ اتِّصَالِ (مَا) بِحِرْفِ الشَّرْطِ : لَأَنَّ (مَا)
بِمَنْزِلَةِ لَامِ الْقُسْمِ فِي التَّاكِيدِ^(٤) ، فَكَمَا يَدْخُلُ ثُمًّا فَقَدْ يَدْخُلُ هُنَا قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى :

﴿ وَإِمَّا تُعَرِّضُنَّ عَنْهُمْ أَبْيَاعَةَ رَحْمَةٍ مِّنْ رَبِّكَ^(٥) .

(١) انظر الجمل ٢٥٦ ، والتَّبَصَّرَ وَالتَّنَكِّرَةَ ٤٢٥/١ ، والْفَصْلَ ٣٩٤ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٥٧ .

(٣) سورة الكهف الآية ٢٢ .

(٤) تَدْخُلُ هَذِهِ النِّيْنِ كَثِيرًا وَقَبْلَ لِزْمَوْمًا الْمَضَارِعِ التَّالِيِّ إِمَّا الشَّرْطِيَّةُ .

انظر شرح الكافية ٤٠٢/٢ ، وشرح ابن يعْيَش ٤١/٩ ، وَالْهَمْعَ ٣٩٩ .

(٥) سورة الإِسْرَاءُ الآية ٢٨ .

وقد يدخلُ في الشَّفِي تَشْبِيهًا لِهِ بِالنَّهِيِّ؛ لَأَنَّهُمَا اسْتَوْيَا فِي أَنْهَا
غَيْرُ مُوجَبَيْنَ، وَقَالُوا: إِنَّهَا لَا تَدْخُلُ الْمَاضِيَّ وَالْحَاضِرَ لِكَوْنِهِمَا ثَابِتِينَ،
وَثَبُوتُ الشَّيْءِ أَغْنَى عَنْ تَوْكِيدهِ، وَلَا يَلْزَمُ دُخُولَهُمَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ
الْأَقْسَامِ إِلَّا الْقُسْمُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ مَظَانَ التَّاكِيدِ الَّذِي يُجَاءُ بِجُمْلَةٍ لِيَتَأْكُدَ
الْقُسْمُ عَلَيْهِ، فَلُزُومُ «النُّونَ» فِي نَفْسِهِ أُولَى.

وَتُكْتُبُ التَّقِيلَةُ (نُونًا)، وَلَكَ الْخِيَارُ فِي الْخَفِيفَةِ^(۱) إِنْ شِئْتَ كَتَبْتَهَا^(۲)
(نُونًا) كَمَا تَرَى فِي قَوْلِهِ: «لَيْسُ جَنَّنَ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ»^(۳)،
وَالْأَفَّا كَمَا تَرَى فِي قَوْلِهِ: «لَتَسْعَ إِلَيْنَا نَاصِيَةٌ»^(۴)، وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى
الْخَفِيفَةِ مفتوحًا مَا قَبْلَهَا أَفَّا كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِالتَّوْيِنِ تَشْبِيهًَا لَهَا
فَقَلْتَ: أَضْرِبَا، كَمَا قَلْتَ: رَأَيْتَ زِيدًا. وَالْعَلَةُ فِي لِزُومِ بَنَاءِ الْحَرُوفِ
مَذْكُورَةٌ فِي الْمُثْنِ^(۵).

[الكلمات المعتبرة]

قال رحمة الله : « والكلماتُ المعتبرةُ على ضربيين :

أحدهما : ما ليس له عاملٌ ظاهرٌ لفظيٌّ وهو ثلاثةٌ : المبتدأ ، والخبرُ
/ كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، فإنهما مرفوعان ، وليس معهما عاملٌ ظاهرٌ
[لفظي]^(۶) ، وإنما رُفِعَا بالابتداءِ ، ومعنى الابتداء : أن تُجرَّدَ الاسم من
العوامل اللفظية لتُسْنَدَ إِلَيْهِ خبراً .

(۱) انظر الجمل ۳۵۸ ، والتَّبَصُّرُ وَالتَّنَكِّرُ ۱/۴۲۲ - ۴۳۲ ، ورُصُفُ الْمَبَانِي ۲۲۰.

(۲) فِي الْأَصْلِ « كَتَبَهَا » .

(۳) سورة يوسف الآية ۲۲ .

(۴) سورة العلق الآية ۱۵ .

(۵) انظر من ۷۴ .

(۶) من ط ۲۷ .

والثالث : الفعل المضارعُ في حال الرفع ، فإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يُضَربُ زِيدٌ ، كَانَ (يُضَربُ) مرفوعاً من غير رافعٍ ظاهِرٍ .

والضَّرْبُ الثَّانِي : مَا كَانَ لَهُ عَامِلٌ ظَاهِرٌ [لفظي^(١)] كالمجرور بالباء فـى (بـزيـدـ)، وكلـ ما رفع ، أو جـرـ ، أو نـصـ ، أو جـزـمـ يـسـمـى عـامـلاـ .

والعواملُ ثلـاثـةـ^(٢) أنـواعـ : أحـدـها أـنـ يـكـونـ مـنـ الـأـفـعـالـ ، والـثـانـيـ : أـنـ يـكـونـ مـنـ الـحـرـوفـ ، والـثـالـثـ أـنـ يـكـونـ مـنـ الـأـسـمـاءـ «^(٣)» .

[المبتدأ والخبر]

الشرح : المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجـردـهـما للـإـسـنـادـ^(٤) ، وهذا معنى يـرـفـعـهـما مـعـاـ لـتـنـاوـلـهـ إـيـاهـماـ : لأنـ الإـسـنـادـ يـقـتـضـيـ الطـرـفـينـ ، وهذا كـمـاـ أـنـ التـشـبـيـهـ الـحاـصـلـ [فيـ كـائـنـ]^(٥) لـمـاـ كـانـ يـسـتـدـعـيـ مشـبـهـاـ وـمشـبـهـاـ بـهـ كـانـتـ عـامـلـةـ فـيـ الجـزـائـينـ .

فـإـنـ قـيـلـ : لـمـ وـجـبـ اـرـتـفـاعـهـمـاـ لـهـذـاـ الـمـعـنـىـ ؟ـ .ـ قـيـلـ : حـمـلاـ لـهـمـاـ عـلـىـ

الـفـاعـلـ .ـ

(١) من طـ ٣٨ .

(٢) في الأصل : « ثلاثة » ، وهو خطأ .

(٣) طـ ٣٨ .

(٤) انظر آراء العلماء في رافع المبتدأ والخبر في الانصاف ٤٤/١ فـما بـعـدـهاـ ، والتـبـيـنـ لـلـعـكـريـ في المسـائـلـ ٢٧ - ٢٨ ، وـشـرـحـ ابنـ عـقـيلـ ١/٢٠٠ - ٢٠١ .

(٥) هذه الـزـيـادـةـ منـ المـفـصـلـ ٣٦ـ ، وـانـظـرـ التـخـيـرـ ١/٨٤ - ٨٥ .

فإن قيل : ما الوجه في حملهما عليه ؟ . قيل : أمّا المبتدأ فإنه يُماثلُه في كونِه مُخْبِرًا عنه ، وأمّا الخبرُ فلأنَّه يُماثلُه في كونِه جزءاً ثانياً عن الجملة ، أو لأنَّ الخبرَ هو المبتدأ فحملَ على الفاعل بواسطته .

فإن قيل : فإذا استوى الفاعلُ والمبتدأ وهو أنْ كُلُّ واحدٍ منهما مُخْبِرٌ عنه ، فلم جُعلَ الفاعلُ أصلًا في البابِ وحملَ المبتدأ عليه ؟ . قيل : لأنَّ الأصلَ في الإخبارِ هو الفعلُ ، فما كان خبراً عنه لزمَ كونَه أصلًا .

فإن قيل : فالفعلُ خبرٌ عن المبتدأ في قوله : زيدٌ ضربَ ، فوجب أنْ يَسْتَوِيَا ؟ . قيل : بل هو خبرٌ عن الضميرِ المستترِ فيه ، والجملة خبرٌ عن المبتدأ ، فهو بمنزلةِ قوله : زيدٌ ضاربٌ أبوه ، في أنَّ (ضاربًا) خبرٌ عن (الأب) وهم بمجموعهما جملةٌ وقعت خبراً عن (زيدٍ) .

فإن قيل : بَيْنَ لي من الأحكام التي تعلقت بباب الابتداء لأنَّه لا بدَّ من معرفتها ؟ . قيل : اعلم أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ المبتدأ معرفةً ، والخبرُ نكرةً ؛ لأنَّ الفائدة تحصلُ في أن تُخْبِرَ السامعَ عن شيءٍ يعرفُ بشيءٍ لا يعرفُ كما هو الحالُ من قوله : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا ثبتَ هذا فينبغي أنْ تعلمَ أنَّهما إذا كاتا معرفتين فلا بدَّ أن يكونَ بينهما ضربٌ تكيرٌ ، بيانُه أنك إذا قلتَ : زيدٌ أبوك ، فإنه يحتمل وجهين : أحدهما : أنْ لا يعرفَ آباه يعنيه مثلاً فعرفته إياه ، والأخرُ أن تتبَّهه على مراعاة حقِّ الأبوة^(١) .

(١) انظر الأصول في النحو ٦٥/١، والمقصد ٢٠٦/١ ، وشرح الجمل للجرجاني ٢٥.

ويجوز أن يكون المبتدأ نكرة مقاربة للمعرفة باتصافها نحو قوله:
رجلٌ من بنى تميم شاعرٌ، قال الله تعالى : « ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ
مُشْرِكٍ » (١).

فإن قيل : أليس يجوز أن تقول : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فتبتدىء
بالنكرة بلا وصف ؟ . قيل : هذا جائز في الاستفهام لأنك تستثثِّر
ولا تُخْبِرُ ، فشرط التعريف مفقود فيه ، وكذلك الحكم في نكرة يكون / ١٧ ب
خبرها ظرفاً لكن من شرطه تقديم الخبر عليه كقولك : لي مال ، وعليه دين ،
وعندكِ رجل ، وقال تعالى :

« لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاثٌ » (٢) ،
قالوا : لأن الظرف يصلح أن يكون صفة له ، وبالتقديم يخرج
عن صلاحية الوصف فتعين كونه خبرا له .

فإن قيل : قد جاء المبتدأ نكرة من غير تقديم الظرف عليه
نحو قوله : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » (٣) ، « وَوَيْلٌ لَهُمْ » (٤) ؟ . قيل :
هما مصدران رفعاً ليدللاً على ثبوت الأمر (٥) ؛ لأن المصدر المنصوب يجيء
لتاكيد الفعل غير مقصود بنفسه ، فإذا رفع ليُخبر عنه جعل مقصوداً
بنفسه ففأدار الثبوت دون الحدوث (٦) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٢١ .

(٢) سورة الأنعام الآية ٥٤ .

(٣) سورة البقرة الآية ٧٩ .

(٤) انظر شرح ابن عيسى ٩٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٩١/١ .

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٩١/١ : « فالالأصل : سلم الله سلاماً ثم حذف الفعل لكثره الاستعمال
فبقى المصدر منصوباً ، وكان التنصيب يدل على الفعل ، والفعل على الحدوث ، فلما قصداه يوم نزول
سلام الله عليه واستغراه أزالوا التنصيب الدال على الحدوث فرقعوا (سلام) ، وكذا أصل : ويل لك .. » .

فصل

والخبر على ضريبين : مفرد وجملة .

فالجملة على أربعة أضطراب^(١) : فعلية نحو : قوله تعالى :

﴿ أَللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ ﴾^(٢) ،

واسمية نحو : زيد أبوه منطلق ،

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُنَّ أَوْلَائَهُنَّ بَعْضٌ ﴾^(٣) ،

وشرطية نحو : زيد إن تأته يكرمنك ، وظرفية نحو : المال لزيد ، والحمد لله ، والتقدير : المال ملك لزيد ، والحمد حق لله ، وزيد في الدار ، أي : استقر ولا تقدر فعلاً في ذلك خاصاً لا يدل الحال عليه ، فلا تقول : (جلس) أو (قعد) هو المقدر في قوله : زيد في الدار ، لأن الظرف لا يدل إلا على كونه واستقراره دون قعوده وقيامه .

ولا بد لجملة وقعت خبراً للمبتدأ من ضمير عائد إلى المبتدأ أو ما يجري مجرىه ليترتبط الكلام وسنذكره في آخر الكتاب إن شاء الله^(٤) .

فإن قيل : هل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ؟ . قيل : نعم ، قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ ﴾^(٥) يعني : سواء عليهم

(١) من قال بهذا أبو علي الفارسي . انظر الإيضاح ٤٢ ، وتبغ الزمخشري في المفصل ٣٦ ، وقيل إن الشرطية من قبيل الغلطية . انظر مغني اللبيب ٤٩٢ ، والممع ١/٣٧ .

(٢) سورة الرعد الآية ٢٦ .

(٣) سورة التوبة الآية ٧١ .

(٤) انظر من ٢٥٥ .

(٥) سورة البقرة الآية ٦ .

إِنْذَارُكُ وَتَرْكُهُ ، وَقَالَ : « سَوَاءٌ تَحْيَا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ^(١) وَدِيَّمًا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ كَمَا مَرَّ .

فَإِنْ قِيلَ : هَلْ يَجُوزُ حَذْفُ أَحدهُمَا ؟ . قِيلَ : نَعَمْ ، وَكُلِّيهِما ، فَمِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « سُورَةً أَنْزَلْنَاها^(٢) أَيْ : هَذِهِ سُورَةً ، وَإِنَّمَا قَالُوا : الْمُبْتَدَأُ مَحْنُوفٌ دُونَ الْخَبَرِ هُنَّا لِكَوْنِ السُّورَةِ نَكْرَةً^(٣) ، وَأَمَّا حَذْفُ الْخَبَرِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَصَبَرْ جَمِيلٌ^(٤) . قَالُوا تَقْدِيرُهُ : فَصَبَرْ جَمِيلٌ أَجْمَلُ ، وَجَوَّزُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَقُولُوا حَطَّةً^(٥) ، وَيَقُولُونَ طَاعَةً^(٦) » أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحْنُوفُ الْخَبَرِ^(٧) ، لَكُنَّهُ يَبْعُدُ مِنْ حِيثِ إِنْتَهِمْ قَالُوا فِي تَقْدِيرِ الْخَبَرِ : حَطَّةً مَسَائِلُنَا ، وَطَاعَةً أَمْرُنَا ، وَ(مَسَائِلُنَا) وَ(أَمْرُنَا) مَعْرِفَتَانِ فَحَصَّلَ مِنْ تَقْدِيرِهِمْ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَخَبَرُهُ مَعْرِفَةً ، فَهَذَا عَكْسُ مَا أَسْسَسَ النَّحْوِيُّونَ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكْرَةً .

(١) سورة الجاثية الآية ٢١ ، قرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب (سواه) ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر الكشف ٢٦٨/٢ .

(٢) سورة النور الآية ١ .

(٣) قال مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/١١٥ : « وإذا جعلت (أنزلناها) نَعْتًا لها لم يكن في الكلام خبر لها ، لأنَّ نَعْتَ الْمُبْتَدَأ لا يمكن خبرًا لها ، فلم يكن بدًّ من إضمار مبتدأ ليصبح نَعْتَ السورة بـ(أنزلناها) ». ثم انظر معاني القرآن ٢/٢٤٢ ، وتفسيير القرطبي ١٥٨/١٢ .

(٤) سورة يوسف الآية ١٨ ، وقيل المبتدأ ممحونف تقديره : فامری صبر ، وانظر المشكّل ١/٤٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٥٨ .

(٦) سورة النساء الآية ٨١ وفي الأصل « فيقولون » .

(٧) لم أُعثِرْ عَلَى صاحبِ هَذَا الرَّأْيِ فِيمَا يَدِي مِنَ الْمَصَابِرِ وَالْمَعْرِفَةِ أَنَّ الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْمَحْنُوفُ ، قَالَ مكي في المشكّل ١/٤٨ : « حَطَّةٌ : خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ تقديره : سَوَالِنَا حَطَّةٌ ، أَوْ رَغْبَتِنَا حَطَّةٌ وانظر معاني القرآن للزجاج ١/١١٠ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن للعكبي ١/٢٨ ، والبحر المحيط ١/٢٢٢ .

وأَمَّا حَذْفُ كُلِّيهِما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضُنْ﴾^(١)

المعنى والله أعلم : واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر .

فإن قيل : هل يجوز للمبتدأ أن يكون [له]^(٢) أكثر من خبر واحد ؟

قيل : نعم ، ومنه قوله تعالى :

﴿إِلَهًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ لَا تَأْخُذْهُ دِسْنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٣) ،

وقوله :

﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾^(٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٥)

فصل

/ وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط^(٦) جاز دخول « الفاء » في ١/١٨ خبره ، وذلك في الاسع الموصول إذا كانت صلته فعلًا نحو قوله تعالى :

(١) سورة الطلاق الآية ٤ . وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/٣٨٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأثري ٢/٤٤٤ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٥٥ .

(٤) سورة البروج الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ . وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٠٦ . اختلف العلماء في جواز تعدد الخبر ، والأصح الجواز .

انظر المقتضب ٤/٣٠٨ ، والأصول ١/٦٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٧ ، والهمج ٢/٥٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢/١٠٢ ، والمقتضب ٢/١٩٥ ، والمتضاد ١/٣٢١ ، والمفصل ٣٩ .

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرٌ مُّهُومٌ ﴾^(١)

أو ظرفًا نحو قوله تعالى : « **وَمَا يُكْمِمُ مِنْ نَعْمَلٍ فِيمَنَ اللَّهُ** »^(٢)

وكذلك الحكم في النكرة الموصوفة بالفعل ، والظرف نحو : كُلُّ عبدٍ
بَشَّرَنِي بِقُدُومِ أَبِي فَهُوَ حَرُّ ، وَكُلُّ غَلَامٍ عَنِي فَهُوَ كَيْسٌ ، وهكذا الحكم
إذا دخل على الموصول (إن) نحو قوله تعالى :

« إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا رَبِّنَا اللَّهَ ثُمَّ أَسْتَقْبَلُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ »^(٣)

وما كان الألف واللام بمعنى (الذي) - في قوله :

« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ أَيْدِيهِمْ »^(٤) ،

وقوله : « الْزَّانِيَةُ وَالْزَّانِي فَاجْلِدُوهُ »^(٥) - دخل « الفاء » في

الخبر .

فإن قيل : ما العامل المعنوي الذي ارتفع به المضارع ؟^(٦) . قيل :
وقوعه موقع الاسم سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ،

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٤ .

(٢) سورة النحل الآية ٥٣ .

(٣) سورة الأحقاف الآية ١٣ . وإلى هذا ذهب سيبويه ، ومنع ذلك الأخفش .

انظر الكتاب ١٠٣/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٧/١ ، والمقتبس ١٩٥/٣ .

وقيل : العكس هو الصحيح ، حيث نكر صاحب التخيير ٢٧٩/١ أن سيبويه لا يجوز دخول الفاء على
خبر إن ، والأخفش يحوز ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦ ، ٢٠٥/١ ، وشرح ألفية ابن معطي
لابن القواص ٧١٤/١ .

(٤) سورة المائدah الآية ٣٨ .

(٥) سورة التورث الآية ٢ .

(٦) انظر أقوال العلماء في رفع الفعل المضارع في الإنصال ٥٥٠/٢ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش
١٢/٧ ، والتصريح ٢٢٩/٢ .

وعلّمَتُ التجرُّدُ عن النواصِبِ والجوانِزِ كما أَنَّ علَمَةً ارتفاعَ المبتداً
التجرُّدُ عن العواملِ الدَّاخِلَةِ على المبتداً والخبرِ التي هي : عَلِمْتُ
وأخواتها، وكان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها .

فإن قيل : عَرَفْتُ استحقاقَ المضارعِ الرفعَ في قولنا : زَيْدٌ يضرُّ ،
وكان زَيْدٌ يضرُّ ، ومررتُ بِرَجُلٍ يضرُّ ، لوقوعِه موقعُ الاسم
المرفوعِ أو المنصوبِ أو المجرورِ ، فما وجْهُ ارتفاعِه في قوله : يضرُّ
الزيدان ، وقولك : كاد زَيْدٌ يضرُّ ، وجعلَ يَفْعَلُ ؟ . قيل : الأولُ فلوقوعِه
موقعُ الاسم ، لأنَّه لا يَلْزَمُ على مَنْ قصدَ على النُّطْقِ أَنْ يكونَ ابتداءً
كلامِه فعلاً بلَّه أَنْ يَأْخُذَ في الجملةِ الاسميَّةِ فَيَقُولُ الاسمُ موقعُ
ال فعل^(۱) .

وأمَّا : كاد زَيْدٌ يضرُّ ، وجعلَ يَفْعَلُ ، فالالأصلُ في ذلك الاسم بدليلِ
مجيءِه صريحاً في قوله^(۲) :

* فَأَبْتَأْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِتَبْتُ أَيْبَأْ *^(۳)

لكنَّ تَرْكَ هذا الأصلِ دلالةً في تصريحِ الحدوثِ الحاصلِ في
ال فعل ، والله أعلمُ بالصواب .

(۱) انظر المفصل ۲۹۲ .

(۲) جاء بعده في الأصل : « تربط شرًّا شعر » وهو من إضافة الناسخ .

(۳) هذا صدر بيت لترتبط شرًّا عجزه :

* وكم مثلها فارقتُها وهي تَصْفِرُ *

انظر الديوان ۹۱ ، الخصائص ۱/۳۹۱ ، ۳۹۱/۲ ، والتغريب ۲۲۰/۳ ، وشرح ابن يعيش ۷/۱۴-۱۳ ، وشرح التصريح ۱/۲۰۲ .

وورد من غير نسبة في : الانصاف ۲/۵۵۴ ، وأوضح المسالك ۱/۲۱۶ ، وشرح ابن عقيل ۱/۲۲۵ ، والهمج ۲/۱۴۱ .

الفصل الثاني من الكتاب في (عوامل الأفعال)

« بدأنا بالأفعال لأنّها أصلٌ في العمل ، وهي تعملُ الرفع والنصب في الأسماء، فاما الرفع فإنّها مستوية فيه فكلُ فعلٍ يرفع اسمًا واحدًا بائمه فاعله إذا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مُقَدَّمًا عليه نحو : خرج زيدٌ ، وطاب الخبرُ ، وذهب القومُ ، فإن لم يكن ظاهراً فمُضْتَمِرٌ نحو : اضربْ ، التقدير : اضربْ أنت ، ولا يرفع الاسم الذي قبله فلا يقالُ : القومُ خرج ، وإنما يقال : خرّجوا ، ليرتفع القومُ / بالابتداء ويكون الضميرُ فاعلاً .

بـ ١٨

وفعل ما لم يُسْمَ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، كقولك : ضربَ زيدَ ، وأعْطَى زيدَ درهماً^(١) .

الشرح : إنما جعل الأفعال الأصل في العمل؛ لأنَّ غيرها من العوامل إما حروفٌ، أو أسماءٌ .

أما الحروف فلا يُتحمّل أن تكون^(٢) أصل العوامل؛ لأنَّ الجارة تصلُّ معاني الأفعال إلى الأسماء بواسطتها ، ولا شكَّ في أنَّ الواسطة لا تكونُ أصلاً ، وأما الناصبة فذكرها^(٣) في فصل الحروف^(٤)؛ لأنَّ حرف الاستثناء وحرف النداء وـ « الواو » التي بمعنى (مع) لا تكونُ ناصبةً بنفسها

(١) ط ٢٩ ، ما بين القوسين من جمل الجرجاني ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك ، مع أن ذلك عادته .

(٢) في الأصل : « يكون » .

(٣) في الأصل : « فذكره » .

(٤) انظر ص ١٣٩ .

بل هي كالواسطة إذ الشرط والمؤشر في النصب هو الفعل الثابت في البعض [و][^(١)] المقدر في البعض [^(٢)].

وأماماً باب (إن) فلا شك في أن عملها لمشابهة الفعل كما ذكره في بابها [^(٣)].

وأماماً الأسماء فالأمر في كونها تبعاً للأفعال في باب العمل يبين بدليل أن الاسم إنما يعمل بشرط مُناسبة الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء الفعل، وإذا لم يكن مُناسباً له كرجل وفرس وأشواههما فلا يكون له عمل الفعل.

وقوله : « وأماماً الرفع فإنها مستوية فيه » فإنما عَنْيَ به أن الأفعال مُسْتَوِيَّة في رفع الفاعل سواء كان لازماً أو متعدياً ، ناقصاً أو تاماً بشرط التقدُّم .

وأماماً النصب فإن الأفعال تنقسم فيه [^(٤)] ، فالذى يعمل البعض ، ولا يعمل البعض كما يجيء تفصيل ذلك في موضعه إن شاء الله .

[الفاعل]

والمراد بالإسناد : أن تجعل الاسم أخص مذكور بالفعل أو ما يجري مجرى ، ونعني بذلك أن تجعل الاسم مخبراً عنه إذا كان الفعل خبراً

(١) زيادة يستقيم بها الكلام وفي الحاشية : « في المفعول معه والاستثناء إذا ظهر الفعل ». .

(٢) في الحاشية : « في النداء ، والمفعول معه والاستثناء إذا لم يظهر الفعل فيهما ». .

(٣) انظر من ١٢٨ .

(٤) في الحاشية : « أي في النصب ». .

سواء في ذلك النفي والإثبات نحو : خرج زيد ، ولم يخرج عمرو ، وكذلك الحُكْمُ في المجهول نحو : ضُرِبَ زيد ، وقُتِلَ عمرو ، لأنك جعلته الآن أحسن مذكور به حتى لو سُئلت بـ(من؟) عند قوله : ضُرِبَ ، لم تذكر إلا (زيداً) ، جواباً للسائل كما فعلت ذلك حيث سُئلت عند قوله : ضُرِبَ ، فلم تذكر إلا إيه .

فصل

ويجوز إضمار الفعل كما يجوز إضمار الفاعل ، فمثال إضمار الفعل قوله تعالى : « وَإِنْ أَمْرَأٌ أَهْلَهَا خَافَتْ »^(١) ، و « إِنْ أَمْرُؤٌ أَهْلُكَ »^(٢) التقدير : وإن خافت امرأة ، وإن هلك أمرؤ ، لأن حرف الشرط يخص الفعل ، وكذلك الحكم في قوله تعالى :

« يَسِّعُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ »^(٣) رجال

(١) سورة النساء الآية ١٢٨ .

(٢) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٣) سورة النور الآيات ٣٦ - ٣٧ .

قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء ، وقرأ الباقيون بكسرها .

انظر حجة القراءات ٥٠١ ، والكشف ١٢٩/٢ ، والبحر ٤٥٨/٦ ، والنشر ٢/٣٢٢ .

بفتح «الباء» على قراءة أهل الشام وأبي بكر^(١) وأبان^(٢) والمفضل^(٣) ومحبوب رواية عن أبي عمرو ، وارتفاع (رجال) بفعل تقديره يسبّحه رجال .

ومثال إضمار الفاعل قولهم : ضربني وضررت زيداً ، تضمر في الأول اسم من ضربك إضماراً على شريطة التفسير لأنك أردت أن تجعل (زيداً) فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلين إليه واستغنت بذكره مرة فكذلك إذا قلت : ضربت وضربني زيد ، فرفعته وحذفت المفعول استفناً عنه وأعملت الفعل الثاني عند البصريين / لغيره منه والأول عند الكوفيين^(٤) . ١١٩

(١) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنّاط الأسدي راوي عاصم ، واختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولًا أصحها شعبة ، ولد سنة ٩٥ هـ ، وعرض القرآن على عاصم وعطاء بن السائب وأسلم المقرري ، وعرض عليه يعقوب بن خليفة ، وعبد الرحمن بن أبي حماد وغيرهما ، كان إماماً كبيراً عالماً عاملاً وكان يقول : أنا نصف الإسلام ، توفي سنة ١٩٣ هـ وقيل ١٩٤ هـ .

انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ١١٠ / ١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢٢٥ / ١ .

(٢) هو أبان بن تغلب الريعي ،قرأ على عاصم وأبي عمرو الشيباني والأعمش وهو أحد الذين ختموا عليه ، أخذ عنه محمد بن صالح الكوفي ، توفي سنة ١٥٢ هـ .
انظر ترجمته في غاية النهاية ٤ / ١ .

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر ، ويقال المفضل بن محمد بن سالم ، إمام مقربي نجوي إخباري ، أخذ القراءة عرضاً عن عاصم والأعمش ، روى القراءة عنه الكسائي وجبلة بن مالك . توفي سنة ١٦٨ هـ .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٩٨ / ٣ ، وغاية النهاية ٣٠٧ / ٢ .

(٤) انظر الإنصاف ١ / ٨٢ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٣٤ .

وقال تعالى: «أَأَتُوقِنُ أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا»^(١) و «هَاقُمْ أَقْرَءَ وَاكْتَبَ»^(٢) فاعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقال (أفرغه) و (اقرأه) ، ذكر ذلك النحويون ترجيحاً لمذهب البصريين ، وقال الفرزدق :

ولكنْ تَحْنَفَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم^(٣)
فَاعْمَلْ الْثَّانِي ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تَتَخَلَّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْجِلٍ^(٤)
فَاعْمَلْ الْأَوَّلَ .

ومن إضمار الفاعل ما ذكر في المتن من قوله : اضرب ، وضمير
الفاعل على ضربين : بارز ، ومستiken .

فالبارز : ما له لفظ تحو : ضرباً وضربوا ، والمستiken ما ليس له لفظ
وإنما يكون شيئاً في النية والمعنى ، نحو : اضرب ، وأضرب ، ونضرب ،

(١) سورة الكهف الآية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة الآية ١٩ .

(٣) انظر الديوان ٢٠٠ ، وروايته : ولكن عذلا ، والكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ، والجمل ١١٥ ، وشرح ابن يعيش ٧٨/١ ، وتنكرة النحة ٣٤٥ .

(٤) نسب إلى عمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ٧٨/١ ، والإيضاح ٦٨ ، والتبصرة ١٥٢/١ ، والتخمير ٢٤٠/١ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواص ٦٥٥ . وتنسب إلى طفيل الغنوبي في ديوانه ٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨٨/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للشتمري ٢١٤ . ويندون نسبة في: تنكرة النحة ٣٤١ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٤٤٨ .

تنخل : اختيار ، الإسحل : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل تحذ منه المساوية .

وتضرب ، فكلٌّ مثالٌ منها يدلُّ على ما وُضِعَ له ، ولا يحتاج إلى شيءٍ بارزٍ حتى يكون فاعلاً له ، وإنما يُحتاجُ إليه لأجل التأكيدِ إذا قلتَ : اخرج أنت نفسك ، أو لأجلِ العطفِ نحو قوله تعالى :

﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١) ، ﴿فَأَذَهَبْتَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾^(٢) .

وأما الفعلُ الذي نقلَ عن مِثالٍ (فعل) إلى مِثالٍ (فعل) فإنه يرفعُ المفعولَ الذي كان منصوصاً قبل نقلِ الفعلِ لعلةٍ ذكرها في المتن ، وسمى : مجهولاً ، وفعلٌ ما لم يسمَّ فاعله ، ومبنياً للمفعولِ .

فإن قيل : لمْ رفعَ الفاعلُ ونَصَبَ المفعولُ ؟ . قيل : فرقاً بينهما .

فإن قيل : هلا جعلاً^(٣) على العكس ؟ . قيل : لأنَّ في المفهولاتِ كثرةً والفاعل واحدٌ فاعتلي الرفعَ : لأنَّه أتقلُّ الحركاتِ ، والكثير النصب تخفيفاً ، وأيضاً فإنَّ الفاعلَ سابقٌ في الرببةِ فأخذ أقوى الحركات وينقى النصبُ على المفهولاتِ .

فإن قيل : لايُ أمرٌ حكمَ بأنَّ الاسمَ إذا تقدَّمَ الفعلَ نحو : زيدٌ ضربَ ، خرج من كونه فاعلاً لا يعملُ به الفعلُ ؟ . قيل : قد أشارَ إلى ذلك في المتن بقوله : « ولا يرفعُ الاسم الذي قبله ولا يقال : القومُ خرج ، وإنما يقال : خرجموا » . بيانُ ذلك أنَّ الفعلَ لو كانَ يرفعُ الفاعلَ إذا تقدَّمَ عليه لما

(١) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٢) سورة المائدة الآية ٢٤ .

(٣) في الأصل : « جعل » .

اختلف حاله فلما وجدناه^(١) يختلف علمنا أنه لا يرفعه ، ألا ترى أنهم قالوا : الزيدان خرجا ، والقوم خرjaw ، فأعانيا ضمير الاثنين والجماعة عند تقديم الاسم ، لو كان المقدم هو الفاعل لما أعانيا ذلك .

فإن قيل : إذا كان الضمير فاعلاً عند التقديم فهلا ظهر إذا كان الفعل للواحد كما يظهر إذا كان للاثنين فصاعداً ؟ . قيل : لأن الفعل لا بد له من فاعلٍ مفردٍ فلم يتحتاج إلى إظهاره لدلالة الحال عليه ، وله بد من اثنين فصاعداً فوجب إظهار ما أريد [و]^(٢) له منه بد .

فإن قيل : على هذا ينبغي أن لا يظهر ضمير الاثنين والجماعة لدلالة المقدم عليه ! . قيل : بين الموضعين فرق ، فلا يقاس أحدهما على الآخر ، وذلك لأن المقدم إذا كان مفرداً فإنه لا يحتمل الزيادة والنقصان في كونه مُخبراً عنه بخلاف المثنى والمجموع ؛ لأنهما يحتملان النقصان ، بيان ذلك أنت تقول : زيدٌ خرج ، فلا يحتمل أن تُريد بذلك خروج الزيدتين ولا خروج القوم ، أمّا إذا قلت : الزيدان أو القوم خرج ، احتمل خروج أحد الاثنين / أو القوم ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ، فلهذا لا يستقيم ١٩/ب القياس .

فإن قيل : لم رفع المفعول عند بناء الفعل له ؟ . قيل : لأنه صار بذلك فاعلاً لا فرق في ذلك - يعني في كونه فاعلاً لإسناد الفعل إليه - بين من أوقع الفعل وبين من وقع الفعل به في علم النحو ؛ لأن مرادهم بكونه

(١) في الأصل : « وجدنا » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

فأعْلَمُ أَنَّهُ أَخْصُ مذكُورٍ بِهَذَا الْفَعْلِ، بِيَانِ هَذَا أَنْكَ إِذَا قَلْتَ : ضَرَبَ،
تَسَارَعَ الْفَهْمُ إِلَى طَلْبِ الْمُضْرُوبِ، كَمَا إِذَا قَلْتَ : ضَرَبَ، تَسَارَعَ الْفَهْمُ
إِلَى طَلْبِ الضَّارِبِ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ خَبْرٌ عَنِ الْمُضْرُوبِ فِي الْأُولَى، وَعَنِ الْضَّارِبِ
فِي الثَّانِي.

قال ابن الوراق: وإنما غُيِّرَتْ صيغةُ الفعل عند بنائه للمفعول رَفْعاً
للإلتباس^(۱)، « وَخُصَّ أَوْلَهُ بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ مِنْ عَلَامَاتِ الْفَاعِلِ وَكَانَ هَذَا
الْفَعْلُ دَالِّاً عَلَى فَاعِلِهِ فَوْجَبَ أَنْ يُحْرَكَ بِحَرْكَةِ مَا يَدْلِيلُ عَلَيْهِ »^(۱)
وفي الأفعال المعتلة العينيات ثلاثة لغات : الكسرُ، وهو الأجدودُ
تحو : سير وقيل ، والإشمام^(۲) ، والضمُّ .

فإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ الْفَعْلُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَصَاعِدًا هَلْ يَجُوزُ
إِقَامَةِ أَيْمَهَا شَاءَ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَنْ الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؟ . قِيلَ : الْاخْتِيَارُ أَنْ
يُقَامَ الْأُولُّ مُقَامَ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ، إِلَّا أَنَّ فِي ذَلِكَ مَوَاضِعَ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُقَامَ غَيْرُ الْأُولِّ مُقَامَ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَنْ رَفْعِ الإِشْكَالِ
نَحْوَ أَنْ تَقُولَ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زِيدًا، فَلَا يَتُوَهَّمُ فِيهِ أَنَّ الْأَخْذَ هُوَ الدِرْهَمُ،
وَلَا يَجُوزُ : أُعْطِيَ غَلَامٌ زِيدًا، وَأَنْتَ تَرِيدُ : أَنَّ زِيدًا أَخْذَ الْغَلَامَ؛ لِأَنَّ فِي

(۱) هذا معنى قول ابن الوراق إذ قال : « إنما يجب تغيير الفعل إذا حذف الفاعل لأن المفعول يصح أن يكون فاعلاً للفعل ، هل المفعول فاعل في الحقيقة وقد قام مقام الفاعل ، فلهذا وجب تغيير الفعل ، وإنما خص أوله ... ». انظر كتابه تعليل النحو لوحه ۱۲۱.

(۲) الإشمام : هو أن تشم الحرف الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة ؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبع
حركة الشقة ، ولا يعتد بها حركة لضعفها » .

انظر الصحاح (شم) ، وشرح الكافية ۲۷۰/۲ - ۲۷۱ .

ذلك توهّماً وإشكالاً؛ لأنّه لا يستحيل أن يكون الغلام أخذًا زيداً، وكذلك
الحكم في باب (ظننت) وأخواتها.

قال ابن الوداق^(١): «يجوز : ظنٌ خارج زيداً»^(٢) ، ولا يجوز : ظنٌ
أخوك زيداً، في ظننت زيداً أخاك»؛ لأنَّ (خارجًا) نكرة وهو مؤخر عن
(زيد) في النية وإنْ كان مقدماً لفظاً فلا إشكال بخلاف ما كانا
معرفتين .

وأمّا ما تعلّم إلى ثلاثة مفعولين فإنَّه يجب أن يُقام الأول منها مقام
الفاعل .

قال الشيخ^(٣) : «ويجب في الفعل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرفِ
من حروفِ الجرِّ أن يُسندَ إلى ما يتعدى إليه بنفسه دون أن يُسندَ إلى
الجار وال مجرور وذلك إذا كانا في الكلام مذكورين ، فإن لم يكن المفعول

(١) انظر تعليل النحو لوجه ٢٣ آ ، ونصه : «واما «ظننت» فالوجه أن تقيم المفعول الأول - أيضاً - مقام الفاعل كقولك : ظننت زيداً أخاك ، فإذا لم يسم الفاعل قلت : ظن زيداً أخاك .. ، ويجوز الأول معرفة والثاني نكرة ، فيجوز على هذا الوجه أن تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل ، إلا أن المبتدأ حقه أن يكن معرفة والخبر نكرة ، فصار من أجل هذه الدلالة ظاهر الكلام يدل على أن الشك وقع في خبر (زيد) لا في (زيد) » .

(٢) جاء في الحاشية : «في ظننت زيداً خارجاً ، وفي حاشية التخييم : أنه لا يجوز لاته بمنزلة الصفة لزيد فلا يجوز إجراؤه إلا على الموصوف فكما لا يجوز أن تقول : علم منطلق ، لا يجوز : علم منطلق زيداً » .

وانظر: شرح ابن يعيش ٧٢/٧ ، وارتشف الضرب ١٨٧/٢ ، والهمع ٢٦٤/٢ .

(٣) مراده الزمخشري .

الصَّرِيحُ مذكُوراً جاز إسناد الفعل إلى الجار مع المجرور فيقال : دُفِعَ إلى زيدٍ^(١) .

[الأفعال الناقصة]

قال رحمة الله : « ومن الأفعال أفعالٌ تجري مجرى الأدوات ، وتحتَّصُ بِأحكامٍ مختلَفةٍ فَلَا بدَّ من عدُّها وهي أنواعٌ : أولُها : « كان » وأخواتها وهي : أصبح ، وأمسى ، وأضحي ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وما زال ، وما دام ، وما برح ، وما فتَّى ، وما انفك ، وليس ، وتسمى هذه أفعالاً ناقصةً بمعنى أنها لا تتمُّ بالفاعل وتحتاج إلى خبرٍ نحو أن تقول : صار زيدٌ غنيماً ، وكان زيدٌ خارجاً ، وليس زيدٌ خارجاً ، ويسمى الفاعل فيها اسمًا والمنصوبُ خبراً »^(٢) .

الشرح : اعلم أنَّ هذه الأفعال تدخلُ على المبتدأ والخبر فترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبر ، وأحكامُها باقيةٌ كما كانت في باب المبتدأ والخبر نحو كونِ المبتدأ معرفةً وكونِ الخبر نكرةً ، وجواز كونهما معرفتين ، / ١/٢٠ وجواز كونِ المبتدأ نكرةً موصوفةً ، وجواز كونِ الخبر جملةً .

(٢) قال الزمخشري في المفصل : ٣١٠ :

« وللمفعول به المتعدى إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بني له أنه متى ظفر به في الكلام فممتدع أن يسند إلى غيره تقول دفع المال إلى زيد ، ويبلغ عطائكم خمسمائة برقع (المال) ، و (خمسمائة) ، ولو ذهبت تتصبّهما مسندًا إلى (زيد) . و (عطائكم) قائلًا : دفع إلى زيد المال ، ويبلغ عطائكم خمسمائة كما تقول : منع زيد المال ، ويبلغ عطائكم خمسمائة ، خرجت عن كلام العرب ، ولكن إن قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع إليه والمبلغ به ، قلت : دفع إلى زيد ، ويبلغ عطائكم » .

(٢) ط ٤٠ .

قال الشيخ : « وينبغي أن تعلم أنَّ « كان » ها هنا تسمى ناقصة ، ويقال إنَّها فعلٌ غير حقيقٍ ، ومعنى ذلك أنها عبارةٌ عن الزمان فقط^(١) ، وإذا قلت : كان زيدٌ منطلقاً ، لم يُعقلْ مِنْ « كان » معنى أكثر من أنها تدلُ على أنَّ زمان هذا الانطلاق زمانٌ ماضٍ^(٢) ، والفعل الحقيقٌ التامُ ما دلَّ على معنى زمانٍ كضربِ الذي يدلُّ على زمانٍ ماضٍ وضربٍ فيه .

ولـ (كان) وجه آخر يكون فيها فعلًا حقيقًا وذلك إذا كان بمعنى حدثٍ ووْجِدَ ووقعَ كقولهم : كانت الكائنَةُ ، والمُقدُورُ كائِنٌ ، ومن هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُؤُسْرَةً ﴾^(٣) ، وهي في هذا تكفي^(٤) بالاسم الواحدِ فيجيءُ منها كلامٌ تامٌ مفيدٌ كما ترى .

ولـ (كان) وجه ثالثٌ تكون فيه زائدةً^(٥) دخولُها وخروجُها في الكلام بمنزلةِ ، إِلَّا أنَّها تقييدٌ للتوكيدِ وتحسینِ الكلام من ذلك قوله تعالى :

﴿ كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيْبِيًّا ﴾^(٦)

(١) اختلف النحاة في دلالتها على الحديث وعنه .

انظر شرح ابن يعيش ٨٩/٧ ، وشرح الكافية ٢٩٠/٢ ، والهمع ٧٤/٢ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٧ .

(٢) قال البرجاني في المقتضى ٣٩٨/١ : « وهي أفعال غير حقيقة ، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحديث ، وإنما تدل على الزمان فقط ، فإذا قلت : كان زيد قائمًا ، كان بمنزلة قوله : قام زيد ، في أنه يدل على قيام في زمانٍ ماضٍ ».

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٠ .

(٤) في الأصل : يكتفي .

(٥) في الحاشية : « وأكثره في التعجب يقال : ما كان أطلاه ، وما كان أحسن ».

(٦) سورة مريم الآية ٢٩ .

قال أبو عبيدة : « كيف نكلم من هو في المهد صبياً »^(١) ، ولو كانت دالة على الزمانِ ها هنا لاماً كان لعيسى عليه السلام اختصاص بهذا الحُكْم : لأنَّ جميع الناس كانوا في المَهْدِ صبياناً .

و « أصبع » و « أمسى » و « أضحي » استعملن بمعنى : الدخول في الصبح والمساء والضُّحُى ، وهنَّ فيه تامَّاتٍ يَسْكُنُونَ على مرفوعهنَّ ، قال الله تعالى : **فَبَشِّرْهُنَّ اللَّهُ حَيَانَ تَمْسُونَ وَحَيَانَ تَصْبِحُونَ**^(٢) ، قال عبد العزيز بن أسامة^(٣) :

ومن فَعَلَاتِي أَنْتِي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا الْلَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا
وَالآخَرُ : أَنْ يَكُنْ بِمَعْنَى (صار) فَيَحْتَجِنَ إِلَى اسْمٍ وَخَبْرٍ تَقُولُ :
أَصْبَعُ زِيدٍ غَنِيًّا ، وَأَمْسَى أَمْرِيًّا ، وَأَضْحَى مَسْرُورًا .

و « ظلٌّ » و « باتٌ » بمعنى (صار) قال الله تعالى :
وَإِذَا بَيْشَرَ أَهْدَهُمْ بِالآنِيَّ ظَلًّا وَجْهَهُ مُسْوَدًا وَهُوَ كَظِيمٌ^(٤) ،

(١) قال أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجاز القرآن ٢/٧ : « ولـ«كان» مواضع ... ومنها لما حدث ساعتها وهو : كيف نكلم من حدث في المهد صبياً » .

وقيل (كان) ها هنا تامة ، وقيل إنها ناقصة . انظر المشكّل ٥٦/٢ ، والبيان ١٢٤/٢ ، والبحر ١٨٧/٦ .

(٢) سورة الروم الآية ١٧ .

(٣) مكذا في الأصل ، وفي بقية المصادر عبد الواسع بن أسامة . انظر المفصل ٣١٨ ، والتخمير ٢٩٠/٣ ، وشرح ابن يعيش ١٠٣/٧ .

وورد من غير نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٢ ، وشفاء الطليل ١/٢٠٨ ، وشرح ألفية ابن معطلي ٢/٨٧١ ، والمعجم ٢/٨٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٤٨ .

(٤) سورة النحل الآية ٥٨ .

ولهمَا معنًى آخر : هو الاختصاصُ بالليل والنهر على دلالة معنى
(كان) نحو أن تقول : باتَ زيدُ ساهراً ، فيكون المعنى : أنه كان ساهراً
ليلاً .

قال الشيخ : الأكثر في (صار) أن تكون ناقصةً ، وقد يجوز أن
يُقال : إنها تجيء تامةً ، وذلك في نحو قولنا : صرتُ إلى فلان ، أيْ :
ذهبتُ إليه وتحولتُ إليه .

وما زال ، وما برح ، وما فتيء وما انفك كلهَا مُتَفَقَّهٌ في
اقتضاء استغرابِ الزمانِ كله ، فإذا قلت : ما زال زيدُ كريماً ، فالمعنى :
أنه لم يجر عليه زمانٌ من الأزمنة الماضية إلا وهو كريمٌ فيه ، فإذا
قلت : إنَّ الله قادرٌ ولم يزل ولا يزال ، كان المعنى : أنه لم يجر عليه زمانٌ
محققٌ أو مقدرٌ إلا وهو قادرٌ فيه ، كذلك يكون فيما يُسْتَقْبَلُ .

(ما دام) تَوْقِيتُ الفعل [تقول^(١)] : أجلسُ ما دام زيدُ جالساً ،
والمعنى : مُدَّةً دوام جلوس زيدٍ ، بنصب المدّة على الطرف .

و (ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال والاستقبال تقول : ليس
زيدُ قائماً الآن أو غداً .

واعلم أنَّ هذه الأفعال داخلةً على المبتدأ والخبر فيسمى «المبتدأ»
اسمَ ما دخلَ عليه ، و «الخبر» خبره ، أعني أنه يُقالُ في نحو قولك : كان
الله غفوراً ، وكان زيدُ غنياً ، وأمسى عمرو / مسروراً ، إنَّ (الله) ٢٠/ب

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

اسمُ كان ، و (غفوراً) خبره ، و (زيد) ^(١) اسمُ كان ^(٢) و (غنياً) خبره ، و (عمرٌ) ^(٣) اسمُ أمسي و (مسروراً) خبره ، وكذلك في سائرها .

فإن قيل : هل يجوز تقديمُ خبرها على اسمها في هذا الباب ؟ . قيل :
نعم ، ومنه قوله تعالى : « وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرٌ الْمُؤْمِنِينَ » ^(٤)
إذا لم تقف على (حقاً) ^(٥) .

فإن قيل : هل يجوز تقديمُ الخبر علىها ؟ . قيل : لا في الباقي في
أوائلهن (ما) ، ويجوز في سائرهن إلا ^(٦) في (ليس) فإن فيها خلافاً ^(٧) .

فإن قيل : هل يجوز تقديمُ اسمهنَّ عليهنَّ ؟ . قيل : لا ، كما لا يجوز
تقديمُ الفاعل على الفعل تشبيهاً به ، كما جاز تقديمُ الخبر تشبيهاً
بالمفعول .

(١) في الأصل : زيداً .

(٢) في الأصل : « سار » وهو وهم .

(٣) في الأصل : عمرًا .

(٤) سورة الروم الآية ٤٧ .

(٥) في الحاشية : لأنك إذا وقفت عليه كان (حقاً) خبره ، والاسم فيه مضمون ، وانظر إملاء ما من به الرحمن ١٨٧/١ .

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) في الحاشية : « أجاز بعضهم تقديم الخبر عليه إلهاقاً به بـكان ، ومنع بعضهم تقديمـه عليه إلهاقاً بما زال » .

وانظر تفصيل ذلك في الإنصاف ١/١٦٠ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٤٧ ، وشرح ابن يعيش ٧/١١٤ ، والتصريح ١/١٨٨ .

ويدخلُ الباء في خبر (ليس) لتأكيد النفي ، ولا يجوز دخولها مع نقضِ النفي فلا يقالُ : ليس زيدٌ إلَّا بمنطلقٍ ، وإن عطفتَ عليه جازَ في المعطوفِ الجُرُ حملًا على اللُّفْظ ، والتصبُ حملًا على المعنى ، قال(١) :

معاويٌ إننا بشرٌ فأشجعْ فلستَ بالجبالِ ولا الحديداً(٢)

[أفعال المقاربة]

قال رحمة الله : « والثاني أفعال المقاربة وهي : عسى ، وكاد ، وكَرَب ، وأوشك ، تقول : عسى زيدٌ ، وكاد عمرو ، ولا يتم حتى يأتي بالخبر ، فخبر (عسى) « أَنْ » مع الفعل المضارع نحو : عسى زيدٌ أَنْ يخرج ، فـ (زيدٌ) اسم عسى وفاعلها ، و (أَنْ يخرج) خبر عسى ، وخبر (كاد) الفعل المضارع بغير (أَنْ) كقولك : كاد زيدٌ يخرج ، وإن جعلت (أَنْ يفعل) اسم عسى فقلت : عسى أَنْ يخرج زيدٌ ، لم يتحتاج إلى خبر . و (كَرَب) و (أوشك) يجريان مجرى عسى مرتَّةً ومجرى كاد أخرى ، و (جعل) و (أخذ) يستعملان استعمال كاد ، تقول : جعل زيدٌ يفعلُ كذا ، وأخذ زيدٌ يفعلُ كذا » (٣) .

(١) جاء بعده لفظة « شعر ». .

(٢) نسب إلى عقيبة بن هبيرة الأسدية كما في الكتاب ٦٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٠٠ ، والإقصاح ١٥٩ ، والغزارة ٢٦٠/٢ .

وورد من غير نسبة في : المقتضب ٢٣٧/٢ ، والجمل ٥٥ ، وشرح ابن عييش ١٠٩/٢ ، ومعنى الليب ٦٢١ .

وأشجع : بمعنى أرقق .

(٣) ط ٤٠ .

الشرح : النوع الثاني من الأفعال الناقصة هو أفعال المقاربة ، وإنما سميت بهذا ؛ لأن معناها الدلالة على أنك ترجو وقوع الأمر المذكور بعدها وتتوقع قرب كونه .

ويتفاوت استعمالها أمّا (عسى) ففي استعماله طريقان : أحدهما أن يكون بمعنى « قارب » ، ويكون له فاعلٌ ومفعولٌ إلا أن المفعول مشروط فيه أن يكون (أن) مع الفعل المضارع متأولاً بالمصدر قال الله تعالى : « عَسَى اللَّهُ أَن يَكْفَرَ بِأَسَاسَ الَّذِينَ كَفَرُوا » (١) .

« عَسَى اللَّهُ أَن يَغْفِرَ لَهُمْ » (٢) .

والثاني : أن يكون بمعنى « قرب » فيقتصر على فاعلٍ إلا أن فاعله « أن » مع الفعل المضارع في تأويل المصدر . قال الله تعالى : « وَعَسَى أَن تَكْرَهُو شَيْئًا » (٣) ، « عَسَى أَن يَكُن خَيْرًا مِنْهُ » (٤) ،

ولفظة (عسى) من جهة الله تعالى إيجاب وقوع ؛ لأن إطماع الكريم إنجاز ، وقيل معناه (٥) على شكر العباد ، يعني كونوا على رجاء وطماع .

(١) سورة النساء الآية ٨٤ .

(٢) سورة النساء الآية ٩٩ ، وفي الأصل « أَن يغفر » وهو سهو .

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٦ .

(٤) سورة الحجرات الآية ١١ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

قال السيرافي^(١) : « ولا يجوز وقوع الخروج موقع (أنْ يخرج) »^(٢)
 الواقع مفعولاً وفاعلاً ، وكذا كُلُّ مصدرٍ ، و « عسى الغَوِيرُ أبُوساً »^(٣)
 مؤول بمعنى عسى الغوير أن يكون لنا أبوساً .

وأمّا (كاد) فله اسمٌ وخبرٌ ، وخبره الفعل المضارعُ وهو مؤولٌ باسم

الفاعل كما جاء على الأصل :

(٤) وما كدت آئيَ

وقد يحذفُ (أنْ) / من خبر (عسى) تشبّهًا لها بـ (كاد) ، كما ١/٢١
 يدخل على خبر (كاد) تشبّهًا لها بـ (عسى) ، مثالُ الأول :

عسى الله يُغْنِي عن بلادِ بن قادرٍ

بعنهمْ جَوْنِ الْرَّبَابِ سَكُوبِ^(٥)

(١) هو الحسن بن عبدالله أبو سعيد السيرافي ، كان أبوه مجوسياً، وأخذ النحو عن ابن السراج وميرمان،
 وعليه قضاء ببغداد ، من أشهر تصانيفه : شرح كتاب سيبويه . توفي سنة ٣٦٨ هـ .

انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٤٨/١ ، وبيفية الوعاء ٥٠٧-٥٠٨ .

(٢) انظر شرح الكتاب لوجة ١٦٠ بـ بتصرف ، وانظر أسرار العربية ١٢٧ .

(٣) مثل يضرب للرجل يقال له : لعل الشّرّ جاء من قبلك .

والغوير : تصغير غار ، والأيؤس : جمع بؤس وهو الشدة .

انظر مجمع الأمثال ٣٤١/٢ ، والمستحسن في أمثال العرب ١٦١/٢ .

(٤) ذكر البيت في ص ٨٧ .

(٥) البيت له دبة بن الخشيم العندي .

انظر ديوانه ٨١ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، والخزانة ٣٢٨/٩ .

وورد من غير نسبة في : المقتصب ٤٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ١١٧/٧ ، وأوضاع المسالك ٣٠١/٣ ،
 وارتشف الضرب ٢٠٦/٣ .

والنهر : السائل ، والجون : الأسود ، والرّباب : ما تدلّى من السحاب دون سحاب فوقه ، والسكوب :
 من السكب وهو الصبي .

ومثال الثاني :

* قد كاد من طول البَلَى أن يَمْصَحَا *^(١)

وأَمَّا (كَرَب) و (أُوشِك)^(٢) فيجريان مجرى (عَسَى) في إدخال (أَنْ) في خبرهما فيقال : كَرَب زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، وأُوشِك زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، وكذا : كَرَب أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، وأُوشِك أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، بمعنى قَارِبَ وَقَرُبَ ، ويجريان مجرى (كَاد) في عدم دخول (أَنْ) على خبرهما نحو : كَرَب زَيْدٌ يَخْرُجُ ، وأُوشِك زَيْدٌ يَخْرُجُ .

وأَمَّا (جَعْل) و (أَخْذ) وكذلك (طَفِق) و (هَبُّ) و (أَنْشَأَ) و (عَلِقَ) فإنها استعملت استعمال (كَاد) فحسب ، يعني لا يدخل (أَنْ) في خبرها قال الله تعالى : « وَطَفِقَا يَحْصِفَانِ »^(٣) .

فإن قيل : ما الذي يقتضي المخالفة والتغاير في خبر (عَسَى) و (كَاد) ؟ . قيل : تغاير المعنى ؛ لأنَّ معنى (عَسَى) مقاربةٌ على سبيل الرَّجاءِ والطَّمَعِ ، ومعنى (كَاد) مقاربةُ الْأَمْرِ على سبيلِ الحصولِ ، فتُرِكَ خبرُها بغير (أَنْ) لشدةِ دلالتها على الْقُرْبِ وَأَدْخَلَتْ على خبر (عَسَى) لِتُخَصَّصَ المضارعَ على الاستقبالِ لِضَعْفِهَا في الدلالةِ على

(١) البيت لروية بن العجاج . انظر ملحقات ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ٢٠٢ ، والجمل ١٦٠/٢ ، والخزانة ٣٥/٩ .

وورد من غير نسبة في : المقتصب ٧٥/٢ ، والإيضاح ٨٠ ، والمقرب لابن عصفور ٩٨/١ .
ومصحح : ذهب ، انظر اللسان (مصحح) .

(٢) وكذلك : حرى واخلوق .

(٣) سورة الأعراف الآية ٤٢ .

القُرْبِ ، فَإِذَا قُلْتَ : عَسَى اللَّهُ أَنْ يُشْفِي مَرِيضَكَ ، فَالْمَعْنَى أَنَّ قُرْبَ
شَفَائِهِ مَرْجُوٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا قُلْتَ : كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرِبُ ،
فَالْمَعْنَى أَنَّ قُرْبَهَا مِنَ الْغَرْوَبِ قَدْ حَصَلَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

«وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتَنَا لَقَدْ كَدَّ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا»^(١).

[فعل المدح والذم]

قال رحمة الله : «والثالث فعل المدح والذم»^(٢) والأصل فيها (نعم) و
(بُسْ) وهو يقتضيان اسمًا فيه الألف واللام للجنس نحو : نعم الرجل
زيد ، فـ «الرجل» فاعل نعم ، وـ «زيد» المخصوص بالمدح ، وكذلك :
بس الرجل زيد ، وقد يُضْمِنُ اسْمَ الْجَنْسِ وَيُؤْتَى بِدَلْهِ بِنَكْرَةٍ مَّنْصُوبَةٍ^(٣)
فيقال : نعم رجلًا زيد»^(٤).

الشرح : النوع الثالث من الأفعال الناقصة فعل المدح والذم
وُضِيِّعاً للمدح العام والذم العام ، وفيه أربع لغات : (فعل) بفتح الفاء
وكسر العين وهو الأصل^(٥) ، و (فَعْل) بفتح الفاء وكسرها وسكون العين ،
و (فِعْل) بكسرهما^(٦).

(١) سورة الإسراء الآية ٧٤.

(٢) هذا مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنهم أسمان .

انظر المقتبس ١٣٨/٢ ، والإنصاف ٩٧/١ مما بعدها ، والتبيين المسألة ٤٠ .

(٣) بعده في ط : « على التمييز » .

(٤) ط ٤٠ .

(٥) وهو في لغة تيم كما قال الرضي في شرح الكافية ٢١٢/٢ ، وانظر الكتاب ١٧٩/٢ ، والمقتبس ١٢٨/٢ ، والأصول ١١١/١ ، والمرجل ١٣٨ ، والتخمير ٣١٤/٢ .

(٦) انظر هذه اللغات في المفصل ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح الكافية ٢١٢/٢ ، والهمع ٥/٢٧ - ٢٨ .

فإن قيل : ما الدليل على أنَّ الأصلَ فيهما (فعل) بفتح الفاء وكسر العين؟ . قيل : لأنَّهما لا يخلوان^(١) من أن يكونا من باب (فعل) أو (فعل) أو (فعل) ولا رابع في التلاثي ، فمَا سُمِّي فاعله لا يجوز أن يكون من باب (منع) لجواز إسْكَانِ « العين » للتحْفِيفِ ، ولا يَسْكُن العين المفتوحة ؛ لأنَّها خفيفةٌ بنفسها ، ولا يجوز أن يكون من باب (شرف) لجواز كسر « الفاء » ، ولو كان مضموم العين لما جاز كسرُ الأول ؛ لأنَّ كسر الأول لإتباع كسرة « العين » وذلك غير موجودٍ فيه^(٢) ، فلم يبق إلَّا ما حكمنا به .

فإن قيل : لمَ اقتضى (نعم) و (بئس) أنْ يليهما اسم الجنس ؟ .
 قيل : للدلالة على أنَّ المدوح والمذموم يستحق ذلك في هذا الجنس ، بيانه : أنَّ قوله : نعم الرجل زيد ، أو : نعم رئيس القوم زيد ، يدلُّ على أنَّ المدح فيه من أجل الرُّجُولِيَّةِ والرئاسةِ / وهذا معنى يُحتاج إليه؛ لأنَّ لفظ (نعم) مدح عامٌ لا يدلُّ على نوع دون نوع ولفظ (زيد) لا يدلُّ أيضاً [على نوع دون نوع كما ذكرنا]^(٣) ، فجيء باسم الجنس ليدلُّ على هذا المعنى .

فإن قيل : ما أنكَرْتَ أن يكون « اللام » للعهد ؟ . قيل : هذا لأنَّ الاستعمالَ قائمٌ فيمن هو غير مذكورٍ ولا معهودٍ ولا مخطوطٍ ببابِ المخاطبِ ، على أنه لو كان لما احتاج إلى ذِكرِ (زيد) بعده بائته المخصوص بالمدح واستقامَ أنْ نقول : نعم أنت هذا أو زيدٌ مُوْقِعٌ (نعم الرجل) .

(١) في الأصل : « لا يخلوا » .

(٢) قال ابن يعيش في شرحه ١٢٨/٧ : « ولو كان مضموماً [أي العين] لم يجز كسر الأول ، لأنه لا كسرة بعده فيكسر الأول للكسرة التي بعده » .

(٣) إضافة من الحاشية .

فإن قيل : ما الذي دعاهم إلى أن يقولوا إنَّ اسْمَ الْجِنْسِ
مضمرٌ في : نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، و (رجلاً) بدلٌ^(١) منه ؟ . قيل : عدمُ انفكاكِ
ال فعلِ عن الفاعلِ ، ولا يكون الموصوبُ فاعلاً ، و (زيدٌ) المخصوصُ بالمدح
وهو لا يكون فاعلاً فلم يكن بدًّ من إضمارِ الفاعل ، على أَنَّه جَمْعَ جَرِيرَ
بَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ الْمُظَهَّرِ وَبَيْنَ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِ :

تَزَوَّدُ مِثْلُ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الرَّازُدُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا^(٢)

فإن قيل : ما فائدةُ إسقاطِ المبدلِ وإثباتِ البديلِ في ذلك ؟ . قيل :
لتخفيفِ يُحذفُ الألف واللام والحركةُ الثقيلةُ ، ويقال : إنَّه إضمارٌ على
شريطةِ التفسير^(٣) ، ومنه (ضربني وضررتُ زيداً) فـ « زيداً » يفسِّرُ
الفاعل في (ضربني) .

فإن قيل : هل يجوزُ أن يكونَ المخصوصُ من غيرِ جنسِ الفاعلِ ؟ .

قيل : لا ، وهو محالٌ ، وأمَّا قوله تعالى : « سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ »^(٤)
فعلى تقديرِ حذفِ المضافِ ، أي : مَثَلُ الْقَوْمِ^(٥) ، وكذلك في (بئسَ مثلاً) .

(١) مراده بالبدل : إله عوض من الفاعل . انظر شرح التصريح ٩٥/٢ .

(٢) انظر بيوانه ١١٨ ، والإيضاح ٨٨ ، وشرح ابن يعيش ١٣٢/٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ٩٧٠/٢ .
وردد من غير نسبة : في مغني اللبيب ٦٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٢ ، وشفاعة العليل ٥٨٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب ١٧٥/٢ ، والمقتبس ١٤٢/٢ ، والأصول ١١٤/١ ، وأسرار العربية ١٠٥ ، وفيه : إنما
فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز ... فإن قيل : فكيف يحصل التخفيف ... ؟ قيل : لأن التفسير إنما
يكون بنكرة منصوبية نحو : « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » والنكرة أخف من المعرفة .

(٤) الأعراف الآية ١٧٧ .

وفي البيان ٣٨٠/١ : « فاعل (ساء) مفتر فيها ، وتقديره : ساء المثل مثلاً ، والقوم أي : مثلاً القوم ،
فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وارتفع بما كان يرتفع به (مثل) ... ».
وانظر المشكّل ٣٣٥/١ ، والبحر ٤٢٥/٤ .

(٥) وهو ما ذهب إليه الأخشن في معانٰه ٣١٥/٢ ، وانظر المقتضى ٣٦٩/١ .

فإإن قيل : هل يجوز حذف المخصوص ؟ . قيل : نعم إذا
 كان معلوماً ، قال الله تعالى : ﴿ يَعْمَلُ الْعَبْدُ ﴾^(١) أي :
 أيوب ، وقال : ﴿ فَيَعْمَلُ الْمَتَهَدُونَ ﴾^(٢) أي : نحن ، وقال :
 ﴿ يَعْمَلُ الْمَوْلَى وَيَعْمَلُ النَّصِيرُ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ فَيَعْمَلُ الْمَهَادُ ﴾^(٤)
لَوْيَسَ مَثَوَى الظَّالِمِينَ بِهِ ﴾^(٥) .

فإإن قيل : إذا جاز ترك ذكر المخصوص من غير بدل فهلا كان كذلك
 في اسم الجنس مع اقتضاء (نعم ، وبئس) للاسمين على سواء ؟ . قيل :
 لأن الجنس يفيد جهة المدح والذم ، فلو تركته بغير بدل لنقضت الفرض ؛
 لعدم الدلالة في الكلام ، وأما المخصوص فإنما يترك حيث يدل عليه الكلام
 فلا حاجة إلى البديل .

فإإن قيل : علام ارتفع المخصوص ؟ وعلام انتصبت النكرة في قوله :
 نعم الرجل زيد ، ونعم رجل زيد ؟ . قيل : أما المخصوص فارتفاعه
 بالابتداء وخبره الجملة المتقدمة ، أو بالخبرية والمبدأ محفوظ ، وتقدير
 الأول (زيد نعم الرجل) ، والثاني (نعم الرجل هو زيد)^(٦) .

(١) سورة ص الآية ٣٠ .

(٢) سورة الذاريات الآية ٤٨ .

(٣) سورة الأنفال الآية ٤٠ .

(٤) سورة ص الآية ٥٦ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٥١ .

(٦) وقيل مبتدأ لخبر محفوظ ، وإليه ذهب ابن عصفور ، وأجاز ابن كيسان أن يكون المخصوص بدلاً من
 الفاعل . انظر شرح التصريح ٩٧/٢ .

فَأَمَّا النَّكْرَةُ فَإِنْتَصَابُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ^(١) بِيَانِهِ وَتَميِيزِهِ
لِلْمُضْمِرِ جَارِيًّا مَجْرِيًّا (عشرون درهماً) .

واعلم أنهمَا كما يليهمَا الاسمُ الذي فيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ
مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَلَا تَسْتَدِفْ مِنْ قَوْلِهِ : « وَهُمَا
يَقْتَضِيَانِ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ » أَنَّهُ لَا يَقْتَضِيَانِ غَيْرَهُ ، يُقَالُ : تَخْصِيصُ
الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا يَدْلِلُ عَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ .

[فعلُ التَّعْجِبِ]

قال رحمة الله : « والرابع : فعلُ التَّعْجِبِ ، ويكون على لفظين :
أَحدهما (ما أَفْعَلْهُ) ، والثاني (أَفْعُلْ بِهِ) ، فمثَالُ الْأَوَّلِ نَحْوُ :
ما أَحْسَنَ زِيدًا^(٢) . أَيْ : جَعَلَهُ حَسَنًا ، وَ(زِيدًا) مَفْعُولُهُ ، والثَّانِي
(أَفْعُلْ بِهِ) وَمَعْنَاهُ مَا أَفْعَلَهُ تَقُولُ / « أَكْرَمْ بِزِيدٍ » [تَرِيدُ^(٣) مَا أَكْرَمَهُ ، ٤٢/٤٢]
لَفْظُهُ أَمْرٌ وَمَعْنَاهُ تَعْجِبٌ . وَلَا يَدْخُلُ التَّعْجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوُ :
انْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ ، وَيَتَعَجَّبُ فِيهِ بِمَا أَشَدَّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ ، نَحْوُ : مَا أَشَدَّ
انْطَلَاقَهُ وَاسْتَخْرَاجَهُ ، وَكَذَلِكَ الْأَلْوَانُ وَالْعَيُوبُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ
لَا تَقُولُ فِي (عَوِيرَ) : مَا أَعْوَرَهُ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : مَا أَشَدَّ عَوْرَهُ^(٤) ، فَهَذِهِ
حَالُ الرُّفْعِ فِي الْأَفْعَالِ^(٥) .

(١) وَقِيلَ : عَلَى التَّميِيزِ . انظُرْ أُسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ١٠٥ ، وَالْمَقْتَضِي١ / ٣٦٤ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعْيَشِ ١٣١/٧ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ط٤١ : « ... لَا يَتَغَيِّرُ عَنْ صِيَغَةِ الْمَاضِيِّ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ « مَا » وَالتَّقْدِيرُ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زِيدًا ... » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ط٤١ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ط٤١ : « وَفِي الْأَلْوَانِ : مَا أَشَدَّ بِيَاضَهُ وَسُوَادَهُ » .

(٥) ط٤١ .

الشرح : النوع الرابع من الناقصة الجارية مجرى الآدوات فعلاً
التعجب أحدهما : (ما أحسنَ زيداً) و (ما أعلمَ عمراً) و (ما أشرفَ
 بكرأ) ، فـ « ما ^(١) اسمَ تامُّ هاهنا غير محتاجة إلى صفة ولا إلى
 صلةٍ وموضعه رفع بالابتداء ، و (أحسنَ) فعلٌ ماضٌ ^(٢) ، وفاعله ضميرٌ
 يعود إلى المبتدأ فصار جملة في موضع الخبر عن المبتدأ وهو (ما) ،
 و (زيداً) نصب بوقوع الفعل عليه فصار تقدير الكلام : شيء أحسن زيداً ،
 والثاني : (أحسنْ بزيدِ) و (أعلمْ بعمرو) و (أشرفْ بيكرِ) فقيل أصله :
 أحسنَ زيداً ، وأعلمَ عمرو ، ويعني : صار ذا حُسْنٍ وهذا علم ، كأنَّ البعيرَ
 صار ذا غُدَّة ^(٣) ، ثم نُقلَ عن لفظ الماضي إلى لفظ الأمر ليكونَ ذلك أمارةً
 التعجب ويكون لفظه مخصوصاً يُقارِئه من الخبر ، وقد وجَدَ في
 كلامهم ما يدلُّ على غير ما وُضِعَ له في الأصل نحو قولهم : (رحمه الله)
 و (غفر الله له) و (سلام عليكم) و (قطع الله يدك) ، وأمثال ذلك مما
 وُضِعَ للأخبار ويرادُ به الدُّعاء ، قال الله تعالى :

﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الْأَضَلَالِ فَلَمَّا دَرَأَهُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ مَدَّا ﴾ ^(٤)

لفظه أمرٌ ومعناه الدُّعاء .

(١) هذا رأي سيبويه ، وقد اختلف حولها . انظر الأصول ١/٩٩ - ١٠٠ ، والتخيير ٣/٢٢٠ - ٢٢١ ، والمغني ٥/٥٦ ، والمعجم ٥/٣٩٢ .

(٢) هذا هو مذهب البصريين في المسألة ، في حين ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) اسم . انظر الإنصاف ١/١٢٦ ، والمرتجل ١٤٧ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٢ .

(٣) الغدة : لحم يحدث من داء بين الجلد واللحم ، يصاب بها البعير .
 انظر المصباح المنير (غدد) .

(٤) سورة مريم الآية ٧٥ .

كذلك (أحسنْ بزيدي) لفظه أمرٌ ومعناه الخبرُ، و«الباءُ» مزيدةً كما في «كفى بالله» واستبعد ذلك بعض فرسان المتأخرِين^(١) وقال : «إِنَّ أَسْهَلَ مِنْهُ مَا خَذَنَا عَنِّي أَنَّهُ أَمْرٌ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ زِيدًا كَرِيمًا أَيْ : بَأْنَ يَصْفُهُ بِالْكَرْمِ^(٢) ، و«الباءُ» مزيدةٌ مثلها : «وَلَا تُلْقُوا يَمِينَكُمْ إِلَّا تَلْكُمْ^(٣) » للتأكيد والاختصاص ، أو بَأْنَ يَصِيرُ ذَا كَرْمٍ و«الباءُ» للتَّعْدِيَة^(٤) ، وهذا أصله ، ثم جرى مجرى المثلِ فلم يُغَيِّرْ عن لفظة الْواحد في قوله : يا رجلاً أَكْرَمْ بِزِيدٍ ، ويا رجلاً أَكْرَمْ بِزِيدٍ^(٥) .

كما جاء في القرآن صيفتا التَّعْجِب : «فَمَا أَصْبَرْهُمْ عَلَى الْأَنَارِ^(٦) ، » أَسْمَعْهُمْ وَأَتَصْرَ^(٧) ، » قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ^(٨) .

فإن قيل : لِمَ حُصُنَ (ما) في هذا الباب من سائر الأسماء ؟ . قيل : [لأنه مبهم]^(٩) والشيء إذا أبْهَمَ كان أَفْخَمَ لاحتماله أموراً كثيرةً .

(١) أي الزمخشري .

(٢) في الأصل : «في الكرم» والتصويب من المفصل .

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٥ ، والباء في (أفل بـ) زيادتها واجبة ، أما في الآية فجائزه ، ولعل مراد صدر الأفضل والزمخشري أن زيادة الباء فيها للتأكيد والاختصاص .

(٤) ينسب هذا القول للزجاج . انظر شرح ابن يعيش ١٤٨/٧ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢ .

(٥) انظر المفصل ٣٣ . منقول حرفيًّا ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨-١٤٧/٧ ، وقد ردَّ ابن يعيش على الزمخشري واستبعد مذهبَه فانظره هناك .

(٦) سورة البقرة الآية ١٧٥ .

(٧) سورة مريم الآية ٣٨ .

(٨) سورة عبس الآية ١٧ .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

فإن قيل : لِمَ خُصَّ الماضي بالتعجب دون المضارع ؟ . قيل : لأنَّ المضارع يحتملُ الحال والاستقبال ، فاختير الماضي ليدلُّ على استقرارِ ما وقعَ التعجبُ منه ، وعلى أنه أمرٌ ثابتٌ يُشَاهِدُ ، ولا يمكنُ أنْ يُعترض عليه بإيرادِ الصيغةِ الثانية^(١) في باب التعجب بـأَنْ يُقالَ الْأَمْرُ لَا يدلُّ على موجودٍ ، وإنَّما تكون دلالته على ما ليس بموجودٍ في الحال ، لأنَّا قد ذكرنا الأصلَ في ذلك بـأَنَّهُ إِخْبَارٌ وإنْ كان لفظه أَمْرًا^(٢) ، فعلى قولِ مَنْ جعلَ قولهم : أَكْرَمْ بِزِيدٍ ، بـأَنَّهُ صفةٌ لـالْكَرْم^(٣) فلا يُعترضُ عليه أيضًا ؛ لأنَّ الْكَرْمَ ثابتٌ حاصلٌ فيه حتى يَحْسُنَ الْأَمْرُ على الوصف بذلك .

فإن قيل : لِمَ لا يدخلُ التعجبُ فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ؟ . قيل : لأنَّ ما زاد على ثلاثة أحرفٍ لا يمكنُ بناءً فعلَ التعجب - وهو « أَفْعَلَ » و « أَفْعُلُ » - إِلَّا من بعد أَنْ يُحذَفَ / منه شيءٌ حتى يعودَ إلى ثلاثة أحرفٍ بـ

أَمَّا الألوانُ والعيوب^(٤) فالعلةُ فيها أنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ على أكثرِ من ثلاثة أحرفٍ ، والمحذفُ يخلُّ بالمعنى نحو : أحمر ، واصفر ، وأخضر ، وفي العيوب : أحول واعور ، فإذا جاء شيءٌ منها على ثلاثة أحرفٍ نحو (عَوْرَ) فإنَّه يُعاملُ معاملةً الأصلِ طرداً للباب ، وما جاء

(١) بيريد : أفعِلْ به .

(٢) انظر المرتجل ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) نسب هذا إلى الفراء ، انظر شرح الكافية ٢١٠/٢ ، ولم أجده في كتابه « معاني القرآن » .

(٤) أجاز الكوفيون استعمال « ما أفعله » مع البياض والسود فقط .

انظر الإنصاف ١٤٨/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٤٢ ، وشرح ابن يعيش ١٤٦/٧ .

خلاف ذلك فهو خارج عن القياس^(١) نحو : ما أطعاه ، وما أولاه ، وما أحوجه ، يعنون : ما أكثر عطايه ، وإيلاءه ، وما أشد حاجته ، فيُسمَّع ولا يُقاس ، والتعجب في ذلك بـ « ما أشد » وما جرى مجراه نحو : ما أشد انطلاقه ، وما أحسن إكرامه ، وما أكثر إنعامه ، وما أقبح عوره ، وما أفحش سواده .

وقوله : « فهذه حال الرفع في الأفعال » إشارة إلى جميع أنواع الأفعال في كونها عاملة في الأسماء الرفع من أول الباب إلى هنا ، فهذه الجمل وقعت بياناً وإيضاحاً لما يتضمنه قوله في أول الباب : « وكل فعل يرفع اسمًا واحدًا بائن فاعله »^(٢) فافهم وقس .

[عمل الأفعال النصب]^(٣)

قال رحمة الله : « أم النصب فعل ضربين : ضرب عام لجميعها ، وضرب خاص ، فالخاص في ثلاثة : المفعول به ، والخبر المنصوب ، والتمييز .

فالمفعول به خاص : لأنه لا يكون للفعل اللازم نحو : خرج زيد ، وإنما يكون للمتعدد نحو : ضربت زيدا ، والمتعدد على أربعة أضرب متعدد إلى مفعول واحد : كضربيت زيدا ، والثاني متعدد إلى مفعولين ثانيهما

(١) قاس سبيويه على أفعال ، والأخشن والمبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزد .

انظر الكتاب ٧٣/١ ، والمقتبس ١٧٨/٤ ، وشرح ابن يعيش ١٤٤/٧ ، وشرح الكافية ٢٠٨/٢ .

(٢) انظر من ٨٨ .

(٣) إضافة من ط ٤١ .

عبارة عن الأول وهي سبعة : حَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَعْلَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَزَعَمْتُ ، إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى (عْلَمْتُ) تقول : حَسِبْتُ زِيدًا أَخَاكَ ، وَعْلَمْتُ زِيدًا فَاضْلًا ، فَيَكُونُ (الْفَاضِلُ) وَ(الْأَخْ) عَبْرَةٌ عَنْ (زِيدَ) ، وَهَذِهِ يَجُوزُ إِلْغاؤُهَا إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ مَفْعُولَيْنَ نَحْوَ : زِيدٌ ظَنِنْتُ مَقِيمٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَأْخَرَتْ نَحْوَ : زِيدٌ مَقِيمٌ ظَنِنْتُ ، وَلَا يَجُوزُ إِلْغاؤُهَا مَعَ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَفْعُولَيْنَ . وَيُبْطِلُ عَمَلَهَا لَمْ الْابْتِدَاءُ وَالْاسْتِفْهَامُ ، كَقُولَكَ : عَلِمْتُ لَزِيدَ مَنْتَلِقًّا ، وَعْلَمْتُ أَيْهُمْ أَخْوَكَ؟ ، وَعْلَمْتُ أَزِيدَ أَخْوَكَ أَمْ عَمْرُو؟ ، وَيُسَمَّى هَذَا تَعْلِيقًا .

والثالث : متعدٌ إلى مفعولين الثاني غير الأول نحو : أُعْطِيْتُ زِيدًا درهـماً ، وَكَسَوْتُ عَمْرًا جُبَّةً ، فَالدرهم غير زيدٍ ، والجبة غير عمرو ، ويَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ فِي هَذَا الضَّرْبِ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنَ تَقُولُ : أُعْطِيْتُ زِيدًا ، وَلَا تَذَكَّرُ مَا أُعْطِيْتَ ، وَأُعْطِيْتُ درهـماً ، وَلَا تَذَكَّرُ مَنْ أُعْطِيْتَ «^(١)» .

الشرح : لِمَا ذُكِرَ أَنَّ الْفَعْلَ يَعْمَلُ الرِّفَعَ وَالنَّصْبَ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَذُكِرَ الرِّفَعُ وَاسْتِوَاءُ الْأَفْعَالِ فِيهِ بَأْنَ كُلُّ فَعْلٍ يُرْفَعُ اسْمًا وَاحِدًا أَوْ رَدْهَا هَنَا قَسْمُ النَّصْبِ .

وَأَمَّا مَعْنَى الْعَامُ وَالخَاصُّ ، فَالْعَامُ : كُلُّ فَعْلٍ مَتَعْدِيًّا كَانَ أَوْ لَازِمًا ، فَإِنَّ النَّصْبَ يَحْصُلُ مِنْهُ وَيُصَلِّحُ أَنْ يَعْمَلَ الْفَعْلَ بِهِ فَيَنْصَبَهُ ، وَالخَاصُّ : يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْأَفْعَالِ دُونَ بَعْضٍ ، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ يَسْتَدْعِي الْفَعْلَ

(١) ط٤٣ .

متعدّياً ، والأخبار المنصوبية تستدعي أفعالاً ناقصة ، والأفعال الناقصة لا تتمُّ بأساميها^(١) وتحتاج إلى أخبارها نحو « كان » وأخواتها ، فإنَّ الخبر يكونُ فيها منصوباً صريحاً ، وأخبارُ أفعال المقاربة مواضعُها منصوبة ، فإنَّ قولك (أن يخرج) [في]^(٢) : عسى زيدٌ أن يخرج ، في موضع المصدر المنصوب ، و (يخرج) في : كاد زيدٌ يخرج ، في موضع / اسم /٤٢٣ الفاعل المنصوب .

كما ذكرَ في التمييز يُستدعي الشيء مُحتملاً لأجناسٍ حتى يُميز بآحدتها نحو : طاب زيدٌ نفساً ، وتصببَ عرقاً ، وتفقاً^(٣) شحماً .

[أقسام الفعل المتعدد]

ومن حقِّ الفعل المتعدد أن يُجعل على ثلاثة أضرب : ضربٌ يتعدّى إلى واحدٍ ، والثاني إلى اثنين ، والثالث إلى ثلاثة .

ثم يُجعل المتعدد إلى اثنين على ضربين : يتعدّى إلى مفعولين الثاني هو الأول ، وإلى مفعولين الثاني غير الأول .

وأمامَ أفعال القلوب التي هي (حَسِبْتُ) إلى سائرها فإنَّها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبُهما ، وهما على شرائطهما وأحكامهما المذكورة في بابهما ، ومعناها : ظنُّ الشيء على صفةٍ ، أو معرفته على صفةٍ . ولعلمت ، ورأيت ، ووجدت ، وظننت معانٍ لا يُتجاوز عليها مفعولاً واحداً ،

(١) أي : لا يتم المعنى باقتصارها على الأسماء .

(٢) زيادة يتضح بها المعنى .

(٣) فقاً : بمعنى انشق ، انظر اللسان والتاج (فقاً) .

تقول : علّمْ زِيداً بمعنى (عرفته) ، ورأيته بمعنى (أبصّرته) ، ووُجِدَتُ
الضَّالَّةُ إِذَا (أَصْبَثْتُهَا) ، وزعمت ذلك أَيْ : (قلته) ، وظننت بمعنى
(اتهمته) ومنه قوله تعالى :

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَاهِنٍ ﴾^(١)

قيل يعني : بمثتهم .

أما حَسِبْتُ ، وخَلِّت فلزمهما التَّعْدِي إلى مفعولين ، وممَّا يُلْحَقُ بها
أَرَيْتُ بمعنى : (ظننت) ، وجعلت بمعنى : (صَيَّرْتَ) ، تقول : أَيْ
عمرًا خارجاً ، « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا »^(٢) ، ويجوز أن
يُلْحَقَ بها عرفت^(٣) بمعنى : (عَلِمْتُ) تقول : عرفت الله قادرًا .

وأَمَّا جواز إلْفَائِهَا فلردها إلى الأصل وهو الابتداء؛ لأنَّها أفعالٌ
دخلت على المبتدأ والخبر كما ذكرنا ، وإذا كانت واقعةً على صدر الجملة
وَجَبَ إِعْمَالُهَا؛ لأنَّها في مقارها وتَرْتِيبِها من تقدُّم العامل على معموله ،
وإذا وقعت متوسطةً ومتَّخِرَةً جاز إلْفاؤها وإِعْمَالُهَا^(٤) بخلاف سائرِ
الأفعال النَّاصِبةِ لِمَاعِيلِها؛ لأنَّها لم يكن لها – قبل كونها معمولاً – أصلٌ
منظورٌ إِلَيْهِ كالمفعولين في : أُعْطِيتُ زِيداً درهماً .

(١) سورة التكوير الآية ٢٤ ، قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقيون بالضاد . انظر الكشف
٣٦٤ ، وحجة القراءات ٧٥٢/٢ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٤٢ .

(٣) نسب هذا إلى هشام . انظر ارتشاف الضرب ٦٣/٢ ، والهمع ٢٢٠/٢ .

(٤) في الحاشية : « فالإعمال على تقدير التقديم في المعنى ، والإلغاء على تقدير (ظننت) في موضع
في ظني ، والطرف لا يعمل فيما قبله » .

وأماماً بُطْلَنْ عَمِلِهَا بِالْتَّعْلِيقِ^(١) فَلَدُخُولُ (لام) الابتداء؛ لأنها موضوعة للابتداء، فإيرادها في الجملة إنما يجوز لمعنى وضفت له في الأصل، وهو تأكيد مضمون الجملة في الابتداء، والابتداء يستدعي التجرد عن العوامل اللفظية، فإذا أعملت العامل مع إيراد «اللام» فقد أبْطَلَتْ غرض الواضح وجَمِعَتْ بين أمرين هما في طرفي^(٢) نقىض، وهذا الحكم في الاستفهام؛ لأن له صدر الكلام، فإذا نَفَذَ^(٣) عمل العامل اللفظي فيما فيه الاستفهام^(٤) خَرَجَ من أن يكون له صدر الكلام، وفي ذلك خلاف الوضع أيضاً.

[فإن]^(٥) قيل : ما معنى قول الشیغ فیها : إنها تتعدى إلى مفعولين إذا كنَّ بمعنى (علمت) مع أنها تسمى أفعال الشك واليقين؟

قيل : لم يَعْنِ أَنَّ كُلَّهَا بمعنى (علمت) بل أراد هذا المعنى في رأيت ، ووجدت ، وزعمت ، ولذلك سُمِّيَتْ هذه الثلاثة و (علمت) أفعال اليقين ، / وخلت وحسبت وظننت أفعال الشك .

فإن قيل : هل يجوز في (علمت) أن يتعدى إلى مفعول واحد؟
قيل : نعم إذا جعلته بمعنى (عَرَفْتُ) وقد مر^(٦) ، ومن ذلك قوله :

(١) التعليق : هو ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع ، نحو : علمت لزيد قائم .
والإلغاء : هو ترك العمل لفظاً ومعنى .

انظر شرح التسهيل ٨٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٣/١ .

(٢) في الأصل : « طريفى » .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) نحو : ظننت أَيُّهُمْ أَخْوَكَ؟ . وانظر شرح ابن يعيش ٨٦/٧ .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) انظر ص ١١٧ .

﴿لَا نَعْلَمُونَهُمْ أَلَّا هُوَ يَعْلَمُهُمْ﴾^(١).

وإذا دخل في متعلق جميعها (أن) بفتح الهمزة مثقلةً وخففةً سدًّا مسدًّا المفعولين^(٢).

مثال الأول : ﴿وَيَخْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(٣).

ومثال الثاني : ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنَّ يُنَزَّلُوا مِنْ يَقُولُوا﴾^(٤).

فإن قيل : هل يجوز أن تنصب المتأخر من^(٥) المفعولين إذا توسلت هذه الأفعال بينهما فتقول : زيد علِمت فاضلاً؟ . قيل : لا ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأِ ها هنا فوجب رفعه .

فإن قيل : هلاً جعلت (علمت) خبراً له ، و (فاضلاً) مفعول (علمت)؟ . قيل : هذا فاسدٌ من وجهين :

أحدهما : إبطالُ معنى المتكلّم ؛ لأنَّ المراد إثبات فضليه لا أنه معلوم .

والثاني : أنَّ انتصاب (فاضلٍ) متترتبٌ على انتصاب (زيدٍ) ، فإذا رُفع (زيدٍ) استحال انتصابُ (الفضل) في هذا الباب ، أمَّا إذا

(١) سورة الأنفال الآية ٦٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سورة الأعراف الآية ٣٠ .

(٤) سورة العنكبوت الآية ٢ ، و (أن) في الآية ليست هي المخففة من الثقيلة كما قال صدر الأفاضل بل هي مصدرية ، انظر إملاء ما منَّ به الرحمن ١٨١/٢ .

(٥) في الأصل : « عن » .

وصلتْ ضمير (زيد) بالفعل أو جعلته مجهولاً فقد صحت المسألة نحو:
 زيد علمه فاضلاً، وزيد علم منطلقاً.

فإن قيل: ما الفائدة في تقييد قوله: فإذا نفذ عمل العامل اللغطي خرج الاستفهام من أن يكون له صدر الكلام؟ . قيل: لو أطلقت بحثاً معنى الكلام؛ وذلك لأن هذه الأفعال لا تخرج بالتعليق من كونها عاملة في المعنى، ألا ترى أن العلم والظن نافذ في مضمون الجملة بعد الإلقاء والتعليق، ولهذا سمي تعليقاً؛ لأنها صارت كالشيء المعلق بين أن يكون عاملأ و بين أن لا يكون عاملأ^(١) ، والأوضح في هذا المعنى قوله: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ»^(٢)، (إلا) لم يعمل لفظاً بالاتفاق، ولو لم يعلم معنى لانقلب الإسلام كفراً.

قال رحمة الله: «والرابع متعدد إلى ثلاثة مفعولين، وهو أربعة: أعلمتُ، وأریتُ، وأنبأتُ، [وبناء]^(٣) .

إذا كنْ بمعنى (أعلمتُ) تقول: أعلم الله زيداً عمرًا خير^(٤)
 الناس^(٥) .

(١) قيل: «مو مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة، إذا لم تكن ذات بعل ولا مطلقة، ولما كانت هذه الأفعال عاملة في المعنى غير عاملة في اللفظ وصفت بهذا الوصف». عن الصفة الصافية في شرح الدرة الالفية للبناني ٤٢٥ ، وتحوه في قطر الندى ٤٤٧ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٤ .

(٣) زيادة من ط ٤٣ .

(٤) في ط: «فاضلاً» .

(٥) ط ٤٣ .

الشرح : هذه الأفعال الأربع في كونها مُعدّةً إلى ثلاثة على

ضربين :

ضربٌ مقولٌ بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو : أعلمْ ، وأرَيْتْ ،
وضربٌ متعدٌ إلى مفعولٍ واحدٍ وقد جُعِلَ بمعنى (أعلمْ) لاشتراكيهما
في المعنى فعدّي إلى الثلاثة وهو : أنبأْتْ ، ونبأْتْ ، وقد يُلحِقُ ثلاثة أفعال
وهي : أخْبَرْتْ^(١) ، وَخَبَرْتْ^(١) ، وَحَدَثْتْ^(٢) ، ويُسْتَشَهِدُ بِقُولِ الْحَارِث^(٣) في
قوله :

* فَمَنْ حُذِّشَمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ *^(٤)

ضمير الفاعل والمفعول مفعulan والجملة التي هي (له علينا
العلاء) مفعول ثالث .

وبنفسي أن تعلمَ أن الثالثَ في هذا البابِ هو الثاني في بابِ
(علمَتْ) فيجوز فيه ما يجوزُ هناك من وقوعِ الجملةِ موقعَ المفعول الثاني ،

(١) زادهما القراء . انظر الهمع ٢٥١/٢ .

(٢) أضافه الكوفيون . انظر الهمع ٢٥٢/٢ .

(٣) هو الحارث بن حلزة اليشكري أحد شعراء المعلقات .

انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/١٥١ ، والشعر والشعراء ١/٢٠٣ ، والمؤتلف والمختلف ١٢٤ ،
وشرح القصائد السبع للأباري ٤٢١ .

(٤) البيت بتمامه :

أو متعَمِّدُ مَا تُشَائِنَ فَمَنْ حُذِّشَمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ
وَيَرْدِي (العلاء) .

انظر ديوانه ١٢ ، وشرح القصائد لابن النحاس ٢/٦٨ ، والتخمير ٢/٢٦٤ ، وشرح ابن يعيش ٧/٦٦ .

وورد من غير نسبة في : المفصل ١/٤٥٨ ، وتنكرة النحة ٦٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٠٨ ، وشفاء العليل

. ١/٩٤ .

ويُسْتَحِيلُ فِيهِ مَا يُسْتَحِيلُ ثُمَّ / مِنْ تَقْدِيمِ الْثَالِثِ عَلَى الثَّانِي ، كَمَا
١/٢٤
يُسْتَحِيلُ تَقْدِيمَ الثَّانِي عَلَى الْأُولِ .

[التمييز]

قال رحمة الله : « أَمَا الْخَبْرُ وَالتمييزُ خَاصَّانِ أَيْضًا ؛ لَأَنَّ الْخَبْرَ
يَكُونُ مِنْ بَيْنِ الْأَفْعَالِ لَكَانَ وَأَخْوَاتِهَا ، وَلَعْسِي وَكَادَ ، وَكَذَا التَّمَيِيزُ لَا يَكُونُ
فِي كُلِّ فَعْلٍ وَهُوَ كَوْلُكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَمَعْنَى التَّمَيِيزِ : أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ
مِبَهْمًا يَحْتَمِلُ وَجْهَهَا فَيُمِيزُ بِأَحَدِهَا نَحْوَ أَنْ يَقُولَ : طَابَ زَيْدٌ ، فَلَا يُدْرِى
أَنَّ نَسْبَةَ الطَّيْبِ إِلَيْهِ مِنْ أَيِّ وَجْهٍ ، فَإِذَا قَلْتَ : (نَفْسًا) بَيِّنْتَ^(١) ، وَيَأْتِي
بَعْدَ كَلَامِ تَامٍ ، وَمَعْنَى تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ قَدْ أَخَذَ مَا يَقْتَضِيهِ
كَأَخْذِ (طَابَ) فَاعِلَهُ ، وَمَثَلُهُ : كَفِي زَيْدٌ^(٢) رَجُلًا ، فَاعْرَفْهُ^(٣) .

الشرح : المَعْنَى بِخَصْوَصِيَّةِ الْخَبْرِ وَالتمييزِ مذكُورٌ فِي الْفَاظِ
الْمُتَنَّ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى بِيَانِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ^(٤) خَبْرَ
(كَانَ) ظَاهِرٌ كُونَهُ مَنْصُوبًا ، وَخَبْرَ (عَسَى) وَ(كَادَ) مَنْصُوبُ الْمَحْلِ .

وَأَمَّا التَّمَيِيزُ فَعَلَى ضَرِيبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَالثَّانِي : بَعْدَ تَمَامِ الْأَسْمَاءِ .
فَالَّذِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ هُوَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ ، وَالْمَنْصُوبُ فِي هَذَا يَكُونُ
فِي الْأَكْثَرِ فَاعِلًا لِنَاصِبِهِ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّ (نَفْسًا) فِي قَوْلُكَ : طَابَ زَيْدٌ

(١) فِي ط٤٣ : « مَيْزَتْ » .

(٢) فِي ط٤٣ : « بِزَيْدْ » .

(٣) ط٤٣ .

(٤) (أَنْ) مَكْرُدَةٌ فِي الْأَصْلِ .

نفساً ، في معنى طاب نفس زيدٍ ، ثم أستدَّ الفعل إلى (زيدٍ) كما يُسْنَدُ الْحُسْنُ الذي للوجه إلى صاحبه في قوله : رجل حسن وجهه ، أعني أنك جعلت (الرجل) موصوفاً بالْحُسْنِ ؛ لأنَّه من سببه كما وصف (زيداً) بالطَّيِّبِ في هذا المثال لأنَّه نفسه في الحقيقة .

وإنما نصَّبْتَ التمييز لأنَّه مشبَّهٌ بالمفعول وذلك لأنَّ المفعولَ في ضرب زيدٍ عمراً فضلةٌ في الكلام ، فكذلك التمييزُ في : طاب زيدٍ نفساً فضلةٌ في الكلام .

فإن قيل : أليس خيرٌ (عسى) منصوبَ اللُّفْظِ ، فلِمَ جعلته منصوبَ المَحْلِ ؟ . قيل : هذا وهمٌ فاسدٌ من وجوهِ أحدها : أنَّ الخبرَ (أنْ) مع الفعل لا الفعل وحده ، وإذا كان الشَّيْئان مذكورين في موضعٍ واحدٍ فالاعتبارُ في حقِّ الإعرابِ راجعٌ إليهما جميعاً ، فلذلك حكمنا في أنَّها في موضعِ النصبِ .

والثاني : أنَّ الشيخ ذكر مع هذا الخبرِ خبرَ (كاد) ونظمَهُما في حكمٍ واحدٍ وهو مرفوعٌ لفظاً ، ولو لم يُرِدِ المَحْلُ في كونهما منصوبين لكان فاسداً بلا شكٍ .

والثالث : أنَّ النصب اللُّفظيَّ في الفعل الواقع بعد (أنْ) [من [⁽¹⁾] تأثير الحرف وهو⁽²⁾ (أنْ) ، وإنما يُعدُّ في هذا المقام الأشياءُ التي يؤثِّر

(1) زيادة يستقيم بها الكلام .

(2) في الأصل : « وهي » .

ال فعل في كونها منصوبة ، فظهر أنّما أراد المصنف كونه منصوب
الحل .

فإن قيل : ما المبهم من الشَّيْئين الفعل أم الفاعل في : طاب زيد
نفساً ؟ . قيل : ليس في واحدٍ منها إبهامٌ إنّما المبهم إسنادُ الفعل إلى
الفاعل لاي وجهٍ أُسْنِدَ إليه ؟

فإن قيل : ما معنى قوله : « أن يكون الفعل قد أخذَ ما يقتضيه »
وهلأ قال : قد أخذَ فاعله ؟ . قيل : أرادَ الفاعل / لكنَّ قوله : « ما ٢٤/ب
يقتضيه » فائتته أدخلَ في العموم : لأنَّه قد يوضعُ شيءٌ موضعَ الفاعل
مؤولٌ به ، نحو قوله تعالى : « وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا » (١) . فالجار
والجرور في موضع الفاعل ، وإذا قال : « ما يقتضيه » فقد دخلَ فيه
الصَّرِيحُ وغير الصَّرِيحِ .

فإن قيل : هل في إفرادِ ذكر المثال الثاني للتمييز فائدةً وهو قوله:
« كفى زيد رجلاً » ؟ . قيل : نعم ، وهي أنّا قد ذكرنا أنَّ التمييزَ في أكثر
الأحوالِ يصلحُ أن يكون فاعلاً للفعل الذي نصبه ، وهذه الجملة في ظاهرها
لا تصلحُ في المنصوب أنْ تجعلَ فاعلاً ، وذلك أنّك إذا قلت : « كفى رجلُ
زيدٍ » (٢) لم يكن شيئاً ، لكنّك إذا جعلتَه فاعلاً (٣) في المعنى على ضربِ

(١) سورة النساء الآية ٦ .

(٢) في الحاشية ما نصه : « يعني أنك إذا قلت : طاب زيد نفسه ، فتقديره ومعناه : طابت نفس زيد ، وأما إذا رجعت إلى قوله : كفى زيد رجلاً فلا يجوز تقديره : كفى رجلُ زيد ، كما قلت في تعبير الأدب إلا
أنه وإن لم يجز تقديره كذلك فهو عبارة عن الفاعل ، وإذا كان كذلك فصار كأنه الفاعل في المعنى » .

(٣) في الحاشية : « يعني في (رجل) الذي في : كفى زيد رجلاً » .

من التأويل كان جيداً ، وذلك أنَّ معنى الكلام : أنَّ زيداً كاملُ في
الرجوليَّة ، فـ(رجلًا) في الحاصل عبارةٌ عن (زيد) ، وإذا كان عبارةً
عن الفاعل فصار كائِنُه الفاعل في المعنى .

وأمَّا التميِّزُ المنتصبُ بعد تمامِ الاسم فيأتي في موضعه إن شاء الله
تعالى^(١) .

[المصدُرُ المنسوب]

قال رحمة الله : « وأمَّا العامُ من النصب ففي خمسة أشياء :
المصدرُ ، كقولك : قمتُ قياماً ، وضررتُ ضريرةً ، وسوطاً ، وضررتُ
ضريرَ زيدٍ ، والضريرُ الذي تعلمُ »^(٢) .

الشرح : وقد ذكرنا معنى العموم فيما تقدَّم^(٣) ، والمصدرُ : هو
الحدثُ الذي اشتَقَ الفعل منه عند البصريين^(٤) ، وسُمِّيَ مفعولاً مطلقاً ،
ومعنى الإطلاق : أَنَّه لم يُقيِّد بشيءٍ من حروف الجر كغيره من المفاعيل
نحو المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، فإذا قلت : ضربتُ ، فالمعنى :
أوجدتُ ضريراً ، وكذلك (قمت) معناه إيجادُ القيام ، بخلاف : ضربت :
زيداً ، فإنه لا يكون معناه : أوجدتُ زيداً ، حتى يكون مطلقاً ، وإنما

(١) انظر ص ٣٢٢ .

(٢) ط ٤٣ .

(٣) انظر ص ١١٥ .

(٤) وقال الكوفيون العكس . انظر الكتاب ٢١/١ ، والإنصاف ٢٣٥/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٦ ،
وشرح ابن يعيش ١١٠/١ ، والهمج ٩٥/٣ .

معنى الإطلاق قائمٌ في المصادر ، ثم المصدر على ضربِ [مبهِّ] : مبهِّ
[ومؤقتٌ مقدرٌ بالعدد]^(١) [ومؤقتٌ معرفةٌ .

فالمبهم : ضربت زيداً ضرباً ، ومعنى المبهم : أنه يحتمل القليلَ
والكثيرَ .

والمؤقتُ المقدرُ بالعدد نحو : ضربته [ضربة^(٢)] وضربتين وثلاثَ
ضربات ، [والممؤقتُ المعرفة^(٣)] إما باللام نحو : ضربت الضرب الذي
تعلم ، أو بالإضافة نحو : ضربت ضرب زيد ، [إلا أنه يجب أن تعلم أنه
كان في المعنى^(٤)] : ضربت ضرباً مثل ضرب زيد؛ لأن ضرب زيد لا
يكون ضربك ، ثم لاما [حذف (الضرب) الذي هو فعلك^(٤)] حذف معه
صفته وهو (مثل) الذي كان مضافاً إلى (ضرب زيد) وأقيم المضافُ
إليه مقامه ، كقوله تعالى : « وَتَنْتَلِ الْقَرِيَّةَ »^(٥) .

وأما قوله : (سوطاً) فعندهم أنه اسمُ قام مقام^(٦) المصدر^(٧) ،
والاحسنُ في معناه أن يجعل حادثاً مخصوصاً وجوده وحدوده / بهذه
الألةِ فيكون بمعنى المصدرِ .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) غير واضحة في الأصل ، والتصوير من شرح الجمل ٧٦ .

(٤) غير واضحة في الأصل ، وهو مستقاد من شرح الجمل ٧٧ .

(٥) سورة يوسف الآية ٨٢ .

(٦) غير واضحة في الأصل .

(٧) انظر المقتضى ١/٥٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٢ .

بيانه ودليله على ذلك أتّك لو ثبّتَه أو جمعته فقلت : ضربتُه سوطين
أو ثلاثة أسواط لما وقع العدد على الآلة ، وإنما يقع على الحوادث الموجدة
وإلا فوجب أن يكون الضارب أخذًا بيده سوطين أو ثلاثة أسواط حتى
يكون صادقًا في الإخبار، وكفاك به دليلاً .

فإن قيل: ما الدليل على ما ادعى البصريون من أن الفعل مشتقٌ من
المصدر ؟ . قيل^(١) : كون الفعل دالاً على الحدث مع الزمان ، ودلالة المصدر
على الحدث دون الزمان ، فصار مثال الفعل مثال الخاتم المصوّغ من
الفضة ، ومثال المصدر مثال الفضة ، فكما أن الفضة أصل الخاتم فكذلك
المصدر أصل الفعل لدلالته على الأمرين ، وإن شئت جعلت اسمه دليلاً
على أن الفعل يصدر عنـه .

فإن قيل : كيف أقرأ قوله « المصدر »^(٢) مجروراً أم مرفوعاً ؟ .
قيل : أنت بال الخيار إن رفعته فعلى الابتداء ، وإن جرته فعلى البدل من
« أشياء » ، وكذا في سائر المعطوفات .

(١) مطموس في الأصل .

(٢) يشير إلى القول المذكور في المتن .

[ظرف الزمان والمكان]

قال رحمه الله : « وظرفُ الزمانِ نحو : خرجتْ يومَ الجمعةِ ، وكذا كلُّ زمانٍ يقع فيه فعلٌ . وظروف المكان المبهمة هي الجهات الستُّ : خلفك ، وأمامك ، وفوقك ، وتحتَك ، ويمينك ، وشمالك ، تقول : جلستْ خلفك ، وضررت زيداً أمامك ، وكذا كُلُّ ما كان جهةً نحو^(١) : حِذاك ، ووراءك ، وقبَالتك ، ومنها عندك ، ووسطُ الدار ، ومن ذلك المقادير نحو : الفرسخ ، والميل تقول : سرت فرسخاً وميلاً ، فيكون منصوياً على الظرف كأنك قلت : سرتُ هذا المقدار ، ولا يكون المكانُ المخصوصُ ظرفاً نحو : الدار ، والسوق^(٢) .

الشرح : المراد بالظرف في المكان والزمان الاسمُ منها إذا وقع الفعلُ أو معناه فيها ، والمثال في المتن ، فقوله : « كُلُّ زمانٍ يقع فيه فعلٌ » يؤيدُ ما قلناه أنه يجبُ أن يقع في اسم الزمان أو المكان حادثٌ حتى يكونَ ظرفاً .

فصل

وَخَلْفٌ، وَخِلَافٌ، وَوَرَاءٌ : الجهةُ [التي تلي ظهرك وتكون خلفك]^(٣) ، وَخِلَافٌ بمعنى (بعد)^(٤) ، فيكونان ظيفي زمانٍ ومكانٍ ، وقريئٌ :

(١) بعده في ط : « إزاك » .

(٢) ط ٤٤ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) انظر اللسان في مادة (خلف) .

﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ ﴾^(١) إِلَّا قَلِيلًا ^(٢) .

وَأَمَّا (وراء) فيكون بمعنى : أمام ^(٣) ، قال الله تعالى :

﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾^(٤) يعني : أمامهم .

وأمام وقدام : الجهة التي تواجهك ، فوق وأعلى : الجهة العالية على رأسك ، تحت وأسفل : الجهة التي تحتك ، ويمينك وشمالك هما الجهتان يميناً وشمالاً . عند : عبارة عن القرب ^(٥) ، ويستعمل في الزمان والمكان ، وقد يكون بمعنى (خذ) ^(٦) . وجذاء ، وازاء ^(٧) ، وقبالتك ، وتجاه ، وتلقاء ، وحيال ^(٨) ، / نحو ^(٩) الجهة المقابلة أيضاً .

٢٥/ب

وأما (وسط) بالسكون : فهي جهة غير معينة ، فإذا قلت : جلست وسط الدار ، يكون منزلة قولك : خلال الدار ، و (وسط) بتحريك السين : جهة معينة بمنزلة المركز من الدائرة .

(١) ما بعد (يلبثن) غير واضح في الأصل .

(٢) سورة الإسراء الآية ٧٦ .

وهي قراة ابن عامر ومحسن ومحمة والكسائي ، وقرأ الآباء (خلفك) . انظر حجة القراءات ٤٠٨ ، والمبسوط ٢٧١ ، والكشف ٥٠/٢ .

(٣) انظر كتاب الأضداد لقطرن ١٠٥ ، ومختار الصحاح في (دنى) .

(٤) سورة الكهف الآية ٧٩ .

(٥) انظر معنى (عند) في المغني ٢٠٧ ، واللسان والتاج (عند) .

(٦) في التاج (عند) : « وقد يُغْرِي بها ، أي حالة كونها مضافة لا وحدها ... ويدل لذلك قوله : عندك زيداً ، أي : خذه » .

(٧) اذاعه بمعنى : حذاء . انظر الصحاح في (اذا) .

(٨) حياله بمعنى : قبالت . انظر الصحاح في (حيل) .

(٩) في الأصل : « ونحو » .

وأما قوله : « ولا يكون المكان المخصوص ظرفاً » فمعناه لا ينتحب المخصوص بالظرفية كما ينتحب المبهم؛ وذلك لأنّ الفعل لا يتعدى إلى المكان المخصوص إلا بواسطة حرف الظرف^(١) إلا لفظة (الدخول)^(٢) تقول : صلّيت في المسجد ، وقعدت في السوق ، وتقول : دخلت المسجد .

قال الشيخ : « وهذا شاذ لا يجوز القياس عليه »^(٣) لا تقول : صلّيت المسجد ، ولا جلست الدار ، قال : « وإنما حذف حرف الظرف اتساعاً »^(٤) وقد جاء هذا أيضاً في الشعر قال الشاعر :

لَدُنْ بِهِرَّ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعْلِبُ^(٥)
الأصل : كما عَسَلَ في الطَّرِيقِ ، فحذف الجار وأوصل الفعل
فنصبَه .

فإن قيل : لم أطلق الشيخ في انتسابِ ظروفِ الزمانِ وقيدَ ظروفَ المكانِ بالإبهام ؟ . قيل : لمعنى يوجِّبه وذلك أنَّ الفعل لا بدُّ له في وجوده من زمانٍ ومكانٍ إلا أنَّه لا يستدعي الزمانَ أو المكانَ مخصوصاً ،

(١) أي حرف الجر .

(٢) هناك خلاف بين العلماء في لفظة (دخل) هل هو متعدٌ بنفسه أو غير متعد . انظر أسرار العربية ١٨١ وشرح ابن يعيش ٤٤/٢ ، وشرح الكافية ١٨٦/١ ، والهمع ١٥٣/٣ .

(٣) انظر المقتصد ٦٤٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٤٤/٢ .

(٤) البيت لساعدة بن جويني الهذلي .

انظر الكتاب ٣٦/١ ، ونواذر أبي زيد ١٦٧ ، وديوان الهذلين ١٩٠/١ وروايته فيه « لذٌ » .

وورد من غير نسبة : في الإيضاح ١٨٢ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، والهمع ١٥٤/٣ .

واللدن : الناعم ، والمسلان : سير سريع في اضطراب .

فالقياسُ أن يتعدّى إلى ما يدلُّ منها بغير واسطةٍ وهو المبهمُ فينتسبُ مبهمًا فحسب ، إلاَّ أنَّ المخصوصَ من الزمانِ يُشَابِه المبهمَ^(١) في أن لا هيئةَ له^(٢) يتميَّزُ بها من المبهمةِ فبقيت على أصلِها وهو ثبوتُ الواسطةِ بينها وبين الفعل في تعدِّيه إليها من حروف الظروف ، وذُكر في ذلك وجهٌ آخر : وهو أنَّ الفعل يدلُّ على الزمانِ بلفظه دون المكانِ فينصبُ الزمان ، وحُملَ عليه المكان المبهم لتشابهِ بينهما في عدمِ الهيئةِ دون المخصوص من المكان لعدمِ التَّشَابِهِ بينهما^(٣) .

[المفعول له]

قال رحمة الله : « والمفعول له كقولك : جئتك إكراماً لك ، وفعلتُ ذلك مخافةَ الشر ، المعنى لإكرامِ لك [ولخافةِ الشر]^(٤) ، وكلُّ مصدرٍ وجدته منصوياً بمعنى اللَّام فهو مفعول له »^(٥) .

الشرح : المفعول له : هو العلَّةُ التي اعتبرتها [جواباً حدثِ الفعل حتى]^(٦) لو سئلت : لمَ فعلت هذا الفعل ؟ ذكرتَه جواباً للسائل .

(١) في الحاشية : « لأنَّ (اليوم) و (يوماً) هيئتهما متعددة غير متمايزة ولا اعتبار بالآلف واللام لأنهما عارضان خارجان غير مؤثرين في التمييز » .

(٢) في الأصل : « لها » .

(٣) انظر الكتاب ٢٣٦/١ ، والمقتضب ٢٧٤/٢ ، وأسرار العربية ١٧٨ .

(٤) زيادة من ط ٤٤ .

(٥) ط ٤٤ .

(٦) مطموسة في الأصل ، وفي المفصل ٧٧ : « هو علَّةُ الإقدام على الفعل ، وهو جواب له » .
وانظر تعريف المفعول له في شرح الكافية ١٩١/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٧٤/١ .

وعدوا شروطاً له أحدها [: كونه مصدرًا ؛ لأن العلة^(١) المطلوبة في إيجاد الفعل لا بد من أن تكون أمراً حادثاً ، [والثاني : كونه داخلاً في ضمن^(٢) الفعل الناضب له حتى يكون الفعل منه في حكم التبع ؛ [لأن الفعل يُفعَل لأجل العلة . الثالث : أن يكون حصولهما معاً^(٣) ؛ لأن هذين الحكمين من ضرورة العلة [والمعلوم في مجيء ذلك^(٤) .

الرابع : أن يكون معناه مُغايِرًا لمعنى الفعل الناضب له ؛ لأن الشيء لا يُجعل / علَّةً في نفسه .

١/٢٦

وهذه الشرائط مأخوذة من قولك : جئتك إكراماً لك . وأمّا كونه مصدرًا ظاهراً ، وكذلك كونه داخلاً في ضمن المجيء ؛ لأن المجيء في حكم مقتضى إرادة الإكرام ، وكذلك حصول المجيء والإكرام معاً ، والشرط الرابع كذلك وهو مُغایِرٌ معنى الإكرام للمجيء ؛ لأنّه لا يكون معنى الإكرام مجيئاً ولا معنى المجيء إكراماً ، والمراد بهذا الشرط الرابع الاحتراز من أن يكون المفعول له مصدرًا من لفظ الفعل الناضب له^(٥) .

فإن فقدت هذه الشرائط أو بعضها جئت باللام تقول: جئتك لفضلك وإحسانك إلى ، قال الله تعالى :

﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ الَّذِي أَخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدَى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٦) .

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الحاشية : « يعني لا يجوز أن تقول : جئتك مجيئاً لك ، كما تقول : جئتك إكراماً لك » .

(٣) سورة النحل الآية ٦٤ .

نصب (هدىً) و (رحمةً) عطفاً على محلٍ (لتبينَ)^(١) مفعولاً
لهمَا وَأَدْخِلِ اللَّامَ (لتبينَ) ؛ لأنَّه فعلُ المخاطب لا فعلُ لفاعل الفعلِ
العللِ^(٢) .

فإن قيل : هل يشترطُ فيه التنكيرُ؟^(٣) . قيل : لا ، ألا ترى إلى ما
أوردته مثلاً وهو قوله : « فعلت ذلك مخافة الشر » إيداناً بجواز كونهِ
معرفةً ، قال الله : « خَرَجْتُمْ جَهَدًا فِي سَيِّلٍ وَآتَيْتُمْهُ مَرْضَافِي »^(٤) .
قال حاتم :

وأغفر عوراءَ الْكَرِيمِ الدُّخَارَةَ وَأعْرَضْ عَنْ شَتمِ الْلَّئِيمِ تَكْرُماً^(٥)
وفي هذا جمع الشاهدين^(٦) تعريفاً وتنكيراً .

(١) أنكر أبو حيان أن يكوننا معطوفين على محلٍ (لتبينَ) لأن محله ليس نصباً كما قال . انظر البحر . ٥٠٧/٥

(٢) في الحاشية : « وهو الإنزال » .

(٣) مذهب الجمهور هو جواز التعريف والتنكير ما عدا أبي عمر الجرمي الذي اشترط كونه نكرة .
انظر أسرار العربية ١٨٨ ، وشرح ابن يعيش ٢٤/٢ ، وشرح الكافية ١٩٤/١ .

(٤) سورة المتحنة الآية ١ .

(٥) البيت لحاتم بن عبدالله الطائي . انظر ديوانه ٢٢٨ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، والتوادر ٣٥٥ ، واللمع ١٤١ ، والمرتجل ١٥٩ .

وعدد من غير نسبة في : المقتضب ٢/٤٧ ، والجمل ٣١٩ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، والتخمير ٤١٧/١ .
والعوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة ، الدخارة : إبقاءه عليه .

(٦) أي (الدخارة) على التعريف ، و (تكرماً) على التنكير .

[الحال]

قال رحمة الله : « والحال نحو : جاعني زيد راكباً ، المعنى في حال ركوبه . وكل صفةٍ نكرةٍ منصوبةٍ بمعنى : في حال كذا فهـي حال ، وصاحبُ هذه الصفة يسمى (ذا الحال) ، ومن حق ذي الحال أن يكون معرفةً ، كما أنَّ من حقَّ الحال أن يكون نكرةً ، فلا يجوز أن تقول : جاعني رجل راكباً ، فتجعلُ النكرة حالاً^(١) ، وكذا لا يجوز أن تقول : جاعني زيد الراكب ، فتجعلُ الحال معرفةً بل الواجب أن تقول جاعني زيد راكباً ، فتجعلُ ذا الحال معرفةً [والحال نكرة]^(٢) ، فإن أردت أن تتصلِّبَ الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو : جاعني راكباً رجلًّا .

ومن علاماتِ الحال أن يصلحَ جواباً لـ (كيف) ، نحو أن يقالَ إذا قلت : جاعني زيد : كيف جاء ؟ فتقول : راكباً . فهذه خمسةٌ ما من فعلٍ إلا ويُعملُ فيها^(٣) .

الشرح : الحال^(٤) : هي لبيانِ هيئةِ الفاعل أو المفعولِ أولهما دفعهُ متفقين أو مختلفين أو [لأحدهما]^(٥) على سبيل الاحتمال ، أو لما هو مضافٌ إليه المفعولٌ إذا كان [بعضه أو في حكم البعض]^(٦) .

(١) بعده في ط ٤٥ : « إلا على ضعفٍ » .

(٢) إضافة من ط ٤٥ .

(٣) ط ٤٥ .

(٤) انظر تعريف الحال في شرح ابن يعيش ٥٥/٢ ، وشرح قطر الندى ٣٢٧ .

(٥) مطمومة في الأصل .

(٦) غير واضح في الأصل .

فمثـال كونـها لـلـفـاعـل نـحـو: جـاغـي زـيدـ رـاكـبـاـ، وـكـونـها لـلـمـفـعـولـ: ضـرـبـتـ رـاكـبـاـ، وـكـونـها لـهـما دـفـعـةـ / وـاحـدـةـ وـهـما مـتـفـقـانـ: لـقـيـ زـيدـ عـمـراـ ٢٦/بـ رـاكـبـينـ، وـمـخـلـفـانـ: لـقـيـتـهـ مـصـنـعـدـاـ مـنـحـدـرـاـ، وـالـحـتـمـلـ: لـقـيـ زـيدـ عـمـراـ رـاكـبـاـ، أوـلـاـ هوـ مـضـافـ إـلـيـهـ الـمـفـعـولـ وـهـوـ بـعـضـهـ أـعـنـيـ الـمـضـافـ بـعـضـ المـضـافـ إـلـيـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:

﴿أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(١)

فـ(ـمـيـتـاـ) حـالـ منـ(ـالـأـخـ) فـ(ـفـيـ اـحـتـمـالـ الـأـخـ)^(٢)، وـمـاـ هـوـ فـيـ حـكـمـ
الـبـعـضـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣)،
فـ(ـحـنـيـفـاـ) حـالـ منـ(ـإـبـرـاهـيمـ) وـلـيـسـ (ـالـمـلـلـ) الـمـضـافـ إـلـيـ إـبـرـاهـيمـ
بـعـضـهـ، وـلـكـنـهـ جـعـلـوـهـ فـيـ حـكـمـ الـبـعـضـ مـنـهـ حـتـىـ جـوـزـواـ اـنـتـصـابـ الـحـالـ
مـنـهـ، فـهـذـهـ أـقـسـامـ فـيـ الـحـالـ لـاـ تـكـادـ تـجـدـهـ مـحـوـزـةـ فـيـ الـكـتـبـ عـلـىـ هـذـاـ
الـنـهـجـ .

(١) سورة الحجرات الآية ١٢

(٢) فـ(ـفـيـ الـحـاشـيـةـ مـاـ نـصـتـ): «ـفـعـنـيـ هـذـاـ الـلـفـظـ إـنـ صـحـ وـكـانـ مـثـبـتـ فـيـ أـصـلـ السـخـةـ أـنـ فـيـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ اـحـتـمـالـيـنـ أـحـدـهـمـاـ: اـحـتـمـالـ كـوـنـهـ حـالـاـ مـنـ(ـالـأـخـ) كـمـاـ هـوـ فـيـ الـكـتـابـ، وـالـاحـتـمـالـ الثـانـيـ: كـوـنـهـ حـالـاـ عـنـ(ـلـحـ) فـارـدـ بـهـ هـذـاـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ» .
وانـظـرـ إـمـلـاءـ مـاـ مـنـ بـهـ الرـحـمـنـ لـلـعـكـبـيـ ٢٤٠ .

(٣) سورة النحل الآية ١٢٢

قالـ مـكـيـ: «ـحـنـيـفـاـ» حـالـ مـنـ الـمـضـافـ الـمـرـفـوعـ فـيـ «ـاتـبـعـ» وـلـاـ يـحـسـنـ أـنـ تـكـونـ حـالـاـ مـنـ
«ـإـبـرـاهـيمـ» . انـظـرـ مـشـكـلـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ ٢/٢٢ .

وـقـدـ رـدـ عـلـيـهـ أـبـوـ حـيـانـ بـقـوـلـهـ: «ـأـمـاـ مـاـ حـكـيـ عـنـ مـكـيـ وـتـعـلـيـهـ اـمـتـنـاعـ ذـكـ بـكـونـهـ مـضـافـاـ إـلـيـهـ فـلـيـسـ
عـلـىـ إـطـلـاقـ هـذـاـ التـعـلـيلـ؛ لـأـنـ إـذـاـ كـانـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ فـيـ مـحـلـ رـفعـ أـوـ نـصـبـ جـازـتـ الـمـالـ مـنـهـ نـحـوـ
يـعـجـبـنـيـ قـيـامـ زـيدـ مـسـرـعـاـ» . انـظـرـ الـبـحـرـ ٥/٤٨٥ .

فصل

ينبغي أن تعلم معنى قولنا في الحال (إنه لبيان الهيئة) أنه لا معنى بالوقت^(١) أنه جاء^(٢) مثلاً في وقت ركوبه، فإذا قلنا : جاعني راكباً ، معنى به مجئه على هيئة الركوب ، والدليل على ذلك أنهم قالوا : الحال جواب (كيف) ، و(كيف) لا يكون سؤالاً عن الوقت حتى يكون الحال توكيناً للمجيء ، فمن جعل الحال توكيناً للفعل فقد أعرضَ عن الصواب .

ويجوز أن يكون العامل فيها معنى الفعل ، ويجوز أن يكون الحال غير صفة ، وقوله تعالى : « فَمَا كُلُّكُّ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتَنَّنِ »^(٣) شاهد للجوازين^(٤) ، و قوله : « وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا »^(٥) ، « وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا »^(٦) يدل على جوازِ عملِ معنى الفعل فيها وهو ما تضمنه اسم الإشارة ، وكذلك الظرف .

وينتصب الحال بعاملِ مضمرٍ نحو قوله تعالى : « بَلَّ قَادِرِينَ »^(٧) يعني : نجموها قادرين ، وقد ينتصب الحال بعد جملةِ معقودةِ من

(١) في الأصل : « به الوقت » .

(٢) مطمسة في الأصل .

(٣) سورة النساء الآية ٨٨ .

(٤) جاء في البيان لابن الأنباري ٢٦٢/١ : « (فتنتين) منصوب على الحال من الكاف والميم في (لكم) أي : ما لكم في المتفاقفين مختلفين » .

(٥) سورة الأنعام الآية ١٢٦ .

(٦) سورة هود الآية ٧٢ .

(٧) سورة القيمة الآية ٤ ، انظر مشكل إعراب القرآن ٤٢٩/٢ .

اسمين لتأكيد الخبر وإزالة الشك وتسهيال الحال المؤكدة نحو قوله تعالى :

« وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً »^(١)

فإن قيل : لمَ وجَبَ تعريفُ ذي الحال ؟ . قيل : لما ذكرنا لك من كون الحال ببيانٍ لهيئة ذي الحال ، فاستحالَ تعريفُ الحال^(٢) مع الجهلِ بذوي الحال .

فإن قيل : لمَ وجَبَ تناكيرُ الحال ؟ . قيل : لكي يكونَ مَوْضِعَ فائدةٍ ، فإن كانت معرفةً ما كنت مفيدةً مخاطبك شيئاً لم يعرفه^(٣) .

فإن قيل : لمَ جازَ نصبُ الحالِ المقدمةِ عن النكرة ؟^(٤) . قيل :

لخروجها عن صلاحية الوصفِ بالتقديم .

فإن قيل : هل بين الوصفِ والحالِ فرقٌ في المعنى ؟ . قيل : نعم ، في الحال ثبوتُ الوصفِ له حالٌ كونه فاعلاً أو مفعولاً ، وليس في الوصف تَعْرُضُ لكونه فاعلاً^(٥) أو مفعولاً .

وقوله : « فهذه خمسةٌ ما من فعلٍ إلَّا ويعملُ فيها » يعني : المصدر ، والظرفين ، والمفعول له ، والحال ، تقريرٌ لما ادعى من العموم في انتسابها ، والله أعلم .

(١) سورة البقرة الآية ٩١ ، انظر البيان لأبي الأبياتي ١٢٩/١ .

(٢) مراده بتعريف الحال : إعلامُ ببيان هيئة صاحب الحال ، وليس المراد بالتعريف هنا ما يقابل التناكير .

(٣) أجاز يونس والبغداديون تعريفه ، وذهب الكوفيون إلى جوازه إذا كان بمعنى الشرط . انظر شرح ابن عقيل ٦٢١/١ ، والتصریح ٣٧٤/١ ، والهمج ١٨/٤ .

(٤) نحو : « جاعي راكباً رجل » كما في المتن .

(٥) مطموسة في الأصل .

قال رحمة الله : «

الفصل الثالث

في العوامل من الحروف

وهي أربعة ضرب :

[إن وآخواتها]

ضرب يرفع وينصب وهي ثمانية، ستة منصوبها / قبل المرفوع ١/٤٧ وهي : إن، وأن، وكأن، ولكن، ولعل، وليت، تقول : إن زيداً منطلق ، ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب نحو: إن منطلق زيداً، ويسمى المنصوب اسمًا والمرفوع خبراً . وتدخل (ما) على هذه الحروف فتكلفها ، أي : تمنعها عن العمل كقول الله تعالى : « إِنَّمَا لِلَّهِ الْحَمْدُ وَحْدَهُ » (١) (٢).

الشرح : الحروف على ضربين : عامل ، وغير عامل .

فالعامل على ضربين : ضرب يعمل في الجملة ، وضرب يعمل في المفرد ، فالذى يعمل في الجملة على ضربين : ضرب ينصب الاسم (٣) ويرفع الخبر ، وضرب يرفع الاسم وينصب الخبر ، فالذى ينصب الاسم ويرفع الخبر ستة وهي المذكورة في المتن .

(١) سورة النساء الآية ١٧١ .

(٢) ط ٤٦ .

(٣) مطموسة في الأصل .

فصل

اعلم أنَّ الحروفَ أدنى درجةً في باب العملِ من الأفعالِ؛ لأنَّ
الأفعالَ تقتضي مُتَّصلاتٍ تتعلَّقُ بها نحو: الفاعلُ، والمفعولُ، والمصدرُ،
وظروفِ الزَّمانِ والمكانِ، فلذلك قَوْيَتْ في باب العملِ فتعملُ على جميع
مقتضياتها، بخلافِ الحروفِ فإنَّها تقتضي شيئاً واحداً تدخلُ ليظهرَ
معناه^(١) فلذلك ضَعُفتْ في باب العملِ، فالقياسُ فيها ألاًّ تعملُ إلَّا في
شيءٍ واحدٍ.

وأمَّا هذه الحروفُ الستُّ فتشابهُ الأفعالَ من جهةِ اللفظِ والمعنى
فأعملتُ في الاسمين لزيادةِ مَزِيَّتها على سائرِ الحروفِ بحصولِ المشابهةِ
بینها وبينِ الأفعالِ.

وأمَّا المشابهةُ اللفظيةُ فهي أنَّها مركبةٌ من ثلاثةِ أحرفٍ أو
أكثرَ كما أنَّ الأفعالَ كذلكَ، وهي مبنيةٌ على الفتحِ كالماضيَّةِ من الأفعالِ.
وأمَّا المعنويةُ فـ(إنَّ) وـ(أنَّ) بمعنى: أكَدْتُ، وـ(كأنَّ) بمعنى:
شَبَّهَتْ، وـ(لكنَّ) بمعنى: استدركتَ، وـ(ليتْ) بمعنى: تمنَّيتْ، وـ(لعلَّ)
بمعنى: ترجَّيتْ.

فإذا عرفتَ هذه المشابهةَ البليغَةَ بینها وبينِ الأفعالِ عرفتَ أنَّه لا
يَبْعُدُ من أن تعمَلَ عملَ الأفعالِ فلأجلِ ذلك تتصبُّ الاسمُ وتترفعُ الخبرُ،
ومما يُقوِّي مشابهتها الأفعالُ دخولُ «نون» العمادِ عند اتصالِ ألفِ

(١) الخمير عائد على (شيئاً).

الضمير وبيانه بها كما في الأفعال . وألزم تقديم منصوبها على مرفوعها لكيلا يفوت الفرقُ الحاصلُ بينهما في حقيقتهما فسئلَمَ على^(١) الأفعال جوازُ تقديم مفعولِها على فاعلِها ، وفاعلِها على مفعولِها إظهاراً لمزيتها في حقيقتها .

وأيضاً فإن له^(٢) شبهاً خاصاً بأفعال القلوب، وباب « كان » لوقوع المبتدأ والخبر بعدهما ، فلمَّا نصِّبَا على المفعولية في باب « علمت » ، [ورُفع المبتدأ ونصب الخبر في باب « كان »]^(٣) لم يبق في باب « إن » سوى هذه الطريقة من أن ينْصَبَ المبتدأ ويرفع الخبر ؛ / لأنَّ باب ٢٧/ب « علمت » مقدِّمٌ لكونه تاماً ، ثم باب « كان » لكونه فعلًا ، ثم باب « إن » لكونه حرفاً . ولمَّا صَلَحت بالكاف بـ(ما) - أن تدخل على الفعل نحو : « إِنَّمَا يَرِيدُكُمُ اللَّهُ »^(٤) ، إنما يريد خرجت عن كونها عاملة ؛ لأنَّ العامل يجب فيه أن يختص لقَبِيلِيون قبيل حتى يكون عاملًا ، ولذلك لمَّا كانت حروف العطف داخلة على القبيلين - وكذلك^(٥) سائر الحروف التي لا تعمل - لم يعط لها عمل لعدم الاختصاص لقَبِيلِ واحد ، ومنهم من يجوز إعمالها والكاف^(٦) خصوصاً في (ليتما ، ولعلما) ويرى بيته :

التابعة :

(١) (على) يعني (اللام) فيه يستقيم الكلام . انظر المغني ١٩١ .

(٢) أي : إن وأخواتها .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) سورة المتحدة الآية ٩ .

(٥) مطومة في الأصل .

(٦) انظر شرح الكافية ٢٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٤ ، وشرح التصريح ١/٢٢٥ .

[قالت] ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصلّفه فقدِ^(١)

بنصب (الحمام) ورفعه .

فإن قيل: ما تقول في قول الكوفيين إن هذه الحروف تتنصب الاسم، والخبر مرفوع على حاله قبل دخولها لا عمل لها فيه؟^(٢) . قيل: قد بيّنا المقتضى لكونها عاملة في الجازين فبطل قولهم، وممّا يزيد ذلك وضوحاً أن لها معانٍ في دخولها في الجملة، فتأثيرها المعنوي في الخبر أدخل وأظهر في المقصود من تأثيرها في الاسم، مثاله قوله: إن زيداً منطلق، فهي للتأكيد بالاتفاق، والتأكيد إنما يكون في (الانطلاق) لا في (زيد)، فإذا أثّر معناها في الخبر فلن يؤثّر عملها فيه أولى^(٣)؛ ولأنَّ تأثير العمل تابع للمعنى، ولذلك تجد كثيراً من الحروف لا تعمل، ولا تجد عاملًا لا معنى له . ظهر بهذا أنَّ هذه الحروف عاملة في الخبر والاسم جميعاً .

فإن قيل: أليس يجوز تقديم خبرها إذا كان ظرفاً على اسمها نحو:

﴿ إِنَّا إِلَيْنَا إِيَّاهُم ۝ شَمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابُهُم ۝﴾^(٤)

(١) البيت للنابغة النباني . انظر ديوانه ١٦ والزيادة منه ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والانتصاف ٤٧٩/٢ ، والتحمير ٤٠/٤ ، وشرح ابن عييش ٥٨/٨ .

وورد من غير نسبة : في اللمع ٣٢٠ ، والمقتصد ٤٦٩/١ ، وأوضع المسالك ١/٢٥٠ ، وقطر الندى ٢١٠ .

(٢) انظر هذه المسألة في أسرار العربية ١٥٠ ، والانتصاف ١٧٦/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٥١ ، والتحمير ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، والتصريح ٢١٠/١ .

(٣) ومن قال بذلك العكري في كتابه التبيين ٣٢٤ .

(٤) سورة الفاطحة الآياتان ٢٥ ، ٢٦ .

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لِعْنَةً ﴾^(١) ، ﴿ إِنَّ لَدَنَا أَنْكَالًا ﴾^(٢) ،

﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ سُرْرًا ﴾^(٣)

أو الشيخ أطلق في الجواز ؟ . قيل : قولُ الشِّيخ صَحِيحٌ لَوْ تَدَبَّرْتَهُ لَعْنَةً أَنَّ الطَّعْنَ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْمَنْصُوبِ » ، وَلَمْ يَقُلْ : تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْإِسْمِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ جَازَ تَقْدِيمُ خَبِيرَهَا عَلَى اسْمِهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا ؟ . قِيلَ : لَعْدَمِ ظَهُورِ عَمَلِهَا فِي الْلَّفْظِ .

وَيَعْدُ : فَإِنَّ الظَّرْفَ لَهُ حَكْمٌ خَاصٌّ فِي الْابْتِدَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ ظَرْفًا وَجَبَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيمُهُ فِي بَابِ « إِنْ » جَائِزٌ ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْحَرْفَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

[مواضع فتح وكسر همزة « إِنْ »]

قال رحمة الله : « وَ (إِنْ) تُفْتَحُ بَعْدَ لَوْ ، وَلَوْلَا ، وَيَعْدُ (عَلِمَ) وَأَخْوَاتِهَا ، فَإِنْ دَخَلَ « الْلَّامُ » فِي خَبِيرَهَا كُسِّرَتْ كَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ ﴾^(٤) ،

فَإِذَا جَاؤَتْ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تُكْسَرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ .

(١) سورة النازعات الآية ٢٦ .

(٢) سورة المزمل الآية ١٢ .

(٣) سورة الشرح الآية ٦ .

(٤) سورة المنافقون الآية ١ .

إذا أُسقِطَّتْها مع اسمِها وخبرِها لم يجُزْ أن يقعَ مكانها اسمٌ واحدٌ
كقولك : قال فلان : إنَّ زيداً منطلق ، لو قلت : قال فلان : زيد ، لم^(١)
يصح .

/ وَفُتْحٌ^(٢) حيث يقعُ موقعُها اسمٌ واحدٌ كقولك : بلغني أنَّ زيداً ١/٢٨
منطلق ، ففتتح لأنك تقول : بلغني الخبرُ وبلغني الانطلاقُ فيكون صحيحاً ،
وهذا حُكْمُ الستة «^(٣) » .

الشرح : علاماتُ معرفةِ مواضعِ المكسورةِ والمفتوحةِ من جهةِ
اللفظِ ومن جهةِ المعنى .

أمّا من جهةِ اللفظِ في المكسورة : فهي إذا وقعت في مقولِ القولِ
وما يُشتقُّ منه من الماضي والمضارع والأمر وجميعُ ما يتصرفُ منه ،
مثال ذلك في قول الله تعالى :

﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَنَّا لِمَسِيحَ ﴾^(٤) ، ﴿ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾^(٥) ،
﴿ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ ﴾^(٦) ، قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ^(٧) .

(١) في الأصل : « ولم » .

(٢) مكرر في الأصل .

(٣) ط ٤٧ .

(٤) سورة النساء الآية ١٥٧ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٨١ .

(٦) سورة البقرة الآية ٦٨ .

(٧) سورة الأعراف الآية ٢٨ .

والثاني : صلة الموصول نحو : « **مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ** » (١) .

والثالث : إذا ابتدأت بها نحو : إن زيداً منطلق .

والرابع : أن تدخل لام الابتداء في صلتها نحو :

« **إِنَّ فِي ذَلِكَ لِعْرَةً** » (٢) ، « **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ** » (٣) .

« **إِنَّهُمْ لِفِي سَكَرٍ طَّمِ يَعْمَهُونَ** » (٤) .

وأما من جهة المعنى في المكسورة أيضاً أن (٥) تقع الجملة التي دخلت عليها موقعاً لا يصلح للفرد ، وجميع ما ذكرنا من العلامات في كونها مكسورةً يكون معنى هذه المعنوية قائماً .

وأما اللّفظية في كونها مفتوحة : وقوعها (٦) بعد (لو) ، و (لولا) ، وبعد أفعال القلوب إذا لم تدخل لام الابتداء في صلتها . والمعنى أن تقع الجملة التي دخلت عليها موقعاً يصلح للمفرد نحو الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ، والمبتدأ بشرط تقديم الخبر .

مثال ذلك : بلغني أن زيداً منطلق ، وسمعت أن عمراً خارج ، وعجبت من أن بكرًا واقف ، وحق أن زيداً منطلق .

(١) سورة القصص الآية ٧٦ .

(٢) سورة النازعات الآية ٢٦ .

(٣) سورة المافقون الآية ١ .

(٤) سورة الحجر الآية ٧٢ .

(٥) كما في الأصل والأصح « فأن » .

(٦) كما في الأصل والأصح « فووووها » .

فإن قيل : لم تقع المكسورة في موضع الجملة ، والمفتوحة في موضع المفرد ؟ . قيل : بما وإن اتفقا في كونهما مؤكدين لضمون الجملة ، ولكن المكسورة تترك الجملة على حالها كما هي مستقلةً بنفسها .

وأما المفتوحة فتقبلها إلى حكم المفرد فلذلك تختص كل واحدة بما تقتضيه في أصلها .

فإن قيل : هل لهما موضع يجوز أن يتناوبَا فيه ؟ . قيل : نعم ، وهو قولهم : وأول ما أقول : إني أحمد الله ، لكن التقدير مختلف ، فإن كسرت فالخبر محنوفٌ وتقديره : أول قولي حمد الله حاصلٌ وثابت^(١) . وإن فتحت فهو الخبر تقديره : أول قولي حمد الله .

فصل

ويُخَفَّفَان^(٢) فيبطل عملهما^(٣) ويصلح دخولهما على الفعل ، ويلزم المكسورة اللام الفارقة بينها وبين النافية في خبرها^(٤) ، وأن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال^(٥) التي تدخل على المبتدأ والخبر .

/ وأما المفتوحة فإنها يُعوضُ من تثقيلها واحدٌ من الحروف^(٦) / بـ الأربعة : حرف النفي ، وقد ، وسوف ، والسين .

(١) ويجوز تناوبهما بعد إذا الفجائية ، وإذا وقعت (إن) جواب قسم وليس في خبرها اللام ، وبعد فاء الجزة ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٠٦/١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) اختلاف في (إن) المخففة ، فذهب الكوفيون إلى إهمالها والبصرريون إلى الإهمال والإعمال . انظر الانصاف ١٩٥/١ فما بعدها ، والتبيين المسألة ٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٧٢/٨ ، وشرح الكافية ٢٥٨/٢ .

(٤) في الحاشية : « عوضاً عن تشديدها » .

(٥) في الحاشية : « نحو كان وظن » .

(٦) في الأصل : الحرف .

مثال الأول^(١) قوله :

« وَإِن كُلُّ الْمَاجِيْعُ »^(٢) ، « وَإِن تَظْنُكَ لَمَّا أَلْكَذَيْنَ »^(٣) ،
« وَإِن كَثُنَتْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَّا أَغْفَلَيْنَكَ »^(٤)

ومثال الثانية^(٥) : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ »^(٦) ، وعلم أن
سيقوم ، وعلمت أن سوف يقوم ، « لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا »^(٧) ،
« أَيْخَسَبَ أَنْ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ »^(٨) ، « أَفَلَا يَرَوْنَ الَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ »^(٩).

فإن قيل : لم وجَّبَ أن يكون الفعل الواقع بعدها^(١٠) من الأفعال
الداخلة على المبتدأ والخبر ؟ . قيل : لتعاقبِهما إياها قبل التخفيف ،
في كونها داخلة على المبتدأ والخبر ، فلما خففتْ جاز الجمع بينها
وبين التي تعاقبها بخلاف سائر الأفعال التي لم يكن بينها هذه الألفة ،
وقد جوزَ الكوفيون دخولها في غيرها^(١١) .

(١) أي : المكسورة المهمزة .

(٢) سورة يس الآية ٢٢ ، على قراءة التخفيف و (ما) فيها زائدة والتقدير (جميع) ، وقد قرأ ابن عامر
وعاصم وحمزة بالتشديد . وخفق الباقون . انظر حجة القراءات ٥٩٧ ، والمبسوط ٣٧١ ، والكشف
٢١٥/٢ ، والبيان ١٩٤/١ .

(٣) سورة الشura الآية ١٨٦ .

(٤) سورة يوسف الآية ٣ .

(٥) أي : المفتحة المهمزة .

(٦) سورة المزمل الآية ٢٠ .

(٧) سورة الجن الآية ٢٨ .

(٨) سورة البلد الآية ٧ ، وفي الأصل : « أَنْ لَنْ » .

(٩) سورة طه الآية ٨٩ .

(١٠) أي « إنْ » المكسورة المفخفة .

(١١) انظر هذه المسألة في التخمير ٤/٧٥ ، وشرح ابن عباس ٨/٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥٩ .

فإن قيل : هل فيهم من يجوز إعمالها بعد التخفيف ؟ . قيل : نعم ، فكريء « وَإِن كُلًا لَمَا لَيُوْفَيْنَاهُ »^(١) بالتفخيف ونصب (كُلًا) .

فإن قيل : هل يجوز أن يحمل المعطوف على محل المكسورة فيرفع ؟ . قيل : نعم ، لكن بعد استيعاب جميع ما في حيزها من تمامية الجملة نحو قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ بَرِيئٌ مِّنَ الْمُشَرِّكِينَ وَرَسُولُهُ »^(٢) . أمّا لو قلت : إن زيداً وعمرو ذاهبان ، فلا يصح لاستحالة أن يعمل عاملان في شيء واحد^(٣) .

فإن قيل : أليس يُقرأ « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ »^(٤) بالرفع ؟ . قيل : بل ، ولكن التقدير : إن الله يصلّي وملائكته يصلّون ، حذف الخبر دلالة الثاني عليه .

فإن قيل : هل يجوز رفع صفة اسم المكسورة حملاً على المحل كما ذكرته في المعطوف ؟ . قيل : هذا مختلف فيه^(٥) ، فجازه أبو إسحاق^(٦)

(١) سورة هود الآية ١١١ .

وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر ، وقرأ الباقون بالتشديد .

انظر حجة القراءات ٢٥٠ ، والكشف ٥٣٦/١ ، والتبصرة ٢٢٥ .

(٢) سورة التوبة الآية ٢ ، كسر همزة (إن) قراءة الحسن ، انظر البحر ٦/٥ .

(٣) هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الجواز ، انظر الكتاب ١٥٥/٢ ، ومعاني القرآن ٢١١/١ ، وأسرار العربية ١٥٢ ، والتحمير ٥٣/٤ ، وشرح ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٤) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .

وهذه قراءة أبي عمرو . انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٢١ ، والبحر المحيط ٢٤٨/٧ .

(٥) انظر التبيين المسألة ٥٢ ، والتحمير ٤/٥ ، وشرح الكافية ٢/٥٤ .

(٦) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، من أكابر أهل العربية ، حسن العقيدة ، كان يخبط الزجاج ، فأحبّ النحو ثم لزم المفرد ، وله تصنیف كثیر منها : معانی القرآن ، وفعلت وأقلعت توفي سنة ٢١١ هـ .

انظر ترجمته في أخبار النحوين البصريين ٨٠ ، ونسمة الآباء ٢٤٤ ، وبقية الوعاة ٤١١/١ .

وَحَمِلَ عَلَيْهِ قُولَهُ تَعَالَى : « إِنَّ رَقِيقَيْ قَدْفَ بِالْحَقِيقَ عَلَامَ الْغَيُوبِ »^(١) ، وَقَالَ غَيْرُهُ^(٢) (عَلَام) خَبْرُ مُبْتَدِئٍ مَحْنُوفٍ لَا صَفَةً ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الفَصْلُ بِالْخَبْرِ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ؛ لَأَنَّ إِيرَادَ الْخَبْرِ إِعْلَامٌ بِتَامَمِيَّةِ الْاسْمِ ، وَإِيرَادُ الصَّفَةِ إِعْلَامٌ بِعَدْمِ تَامَمِيَّتِهِ وَقْتَ الإِخْبَارِ ، وَهُمَا فِي طَرْفِيْ نَقْيَضٍ .

[لَا وَمَا الْمُشَبَّهَتَانِ بِلَيْسِ]

قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ : « وَالاثْنَانِ الْبَاقِيَانِ مَرْفُوعُهُمَا قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَهُمَا (لَا) وَ(مَا) بِمَعْنَى لَيْسٍ ، تَقُولُ : مَا زَيْدٌ مَنْطَلِقًا ، وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَيُبَطِّلُ عَمَلَهُمَا بِتَقْدِيمِ الْخَبْرِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا فَاضَلٌ زَيْدٌ ، وَمَا مَنْطَلِقٌ عُمَرٌ ، فَلَا يَجُوزُ : مَا مَنْطَلِقًا زَيْدٌ ، وَلَا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ »^(٣) .

الشَّرْحُ : تَشْبِيهُ هَذِينَ الْحَرْفَيْنِ بِ(لَيْسَ) وَإِعْمَالُهُمَا مَذَهَبُ الْجَازِيَّينَ^(٤) ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَهُمَا ، وَيَقْرَأُونَ « مَا هَذَا بَشَرٌ »^(٥) (بِالرَّفْعِ)^(٦) .

(١) سورة سبأ الآية ٤٨ ، انظر معاني القرآن ٤/٢٥٧ ، والبيان ٢/٢٨٣ .

(٢) مراده الزمخشري . انظر المفصل ٣٥٢ ، والبحر ٧/٢٩٢ .

(٣) ط ٤٧ .

(٤) انظر هذه المسألة في الكتاب ١/١٧ ، والمقتضب ٤/١٨٨ ، والمقتضى ١/٤٢٩ ، والمراجل ١٧٦ ، والتخيير ١/٥٢١ .

(٥) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٦) قال صاحب الدر المصنون ٦/٤٨٩ : « ونقل ابن عطيه أنه لم يقرأ أحد إلا بلغة الجاز ، وقال الزمخشري : « ومن قرأ على سليقة منبني تميم قرأ (بشر) بالرفع وهي قراءة ابن مسعود » . قلت : فادعاء ابن عطيه أنه لم يقرأ به غير مسلم ». انظر الكشاف ٢/١٧ ، والبحر الوجيز ٧/٤٩٩ ، وشرح قطر الندى ١٤٤ .

وأماماً وجه التشبّيـه فلأنـهما لنـفي، و(ما) أشدـ مشابـهـة بـ (ليس) من (لا) ؛ لأنـ (ما) لنـفي الحال كما أنـ ليس لنـفي الحال فـلذلك دخلـت على المـعـرـفـة والنـكـرـة و(لا) على النـكـرـة / فـحسب . وأمامـاً بطـلـانـ العمل ١/٢٩ بتـقـدـيمـ الـخـبـرـ معـ أنـ الـعـمـلـ بتـقـدـيمـ خـبـرـ (ليس) ثـابـتـ فـلـاضـعـفـهـما في جـنـبـ (ليس) ؛ لأنـها عـاـمـلـ بـأـصـالـتـها ، وـهـما عـاـمـلـانـ لـجـرـدـ المشـابـهـةـ .

وكـذـلـكـ يـبـطـلـ عـمـلـهـما إـذـا اـنـتـقـضـ النـفـيـ بـ « إـلـا » في قولـكـ : ما زـيدـ إـلـا مـنـطـلـقـ ؛ لأنـهـما خـرـجـتـا بـأـنـتـقـاضـ النـفـيـ عنـ المشـابـهـةـ .

فصل

ويـكـثـرـ استـعـمـالـ (ما) دونـ لاـ ، وـمـنـ اـخـتـصـاصـهـاـ أـيـضاـ آـنـهـ تـدـخـلـ (الـباءـ) المؤـكـدـةـ لـلنـفـيـ فيـ خـبـرـهاـ دونـ خـبـرـ (لا) ، فـلاـ يـجـوـزـ دـخـولـهـاـ فيـ خـبـرـ ليسـ وـخـبـرـ (ما) عندـ اـنـتـقـاضـ النـفـيـ لـخـرـوجـ الـكـلـامـ إـلـىـ الإـثـبـاتـ وـمـوـضـوـعـهـاـ لـتـأـكـيدـ النـفـيـ فـلـاـ يـجـوـزـ : ليسـ زـيـدـ إـلـاـ بـخـارـجـ .

فـإـنـ قـيـلـ : (إنـ) وـأـخـواتـهـ شـابـهـتـ الـأـفـعـالـ وـقـدـمـ منـصـوبـهـاـ عـلـىـ مـرـفـوعـهـاـ ، فـقـدـ حـصـلـتـ المـغـايـرـةـ^(١) فيـ الـعـمـلـ ، فـهـلـأـ فـعـلـ بـهـمـاـ^(٢) ما فـعـلـ بـهـاـ حتـىـ يـفـارـقـاـ فيـ عـلـمـهـماـ عـمـلـ (ليس) ؟ . قـيـلـ : بـابـ (إنـ) شـابـهـ الـأـفـعـالـ عـمـومـاـ وـخـصـوصـاـ^(٣) كـمـاـ ذـكـرـنـاـ ، وـهـماـ يـشـابـهـانـ فـعـلـاـ وـاحـدـاـ^(٤) منـ

(١) مـطـمـوـسـةـ فـيـ الـأـصـلـ .

(٢) أـيـ : « ما » وـ « لا » .

(٣) فـيـ الـحـاشـيـةـ : « يـعـنيـ مـنـ جـهـةـ الـلـفـظـ وـمـنـ جـهـةـ الـمـعـنـىـ » .

(٤) فـيـ الـحـاشـيـةـ : « وـهـوـ لـيـسـ » .

جهة المعنى^(١) دون اللَّفظ فلم تُجعَلَ من باب (إنَّ) ، فلم يبق إلا أن تتبعاً (ليس) في كيَفِيَّةِ العمل لقلَّةِ المبالغةِ بهما ، ولذلك لم يلتفت بنو تميم إلى المشابهة وتركوهما غيرَ عاملتين ، وأبطل^(٢) عملهما الحجازيون عند تقديم الخبر وانتقاد النفي نحو : ما منطلقٌ زيد ، « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ »^(٣) ، « وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ »^(٤) .

[لِلنافيَةِ للجنس]

قال رحمه الله : « وقد يكون (لا) بمنزلة (إنَّ) في نصب الأول كقولك في نفي الجنس : لا غلامَ رجلٌ قائمٌ هنا ، ولا رجلٌ صِدقٌ كائنٌ عندنا ، ولا خيراً^(٥) من زيدٍ جالسٌ عندنا ، فتنصب المضاف والمضارع : وهو كل اسم تعلق به شيءٌ هو من تمام معناه ، كـ « خيرٌ » من زيد^(٦) . وأمّا النكرةُ المفردةُ ف تكون مبنيَّةً معها على الفتح نحو : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ ، فإنْ كررتَ مع النكرةَ نحو : « لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خَلَةٌ »^(٧) جازَ الفتحُ والرفعُ^(٨) .

(١) في الحاشية : « وهو النفي » .

(٢) في الأصل : « وأبطلوا » وهي جائزة على لغة بالحارث بن كعب . انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨١/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٤٤ .

(٤) سورة القمر الآية ٥٠ .

(٥) في الأصل : « لا خيرٌ » ، وهو وهم .

(٦) في ط ٤٨ : « كتعلقٌ من زيدٍ بخيرٍ » .

(٧) سورة البقرة الآية ٢٥٤ . وفي الأصل : « لا بيع ولا خلة » .

(٨) بعده في ط ٤٨ : « ... لأنَّه محصل على موضعه ؛ لأنَّ موضعه رفع بالابتداء » .

فإن وقعَ بعدها المعرفةُ لم يجزِ إلا الرفعُ على الابتداء نحو : لا زيدٌ
في الدار ولا عمرو ، ولا يقعُ بعدها المعرفةُ إلا وهي مكررةً ^(١)

الشرح : اعلم أنهم يحملون (لا) على (ليس) مرّةٍ فيرفعون
بها الاسم وينصيرون الخبرَ كما مرّ ، ويحملونها على (إنْ) أخرى
فينصيرون بها الاسم ويرفعون الخبرَ .

ووجه حملهم إياها [عليها] ^(٢) أنهم نقىضان يُنفّى به (لا) ما يُثبت
به (إنْ) ، ومن شأنهم حمل النَّقِيضِ على النَّقِيضِ ، كالنَّظيرِ على
النَّظيرِ ، ألا ترى أنهم حملوا (كم) الخبرية في البناء على (ربُّ) ، و (ربُّ)
في كونها في صدر الكلام على (كم)؛ لأنَّها للتكتيرِ كما هي للتقليلِ ، / ٢٩ بـ
وحملوا (جَوَاعَان) على (شَبَّاعَان) في الوزن لأنَّهما ضدَّان .
وبيني أن تعلم أنَّ النكرة المنفية به (لا) على أربعة أوجهٍ : مفردة ،
وموصوفة ، و مضافة ، وموصولة .

فالمرة ^(٣) نحو : لا رجلٌ في الدار ، ولا إلهٌ إلا الله ، وقد مرَّ
شرحها وعلَّة بنائِها في باب (البناء العارض) ^(٤) .

وأما الموصوفة فنحو : لا رجلٌ ظريفاً في الدار ، ولك في صفتِها
ثلاثة أوجه ^(٥) : النصبُ حملأ على اسم (لا) محلّاً ، والفتحُ حملأ على
اللُّفْظ ، والرفعُ حملأ على الابتداء ، والأول أجدُّ الثلاثة .

(١) ط ٤٨ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) المفرد يشمل المثنى وجمع التكسير وجمع المذكر وجمع المؤنث .

(٤) انظر من ٧١ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٨/٢ ، والمقتضب ٣٦٩/٤ ، والجمل ٢٣٨ ، والتخمير ٥١٠/١ .

وأَمَّا المضافةُ فهِي المذكورةُ فِي المتنِ . وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَةُ ، وَهِيَ : لَا
غَلَامٌ رَجُلٌ ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ .

ثُمَّ يَجِبُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَضَافَةً إِلَى نَكْرَةٍ حَتَّى تَكُونَ (لَا) عَامِلَةً فِيهِ ،
لَا يَجُوزُ : لَا غَلَامٌ زَيْدٌ ، لَأَنَّهُ صَارَ مَعْرِفَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهِيَ
لَا تَعْمَلُ فِي^(١) الْمَعْرِفَةِ ؛ لَأَنَّ مَوْضِعَهَا نَفِيَ عَامٌ . وَأَمَّا مَعْنَى^(٢)
(الْمَضَارِعَةُ الْمَضَافُ) فَمَذْكُورٌ فِي المتنِ .

وَقَدْ تَدْخُلُ «اللَّامُ» فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ^(٣) تَاكِيدًا لِمَعْنَى الإِضَافَةِ
نَحْوُ قَوْلِهِمْ : لَا أَبَا لَكَ ، وَلَا غَلَامٍ لَكَ ، وَإِنْ أَرَدْتَ إِلَيْهِمْ قَلْتَ : لَا أَبَ لَكَ ،
وَلَا غَلَامَ لَكَ .

قَوْلُهُ : «فَإِنْ كُرِّرَتْ (لَا) مَعَ النَّكْرَةِ جَازَ الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ» وَأَمَّا الْفَتْحُ
فَعَلَى : هَلْ مَنْ بَيْعٌ فِيهِ وَخْلَةٌ^(٤) ، وَالرَّفْعُ^(٥) عَلَى تَقْدِيرٍ : هَلْ بَيْعٌ فِيهِ
وَخْلَةٌ ، فَفِي الْأُولِيَّ تَضَمَّنَ الْكَلَامُ مَعْنَى الْحَرْفِ فَبُنِيَ^(٦) ، وَفِي الْثَّانِي لَا
يَتَضَمَّنُ فَبَقِيَ مَعْرِيًّا^(٧) . وَأَمَّا وَقْوَعُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا فَمَرْفُوعَةٌ عَلَى الْابْتِداءِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَلَى» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «الْمَعْنَى» .

(٣) وَيَكُونُ زَانِدَةً مَقْحَمَةً ، انْظُرُ الْكِتَابَ ٢٧٦/٢ ، وَالْمَقْتَضَبَ ٣٧٣/٤ - ٣٧٤ ، وَالْأَصْلُ ٣٨٩/١ ، وَشَرْحُ
ابْنِ يَعْيَشِ ١٠٥/٢ .

(٤) يَعْنِي الْأَكِيَّةُ المَذَكُورَةُ فِي المتنِ .

(٥) قَرَا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عُمَرٍ بِالْفَتْحِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَقَرَا الْبَاقِونَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ . انْظُرُ حَجَةَ الْقِرَاءَاتِ ١٤١ ،
وَالْمُبْسُطَ ١٥٠ ، وَالْتَّبَصَرَةَ ١٦٢ .

(٦) جَاءَ فِي التَّخْمِيرِ ٤٩٨/١ : «أَنَّ الْمَفْرَدَ فِي بَابِ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ لَا يَبْنِي لِذَاتِهِ ، بَلْ لِتَقْصِيمِهِ مَعْنَى
«مِنْ» الْاسْتِفْرَاقِيَّةِ ...» .

(٧) انْظُرُ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢٨٢/١ ، وَالْبَيَانِ ١٦٨/١ .

لِمَا ذكرنا أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَمَّا كُونُ الْمَعْرِفَةِ مُكَرَّرَةً فَلَذِنَّهُ جَوَابُ لِقُولِ الْقَائلِ : أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمِّرُوهُ ؟ ، فَيُجِبُ مَطَابِقَةُ الْجَوابِ السُّؤَالِ :

أَمَّا إِذَا أَرَدْتَ نَفِيَ الْمَعْرِفَةِ غَيْرِ الْمُكَرَّرَةِ فَقُلْ : مَا زَيْدُ فِي الدَّارِ ؛ لَأَنَّ (ما) يَشْتَهِلُ كُلَّا النَّوْعَيْنِ^(١) .

فَإِنْ قِيلَ : لَمْ بَنِيتِ النَّكْرَةَ مَعَ (لا) إِذَا كَانَتْ مُفَرِّدَةً ، وَلَمْ تَبْنِيَ المَضَافَةُ وَالْمَوْصُولَةُ مَعَ أَنَّهَا فِي كُلِّيهِمَا لِنَفِيِ الْجِنْسِ ؟ ، قِيلَ : لَأَنَّ سَبَبَ الْبَنَاءِ قَائِمٌ فِي الْمُفَرِّدِ دُونَ الْمَضَافَةِ وَالْمَوْصُولَةِ ، وَهُوَ تَضَمِّنُهَا مَعْنَى الْحَرْفِ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ مُسْتَغْرِقٌ لِلْجِنْسِ حَتَّى لَوْ قُلْتَ : بَلْ رَجُلَانِ ، يُعَدُّ مُتَنَاقِضًا بِخَلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ : لَا غَلَامٌ رَجُلٌ عَنْدِي بَلْ غَلَامَانِ ، جَازَ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ عَرَفْتَ أَنَّ التَّنْوِينَ فِي : لَا غَلَامٌ رَجُلٌ ، حُذِفَ لِأَجْلِ الإِضَافَةِ وَهُوَ مَعْرِبٌ ، وَمَا أَنْكَرْتَ أَنَّ يَكُونَ حُذْفُ لِأَجْلِ الْبَنَاءِ كَمَا كَانَ الْحَكْمُ فِي : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟

قِيلَ : قِسْتُهُ عَلَى نَظِيرِهِ وَهُوَ الْمَضَارِعُ الْمُضَافُ حِيثُ وَجَدْتُهُ مَنْصُوبًا صَرِيحًا .

وَبَعْدَ : فَإِنَّ الْحَكْمَ إِذَا دَارَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَجَبَ اعْتِبَارُ أَقْرِبِهِمَا إِلَى الْأَصْلِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْرِبُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَصْلِ وَالْمَبْنِيُّ فَرِعًا وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْأَصْلِ خَصْوَصًا أَنَّ الْبَنَاءَ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى سَبَبٍ يُوجَبُهُ ، فَإِذَا لَمْ يَوْجِدْ لَمْ يَجِزْ أَنْ يُحْكَمَ بِوُجُودِ مَسْبِبِهِ .

(١) فِي الْحَاشِيَةِ : « النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ » .

فإن قيل : كون النكرة المفردة مبنيّة فيه متفق أم لا ؟ . / قيل : ١/٣٠

لا ، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب : « اختلف أصحابنا^(١) في فتحة الاسم المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد^(٢) إنها بناء^(٣) ، وقال أبو إسحاق الزجاج^(٤) : إنّها إعراب ، واستدلّ بقولهم : « لا رجلٌ وغلامٌ عندك » ، ولا رجلٌ ظريفاً عندك ، وقال - يعني الزجاج -^(٥) : « وإنما حُذِفَ التنوين للفرق بين ما هو جواب: هل من رجلٍ ؟ ، وبين ما هو جواب : هل رجلٌ ؟ » . قال أبو سعيد^(٦) : « والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب ، وهو مذهب سيبويه ، لأنّه قال [في : لا رجل]^(٧) : نصبَها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها ، وتركَ التنوين لازم لعموله »^(٨) .

وقال الشيخ : « ولفظ صاحب الكتاب في هذا أن يقول : فنصبواه نصباً بغير تنوين »^(٩) .

(١) قال ابن الأثيري : « نهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المبني بلا معرب منصوب بها نحو : « لا رجل في الدار » ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح » . انظر الإنصاف ٣٦٦/١ فما بعدها .
(٢) المشهور بالميرد ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستانى ، ومن أشهر كتبه : المقتصب ، وال الكامل ، والاشتقاق ... ، توفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر ترجمته في تاريخ العلماء التحوين ٥٣ ، والبغية ١/٢٦٩ .

(٣) انظر المقتصب ٤/٢٥٧ .

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٢١ - ٢٢ .

(٥) انظر المصدر السابق .

(٦) انظر شرحه على الكتاب لوحة ١١٨ ب ، بتصرف .

(٧) إضافة من الحاشية .

(٨) انظر الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٩) انظر شرح الجمل ٩٢ .

[المفعول معه]

قال رحمة الله : « الضربُ الثاني مما ينصبُ الاسمَ فقط^(١) وهي

سبعة :

الأول : الواو بمعنى (مع) كقولك : استوى الماءُ والخشبَةَ ، وجاء
البردُ والطيسَةَ^(٢) ، وكنتُ وزيداً [كالأخرين] ، ولو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها^(٣) ، ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلَّا قبلها فعلٌ نحو : استوى ،
في قولك : استوى الماءُ والخشبَةَ^(٤) .

الشرح : هذه الحروف على ضربين :

ضربُ ينصبُ الاسمَ ، وضربُ ينصبُ الفعلَ .

والذي ينصبُ الاسمَ : الواو بمعنى (مع) ، و (إلَّا) في الاستثناء ،
وحرف النداء .

وأمّا ما ينصبُ الفعلَ : أنَّ ، ولنَّ ، وكيَّ ، وإنَّ ، وهذه الأربعة ، هي
النواصِبُ للفعل بنفسها .

وأمّا الثلاثة الأولى^(٥) التي أوردها الشيخُ فالقولُ مُختلفُ فيها ،
وهي : عاملةٌ بنفسها أم لا^(٦) .

(١) الصحيح أن بعضها ينصب الاسم ، وبعضها ينصب الفعل .

(٢) الطيسَة : ضرب من الأكسية أسوأ ، فارسي مغرب ، مفردتها : طليس وطيسان . انظر اللسان (طلس) .

(٣) زيادة من ط ٤٨ .

(٤) ط ٤٨ .

(٥) في الحاشية : « الواو ، وإنَّ ، وبما النداء » .

(٦) انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، ٢٦٠/١ ، ٣٢٢/١ ، فما بعدها ، والتبيين في المسائل ٦١ ، ٦٦ ، ٨٠ .

والصحيح أنّها لا تعملُ بِنفسيْها وإنّما هي وسائط^(١) وقعتُ بين الفعلِ ومعمولِها تقويةً له فِي نُفُوذِ العملِ إلَى مَعْمُولِه ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلك أَنَّ هذِه (الواو) هي العاطفةُ فِي الأصلِ ، وحروفُ العطفِ لا تَعْمَلُ مَعَ بقائِها عَلَى أَصْلِهَا فَكِيفَ تَعْمَلُ مَعَ خروجِها عَنْ أَصْلِهَا ، وإنّما جيءُ بِهَا هَا هنا نَائِبَةً عَنْ (مع) ؛ لأنَّ أَصْلَ الْكَلَامَ : اسْتَوَى الماءُ مَعَ الْخَشْبَةِ ، ثُمَّ حُذِفَ (مع) اتَّسَاعًا فَلَمْ يَتوَصَّلِ الْفَعْلُ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ إِلَى المَعْمُولِ وَأُقْيِمَ (الواو) مَقْامَ الْمَحْذُوفِ لِتَقْارِبِهِمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لأنَّ (مع) للْمَاصِحَّةِ و(الواو) للجمعِ ، والمصاحبةُ والجمعُ مِنْ وادِ واحدٍ ، فَقَوْيَ الْفَعْلِ فَنَصِبَهُ وَلَذِكَ سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ ، وَلَوْ كَانَ الْحُرْفُ عَامِلًا فِيهِ لَمْ يُسَمِّي بِهِذَا الاسمَ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هذِهَ (الواو) يُعْتَبَرُ فِيهَا شَرْطًا حَتَّى تَنْتَصِبَ

الاسمُ بعدها :

أَحَدُهُمَا^(٢) : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (مع) .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا فَعْلٌ أَوْ مَعْنَاهُ .

وَقَدْ وَجَدْنَا كَثِيرًا مِنَ الْأَفْعَالِ يُعْتَبِرُونَ فِيهَا شَرْوطًا فِي نُفُوذِ مَعَانِيهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ نَحْوَ الْحُرْفِ الْجَارَةِ الَّتِي وَقَعَتْ صِلَاتٍ لَهَا فِي وَصْوَلِ مَعَانِيهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ ؛ فَلَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا أَنْ تُشْتَرِطَ وَاسْطِلَةً لِوَصْوَلِ الْعَمَلِ إِلَى المَعْمُولِ وَهِيَ (الواو) ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْحُرْفِ ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ / هُوَ الْفَعْلُ بِشَرْطِ (الواو) . وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ حُرْفَ النَّدَاءِ ٣٠/بِـ وَحُرْفَ الْإِسْتِئْنَاءِ غَيْرُ عَامِلَتِينَ بِأَنفُسِهِمَا فَيُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ .

(١) وَهُوَ مِنْهُبُ الْبَصَرِيِّينَ . انْظُرِ الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «أَحَدُهَا» .

فصل

وما يُورِدُ في هذا الفصل من الأمثلة :

قوله : (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١) جعلوا (الواو)

معنى (مع) : لأن الإجماع : العَزْمُ^(٢) ، والعَزْمُ : النِّيَةُ والإِرَادَةُ ، وهي لا تَسْعَلُ بِالْأَعْيَانِ فَلَا يَصِلُّ أَنْ تَكُونَ (الواو) لِلْعَطْفِ . وَمِنْ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ :

فَكُونُوا^(٣) أَنْتُمْ وَيَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ^(٤)

وَقَدْ جَعَلُوا (الواو) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

« يَتَأَيَّهَا النَّئِيْحَ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ »^(٥)

معنى (مع)^(٦) مثل قولهم : ما شَائِكَ وَزِيدًا ؟ لَأَنَّ (حَسْبُكَ)

بِمَعْنَى كَفَاكَ ، كَمَا أَنَّ (مَا شَائِكَ) بِمَعْنَى : مَا تَصْنَعُ ؟ ، فَعَلَى هَذَا

(١) سورة يونس الآية ٧١.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٨٦/١ - ٣٨٧ ، والبيان ٤١٧/١ ، والتخيير ٤٠٩/١ .

(٣) في الأصل : « كُونُوا » .

(٤) هَذَا الْبَيْتُ يَرْوِي صَدْرَهُ هَذَا :

..... وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مُولِيَّنَا

وَقَدْ نَسَبَ إِلَى شَعْبَةَ بْنِ قَصِيرِ الْمَازِنِيِّ كَمَا فِي نَوَارِدِ أَبِي زِيدٍ ٤١٤ ، وَفَرَحَةِ الْأَدِيبِ ٩٤ .

وَنَسَبَ إِلَى الْأَقْرَعِ بْنِ مَعَاذِ الْقَشِيرِيِّ ، كَمَا فِي أَمَالِيِّ الْقَالِيِّ ٢٧٤/٢ ، وَسَمْطِ الْلَّكِيِّ ٩١٤ .

وَالرَّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ تَبَعًا لِسَيِّبُوْيِهِ لَا يَعْرِفُ قَاتِلَاهَا . انظر الْكِتَابَ ٢٩٨/١ ، وَشَرْحِ أَبْيَاتِ السَّيِّرَافِيِّ ٤٢٩/١ ، وَالْأَصْوَلِ ٢١٠/١ ، وَمَجَالِسِ ثَلْبَ ١٠٢ ، وَالتَّخْمِيرِ ٤٠٩/١ .

(٥) سورة الأنفال الآية ٦٤ .

(٦) وَمَنْ قَالَ بِهَذَا الزَّمْخَشْرِيَّ فِي الْكِشَافِ ١٦٧/٢ ، وَقَدْ رَدَ عَلَيْهِ أَبُو حِيَانَ فِي الْبَحْرِ ١٦/٤ فَانظُرْهُ هَنَاكَ .

التقدير يكون (منْ) في محل النصب ، ويحتمل أن يكون في محل الرفع
عطفاً على اسم (الله) ، وفي محل الجر عطفاً على الكاف في
(حسبك)^(١)

فإن قيل : هل يجوز أن أقول : جاعني زيداً وعمراً ، بالنصب على أن
(الواو) بمعنى (مع) والفعل قبلها حاصل؟ . قيل : ليس ذلك عند
الآخرين^(٢) ، قال الشيخ : « إنما يكون ذلك عند الشيئين يجب
الاصطحاح فيما بمجري العادة ، كمثل الأكسينة والبرد ، والناقة
والفصيل ، واعتبر شرطاً آخر هو ألا يكون المؤخر مقدماً حتى لو
قلت : استوى الخشبة والماء ، ولو ترك الفصيل والناقة فأنكر
استقامته^(٣) »^(٤) .

وقال بعضهم : إن المفعول معه قياس لا يحتاج إلى سماع^(٥) .

[الاستثناء]

وقال رحمه الله : « والثاني : (إلا) في الاستثناء ، والاستثناء :
إخراج الشيء مما دخل فيه^(٦) هو وغيره ، كقولك : جاعني القوم إلا زيداً ،

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٦٨٤/١ - ٦٨٥ ، والبيان ٢٩١/١ ، وأملأ ما من به الرحمن ١٠/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٩/١ ، والبسيط ١٠٣٢/٢ - ١٠٣٣ ، والتصريح ٣٤٥/١ ، والهمع ٢٣٦/٣ .

(٣) في الحاشية : « لأن غرضهم ترك الناقة مع فصيلها لا تركها مع كل فصيل ، فإن كل فصيل لا تردعها ولا تردع هي أيضاً كل فصيل متترك معها » .

(٤) انظر شرح الجمل ٩٩ - ١٠٠ بتصرف .

(٥) مذهب أبي الحسن الأخفش القياس ، ومذهب أبي علي الفارسي الاقتصار على السماع .

انظر الإيضاح ١٩٥ ، والتحمير ٤١٥/١ ، وشرح ابن يعيش ٥٢/٢ ، والهمع ٢٣٥/٣ .

(٦) مطموسة في الأصل وهي في ط ٤٨ .

أخرجته من المجيء ، وإذا قلت : ما جاعني القومُ إِلَّا زِيداً ، فقد أخرجته من نفي المجيء ، و (إِلَّا) تنصب الاسم الذي لا يتعلّق بما قبلها بوجهٍ كـ (زيداً) في : جاعني القومُ إِلَّا زِيداً ، وما جاعني أَحَدٌ إِلَّا زِيداً ، ويجوز في النفي والاستفهام أن تجعل ما بعد (إِلَّا) تابعاً لما قبله على البدل ، فتقول : ما جاعني أَحَدٌ إِلَّا زِيداً ، وهل مررت بِأَحَدٍ إِلَّا زِيداً ؟ ، وحكمُ النهي حكمُ النفي ، كقوله تعالى :

﴿وَلَا يَنْثِيَنَّكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَأَنِكُم﴾^(١) بالرفع والنصب^(٢).

فإن تعلّقَ الاسمُ الواقعُ بعد (إِلَّا) بما قبلها لم تعملْ فيه (إِلَّا) تقول : ما جاعني إِلَّا زِيداً ، فلا يكون لها سبيلاً على (زيد) : لأنَّه فاعل (جاعي) ، وكذا : ما ضربت إِلَّا زِيداً ، وما مررت إِلَّا بِزِيدٍ ، ليس لـ (إِلَّا) في شيءٍ من ذلك عمل^(٣) .

الشرح : قيل في حد الاستثناء^(٤) : إنَّه إخراجُ الشيءِ من حكم دخل فيه هو وغيره لشمولِ اللُّفظِ لهما .

واعلم أنَّ الكلامَ في باب الاستثناء على ضربين : تامٌ ، وناقصٌ . فالتأمُ ما فيه مستثنٍ منه ، والناقصُ ما لم يكن فيه مستثنٍ منه . ثم التأمُ على ضربين : موجب ، وغير موجب .

(١) سورة هود الآية ٨١ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، وقرأ الباقيون بالنصب .

انظر حجة القراءات ٢٤٧ ، والمبسط ٢٤١ ، والتبيصرة ٢٢٥ ، والإقناع لابن الباذش ٦٦٦/٢ ، والنشر لابن الجوزي ٢٩٠/٢ .

(٣) ط ٤٩ .

(٤) انظر تعريف الاستثناء في أسرار العربية ٢٠١ ، والمرتجل ١٨٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٩ .

فالموجبُ ما لم يكن نفيًا ولا نهياً ولا استفهاماً، وغيره / الموجب ١/٣١
ما كان واحداً منها .

فالمستثنى من الموجب منصوبَ حثماً، وكذلك في غير الموجب عند تقدُّم المستثنى، وكذلك في الاستثناء المنقطع، تقول : جاعني القوم إلا زيداً، وما جاعني إلا زيداً أحداً، وما جاعني أحداً إلا حماراً .

فأماماً المستثنى من غير الموجب فيجوزُ فيه النصبُ والبدلُ إذا لم يكن مقدماً ولا منقطعاً، ومعنى البدلِ : أن تُجري المستثنى على إعراب المستثنى منه تبعاً له ، ومعنى المنقطعِ : أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه .

مثال البدل : « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا »^(١) ، وأماماً الكلامُ الناقصُ كقولك : ما جاعني إلا زيداً، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، فحكمُ الاسم الواقع بعد (إلا) حكمه إذا لم يكن في الكلام (إلا) كما ترى^(٢) ، والعلة مذكورة في المتن .

فإن قيل : لمْ وجبَ النصبُ في الموجب^(٣) ، وجائز في غير الموجب النصبُ والبدلُ ؟ . قيل : لأنك إذا قلت : جاعني القوم إلا زيداً ، فلو

(١) سورة النساء آية ٦٦ ، كذا في الأصل وهي قراءة ابن عامر ، وقرأ الباقون بالرفع ، وهي المرادة .
انظر حجة القراءات ٢٠٦ ، والمبسط ١٨٠ ، والكشف ٣٩٢/١ .

(٢) ويعرف بالاستثناء المفرغ أي : لم يشتمل (إلا) بما قبله . انظر شرح ابن عقيل ٦٠٣/١ .

(٣) أجاز أبو حيان الرفع في الاستثناء الموجب .
انظر النكت الحسان ١٠٦ ، وشرح الأشموني ١٤٤/٢ .

رفعتَ (زيداً) على أنه بدلٌ من (القوم) فينبغي أن يُمكّنَ أن تضيّعه
موضع (القوم) ولا يؤدّي إلى الاستحالات ، فتقول مثلاً : جاعني إلا زيد ،
فيكون صحيحاً كما يكون صحيحاً في غير الموجب إذا وضعت البدل
موضع المبدل في قولك : ما جاعني إلا زيد ، فاستحالته لا تخفي ، فلذلك
امتنع جواز البدل في الموجب ، وهذا معنى قولهم : الاستثناء من الإثبات لا
يصحُّ فيه ؛ لأنَّه أعمُ العام ، ويصحُّ في النفي فقالوا : يصحُّ إلا يجيء من
العالم إليك إلا واحداً ، ولا يصحُّ مجيء من في العالم سوى الواحد^(١) ،
فلهذا لا يجيء الكلام الناقص في الموجب . وإن شئت أوضحت المسألة
من جهة المعنى - أعني جواز البدل في غير الموجب وامتناعه في الموجب -
فقلت : معنى قولنا : ما جاعني أحد إلا زيد ، يكون في الحال : جاء
زيد ، وأصلُ الكلام الإثبات ، فيجوز لك أن تُرْجِعَ الكلام المنفي بالتأويل
إلى أصلِ الإثبات ، وليس لك أن تُعِيدَ الثابت بالتأويل إلى ما ليس
بأصلٍ فتقول : جاعني القوم إلا زيد ، بالرفع على تأويل جاعني زيد .

وأمّا استحالاتُ البدل في المقطع فإنَّهم قالوا : إنَّه استثناء بمعنى
(لكن)^(٢) ؛ لأنَّ المستثنى مخالف لجنس المستثنى منه ، وإذا لم يكن
بعضاً منه لم يجز أن يكون بدلاً منه .

(١) قال ابن الأباري في أسرار العربية ٢٠٦ : « البدل في الإيجاب يقدي إلى محال ، وذلك لأنَّ المبدل منه يجوز أن يقدّر كأنَّه ليس في الكلام ، فإذا قدرنا هذا في الإيجاب صار محالاً ، لأنَّه يصير التقدير : جاعني إلا زيد ، وصار المعنى : إنَّ جميع الناس جاؤوني غير زيد ، وهذا لا يستحيل في النفي ، كما يستحيل في الإيجاب ؛ لأنَّه يجوز إلا يجيئه أحد سوى زيد ، فبيان الفرق بينهما » .

(٢) وهو قول البصريين ، والковقيون يقدّرون به « سوى » .

انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، والمقتضب ٤١٢/٤ ، والأصول ١/٢٩٠ ، والهمع ٢٥٠/٢ .

وأمام استحالة البدل في المقدمٍ ظاهرٌ؛ لأنَّ معنى البدل : أن يتبع إعرابُه إعرابَ الأول ، فإذا تقدَّمَ خرج من المتابعة ، فإذا قلت : ما جاعني من أحدٍ إلا زيدٍ ، فإنه لا يجوز لك أن تجرَّ (زيداً) على أنه بدلٌ من لفظ (أحد) من ثلاثة أوجه^(١) :

«أحدها : أنَّ (منْ) للنفي مستغرقةٌ للجنس و (زيد) بعد «إلا» إثباتٌ ، ولا يجوز أن تُعمل ما وُضِعَ للنفي على ما هو ثابتٌ .

والثاني : أن (زيداً) معرفةٌ و (منْ) هنا لاستغراق الجنس .

والثالث : / أنه لا يجوز الإبدالُ من معمولٍ حرفٍ لا يجوز دخولُ ٣١/ب ذلك الحرفِ في البدل ، ولو قلت : ما جاعني من أحدٍ إلا من زيدٍ لأحْلَتَ المعنى .

ومثاله قوله : لا أحد عندي إلا زيدٍ ، لا يجوز نصب (زيد) : لأنَّ (لا) لا تعمل على المعرف مقصوداً فكيف تعمل عليها تَبَعاً ، وكذلك لا يجوز : لا أحد عندي إلا رجلاً صالحًا^(٢)؛ لأنَّ (لا) للنفي الجنس ، والنكرة بعد (إلا) مُثبَّتةٌ .

(١) يجوز في إعراب (زيد) وجهان : النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل من الموضع ؛ لأنَّ موضعه لو لم يكن الخافض رفع ، لأنَّ (من) لو لم تدخل لقلت : ما جاعني أحد إلا زيد ، ولا يجوز خفض (زيد) على البدل من اللفظ لأنَّ خفضه به (من) ، ولا يجوز دخول (من) هذه على موجب ، وما بعد (إلا) هنا موجب ؛ لأنَّه استثناء من متفق والمستثنى من المتفق موجب فامتنع البدل من اللفظ هنا هنا » عن شرح ابن عييش ٩١/٢ بتصرف ، وانظر التخيير ٤٧٧/١ .

(٢) في الحاشية : «ويجوز : إلا رجل صالح ؛ حملًا على محلٍ (لا أحد) ، فإنَّ جملته بمحل الرفع ابتداءً » .

فإن قيل : ما الأحسنُ فيما جاز فيه الأمران النصبُ أم الإبدالُ ؟ .
 قيل : الإبدالُ أحسنٌ ؛ لأن المعنى فيه^(١) على الأمرين لا يتفاوت ، وفي
 الإبدال موافقةُ الْكَفَظِينَ .

فإن قيل : القول بـأَنَّ من قرأ « إِلَآ امْرَأَ أَنْكَ »^(٢) ترك
 الأحسن ؟ . قيل : لا ؛ لأنَّ له أن يقول : إِنَّا اسْتَعْنَاهَا من قوله :
 « فَأَشِرِّ بِأَهْلِكَ »^(٣) والمستثنى من الموجبِ واجبٌ نصبه^(٤) .

وقد طَارَحَنِي بعض أصحابي كثُر الله أمثاله ديانةً وفِطْنَةً
 بمسائل الاستثناء ، فبلغ الأمرُ إلى أن قلت له : يجوزُ أن يكون التقديرُ
 في كلام واحدٍ مختلِفاً ، فيكون تاماً في أحدهما غير تامٌ في الآخر ، فسبق
 لسانُه إلى قوله : أيجوز : ما ضربنا إلا زيدُ ؟ فقلت : نعم ، إن جعلت
 (زيداً) ماضِيًّا فالكلام ناقص لا يجوز إلا النصبُ ، وإن جعلت (زيداً)
 ضارِبًا مستثنى من الضمير فالكلام تامٌ ويجوز الرفعُ في (زيد) على
 البديلِ من الضميرِ ، فصار مثاله : ما ضرب القوم إلا زيدٌ وإلا زيداً .

(١) في الأصل « في » .

(٢) سورة هود آية ٨١ .

(٣) سورة هود الآية ٨١ .

(٤) جاء في شرح قطر الندى ٣٤٤ ما نصه :

« ومثال النهي قوله تعالى : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) ، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان : أحدهما : أن يكون المستثنى من (أحد) . وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح ؛ لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي .

والثاني : أن يكون المستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً ، وانتظر حجة القراءات

فصل

ويجوز الاستثناء في باب النفي من أعمّ عام الفاعل ، والفاعيل ،
والمحمول عليها ، لما ذكرنا من أن الاستثناء من الأعم لا يتصور إلا في
النفي حتى لو كان صورة الكلام إثباتاً فمعناه نفياً .

أمّا من الفاعل : « لَا يَصْلَنَاهُ إِلَّا أَشْقَى » (١) أي : لا يصلى
بهذه النار المخصوصة أحداً إلا الشقي ، وأمّا من المفعول به :
« إِنْ أَرِيدُ إِلَّا إِلَاصْلَاحَ مَا سَطَعَتْ » (٢)

أي : لا أريد شيئاً إلا الإصلاح .

وأمّا من الظرف (٣) : لا يجيء زيد إلا ليلاً ، ولا
يجلس إلا عندك (٤) .

وأمّا من المفعول له :

« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا » (٥)

أي : ما يقتله لعلةٍ من العلل إلا للخطأ .

وأمّا من الحال نحو : ما جاعني زيد إلا راكباً .

(١) سورة الليل الآية ١٥ .

(٢) سورة هود الآية ٨٨ .

(٣) في الحاشية : « ما هنا ابتدأ المحمول على الفاعيل » .

(٤) في الحاشية : « تقديره : لا يجيء في وقت إلا ليلاً ، ولا يجلس في مكان إلا عندك » .

(٥) سورة النساء الآية ٩٢ .

أَمَّا الْكَلَامُ الَّذِي فِي صُورَةِ الإِثْبَاتِ وَمَعْنَاهُ النَّفِيُّ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَيَأْكُلُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورَهُ ﴾^(١)

بَمَعْنَى : لَا يَرِيدُ شَيْئًا إِلَّا إِتَّمَامَ نُورِهِ .

فصل

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ (إِلَّا) بَمَعْنَى (غَيْرِ) (غَيْرِ)^(٢) فَيَكُونُ صَفَّةً كَمَا أَنَّ (غَيْرِاً) مُسْتَعْمَلٌ بَمَعْنَى (إِلَّا) فَيَكُونُ اسْتِثنَاءً . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لِفَسَدَتَا ﴾^(٣)

وَ (إِلَّا) هَا هُنَا بَمَعْنَى (غَيْرِ) صَفَّةٌ^(٤) ، وَلَوْلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَادِئٌ إِلَى فَسَادِ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ (اللَّهُ) مَرْفُوعٌ ، وَلَوْكَانَ اسْتِثنَاءً لَكَانَ بِدَلَّاً مِنْ (إِلَهَةِ) وَالْبَدْلُ فِي بَابِ الْاسْتِثنَاءِ يَكُونُ ثَابِتًا فِي الْمَعْنَى كَمَا ذَكَرْنَا ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لِفَسَدَتَا ، وَهَذَا فَاسِدٌ .

/ وَفِيهِ وَجْهٌ أَخْرٌ هُوَ أَنَّ (لَوْ) تَكُونُ إِثْبَاتًا مِنْ جَهَةِ الْلُّفْظِ^(٥) ، ١/٣٢
وَالْبَدْلُ مِنْ الْمُوجَبِ لَا يَجُوزُ ، وَإِنَّا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ (إِلَّا) بَمَعْنَى (غَيْرِ)

(١) سورة التوبة الآية ٣٢ .

(٢) انظر المفصل ٨٨ ، والأزهية ١٨٩ ، والملفني ٩٩ .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٢٢ ، وفي الأصل « ولو » .

(٤) انظر المفصل ٨٩ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٣١/٢ ، ١٣٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨٩/٢ .

(٥) في الحاشية : « لَا مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ : امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِعْطَاءَ امْتِنَاعٌ فِي قَوْلِكَ : لَوْ جَتَتِي لِأَعْطِيَتِكَ ، لِامْتِنَاعِ الْمَجِيءِ » .

صفةٌ، ومثله الخبر المستفيضُ عن النبي عليه السلام : « الناسُ كلهم
مَوْتَىٰ إِلَّا الْعَالَمُونَ »^(١) ، ومثله البيت المشهور :

وَكُلُّ أخِيرٍ يُفَارِقُهُ أخْوهُ لِعَمْرٍ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانَ^(٢)

قال رحمة الله : « وللاستثناء كلماتٌ آخرٌ وهي : (لا يكون) ،
(ليس) ، و(ما عدا) ، و(ما خلا) ، هذه تنصب بكل حالٍ ، و(لا سيما)
يرفع ما بعده ويجرُّ ، و(حاشا) و(عدا) و(خلا) تجرّ وتنصب ،
ومنها (غير) وحكمه أن يُعرَب باءً عرباً باسم الواقع بعد (إلا) تقول :
جاعني القومُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فتنصب كما تقول : جاعني القومُ إِلَّا زَيْدًا ،
وما جاعني [أحد]^(٣) غَيْرَ زَيْدٍ [وغيْرَ زَيْدٍ]^(٤) ، فترفع على البدل وتنصب على
الاستثناء [وما جاعني غَيْرَ زَيْدٍ] ، فترفع كما تقول : ما جاءَ إِلَّا زَيْدًا^(٤) ،
ومنها (سوى) بمعنى (غير) كقولك : جاعني القومُ سَوْيَ زَيْدٍ^(٥) .

(١) ذكر صاحب كشف الخفاء وعزل الإلناس ٢١٢/٢ الحديث بتمامه وهو : « الناسُ كلهم مَوْتَىٰ إِلَّا الْعَالَمُونَ ، والْعَالَمُونَ كُلُّهُم مَلْكٌ إِلَّا الْعَالَمُونَ ، وَالْعَالَمُونَ كُلُّهُمْ غَرْقٌ إِلَّا الْمَلَخَصُونَ ، وَالْمَلَخَصُونَ عَلَى خَطَرِ عَظِيمٍ » وبعضهم يرويه : « هَلْكَيْ » في الكل ، وبعضهم يرويه « مَوْتَىٰ » في الكل ، قال الصفاني : هذا حديث مفترى ملحون

(٢) نسب البيت إلى عمرو بن معدى كرب الزبيدي . انظر ديوانه ١٦٧ ، والكتاب ٢٣٤/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨٩/٢ .

ونسب إلى حضرمي بن عامر وهو صحابي شاعر فارس (ت ١٧ هـ) .
انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٦/٢ ، والمؤتلف والمختلف ١١٥ ، وفرحة الأديب ٢٠٠ ، وتذكرة النهاة ٩٠ .

وورد من غير نسبة في : الإفصاح ٣٧٤ ، والإنصاف ٢٦٨/١ ، والمغني ١٠٠ .
والفردان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

(٣) زيادة من ط ٥٠ .

(٤) زيادة من ط ٥٠ .

(٥) ط ٥٠ .

الشرح : الأصل في كلمات الاستثناء هو (إلا)، ثم يستعمل موضع (إلا) كلمات يُستثنى بها وهي على ثلاثة أضرب : أفعال، وحروف، وأسماء.

فمن الأفعال : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، تقول : جاعني القوم ليس زيداً ، ولا يكون زيداً ، وخلا زيداً ، وعدا زيداً .

ففي هذه الأفعال ضمير الفاعل مقدر قالوا تقدير الفاعل فيها : بعضهم زيداً ، مثاله : جاعني القوم ليس بعضُهم زيداً ، ولا يكون بعضُهم زيداً ، وفي (خلا) و (عدا) جاوز بعضهم زيداً .

و [من]^(١) الحروف : حاشا ، وخلا وعدا إذا جررت بهما^(٢) .

ومن الأسماء : لا سيما ، وسوى ، وغير ، والمستثنى بها مجرور بالإضافة ، وقد يرفع بـ « لا سيما » .

فأمام الرفع فقال الشيخ : « إن (ما) في لا سيما بمعنى (الذى) ، و(السي) بمعنى (المثل) ، وقدر أن في الكلام مبتدأ محنوفاً تقديره : لا سي الذي هو زيد »^(٣) ، ثم قال : « ويُستثنى بها على وجه مخصوص وهو أن يُوصَف جماعة ثم يُخص واحد منهم بالزيادة عليهم فيما وُصِفُوا به ، مثاله أن تقول : هم فضلاء لا سيما زيد ، فإنه يُضْرِبُ به المثل »^(٤) فصار في هذا الوجه المخصوص بمنزلة

(١) مطبوخة في الأصل .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) فعل ، وذهب البريد إلى أنه يكون فعلًا ويكون حرفاً ، وعند سيبويه حرفاً ، انظر الكتاب ٢٤٩/٢ ، المقتبس ٣٩١/٤ ، والأصول ٢٨٩/١ ، والإنصاف ٢٧٨/١ فما بعدها ، والتخمير ٤٦٥/١ .

(٣) انظر شرح الجمل ١٠٨ ، ١٠٩ ، يتصرف بيسير .

(حاشا) في أن المستثنى بها يكون منزهاً عمّا يقتضي الذم والإساءة
في قوله : أساء القوم حاشا زيدٌ .

وأماماً (غير) فالأصله أن يكون صفةً يتبع موصوفه في الرفع
والنصب والجر .

والمراد بالوصف به : المغايرة بين الموصوف به وبين المضاف إليه
المحرر به ، ثم معنى المغايرة على قسمين : مغايرة في الذات ، ومغايرة
في الصفة ، ويظهر هذا المعنى بمثال واحد إذا قلت : جاعني رجل غيرك ،
فيحتمل أن يكون المراد إن جئت جاعني غيرك ذاتاً^(١) ، ويحتمل أن يكون
المراد أنه غيرك صفةً : لأنك كريم وذا لئيم أو على العكس ، ثم يجعلُ / ٣٤ بـ
معنى الاستثناء معرباً بما أُعربَ به المستثنى ، والأمثلة في المتن .

وقد يحتمل بعض الكلام أن يكون (غير) صفةً وأن يكون استثناءً ،
مثاله : جاعني القوم غير أصحابك ، إن جعلته استثناءً نصبه ، وإن جعلته
صفةً رفعته ، إلا أن (الأصحاب) في الاستثناء من جملة القوم ، وفي
الصفة ليسوا من جملته .

فإن قيل : فبماذا تتصب (غير) ؟ . قيل : هنا بالعامل .

فإن قيل : فلماين الواسطة المقوية للفعل ؟ . قيل : هنا غير محتاج
إليها لمشابهة (غير) في الإبهام الظروف ، فكما أنها منصوبة بلا
واسطة انتصب (غير) بلا واسطة ، وهذا هو الدليل على أن الفعل

(١) انظر توضيح هذه المسألة في المفصل ٨٨ ، والتخيير ٤٧١/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٨٩-٨٨ ، وشرح الكافية ٢٤٥ .

هو العامل^(١) في المستثنى المنصوب بواسطة (إلاً) دون الحرف بنفسه؛
لأنه لا حرف هنا ينصب (غيراً) وهو منصوب.

[باب النداء]

قال رحمة الله : « والثالثُ من السبعةِ : حرفُ النداءِ ، تنصبُ
النكرةُ والمضافُ والمضارعُ له ، كقولك : يا غلامًا ، تريده : يا غلامًا ما ، و :
* يا راكبًا إما عرضتَ (٢) *

ويا غلامَ زيدٍ ، ويا خيرًا من زيدٍ .

وأمامُ المعرفةِ المفردةِ فمضمومة^(٣) في النداءِ نحو : يا زيدُ ، ويا رجلُ ،
ولكن موضعُها نصبٌ ، ولذلك جاء في صفتِه وجهان : الرفع على اللفظ
نحو : يا زيدُ الظريفُ ، والنصب على الموضع : يا عمرُ الجواباً^(٤) ، وبائيها
الرجلُ مثل : يا زيدُ الظريفُ ، (أيُّ) منادي مفردٌ معرفةٌ ، و (الرجلُ)

(١) هذا رأي البصريين ، والمسألة خلافية ، انظرها في : أسرار العربية ٢٠١ ، والتبيين المسألة (٦٦) ،
وشرح ابن يعيش ٧٦/٢ - ٧٧ ، والهمع ٢٥٢/٢ .

(٢) هذا المثال ورد ضمن بيت لعبد يقوث بن وقاص الحارثي ، والبيت بتمامه :
أيا راكبًا إما عرضتْ فبلغن نداماي من نجران إلا تلاقيا
انظر الكتاب ٢٠٠/٢ ، والنكت عليه الشنتمري ٥٥١/١ ، وشرح ابن يعيش ١٢٨/١ ، والخزانة ١٩٥/٢ .
وورد من غير نسبة في : المقتصب ٢٠٤/٤ ، والجمل للزجاجي ١٤٨ ، والتخمير ٣٢٧/١ .
(٣) في ط ٥١ : « فعيبنة على القسم » .

(٤) يشير إلى آخر عجز بيت لجبرير ضمن قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهو بتمامه :
فما كعب بن ماما وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوابا
انظر ديوانه ١١٨ ، والمقتصب ٢٠٨/٤ ، والأصول ٣٦٩/١ .
وورد من غير نسبة في : المغني ٢٨ ، وأوضاع المسالك ٨٠/٣ ، وشفاء العليل ٨٠٥/٢ .

صفة له و (ها) مقحمة للتتبّيّه ، ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام ، فلا يقال : يا الرجل ، وقالوا : يا الله بقطع المهمزة ^(١) .

وإن عطفت على المضموم اسمًا فيه الألف واللام جاز فيه الرفع على الألف والنصب على الموضع كالصفة ، ومثاله : قوله تعالى :

﴿ يَرْجِلُ أَوْيَ مَعَهُ وَالظَّيرَ ﴾ ^(٢) ^(٣) .

الشرح : لا يخلو المنادى في إعرابه من أن ينتصب لفظاً ، أو محلّاً ، وكل المثالين مذكور في المتن .

وعامله الفعل بواسطة حرف النداء وبنبأته عنه ^(٤) ، ويلزم إضماره ، والدليل على أنه منصوب بالفعل أنه ينتصب عند حذف حرف النداء نحو : **﴿ رَبَّنَا أَغْفِرْلَنَا﴾** ^(٥) والحرف لا يعمل مضمراً فلولا أنه كان منصوباً بالفعل لما بقي منصوباً عند حذف الحرف .

فصل

وإنما توابع المنادى المضموم غير المبهم فعل ضربين : ضرب يصلح لدخول حرف النداء عليه ، وضرب لا يصلح لذلك .

(١) بعده في ط ٥١ : « ووصلها » .

(٢) سورة سباء الآية ١٠ .

قرأ روح وزيد عن يعقوب بالرفع ، والباقيون بالفتح .

انظر المسوط ٣٦١ ، والبحر ٣٦٢/٧ ، والتفسير ٣٤٩/٢ ، والنشر ٨٠ .

(٣) ط ٥٢ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، وذهب بعضهم أن العامل هو (يا) النداء . انظر الكتاب ٢٩١/١ ، والمقتضب ٢٠٢/٤ ، والتفسير ٣٢٥/١ ، والتبيين المشاة ٨٠ ، وشرح ابن يعيش ١٢٧/١ ، والمعنى ٤٨٨ .

(٥) سورة الحشر الآية ١٠ .

فالاول : حكمه في التحرير حكمه قبل كونه تابعاً ، ببيانه : لو جئت
 - تبعاً للمنادي - بصفة مضافةٍ ، أو معطوفٍ مضافٍ فإنه ليس لك فيهما
 إلا النصب ؛ لأنهما كانوا منصوبيين قبل كونهما تبعين عند دخول حرفِ
 النداء عليهما في قوله : يا صاحبَ عمرو ، ويا عبدَ الله ، كذلك كانوا في
 قوله : يا زيدُ صاحبَ عمرو ، ويا زيدُ عبدَ الله .

أما البديل ونحوه : زيد وعمرو / من المعطوفات فحكمهما
 الضم^(١) ؛ لأنك لو أدخلتَ عليهما حرف النداء كانت مضمومةً وذلك مثل :
 يا زيدُ زيدُ ، ويا زيدُ عمرو ، فهذا حكم ما كان التاءُ صالحاً لدخولِ
 حرف النداء عليه في ذلك .

وأما الضرب الثاني : فهو الذي لا يصلح لدخولِ حرف النداء عليه
 وهو الصفة^(٢) ، والمعطوف^(٣) - اللذان فيهما الألف واللام - ، والتاكيد^(٤) ،
 وعطفُ البيان^(٥) ، فحكم الجميع الحمل على اللفظ والمحل اعتباراً
 للناظرين .

فإن قيل : لم لا تصلح^(٦) هذه لدخولِ حرف النداء عليها ؟ . قلنا :
 أما الذي فيه الألف واللام فإذا صار مقصوداً بالنداء صار معرفةً فلا
 يصلح لدخولهما ، فما كانتا فيه لا يصلح لدخولِ حرف النداء عليه .

(١) في الحاشية : « أي حكم زيد في البديل ، وحكم عمرو في العطف على زيد ، كقولك : يا زيد وعمرو » .

(٢) في الحاشية : « نحو : يا زيد الطريف » .

(٣) في الحاشية : « نحو : يا زيد والغلام » .

(٤) في الحاشية : « نحو : يا تيم أجمعون » .

(٥) في الحاشية : « نحو : يا سعد الغلام » .

(٦) غير واضحة في الأصل .

أَمَا التَّاكِيدُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ فِي جَاءٍ بِهِمَا تَبَعَّيْنِ ، فَإِذَا دَخَلَهُمَا حِرْفُ
النَّدَاءِ خَرَجَاهُ عن التَّبَعِيَّةِ^(١) فَلَمْ يَحْصُلِ الغَرْضُ .

فَإِنْ قِيلَ : أَلِيسَ الْبَدْلُ وَالْمَعْطُوفُ بِالْحِرْفِ يَجِئُهُمَا تَبَعَّيْنِ لِلْمُبَدِّلِ
وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَعَلَهُمَا صَالِحَيْنِ لِدُخُولِ حِرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِمَا ؟ .

قِيلَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْبَدْلَ وَالْمَعْطُوفَ مَقْصُودَانِ بِأَنفُسِهِمَا ،
وَالتَّاكِيدُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ مَذْكُورَانِ لِغَيْرِهِمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَزَالْ تَسْمَعُ
الْمُبَدِّلَ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ ، وَالْمَعْطُوفُ بِالْحِرْفِ لَا يُؤْتَى بِهِ لِغَيْرِهِ بِلِنَفْسِهِ .

وَأَمَّا صَفَّهُ الْمُضْمِرُ وَالْمَبْهُومُ نَحْوَ : يَأْيُهَا الرَّجُلُ ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ ،
فَالْأَضْمُمُ لَازِمٌ لَهَا^(٢) ؛ لَأَنَّ الْمَوْصُوفَ لِإِبْهَامِهِ لَا يَنْفَكُ عَنْهَا فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ
الْمَنَادِيِّ بَعْيِنَهُ فَلَزِمَهَا الضَّمُّ ، وَالْعَلَّةُ فِي كُونِ الْمَفْرَدِ الْمَعْرُوفَ مَبْنِيًّا مَذْكُورًّا
فِي الْبَنَاءِ الْعَارِضِ^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : لَمْ جَازْ دُخُولُ حِرْفِ النَّدَاءِ عَلَى اسْمِ (الله) خَاصَّةً وَفِيهِ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(٤) . قِيلَ : ذَكَرُوا أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَيْسَا لِلتَّعْرِيفِ الْمَجْرُدِ بِلِ
مَعِ ذَكْرِهِمَا بَدِيلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحْنُوفَةِ فِي (إِلَهٌ) فَلَذِكْرِ سَاغَ دُخُولُ حِرْفِ
النَّدَاءِ فِيهِ خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّبَعِيَّةُ » ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) انْظُرِ الْمَرْتَجِلَ ١٩٤ - ١٩٥ .

(٣) انْظُرِ صِ ٧١ .

(٤) انْظُرِ الْكَتَابَ ١٩٥/٢ ، وَالْمَقْتَضِيَ ٢٣٩/٤ ، وَالْأَصْلَ ٢٢١/١ ، وَالْجَمْلَ ١٥١ ، وَالْمَرْتَجِلَ ١٩٥ .

فصل

وللنداء حروفٌ أخْرُ لَا بدًّ من ذكرها وهي : هَيَا ، وَأَيَا ، فَهِمَا
والمذكورة للنداء للبعيد ومن يجري مجراه من نائمٍ أو ساِهٍ ، وإنما تُؤْدِي بِها
غَيْرُ البعيد وغَيْرُ الساهي فلإظهار القَصْدِ إِلَى ندائِه وأن يلتفتَ إِلَيْهِ
المنادِي فيما يدعوه لِاجله .

والرابع : أَيُّ ، والخامس : الهمزة ، وهما للقريب ، و(واه) وهي
للمندوب .

قال رحمة الله : « وإن وصفت المضموم بـ « ابن » ، والابن بين علمين
بنيت المنادِي مع الابن على الفتح فقلت : يا زيد بن عمرو ، فإن لم يقع بين
علمين تركت المنادِي على ضمّه ونصبَت الابن فقلت : يا زيد بن / ٣٣ بـ /
أخينا ؛ لأنّ صفة المضموم تُنْصَبُ إذا كانت مضافةً للبتة ، وتلحق
المنادِي اللام الجارة مفتوحةً للاستغاثة ، كقول عمر [رضي الله عنه]^(١) :
يا لَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، بفتحها في الأول وكسرُها في الثاني ؛ فرقاً بين
المَدْعُو والمَدْعُو إِلَيْهِ .

والمنادِي يُرْخَمُ إذا كان مفردًا علمًا زائداً على ثلاثة أحرف نحو :
حارثٌ ، ومروانٌ ، ومنصورٌ ، تقول : يا حارِ ، ويَا مروَ ، ويَا منصُ ، [فإن
كان في الاسم تائيث جاز أن يرْخَم وهو على ثلاثة أحرف]^(٢) ، وتقول في
رجل اسمه ثَبَةٌ : يا ثَبَّ اقبلٌ »^(٣) .

(١) زيادة من ط ٥٢ .

(٢) زيادة من ط ٥٢ .

(٣) ط ٥٢ .

الشرح : إنما فتحَ المنادى إذا وقع الابنُ صفةً له مضافةً إلى العَلَمِ إثْبَاعًا لحركة الأولى حركة الثاني طلبًا للتخفيف ، وإنما اختصَّ هذا بالتفخيف لأجل أنه ما من أحدٍ إلا وله اسمٌ علم ، وكذلك الكُنْيَ ، فكثير استعماله في النداء من باب التخفيف ، ألا ترى أنهم رحّموا الاسم في باب النداء ، ولا يجوز الترخييم في غير النداء ، والضم حركة ثقيلةٌ فغيّروها إلى الفتح لذلك ، ولا يكون هذه الكثرة فيما لا يقع (الابن) بين علمين فتركته على حاله ، وكذلك الحكم في الوصف بابن وابنة في غير النداء بغير تنوين ، وفي غير الوصف بالتنوين ، تقول : يا فاطمة ابنة محمد بالفتح ، ويا فاطمة ابنة رسول الله بالضم .

وحكْمُ الْكُنْيَ حكمُ الأعلامِ في ذلك تقول : يا محمد بن أبي بكرٍ بالفتح .

والفرضُ بـ«لام» الاستفادةِ المنادى الإعلامُ في أول حال النداء أنه يُناديه لأمرٍ حَزِيبَةٍ يَسْتَغْيِثُ منه . وإنما يلحق^(١) المدعو مفتوحةً : لأنَّه واقعُ موقعِ المضمر ، وتلحُّ هذه اللام الجارُ الضمائر مفتوحةً كما في : له ، ولَك ، ولَهَا ، فصار المنادى أولى بأن يفتح له من المدعو إِلَيْهِ : لأنَّ المدعو إِلَيْهِ لم يقع موقعِ المضمر .

(١) أي : لام الاستفادة .

[التدوين]

أَمَّا الترخيِّمُ فهُوَ^(١) : حذفُ يلْحِقُ أَخْرَ الْكَلْمَةِ مِنْ غَيْرِ ثَبُوتٍ عَلَى
الْحَذْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْعُدَ إِخْلَالٌ وَلَبْسٌ فِي
الْكَلْمَةِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرِيبَيْنِ :

أحداً : أن يكون المحنوف في حكم الثابتِ بأن يكون الحرفُ الذي قبل المحنوف باقياً على ما كان عليه من الحركة نحو : يا حارِ ، ويا مروَ ، بكسر «الراء» وفتح «الواو» في : حارث ، ومروان .

والثاني : أن يجعلَ ما بقيَ كأنَّه اسمٌ برأْسِه فيقالُ : يا حارُ ، ويأْمرُ ، بضمِّ « الراءُ » و« الواوُ » .

فإن قيل : لم اعتبرت هذه الشروط في الترخيم ؟ . قيل : أما كونه مفرداً ؛ فلأنه هو الاسم الذي حصل للنداء فيه تأثير البناء دون المضاف ، والترخيم يختص النداء فلا بد من أن يكون فيما ظهر فيه تأثير النداء .

وأَمَّا كونه عَلَمًا فلَا يَخْلُ بِهِ الحذف إِخْلَالٌ غَيْرَهُ مِن
الأسْمَاءِ . وَأَمَّا كونه زائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ^(٢) فَلَئِلَّا يُخْرِجَ الْكَلْمَةَ عَنْ
أَصْوَلِ كَلَامِهِمْ مَعَ أَنَّهُ حَذَفٌ غَيْرَ قِيَاسِيٍّ .

وأمامُ الْثَّلَاثِيِّ الَّذِي ثَالِثُهُ «تاءً» التَّائِيَّةُ كَ(ثُبَّةٍ) فَإِنَّمَا يُجْزَى تَرْخِيمُهُ؛ لِأَنَّ التَّائِيَّةَ شَيْءٌ رَّاءُدٌ فَصَارَ حُكْمُهُ فِي التَّرْخِيمِ حُكْمٌ مَا زَادَ عَلَى

(١) انظر تعريف الترخيص في الكتاب ٢٣٩ / ٢ ، والمقتصد ٧٩١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٧ / ٢ .

(٢) أجاز الكوفيون ترخيص الثلاثي إذا كان وسطه متحرّكًا.

^{٨١/٣} انظر أسرار العربية ٢٢٦ ، والتبيين المسألة ٨٤ ، وشرح الكافية ١٤٩/١ ، والهمم .

ثلاثة أحرف ، وأمّا قولهم : عاذل^(١) ، وجاري^(٢) فشاذ ، وقيل : إنما يجوز ترخيّمهما مع كونهما نكرين لكثره الاستعمال^(٣) .

[باب نواصب الفعل المضارع]

قال رحمة الله : « والأربعة الباقيه من السبعة هي النواصب للفعل المضارع ، وهي (أن) كقولك : أرجو أن تعطيني ، و (لن) نحو : لن تخرج ، / و (كي) نحو : جئت كي تعطيني ، و (إذا) إذا كان جواباً ١/٣٤ مُسْتَأْنَفًا نحو أن يقول لك إنسان : أنا آتيك ، فتقول له : إذا أكرمك ، فإن وقعت حشوأ وتعلق الفعل الواقع بعدها بشيء قبلها واعتمد عليه كانت لغوأ كقولك : زيد إذا أكرمه » ^(٤) .

الشرح : هذه الحروف الأربع وهي الضرب الثاني مما ينصب من الحروف وهي عوامل بنفسها إلا أن ثلاثة منها وهي : (أن) ، و (لن) ، و (كي) تكون عاملة أبداً ، وأمّا (إذا) فلها حال تعمل فيها ، وأخرى

(١) ورد هذا اللفظ في قول جرير : * أقلي اللوم عاذل والعتابن *
وانظر ديوانه ٨١٣/٢ .

(٢) ورد هذا اللفظ في قول العجاج : * جاري لا تستكري عنيري *
يريد : يا جارية ، انظر الديوان ٢٢١ ، الكتاب ٢٤١/٢ ، والتخيير ٣٥٥/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٠/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢٤١/٢ ، والأصول ١/٣٦٠ ، وشرح الجمل ١٣٥ ، والتخيير ٣٥٥/١ .

(٥) ط ٥٣ .

تُلْفَى فيها ، فَمَا^(١) الْحَالَةُ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا فَهِيَ أَلَا تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى فَعْلٍ
يَقْتَضِيهِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا تَتَبَيَّنُ هَذِهِ الْحَالَةُ بِمَعْرِفَةِ الْحَالَةِ الَّتِي تُلْفَى
فِيهَا^(٢) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى جَزَاءِ الشَّرْطِ ، أَوْ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ ، أَوْ يَكُونُ الْفَعْلُ الَّذِي
دَخَلَتْ عَلَيْهِ لِلْحَالِ ، مَثَلُ ذَلِكَ : إِنْ أَتَيْتَنِي إِذَا أَكْرَمْتَكَ ، وَإِنَّا إِذَا أَكْرَمْنَاكَ ،
بِالرَّفْعِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفَعْلُ لِلْحَالِ نَحْوَ أَنْ تَحْدَثَ بِحَدِيثٍ فَتَقُولُ لَهُ : إِذَا
أَظْنَكَ كَانَبَا :

فصل

فَمَا مَعْنِي « أَنْ »^(٣) فَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْفَعْلِ فِي مَعْنَى الْمَصْدِرِ ،
فَقُولُكَ : أَرْجُو أَنْ تَعْطِينِي ، يَعْنِي : أَرْجُو إِعْطَاكَ . وَ « لَنْ »^(٤) مَعْنَاهَا
نَفِي الْمُسْتَقْبِلِ حَتَّى قَالُوا : إِنَّهَا لَنْفِي « سِيفَعْلُ » .

قَالَ الشَّيْخُ : « يَتَبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ النَّفِيَ بِهَا لَا يَكُونُ لِلتَّأْبِيدِ لِكُنَّهُ
يَكُونُ أَشَدُّ وَأَبْلَغُ مِنْهُ بِـ (لَا)^(٥) ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا مَعَ
التَّقْيِيدِ ، وَاسْتَشَهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ فَلَنْ أَتَرَحَّ أَلْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَلِي أَقْرَبَنِكُمْ اللَّهُمَّ ﴾^(٦)

(١-١) منقول من الحاشية اليمني، وجاء في الحاشية اليسرى ما نصه: فَمَا الْحَالُ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا فَهِيَ مَا
ذُكِرَهُ فِي الْمَتْنِ ، وَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي تُلْفَى فِيهَا ، وَأَثْرَتْ مَا جَاءَ فِي الْحَاشِيَةِ الْيَمَنِيَّةِ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّفْصِيلِ
وَالتَّرْضِيبِ .

(٢) انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١٨٧/١ ، والازمية ٥١ .

(٣) انظر الجمل ٣٥٣ ، ورصف المباني ١١١ ، والمغني ٤١ .

(٤) انظر شرح الجمل ١٤٠ بتصريفِ .

(٥) سورة يوسف الآية ٨٠ ، وانظر المغني ٣٧٤ .

ولك أن تقول : ما المانع من أن يكون للتأييد ويُستعمل مع التقييد ؟
ألا ترى أنك لو قرئتَها بلفظِ التأييد لم يمنع من التقييد أيضاً ، مثلاً
قولك : لن أخرج أبداً حتى يأذن لي الأمير ، وقال تعالى :

﴿ إِنَّا لَنَّ نَدْخُلَهَا أَبْدَأَمَادَمَ مَوْفِيهَا ﴾ (١) .

وهذا تقييدٌ مع التأييد .

وأماماً « كي » (٢) فللتعليق إذا قلت : جئتُ كي تعطيني ، فقد جعلت
الإعطاء علةً للمجيء وغرضًا فيه .

وأماماً (إذا) (٣) فلفظُ صاحبِ الكتاب أنه جوابٌ وجاء ، وأماماً كونه
جواباً فإنك إذا قلت : إذا أكرمك ، من قال : أنا آتاك ، كان جواباً لكلمه ،
وكونه جزاءً لأنك جعلت إكرامك جزاءً على إتيانه : وبخرج الفعلُ بدخول
هذه الحروف من احتمالِ الحال إلى خلوصِ الاستقبالِ .

قال رحمة الله : « وتُضْمِرُ (أن) بعد ستة أحرفٍ :

(حتى) كقولك : سرتُ حتى أدخلها ، و (لام) كقوله :

﴿ لِنَعْلَمَ أَيَ الْجِنِينَ ﴾ (٤) ،

و (لام) تأكيد النفي (٥) نحو : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ » (٦) .

(١) سورة المائدۃ الآية ٢٤ .

(٢) انظر الكتاب ٥/٣ ، والمقتبس ٦/٢ ، والمغني ٤٤١ .

(٣) انظر الكتاب ١٢/٣ ، والمقتبس ١٠/٢ ، ورصف المباني ٦٢ .

(٤) سورة الكهف الآية ١٢ .

(٥) وتصير لام الجمود .

(٦) سورة الأنفال الآية ٣٣ .

و (واو) الجمع نحو : لا تأكل السمك و تشرب اللبن ، تريده : لا تجمع بينهما ، وكذلك كل موضع أردت فيه الجمع بين الفعلين ويسمى واو الصرف^(١) .

و (أو) بمعنى (إلا أن)^(٢) ، كقولك : لأن منك أو^(٣) تعطيني حقّي ، و (الفاء) في جواب الأشياء الستة : الأمر ، والنفي ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض .

فالامر : ائتنى فاكرمك ،
والنهي : « ولَا تَطْغُوْفِيه فَيَحْلَ عَلَيْكُمْ غَضَّيْه »^(٤) ،
والنفي : « لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمْوَلُوا »^(٥) ،
والتمني : « يَتَائِتِنِي كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفْوَزَ فَوْزاً »^(٦) ،
 والاستفهام : « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةٍ فَيَشْفَعُونَا »^(٧) ،
والعرض : ألا تنزل فتصيب خيراً .

(١) وهو اصطلاح الكوفيين : لأنها تصرف الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول . انظر الانتصاف ٥٥٥/٢ فما بعدها .

(٢) في ط ٤٤ : « إلى أن » ، وانظر المرتجل ٢٠٧ .

(٣) في الأصل : « لو » .

(٤) سورة طه الآية ٨١ .

(٥) سورة فاطر الآية ٣٦ .

(٦) سورة النساء الآية ٧٣ .

(٧) سورة الأعراف الآية ٥٣ .

وعلامة صحة الجواب بـ « الفاء » أن يكون المعنى : إن فعلتَ فعلتُ،
فقولك : أئْتَنِي فَأَكْرِمْكَ ، / بمعنى : إن أتيتني أكرمتُك «^(١) .

الشرح : إضمار (أن) عند هذه الحروف الستة واجب إلا عند
(لام) كي فإنه يجوز إظهارها ، ويجب إذا دخل الفعل (لا) كقوله^(٢) :
﴿إِلَّا يَعْمَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٣)

وإنما وجوب الإضمار ؛ لأن هذه الحروف قائمة مقامها ونائبة
منابها حتى إن منهم من يرى انتصاب الفعل بعدها بها دون أن يكون
بإضمار (أن)^(٤) ، وإذا كان كذلك فثبت لزوم إضمارها .

وأما جواز الإظهار عند (لام) كي فيجوز أن يقال : لـما كان معنى
(اللام) معنى كي ، و(كي) عاملٌ بنفسها فلو لم يظهر في بعض
الأحوال لـخـيـلـاـنـتهاـ عـاـمـلـبـنـفـسـهـاـ ،ـ ولـذـاكـ لاـ يـجـوزـ إـظـهـارـهـاـ معـ (لام)
تأكيد النفي لعدم هذا التخييل .

وأما وجوب الإظهار فإنه لـما اعترضَ بينها وبين معمولها (لا)
 حاجزاً فقوى بإظهار ليتجاوز عملها إلى معمولها^(٥) .

(١) ط ٥٤ .

(٢) في الأصل : « كقولك » .

(٣) في الأصل : « أي الحزبين » بدل « أهل الكتاب » .

(٤) سورة الحديد الآية ٢٩ .

(٥) وهو قول الكوفيين .

انظر هذا في الإنصاف ٢/٥٧٥ فما بعدها ، والهمج ٤/٩٨ .

(٦) انظر الإنصاف ٢/٥٧٥ ، ووصف المبني ١١٨ ، والتصريح ٢٤٢/٢ .

أمّا (حتى) ^(١) فهي الجارّة ، والحرف إذا لم يختص لقبيلٍ واحدٍ فإنه لا يستحق العمل ، فلما كانت عاملة في الأسماء لم يجز أن تكون عاملة في الأفعال بنفسها فأضمر بعدها (أن) ^(٢) التي مع الفعل بمنزلة المصدر ليصبح دخولها ، وللفعل بعدها حالتان : إحداهما ^(٣) : مستقبل أو في حكمه وهو منصوب . والثانية : حالٌ أو في حكمها فهو مرفوع .

تقول : سرت حتى أدخلها ، إذ كان الدخول مُنتظراً أو متقضياً ^(٤) إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه كان في وقت السير الذي حصل لإجله كان متربقاً .

وأمّا مثال الحال أو في حكمه قولهم : مرض حتى لا يرجونه ^(٥) ، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجرّ بطنه ، وفي حكم الحال قوله تعالى :

﴿ وَزَلَّلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾^(٦)

في قراءة الرفع ^(٧) ، [أي] ^(٨) وزلّلوا حتى الحال هكذا .

(١) انظر الأذفنة ٢٢٣ ، والهمع ١١١/٤ .

(٢) هذا ما ذهب إليه البصريون ، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (حتى) حرف ينصب الفعل من غير تقدير (أن) .

انظر الإنصاف ٥٩٧/٢ فما بعدها ، والتصريح ٢٣٧/٢ ، والهمع ١١١/٤ .

(٣) في الأصل : «إحديها» .

(٤) تقضي بمعنى انقضى ، انظر اللسان في (قضى) .

(٥) انظر الكتاب ١٨/٢ ، والمقتضب ٣٩/٢ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢١٤ .

(٧) قرأ نافع بالرفع ، والباقيون بالنصب .

انظر المبسط ١٤٦ ، والكشف ١/٢٨١ ، والإقناع ٢/٦٠٨ .

(٨) زيادة يستقيم بها الكلام .

وأَمَّا (لام) كي فإنها تُضْمِنُ معها (أن) مثل العلة التي ذكرنا في (حتى): لأنها (لام) جارّة فلا تدخل الفعل إلاً بعد أن يصير إلى تأويلِ الاسم، ولا يصير كذلك إلا بإضمamar (أن)، قال الله تعالى:

﴿ مَا جِئْتَنَا نُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(١)

وهكذا الحكم في (لام) التأكيد للنفي، قال الله تعالى:

﴿ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾^(٢)

وأَمَّا (الواو)^(٣) فهي في الأصل العاطفة التي معناها: الجمع بين الشيئين، وتنصّب الفعل بعدها بإضمamar (أن) قال الله تعالى:

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهُوكُمْ وَمِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾^(٤)

قال الشيخ: «للناس حاجة إلى نهي المخاطب عن كل واحدٍ من الفعلين، وإلى نهيه عن الجمع بينهما، واللفظ إذا ترك على ظاهره لم يحتمل إلا النهي عنهما جمّعاً ولم يحتمل إرادة النهي عن الجمع بينهما، فلما كان كذلك توصلوا إلى الدلالة عليه بتغيير اللفظ عن ظاهره وتقدير حكم يوجب ذلك: وهو أن تخيلوا في الأول معنى المصدر حتى وجباً إضمamar (أن) في الثاني ليكون عطف اسم على اسم، وذلك ما قاله

(١) سورة يوسف الآية ٧٣.

(٢) سورة النساء الآية ١٣٧.

(٣) انظر المقتصب ٢٤/٢، والإنسان ٥٥٥/٢ فما بعدها، والجني الداني ١٥٧.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٤٢.

النحويون من أنْ التقدير : لا يكنْ منك أكلُ السمك وأنْ تشربَ اللبن »^(١).

وأمّا (أو)^(٢) فمعناه أئَكَ جعلَ الفعلَ قبلها مُمْتَداً إلى أن يكونَ

١/٣٥

الفعلُ بعدها قال الله / تعالى :

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣)

قالوا : « معناه إلى أنْ يتوبَ عليهم فتفرح بحالهم أو يعذبُهم فتشفّى

بهم »^(٤).

وأمّا (الفاءُ)^(٥) في جواب الأشياء الستة فتفيدُ أئَكَ جعلَ الفعلَ الواقع بعدها جزاءً لما قبلها كما في المتن ، مثاله وتقديره مذكورٌ .

فإن قيل : ما الفرقُ بين الاستفهام و(العَرْضُ) ؟ . قيل : العرض صورته استفهام إلَّا أَنَّه ليس إِيَّاه على الحقيقة ، إنما يقصد القائل ترغيب المخاطب في الأمر الذي يذكره وإرادة أن يبيّن ما له في نفسه .

(١) جاء في شرح الجمل ١٥٠ : « إذا قلت : لا تأكل السمك وشرب اللبن ، فجزمت على ما يوجبه ظاهر العطف كان المعنى على أئَكَ تنهاء عن كل واحد من الأكل والشرب ، وإذا نسبت صار المعنى إلى أئَكَ تنهاء عن جمع بينهما ، فلمَّا كان هذا المعنى لا يحصل مع ترك الكلام على ظاهره قرروا الكلام تقديرًا يصح معه ، ويصير العدول به عن الظاهر دليلاً على هذا المعنى – الذي هو الجمع – ، وذلك التقدير أنهم نزلوا الفعل الأول منزلة المصدر ، فتخيلوا كأنهم قالوا : لا يكنْ منك أكلُ السمك ، ثم أصرموا « أن » في الثاني ليصير به مصدرًا مثل هذا الذي قدروه ليكونوا قد عطقوها اسمًا على اسم ، وبصیرروا كأنهم قالوا : لا يكنْ منك أكلُ السمك وشربُ اللبن » .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/٢ ، والأصول ١٥٥/٢ ، وشنور الذهب ٢٩٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٢٨ .

(٤) ونحوه في الكشاف ٤٦٢/١ – ٤٦٣ بلفظ « فتشفّى » .

(٥) انظر الكتاب ٢٨/٢ ، والجمل ١٨٥ ، والهمع ١١٨/٤ .

(٦) في الأصل « أو » .

[الحروف الجازمة]

قال رحمة الله : « والضربُ الثالثُ من الحروف ما يجزُّ فقط وهي خمسةٌ : لَمْ ، وَلِمًا ، وَلَا » في النهي ، واللام في الأمر ، وَ« إِنْ » في الشرط والجزاء نحو : إِنْ تكرّمْتِي أَكْرَمْكُ ، وفيه وجوه : أحدها : أن يكون الشرطُ والجزاء مجزومين كما ذكرنا .

والثاني : في أن يكون الجزاء غير مجزوم وذلك إذا كان بالفاء نحو : إِنْ تائتني فائتَتْ مَكْرَمُ ، أو بـ « إِذَا » نحو : « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيْئَةً يُمَآفِدَهُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(١) . فائدته : فائدة « الفاء » إذا قلت : فهم يقطدون ، أو يكون ماضياً نحو : إِنْ تكرّمْتِي أَكْرَمْتَكُ .

والوجه الثالث : أن لا يكون فيهما^(٢) جزُّ وذلك إذا كانوا ماضيين نحو : إِنْ خرَجْتَ خرَجْتُ .

والرابع : أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً فيجوز الجزم وتركه كقولك : إِنْ أتَيْتَنِي أَكْرَمْتِي وأَكْرَمْكُ ، ولا يجوز ترك الجزم في الشرط إذا كان مضارعاً^(٣) «^(٤) » .

(١) سورة الروم الآية ٣٦ .

(٢) في الأصل : فيها .

(٣) في ط٥٤ : « مستقبلاً » .

(٤) ط٥٤ .

الشرح : الحروفُ الجازمةُ مختصّةٌ بالأفعالِ لا مدخلَ لها في الأسماء ، ولذلك جعلت علاماتٍ لها لاختصاصها ، كما كانت الحروف الجارّة علاماتٍ للأسماء لاختصاصها بها .

أمّا (لم) و (لما) فيشتراكان في النفي ، وقلبي معنى المضارع إلى الماضي ، إلا أنَّ بينهما فرقاً وهو أنَّ (لم يفعل) نفيُ (فعل) ، و (لما يفعل) نفيُ (قد فعل)^(١) ، أعني أنَّ (لما) نفيُ لما يتوقع وجوده .

ولـ «لما» وجه آخر^(٢) لا يكون فيه من هذا الباب وهي أن تكون في حكم اسمٍ من أسماء الزمان منصوب بالظرفية ، وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدِينَ قَالَ عَسَى رَبُّ

فيجب أن يكون الفعلان في وقتٍ واحدٍ؛ لأنَّ هذا حكمُ الظرفية ، كما أنَّ توجُّهَ موسى وقوله كانا في وقتٍ واحدٍ .

(١) قال ابن يعيش في شرحة ١٠٩/٨ : « فأما (لم) فقال سيبويه هولنفي (فعل) يريد أنه موضوع لنفي الماضي ، فإذا قال القائل : قام زيد ، كان نفيه : لم يقم ، ... أما (لما) تقع جواباً ونفيأ لقولهم (قد فعل) ، فإذا قلت : قد قام ، فيكون ذلك إثباتاً لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود ، ولذلك صلح أن يكون حالاً ، ونفي ذلك : لما يقم » بتصرف .

وانظر الكتاب ٤/٢٢٣ ، والأصول ١٥٧/٢ ، والمغني ٣٦٥ ، والجني الداني ٢٦٨ .

(٢) انظر الأصول ١٥٧/٢ ، والأزمية ٢٠٨ ، وحاشية الخضري ١١٩/٢ .

(٣) سودة القصص الآية ٢٢ .

وأَمَّا (لا)^(١) في النهي فإنها لنفي المخاطب والغائب كقولك : لا
تفعل ، ولا يضر بزيد .

وأَمَّا (اللام)^(٢) فإنها لام الفائب ، وقد جاء في أمر
المخاطب نحو : لتخرج يا زيد ، وروي أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
قَرَأَ : « فَذَلِكَ فَلَتَفَرُّحُوا »^(٣) بالتاء والله أعلم .

وأصلُّها الكسرُ فإن دخلَ عليها « الفاءُ » و « الواوُ » فالحسنُ
السكون وجاز الكسر ، وإنما قلنا السكونُ أحسن ؛ لأنَّ الأصلَ في بناء
الحروف السكون ، فَأَمَّا إذا وقع في الكلمة ابتداءً لَزِمَ التحرير ، فإذا
تقدَّمَها شيءٌ عاد إلى أصله من السكون لاستفهامك عن تحريرها بتحرير
غيرها .

قال أبو الفتح عثمان بن جنني^(٤) : « وقراءة الكسائي
» ئِمْ لَيَقْضُوا »^(٥) / - يعني بسكون اللام - مردودة ، قال : لأنَّ ٣٥/ب

(١) انظر الكتاب ٨/٣ ، والمقتضب ٤٢/٢ ، وأسرار العربية ٢٢٢ ، ووصف المباني ٢٦٧ .

(٢) انظر الأصول ١٥٦/٢ ، والتبصرة ٤٠٥/١ ، والمعنى ٢٩٤ .

(٣) سورة يومن الآية ٥٨ ، وقرأ بها يعقوب ، والباقيون بالياء .
انظر شواذ القرآن ٦٢ ، وحجة القراءات ٢٢٢ ، والنشر ٢٨٥/٢ .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنبي الموصلي النحوي اللغوي ، إمام من أئمة النحو والصرف ، من أهم كتبه : *الخصائص* ، *وسر الصناعة* ، *والمنصف في التصريف* ، *والمحتسب* ، توفي سنة ٢٩٢ هـ ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٢٥/٢ ، وبيفية الوعاء ١٣٢/٢ .

(٥) سورة الحج الآية ٢٩ ، وفي الأصل : « ليقضى » وقراءة مذكورة في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٢٨ ، والميسوط ٢٠٦ ، والتبصرة للكي ٢٦٥ .

(ثم) حرفٌ على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها «^(١) » وإذا أمكنك الوقوف لِرِمَك الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بالإجماع . قيل : ويجوز حذفها في ضرورة الشعر ، قال أبو الفتح : « أنسد أبو زيد :

فَتُضْحِي صَرِيعًا مَا تُجِيب لِدُعْوَةِ
وَلَا تسمِعُ الداعي وَيُسْمِعُكَ مِنْ دُعَا^(٢)
أَيْ : وَلَيُسْمِعُكَ .

قيل في وجه قراءة زيد بن علي^(٣) :

﴿ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٤) وَتَجَاهِدُوا^(٥) : إِنَّهَا
بِإِضْمَارِ (لام) الْأَمْرِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا سَائِقًا فِي قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلَى
فَالْقِيَاسُ أَنْ يُسْوَغُ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾^(٦) ،
﴿ وَالْمَطَّلَقَاتُ يَرِضِّصنَ ﴾^(٧) فَيُقْدَرُ (لام) الْأَمْرِ مَحْذُوفًا فِي الْآيَتَيْنِ^(٨) ،

(١) لم أقف على هذا الرد في المحتسب ، وذكر في سر الصناعة /٢٢٥/١ ، وانظر شرح ابن يعيش ٢٤/٩ .

(٢) لم أُعْثِرْ عَلَيْهِ فِي تَوَارِدِ أَبْنِي زَيْدِ الْمُطْبُوعَةِ ، وَقَدْ نَسِيَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ٦٤٩ إِلَى عُمَرَانَ بْنَ حَطَانَ .
وَقَدْ دَلَّ مِنْ غَيْرِ نَسِيَّةٍ فِي : سر الصناعة /٣٩٠/١ ، وَابْنَ يَعْيَشَ ٦٠/٧ .

(٣) هُوَ زَيْدُ بْنُ عَلَى بْنِ الْحَسِينِ بْنِ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْعَلَوِيِّ أَبُو الْحَسِينِ الْمَدْنِيِّ ، قُتِلَ فِي أَوَّلِ صَفَرِ سَنَة
١٢٢ هـ .

انظر : البداية والنهاية لابن كثير ٢٧٣/٩ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَتَجَاهِدُوا » .

(٥) سُورَةُ الصَّفِ الْآيَةُ ١١ ، وَالْقِرَاءَةُ فِي الْبَحْرِ ٢٦٢/٨ .

(٦) سُورَةُ الْبَقْرَةِ الْآيَةُ ٢٣٣ .

(٧) سُورَةُ الْبَقْرَةِ الْآيَةُ ٢٢٨ .

(٨) وَهُوَ قَوْلُ الْكَوْفَيْنِ ، انْظُرْ الْبَحْرَ ١٨٥/٢ .

وإذا كان مقدراً خرج الفعل من أن يكون إخباراً فلا يضطر المرء إلى أن يقول^(١) : إنه إخبار في معنى الأمر^(٢).

فصل

وكما تدخل^(٣) هذه (اللام) على فعل الغائب المبني للفاعل فكذلك يؤمر بها المخاطب ، والمفعول ، والمتكلّم المفعول كقولك : لتضرب يا زيد ، لتضرب ، وإنما يكون المخاطب أو المتكلّم يؤمران بها كما يؤمر به الغائب ؛ لأنك تطلب إيقاع الفعل في المعنى من غير المخاطب والمتكلّم ، فصار معناها واحداً، وقد جاء في غير المجهول : « ولنحِيلْ خططَيْكُم »^(٤) .

ويكون لفظ الأمر بمعنى الدعاء نحو قوله تعالى حكاية عن أهل النار : « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِبَّكَ »^(٥) .

وقد يكون بمعنى التهديد كقوله تعالى :

« فَمَنْ شَاءَ فَلَيَؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلَيَكْفُرْ »^(٦) .

وقد يكون بمعنى الشجب : « فَادْعُوهُمْ فَلَيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ »^(٧) .

(١) في الأصل : « تقول » .

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/١ ، والبيان ١٥٦ - ١٥٨ .

(٣) في الأصل : « يدخل » .

(٤) سورة العنكبوت الآية ١٢ .

(٥) سورة الزخرف الآية ٧٧ .

(٦) سورة الكهف الآية ٢٩ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٩٤ .

والشرطُ والجزاءُ : أمران حادثان أو في حكم الحادث يتعلّق حدوثُ أحدهما بحدوث الآخر ، ولذلك قلنا في (إن) الشرطية إنها تجعل الماضي مستقبلاً في المعنى كما أن (لم) تجعل المستقبل ماضياً في المعنى .

وقولنا : « في حُكْمِ الْحَادِثِ » احترازٌ عن النَّفْيِينَ عُلُّقَ أحدهما بالآخر نحو : إن لم تخرج لا أخرج ، أو عن نفي وإثباتٍ عُلُّقَ أحدهما بالآخر نحو : إن لم تخرج خرجم ، أو بالعكس .

وإذا عرفت معنى الشرط والجزاء فينبغي أن تعلمَ أنهما إن كانوا فعلين فلا يخلو من أن يكونا مضارعين ، أو ماضيين ، أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً .

فإن كانا مضارعين فلا شكُ في كونهما مجرزومين ، أو كانوا ماضيين فلا شكُ في كونهما غير مجرزومين ؛ لأنهما ليسا بمحلٍ للإعراب ، وإن كان أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً ، فانتظر ، فإن كان المضارع شرطاً وجب الجزم فيه ، وإن كان جزاءً جاز الجزم وتركه ؛ لأنه يَعْدُ عن عامله وهو أضعف العوامل عملاً وهو السكون .

فإن قيل : كيف تكون أضعف العوامل مع أنها تجزم فعلين ؟ . قيل : الشرطُ والجزاءُ جملتان بمنزلةٍ واحدةٍ في إفاده كلامٍ يحسنُ السكوت [عليه]^(١) ، فعملُها على الفعلين بمنزلة عملٍ أيضاً ، فلا يَعْدُ ذلك قوّةً في العامل على أنها لا تخرج من أن تكون^(٢) عاملةً عملها السكون ، والسكون

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) غير واضحة في الأصل .

يُوجَدُ في الكلم من غير عاملٍ لفظيٍّ ولا معنويٍّ ، فصار تأثيرُ عملِها كعدم تأثير العامل ، كـ « القاضي » حالة الرفع والجر ، والكلم التي يُوقفُ عليها ، وأيضاً فلو كان حكم السكون / في القوة مثل الحركة لما كان الفعلُ أدنى درجةً في إعرابه من الاسم ؛ لأنَّ الفعلَ معرَبٌ بوجوهٍ ثلاثةٍ من الإعراب كما أنَّ الاسم كذلك^(۱) ، وهو أظهرُ من أن يُخْفَى على أحدٍ .

فإن قيل : ما فائدة (الفاء) في جواب الشرط ؟ . قيل : للتوصُّل إلى المجازاة بالجملة الابتدائية حتى لو أخلَّتِ الجملة الابتدائية التي أتَيْتَ بها جزاءً للشرط لما بقيت جزاءً الشرط ، ولو جئت بها وأدخلتها على فعلٍ كان يصحُّ أن يُجْعَلَ جزاءً بغير « الفاء » انقلب الجزاء جملةً ابتدائيةً بدخولها عليه .

مثال الأول : إن دخلت الدار أنت طالق ، فالطلاق في الحال واقع قبل دخول الدار^(۲) ؛ لأن قوله : (أنت طالق) كلامٌ مبتدأ غير متعلقٌ بشرط ، وقوله : إن دخلت الدار ، لغوٌ ، حيث لم يدخل عليه الحرف الرابط للجزاء بالشرط ، واستفتنى فقهاء العصر فأفتقوا بموقفي^(۲) هذا .

(۱) في الحاشية : « فإن قيل : إذا كان الفعل معرَبًا بوجوهٍ ثلاثةٍ كما أنَّ الاسم كذلك فلأي سبب هو أدنى درجة من الاسم ؟ قيل له : وذلك لأنه أراد به أنَّ الاسم معرَب بحركاتٍ ثلاثة ، والفعل بحركاتٍ وسكون ». .

(۲) انظر هذه المسألة في الكوكب الدرى للأستاذى ٤٧١ .

(۳) في الأصل : « بموقف ». .

ومثال الثاني : قوله تعالى : « وَمَنْ عَادَ فَيُنَقِّمُ اللَّهُ مِنْهُ »^(١)
 قالوا : التقدير : فهو ينتقم ، وقال : « فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ، فَلَا يَخَافُ »^(٢)
 التقدير : فهو لا يخاف ، ولأنه لو لم يقدر مبتدأ لما احتاج إلى (الفاء)
 الرابطة ، إلا أن محل الجزاء غير المجزوم وحكمه فيما عُطف عليه بالفاء
 والواو حكم الجزاء المضارع للشرط الماضي في جواز الجزم وتركه ، قال
 الله تعالى :

« تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَتَّتِ بَحْرِي مِنْ
 تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا »^(٣)

قريء بالرفع والجزم^(٤) ، وقال :
 « لَوْلَا لَخَرَقْتَنِي إِلَى أَجَلِ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ »^(٥)
 وقريء : (وأكون)^(٦).

(١) سورة المائدۃ الآية ٩٥ .

(٢) سورة الجن الآية ١٣ ، وفي الأصل : « ومن » .

(٣) سورة الفرقان الآية ١٠ .

(٤) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بالرفع حملًا على الابتداء ، والمعنى : سيجعل لك قصوراً ، وقرأ
 الباقيون بالجزم عطفاً على موضع (جعل) والمعنى : إن يشاء يجعل لك جنات .
 انظر الميسوط ٣٢٢ ، والتبصرة ٢٧٥ ، والنشر ٣٢٢/٢ .

(٥) سورة المنافقون الآية ١٠ .

(٦) قرأ أبو عمرو « وأكون » بالواو وفتح النون ، وقرأ الباقيون بسكون النون من غير واو قبلها .
 انظر الميسوط ٤٣٧ ، والتبصرة ٣٥٢ ، والإقطاع ٧٨٧/٢ .

قال : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ وَيُذْرِهِمْ فِي طُغْيَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(١)

قريء على الوجهين^(٢)

فإن قيل : لم جاز إدخال (إذا) على الجزاء ؟ . قيل : لما فيها من المفاجأة فتشابه (الفاء) : لأن الفاء للتعليق ، والمفاجأة والتعليق من وادٍ واحدٍ ، قال : ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾^(٣) يعني : أنهم يظهرون السخط عقب عدم الإعطاء .

و (إن) إذا وقع بعدها الاسم فعلى إضمار فعل يفسّره الظاهر ، نحو قوله : ﴿ إِنْ أَمْرَأٌ وَلَا هَلْكَ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنْ أَمْرَأٌ هَذَا خَافَتْ ﴾^(٥)

[إضمار الشرط]

قال رحمة الله : « ويُضمر الشرط في جواب الأشياء التي تُجاب بـ « الفاء » إلا في النفي ، تقول : أئْتني أكْرِمْكَ ، المعنى : فإنك إن تأْتني أكْرِمْكَ ، وكذا تقول في الاستفهام : أين بيتك أَزْرُكَ ، وفي النهي : لا

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٦ .

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف (ويذرهم) بالياء والجيم ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (ويذرهم) بالياء والرفع ، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر (ونذرهم) بالتون والرفع .

انظر حجة القراءات ٢٠٣ ، والمبسot ٢١٧ ، والتبصرة ٢٠٩ ، والإقناع ٦٥١/٢ - ٦٥٢ .

(٣) سورة التوبة الآية ٥٨ .

(٤) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٥) سورة النساء الآية ١٢٨ .

تفعل^(١) يكنْ خيراً لك ، وفي التّمني والعرُض : ليته عندنا يحدثنا ، وألا
تنزل تصب خيراً^(٢) .

الشرح : إضمار الشرط في هذه الموضع لمعنى يوجبه
وهو : أنَّ المضارع ينجزم بعدها ، فلا يجوز أن يكون الظاهر مؤثراً في
جزمه ؛ لأنَّ قوله : ائتني أكرمك ، لو لم يكن الشرط مضمراً فمعناه :
أمرُك بالإتيان أكرمك ، و (أكرمك) لا يكون جزاءً لـ (أمر) ، وكذلك
الباقي ، فلذلك قدِرنا الشرط مضمراً كي يصح معنى المجازاة ، فيكون
المعنى : ائتني فإنْ تأتني أكرمك ، ولا يحتاج / إلى إظهاره لدلالة هذه ٣٦/ب
الظواهر عليه ، ولهذا لو لم يكن في الأولى أن يكون سبيلاً في وجود الثانية
لم يجز أن يكون مجرزاً .

وبيانه لو قلت : ائتني بـ رجلٍ يحسن الكتابة ، لم يجز إلا الرفع ؛ لأن
الإتيان بالرجل لا يكون سبيلاً في أن يحسن الكتابة .

حتى إن في المتأخررين^(٣) من يُضَعِّف قول الفراء : إن « يغفر »
مجرور بـ « هل أدلّكم »^(٤) ، لأنَّ مجرد الدلالة على التجارة لا يكون

(١) بعده في ط : « شرًّا » .

(٢) ط ٥٥ .

(٣) لعله الزجاج ، حيث قال في معاني القرآن ١٦٦/٥ : « وقد غلط بعض النحوين ، وقال هذا جواب (هل)
وهذا غلط بين ، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفهم غفر الله لهم ، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا ،
فإنما جواب (تومنون بالله ورسوله وتجاهدون) (يغفر لكم) » .

(٤) سورة الصاف الآية ١٠ .

قال الفراء في كتابه معاني القرآن ١٥٤/٢ : « قوله : (يغفر لكم) جزمت في قراءتنا في « هل » ،
وفي قراءة عبدالله للأمر الظاهر ، قوله : (آمنوا) ، وتتأويل : « هل أدلّكم » أمرٌ أيضاً في المعنى ،
كتوكك للرجل : هل أنت ساكت ؟ معناه : اسكت ، والله أعلم ،
وانظر المشكل ٢٧٥/٢ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٣/٨ .

سبباً في غفران الذنوب ما لم يكن من جهتهم القبول والعمل بما دلّهم عليه ، ولهذا مال أبو إسحاق الزجاج إلى أن يكون « يغفر » مجزوماً بـ « تؤمنون » لأنّه بمعنى : آمنوا^(١) ، وقرأ ابن مسعود « آمنوا^(٢) » وإن كان أبو سعيد رجح قول الفراء على قول الزجاج لوجه ذكره في « شرح الكتاب»^(٣)

وينبغي أن يكون تقدير الشّرط موافقاً للظاهر الذي دلّ عليه ، فلا يجوز أن تقدّر في مثل قوله : لا تدّن من الأسد فيأكلك ، أمراً ثابتاً فتحذف « الفاء » وتتجزّم الفعل^(٤) على تقدير : لا تدّن من الأسد يأكلك ؛ لأن النفي لا يدلّ على الإثبات ، ولهذا امتنع تقدير الشّرط في النفي فاستثناه لأداءه إلى فساد المعنى ، وذلك لو قلت في قوله تعالى :

﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا ﴾^(٥) إن المقدّر : فإن لم يقض عليهم يموتون ، لظهور استحالته .

(١) انظر معاني القرآن ١٦٦/٥ .

(٢) انظر شواذ القرآن ١٥٦ ، والبحر ٢٦٢/٨ .

(٣) قال السيرافي في شرح الكتاب لوحه ١٥٠ : « والأقوى عندي أنه جواب لـ (هل)؛ لأن « تؤمنون » تفسير للتجارة ، وهي من جملة ما وقعت عليه (هل) ، فالاعتماد في الجواب على (هل) ، وـ (هل) في معنى الأمر ؛ لأنّه لم يكن القصد عند استفهمهم عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدخلون عليها أو لا يدخلون ، وإنما المراد الأمر لهم والبحث على ما ينبع به » .

(٤) خلافاً للكسائي ، وانتظر هذه المسألة في : الكتاب ٩٧/٣ ، والأصول ١٦٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٠/٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٧ .

(٥) سورة فاطر الآية ٣٦ .

فصل

وإن لم يُضمر الشرطُ يجيء الفعلُ بعدها مرفوعاً ، وارتفاعه على أحد ثلاثة أشياء : على الصفة ، وعلى الحال ، وعلى القطع .

مثال الصفة قوله تعالى : «**خَذِّمِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ**»^(١) أي : مُطَهِّرَةً ، قوله : «**فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَّا** **بِرِّيَّنِي**»^(٢) بالرفع أي : وارثاً .

ومثال الحال : «**فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ**»^(٣) فيمن قرأ مرفوعاً^(٤) ، قوله تعالى : «**وَلَا تَمْنَنْ تَشْتَكِيرُ**»^(٥) بالرفع^(٦) أي : مستكثراً .

ومثال القاطع بيت الكتاب ، قال :

وقال رائدهم : أَرْسُوا نُزَوْلَهَا . وَكُلُّ حَثْفٍ امْرِئٌ يجري بِمِقْدَارٍ^(٧)

- (١) سورة التوبة الآية ١٠٣ . (٢) سورة مريم الآيات ٥ - ٦ .
(٣) سورة الأعراف الآية ٧٣ . (٤) هو أبو جعفر ، انظر شواذ القرآن ٥٠ ، والبحر ٤/٢٢٨ .
(٥) سورة المدثر الآية ٦ .
(٦) وهي قراءة القراء السبعة ، ومنهم من قرأها بالجزم وهو الحسن البصري ، ومنهم من قرأها بالنصب وهو ابن مسعود والأعمش .

انظر شواذ القرآن ١٦٤ ، والمحتب ٣٣٧/٢ ، وقطور الندى ١١٣ ، والبحر ٨/٣٧٢ .

(٧) نسب للأخطل وليس في ديوانه ، انظر الكتاب ٩٦/٢ وروايته فيه : يمضي بمقدار ، وشرح ابن يعيش ٥١٧ ، وخزانة البغدادي ٦٥٩/٣ .

وعدد من غير نسبة في : المقتضى ١١٢٦/٢ ، والمفصل ٢٠٣ ، والإرشاد للكيشي ٤٦٨ . والرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ ، والرائد هنا زعيم القوم ، أرسوا : أقيموا ، نُزاولها : أي نُزاول العرب .

كأنه قيل : لماذا ترسوا ؟ فقال : نَزَولها .

والقطع جائزٌ أيضاً فيما يكون منصوياً بإضمamar (أن) ^(١) .

[حروف الجر]

قال رحمة الله : « الضرب الرابع من عوامل الحروف ما يجرُ فقط ، وهي سبعة عشر حرفاً : (الباء) وأصله الإلصاق نحو : كتبت بالقلم ، ومررت بزيدي ، و (اللام) وأصله المِلْك نحو : المال لزيدٍ ، و (من) وأصله لابتداء الغاية نحو : خرجت من البصرة إلى الكوفة ، و (إلى) وأصله انتهاء الغاية نحو : خرجت من البصرة إلى الكوفة ، و (في) وأصله الوعاء نحو : زيد في الدار ، و (رب) للتقليل نحو : ربِّ رجلٍ رأيته ، ويُضمر بعد « الواو » كقولِ رؤبة :

وَقَاتُمُ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِ

مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ لَمَّاءُ الْخَفَّاقِ ^(٢)

و (حتى) كقوله تعالى : « حَتَّى مَطْلَعَ النَّجَرِ » ^(٣) وفيه

ثلاثة أوجه :

الجرُّ بمعنى (إلى) ، والعطف ، والابتداء ، تقول : أكلتُ

السمكة حتى رأسِها ، أي : إلى رأسِها ^(٤) ، وحتى رأسِها ، أي :

(١) في الحاشية : « نحو قوله : ما تائينا فتحتَنا ، يجوز فيه الرفع أيضًا ، وعلى القطع والاستئناف » .

(٢) انظر الديوان ١٠٤ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والإيضاح لأبي علي ٢٥٤ ، والخصائص ٢٢٨/٢ .

وورد ا من غير نسبة في المقتصد ٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصيفور ٥٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/١ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٥ .

(٤) لم يذكر في ط .

ورأسها ، وحتى رأسها ، على الابتداء التقدير : حتى رأسها مأكول ،

قال جرير :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ دِمَاهَا بِدِجلَةِ حَتَّىٰ مَاءُ دِجلَةِ أَشْكَلُ^(١)

١/٣٧ / وتفيد في الأحوال كلها : أن ما بعدها غاية ونهاية «^(٢)» .

الشرح : حروف الجر سُميّت مع مجروراتها ظروفاً^(٣) ، لأنها وسائل بين الأفعال وبين الأسماء ، مُوصِّلةً معاني الأفعال إلى الأسماء في اصطلاح النحويين^(٤) ، وهي ثلاثة أقسام :

قسم منها يلزم كونها حرفاً وهي تسعة : الباء ، واللام ، ومن ، وفي ، وإلى ، وحتى ، ووأو القسم ، وتأوه^(٥) ، ورب .

وقسم يكون حرفاً واسماً وهو خمسة : على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

(١) انظر الديوان ١٤٣ ، وروايته : ... تمور دماؤها ، والأزفية ٢٢٥ ، وشرح ابن يعيش ١٨/٨ ، والخزانة ٤/١٤٢ .

وورد من غير نسبة في : أسرار العربية ٢٦٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ١١٤٨/٢ . تمج : مج الشراب من فيه رمى به ، أشكّل : لم أشكّل إذا كان فيه بياض وحرمة . انظر الصحاح في (مج) و (شكل) . (٢) ط ٥٦ .

(٣) في الحاشية : « ف تكون إذن متخصّمة لهذا المعنى ، أعني إيصال الأفعال إلى الأسماء ، والمتضمن للشيء يكون ظرفاً له ». .

وقال سيبويه في الكتاب ٤٠٩/١ : « ويدلك على أن سواه وكزيد بمنزلة الظروف ، أنك تقول : مررت بمن سواه ، وعلى من سواه ، والذي كزيد ، فحسّن هذا كحسن من فيها والذي فيها ... » . وانظر المقتضب ٢٠٢/٤ ، وشرح الجمل للجرجاني ٤٤ ، والصفوة الصافية للتيلي ٨٢٨ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٧/٨ ، وشرح الكافية ٢١٩/٢ ، والهمع ١٥٢/٤ .

(٥) في الأصل : « فتاوه ». .

تعلم الآن معانيها :

أما (الباء) فهي في الأصل الإلصاق^(١) تقول : به داء ، أي : التصدق به ، ثم تشعبت إلى معانٍ : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وبمعنى : (مع)^(٢) : اشتريت الدابة بأجامتها ، والقسم^(٣) نحو : بالله لافعلن ، ولتأكيد النفي^(٤) نحو : « وَمَا أَلَّهُ بِغَافِلٍ »^(٥) ، « وَمَا رَبِّكَ بِظَلَّمٍ »^(٦) ، وللتسبيب^(٧) نحو : « ذَلِكَ يُمَاقَدَّمَتْ أَيْدِيْكُمْ »^(٨) ، وبمعنى (في)^(٩) نحو : ما بالدار أحد ، وزائدة^(١٠) في المرفوع نحو : « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(١١) ، وفي المنسوب نحو : « وَلَا تَلْقُوا إِبَائِيْدِيْكُمْ إِلَى النَّهْلَكَةِ »^(١٢) ، ونحو قول أبي نؤيب^(١٣) :

(١) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، ورصف المباني ١٤٣ ، والمغني ١٣٩ .

(٢) انظر الجنى الداني ٤٠ . (٣) انظر المغني ١٤٣ .

(٤) انظر الأصول ٤١٣/١ . (٥) سورة البقرة الآية ٧٤ .

(٦) سورة فصلات الآية ٤٦ .

(٧) انظر أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

(٨) سورة الأنفال الآية ٥١ .

(٩) انظر الأزهية ٢٩٧ .

(١٠) انظر التخمير ١٨/٤ .

(١١) سورة النساء الآية ٧٩ .

(١٢) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

(١٣) هو خوبلد بن خالد ، جاهلي إسلامي ، كان راوية لمساعدة بن جذبة الهذلي ، وخرج مع عبدالله بن الزبير في معركة نحر المغرب فمات .

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٥٧ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٣/١ .

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَّ حُضْرِ لِهْ نَثِيجٌ^(١)

وقيل يعني : من ماء البحر^(٢) ، والله أعلم ، والمبالغة^(٣) نحو : هذا

بذاك .

أما (اللام)^(٤) وأصله الاختصاص ، وهذا شامل لجميع استعماله نحو : المال لزید ، فهو اختصاص ، والجُلُل للفرس ، وكذلك هو ابن له ، وأخ له ، وقد تكون مقويةً للفعل في إيصال معناه إلى المفعول إذا تقدم نحو قوله :

﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾^(٥) ،

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّأْيِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٦) .

(١) انظر ديوان الهدلين ٥١ ، وروايته فيه :

ترَوَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَصَبَّتْ عَلَى حَشِيشَاتِ لِهْ نَثِيجٌ

وانظر حروف المعاني للزجاجي ٥٥ ، والخصائص ٨٥/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، والخزانة ٩٧/٧ .

وورد من غير نسبة في : الأزهية ٢٩٤ ، وارتشاف الضرب ٤٢٧/٢ ، وأوضاع المسالك ١١٧/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦/٢ .

وثنيج : بمعنى مرّ سريع مع صوت . انظر اللسان مادة (ناج) .

(٢) من ذهب إلى هذا الزجاجي ، كما في كتابه حروف المعاني والصفات ٥٥ ، والهروي في الأزهية ٢٩٤ .

(٣) انظر شرح الألفية لابن عقيل ٢/١٨ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٢١٧ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، والمفصل ٣٤٠ .

(٥) سورة الأعراف الآية ١٥٤ .

(٦) سورة يوسف الآية ٤٢ .

وقد يكون للتعليل نحو: جئتك لتكرمي، ولحبي لك، وقد يكون لتأكيد النفي نحو: ما كنت لأفعل كذا، وقد يكون مزيدة في نحو قوله: «رَدَفَ لَكُمْ»^(١) المعنى: ردكم.

وأما (من)^(٢) فتكن لابداء الغاية نحو قوله تعالى:

«وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا»^(٣) ، للتبعيض نحو قوله: «أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ»^(٤) ، «خُذُّمِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»^(٥) ، وقيل في قوله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُبُوا مِنْ أَنْتَصَرُهُمْ»^(٦) إنها للتبعيض^(٧) ، وذلك لأنهم لم ينهوا عن النظر إلى جميع ما خلق الله تعالى ولكن عمّا حرمه الله.

واما مثال كونها للبيان: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»^(٨)

واما كونها زائدة لتأكيد النفي نحو قوله تعالى:

«مَاجَأَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ»^(٩)

(١) سورة النمل الآية ٧٢ ، وهناك خلاف حول زيايتها في هذه الآية ، انظر المقتضب ٢٦/٢ ، والمغني ٢٨٥ ، والهمع ٤/٢٠٥ .

(٢) انظر المقتضب ٤/١٣٦ ، والمقتصد ٢/٨٢٣ ، والمفصل ٣٣٧ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٤٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

(٥) سورة التوبة الآية ١٠٣ .

(٦) سورة النور الآية ٣٠ .

(٧) انظر الكشاف ٢/٦٠ .

(٨) سورة الحج الآية ٣٠ .

(٩) سورة المائدah الآية ١٩ .

والأخفـش يجـوز الزيـادة في الواجب^(١) ويـستـشـهـد بـقولـهـ تـعـالـى :

﴿ يَغْفِرُ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٢).

وأـمـا (إـلـى)^(٣) فـمـعـناـهاـ اـنـتـهـاءـ الغـاـيـةـ ، وـقـدـ يـدـخـلـ الـحـدـ فـيـ المـحـدـوـهـ وـقـدـ لـاـ يـدـخـلـ ، فـمـثـالـ الـأـوـلـ قـوـلـهـ تـعـالـى : « وَأَيْدِي كُمْ إِلـىـ الـمـرـاقـيقـ »^(٤) عـلـىـ اـخـتـلـافـ فـيـهـ^(٥) ، وـمـثـالـ الثـانـيـ : « بُرَأْتُمُواـ الـقـيـامـ إـلـىـ الـأـيـلـ »^(٦) ، قـالـ الشـيـخـ : « وـيـقـالـ إـنـهـ تـكـونـ بـمـعـنـىـ (ـمـعـ)ـ ، وـقـالـواـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـى : « مـنـ أـنـصـارـيـ إـلـىـ اللـهـ »^(٧)ـ الـمـعـنـىـ : مـعـ « (ـإـلـىـ)ـ »ـ ، وـبـعـضـهـمـ أـنـكـرـواـ ذـلـكـ^(٨)ـ وـضـمـنـواـ الـفـعـلـ مـعـنـىـ يـتـعـدـىـ بـ « (ـإـلـىـ)ـ »ـ فـيـ مـوـضـعـ يـوـهـمـ أـنـ تـكـونـ بـمـعـنـىـ (ـمـعـ)^(٩)ـ ، مـثـالـهـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـى : « مـنـ أـنـصـارـيـ إـلـىـ اللـهـ »^(٧)ـ أـيـ : مـنـ يـضـمـ

(١) انظر معاني القرآن / ١٩٩ .

وممن ذهب إلى ذلك الكوفيون أيضاً .

انظر الأزهـيةـ ٢٢٧ـ ، وـرـصـفـ الـمـبـانـيـ ٢٢٥ـ ، وـمـغـنـيـ الـلـيـبـ ٤٢٨ـ .

(٢) سورة الأحقاف الآية ٢١ .

(٣) انظر المقتدى ٢/٨٢٤ـ ، والمفصل ٣٣٨ـ ، والمغني ١٠٤ـ .

(٤) سورة المائدة الآية ٦ .

(٥) انظر تفسير القرطبي ٤/٨٦ـ ، والمغني ٦٩١ـ .

(٦) سورة البقرة الآية ١٨٧ـ .

(٧) سورة الصاف الآية ١٤ـ .

(٨) انظر شرح الجمل ١٧٠ـ بتصرفـ .

(٩) انظر الكشاف ٤/١٠١ـ ، وـفـيهـ يـقـولـ الزـمـخـشـريـ : « لـاـ يـصـحـ أـنـ يـكـنـ مـعـنـاهـ : مـنـ يـنـصـرـنـيـ مـعـ اللـهـ : لـاـنـهـ لـاـ يـطـابـقـ الـجـوابـ ، وـالـدـلـيلـ عـلـيـهـ : قـرـاءـةـ مـنـ قـرـأـ : « مـنـ أـنـصـارـ اللـهـ »ـ .

(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٤٦ـ ، والجني الداني ٣٨٦ـ .

نصرة إِيَّاِيَ إلى نصرة الله ، و «إِنِّي نَعَاجِه»^(١) و «إِنَّ أَمْوَالَكُمْ»^(٢)
أي : ضاماً إلى نعاجه ، وضامين إلى أموالكم .

وأما (في)^(٣) فمعناها : التَّضْمَنُ ، نحو قوله تعالى :

« حَتَّىٰ إِذَا رَكَبَ كَبَافِ السَّفِينَةِ »^(٤) ، / وزيد في الدار ، ٣٧/ب
والأنعام في المرعى . ولا يُقْضِي أبداً أن يكون الشيء محيطاً بالشيء
حتى يكون ظرفاً له ، ألا ترى إلى قوله :

« وَلَا صِلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ »^(٥)

ولا إِحاطة شَمَّ ، ومن يجعله بمعنى (على) فلننظر إلى الظاهر^(٦) ،
قال الشيخ^(٧) « والحقون على أنها باقية على أصلها »^(٨) ، وذلك : لأن
المصلوب يتضمنه الجذع كما أنَّ المرعى يتضمن الأنعام .

(١) سورة ص الآية ٢٤ .

(٢) سورة النساء الآية ٢ .

(٣) انظر الأصول ٤١٢/١ ، والأزهية ٢٧٧ ، ووصف المباني ٣٨٨ .

(٤) سورة الكهف الآية ٧١ .

(٥) سورة طه الآية ٧١ .

(٦) انظر شرح الجمل للجرجاني ١٧١ ، وتفسير القرطبي ٢٢٤/١١ ، والبحر ٢٦١/٦ .

(٧) أي الزمخشري .

(٨) جاء في المفصل ٣٣٩ : « وقولهم في قول الله عز وجل : (ولاصلينكم في جنوح النخل) إنها بمعنى (على) عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها » . وقال الشارح في التخمير ١٦/٤ : « لم يزل الناس يقولون بأن (في) في الآية بمعنى (على) وليس كذلك ، وهذا لأن (في) تقيد من التكهن ما لا تقوده (على) ... » .

وأماماً (رب^١) فإنّها تقتضي أحكاماً تختصُّ بها دون سائر حروف
الجر .

أحدّها : أنها لا تدخل إلا على نكرة ، حتى لو كان علمًا صار
بدخولها نكرة .

والثاني : أنها تكون^(٢) أبداً في صدر الكلام ؛ لأنّها نقىضه (كم)
في المعنى فكما أنها تكون في صدر الكلام فكذلك الحكم فيها حملأ
للنقيض على النقىض ، وقد ذكرناه^(٣) .

والثالث : أنها تُضمِّرُ بعد « الواو » كما في المتن .

قال الشيخ : « ومعناها في التقليل : أنك قصدت أن يقول
المخاطب مثلاً : لا تتذكر أنّ أكون قد لقيت رجلاً واحداً من الرجال ، ثم لا
بدَّ فيما دخلت عليه من جملةٍ تقع صفة^(٤) له ؛ لأنَّه لا تحصلُ الفائدة
ببُونها^(٥) .

وأماماً (حتى)^(٦) فوجوهُها الثلاثة مذكورة في المتن ، وأماماً كونها
جارّةٌ فهو بمعنى (إلى) إلا أنها أصلٌ و (حتى) فرعٌ عليها ، ولذلك

(١) انظر الكتاب ٤٢٧/١ ، وأسرار العربية ٢٦١ ، والمفصل ٢٤٠ .

(٢) في الأصل : « يكن ». .

(٣) في الأصل : « نكرا » ، وانظر ص ١٥١ .

(٤) نحو قوله : ربُّ رجلٍ يقرأ مررت به .

(٥) جاء في المقتصد ٨٣٢/٢ : « وقد علمت أن ما يدخل عليه (رب^٦) لا بد من أن يوصف ... ». .

(٦) انظر المقتصد ٣٧/٢ ، والايضاح ٢٥٧ ، والمعجم ٤/١١١ .

لا يدخل على الضمير فلا يقال : حَتَّا^(١) ، كما يقال : إِلَيْهِ ، وأيضاً فإنها تستدعي الشيءَ غَايَةً في نفسه و (إِلَى) تجعله غَايَةً ، تقول : سهرت حتى الصباح ، ولا تقول : حتى الثلث ، وحتى النصف ، كما تقول : إِلَى الثلث ، وإِلَى النصف .

والثالث : إنها تدخل على شيءٍ ينتهي به المذكور ، أو ينتهي عنده ، فبالرأس تنتهي السمة ، وعند الصباح تنتهي^(٢) الليلة .

وأماماً في العطف فلها فيه شرط أيضاً وهو : أن يكون المعطوف من جملة المعطوف عليه نحو قولك : قدم الحاج حتى المشاة ، ولا يجوز : حتى الإبل ، ثم إنها تكون فيه إما للتعظيم أو للتحقير ، للتعظيم : مات الصالحون حتى الأنبياء ، والتحقير ما ذكرت آنفًا : حتى المشاة .

وأماماً كونها حرفاً يبدأ الكلام بعده فإن خبر المبتدأ محنوف في مسألة السمة ، ولا يجوز ذلك في كل شيءٍ لو قلت : ضربت زيداً حتى عمرو ، على أنك تريده : حتى عمرو مخرب فلا يجوز بل يجب أن يثبت الخبر كما في بيت جرير^(٣) .

وقيل : «إذا كان مما ينتهي عنده الشيء فلا يجوز فيه سوى الجر^(٤) ، وإذا كان مما ينتهي به فيجوز الجر والعطف»^(٥) .

(١) نسب إلى الكوفيين والمبرد إجازته ، ولم أجده في المقتضب ، ومنعه سيبويه . انظر الكتاب ٢٣١/٤ ، والتخمير ١٢/٤ ، وشرح ابن يعيش ١٦/٨ ، والمغني ١٦٦ .

(٢) في الأصل : «ينتهي» .

(٣) انظر ص ١٩٩ .

(٤) في الحاشية : «لأن في كونها للعطف يشترط أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، فليس الصباح من الليلة فلم يجز العطف» .

(٥) هذا قول الجرجاني كما في المقتضب ٨٤٢/٢ ، وانظر التخمير ١٢/٤ ، والمغني ١٦٧ .

وقيل في مسألتي السمكة والبارحة : إنَّه أَكَلَ الرَّأْسَ ، وَسُهِّرَ
الصباح^(١) .

قال رحمة الله : « و (واو) القسم و (تاءه) نحو : والله ،
وتالله ، وأمًا (الباء) في : حلف بالله ، فهو مثل (الباء) في : مررت
بزيده ، وهو الأصل ، و(الواو) بدل منه ، ولا يستعمل (الواو) مع فعل
القسم ، فلا يقال : حلف والله ، وكذا إذا كان المقصَّمُ به ضميرًا لم
يستعمل (الواو) ، ويقال : يا إلهي بك لأنصرنَّ دينك ، ولا يقال : وكَ ،
و (التاء) بدل من (الواو) ، ولا يكون في غير اسم الله فلا يقال : تربَّ
الكعبة^(٢) ، كما يقال : وربُّ الكعبة^(٣) .

و (عن) و معناها : التعدي كقولك : رميتك عن القوس .

و (على) للاستعلاء ، كقولك : وجَبَ المَالُ عَلَى زَيْدٍ .

و (الكاف) للتشبيه نحو : زيدٌ كعمره .

/ و (مذ) و (منذ) يجرأن ما بعدهما بمعنى : ابتداء الغاية ، ١/٣٨
فيقال : ما رأيته مذ يوم الجمعة^(٤) بهذا المعنى ، ويعني آخر وهو أن يراد
الأمَدُ كله نحو : ما رأيته مذ يومنا ، تريد أمَدًّا ذلك يومنا .

(١) و نحوه في المفصل ٣٣٨ ، وانظر شرح ابن يعيش ٨/٢٠ .

(٢) نسب إلى الأخفش روايته هذا القسم ، وأجازه ابن هشام ، انظر المفصل ٣٤٢ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٤ ، والهمج ٤/٢٣٥ .

(٣) بعده في ط ٥٦ : « ولا تستعمل (التاء) مع فعل القسم فلا يقال : حلف تالله » .

(٤) بعده في ط : « تريد من هذا الحدّ ، ويرفع ما بعدهما ، فيقال : منذ يوم الجمعة ... » .

و (حاشا) في الاستثناء ، و (خلا) و (عدا) إذا جررت بهما .
فهذا هو القول في العوامل من الحروف وهي بجمعها سبعة
وثلاثون حرفاً «^(١)

[حروف القسم]

الشرح : الأصل في حروف القسم : (الباء) لدخوله على المظاهر
والمضمر ، و (الواو) بدل منه وتدخل على الظاهر دون المضمر ، و (التاء)
بدل من الواو لأنها لا تدخل غير « الله » .

وإنما لا يستعمل (الواو) مع فعل القسم لكيلا يبطل الغرض في
إبداله من (الباء) ، وذلك أنهم لما كان قولهم : حلفت بالله ، محتملاً
للإنشاء والإخبار عن اليمين المتقدمة جاءوا بـ (الواو) بدلأ منه لكي
يخلص الكلام لعقد اليمين دون احتمال الإخبار ، وفي استعمال فعل
القسم معه إعادة الاحتمال وفيه نقض الغرض .

وإنما لم يستعمل (الواو) مع الضمير لكي لا يستعمل الفرع
استعمال الأصل ، ويقولون أيضاً : لأن الضمائر تعيد الأشياء إلى
أصولها^(٢) . ويستشهدون بلام الجر الداخلة مكسورة على الأسماء الظاهرة
مفتوحة على المضمر نحو : المال له ، على ما عُرف في الحروف أن بناعها
على الوقف ، فإذا احتاج إلى الحركة بُنيت على الفتح لخفتها .

(١) ط ٥٧ .

(٢) في الحاشية : « وها هنا لما كان للباء أصل في القسم ثبت ، و (الواو) لما لم يكن أصلاً سقط في
الضمائر ، ولم يعد فيها : لأن الضمائر تعيد الأشياء إلى أصولها ، وأصل (الواو) في القسم عدم ،
فعُدم في الضمائر ». وانظر الأشيه والنظائر ١/٢٧٠ .

والقسم يقتضي^(١) جواباً وهو المقصود منه ، ولا بد من أن يكون في جوابه «إن» و«اللام» في الإثبات و«ما» و«لا» في النفي ، وقالوا في قوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ »^(٢) إن «اللام» مقدرة فيه ، فمعناه : لقد أفلح ، وقد يحذف (ما) و(لا) عند المضارع ويرادان نحو : « تَأَلَّهُ تَفَتَّأْ »^(٣) .

وأما اختصاص اسم [الله]^(٤) بدخول «باء» القسم عليه فلما ذكرنا في باب النداء من أن هذا الاسم مفارق لغيره بأحكام جمة .

وأما حدُّ القسم وحقيقةه : هو جملة فعلية أو اسمية يؤكدُ بها جملة موجبة أو منفيّة ، نحو قوله : حلفت بالله ، وأقسمت ، وألّيت ، وعلم الله ، وعلم الله ، ولعمرك ، ولعمر أبيك ، ويمين الله ، وأيمان الله ، وأمانة الله ، وعلى عهد الله لأفعلن ، أو لا أفعل .

ومن شأن الجملتين أن تنزلأ منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء ، ويجوز حذف الثانية هنا لدلالة كما يجوز هناك ، فالجملة المؤكّدة بها هي القسم ، والمؤكّدة هي المُقسّم عليها ، والاسم الذي يُلصق به القسم ليُعطّم به ويُفخّم هو المُقسّم به .

(١) في الأصل : « تقتضي » .

(٢) سورة المؤمنون الآية ١ .

(٣) سورة يوسف الآية ٨٥ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

[بقية حروف الجو]

وأما (عن)^(١) فمعناها أبداً المجاوزة عن الشيء والتعدي ، وقوله تعالى :

﴿ فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾^(٢)

أي : يتبعون عنه ، على تضمن البعد ، ويكون اسمًا لجهة في قول الشاعر :

ولقد أراني للرماح دريئَةٌ من عن يميني مَرَّةً وأمامي^(٣)
بدليل إدخال (من) عليها .

وأما (على)^(٤) فللاستعلاء ، وأما ما مثل به في المتن من قوله :
وجب المال على زيد ، فمجاز ، ومثالها في الحقيقة : زيد على السطح ،
وأما قولهم : تبحَّر في الأدب على صِغْرِ سَنَّه ، فيكون فيه بمعنى (مع) ،
ويكون اسمًا في قول الشاعر :

(١) انظر الكتاب ٢٢٦/٤ ، والمفصل ٣٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ .

(٢) سورة النور الآية ٦٣ .

(٣) البيت لقطري بن الفجاعة أحد فرسان الخوارج وشعرائهم المشهورين . انظر شرح التصريح ١٩/٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣١٠/٢ ، وديوان الخوارج ٢٢٥ .
ووهد من غير نسبة : في شرح ابن يعيش ٤٠/٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٣/١ ، والمغني ١٩٩ .
والبريئة : الحلقة يرمي بها .

(٤) انظر الكتاب ٢٣٠/٤ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، والمقصود ٨٤٧/٢ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمْ ظِيمُهَا (١)

المعنى : غدت من أعلى ذلك المكان ، ويكون فعلًا في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَىٰ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) .

وأمامًا (كاف) (٣) التشبيه فيأتي على وجهين : تشبيه حقيقة ، وتشبيه

بلاغة .

فالأول : زيد كعمرو ، والثاني : كالأسد .

ويكون اسمًا في قول الشاعر :

* يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرِ الْمُنْتَهِمُ (٤) *

قال أبو الفتح : « وتكون زائدةً مؤكدةً بمنزلة الباء / في خبر ليس ، ٣٨/ب وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٥) لأنك إن لم تعتقد زيادته اثبت لله تعالى مثلاً ، تعالى عن ذلك » (٦) .

(١) هذا صدر بيت عجزه : * تَصِيلُ وَمَنْ قَيَضَ بِيَدِهِ مَجْهُلٌ .

والبيت : لزاحم بن الحارث العقيلي وهو شاعر إسلامي . انظر ديوانه ١٢٠ (مجلة معهدخطوطات بالقاهرة) ، والأزهري ٢٠٣ ، وشرح ابن يعيش ٢٨/٨ . وورد بدون نسبة : في الكتاب ٢٢١/٤ ، والمقتبس ٥٢/٣ ، والمقصد ٨٤٥/٢ ، والتخيير ٤/٢٧ .

(٢) سورة القصص الآية ٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، والمقتبس ١٤٠/٤ ، والمفصل ٣٤٣ .

(٤) البيت للعجاج وقبله : * بيض ثلث كنعااج جُمْ *

انظر : ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢ ، تحقيق : السلطى ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، وشرح أبيات المفتني ١٣٧/٤ .

وردد من غير نسبة في : أسرار العربية ٢٥٨ ، والمقصد ١٢٦ ، والمفصل ٣٤٤ ، والتخيير ٢٢٢/٣ . المنهم : الذائب ، انظر الصحاح (نهم) .

(٥) سورة الشورى الآية ١١ .

(٦) انظر سر الصناعة ٢٩١/١ بتصرف يسر .

وَقِيلٌ : وَجَازَ أَنْ تَكُونَ^(١) فِي الْأَيْةِ لِلتَّشْبِيهِ ، وَلَا تَكُونَ زَائِدَةً ، وَيَكُونُ
الْمَعْنَى : لِيُسَّ كَالَّهُ شَيْءٌ^(٢) ، وَلَا يَكُونُ فِي هَذَا إِثْبَاتُ الْمِثْلِ لَهُ تَعَالَى ، أَلَا
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مِثْلُكَ لَا يَفْعُلُ كَذَا ، وَلَا تَرِيدُ إِثْبَاتَ الْمِثْلِ بِلَ تَرِيدُ أَنَّهُ مِنْ
كَانَ عَلَى مِثْلِ حَالِكَ فَإِنَّهُ لَا يَفْعُلُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا « مَذْ » وَ « مِنْذَ »^(٣) فَهُيَّ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ ، كَمَا أَنَّ
(مِنْ) لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ .

فَإِنْ جَرَرْتَ مَا بَعْدَهُمَا فَهُمَا حِرْفَانٌ ، وَإِنْ رَفَعْتَ فَهُمَا اسْمَانٌ
وَيَكُونُانِ مَرْفُوعَيْنِ بِالْابْتِدَاءِ ، وَالْخَبْرُ مَا بَعْدَهُمَا ، وَالْمَعْنَى فِي كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ:
ابْتِدَاءُ الْوَقْتِ^(٤) ، كَمَا إِذَا كَانَا حِرْفَيْنِ ، وَالْآخِرُ انتِظَامُ الْوَقْتِ كُلُّهُ^(٥) .

وَقُولُهُ : « مَا رَأَيْتَ مِذْ يَوْمَ الْجَمْعَةِ » بِالْجَرِّ كَلَمٌ وَاحِدٌ ، وَمَا رَأَيْتَ مِذْ
يَوْمَانِ ، جَمْلَتَانِ الْأُولَى فَعْلَيَّةٌ ، وَالْآخِرُ اسْمَيَّةٌ .

وَأَمَّا (حَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا) فَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمُؤْنَسَاتِ فِي بَابِ الْاسْتِشَاءِ

بِوْجَهِهَا^(٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَكُونُ » .

(٢) انْظُرِ الْكَشَافَ ٤٦٢/٣ .

(٣) انْظُرِ الْجَمْلَ ١٤٠ ، وَالْمَفْصِلَ ٣٤٥ ، وَرِصْفِ الْمَبْانِي ٣١٩ - ٣٢٨ .

(٤) فِي الْحَاشِيَةِ : « إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتَ مِنْذِ يَوْمَ الْجَمْعَةِ ، مَعْنَاهُ : ابْتِدَأْ عَدْ رَؤْيَتِي مِنْ يَوْمَ الْجَمْعَةِ » .

(٥) فِي الْحَاشِيَةِ : « عَلَى مَعْنَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتَ مِنْذِ يَوْمَانِ ، أَيْ : مَا رَأَيْتَ فِي هَذِينِ الْيَوْمَيْنِ كُلِّيهِمَا ، لَا أَنَّ هَذِينِ يَوْمَيْنِ ابْتِدَأْ عَدْ رَؤْيَتِي » .

(٦) انْظُرِ ص ١٦٦ .

[الحروف المهملة]

قال رحمة الله : « وما عدتها من الحروف فهو لا يعمل نحو : هل ، وهمزة الاستفهام ، ولو ، ولولا ، وأمّا ، وإنما ، ولام الابتداء في قوله : لزيد منطلق ، وقد ، وسوف ، والسين ، والحرف المكسوة وهي : إنما » وأخواتها ، و « ربما » و « كما » تقول : زيد صديقي كما عمرو أخي ، و « ما » ، و « لا » إذا كانتا مزيدتين نحو قوله تعالى : **« فِيمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ وَمَا لِلَّهِ يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ »**^(١) ، وكذا حروف العطف : لأنّها تعمل بالاتباع والنيابة لا ب بنفسها . وقد عرفت العوامل بكل ما لم يكن منها فهو غير عامل ^(٢) .

الشرح : « هل » و « الهمزة » ^(٣) للاستفهام نحو : هل عمرو خارج ؟ وهل خرج عمرو ؟ وأزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟ ، و « الهمزة » أعم تصرفاً من « هل »؛ لأنّك تُوقّعها قبل « الواو » و « الفاء » و « ثم » في قوله :

« أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا »^(٤) ، **« أَوْ مَا يَأْوِنُ إِلَّا وَلُونَ »**^(٥) ،
« أَفَإِنْ مَا تَأْفِلَ »^(٦) ، **« أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَنَقَ »**^(٧) ،
« أَنْمَإِذَا مَا وَقَعَ »^(٨) ،

(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٢) ط ٥٧ .

(٤) انظر الكتاب ٩٩/١ ، والمقتسب ١٨١/١ ، وأسرار العربية ٢٨٥ ، والمفصل ٢٨١ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٠٠ .

(٦) سورة الصافات الآية ١٧ .

(٧) سورة آل عمران الآية ١٤٤ .

(٨) سورة يس ٥١ الآية .

و « هل » غير مُوَقَّعَةٍ في هذه الموضع ، و عند سيبويه تكون « هل »

بمعنى : قد^(۱) ، ويجوز حذف الهمزة عند الدلالة كما في قول الشاعر :

لَعْمَرُكَ مَا أَنْدَرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بَسْبُعَ رَمِينَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانِ^(۲)

ويجوز حذفها أيضاً إذا دخلت على (ألف) القطع إن كانت مفتوحة

، ويجوز حذف ألف الوصل عندها إن كانت مكسورةً نحو :

﴿ أَصْطَافِي الْبَنَاتِ ﴾^(۳) ، ﴿ أَطْلَعَ الْغَيْبَ ﴾^(۴) ،

وتجيء لمعانٍ كثيرة :

أحداها : التَّعْجُبُ نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(۵) ،

وثانيها : التَّسْوِيَةُ نحو : ﴿ إِنَّذَرْتَهُمْ أَمَّا لَمْ نُنذِّرْهُمْ ﴾^(۶) ،

وثالثها : التَّرْغِيبُ نحو : ﴿ أَلَا يَقْتَلُونَ قَوْمًا ﴾^(۷) ،

ورابعها : التَّوْبِيعُ نحو : ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِثَائِتِي ﴾^(۸) .

(۱) انظر الكتاب ۱/۱۰۰.

(۲) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، انظر بيواته ۲۰۹ ، وروايته فيه :

فوالله ما أندري ولنني لحاسب بسيع رمي الجمر أنم بشمان

والكتاب ۱۷۵/۲ ، والمقتبس ۲۹۴/۳ ، والتخمير ۱۴۱/۴ ، وشرح ابن يعيش ۱۵۴/۸

وعدد بدون نسبة في : شرح الجمل لابن عصقور ۲۳۸/۱ ، ووصف المباني ۴۵ ، وشرح ابن عقيل ۲۲۰/۲ .

(۳) سورة الصافات الآية ۱۵۲ .

(۴) سورة مريم الآية ۷۸ .

(۵) سورة الفرقان الآية ۴۵ .

(۶) سورة البقرة الآية ۶ .

(۷) سورة التوبية الآية ۱۲ .

(۸) سورة النمل الآية ۸۴ .

وخامسها : الوعيدُ نحو : « أَرْتَهُمْ لِكَ الْأَوَّلَيْنَ » (١) ،

وسادسها : التقريرُ نحو : « أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمَاءً إِمْرَانًا » (٢) ،

سابعها : التنبيةُ نحو : « أَلَمْ يَحْذِدْكُمْ بَيْتِمَافَاعَوْيٍ » (٣) ،

وثامنها : الأمرُ نحو : « أَسْلَمْتُمْ » (٤) ،

وتاسعها : الإنكارُ نحو : « أَفَحَسِبُتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبْرًا » (٥) ،

وعاشرها : الاستيضايَ نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ مَاءْمَنُوا » (٦) .

فأمّا « لو » (٧) فإنّها امتياز الشيء لامتناع غيره ، ولا يتعلّق إلا بالفعل ، فإنّ وقع بعدها الاسم فهو فاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر نحو قوله تعالى :

« قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ » (٨) ،

وقالوا في قوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّهُمْ صَابَرُوا » (٩) تقديره / ولو ١/٣٩ ثبتَ أنَّهُمْ صابروا (١٠) .

(١) سورة المرسلات الآية ١٦ .

(٢) سورة العنكبوت الآية ٦٧ .

(٣) سورة الضحى الآية ٦ .

(٤) سورة آل عمران الآية ٢٠ .

(٥) سورة المؤمنون الآية ١١٥ .

(٦) سورة الحديد الآية ١٦ .

(٧) انظر الجمل ٢١١ ، والمفصل ٢٨٥ ، والمعنى ٣٣٧ .

(٨) سورة الإسراء الآية ١٠٠ .

(٩) سورة الحجرات الآية ٥ .

(١٠) قال سيبويه وجمهور البصريين إنّها مبتدأ ثم قيل : لا خبر له ، وقيل له خبر محفوظ ، وقال الكوفيين

وغيرهم : فاعل ثبت مقدراً . انظر الكتاب ١٢٩/٣ ، وأوضع المسالك ٢٠٥/٣ ، والمعجم ١٧٠/٢ .

ويجعل « لو » الجملتين الثابتتين منفيتين ، والمنفيتين ثابتتين ، إذا قلت : لو جئْتني لا كرمك ، فمعناه : أنه لم يحصل منك مجيء ولا مني إكرام ، وإذا قلت : لو لم تجئْني لم أعطيك ، كان المجيء والإعطاء موجودين .

ولا بد من « اللام » في الجملة الثابتة التي هي الجواب لها ، وقد يُحذف قليلاً نحو قوله : « لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا »^(١) ، وقوله : « لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ »^(٢) ، وقد يُحذف الجواب بأسره نحو قوله : « وَلَوْ أَنَّ فِرْعَأَنَا سَيَرَتْ يَهُ »^(٣) .

ولا يجوز تقديم الجواب عليها ، وكذلك في « لولا » ، وأمّا « لولا »^(٤) فتكون على وجهين : أحدهما : امتناع الشيء لوجود غيره نحو قول عمر [رضي الله عنه] : « لولا عليّ لهلك عمر » ، فالمعني أن الهلاك امتنع لوجود علي عليه السلام .

والثاني : أن تكون للتحضيض بمعنى (هلا) نحو قوله تعالى : « لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي »^(٥) ، وهي في هذا الوجه مختصة

(١) سورة الواقعة الآية ٧٠ .

(٢) سورة الرعد الآية ٣١ .

وجواب المحنوف : لكان هذا القرآن .

انظر البيان ٥٢/٢ ، وإملأه ما من به الرحمن ٦٤/٢ .

(٤) انظر المقتبس ٧٦/٣ ، والمفصل ٣٧٧ ، والجنى الداني ٥٩٧ .

(٥) سورة المافقون الآية ١٠ .

بالفعل؛ لأن التَّحْضِيْضَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَعْلِ،
وَيُحَذَّفُ الْفَعْلُ كثِيرًا، مَثَلُ قَوْلِ جَرِيرٍ :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بْنِي ضَوْطَرِي لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمَقْنَعًا^(١)
وَأَمَّا « هَلَّا »^(٢) فَلَلْتَحْضِيْضَ كَـ« لَوْلَا » فِي الْوِجْهِ الْثَّانِي، وَكَذَّاكَ
ـ« لَوْمَا »، وـ« أَلَّا »^(٣) وَلَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى فَعْلٍ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبِلٍ، وَإِنْ وَقَعَ
بَعْدَهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ أَوْ مَرْفُوعٌ كَانَ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ نَاصِبٍ أَوْ رَافِعٍ
وَالْمَرَادُ بِالْتَّحْضِيْضِ : اسْتِبْطَاءُ وَجُودِ الْفَعْلِ.

وَأَمَّا (أَمَّا)^(٤) فَلَتَفْصِيلُ الْجَمْلَ كَقَوْلِكَ : عَنْدِي رِجَالٌ أَمَّا
أَحَدُهُمَا فَقَائِمٌ وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَاعِدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

« فِيمِنْهُمْ شَرِيقٌ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فَيْقَنِي الْنَّارِ . . . *
وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَيْقَنِي الْجَنَّةَ . . . »^(٥)

(١) انظر ديوانه ٩٠٧ ، وروايته :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ سَعِيدِكُمْ بْنِي ضَوْطَرِي هَلَّا الْكَمِيُّ الْمَقْنَعَا
وَانظُرْ الْجَمْلَ ٢٤١ ، وَالْخَصَائِصَ ٤٥/٢ ، وَالتَّخْمِيرَ ١٢٠/٤ ، وَشَرْحِ ابْنِ يَعْيَشِ ١٤٤/٨ .
وَنَسْبَ إِلَى الْأَشْهَبِ بْنِ رَمِيلَةِ كَمَا فِي الْمُخْصَصِ ١٩٩/١٢ ، وَأَمَالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢١٠/٢ . وَنَسْبَ إِلَى
الْفَرِزْدَقِ كَمَا فِي الْأَزْهِيَّةِ ١٧٧ .

وَوَدَّ مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ فِي : الْمَقْتَضِيِّ ٢١٨/١ ، وَالْجَنَّى الدَّانِيِّ ٦٠٦ ، وَالْهَمْعِ ٢١١/٢ .
وَالنَّيْبُ : الْمَسْتَنَةُ مِنَ الْأَبْلِيلِ ، وَالضَّوْطَرِيُّ : الضَّخْمُ ، وَالْكَمِيُّ : الشَّجَاعُ .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٢/٤ ، والمفصل ٣٧٦ ، ووصف المباني ٤٠٧ .

(٣) انظر رصف المباني ٨٤ ، والمغني ١٠٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣٢٢/٣ ، والأزهية ١٥٢ ، والمفصل ٣٨٦ .

(٥) سورة هود الآيات ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

وتدخل « الفاء » في خبر المبتدأ الذي دخل عليه ؛ لما فيها من معنى الشرط، وإذا دخل على الجملة الفعلية فـ يُقْدَم المفعول أو ما يجري مجرى

كتقوله :

« فَإِنَّمَا أَلِيمٌ فَلَا فَتَاهَ ① وَإِنَّمَا السَّابِلَ فَلَا نَهَرَ ② » (١)

وما يجري مجرى : « وَإِنَّمَا يُنْعَمُ بِرِبِّكَ فَحَدِيثٌ ③ » (٢)

وإِنَّمَا (٣) بكسر الهمزة فلتتعليق الحكم بأحد المذكورين على

سبيل الشك أو التخيير ، قال الله :

« إِنَّا هَدَيْنَاكُمْ إِلَى سَبِيلٍ إِمَّا شَاكِرُوا إِمَّا كَفُورًا ④ » (٤)

قال علي بن عيسى (٥) : « المعنى إن شكر فهدينناه ، وإن كفر فهدينناه » (٦) يعني : لا يلومن إلا نفسه . وعد أكثر النحوين (إِنَّمَا) من حروف العطف إلا أيا على الفارسي (٧) فإنه لا يُعدّها لدخول العطف عليها (٨) ، ووقعها قبل المعطوف عليه نحو : خذ إِنَّمَا ذاك وإنَّمَا هذا .

(١) سورة الضحى الآيتين ٩ - ١٠ .

(٢) سورة الضحى الآية ١١ .

(٣) انظر المقتصب ٢٨/٢ ، والمفصل ٣٨٤ ، والمعنى ٨٤ .

(٤) سورة الإنسان الآية ٢ .

(٥) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرمانى . كان إماماً في العربية ، عالمة في الأدب في طبقة الفارسي ، والسيرافي ، معتزلي ، توفي سنة ٣٨٤ هـ .
انظر ترجمته في إنباء الرواة ٢٩٤/٢ ، وبغية الوعا ١٨٠/٢ .

(٦) هذا النص ذكره صاحب التبصرة والتذكرة ١٢٤/١ - ١٢٥ ، قال : « هذا قول شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى النحوي » .

(٧) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، واحد زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وكان متهمًا بالاعتزال ، من أشهر مؤلفاته : الإيضاح ، والتكميل ، والحجج ، توفي سنة ٣٧٧ هـ .

انظر ترجمته في : إنباء الرواة ٣٠٨/١ ، وبغية ٤٩٦/١ .

(٨) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقتصد ٩٤٣/٢ .

وأما « لام »^(١) الابتداء فمعناها : تأكيدُ مضمون الجملة ، فإذا دخل على الجملة (إن) فلا يخلو إما أن تكون داخلة عليها والاسم مقدم على الخبر فينقل (اللام) إلى الخبر ، أو على شيء يتصل بما هو من الجملة نحو :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾^(٢) ، ﴿ إِنَّهُمْ لَفِي سَكَرٍ يُمْهَوْنَ ﴾^(٣)

أو يكون الخبر مقدماً على الاسم فيبقى ثابتاً فيه نحو :

﴿ إِنْ كَفِيَ ذَلِكَ لِعِبْرَةً ﴾^(٤)

وذلك لشلا يجتمع كلمتا تأكيد في كلمة واحدة ، والذي جعل (إن) بمعنى « نعم »^(٥) في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ ﴾^(٦) قيل له : هلأ كان : إن لهذان ساحران ؛ لأن الحرف عندك ليس للتأكيد ومحل « اللام » المبتدأ ما لم يدخل / عليه (إن) المؤكدة ، فلهذا كان ٣٩/٣ بـ أقوى الوجوه في الآية أنها لغةبني الحارث بن كعب^(٧) .

(١) انظر الكتاب ١٢٤/٢ ، والمفصل ٢٤٠ ، والجني الداني ١٠٥ .

(٢) سورة النحل الآية ١٨ .

(٣) سورة الحجر الآية ٧٢ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٢ .

(٥) حكاية الكسائي عن عاصم . انظر تفسير القرطبي ٢١٨/١١ .

ونسب هذا للمبرد والأخفش الصغير ، انظر المقتضب ٣٦١/١ ، والجني الداني ٣٩٨ ، والمغني ٥٧ .

(٦) سورة طه الآية ٦٢ .

قرأ ابن كثير ومحض بتخفيف (إن) ، والياقون بالتشديد ، إلا أن أبا عمرو قرأ « هذين » بالياء .

انظر حجة القراءات ٤٥٤ ، والميسوط ٢٩٦ ، والكشف ٩٩/٢ .

(٧) انظر الخلاف في توجيه هذه الآية في : إعراب القرآن للتحاسن ٢٤٣/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٢٢/٢ ، وشرح شنور الذهب ٤٦ - ٥١ حيث أفضى ابن هشام في توجيهها .

وأَمَّا قَدْ، وَسُوفْ، وَالسِّينْ، قَدْ مَرَ^(١) شَرْحَهَا فِي عَلَامَاتِ الْفَعْلِ^(٢).

وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمَكْفُوفَةُ فَقَدْ بَيَّنَ الْوَجْهَ فِي عَزْلِهَا عَنِ الْعَمَلِ

بِالْكَفِ فِي بَابِ «إِنْ»^(٣).

وَأَمَّا «مَا» وَ«لَا» الْمُزِيدَتَانِ فَهُمَا فِي نَحْوِهِ :

﴿مَتَّخَطَا يَاهْمَ أَغْرِقُوا﴾^(٤) ، ﴿أَيَّمَا أَلَّا جَلَّ لَيْنَ قَضَيْتُ﴾^(٥) ،

﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٦) ، ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتَ سُورَةً﴾^(٧) ،

﴿فِيمَا نَقْضِيهِمْ مِّثْقَهُرٍ﴾^(٨) ، ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾^(٩).

وَدَلِيلُ كُونِهَا زَائِدَةً أَنَّهُ قَالَ [سَبَحَنَهُ وَتَعَالَى] بَعْدَهُ :

﴿وَلَئِنْهُ لَقَسَمُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(١٠).

وَقَوْلُهُ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ﴾^(١١) أَيْ : أَنْ تَسْجُدَ^(١٢) ،

قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى : «وَأَنَّمَا يُؤْتَى بِالصَّلَةِ^(١٣) لِتَكْثِيرِ الْلُّفْظِ، وَتَمْكِينِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَرَّتْ» .

(٢) اَنْظُرْ صِ ١١ .

(٣) اَنْظُرْ صِ ١٤٠ .

(٤) سُورَةُ نُوحُ الْآيَةُ ٢٥ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عُمَرٍ . اَنْظُرْ التَّبَرِرَةَ ٣٦٠ ، وَالنُّشُرُ ٢٩١/٢ .

(٥) سُورَةُ الْقَصْصِ الْآيَةُ ٢٨ .

(٦) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةُ ٤٠ .

(٧) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ١٢٧ .

(٨) سُورَةُ النِّسَاءِ الْآيَةُ ١٥٥ .

(٩) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ الْآيَةُ ٧٥ وَفِي الْأَصْلِ : «وَلَا» .

(١٠) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ الْآيَةُ ٧٦ .

(١١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١٢ .

(١٢) دَلِيلُ زِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) سُورَةُ صِ الْآيَةُ ٧٥ .

(١٣) أَيْ : الزِّيَادَةُ .

المعنى في النفس مع ظهور مزيّة الطّراوة والبهاء والملاحة في أداء المقصود الذي يحصل بعونها في سماع المخاطب ، فصار مثله على سبيل التّقريب كالخيص^(١) المُزْعَفَر في أنه لا يزيد اللّوز حلاوةً في الحنّاك وإنّما هو حظُّ البصر ، ومُوقَعٌ في القلب لنفس الشيء وإن لم يكن مقصوداً » .

وأمّا حروف العطف فلا عمل لها لشموليّها على الدخول في القبيليّن

ويأتي ذكرها في بابها إن شاء الله تعالى^(٢) .

(١) الخيص : نوع من الحلوي . انظر اللسان في (خبس)

(٢) انظر ص ٢٨٥ .

الفصل الرابع

في عوامل الأسماء

[قال رحمة الله] : الفصل الرابع في عوامل الأسماء وهي على ضربين : ضرب يعمل عمل الفعل ، وضربي يعمل عمل الحرف ، فال الأول على ضربين: ضرب يعمل عمل الفعل على المجاز نحو: «عشرون درهماً » وكذا جميع الأسماء التي يكون لها تمييز ، وبائي ذكرها في بابها .
وضرب ي العمل على الحقيقة وهو خمسة :

أحداها : اسم الفاعل نحو: ضارب ، ومُكْرِم ، يَعْمَلْ يَفْعَلْ^(١)
من فِعْلِه تقول : زَيْدٌ ضارب أبوه عمرًا الآن أو غدًا ، كما تقول : يَضْرِبُ
أبوه عمرًا ، والثاني : اسم المفعول يَعْمَلْ يَفْعَلْ) يُفْعَلْ (يقول : هذا
رجل مضروب غلامنه ، كما تقول : يُضْرِبُ غلامنه ، قال الله تعالى :

﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمُعُ لَهُ النَّاسُ ﴾^(٢) ^(٣)

الشرح : قد بيئنا من قبل أن الأصل في الاسم كونه معرباً
معمولًا لوجود المعاني الموجبة للإعراب فيه وهو كونه فاعلاً ، ومفعولاً ،
ومضافاً إليه ، وإذا كان كذلك فإنه إذا كان عاملاً في غيره لا يكون

(١) في الأصل « الفعل » ، وما أثبته من ط ٥٨٠ .

(٢) سورة هود الآية ١٠٣ .

(٣) ط ٥٨٠ .

أصليةً في عمله بل لكونه محمولاً على الفعل ، أو على الحرف ، فكان في أدنى درجة العوامل ، فذلك آخره عن رتبة الفعل والحرف في المتن .

وأما معنى قوله في «عشرون» وأمثاله : إنّه يعمل عمل الفعل على المجاز ، فإنه يسمى نصباً على التشبّيـه بالمفعول ؛ لكونه فضلاً في الكلام ، كما أنّ المفعول فضلاً في الكلام ، وذلك إذا قلت : عندك عشرون رجلاً ، كما قلت : هم ضاربون زيداً ، فكما أنّ الضرب يقتضي مضموناً فكذلك «عشرون» يقتضي معدوداً ، إلا أنّ المفعوليـة حقيقةٌ في (زيد) لوقوع الضرب به دون المعدود فإنه مجرد المشابهة فكان مجازاً .

واما ما يعمل عمل الفعل على الحقيقة فالخمسة المذكورة في المتن / ١٤٠ وهو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، والمصدر ، وأسماء الفعل .

[اسم الفاعل]

واما اسم الفاعل^(١) فهو : الاسم الذي اشتُقَّ من الفعل لذاتِ من فعل . وزنه القياسي في الثلاثي (فاعـل) كضاربٍ ، وشادٌ ، وواعـدٍ ، وسائلٍ ، وبائـعٍ ، ورامٍ ، وداعٍ .

وفي نوات الزوائد والرباعية بوزن مضارعه لا فرق بينهما سوى وضع «الميم» فيه موضع حرف المضارع في الفعل إلا في : «تفعل» و«تفـاعـل» و«تفـعـلـل» فإن الرابع فيه مكسورٌ ، وفي الفعل مفتوح فـرـقاً

(١) انظر الكتاب ٢١/١ ، والجمل ٨٤ ، والمقتصد ٥٠٨/١ .

بين اسم الفاعل واسم المفعول كـ: مُتَرِّصٌ، ومتَجَانِفٌ، ومُتَدْحِرٌ، كقولك :
مُعْطٍ، وَمُرَبٍّ ، في (يعطي) و (يربي)، على هذا إلى آخر الأوزان .

ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار .

مثاله في التقديم : « إِنَّ اللَّهَ يَلْعُغُ أَمْرَهُ »^(١) ،

وفي التأخير : « وَالَّذِينَ هُمْ لِفَرْوَحِهِمْ حَفِظُونَ »^(٢)

تقديره : والذين هم يحافظون فرورهم ، لكن لما قدم المفعول قُوئي العامل بإدخال « اللام » كما ذكرنا في نفس الفعل قوله تعالى :

« لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ »^(٣) ، « إِنَّ كُثُرَ الْمُرْءَى يَعْبُرُونَ »^(٤)

ومثاله في الإضمار : « إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبَّ وَالنَّوْىٰ »^(٥)

يجوز أن يكون (النوى) منصوب المحل بإضمار : فالق النوى .

ويجوز إعماله مثنى ومجموعا^(٦) تقول : هما ضاريان زيداً، وقال الله تعالى :

(١) سورة الطلاق الآية ٢ .

قرأ حفص بالإضافة والباقيون بالتنوين .

انظر حجة القراءات ٧١٢ ، والمبسط ٤٢٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٢٤/٢ .

(٢) سورة المؤمنون الآية ٥ .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٥٤ .

(٤) سورة يوسف الآية ٤٢ .

(٥) سورة الأنعام الآية ٩٥ .

(٦) انظر الكتاب ١٨٣/١ ، وارشاف الضرب ١٨١/٣ ، والتصريح ٦٩/٢ .

﴿ إِنَّا مُنْزَلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجَزًا ﴾^(١) ،
و ﴿ هَلْ هُنَّ كَسِيفَتُ صُرُّةٍ ﴾^(٢) ،

ويشترط في إعماله أن يكون خبراً لمبدأ نحو : هذا ضاربٌ زيداً ، أو
صفةً لموصوف نحو : مررت ب الرجل ضاربٌ أخاك ، أو حالاً لذى الحال نحو :
جاعني زيد راكباً حماراً .

أو يدخله حرف استفهام نحو : أقام أخواك ؟ ، أو حرف التَّفَيْ
نحو : ما ذاهبٌ غلامك^(٣) .

فإإن قيل : ما معنى قوله : « يعمل عمل (يَفْعَل) من فعله » ؟ .
قيل : معناه أنه إنما يعمل إذا أردتَ الحال أو الاستقبال ، فلا يجوز :
زيد ضاربٌ عمراً أمس^(٤) ، بل هو يضاف فيقال : ضاربٌ زيدٌ أمس ، وأما
قوله تعالى :

﴿ وَكُلُّهُمْ بَسِطُ ذَرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾^(٥)

فهو حكاية حالٍ ماضيةٍ .

(١) سورة العنكبوت الآية ٢٤ .

(٢) سورة الزمر الآية ٢٨ .

قرأ أبو عمرو بالتنوين ونصب (ضره) ، وقرأ الباقيون بالإضافة .

انظر حجة القراءات ٦٢٢ ، ٣٨٤ ، والمبسot ٢٢٩/٢ ، والكشف .

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط الإعتماد المذكور .

انظر شرح الجمل لابن عصافور ٥٥٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٨١ ، والهمع ٧٩/٥ - ٨١ .

(٤) خلافاً للكسانى فإنه أجازه .

انظر شرح الكافية ١٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٢ ، والتصريح ٦٦/٢ .

(٥) سورة الكهف الآية ١٨ .

ومعنى قوله : « من فعله » أنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَأْخُوذًا مِنْ فَعْلٍ مَتَعَدٍ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ الْفَاعِلُ وَيُنَصَّبُ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ فَعْلٍ لَازِمٍ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ الْفَاعِلُ وَلَا مَفْعُولُ لَهُ كَمَا لَا مَفْعُولُ لِلْفَعْلِ الْلَازِمِ كَقُولَكَ : زَيْدٌ ذَاهِبٌ غَلَامٌ .

[اسْمُ الْمَفْعُولُ]

وَأَمَّا اسْمُ الْمَفْعُولِ : فَهُوَ الْاسْمُ الْمُشَتَّقُ مِنَ الْفَعْلِ لِذَاتِهِ مِنْ وَقْعِ الْفَعْلِ

بِهِ (١) .

وزنه القياسي في الثلاثي : « مفعول » كمضروبٍ، مشدودٍ،
ومموعودٍ، ومبيعٍ، ومقولٍ، ومدعوٍ، ومزميٍّ .

وفي نوات (٢) الزوائد والرباعية بوزن مضارعه / المجهول لا فرق ٤٠/٤
بينهما غير وضع « الميم » فيه موضع حرف المضارعة في الفعل نحو :
مكرَّمٌ ومجَرَّبٌ ومستخَرَجٌ .

وَمَا ذَكَرْنَا فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْجُوازِ فِي إِعْمَالِ مُثَنَّاهُ أَوْ
مُجْمُوعِهِ ، وَالشَّرائطُ فِي اعْتِمَادِهِ عَلَى (٣) خَمْسَةِ أَشْيَاءِ ، وَكُونِهِ لِلْحَالِ
وَالْاسْتِقبَالِ فَيُعْتَبَرُ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ أَيْضًا .

وقد يستوي اسْمُ الْفَاعِلِ واسْمُ الْمَفْعُولِ فِي الْلُّفْظِ دُونَ التَّقْدِيرِ نحو :
مُخْتَارٌ ، وَمُجَابٌ ، وَمُضْطَرٌ ، وَيُظَهِّرُ الْفَرْقُ عِنْدَ قُلْبِ الْأَلْفِ ، وَفَكِ الإِدْغَامِ .

(١) انظر تعريف اسم المفعول في الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٢/١ ، وشرح الكافية ٢٠٣/٢ .

(٢) في الأصل : « النوات » .

(٣) في الأصل : « إلى » .

[الصفة المشبهة]

قال رحمة الله : « والثالث الصفة المشبهة وهي : الصفات التي تُشَنَّى وتُجْمَعُ نحو : حَسَنٌ ، وحسنان ، وحسنون ، وحسنة^(١) ، وحسنات ، وتقول : مررت بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَصْحَابُهُ ، وَكَرِيمٌ أَبَاوْهُ ، رَفِعَتْ « أَصْحَابَهُ » بِحَسَنٍ ، و « أَبَاوْهُ » بِكَرِيمٍ ، كَمَا تَرْفَعُ بِقَطْعَاهُمَا إِذَا قَلْتَ : حَسَنٌ أَصْحَابُهُ ، وَكَرِيمٌ أَبَاوْهُ .

والرابع : المصدر ، كقولك : عَجَبْتَ مِنْ ضَرْبِكِ زِيدًا ، يَعْمَلُ عَمَلُ الفعل إذا قلت : مِنْ أَنْ ضَرَبَتِ زِيدًا ، وَمِنْ ضَرَبَ زِيدًا عَمَرًا^(٢) ، وَمِنْ ضَرَبَ زِيدًا عَمَرًا بِالْتَّنْوِينَ^(٣) .

الشرح : المعنى في كونها مشابهة أنها تُشابه^(٤) اسم الفاعل في الثنوية والجمع والتذكير والتائيث ، والأمثلة في المتن . وإذا كانت الصفة لا تُشَنَّى ولا تُجْمَعُ فهي لا تعمل عمل الفعل لعدم مشابهتها اسم الفاعل ، وهي تدل على معنى ثابت ، فإن أردت حادثاً بها جئت بوزن اسم الفاعل القياسي ، فتقول : حَاسِنٌ ، أو كَارِمٌ الْآنَ أو غَدَّاً في : حَسَنٍ ، وَكَرِيمٍ ، قال الله تعالى :

« وَضَأْيقٌ بِهِ صَدْرُكَ »^(٥)

(١) بعده في ط٥٩ : « وحسنات » .

(٢) بعده في ط٥٩ : « تَرِيدُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ زِيدًا عَمَرًا » .

(٣) بعده في ط٥٩ : « تَرِيدُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ زِيدًا عَمَرًا ، وَمِنْ ضَرَبَ عَمَرًا ، بِالْتَّنْوِينَ » .

(٤) في الأصل : « يُشَابَهَ » .

(٥) سورة هود الآية ١٢ .

وَتُضَافُ إِلَى فَاعْلَهَا كَفُولُكَ : حَسْنُ الْوِجْهِ ، كَمَا يُضَافُ اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ إِلَى الْفَاعِلِ نَحْوَهُ : هَذَا ضَامِرُ الْبَطْنِ ، وَمَؤَدِّبُ الْخُدَامِ .
وَفِي مَسَأَةٍ « حَسْنُ الْوِجْهِ » سَبْعَةُ أُوْجَهٍ^(١) : حَسْنُ وَجْهِهِ ، حَسْنُ الْوِجْهِ ، حَسْنُ وَجْهًا ، وَحَسْنُ الْوِجْهَةِ ، حَسْنُ وَجْهِ ، وَحَسْنُ وَجْهِهِ ، حَسْنُ وَجْهَهُ .

فصل

وَأَمَّا الصَّفَةُ الَّتِي لَا تُشَنَّى وَلَا تُجْمَعُ فَلَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ فِيهِ « أَفْعُلُ » لِلتَّفْضِيلِ ، وَهِيَ لَا تُثْبَنِ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَيْ لَيْسَ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعِيُوبِ كَفْعُلُ التَّعْجُبِ نَحْوَهُ : هُوَ أَشْرَفُ مِنْهُ ، وَأَكْبَرُ مِنْهُ ، وَتَقُولُ فِي مَعْنَى التَّفْضِيلِ مَمَّا وَرَاعَهَا : هُوَ أَشَدُ سُمْرَةً مِنْهُ ، وَأَبْيَنُ بِيَاضِهِ مِنْهُ ، / ٤١
وَأَقْبَحُ عُورًا ، وَأَسْرَعُ انْطَلَاقًا . وَيَتَعَاقِبُ عَلَيْهَا حَالَتَانِ مُتَضَادَاتَانِ : لِزُومُ الشَّنَكِيرِ عَنْدَ مُصَاحِبَةِ (مِنْ) ، وَلِزُومِ التَّعْرِيفِ بِاللَّامِ أَوِ الإِضَافَةِ عَنْدَ مُفارِقَتِهَا . فَهُوَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى يَسْتَوِي فِيهَا الْمُؤْنَثُ وَالْمُذَكَّرُ وَالشَّنَشِيَّةُ ، وَالْجَمْعُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَمَا نُرِيدُ مِنْهُنَّ إِلَّا إِيمَانُهُمْ أَكْبَرُ مِنْ أَخْتِهِمْ ﴾^(٢)

وَقَالَ : « هَذُولَةٌ بَنَاتٍ هُنَّ أَطْهَرُكُمْ »^(٣) يَعْنِي مَا تَطْلُبُونَ .

وَ : « كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً »^(٤) ،

(١) انظر المفصل ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٢ .

(٢) سورة الزخرف الآية ٤٨ .

(٣) سورة هود الآية ٧٨ .

(٤) سورة غافر الآية ٢١ ، فِي الْأَصْلِ : « فَنَهَ » .

وتقول : الله ورسوله أعلم ، أيٌّ : من سائر الناس .

وأماماً في الحالة الثانية : فإن كان معرفاً باللام أثث وئنِي
وجمِع ، قال الله تعالى : « فَارْبُلْهُ آلَيْهِ الْكُبَرَى » (١)

وقال « أَسْتَحْيِ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَىنَ » (٢) ، « وَاتَّبَعَ الْأَرْذَلُونَ » (٣)

فإن كان معرفاً بالإضافة جاز الأمران ، قال الله تعالى :

« وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ » (٤)

وقال : « هُمْ أَرَادُنَا » (٥) ، وقال : « أَكَيْرَ مُجْرِمِهَا » (٦)

وقوله : « إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلُّ عَنْ سَبِيلِهِ » (٧)

ف : « مَنْ » (٨) منصوب المحل بفعل مضمرٍ من جنس الظاهر
تقديره والله أعلم : فيعلم من يضلُّ ، ولا يجوز أن يكون « مَنْ » مجرور
المحل بالإضافة ، قالوا : لأنَّ اسم التفضيل يضاف إلى ما هو من جنسه ،
فيكون المعنى : إنه أعلم الضالين ، تعالى عن ذلك .

(١) سورة النازعات الآية ٢٠.

(٢) سورة المائدة الآية ١٠٧.

(٣) سورة الشعراء الآية ١١١.

(٤) سورة البقرة الآية ٩٦.

(٥) سورة هود الآية ٢٧.

(٦) سورة الأنعام الآية ١٢٣.

(٧) سورة الأنعام الآية ١١٧.

(٨) وهو قول أبي علي الفارسي ، وهناك آراء أخرى في إعراب (من) .

انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٧٧٧ ، والمشكل ١/٢٨٥ ، والبيان ١/٣٣٦ ، والبحر ٤/٢١٠ .

[المصدر]

وأمام المصدر : فهو الحدث الذي اشتُقَّ الفعل منه عند البصريين كما ذكرناه في المتصوبات العامة^(١)، وزنها الغالب في الثلاثي: « فعل » في المتعدِّي واللازم ، و « فعل » أغلب في اللازم ، لكنه خرج عن هذا الأصل المقيس لازدحام المعاني المتغيرة على الفاظه المفردة فأرادوا أن يفرقوا بين تلك المعاني بالمصادر^(٢)، فقالوا مثلاً : وجد الضالة وجداً ، وفي الحزن : وجداً ، وفي الغنى: وجداً ، وفي الغضب : موجدة^(٣)، ونظائرها تكثير .

وهذا الاختلاف والكثرة يختصُّ الثلاثي دون نوات الزوائد ، فإنها تجيء على نهج واحدٍ إلا ما شدَّ وندر .

فأمّا في الثلاثي فتبليغ^(٤) صيغتها أكثر من ثلاثين وزناً ، وقد اختار بعضهم صيغتها وأمثالها من كتاب الله تعالى ، فقال : قتل^(٥) ، وفسق^(٦) ، ودخل^(٧) ، ورحمة^(٨) ، وقسمة^(٩) ، وقدره^(١٠) ، ودعوى^(١١) ، وذكرى^(١٢)

(١) انظر ص ١٢٥ .

(٢) انظر تفصيل معاني هذه المصادر في شرح الشافية للrosti ١٥٢/١ فما بعدها .

(٣) انظر اللسان والتاج في (وجد) .

(٤) في الأصل : « فيبلغ » .

(٥) من قوله تعالى : (... والفتنة أشدُّ من القتل ..) سورة البقرة الآية ١٩١ .

(٦) من قوله تعالى : (... ذلكم فسق ..) سورة المائدة الآية ٣ .

(٧) من قوله تعالى : (... ويأழون الناس بالجحيل ..) سورة النساء الآية ٣٧ .

(٨) من قوله تعالى : (أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ..) سورة البقرة الآية ١٥٧ .

(٩) من قوله تعالى : (تلك إذا قسمة ضيبي) سورة النجم الآية ٢٢ .

(١٠) من قوله تعالى : (وما قدروا الله حق قدره ...) سورة الأنعام الآية ٩١ .

(١١) من قوله تعالى : (فما كان دعواهم ...) سورة الأعراف الآية ٥ .

(١٢) من قوله تعالى : (... ولكن ذكرى لعلمهم يتقون) سورة الأنعام الآية ٩١ .

وَرُجْعَىٰ^(١) ، وَشَنَآنٰ^(٢) ، وَعِصْيَانٰ^(٣) ، وَكُفَّرَانٰ^(٤) ، وَهَرَبٰ^(٥) ، / ٤١ ب
 وَكَذِبٰ^(٦) ، وَعِوْجٰ^(٧) ، وَغَلَبَةٰ^(٨) ، وَنَظِرَةٰ^(٩) ، وَخِيرَةٰ^(١٠) ، وَزَوَالٰ^(١١) ،
 وَنِكَاحٰ^(١٢) ، وَسُؤَالٰ^(١٣) ، وَشَهَادَةٰ^(١٤) ، وَعِمَارَةٰ^(١٥) ، وَدُعَاءٰ^(١٦) ،
 وَخُرُوجٰ^(١٧) ، وَقَبُولٰ^(١٨) ، وَزَفِيرٰ^(١٩) ، وَمُهَلَّكٰ^(٢٠) ، وَمَوْعِدٰ^(٢١) ،
 وَمَرْحَمَةٰ^(٢٢) ، وَمَعْذِرَةٰ^(٢٢)

(١) من قوله تعالى : (إِن إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ) سورة العلق الآية ٨ .

(٢) في الأصل : « شناعن » وهي من قوله تعالى (... ولا يجرمنكم شناثن قوم ۱۰۰) سورة المائدah الآية ٢ .

(٣) من قوله تعالى : (... وَكَرْهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ ..) سورة الحجرات الآية ٧ .

(٤) من قوله تعالى : (... فَلَا كُفَّارَانَ لِسُعْيِهِ ..) سورة الأنبياء الآية ٩٤ .

(٥) مطومة في الأصل ، وهي من قوله تعالى : (... وَلَنْ تَعْجِزْهُ هَرَبًا) سورة الجن الآية ١٢ .

(٦) من قوله تعالى : (وَجَاءُوكُمْ عَلَىٰ قِيمَتِهِ بِدِمٍ كَذِبٍ ..) سورة يوسف الآية ١٨ .

(٧) من قوله تعالى : (لَا تَرَى فِيهَا عِوْجًا وَلَا أَمْتًا) سورة طه الآية ١٠٧ .

(٨) من قوله تعالى (... وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) سورة الروم الآية ٢ .

(٩) من قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ نُوْسَرَةٌ فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مِيسَرَةٍ ...) سورة البقرة الآية ٢٨٠ .

(١٠) من قوله تعالى : (... مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ...) سورة القصص الآية ٦٨ .

(١١) من قوله تعالى : (... مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ) سورة إبراهيم الآية ٤٤ .

(١٢) من قوله تعالى : (وَلَيْسَ عَفْفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ...) سورة النور الآية ٣٣ .

(١٣) من قوله تعالى : (قَالَ لَقَدْ ظَلَمْتُكُمْ بِسُؤَالِ نَعْجِتَكُمْ ..) سورة ص الآية ٢٤ .

(١٤) من قوله تعالى : (... وَمِنْ أَظْلَمِ مَنْ كَتَمَ شَهَادَةَ عَنْهُ ...) سورة البقرة الآية ١٤٠ .

(١٥) من قوله تعالى : (أَجْعَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِ وَعِمَارَةَ الْبَيْتِ ...) سورة التوبah الآية ١٩ .

(١٦) في الأصل (دعاية) ، قال تعالى : (... بِمَا لَا يُسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) سورة البقرة الآية ١٧١ .

(١٧) من قوله تعالى : (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ ...) سورة التوبah الآية ٤٦ .

(١٨) من قوله تعالى : (فَتَقْبَلُهَا رَبِّهَا بِقَبْوِيلٍ حَسْنٍ ...) سورة آل عمران الآية ٣٧ .

(١٩) من قوله تعالى : (... لَهُمْ فِيهَا رَقَبَرٌ وَشَهِيقٌ) سورة هود الآية ١٠٦ .

(٢٠) من قوله تعالى : (ذَلِكَ أَنَّ لَمْ يَكُنْ رَبِّكَ مُهَلِّكُ الْقَرَى بِظُلْمٍ ...) سورة الأنعام الآية ١٢١ .

(٢١) من قوله تعالى : (... بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ ...) سورة الكهف الآية ٥٨ .

(٢٢) من قوله تعالى : (... وَتَوَاصَوْا بِالصَّبَرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ) سورة البلد الآية ١٧ .

(٢٣) من قوله تعالى : (... قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ..) سورة الأعراف الآية ١٦٤ .

وأَمَّا في نواتِ الرُّوائِدِ فوزنُه في كُلِّ بَابٍ ظَاهِرٌ ، ويكونُ في إِعْمَالِهِ
عَلَى ضَرِيبَيْنِ : مضافٌ ، وغَير مضافٍ .

فَإِنْ كَانَ مضافًا وَكَانَ مِنَ الْمُتَعَدِّي فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مضافًا
إِلَى الْفَاعِلِ ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ .

فَإِنْ كَانَ مضافًا إِلَى الْفَاعِلِ انجِرٌ وَبَقِيَ الْمَفْعُولُ مَنْصُوبًا نَحْوُ :

﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ﴾^(١) .

وَإِنْ كَانَ إِلَى الْمَفْعُولِ انجِرٌ وَبَقِيَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا نَحْوُ :

﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءً لَهُمْ﴾^(٢) .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مضافٍ وَجَدَتِ الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا وَالْمَفْعُولُ مَنْصُوبًا نَحْوُ :
عَجِبَتْ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا .

وَيُجَوزُ أَنْ يُتَرَكَ ذِكْرُ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ فِي كُلَّ الْقَسْمَيْنِ ، المضافُ
وَغَيْرُ المضافِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَضَرَبَ الْرِّقَابِ﴾^(٣) فَتَرَكَ ذِكْرُ
الْفَاعِلِ ، وَ : ﴿فَكَرْقَبَةَ﴾^(٤) ، ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٥)

(١) سورة البقرة الآية ٢٥١ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٣٧ .

هَذِهِ قِرَاءَةُ الْقَرَاءِ مَا عَدَ ابْنَ عَامِرَ . انْظُرْ حِجَةَ الْقَرَاءَاتِ ٢٧٣ ، وَالْمِبْسُوتُ ٢٠٣ ، وَالْكِشْفُ ٤٥٣ / ١ .

(٣) سورة محمد الآية ٤ .

(٤) سورة البلد الآية ١٣ .

(٥) سورة الروم الآية ٣ .

وفي غير المضاف نحو: «أَوْ أَطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ① يَتِيمًا»^(١).
 وفي ترك المفعول في المضاف: «خَلَقَ اللَّهُ ②» و«نَصَرَ اللَّهُ ③»
 وفي غير المضاف نحو: عجبت من ضَرْبِ زَيْدٍ .

فصل

إنَّ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمُسْدِرِ فَرْقًا فِي أَشْيَاءٍ^(٤) :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْمُسْدِرَ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ بِخَلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمُسْدِرَ غَيْرَ فَاعِلٍ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ هُوَ فَاعِلُهُ فِي الْحَقِيقَةِ .

بِيَانِهِ : أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدُ ضَارِبٌ أَبُوهُ، فَالْأَبُ^(٥) هُوَ الضَّارِبُ ، وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ .

وَثَانِيَهَا : الْمُسْدِرُ يَعْمَلُ ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الزَّمَانُ الْمَاضِي بِخَلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمُسْدِرَ مُفَسَّرٌ بِ«أَنْ» وَالْفَعْلُ سَوَاءٌ كَانَ مَاضِيًّا أَوْ مُسْتَقْبِلًا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مُفَسَّرٌ بِالْمُضَارِعِ .

وَثَالِثَهَا : أَنَّ الْمُسْدِرَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ بِخَلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ مُعْمَلَ الْمُسْدِرِ دَاخِلٌ تَحْتَ صَلَةِ «أَنْ» «الْمُقْدَرَةُ» ، وَالصَّلَةُ لَا تَتَقدِّمُ عَلَى الْمُوصَلِ .

(١) سورة البلد الآية ١٤ - ١٥ .

(٢) سورة لقمان الآية ١١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٤ .

(٤) انظر المرتجل ٢٤٤ - ٢٤٦ ، والأشباء والنظائر للسيوطى ٤٤٧ / ٢ - ٤٤٨ .

(٥) فِي الأَصْلِ : «الْأَبُ» .

رابعها : أن المصدر لا يضاف وفيه الألف واللام بخلاف اسم الفاعل؛ لأن المصدر يتعرف بالإضافة دون اسم الفاعل فإنه لا يتعرف إذا أريد به الحال أو الاستقبال دون المضي والاستمرار .

[أسماء الأفعال]

قال رحمة الله : « والخامس : كلمات تسمى أسماء الفعل كل واحد منها يعلم عمل الفعل الذي هو اسم له نحو قولهم : بْلَهْ زيداً ، بمعنى : دَعْ / زيداً ، وعَلَيْكَ زيداً ، بمعنى : الزْمُ زيداً ، ومثُله : تُونك زيداً ، ١/٤٢ بمعنى : خذ زيداً ، ورُوِيدَ زيداً ، بمعنى : امْهُلْ زيداً ، وهِيهات زيداً ، بمعنى : بَعْدَ زيداً ، وشَتَّان زيداً وعمرو ، بمعنى : افترق ، وَيُقْحَمُ (ما) فيقال : شَتَّان ما زيداً وعمرو .

وصَة بمعنى : اسْكَتْ ، وَمَهْ بمعنى : اكْفُفْ ، وإِلَيْكَ أَيْ : ابْعُدْ . وقريب من هذا الضرب « حَبَّذا »؛ لأنَّه مركب من : « حَبْ » و « ذَا » ، ويرفع اسمًا إما معرفة نحو : حَبَّذا زيداً ، وإما نكرة مخصوصة نحو : حَبَّذا رجُلًا رأيته بالبصرة ، فإن اجتمع معرفة ونكرة رفع المعرفة وتنصِب النكرة نحو : حَبَّذا رجلاً زيداً^(١) .

الشرح : قال الشيخ : « تَسْمِيَتُهُمْ هَذِهِ الْكَلْمَ وَعَدَهُمْ إِيَاهَا في الأسماء مُشْكِلٌ ؛ لأنَّ معانيها معاني الأفعال^(٢) .

(١) ط٥٩ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٢١ . وكونها أسماء أفعال هذا ما ذهب إليه البصريون ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال ، وجعلها أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة سمّاه « الخالفة » .

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٧٥/٤ ، والهمج ١١٩/٥ .

وهي على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر ، وضرب لتسمية الأخبار ،
والغلبة للأول ، وهي تنقسم إلى متعدد الأمر وغير متعدد له .

فالمتعدد : بَلْهُ ، وعليك ، ودونك ، ورويدك .

وغير المتعدد : صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِلَيْكَ .

وأسماء الأخبار : هيهات ، وشنان ، وحبيدا .

أما (بَلْهُ)^(١) : فعلى ضربين : اسم فعل ، ومصدر فيضاف نحو :

بَلْهُ زَيْدٌ بمعنى : تَرْكَ زَيْدٍ .

و (عليك)^(٢) : فهو الذي في قوله : المَالُ عَلَيْكَ ، ثم جُعل اسمًا لـ
«الْأَذْمَ» ، قال الله تعالى : «عَلَيْكُمْ أَنفَسَكُمْ»^(٣) ، قوله : «كِتَابَ
اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^(٤) منصوب على المصدر لا بـ «عليكم» : لأنها لا تعمل
فيما قبلها^(٥) .

و (دونك)^(٦) : كان ظرفاً في الأصل ثم جُعل اسمًا لـ «خذ» .

(١) الجنى الداتي ٤٢٤ ، والمغني ١٥٦ .

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧/١ ، والمقتبس ٢١١/٣ .

(٣) سورة المائدة الآية ١٠٥ .

(٤) سورة النساء الآية ٢٤ .

(٥) أي أسماء الأفعال ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين الجواز .
انظر الإنصاف ٢٢٨/١ فما بعدها ، وشرح الكافية ٦٨/١ ، وشرح شنور الذهب ٤٠٧ ، والهمج
١٢٠/٥ .

(٦) انظر المقتصد ٥٧٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/٢ .

و (رويداً) ^(١) : يكون صفة نحو : ساروا سيراً رويداً ، وحالاً نحو : ساروا رويداً، ومصدرًا مضافاً نحو : رويد زيد ، واسمًا لـ « امهل » نحو : رويد زيداً .

وأماماً « صَهْ » و « مَهْ »: فهما صوتان فلا ترى لهما عملاً ظاهراً؛ لأنهما جعلاً ^(٢) اسمين لأمرٍ من فعل لازم ^(٣) ، والفاعل في فعل الأمر من المستكِنَ اللازم، وكذلك (إليك)؛ لأنَّه بمعنى « تنحَّ ». .

وأما (هيئات) : قال عبد الرحمن الدهان: « معناه بعْدَ الأمر جداً » ، وأكثر ما يُستعمل مكررًا ، قال الله تعالى : « هَيَّاهَاتٌ هَيَّاهَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ » ^(٤) عن ابن عباس : « بعيد بعيد لما توعدون » ^(٥) ، وفيه لغات كثيرة : فتح « التاء » لغة أهل الحجاز ، وكسرها لغة أسدٍ وتميم ، وفيهم من يضمُّها ، وقرئ بـ ^(٦) .

واما (شَتَّان) : فمعناه : تبَاعُ الشَّيْئَيْنِ في بعض المعاني ، مأخوذٌ من الشَّتَّت ^(٧) وهو : التَّفْرَق .

(١) انظر الكتاب ٢٤١/١ ، والأصل ١٤٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٤/٢ .

(٢) من الأصل : « جعل » .

(٣) في الحاشية : « وهو سكت ، وكفٌ » .

(٤) سورة المؤمنون الآية ٣٦ .

(٥) انظر صحيح البخاري كتاب التفسير سورة المؤمنون ٥/٢٤٢ ، وتفسير القرطبي ١٢٢/١٢ .

(٦) هيئات هيئات قراءة أبي جعفر المدニー وعيسي ، هيئات هيئات بالتنوين عيسى أيضًا وخالد بن إلياس ، هيئات هيئات بالسكون خارجة بن مصعب ، وأبو حبيبة والآخر هيئات هيئات .

انظر شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ ، والموسط ٣١٢ .

(٧) انظر اللسان في (شتت) .

قال الشيخ : « ولا يُستعمل في الافتراق على الإطلاق ولكن في المعاني والصفات والأخلاق »^(١) قال الشاعر :

شَتَانَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ حَيْ أَمَاتَ وَمِيتَ أَحْيَانِي^(٢)
وَأَمَا (حَبَّذَا)^(٣) : فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ صَارَ مَحْبُوبًا جَدًّا ، قَالَ الشَّيْخُ :
« وَحْكَمَهُ حَكْمَ نِعْمَ الرَّجُلِ زِيدُ »^(٤) ؛ لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : / حَبَّذَا رَجُلٌ ، ٤٢/ب
وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ، فَلَهُذَا يَقْتَضِي مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً مَفْسُرَةً نَحْنُ : حَبَّذَا
رَجُلًا زِيدًا ، فَ« حَبَّذَا » مَرْفُوعُ الْمَحْلِ بِالْابْتِدَاء^(٥) ، وَ« زِيدًا » خَبْرُهُ ،
وَالنَّكْرَةُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْعَامِلُ (حَبَّذَا) .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ « حَبَّذَا » مَرْكَبًا مِنْ فَعْلٍ وَاسْمٍ ، لَمْ لَمْ يُجْعَلْ
فَعْلًا بَلْ جُعْلَ اسْمًا ؟ . قَيْلٌ : لَأَنَّ الْاسْمَ أَقْوَى مِنَ الْفَعْلِ فَغُلَبَ
الْاسْمِيَّةُ ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْجُدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْئًا جُعِلَ فَعْلًا وَاحِدًا ،
وَوُجِدَ كَثِيرًا مِنَ الْمَرْكَبَاتِ جُعِلَتْ^(٦) اسْمًا وَاحِدًا فَحَكْمُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْلَى
لِهَاتِينِ الْجَهَتَيْنِ .

(١) انظر شرح الجمل ٢١٦ بتصريف ، وانظر المفصل ١٩٥ .

(٢) الْبَيْتُ لِخَيْمِ الرَّاسِبِيِّ ، انظر الورقة لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَاحِ ٩٩ ، وَوَرَدَ مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ
الْجَرجَانِيِّ لِلْجَمْلِ ٢١٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٩٨/٦ .

(٣) انظر الْكِتَابَ ١٨٠/٢ ، وَالْجَمْلَ ١١٠ ، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ١٠٧ .

(٤) انظر شرح الجمل ٢٢٢ .

(٥) هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمِبْرَدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَابْنُ هَشَامِ الْلَّخْمِيِّ وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ وَابْنُ
بُرْهَانِ وَابْنِ خَرْوَفٍ وَرَعْمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَيِّبُوِيَّةٍ ، وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ (حَبَّ) فَعْلٌ مَاضٌ ، وَ(ذَا) فَاعِلٌ ،
وَالْمَخْصُوصُ إِمَّا مُبْتَدَأٌ وَالْجَمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرٌ ، أَوْ خَبْرًا مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ تَقْدِيرُهُ (الْمَدْوَحُ زِيدٌ) .

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ (حَبَّذَا) فَعْلٌ مَاضٌ ، وَ(زِيدٌ) فَاعِلٌ ، وَهُوَ أَصْنَافُ الْمَذَاهِبِ .

انظر أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ١٠٩ ، وَالتَّخْمِيرِ ٣٢٢/٢ ، وَشَرْحِ المَفْصِلِ لِابْنِ يَعْيَشِ ١٤١/٧ ، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ ٢/١٧٠ ، وَالْهَمْعِ ٤٦ - ٤٧ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « جَعْلٌ » .

فصل

وممّا لا بدّ من أن يُضَمَّ إلى ما ثُكِر في الكتاب : هَلْمَ زِيدًا بمعنى : احضره وقربه ، وقال الله تعالى : « هَلْمَ شَهَدَأَكُمْ »^(١) ، وهاتِ الشيءِ أيْ : أعطنيه ، وقال : « قُلْ هَا تُواْبِرْهَنَكُمْ »^(٢) ، وما زِيدًا^(٣) ، أيْ : خُذْه ، و « هَافِمْ أَفْرَهُ وَأَكْتَيْهَ »^(٤) .

(٥) ومن غير المتعدي : هيَتِي : أَسْرَعَ ، « وَقَالَتْ هَيَتْ لَكَ »^(٥) وأَفَ بمعنى : اتضَّجَرَ ، « فَلَا تَقْتُلْ لَهُمَا أَفَ »^(٦) ، وإِيْهِي أيْ : حدُثْ ، وقدْنِي ، وقطْنِي : حَسْبِي ، وَتَرَاكِ ، وَمَنَاعَ ، وَنَزَالِ بمعنى : اترَكْ ، وامْنَعْ ، وانْزَلْ ، وَأَوْهِ^(٧) بمعنى : أَتَوْجَعَ ، و « وَيِهِي »^(٨) للتنديم والتنديم والتعجب ، قال الله تعالى : « وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكُفَّارُونَ »^(٩) ، « وَيَكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ »^(١٠) .

و « بَخِي » عند الإعجاب ويكرر فيقال : بَخِي بَخِي ، و « أَمِين » بمعنى : استجِبْ .

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٠ .

(٢) سورة البقرة الآية ١١١ .

(٣) في الأصل : « هَا زِيدَ » .

(٤) سورة الحاقة الآية ١٩ .

(٥) سورة يوسف الآية ٢٢ .

(٦) سورة الإسراء الآية ٢٣ .

(٧) « وهي بسكون الواو وبالكسر كذلك ، وقد تشدد الواو وتفتح وتسكن الهاء ، وقد تحنف الهاء فتكسر الواو ، وتأوه مثل توجّع وزناً ومعناً » عن المصباح المنير في (أوه) .

(٨) انظر الجنى الثاني ٣٥٢ ، والمغني ٤٨٢ .

(٩) سورة القصص الآية ٨٢ .

[الإضافة]

قال رحمة الله : « الضرب الثاني من الأسماء العوامل وهو ما يعمل عمل الحرف ، وهي تعمل الجر والجزم . فالجر في الإضافة ، والإضافة على ضربين : إضافة بمعنى « اللام » نحو : دار زيدٍ ، تزيد : دار لزيدٍ . وإضافة بمعنى « مِنْ » ^(١) كقولك : خاتم فضةٍ تزيد : خاتم من فضةٍ .

ومن هذا الضرب إضافة الأعداد إلى تمييزها .

والأعداد تميّز على ثلاثة أوجهٍ : أحدها : أن يضاف إلى جمْع نحو : ثلاثة أثوابٍ ، وكذلك إلى العشرة .

والثاني : أن يضاف إلى المفرد ، وذلك في المائة والألف وما يتضاعف منها نحو : مائة درهم ، وألف درهم ، ومائتا درهم ، وألفا درهم ، وثلاثة آلاف درهم .

والثالث : ليس مما نحن فيه وهو أن يكون التمييز منصوصاً مفرداً وذلك من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، تقول : أحد عشر درهماً .

وتسقط في الإضافة التَّنْوين ، ونون الجمع ، ونون التَّثْثِيل كقولك : غلام زيدٍ ، وغلاماً زيدٍ ، وبنو عمرو ، ومسلمو بلد ^(٢) ، فهذا عمل الجر في الأسماء ^(٣) .

(١) وهناك إضافة بمعنى « في » ، انظر شرح ابن عقيل ٣٦/٢ .

(٢) في الأصل : زيد .

(٣) ط ٦٠ .

الشرح : الإضافة مقتضيةُ الجرِّ كالفاعلية للرفع والمفعولية للنصب ، وإن كان العاملُ غير المقتضي وهو حرفُ الجرِّ ثابتاً كان أو مقدراً^(١) كما أن التحيز^(٢) مصححٌ لكون الجسم كائناً والمُثبتُ له هو الكون .

والفرق بين أن يكون الإضافة بمعنى « اللام » وبين أن يكون بمعنى « من » ما ذكره الشيخ وهو : « أن يقع اسم المضاف إليه / على أ / ٤٣ المضاف إذا كانت بمعنى « من » ، ولا يقع إذا كانت بمعنى « اللام » »^(٣) .

بيانه : أنه يجوز أن تقول في الخاتم : إنه فضة في : خاتم فضة ، ولا يستقيم أن تقول في الغلام : إنه زيد في : غلام زيد .
و « من »^(٤) المقدرة فيها هي البيانية .

والإضافة على ضربين : معنوية ، ولفظية .
فالمعنوية : ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً ، فالأول : غلام زيد ،
والثاني : غلام رجل .

(١) هذا قول الزمخشري كما في المفصل ١٠٣ .

وانظر شرح ابن يعيش ١١٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٧٢/١ .

(٢) في الحاشية : « التحيز : هو شغل جهة ما ، والكون : اختصاصه بحيز معين » .

(٣) جاء في شرح الجمل ٢٢٧ : « ثم الغالب على الإضافة أن تكون بمعنى (اللام) و (من) ، فإذا كانت بمعنى (اللام) لم يقع اسم المضاف إليه على المضاف ، وإذا كانت بمعنى (من) وقع اسم المضاف إليه على المضاف » .

(٤) أنكر قوم منهم ابن الصائغ الإضافة بمعنى (من) وأنها بمعنى (اللام) على كل حال ، انظر شرح الكافية ١/٢٧٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٣٣/٢ ، والهمج ٤/٢٦٧ .

واللفظية : في إضافة الصفة إلى مفعولها أو إلى فاعلها ، فال الأول :
 هذا ضارب زيدٍ ، والثاني : حسن الوجه ، وهي لا تقيّد إلا تخفيفاً ، ولهذا
 تقول : الضارب زيدٍ ، والضارب يزيد ، ولا يقال : الضارب زيدٍ إلا عند
 الفراء^(١) .

إذا قلت : الضارب والضارب يك ، فمحل « الكاف » في الأول
النَّصْب^(٢) ، وفي الثاني **الجر**^(٣) .

وأما الضارب الرجل فإنما جوزوه لتشابهه : الحسن الوجه .

ويتعرّف المضاف إذا أضيف إلى المعرفة بالإضافة المعنوية دون
 اللفظية ، ولهذا وجّب سقوط الألف واللام عن المضاف لحصول التعريف
 فيه ، ولا يجب في اللفظية ، قال الله تعالى : « **وَالْمُقِيمِي الصَّلَاة** »^(٤) ،
 إلا نحو : غير ، ومثل ، وشبّه ، فإنّها لا تتعرّف وإن أضيفت^(٥) إلى المعرفة ؛ لتوجّلها في الإبهام إلا إذا كان الاسم المضاف
 مشهوراً بالغاير والمماثلة نحو قولهم : الحركة غير السكون ، و قوله

(١) لم أقف على رأي الفراء في كتاب معانى القرآن ، انظر رأيه في شرح الكافية ٢٨١/١ ، وشنور الذهب ١٥٥ ، والتصريح ٢٠/٢ .

(٢) لأن التقدير في الأول : الذي ضربك ، ولهذا أوجب سبيبوه النصب فيه ، وفي الثاني : حذفت التنوين
 بالإضافة وجرّ ما بعدها على الإضافة .
 انظر الكتاب ١٨٧/١ ، وشرح الكافية ٢٨٣/١ .

(٣) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٤) في الأصل : « أضيف ». .

تعالى : **﴿فَنِيرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**^(١) فجعله صفة « للذين »^(٢) والوصول من المعرف .

وقد يضاف الشيء إلى غيره بأدنه ملابسة بينهما نحو قوله تعالى : **﴿إِلَّا عَشِيهَا لَوْصَحَّنَا﴾**^(٣) لاجتماعها في نهار واحد .

ولا تجوز إضافة الصفة إلى موصوفها^(٤) ، ولا الموصوف إلى صفتة ، قوله : **﴿وَلَدَارُ الْآخِرَة﴾**^(٥) قالوا : التقدير : ولدار الحياة الآخرة ، وكذلك التأويل في سائر ما يوهم أنه إضافة الموصوف إلى صفتة .

ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه^(٦) إلا بالظرف في ضرورة الشعر ، وقراءة ابن عامر :

﴿وَكَذَلِكَ زِينَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٧)

بنصب « أولادهم » ، وجراً « شركائهم » قراءة مردودة .

(١) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٧/١ ، وإعراب القرآن لابن النحاس ١٢٥/١ ، والبيان ٤٠/١ .

(٣) سورة النازعات الآية ٤٦ ، قال صاحب إملاء ما من به الرحمن ٢٨١/٢ : « والهاء في (ضحاها) ضمير الفعلية مثل قوله : في ليلة ويومنها » .

(٤) هذا مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين الجواز .

انظر الإنصال ٤٣٦/٢ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٤٩/٢ ، والهمج ٢٧٥/٤ .

(٥) سورة يوسف الآية ١٠٩ .

(٦) هذا ما ذهب إليه نحاة البصرة ، وأجاز ذلك نحاة الكوفة .

انظر الإنصال ٤٢٧/٢ فما بعدها ، والتصریح ٣٢/٢ ، والهمج ٢٩٤/٤ .

(٧) سورة الانعام الآية ١٣٧ . انظر المحتسب ٢٢٠/١ ، والمبسط ٢٠٣ ، والكشف ٤٥٣/١ ، والبحر ٢٢٩/٤ .

ويُضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله تعالى :

﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾^(١)

وكذلك إلى الجمل الابتدائية قالوا : أتيتك زمن الخليفة عمر ، وقال :

﴿ إِذَا لَأْغَلَلُ فِي أَعْتَقَهُمْ ﴾^(٢)

ويُبني اسم الزمان عند إضافته إلى فعلٍ ماضٍ ، ومنه ما جاء في الأحاديث : « خرج من ذنيبه كيوم ولدته أمّه »^(٣) فبني (يوم) على الفتح .

وقد يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه كقوله تعالى :

﴿ وَسَلَّى الْقَرِيَّةَ ﴾^(٤)

وقد يُبقي المضاف إليه بعد حذف المضاف على حركته كقولهم : ما كلُّ سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة^(٥) ، / قال سيبويه : « كأنك أظهرت ٤٣ بـ « كلًّا » فقلت : ولا كلًّ بيضاء شحمة »^(٦) .

(١) سورة المائدة الآية ١١٩ .

(٢) سورة غافر الآية ٧١ .

(٣) انظر صحيح البخاري كتاب الحج ١٤١/٢ ، وصحيح مسلم ١٠٧/٤ .

(٤) سورة يوسف الآية ٨٢ .

(٥) يضرب في اختلاف أخلاق الناس ، وقيل : يضرب في موضع التهمة .
انظر مجمع الأمثال ٢٧٥/٣ ، والوسط في الأمثال للواحدى ١٦١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٢٢٨/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٦٧/١ .

[العدد]

أما قوله : « ومن هذا الضرب إضافة الأعداد إلى تمييزها »
في ينبغي أن تعلم أنَّ الأصل في الأعداد أن يضاف الواحد والاثنان إلى
الجنس ، فيقال : عندي واحدُ رجالٍ ، واثنا رجالٌ ، كما جاء في الشعر
قوله :

كأنْ خُصْنِيَّهُ مِنَ التَّدَلِّلِ

ظرفُ جرابٍ فيه ثُثَا حَنْظَلٍ^(١)

لكنَّهم تركوا ذلك ؛ لأنَّ ذكر المفرد والمثنى من الجنس يُغنى عن ذلك
نحو قوله : رجلٌ - رجالٌ .

فأمَّا الثلاثةُ فما ورَاعَهَا فلَا بدَّ فيها من ذكر العدد والجنس ؛ لأنَّ
بذكر العدد لا يُعرف الجنس وبذكر الجنس لا يُعرف المقدار ، فلا بدَّ من
ذكرهما .

وإنَّما يضافُ الثلاثةُ فما ورَاعَهَا إلى الجمعِ اعتبارًا للأصل ؛ لأنَّ
الثلاثة أو الأربعَة إلى ما زادَ لا تكونُ مفردةً بل تكونُ جمعًا في معناه ،
وإنَّما يضافُ إلى جمِيع الْقِلَّةِ التي هي : أَفْعُلُ ، وَأَفْعَالُ ، وَأَفْعِلَةُ ،

(١) اختلف في نسبة هذين البيتين ، فقد نسبا إلى جندل بن المثنى كما في شرح التصريح ٢٧٠/٢
ونسبا إلى خطام الماجاشعي كما في الخزانة ٤٠٢/٧ .

وردا من غير نسبة في : الكتاب ٥٦٩/٣ ، والمقتضب ١٥٣/٢ ، والفصيح ٣١٤ ، وللدلائل الإعجاز
٢٨٠ ، والتخيير ٣٢٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٤٤/٤ ، وارتفاع الضرب ٢٥٨/١ .
والتدليل : التعلق والاضطراب ، والظرف : وعاء كل شيء .

وَفِعْلَةً ، لِحَافِظَةِ الْمُشَاكِلَةِ بَيْنَ التَّبَيِّنِ وَالْمُبَيِّنِ إِذَا أَعْوَزَ فَيُؤْتَى بِجَمْعِ الْكُثْرَةِ نَحْوَ : ثَلَاثَةٌ شَسْوَعٌ^(١) ، أَوْ يُتوَسَّعُ فِي اسْتِعْمَالِ الْكُثْرَةِ مَكَانًا الْقَلِيلَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « ثَلَاثَةٌ قَرُوعٌ »^(٢) ; لَا شَرَاكَهُمَا فِي الْجَمْعِيَّةِ أَوْ لِكُونِهِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا مِنْ : الإِقْرَاءِ^(٣) .

وَإِنَّمَا ثَبَّتَ « التَّاءُ » فِي الْمَذْكُورِ وَحُذِفَ فِي الْمُؤْنَثِ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْدَادِ مِنَ الْثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ وَقَعَ بِ« التَّاءُ » فِي أَصْلِ الْلُّغَةِ بَدْلِيلٍ أَنَّكَ تَعْلَمْتَهَا غَيْرَ مُمِيَّزَةٍ بِالْمَذْكُورِ وَالْمُؤْنَثِ مَعَ « التَّاءُ » فَاعْتَبِرْ أَصْلَ مَعَ الْمَذْكُورِ ، وَحُذِفَ مَعَ الْمُؤْنَثِ فَرْقًا بَيْنَهُمَا . وَإِنَّمَا بُنِيتَ الْمَرْكَبَاتِ لِتَضْمِنُهَا « وَوْ » الْعَطْفَ ، وَبِنِيَ الْأَسْمَانِ مَعًا لِتَعْلُقِ « الْوَوْ » بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا اسْتَثْنَى عَنْهَا « اثْنَا عَشَرَ » ؛ لِكُونِهِ مُعْرِبًا بِالْحُرْفِ الَّذِي هُوَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَّةِ ، وَفِي حَذْفِهَا لِأَجْلِ الْبَنَاءِ بُطْلَانٌ مَعْنَى التَّثْنِيَّةِ ، وَإِنَّمَا بُنِيتَ الْعَشْرَةِ مَعَهُ لِقِيَامِهَا مَقَامَ « نُونٍ » التَّثْنِيَّةِ وَالْحَمْلُ عَلَى أَخْوَاتِهَا^(٤) .

وَإِنَّمَا وُحِدَّ تَمْيِيزُ الْمَرْكَبَاتِ إِلَى مَا يَتَضَاعِفُ ؛ لَأَنَّهُ يَكْفِي فِي بِيَانِ الْجِنْسِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ ، وَإِنَّمَا نُصِبُّ لِجِيئِهِ بَعْدِ تَكَمِّلَةِ الْأَسْمَاءِ بِمَا هُوَ فِي تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ وَهُوَ التَّرْكِيبُ .

(١) الشَّسْوَعُ : الْتَّعْلُلُ . انْظُرِ الصَّاحِحَ فِي (شَسْوَعٌ) .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٢٨ .

(٣) الْقَرُوعُ : الْحِيْضُونُ ، وَقَيْلُ : الْطَّهُورُ ، انْظُرِ الصَّاحِحَ فِي (قَرُوعٌ) .

(٤) انْظُرِ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٤٩/٤ .

و « عشرة » المؤنث المفردة غير المركبة فلا تُسْكِنْ لأجل التخفيف؛
لأنَّ ذلك كان في المركبة أولى .

وإنما لم يُشتق العقد الثاني من الاثنين كسائر العقود المأخوذة من
الثلاثة والأربعة إلى التسعة؛ لأنَّ معناه إنما يتم بحرف التثنية، ولو زيد
عليه « الواو » و « النون » لاجتمع فيه إعرابان وذوائد كثيرة فعدلوا إلى
العشرة لذلك، فقيل : عشرون .

وإنما تُصب الممِيز من العشرين إلى تسعة وتسعين ل تمام الاسم
بـ « نون » الجمع .

وإنما أضيف / « المائة » إلى تمييزها لمشابهتها العَشَرَة؛ لأن ٤٤ / ١
العشرة عقد لأفرادها من الثلاثة إليها ، وكذلك المائة عَقْدٌ لأفرادها من
العشرة إليها^(١) .

وأمّا كون تمييزها مفرداً فلما ذكرنا من كونه كافياً في بيان
الجنس .

وأمّا ثلاثة إلى ألف فشاذ^(٢) ، والقياسُ : ثلاثة مئاتٍ أو مئين .
وأمّا ألفُ فهو على قياس الأصل تقول : ثلاثة ألف إلى عشرة
آلاف، وأحد عشر ألفاً إلى تسعة وتسعين ألفاً ، ومائة ألف إلى ألف ألف .

(١) قال ابن يعيش في شرحه ٢٠/٦ : « أما شبهها بالعشرة فلأنها عقد العشرة كما أن العشرة عقد الواحد؛ لأن المائة عشر مرات عشرة كما أن العشرة عشر مرات واحد ». .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/٦ : « يزيد أنه شَذَّ عن القياس ، وأما من جهة الاستعمال فكثير
مطرب » . وانظر أسرار العربية ٢٢٣ ، والهمج ٧٤/٤ .

وتقول مع تميّز الميّز : ثلاثة مائة رجل إلى تسع مائة رجل ، ومائة ألف رجل إلى ألف ألف رجل ، وثلاثة آلاف ألف رجل إلى عشرة آلاف ألف رجل ، وأحد عشر ألف ألف رجل إلى تسعة عشر ألف ألف رجل ، وعشرون ألف ألف رجل إلى مائة ألف ألف رجل ، على هذا القياس .

ولإنما يسقط التنوين من المضاف : لأنّه زيادة ، وكذلك الإضافة كيلا يُجمع بينهما .

وأمّا سقوط « نون » التثبيت والجمع : فلأنّه عوضٌ من التنوين والحركة فحذف في موضع يُحذف فيه التنوين وهو عند الإضافة ، وتثبت في موضع ثبتٍ فيه الحركة ، وهو عند دخول الألف واللام .

فإن قيل : ما تقول في قوله تعالى : « **تِسْعَةَ رَهْطٍ** »^(١) فميّز التسعة بالفرد والمدعى بخلافه ، وقال :

« **وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَيْ عَشَرَةَ أَسْبَاطًا** »^(٢) ،

والسؤال فيها من وجهين : أحدهما : أنّه أنت اسم العدد (السيّط) مذكر ، والواحد والاثنان والعشرة المركبة باقية على الأصل ؟ والثاني : أنّ التمييز فيما وراء العشرة مفردٌ و (أسباط) جمع ؟ وقال الله تعالى :

« **مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يُعْشَرْ أَمْثَالَهَا** »^(٣) ،

(١) سورة الشمل الآية ٤٨ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٦٠ .

(٣) سورة الانعام الآية ١٦٠ .

وينبغي أن تثبت «باء» التأنيث في اسم العدد إذا كان مفرد المعدود
منكراً ، و«المثل» منكراً وأسقط «باء» من اسم العدد ، وقال الله
تعالى :

﴿ وَلَيَشْوَافِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِينِينَ وَأَزَادَهُ أَسْتَعْنَا ﴾ (١) ،

وتمييز ما وراء العشرة مفرد و (سنين) جمع ، فما الوجه في ذلك
كله ؟ . قيل : أما الجواب عن الأول وهو تمييز (التسعة) بالفرد فإنه
وإن كان مفرد اللفظ فهو مجموع المعنى ؛ لأنَّه اسم جمع ، ولا فرق بين
أن يكون جمعاً في المعنى أو جمعاً في اللفظ .

والجواب عن الثاني وهو تأنيث (السبط) فقال أبو إسحاق
الزجاج : « المعنى اثنتي عشرة فرقه » (٢) فكأنَّه أشار إلى أنَّ التمييز
محنوفٌ مقدرٌ ، و (أسباطاً) من نعت الفرقة ، وعند الشيخ أبي علي
الفارسي (أسباطاً) بدل (٣) من (اثنتي عشرة) كأنَّه قال : وجعلناهم
أسباطاً ، وبذلك يسقط السؤال الثاني في الآية ؛ لأنَّه لم يكن (أسباطاً)
تمييزاً للعدد في تمشية (٤) الإمامين .

(١) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(٢) انظر معاني القرآن ٢٨٢/٢ .

(٣) انظر التكملة ٦٨ .

(٤) في الحاشية : « أي : في قولهما » .

وأماماً الجواب عن قوله تعالى : « عَشْرَ أَمْتَالَهَا »^(١) فذكر أبو علي فيه جوابين^(٢) : أحدهما : / أنه جعل الأمثال حسناً ، فكأنه ٤٤ بـ قال : فله عشر حسناً أمثالها .

والثاني : أن الأمثال مسافة إلى المؤنث فجاز تأثيره كقراءة من قرأ :

« تَلْقِطُهُ بَعْضُ الْسَّيَّارَةِ »^(٣) بالتاء .

وأماماً الجواب عن قوله : « ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ »^(٤) فقال الزجاج^(٥) : « (سنين) نصب على البدل من (ثلاثمائة) » ، وكونه بدلاً ظاهر على القراءة المعروفة^(٦) : لأن المائة فما وراءها تضاف إلى التمييز ، وثبتت التنوين فيها دليل على أن (سنين) ليس بتمييز ، وأجاز الفراء^(٧) أن يكون تمييزاً وسوئي بين الآية وبين قول الشاعر الذي أتى به استشهاداً وإن كان في استشهاده ضعف ظاهر ، البيت :

(١) سورة الأنعام الآية ١٦٠ .

(٢) انظر التكملة ٧٣ .

(٣) سورة يوسف الآية ١٠ .

وهي قراءة الحسن وقتادة ، انظر شواذ القرآن لابن خالويه ٦٧ ، وتقسيم القرطبي ١٣٣/٩ ، والبحر ٢٨٤/٥ .

(٤) سورة الكهف الآية ٢٥ .

(٥) انظر معاني القرآن ٢٧١/٣ .

(٦) في الحاشية : « تنوين مائة » .

(٧) انظر معاني القرآن ١٣٨/٢ .

فيها اثنتان وأربعون حلويات سوداً كخافية الغراب الأسود^(١)
لأن الشاعر أتى بالتمييز مفرداً ثم جمع صفتة، وفي الآية لم يأت
بالتمييز المفرد .

[أسماء الشرط الجازمة]

قال رحمه الله : « وأما الجزم فللأسماء التي تتضمن معنى
« إن »^(٢) الجزائية وهي تسعه : من ، وما ، وأي ، وأين ، ومتى ،
وحيثما ، وإذ ما ، وأنى ، ومهما ، تقول : من يكرمني أكرمه ، وما تصنف
أصنف ، وأيهم يائني أكرمه ، وأين تكون أكن ، ومتى تخرج آخر ،
وحيثما تكون أكن ، وإنما تخرج آخر ، وأنش بعضها مقتضى ، ومهما تصنف
أصنف ، قال الله تعالى :

﴿ مَهِمَاتٌ إِنَّا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحِرُنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) ^(٤)

الشرح : بيان كيفية تضمن هذه الأسماء معنى « إن »
الشرطية أنه يكون معنى قوله : من يائني أكرمه : إن يائني زيد أو عمرو
أو بكر أو خالد إلى سائر العقلاء؛ لأن « من » لكونه عاماً يشتمل جميع

(١) البيت لعترة بن شداد ، انظر الديوان ١٩٣ ، ومعاني القرآن ١٢٨/٢ ، وشنور الذهب ٢٥١ .
ورد من غير نسبة : في الأصول ٢٢٥/١ ، وشرح ابن معيش ٥٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصافور
٧٩/٢ .

والخافية : ريش الجناح مما يلي الظهر ، والأسحم : الأسود .

(٢) في ط ٦١ : « من » .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٢٤ .

(٤) ط ٦١ .

من يَعْقِلُ ، وترى أن تعلق الإكرام بإتيان مَنْ يدخل تحت هذه اللفظة فقلت
هذا ، وكذلك الحكم في سائر الأسماء المتصمنة لمعنى حرف الشرط ، وهي
وإن كانت مُتَفَقَّةً في العمل فهي مختلفة في المعاني . أمّا « مَنْ »^(١)
فذكر الشيخ^(٢) فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولة كقولك : جاعي من عرفته بمعنى : الذي عرفته .

والثاني : أن تكون استفهامية كقولك : من عندك ؟ .

والثالث : أن تكون موصوفة نحو قول الشاعر :

رَبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهْ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطِعْ
وَيُحِيِّنِي إِذَا لَاقِيَتْهُ وَإِذَا يَخْلُولَهُ لَحْمِي رَتَعْ

و « مَنْ » في هذا الوجه نكرة لدخول « رب » عليها .

والرابع : أن تكون شرطية وهي التي في المتن .

/ ثم إنه ينبغي أن تعلم أن لها حُكمين في إعادة الضمير إليها ، ٤٥ /
وفي التأنيث والتذكير ، وهما : اعتبار اللفظ ، واعتبار المعنى ، فال الأول أسبق
قال الله تعالى :

(١) انظر الكتاب ٣/٥٦ ، والجمل ٣٢٢ ، والمفصل ٢٠٢ .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٣) البيتان لسويد بن أبي كاهل اليشكري . انظر المفضليات ٢/٧٣٥-٧٣٢ ، وأمالى الشجري ٢/١٦٩ ، والخزانة ٦/١٢٣ .

وعدد آن غير نسبة في : المقتضى ١/٢٢٠ ، والمرتجل ٣٠٧ ، وشرح ابن يعيش ٤/١١ ، وشرح الأشعوني ١/١٦٣ ، وفي بعض المصادر (قلبه) مكان (صدره) .

﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ هُوَ عِنْدَ رَبِّهِ، وَلَا خَوْفٌ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ ﴾ (١)

فَاعْتَبِرِ اللَّفْظَ أَوْلًا وَالْمَعْنَى ثَانِيًّا (٢) ، وَقَالَ :

﴿ وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ كُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ صَنْلِحًا ﴾ (٣)

فَذَكَرَ الْأَوَّلَ ، وَأَثَّرَ الثَّانِي .

وَأَمَّا « ما » (٤) فَتَكُونُ اسْمًا وَحْرَفًا ، فَالْأَوَّلُ عَلَى سَتَةِ أَوْجَهٍ : الْأَرْبَعَةُ
الْمَذَكُورَةُ فِي « مَنْ » وَتَعْجِبَيَّةُ ، وَمَجْرَدَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً ، وَمَوْصُولَةً .

فَالْتَّعْجِبَيَّةُ : مَا أَحْسَنَ زِيدًا ،

وَالْمَجْرَدَةُ : ﴿ قَنِيعَمَاهِي ﴾ (٥) ،

وَالْمَوْصُولَةُ : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٦) ،

وَالْمَوْصُوفَةُ : ﴿ يَنْسَمَّ أَشَرَّ وَأَيْهَةَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٧) تَقْدِيرُهُ عِنْدِ

الْكَسَائِيِّ : بَئْسَ شَيْئًا ، قَالَ الشَّيْخُ : « إِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةً فَالْجَمْلَةُ صَلَةُ لَهُ ،
وَإِذَا كَانَتْ نَكْرَةً فَهِيَ صَفَةُ لَهُ » هَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

(١) سورة البقرة الآية ١١٢ .

(٢) أي الإفراد في اللفظ ، والجمع في المعنى . انظر الكتاب / ١٦٥ ، والمقتضب / ٢٩٤ / ٢ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٣١ .

(٤) انظر المقتضب / ٤٦ / ٢ ، وأسرار العربية ٣٣٦ ، والجني الداني ٣٢٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٩٦ . (٦) سورة التحليل الآية ٢٧١ .

(٧) سورة البقرة الآية ٩٠ .

وانظر أقوال النحاة في إعراب (ما) في هذه الآية في المشكل / ٦٢ / ١ ، والبيان / ١٠٨ / ١ ، والتخيير

٢١٧ / ٣ .

والاستفهامية : « مَا عَبَدُونَ مِنْ بَعْدِي »^(١) ، وقد

يُحذف ألفها عند إدخال حرف الجر عليه نحو :

« عَمَّ يَسَاءُ لَوْنَ »^(٢) و « فِيمَ كُنْتُمْ »^(٣) و « مِمَّ خَلَقَ »^(٤)

والشرطية : « وَمَا نَفَعُوا مِنْ حَيْثِ يَعْلَمُهُ اللَّهُ »^(٥)

والثاني وهو أن يكون حرفًا على ستة أوجه أيضًا : نافية،

ومصدرية، وكافية، ومسألة^(٦)، وزائدة وابهامية.

فالنافية : « مَا هَذَا بَشَرًا »^(٧)

المصدرية : « وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَارَجِبَتِهِ »^(٨)

والكافية : « إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »^(٩)

والمسألة : « وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوْلَأْوُجُوهُكُمْ شَطَرَةً »^(١٠)

(١) سورة البقرة الآية ١٣٣

(٢) سورة النبأ الآية ١

(٣) سورة النساء الآية ٩٧

(٤) سورة الطارق الآية ٥

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٧

(٦) قال الشارح في التخمير ٤/١١٥ : « (ما) في قولهم : أينما تجلس أجلس هي المسلطـة كقولك : حيـثـما تـكـنـ أـكـنـ ... هـذـهـ الـاسـامـيـ كـانـتـ تـصـافـ إـلـىـ الجـلـ غيرـ عـاـمـلـةـ فـصـارـتـ بـ (ما)ـ منـ حـرـوفـ الـمـجاـزاـ ،ـ كـذـلـكـ «ـ أـيـنـ »ـ كـانـتـ ظـرـفـاـ تـعـملـ فـيـهاـ الـعـاـمـلـ فـ (ما)ـ هـيـ الـتـيـ سـلـطـتـهـ عـلـىـ الـمـجاـزاـ فـصـارـتـ تـعـملـ الـجـزـمـ »ـ .ـ

(٧) سورة يوسف الآية ٣١

(٨) سورة التوبـةـ الآـيـةـ ٢٥ـ

(٩) سورة النساء الآية ١٧١

(١٠) سورة البقرة الآية ١٤٤

والزائدة : « فِيمَارَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ » (١) ،

والإبهامية : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَخِي أَنْ يَصْرِبَ مَتَلَّاً مَا بِعَوْضَةٍ » (٢) ،

وأما « أَيْ » (٣) فهي على الوجوه الأربع المذكورة في « من » :

موصولة ، وموصوفة ، واستفهامية ، وشرطية .

فالموصولة : « ثُمَّ لَنْ نَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيْهُمْ أَشَدُ » (٤) ،

أي : الذي هو أشد على الرحمن عِتِيقًا ،

الموصوفة : « يَتَأَبَّلُهَا الَّذِينَ هَامَنُوا » (٥) ،

والاستفهامية : « أَيُّكُمْ يَأْتِيَنِي بِعَرْشَهَا .. » (٦) ،

والشرطية : « أَتَيْمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُذْوَنَكُمْ عَلَىَّ » (٧) ،

وإذا أضيف فلا يخلو من أن يكون مضافاً إلى المعرفة أو إلى النكرة .

فإن أضيف إلى المعرفة فإلى الاثنين فصاعداً نحو :

« أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً » (٨) و « أَيْهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً » (٩) .

(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٦ .

(٣) انظر الأصول ١٥٩/٢ ، والمرجل ٢٧١ ، والمغني ١٠٧ .

(٤) سورة مریم الآية ٦٩ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٠٢ .

(٦) سورة النمل الآية ٢٨ .

(٧) سورة القصص الآية ٢٨ .

(٨) سورة مریم الآية ٧٣ .

(٩) سورة الكهف الآية ٧ .

وإن أضيف إلى النكرة جاز إضافتها إلى المفرد ، والثنى ، والمجموع ،
نحو : أيَّ رجُلٍ ، أيَّ رجُلَيْنِ ، أيَّ رجَالٍ ، وقيل : ولا يجوز حذف المضاف
إليه إلا عند جري ما هو بعض منه^(١) نحو : ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾^(٢).

أما «أين»^(٣) فقال أبو سعيد : « هو اسم من أسماء
المكان يستوعب الأمكنة كلها »^(٤) قال تعالى : ﴿أَيَّنَمَا تَكُونُوا
يُدْرِكُوكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٥) ، ويكون سؤالاً / عن المكان قال الله تعالى :^(٦)
﴿فَإِنَّ تَذَهَّبُونَ﴾^(٧).

وأما « متى »^(٨) فيكون ظرف زمان ، ويُستعمل استفهاماً كما
يُستعمل شرطاً ، قال الله تعالى : ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾^(٩).

واما « حيث »^(١٠) فظروف مكان وهو من بين ظروف المكان مخصوص
في إضافته إلى الجملة كقولك : جلست حيث جلس زيد ، قال الشيخ :
« يقول الناس (هذا لا يصح من حيث اللّفّة) بالكسر خطأ ، والصواب
الرفع على الابتداء والخبر مضمر أي : من حيث اللّفّة مقتضية ،

(١) في الحاشية : « وهو التنوين » .

(٢) سورة الإسراء الآية ١١٠ ، وفي الأصل : « تدعون » .

(٣) انظر المقتضب ٤٦/٢ ، والمرتجل ٢٧٢ ، والهمجع ٤/٣١٧ .

(٤) انظر شرح الكتاب لوجه ٦٤ .

(٥) سورة النساء الآية ٧٨ .

(٦) سورة التكوير الآية ٢٦ .

(٧) انظر الكتاب ٢١٧/١ ، والمقتضب ١١١/٢ ، والجني الداني ٥٥٥ .

(٨) سورة الملك الآية ٢٥ .

(٩) انظر الأصول ١٥٩/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/٢ .

ولا يُجازى به إلا إذا كان معه « ما » فلا يجوز أن تقول : حيث تكون أكْنَ (١). ولهذا تسمى هذه (مسْلَطَة) : لأنها جعلت الشيء الذي (٢) لا يعمل عاملًا .

وأماماً « إذ ما » فإنه يعمل بشرط هذا التركيب فإن انفك عنه « ما » خرج من كونه عاملًا كـ « حيث » إذا انفك عنه « ما ». ويكون لما مضى مفرداً ، ولما يستقبل مرتكباً ؛ لأن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً .

فأمّا « أَنِّي » فقال أبو بكر السجستاني (٣) في قوله تعالى :

« فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي شَيْئُمْ (٤) »

« كيف شئتم ، ومتى شئتم ، وحيث شئتم » (٥) فيكون « أَنِّي » على ثلاثة معانٍ ، و « أَنِّي لَكُمْ هَذَا » (٦) أي : من أين لك هذا ؟

(١) جاء في شرح الجمل ٢٢٥ - ٢٣٦ :

« وهذا الذي يقوله الناس في نحو (هذا لا يصح من حيث اللغة) خطأ ، وإنما الصواب (من حيث اللغة) بالرفع على أن يكون مبتدأ ويكون الخبر مضمرًا نحو : من حيث اللغة مقتضية . ولأن قد عرفت ذلك فإنه لا يجازى بـ (حيث) إلا إذا كان معه (ما) تقول « حيثما تكون أكْنَ » ولا يجوز « حيث تكون أكْنَ » .

(٢) في الأصل : « التي » .

(٣) هو عبدالله بن سليمان بن الأشعث الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد ، ولد بسجستان في سنة (٢٢٠هـ) ، روى عن أبيه وعمه وغيرهما ، وأخذ عنه خلق كثير ، وكان من بحور العلم بحديث إن بعضهم فضلته على أبيه . توفي سنة ٢١٦هـ . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤٦٤/٩ ، ووفيات الأعيان ٤٠٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢١/١٣ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٢٣ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن لأبي بكر السجستاني ٢١ .

(٦) سورة آل عمران الآية ٣٧ .

وأماماً « مهما »^(١) فهي « ما » المتضمنة لمعنى الشرط ضممت إليها « ما »^(٢) الزائدة المؤكدة للجزاء في قوله : ما^(٣) تخرج أخرج ، إلا أنه استثقل تكرير المثلين فقلبت الألف الأولى هاءً ومعناه : أي شيء ، ومن جعله بمعنى : متى ما ، فقد أخطأ^(٤) .

فإن قيل : إلام يرجع الضميران في « به » ، و « بها » في الآية ؟^(٥) .
 قيل : إلى « مهما » إلا أن الأول نكّر اعتباراً للفظ ، والثاني أثّر اعتباراً للمعنى ؛ لأن « مهما » في معنى (الآية) بدليل أنه بيّن في قوله : « من آياته ».^(٦)

فإن قيل : إذا سمو ما يأتي به موسى عليه السلام آية كيف قالوا : « لِتَسْحَرَنَا بِهَا » .

فالجواب : أنهم لم يعتقدوها آية وإنما سموها لتسمية موسى استهزاءً وتهكمًا^(٧) ، والله أعلم بالصواب .

(١) انظر الجمل ٢١١ ، واللعن ٢١٢ ، والهمج ٢١٨ / ٤ .

(٢) وهو قول الخليل . انظر الكتاب ٥٩ / ٢ ، وقيل أنها مركبة من (مه) و (ما) ، وقيل من (من) و (ما) ، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة .

انظر شرح ابن يعيش ٤٢ / ٧ ، وشرح الكافية ٢٥٣ / ٢ ، والمغني ٤٣٦ .

(٣) في الأصل : متى .

(٤) قال الزمخشري في الكشاف ١٠٧ / ٢ : « وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرّفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب (مهما) بمعنى : متى ما ... » .

(٥) مراده الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٦) سورة الأعراف الآية ١٣٢ .

(٧) هذا مستقى من كلام الزمخشري . انظر الكشاف ١٠٧ / ٢ .

«الفصل الخامس»

في أشياء مفردة

وهي خمسة أبواب :

[باب المعرفة والنكرة]

المعرفة خمسة : المضمر نحو : أنت^(١)، و «الكاف» في : غلامك^(٢) ، والثاني : العلم نحو : زيد و عمرو ، وكل اسم وضع في أول أحواله لشيء بعينه لا يقع على كل ما يشبهه فهو علم ، ألا ترى أن « زيداً » وضع أول ما وضع للرجل المعين ثم ليس كل من يكون مثل « زيد » يُسمى زيداً .

والثالث : ما فيه الألف واللام نحو : الرجل ، والفرس ، والتعريف بـ « اللام » يكون للعهد كقولك : فعل الرجل كذا ، تزيد واحداً بعينه قد عهده المخاطب وعرفه بأمر ، وللجنس كقولك : الرجل خير من المرأة .

والرابع: المبهم وهو نوعان : أحدهما : أسماء الاشارة نحو : هذا وهؤلاء ، وكذا كل اسم إشارة .

/ والثاني : الموصولات وهو : الذي ،^(٣) و « ما » و « من » إذا أ / ٤٦
كانا بمعنى « الذي » ، والألف واللام بمعنى « الذي » نحو : الضارب ، والقائم بمعنى : الذي ضرب زيداً ، والذي قام ، و « أيهم » بمعنى (الذي) كقوله :

(١) بعده في ط ٦٢ : « والتاء في ضربت » .

(٢) بعده في ط ٦٢ : « والياء في غلامي » .

(٣) بعده في ط ٦٢ : « والتي وفروعهما » .

﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾^(١)

والخامس من المعرفة : المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو :

غلام زيدٍ ، وغلامك ، وكل مضاف إلى معرفة معرفة .

وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة «^(٢)» .

الشرح : المعرفة : ما دلَّ على شيءٍ بعينه ، وهو كما ذكر في المتن خمسة ، وأعرفها المُضْمَر ، ثم الْعَلَم ، ثم الْمُبْتَهَم ، ثم الذي دخل فيه حرف التعريف ، وأمّا المضاف فـيُعتبر تعريفه بحسب المضاف إليه .

وأمّا المضمرات فأعرفها ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

وأمّا الْعَلَم فهو ما ذُكر في المتن .

وينقسم قِسْمَةً أخرى إلى : اسم كزيدٍ ، وإلى كُنية كأبي فلانٍ وأم فلان ، وإلى لقب كاسرائيل^(٣) وأزر^(٤) . وينقسم قِسْمَةً أخرى إلى : مفرد نحو زيدٍ ، وإلى مركب وهو على ثلاثة أنواع : مركب من المضاف والمضاف إليه نحو : عبدمناف وعبدالمطلب وأبي سفيان ، وأبي حنيفة ، وذى القرنين ، وذى النون ، ومركب من اسمين جُعلاً اسماً واحداً كحضرموت ، وبعلبك ، ومركب من فعل وفاعل ك (برقَ نحره) .

(١) سورة مريم الآية ٦٩ .

(٢) ط ٦٣ .

(٣) في الحاشية : « إسرائيل : لقب يعقوب » .

(٤) قبل إنه لقب لوالد إبراهيم عليه السلام . انظر تفسير القرطبي ٢٢/٧ .

وينقسم قِسْمَةً أخْرَى إِلَى : منقول : نحو بدر بن عَمَّار ، وفضل بن عباس ، وصالح ، وعاد ، ويعوق ، وإِلَى مرتجل : كعمران ، ومَدِينَ .
والأمثلة التي تُوزن بها أعلام^(١) نحو : سَكْرَان وزنه (فَعْلَانُ) ،
وطحة وزنه (فَعْلَهُ) ، وتمرة بوزن (فَعْلَهُ) .

ويجوز دخول لام التعريف في العلم الذي كان صفةً في الأصل أو
مصدراً نحو : العَبَّاس ، والحسَن ، والفَضْل ، والعَلَاء ، وفي كل علم
إذا شِئَ وجُمِعَ ، قال الشاعر :

وَقَبْلِي مَا تَخَالَدَنِ كَلاهُما عَمِيدُ بْنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمَضَلِّ^(٢)
عَنِ خَالِدِ بْنِ نَضْلِهِ ، وَخَالِدِ بْنِ قَيْسِ الْمَضَلِّ^(٣) .

والأغلبُ في جميع الأعلام أن يُجمع المذكور بالواو والنون ،
والمؤنثُ بالألف والتاء ..

وأَمَّا ما فيه الألف واللام من المعرف فذُكر في أحكام حرف التعريف
في علامات الاسم^(٤) .

(١) أي : تمنع من الصرف ، انظر الخصائص ١٩٩/٢ .

(٢) البيت للأسود بن يعفر .

انظر النواير لأبي زيد ٤٤٧ ، وشرح ابن يعيش ٤٦/١ ، واللسان في (خلد) . وورد من غير نسبة :
في إصلاح المنطق ٤٠٣ ، والتخمير ١٩٥/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكشي ٨٨ .

(٣) هما رجلان من بني أسد . انظر البيان والتبيين ٢٦٩/٣ ، واللسان في مادة (خلل) ، وجني الجنين لمحمد أمين بن فضل الله المحبي ٤٣ .

(٤) انظر ص ٩ .

وأمام المبهم فهو : أسماء الإشارات ، وأسماء الموصولات .

فالقسم الأول نحو : (ذا) للمذكر ، و (تا) للمؤنث ، ويُزاد « ها » للتنبيه في أوائلها نحو : هذا ، وهاتا ، وللمتشَّن فيها : ذان ، وتان ، وهذا ، وهاتان ، ويُشدد « النون » نحو : « فَذَلِكَ بِرَهْنَانٍ^(١) » ، و (أولاء) بالمد والقصر^(٢) لجمع المذكر والمؤنث مستويًا في ذلك أولو العقل وغيرهم ، قال :

ذُمُّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزَلَةِ اللُّوِيِّ وَالْعِيشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ^(٣)

وقد تُحقِّق^(٤) كاف الخطاب ، ويذكر ويؤنث ويتشَّن ويجمع

بحسب المخاطب لا يحسب المشار / إليه ، قال الله تعالى : ٤٦/ب

كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ^(٥) وَقَالَ : « ذَلِكُمْ مَا مَعَ الْمُنْتَهَى رَبِّ^(٦) ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ^(٧) »

« فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تُنَتَّنِ فِيهِ^(٨) »

(١) سورة القصص الآية ٣٢ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد ، والبقية بالتخفيف .

انظر حجة القراءات ٥٤٤ ، والمبسot ٢٤٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٨١/١ .

(٢) بالدلالة الحجازيين ، وبالقصر لغة التميميين . انظر أوضح المسالك . ٩٥٨ .

(٣) البيت لجرين .

انظر ديوانه ٩٩٠/٢ ، وشرح ابن عيسيٰ ١٢٦/٢ ، وشرح الشافعية للرضي ١٦٧/٤ ، والتصريح ١٢٨/١ .

وريد من غير شبهة في : الهادي في الإعراب لابن القبيص ١٢٩ ، وتخلص الشواهد لابن هشام ١٢٢ .

رواياته في الديوان (الأقوام) ، وعليه فلا شاهد له .

(٤) في الأصل : « تُحقَّق » .

(٥) سورة مریم الآية ٩ .

(٦) سورة يوسف الآية ٣٧ . في الأصل (ذلك) .

(٧) سورة الأنعام الآية ١٠٢ .

(٨) سورة يوسف الآية ٣٢ .

وقيل «ذا» للقريب ، و«ذاك» للمتوسط ، و«ذلك» للبعيد^(١) ،
أمّا «تلك» في المؤنث فبمنزلة «ذلك» في المذكر .

ومنها : (هنا) و(ئم) و(هناك) و(هناك) كذلك
و(ذاك) في اتصال حرف الخطاب بها قال الله تعالى :
«هَنَالِكَ دَعَازَكَ رِبَارِبَهُ»^(٢) ، وقال : **«فَيْمَ وَجْهَ اللَّهِ»**^(٣) .
وأمّا القسم الثاني فهو الموصولات ، ومعنى الموصول^(٤) : أنه لا بد
في تماميته من جملة تتبعه وتوضّحه ولا بد فيها من ضمير عائد إلى
الموصول ، وقد يُحذف نحو : **«إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ»**^(٥) وهو
مَنْوِيٌّ فيها^(٦) .

فالذى للمذكر ، واللذان لثناء ، والذين لجمعه ، والتي للمؤنث ،
واللثان لثناء ، واللاتي لجمعه ، وكذلك اللات ، واللاتي ، واللاتي .

وأمّا «ما» و«من» إذا كانا بمعنى (الذى) فقد ذكر في باب
الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط^(٧) .

وأمّا الألف واللام بمعنى (الذى) فهما اللذان في نحو قوله :

(١) في الحاشية «كلما زاد حرف زاد بعده» .

(٢) سورة آل عمران الآية ٢٨ .

(٣) سورة البقرة الآية ١١٥ .

(٤) انظر تعريف الموصول في المفصل ١٧٣ ، وشرح الكافية ٢٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٥/١ .

(٥) سورة الدخان الآية ٤٢ .

(٦) في الحاشية : «أي رحمة الله» .

(٧) انظر ص ٢٤٨ .

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهَا أَيْدِيهِمَا ﴾^(١)

﴾ الَّرَانِيَةُ وَالرَّانِيَ فَاجْلِدُهُ كُلَّ وَجْدٍ ﴾^(٢)

وذلك لأنَّ (الفاء) إنما تدخل في خبر الاسم الموصول المتضمن لمعنى الشرط ، وكذلك قوله تعالى : «إِنَّ الْمُصَدِّقَيْنَ وَالْمُصَدِّقَتِ»^(٣) بدلالة أنَّ الفعل عطف عليه وهو : «وَأَقْرَضُوا»^(٤) ، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم وتقديره : إنَّ الذين تصدقاً وأقرضوا ؛ لأنَّ اسم الفاعل يكون في معنى الفعل إذا كان «الألف» و«اللام»^(٥) فيه بمعنى (الذى) ، ولذلك يجوز فيه أن تعمل فيه في الماضي فتقول : جانبي الضاربُ عمرًا أمس^(٦) .

وقيل : كان الأصل «الذى» فحذف «الياء» فبقي «الذ» ثم حذف «الذال» فبقي «الألف واللام» ، ولذلك قيل : إنها بمعنى «الذى»^(٧) .

وأيًّا «أَيُّهم»^(٨) فهو اسم مبنيٌ على الضم عند البصريين^(٩) إذا حُذف «هو» من الكلام كان مشابهًا للحرف لاحتياجه إلى شيء آخر في

(١) سورة المائدة الآية ٢٨.

(٢) سورة النور الآية ٢.

(٣) سورة الحديد الآية ١٨.

(٤) سورة الحديد الآية ١٨.

(٥) ذهب المازني إلى أنها موصول حرفى ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف . انظر الأصل ٢٢٢/٢ - ٢٢٤ ، وشرح الكافية ٣٧/٢ ، والمعجم ٢٩١/١ .

(٦) هذا على منصب الكسانى ، انظر هـ (٤) ص ٢٢٢ .

(٧) هذا رأى الزمخشري ، انظره في المفصل ١٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨٢/١ ، وشرح الكافية ٣٧/٢ .

(٨) انكر ثعلب أن تكون موصولة ، انظر أوضح المسالك ١٠٧/١ ، والمعجم ٢٩٢/١ .

(٩) انظر الإنصاف ٧٠٩/٢ فما بعدها ، والتخيير ١٩٤-١٩٣/٢ ، ومغنى الليبب ١٠٧ .

تمامية الاسمية ، وهذا هو الحكم في جميع الموصولات في كونها مبنية ، ومثاله ما ذكر الشيخ : « تقول : مررتُ بِأَيْمَمْ أَفْضَلُ »^(١) ورأيتُ أَيْمَمْ أَفْضَلُ .

وإذا أثبتتوا لفظة « هو » أعرابوا وقالوا : مررتُ بِأَيْمَمْ هو أَفْضَلُ ، ورأيتُ أَيْمَمْ هو أَفْضَلُ ، عند الكوفيين مُعَرِّبٌ في كل حالٍ . وقرأ معاذ بن مسلم^(٢) وبشر والأعمش^(٣) وأبو بكر « أَيْمَمْ »^(٤) بالنصب ، وأحكامه مذكورة في التي تتضمن معنى الشرط^(٥) .

وأمّا المضاف إلى واحد من هذه الأربع إضافةً حقيقةً فإنه يصير معرفةً .

وأمّا النكرة^(٦) فهو : كل اسم يقع على واحد من الجنس لا بعينه ، هذا هو الذي أشار إليه الشيخ حدّاً للنكرة ، والأحسن في تحديدها أن يقال : النكرة كل اسم عَرِيٰ عن معاني التّعريف ؛ وذلك لأنّ الأصل في

(١) انظر شرح الجمل ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) هو معاذ بن مسلم الهراء ، وهو شيخ الكسائي والفراء ، ولا مصنف له يعرف ، توفي سنة ١٨٧ هـ . انظر ترجمته في نزهة الآباء للأثرياري ٥٢ ، وإنماه الرواة ٢٨٨/٣ فما بعدها .

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ، ولد سنة ستين ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي وعااصم بن أبي النجود وغيرهما ، روى القراءة عن حمزة الزيات ومحمد بن عبد الرحمن وزائدة بن قدامة وغيرهم ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

انظر ترجمته في غاية النهاية ٣١٥/١ ، وطبقات الحفاظ السيوطي ٦٧ .

(٤) سورة مريم الآية ٦٩ ، انظر مختصر شواذ القرآن ٨٩ .

(٥) انظر ص ٢٥٢ .

(٦) انظر تعريف النكرة في المرتجل ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/١ .

الأسماء التّنكير لعومها ، ويطرأ عليه التّعرِيف بعد لكي يتميّز من أمثاله وأشكاله ، فثبت أَنَّه إذا عَرِيَ عن المعاني المقتضية للتّعرِيف كان نكرة ، وفي / هذا الحَدَّ يدخل المُئْنَى والمجموع والصَّفات ، وكذلك كلَّ ما ١/٤٧ صار نكرة من الأعلام ، فتأمِّل تعرُفه .

فإِنْ قيل : أَلِيس في تَعْدَادِ المبهم في المعرف تناقض؟ . قيل : لا ؛ لأنَّ معنى الإبهام فيها أَنَّها لا تختص بمسماً دون غيره بل تصلح لكلِّ مُشارِ إليه ، ولكلِّ من جُعل الموصول اسمًا له ، أَمَّا بعد الإشارة وبعد تقدير ما جُعل الموصول اسمًا له بإيراد الجملة المعلومة صلةً له صار معرفةً بمنزلة أن تضع اليد عليه ، فهذا معنى التّعرِيف فيها ، فَإِنَّ التَّناقض؟

[باب التوابع]

وهي خمسة : تأكيد ، وصفة ، وعطف بيان ، وبدل ، وعطف بحرفِ .

فالتأكيد كقولك : « جاعني زيدٌ نفسهُ ، والقومُ كُلُّهم ، والرجالان
كلاهما ، وال القومُ أجمعون وأكتعون . فكلُّ تأكيدٍ تابعٌ للمؤكَد في إعرابه ، ولا
تؤكَد النكرة فلا يقال : جاعني رجالن كلاهما »^(١) .

الشرح :

[التأكيد]

معنى التَّابِع^(٢) : أَنَّه يُسْتَحْقُ الإِعْرَابَ تَبَعًا لِغَيْرِهِ . وفائدَة التَّاكِيدِ :
تقرير معنى الشَّيْءِ وإِزاحة الاحتمال والشُّبُهَة عن قلب السَّامِع لكي
يعرف أَنَّ الْأَمْرَ لِيْس بِخَلَافِ مَا ذُكِرَهُ . وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : صَرِيحٌ ، وَغَيْر
صَرِيحٍ .

فالصَّرِيح يجوز في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والجملة ، نحو

قولك : جاعني زيدٌ زيدٌ ، وقال الله :

﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّا دَكَّا ﴾^(٣) وَجَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا ﴾^(٤) ،

(١) ط ٦٣ .

(٢) انظر تعريف التوابع في المفصل ١٣٦ ، وشرح الكافية ١/٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٠ .

(٣) سورة الفجر الآياتان ٢١ - ٢٢ .

(٤) وذهب بعضهم إلى أنها أحوال . انظر الكشاف ٤/٢٥٢ ، وشرح الكافية ١/٢٢٥ . وقطر الندى ٤١٢ .

وفي الفعل نحو: رأيت زيداً ، وفي الحرف نحو: إن إن زيداً منطلقٌ ، وفي الجملة نحو قوله: «فَإِنَّمَا مُعَذَّبُ الْعَسْرِيْرَاتِ إِنَّمَا مُعَذَّبُ الْعَسْرِيْرَاتِ» (٤٤)، وتقول في المضمرات: أنت أنت الضاربُ .

وأما التأكيدُ بغير الصريح فمثاله في المتن، وأعمّ كلامات التأكيدِ :
 الكل^(٢) ، والنفس ، والعين ، وأجمعون ، وأكتعون^(٣) ، وأبغضون^(٤) بالصاد والضاد معجمة وغير معجمة^(٥) ، وترتيب إيرادُها أن تقول :
 جاعني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبغضون ، على هذا التقدير .

أمّا (الكل) ^(٦) فيُستعملُ ابتداءً كما يُستعملُ تاكيداً ، ويضافُ إلى جمِيعِ ومفردٍ ، ويجيءُ غيرَ مضافٍ ، ويُبدلُ التنوينُ من المضافِ إليه ، ويجوزُ اعتبارُ اللَّفظِ مفرداً واعتبارُ المعنى جمِيعاً ، ويكون حكمُه في التذكير والتائيث حكمَ ما أُضيَّفَ إليه .

(١) سورة الشرح الآياتان ٥ - ٦ .

(٢) منع الأصمعي تدخل (أول) على (كل). انظر المصباح المنير في (كل).

(٣) أكْتَعُونَ : من كَتَعَ الرَّجُلَ كَتَعًا إِذَا شَمَرَ فِي أَمْرِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ بِلْ كَتَعَ إِذَا انْبَضَ وَانْصَمَ . انتظر الجمهورية ٢١/٤ ، والاتساع والمزاوجة لامن فارس ٨٥ - ٨٦ .

(٤) (بعض) بالضاد المهملة : من بعض العرق إذا رشح . و (بعض) بالضاد المعجمة : من بعض من الماء إذا روى وأمتلأ .

^١ انظر الجمهرة ٢٩٦ ، واللسان في مادة (يضم) و (يضم) .

(٥) جاء في شرح الكافية ٢٣٦/١ : «المشهور (أبصع) بالصاد المهملة ، وقيل بالصاد المعجمة ». وانظر الصحاح في ، (بصع) .

(٦) انظر المقتضب ٢/٢٨-٣٠ ، والأصول ٢/٢١-٢٣ ، والمفصل ١٣٨ .

فمثلاً استعماله ابتداءً قوله تعالى :

﴿ وَكُلُّهُمْ أَتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرَدًا ﴾^(١)

وقال : ﴿ وَكُلُّ أَنْوَهٌ دَخِيرٌ ﴾^(٢) ،

وقال : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَنٍ أَلْزَمْتَهُ طَهِيرٌ فِي عُنْقِهِ ﴾^(٣) ،

وقال : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٤) ،

وقال : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾^(٥) .

فـ «أَتَيْهِ» في الآية الأولى اسم فاعل مفرد من : أتى - يأتي ،
وـ «أَنْوَهٌ» في الآية الثانية اسم فاعل منه مجموع ، وـ (النون) تمحى
للإضافة ، والتنوين / في (كل) بدل من المضاف إليه تقديره : وـ كُلُّهُمْ أَنْوَهٌ ٤٧/ب
ـ يوم القيمة .

ـ والتأنيث في «ذائقَة» وـ «تجِدُ» لكونه مضاداً إلى النفس ، وهي

ـ مؤنثة .

(١) سورة مریم الآية ٩٥ .

(٢) سورة النمل الآية ٨٧ .

ـ قرأ حفص وحمزة (أنوه) بالقصر وفتح التاء ، وقرأ الباقون بالمد وضم التاء .

ـ انظر الإقناع ٧٢١/٢ ، وحجة القراءات ٥٣٨ - ٥٣٩ ، والكشف ١٦٧/٢ .

(٣) سورة الإسراء الآية ١٣ .

ـ (كل) بالرفع قراءة أبي السمال ، أمّا قراءة القراء السبعة فهي بالنصب ، وانظر مختصر في شواذ القرآن ٧٩ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٨٥ .

(٥) سورة آل عمران الآية ٣٠ .

و « كِلَّا » في تأكيد اثنين ك « كُلُّ » في تأكيد الجمع ، وهو أبداً يضاف إلى المثنى ، وأمره في اعتبار اللفظ مفرداً واعتبار المعنى مثنى ك « كُلُّ » إذا كان مستعملاً غير تأكيد ، لأنَّ التأكيد غير معتبرٍ في ذلك .
وأما (النفس) و (العين) فيستعملان مبتدأين أيضاً تقول : هذا نفس الشيء ، وعين الشيء .

وأمّا (أجمعون) و (أكتعون) و (أبغضون) فلا تجيء إلا تأكيداً .

فصل

ويؤكّد المظاهر بالظاهر كما مرّ ، والمضمّر بالضمّ منفصلين ، أو يكون المؤكّد متصلانحو : ما جاعني إلا هو هو ، ونحو قوله تعالى :

﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١) ، وقال :
﴿ إِنَّهُ وَيَرَنُكُمْ هُوَ وَقِيلَهُ مِنْ حَيْثُ ﴾ (٢) .

ويؤكّد المضمّر بالظاهر إلا أنه يُشترط في المتصل المرفوع ثبوت المنفصل أو الفصل قبل التأكيد بالظاهر دون المنسوب وال مجرور نحو : زيد ذهب هو نفسه (٣) ، وذهبت أنت نفسك ، قال الله تعالى :
﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا أَيْتَهُنَّ كَلَّهُنَّ ﴾ (٤)

(١) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٢) سورة الأعراف الآية ٢٧ ، وفي الحاشية : « و (هو) تأكيد لـ (هو) المستكן في (يراكما) .

(٣) في الحاشية : « (هو) منفصل واقع بين (هو) المضمّر المستكן في (ذهب) وبين تأكيده الذي هو (نفسه) » .

(٤) سورة الأحزاب الآية ٥١ .

جاء في البيان ٢٧١/٢ : « (كلهن) مرفوع ، لأنَّ تأكيد المضمّر في (يرضيـنـ) » .

ف « كَلَّهُنَ » تأكيد للضمير المتصلب في « يرْضِينَ » وجاز من غير تأكيده بالمنفصل للفصل الحاصل بينهما .

قال الله تعالى : « فَوْرِّبِكَ لَتَشَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ »^(١)

ف « أَجْمَعِينَ » تأكيد للضمير المنصوب ، وتقول في المجرور : مررت بِكَ نَفْسِكَ .

فإن قيل : لم لا تؤكّد النكارة ؟ . قيل : لأنّ معنى التأكيد ما ذكرنا من أنه لإزالة الشُّبهة ، والنكارة شيء مجهول فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه كيف يزول عنه الشُّبهة بالتأكيد فيما هو مشتبه بنفسه ، وقد أجازه الكوفيون^(٢) فيما كان محدوداً ، وأنشد :

* قد صرَّتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا *

[الصفة]

قال رحمة الله : « والصَّفَةُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجَهٍ :

أحداها : أن تكون حليّة كالطويل ، والأسود ، والأزرق ،
والثاني : أن تكون فعلًا كالقائم ، والقاعد ، والمضروب ،
والثالث : أن تكون غريرة كالفهم ، والكريم ، والعاقل ،

(١) سورة الحجر الآية ٩٢ .

(٢) أجاز الكوفيون توكيد النكارة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة نحو قوله : « قعدت يوماً كله » ، أما البصريون فمنعوا ذلك إطلاقاً . انظر الإنصالف ٤٥١/٢ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٤٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٥/١ ، والصفوة الصافية للنيلي ٧٤٩/٢ .

(٣) قاله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع . انظر الإنصالف ٤٥٤ ، والتخيير ٨٤/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/١ ، والمقرئ لابن عصفور ٢٤٠/١ .
وصرئت : أي : صرئت ، انظر الصحاح في (صدر) .

والرابع : أن تكون نسّباً ، أو قرابةً نحو : هاشميٌ ، وبصريٌ ، الخامس : الوصف بأسماء الأجناس بـ « نو » كقولك : جاعني رجلٌ نو مالٌ وكل صفة تتبع الموصوف في إعرابه ، وتعريفه ، وتنكيره ، وتنذيره ، وتأنيثه ، [وأفراده]^(١) وتشتيته ، وجمعه ، تقول : جاعني رجلٌ ظريفٌ ، والرجلُ الظريفُ ، ورأيت امرأةً ظريفةً ، والمرأةُ الظريفةُ ، ومررت برجالٍ كرامٍ ، والرجالِ الكرامِ ، و « نو » يشّى ويجمع فيقال : نو مالٌ^(٢) ، ونوا مالٌ ، وذوي مالٌ ، وذوو مالٌ ، وذوي مالٌ ، وذات / مالٌ ، ونواتا ٤٨ مالٌ ، ونواتي مالٌ ، ونوات مالٌ ، بالكسر في الجر والنصب كمسلماتٍ^(٣) .

الشرح : الصَّفَةُ : هي الاسم الذي يفيد معنى في الذات^(٤) ، ويتبّع بها المعرفةُ ، ويتحصّصُ بها النكرةُ ، وقد تجيء للثناء والتعظيم لا للتوضيح والتخصيص كصفات الله عزَّ اسمه :

﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِقُ الْبَارِئُ الْمُصْوِرُ ﴾^(٥) ،
 ﴿ الْمَلِكُ الْقَدُوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَمِّسُ ﴾^(٦) ،

(١) من ط ٦٢ .

(٢) بعده في ط ٦٢ : « ذا مال ، وذيء مال ». .

(٣) ط ٦٤ .

(٤) وعرفها في التخيير ٨٧/٢ بقوله : « هي الاسم الجاري على ما قبله كحشو التفرقة ». ثم انظر تعريف الصفة في المفصل ١٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٧/١٩٠ ، والهمج ٥/١٧١ .

(٥) سورة الحشر الآية ٢٤ .

(٦) سورة الحشر الآية ٢٢ ، والأية بتمامها : (هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحانه الله عما يشركون) .

إِنَّهُ لِقَوْلِ رَسُولٍ كَذَرِ ۝ ذِي فُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ۝
مُطَاعٍ شَمَّامِينَ ۝ (١٤)

وقد تجىء اللذم والتحقير نحو قوله :

﴿ وَلَا تُطِعْ مُلْكَ حَلَّافٍ مَهِينٍ ۚ ۱۰۱ ۱۰۲ هَمَازٌ مَسَامٌ بَنَمِيرٌ ﴾

وقد تجيء التأكيد نحو قوله:

«إِلَهَيْنَا أَثَنَيْنَا»^(٢) و «نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ»^(٤)،

وَلِنَعْجَةٍ وَسِجَّدَةً ^(٥)

والصّفة في أكثر الأحوال تكون اسم فاعلٍ، أو اسم مفعولٍ، أو صفة مشبّهةٌ نحو: رجلٌ ضاربٌ، ومضروبٌ، أو كريمٌ، أما^(٦) هاشميٌ، وبصريٌّ، وذو مالٍ، فالمعنى منسوبٌ إلى هاشمٍ وإلى البصرة ومُتممٌ، ولهذا تعلم عمل الفعل تقول: هذا رجلٌ هاشميٌ أبوه، وبصريٌّ أخوه.

(١) سورة التكوير الآيات ٢١، ٢٠، ١٦

(٢) سورة القلم الآياتان ١٠ - ١١ .

(٣) سورة النحل الآية ١٥

(٤) سورة الحاقة الآية ١٢ .

٤٢ سورة ص الآية (٥)

(٦) في الأصل : أو .

وقد يُوصَفُ بالمصدر كقولك : رجلٌ عَدْلٌ^(١) ، وقد تُوصَفُ النكرة
بالجملة بغير وصْلَةٍ ، والمعرفة مع وصْلَةٍ ، وهي « الذي » .

مثال الأول قوله تعالى :

﴿ قُوَّاً نَفْسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾^(٢) .

وقال : ﴿ فَانذِرْتُكُمْ فَإِنَّكُمْ لَظَلَمُونَ ﴾^(٣) .

وقال : ﴿ وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٤) .

﴿ وَيَدُخُلُكُمْ جَنَّتَنِي مِنْ تَحْنِنَاهَا الْأَنْبَرُ ﴾^(٥) .

ومثال الثاني :

﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٦) .

(١) وللحاجة في ذلك ثلاثة مذاهب :

- ١ - أنه بمعنى اسم الفاعل ، أي : رجل عادل .
- ٢ - أنه على حذف مضارف تقديره : رجل ذو عدل .
- ٣ - أنه على المبالغة أي يجعل العين نفس المعنى .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١ ، والتصريغ ١١٣/٢ .

(٢) سورة التحريم الآية ٦ .

(٣) سورة الليل الآية ١٤ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٣٣ .

(٥) سورة الصاف الآية ١٢ .

(٦) سورة الحشر الآية ٢٢ .

﴿ هُدًى لِّلشَّاكِرِينَ ⑥ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ⑦ ﴾^(١)

﴿ فَقُلْ لِلْمُتَكَبِّرِ إِنَّهُ الَّذِي يَجْعَلُنَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ⑧ ﴾^(٢)

﴿ تِلْكَ الْمُجْنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادَنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ⑨ ﴾^(٣)

فصل

وقد يُوصَفُ الشيءُ بما هو من سببه^(٤) كقوله :

﴿ بَقَرَةٌ صَفَرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنَهَا أَسْرَ النَّاظِرِينَ ⑩ ﴾^(٥)

و﴿ فَرَأَتِ اسْلَاعٌ شَرَابٌ ⑪ ﴾^(٦) و﴿ وَحْمَرٌ مُخْتَلِفُ الْوَنْهَامَ ⑫ ﴾^(٧) ،

وتكون الصفة أعمّ من الموصوف ، ولذلك لا يُوصَفُ المُعرف باللام بالمبهم؛ لأنَّه أخصُّ من الموصوف . والصفة تتبع الموصوف في الأحكام المذكورة في المتن إلا إذا كانت الصفة فعلًا لما هو من سبب^(٨) الموصوف فإنه يُواافقه في الإعراب ، والتعريف ، والتوكير دون ما سواها

قال الله تعالى :

(١) سورة البقرة الآية ٢ ، ٣ .

(٢) سورة المؤمنون الآية ٢٨ .

(٣) سورة مريم الآية ٦٢ .

(٤) والمراد بيته ابن يعيش في شرحه ٣٤/٣ بقوله : « أعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله ، والغرض بالسبب هنا الاتصال أي : بفعل ما له به اتصال ، وذلك نحو قوله : هذا رجل ضارب أخوه زيداً ، وشاكر أبيه عمراً ، لما وصفته به (ضارب) ودفعت به (الأخ) وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه ، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله ».

(٥) سورة البقرة الآية ٦٩ .

(٦) سورة فاطر الآية ١٢ .

(٧) سورة فاطر الآية ٢٧ .

(٨) في الحاشية : « أي : من جملة الموصوف ».

﴿ أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرَيْةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا ﴾^(١)

وإنما كان كذلك؛ لأن الصفة إذا كانت للموصوف في الحقيقة كان فيها ضمير يعود إليه، فيتبع الموصوف بحسبه.

أما إذا كانت لسببه صار السبب فاعل الصفة فيعامل معاملة الفعل في اعتبار حال الفاعل في التأنيث والذكر وغير ذلك، وإنما يتبع الموصوف مثل هذه الصفة في الإعراب، والتعريف، والتنكير؛ لأن هذه الأحكام لا تتعلق بالفعل لأجل الفاعل فأجريت تبعاً للموصوف اللفظي فيها دون ما يتعلق الفعل به^(٢).

وفي الصفات ما يستوي فيه الذكر / والمؤنث ، وهو (فعيل) ٤٨/ب بمعنى (مفعول) كقتيل، وجريج بشرط أن تكون جارية على الموصوف^(٣) نحو: مررت بأمرأة قتيل، ومررت بقتيلةبني فلان، وقال الله تعالى:

﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾^(٤)

تشبيهاً لها بما هو بمعنى مفعول^(٥)، وكذلك قوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيَّةً ﴾^(٦)

(١) سورة النساء الآية ٧٥ .

(٢) نحو: هذا رجل قائم أبيه، ورجلان قائم أخوهما، ورجال قائم أخوهم .

(٣) في الحاشية: «أي: يكون الموصوف مذكوراً» .

(٤) سورة يس الآية ٧٨ .

(٥) قال القرطبي في تفسيره ١٥/٥٨ : « وإنما قال رميم ولم يقل رمية؛ لأنها معمولة عن قاعدة « وانظر الكشاف ٣/٢٢١ .

(٦) سورة مريم الآية ٢٨ .

واختلف في وزنه فهو فَعِيلٌ أم فَعُولٌ؟^(١)

وهكذا الحكم في : فَعُولٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَمِفْعِيلٌ .

وقد يشبة (فعيل) بمعنى (فاعل) بما هو بمعنى المَوْضِعِ نحو قولهم : مِلْحَافَةً جَدِيداً^(٢) ، قال الله تعالى :

﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٣) .

وأماماً نحو : طالق ، وحائض ، وطامث ، فعند سيبويه^(٤) مقولٌ بإنسانٍ وشخصٍ وشيءٍ ، عند الخليل^(٥) على معنى النسب كـ (تامرٍ) و (لابنٍ) كأنه قيل : ذات طلاق^(٦) ، ذات حيضٍ ، عند الكوفيين^(٧) أنها

(١) في الأصل (مفول) والتصويب من التخمير ٢٥٢/١ .

قال صاحب المشكّل ٥٤/٢ : « أصل بغي (بغوي) فهو فَعُولٌ ، وأدغمت الواو في الياء وكسرت الغين لجائزتها الياعين ، ولتصبح الياء الساكنة . و (مفول) هنا بمعنى « فاعلة » ولذلك أتى بغير « هاء » ، لأن صفة المؤنث ، وليس قوله (بغياً) في الأصل على وزن (فعيل) ، ولو كان فعلياً للزمنه الهاء للمؤنث » .
بتصرف .

وانظر البيان ١٢٤/٢ ، والتخمير ٢٥٢/١ ، وشرح التصريح ١٨٧/١ ، وحاشية الصياغ ٢٤٢/١ .

(٢) اختلف نحاة البصرة والكوفة حول معنى هذه الصفة ، وقد ذكر ابن يعيش في شرحه هذا الخلاف بقوله : « فاما قولهم (ملحفة جديد) فقال الكوفيون هي فعيل بمعنى مفول أي : مجدهدة ، وهي المقطوعة عن المثال عند الفراغ من نسجها ، وقال البصريون هي بمعنى فاعلة ، أي : جدت ، يقال جد الشيء يجد إذا صار جديداً وهو ضد الخلق فسقوط الهاء عندهم شاذ مشبه بالمفول ». انظر شرحه على المفصل ١٠٢/٥ ، وانظر شرح الكافية ١٦٦/٢ .

(٣) سورة الأعراف الآية ٥٦ .

هذا رأي من آراء أخرى حول كلمة (قريب) انظرها في كتاب مسألة الحكمة في تذكير (قريب) لابن هشام ٤٨ .

(٤) انظر الكتاب ٢٢٧/٢ - ٢٨٢ ، والتخمير ٢/٣٩٠ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٣/٣ - ٢٨٤ .

(٦) في الأصل : طالق .

(٧) انظر المذكور والمؤنث للفراء ٥٨ ، والمنكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ١٣٩ ، والمفصل ٢٤٠ .

صفاتٌ تختصُّ المؤنثُ فلا تحتاجُ إلى علامة التائثِ؛ لأنَّها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يُفرقَ بينهما بالعلامة، إلا أنَّ (الضامر) و (العاشق) لزِمَاهُم؛ لأنَّهم قالوا : جملٌ ضامرٌ، وناقةٌ ضامرٌ، ورجلٌ عاشقٌ، وامرأةٌ عاشقٌ، فاشتركا - المذكر والمؤنث - في الوصف ، ولا يُفرقُ بينهما بعلامة^(١).

فصل

ولا يكون العَلَمُ والمضمرُ صفتين ، ويكون العَلَمُ موصوفاً نحو : هذا زيدٌ الفاضلُ ، ومررت بزيدٍ صاحبِكَ ، وضررت زيداً هذا ، فقد وصفه بالمعرف باللام ، وإضافة ، والمبهِم .

والمسافُ إلى المعرفة يُوصف بمثل ما يوصف به العَلَمُ والمعرف باللام يُوصف بمثله ، وبالمساف إلى مثله ، والمبهِم يُوصف بالمعرف باللام ، وله حكم خاصٌ وهو أنه يُوصف باسم الجنس دون سائر الموصفات قال الله تعالى :

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ﴾^(٢) ، وقال : ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْأَخِرَةُ﴾^(٣) ،
وقال : ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾^(٤) ،

(١) انظر ذلك في التخيير ٣٩٢ - ٣٩١/٢.

(٢) سورة الإسراء الآية ٩.

(٣) سورة القصص الآية ٨٣.

(٤) سورة ص الآية ١٢.

وبياتها الرجل ، كما يُوصَف بالصفة نحو : رأيت هذا القائم والخَسَابَ ، وقد تقوم الصفة مقام الموصوف فينوبُ منابَه بحيث لا يصحُّ الجمعُ بينهما وبين الموصوف ، وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَحَمَلَنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْوَاحِدِ وَدُسْرِ ﴾^(١) ،

قال أبو الطيب^(٢) :

ولَكِنْ قَمِيصِي مَسْرُودَةٌ مِّنْ حَدِيدٍ^(٣)

وقال آخر :

ولَوْ فِي عَيْوَنِ النَّازِيَاتِ بِأَكْرَعِ^(٤)

أَرَادَ بِالنَّازِيَاتِ الْجَرَادَ ، وقد يُحذَفُ الموصوف^(٥) نحو قوله :

(١) سورة القراءة الآية ١٢ أي : على سفينة ذات الواح ، انظر تفسير القرطبي ١٢٢/١٧ .

(٢) هو أحمد بن الحسين المعروف بالمتibi وشهرته تغنى عن الإطالة في ترجمته ، وهو من الشعراء الذين لا يحتاجون إلى شعرهم ، وإنما يؤتى به للاستثناء ، توفي سنة ٣٥٤ هـ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٠/١ .

(٣) البيت بتعميمه :

مَقْرَشِي صَهْوَةُ الْحَصَانِ ولكن قميصي مسرودةٌ من حديد

انظر شرح ديوانه للمعربي ٧٦/١ ، والبرقوقي ٤٤/٢ .

مسرودة : درع متقوية ، انظر الصحاح في (سرد) .

(٤) هذا عجز بيت صدره : * ترى أللها في عين كلَّ مُقَابِلِ *

والبيت لأبي العلاء المعربي ت ٤٤٩ هـ ، وهو من لا يستشهد بشعره ، انظر شرح سقط الزند ٤/١٥٣٤ ، والتخمير ٤/١٥ .

(٥) في الحاشية : « بخلاف ما ذكره قبليه ، فإن هناك جنف الموصوف مستمر بكلامهم ، بخلافه هنا ، فإن فيه تارة يحذف وأخرى لا يحذف ، لهذا ذكره في الكتاب مع حرف التقليل وهو (قد) وانظر مغني اللبيب ٨١٦ فما بعدها .

﴿ وَنَوَّجْتُهُمْ بِحُورٍ عَيْنٍ ﴾^(١) أي : بنساء حور عين ، قال :
١/٤٩
﴿ وَعِنْدُهُمْ قَصْرَاتٌ / الْطَّرْفٌ ﴾^(٢) ،

وقد يطرحونه أصلًا^(٣) نحو قوله تعالى :

﴿ وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ﴾^(٤) ،
وقوله : « في الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ »^(٥) .

وأما قوله : « الوصف بأسماء الأجناس بذو » فاعلم أن النحوين يسمون « ذو »^(٦) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما أن « الذي » وصلة إلى وصف المعرف بالجمل ، و « أي » وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، و « الفاء » وصلة إلى الجزء بالجمل الابتدائية.

(١) سورة الدخان الآية ٤٤ .

(٢) سورة الصافات الآية ٤٨ .

وفي شرح ابن عييش ٦٠/٢ : « والمراد حور قاصرات الطرف » .

(٣) قال ابن عييش في شرحه لقول الزمخشري (وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه) ٦٣/٣ : « وربما ظهر أمر الموصوف وعرف موضعه فيستنقى عن ذكره البة ، وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف » .

(٤) سورة البقرة الآية ٨٣ .

قال أبو حيان في البحر ١/٢٨٤ : « وأفرد ذا القربي لأنه أراد به الجنس ، ولأن إضافته إلى المصدر يندرج فيه كل ذي قرابة » .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٢٠ .

مراده - والله أعلم - في الحياة الدنيا والحياة الأخرى ، ومراده من الآية السابقة : وقوم ذي قربي .
قال مكي في المشكك ١/٩٦ : « (في) متعلقة بـ « تتفكرُون » ، تقديره : تتفكرُون في أمور الدنيا والآخرة وعواقبهما » .

(٦) انظر الكتاب ١/٤٣٠ ، والمقتصد ٢/٩٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥ .

وذاك إنك إذا أردت أن تجعل « المال » صفةً للرجل ، و « السوار »
صفة للمرأة ، لا يمكنك بدون واسطة « نو » .

فإذا قلت : هذا رجل نو مال ، وامرأة ذات سوار ، فقد حصل
الوصف كما ترى ، ولهذا لا يؤتى به غير مضافٍ لأن إيراده لهذا الغرض .

وإنما يثنى ، ويُجمع ، وينكّر ، ويؤثث دون ما هو اسم الجنس
الذي هو المقصود ؛ لأنَّ الوصف لا يحصل إلا بسببه ، فتَظَهُرُ أحكامُ
اعتبار التبعيَّة به دون المضاف إليه ، فصار مثالُه في هذا الحكم على
سبيل التقرير كالحروف الجارَّة التي صار الفعل متعدِّيًّا بواسطتها^(١)
في ظهور علاماتِ التثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث في ضميرٍ يتصل
بها دون نفس اسم المفعول .

بيانه : إنك تقول : رجل مذهبٌ به ، ورجلان مذهبٌ بهما ،
ورجال مذهبٌ بهم ، وامرأة مذهبٌ بها ، ونسوة مذهبٌ بهن ، قال الله
تعالى : « **غَيْرُ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِنَّ** »^(٢)

ولم يقل : غير المغضوبين ، فكذلك ها هنا تُثْنَى الواسطة وتجمعها
دون نفس المقصود^(٣) .

فإن قيل : أليس إنك تُعرِّفُ الاسم المضاف إليه وتنكّره بحسب
الموصوف فتقول : مررت برجل ذي مال ، والرجل ذي المال ، دون الوصلة ،

(١) في الأصل : « بواسطته » .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(٣) في الحاشية : « أي : اسم الجنس » .

فهلاً أجريته^(١) تَبَعًا في سائر الأحكام الموصوف ؟ . قيل : ليس الأمر كما زعمت : لأن المضاف إليه يُعرف ليتعرّف المضاف لأنّه صار المضاف إليه تبعًا للموصوف في التعريف فثبت أن الوصلّة جعلت تبعًا للموصوف في جميع الأحكام .

[عطف البيان]

قال رحمة الله : « وعطف البيان وهو : الاسم الذي يكون الشيء به أعرف فَيُبَيِّنُ بِهِ غَيْرُهُ كَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدَ ، بَيَّنْتُ « الْأَخَ » بِزَيْدَ ، وَبِزَيْدَ أَبِي عَبْدِاللهِ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالْكُنْيَةِ ، وَبِأَبِي عَبْدِاللهِ زَيْدَ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالْأَسْمَ »^(٢) .

الشرح : قيل في عطف البيان^(٣) : هو الاسم غير الصفة تكشف عن المراد / كشف الصفة ويجري مجرى الترجمة بالمستعمل للغريب . ٤٩/ب
 قال الله تعالى : « وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ^(٤) وَعَقْوَبَ^(٥) ». فهذه الثلاثة عطف بيان لـ « عِبَادَنَا » ، وقال : « وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا^(٦) أَبُوبَ^(٧) » .

(١) في الحاشية : « أي : اسم الجنس » .

(٢) ط ٦٤ .

(٣) انظر تعريف عطف البيان في المقتصد ٩٢٧/٢ ، والمفصل ١٤٩ ، وشرح قطر الندى ٤٢٠ .

(٤) مكرر في الأصل .

(٥) سورة ص الآية ٤٥ .

(٦) سورة ص الآية ٤١ .

وقال : « وَهَبَنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَرُونَ بَنِيَّا » (١) ،

وقال : « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۖ مَالِكِ النَّاسِ ۖ إِلَهِ النَّاسِ » (٢)

فملك الناس ، وإله الناس عطف بيان لـ « رب الناس » .

والفرق بين البدل وعطف البيان أنَّ البدل هو المقصود والمبدل كالبساط والتمهيد له ، وعطف البيان توضيح وتبيين للأول الذي هو المقصود ذكره (٣) .

والفرق بينه وبين الصفة أنَّ عطفَ البيانَ لو اكتفىَ بذلكَ وتركَ ما هو متبع لعلمَ المراد بخلاف الصفة لأنَّك إذا قلت : جاعني

(١) سورة مریم الآية ٥٣ .

(٢) سورة الناس الآيات ١ - ٢ - ٣ .

(٣) ذكر ابن يعيش في شرحه ٧٢/٣ - ٧٣ فرقاً أخرى بينهما حيث قال : « ويفارقه من أربعة أوجه :

أحدها أنَّ عطفَ البيانَ في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم : يا أخانا زيداً ، والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم : يا أخانا زيد .

الثاني : أنَّ عطفَ البيانَ يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البدل ؛ لأنَّه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة ، ولا يجوز ذلك في عطفَ البيانَ .

الثالث : أنَّ البدل يكون بالظاهر والمضمر وكذلك المبدل منه ، ولا يجوز ذلك في عطفَ البيانَ .

الرابع : أنَّ البدل قد يكون غير الأول كقولك سلب زيد ثوبه ، وعطفَ البيانَ لا يكون غير الأول » .

وانظر الأشيه والنظائر للسيوطى ٤٧٧/٢ .

الظريف ، لم يُعرف المقصود إلَّا أن تكون الصفة غالبةً كـ (الجاحظ)
وغيره ، وكلامنا في غير الغالبة^(١) .

[البَدْل]

قال رحمة الله : « والبدل هو على أربعة أوجه : بدل الكل من الكل
كقولك :رأيت زيداً أخاك ، وقوله تعالى :

﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) .

ويبدل البعض من الكل كقولك : مررت بالقوم ثثيهم ، وجعلت
متاعك بعضه فوق بعضٍ .

ويبدل الاشتغال نحو : سُلِّبَ زيدُ ثوبيه ، ومنه بدل الفعل من فاعله
تقول : أعجبني زيدٌ ضربه ، وزيدٌ قيامه ، وزيدٌ علمه .

ويبدل الغلط نحو : مررت بـرجل حمارٍ ، وحقه : بل حمارٍ^(٣) .

(١) أورد ابن يعيش في شرحه ٧٢/٣ فروقاً أخرى حيث قال :
« ويقارقه من أربعة أوجه :

أحدما : أن النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلة المشتق ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان لأنه يكون
بالجوامد.

الثاني : أن عطف البيان لا يكون إلا في المعرف ، والصفة تكون في المعرفة والنكرة .

الثالث : أن النعت حكمه أن يكون أعم من المعنون ولا يكون أخص منه ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان .

الرابع : أن النعت يجوز فيه القطع فینتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمار مبتدأ ، ولا يجوز ذلك في
عطف البيان » .

وانظر الأشباء والنظائر ٤٧٥/٢ .

(٢) سورة الفاتحة الآياتان ٦ ، ٧ .

(٣) ط ٦٤ .

الشرح : البَدْل^(١) : هو الذي يقصدُ المتكلّمُ ، ويُذكَرُ المبدلُ توطئَةً لِيُفَيدُ بالجمع بينهما زيادةً تأكيداً فيما يريدُه ، ويكون المبدلُ في أكثر الأحوال في حكم الساقطِ ألا ترى لو قال الله : اهدا صراطَ الـ
الـ^(٢) ، لكان كلاماً صحيحاً ، وكذلك في بدل البعض من الكلّ ، لو قال :
وَلَهُ حَجَّ الْبَيْتِ^(٣) على من استطاعَ إلَيْهِ سَبِيلًا لكان كلاماً مفيداً حسناً ،
وكذلك في بدل الاشتغال لو قلت : سُلِّبَ ثُوبُ زَيْدٍ ، وهذا المعنى في الغلط
أَظْهَرْتُ : لأنَّ المبدلَ في الحقيقة ساقطٌ فيه في المعنى .

فصل

ويجوزُ إبدالُ المعرفةِ من النكرةِ كقوله تعالى :

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهَدِّى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٥ ﴾ صِرَاطُ اللَّهِ^(٤)

وإبدالُ النكرةِ الموصوفةِ من المعرفةِ كقوله تعالى :

﴿ لَتَسْفَعُ أَيْلَامَ أَصْيَاهُ ١٥ نَاصِيَةٌ كَذَبَةٌ ﴾^(٥)

وإبدالُ النكرةِ من النكرةِ كقوله تعالى : ﴿ وَغَرَّكَ بَيْبُ سُودٌ ٤٦ ﴾^(٦) ،

(١) انظر تعريف البَدْل في التفسير ١١٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٧/٢

(٢) يشير إلى الآية السابقة .

(٣) يشير إلى قوله تعالى : (وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حَجَّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) سورة آل عمران الآية ٩٧ .
حيث (مَنْ) بدل من (الناس) . انظر إملاء ما مَنْ به الرحمن ١٤٤/١ .

(٤) سورة الشورى الآيات ٥٢ - ٥٣ .

(٥) سورة العلق الآيات ١٥ - ١٦ .

(٦) سورة فاطر الآية ٢٧ .

وإيدال المعرفة من المعرفة كقوله تعالى :

﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ لَجْنَةً وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ جَنَّتْ عَدَنٌ^(١)

وإيدال المظهر من المظهر / كما مرّ، وإيدال المضمر من المضمر ١/٥٠

كقولك : رأيتك إياك ، وإيدال المظهر^(٢) من المضمر الفائب دون المتكلم والمخاطب كقوله :

﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣)

ويجوز الإيدال مع تكرير العامل كقوله تعالى :

﴿لِلَّذِينَ أَسْتَضْعِفُوا مِنْ أَمَانَ﴾^(٤)

﴿لَجَعَلْنَا الْمَنِ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ بِسُوءِهِمْ﴾^(٥)

فإن قيل : ما معنى بدل الاشتغال^(٦) . قيل : هو الذي يتعلّق بالمبديل ولا يكون بعضاً ولا كلاً ، والذي يعتقد بعض الناس^(٧) أنَّ معناه

(١) سورة مريم الآياتان ٦٠ - ٦١ .

(٢) في الأصل : «المضمر» .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٣ .

هذا وجه من أوجه إعرابها ، وقيل إن (الذين) خبر مبتدأ محنوف تقديره (هم الذين) ، وقيل مبتدأ وخبره محنوف تقديره : (الذين ظلموا يقولون) ، وقيل إنه فاعل (أسروا) على لغة : أكلوني البراغيث ، والواو حرف لمجرد الجمع .

انظر المشكّل ٨١/٢ ، والبيان ١٥٨/٢ .

(٤) سورة الأعراف الآية ٧٥ ، وانظر البيان ١/٣٦٧ .

(٥) سورة الزخرف الآية ٢٣ ، وانظر المشكّل ٢/٢٨٣ ، والمفصل ١٤٩ .

(٦) انظر تعريف بدل الاشتغال في المقتضب ٤/٢٩٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٢ ، والهمع ٥/٢١٢ .

(٧) وهو قول الجرجاني في المقتصد ٢/٩٣٥ ، والزمخشري في المفصل ١٤٨ .

أن يشتمل البدل على المبدل كالثوب على زيدٍ فخطا^(١) ، ألا ترى أن قولك :
أعجبني زيدٌ عِلْمُه بدل الاشتغال ، ولا يشتمل العلم على (زيد) ، وكذلك
قوله تعالى :

﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٢)

والقتال لا يشتمل على الشهر .

فإن قيل : ما معنى بدل الغلط ؟ . قيل : هو الذي أردت أن تتكلّم
بالبدل فسبّق لسانك إلى غيره غلطًا فتركته ورجعت إلى ما أردته ، ولذلك
لا يجوز مثل هذا في كلام فصيح نظم أو ثُرٍ خصوصاً في تنزيل رب
العالمين ، وحقّه مع ذلك أن تدخل على البدل لفظة الإضراب إذاناً منك
على رفضه وطرحه فتقول : بل حمار ، هذا إذا كان الكلام حقيقة ، أما
إذا أريد طريقة المجاز نحو أن تريده ذمًّا رجل فجعلت نفسك في حكم من
غَلِطَ في تسميته « رجلاً » فقلت :رأيت رجلاً بل حماراً كان صحيحاً
وكلاماً فصيحاً قال الله تعالى :

﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ ﴾^(٣)

(١) انظر أقوال العلماء في (بدل الاشتغال) في الهمع ٤٢٣ / ٥ - ٤٢٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

(٣) سورة النمل الآية ٦٦ .

[حروف العطف]

قال رحمة الله : « والعطف بالحروف ، حروف العطف تسعه : « الواو » للجمع كقولك : اشتراك زيدٌ وعمرو ، و « الفاء » للتعليق والترتيب نحو : ضربت زيداً فعمراً ، و « ثم » للتعليق إلا أنَّ فيه زيادة تراخٍ نحو : ضربت زيداً ثم عمراً ، و « أُو » للشك نحو : جاعني زيداً أو عمرو ، للتخيير نحو : اضربْ زيداً أو عمراً [وللإباحة نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين]^(١) ، و « أُمْ » للاستفهام نحو : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ ، و « لا » للنفي بعد الأثبات نحو : جاعني زيداً لا عمرو ، و « بل » للإضراب نحو : جاعني زيداً بل عمرو ، والاثبات للثاني نحو : ما جاعني زيداً بل عمرو ، و « لكنْ » للاستدراك بعد النفي نحو : ما جاعني زيداً لكن عمرو ، و « حتى » بمعنى الغاية نحو : ضربت القوم حتى زيداً ، وينبغي أن يكون ما بعده مما يصح دخوله فيما قبله فلا يجوز : جاعني القوم حتى حمار كما يجوز : وحمار : لأنَّ الحمار لا يكون من القوم .

فهذه الحروف تجعل ما بعدها تابعاً لما قبلها في الرفع والنصب والجر ، وهكذا حكمها في الفعل تقول : يقومُ ويقعُ ، ولن تقومَ وتقدَّ ، ولم يقمْ ويقعُ ، فيتبعُ الثاني الأول في الرفع والنصب والجزم «^(٢) » .

الشرح : هذه الحروف التسعه متفقة في اتباع المعطوف

للمعطوف / عليه في الإعراب ، ثم هو على ضربين :

(١) زيادة من ط ٦٤ .

(٢) ط ٦٥ .

ضربُ يتبع المعطوفَ عليه في الحكم كما يتبعه في الإعراب
وهي أربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى . والآخر على ضربين :
ضرب لتعليق الحكم بأحد المذكورين وهي : أو ، وأم ، والآخر لخالفة
المعطوف للمعطوف [عليه]^(١) وهي : لا ، ويل ، ولكن .

فصل

(الواو) للجمع على الإطلاق^(٢) ، ولا نعني بالجمع في قولنا : جاعني
زيد وعمرو أنهم جاءوا معاً في حالة واحدة ، وإنما نعني المشاركة بينهما
في المجيء سواء حصل منهما في حالة واحدة أو لم يحصل ، ولا يوجب
الترتيب كـ « الفاء » ، والدليل على ذلك استعمالهم إياها في فعل
يقتضي أكثر - في حضوله - من واحد كاشترك ، واجتمع ، واختصم ،
نحو : اشترك زيد وعمرو ، ولا يتصور الاشتراك من زيد وحده حتى تزعم
أنَّ عمراً تأخَّرَ عنه ، ولما كان (الفاء) للترتيب استحال استعمالها في
هذه الأفعال .

دليل ثان : وهو قوله تعالى في سورة البقرة :

﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجْدًا وَقُولُوا حَمْدًا ﴾^(٣) ،

وفي سورة الأعراف :

﴿ وَقُولُوا حَمْدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجْدًا ﴾^(٤) ، والقصة واحدة .

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) مذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق ، وذهب قوم إلى أنها للتترتيب منهم الفراء وقطerb وثعلب . انظر الجنى الداني ١٥٨ ، ١٥٩ ، وانظر التخمير ٤/٧٧ ، ووصف المباني ٤١١ ، ومفني الليبب ٤٦٣ .

(٣) سورة البقرة الآية ٥٨ .

(٤) سورة الأعراف الآية ١٦١ .

دليل ثالث : وهو قوله تعالى :

﴿ يَعْرِيمُ أَقْنُتَ لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الْرَّاكِعِينَ ﴾ (١)

ولا شك في أن الركوع قبل السجود .

دليل رابع : وهو قوله تعالى :

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجْهَهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٢)

ولا شك في أن خلق حواء كان قبل خلق المخاطبين في (خلقكم) .

دليل خامس : وهو استحالة استعماله في المسئّبات - نحو :

أعطاني فشكّرتُه ، والمجازاة نحو : إن دخلت الدار فائت طالق
مكان (الفاء) .

[معانٰي الواو]

فصل

وقاتي هذه (الواو) للتفضيل (٣) نحو قوله تعالى :

﴿ وَمَلَكُوكَتِيهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَلَهُ ﴾ (٤)

﴿ وَإِذَا خَذَنَا مِنَ النَّبِيِّنَ مِثْقَاهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ (٥)

﴿ فِيهِمَا فِنْكَهَهُ وَنَخْلُورْمَانُ ﴾ (٦)

(١) سورة آل عمران الآية ٤٢ . (٢) سورة النساء الآية ١ .

(٣) انظر المرجل ١٤٠ ، والأشموني ٧٠/٢ .

(٤) سورة البقرة الآية ٩٨ ، وفي الأصل : « وميكائيل » .

(٥) سورة الأحزاب الآية ٧ .

(٦) سورة الرحمن الآية ٦٨ .

وتكون بمعنى البدل^(١) نحو قوله تعالى : « مَتَّى وَثَلَاثَ وَرَبْعَ »^(٢) ،

وتكون لتحديد مفع أو ذم نحو قوله^(٣) :

إلى الملك القرم^(٤) وابن الهمام ولئن الكتبة في المزدح^(٥) ،
أو تكون خلفاً من « رب» في قوله :

* وفاطمة الأعماق خاوي المخترق *^(٦)

وتكون بمعنى « مع » في قوله تعالى :

« فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرَكَةَ كُمْ »^(٧)

وتكون للصرف^(٨) نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ويكون

للحال نحو قوله : « إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا »^(٩) ،

وقوله : « لَا تَدْرِي كُمْ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِي كُمْ الْأَبْصَرَ »^(١٠)

عند بعضهم .

(١) انظر تفسير القرطبي ١٧/٥ .

(٢) سورة النساء الآية ٢ .

(٣) بعده في الأصل : « شعر » .

(٤) في الأصل : « القرم » .

(٥) لم أجده قائله .

انظر معاني القرآن ٥٨/٢ ، وإنصاف ٤٦٩/٢ ، وقطر الندى ٤١٧ ، والخزانة ٤٥١/١ .

(٦) سبق تخرجه في هامش ٢ ص ١٩٦ .

(٧) سورة يوينس الآية ٧١ ، وقد سبق الكلام عليها في ص ١٣١ .

(٨) وهو قول الفراء . انظر معاني القرآن ١/٣٢ .

(٩) سورة آل عمران الآية ١٢٢ .

(١٠) سورة الأنعام الآية ١٠٣ .

وتكون زائدة نحو قوله : «**وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**» (١)

وكذلك في جواب «لما» و«حتى» عند الكوفيين (٢) قال / الله ١/٥١

تعالى : «**فَلَمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَاجْمَعُوا**» (٣)

وقال : «**حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُوَهَا وَهَا وَفِتْحَتْ أَبْوَابُهَا**» (٤)

وأما قول القصاص في نحو قوله :

«**وَالْكَاهُونَ عَنِ الْمُتَكَبِّرِ**» (٥)، «**ثَبَّتْتِ وَأَنْكَارًا**» (٦)

«**وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**» (٧) إنها (واو) الثانية فليس بشيء ،

وهذا من وضعهم (٨) .

(١) سورة الكهف الآية ٢٢ .

وقيل فيها «واو» الثانية . انظر الجنى الداني ١٦٨-١٦٧ ، ومغني الليب ٤٧٤ .

(٢) وذهب إلى هذا أيضاً الأخفش والمبرد ، ومذهب البصريين أنها لا تزاد .

انظر معاني القرآن للقراء ١٠٨/١ ، والإنصاف ٤٥٦/٢ مما بعدها ، والجنى الداني ١٦٤ ، ومغني الليب ٤٧٣ .

(٣) سورة يوسف الآية ١٥ .

(٤) سورة الزمر الآية ٧٣ .

(٥) نص الآية : «**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ النَّكَرِ ... سُورَةُ التُّوْبَةِ الآيَةُ ١١٢**» .

(٦) نص الآية : (عسى ربِّهِ إِنْ طَلِقْنَ أَنْ يَبْدِلَ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَاتَنَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَبَّاتٍ وَأَنْكَارًا) سورة التحريم الآية ٥ .

(٧) نص الآية : (سِيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِّعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ... سُورَةُ الْكَهْفِ الآيَةُ ٢٢ .

(٨) أثبتتها ابن خالويه والحريري .

انظر درة الغواص ٢١ ، والمغني ٤٧٤ ، والهمع ٤٧٤/٥ .

وأماماً (الفاء) و (ثم) و (حتى) فللترتيب إلا أنَّ « الفاء » يُوجب الترتيب مع التعقيب ، و « ثم » مع التراخي ، و « حتى » يقتضي أن يكون المعطوف من جملة المعطوف عليه من اعتبار التعظيم أو التحمير ، والأشهر في المثال : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحاج حتى المشاة .

[أحكام الفاء]

وأماماً أحكاماً « الفاء »^(١) على الإنفراد قلنا : إنها على ثلاثة أقسام : قسم منها يكون للعطف والاتباع معاً وهو الأصل فيها نحو : قام زيد فعمرو ، وضربيته فأوجعته .

وقسم يكون لمجرد الاتباع دون العطف وذلك نحو المسَبَبات والمجازة نحو : أعطاني فالله^(٢) يجازيه ، وإن دخلت الدار فائت طالق .

وقسم يكون فيه زيادة^(٤) نحو قوله تعالى :

﴿ وَرَبَّكَ فَكِيرٌ ﴾ وَثَابَكَ فَطَاهِرٌ ﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجَرُ ﴾^(٥)

وهذا على قول أبي عثمان^(٦) ، وأبي الفتح^(٧) .

(١) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، والجمل ١٧ ، ووصف المباني ٢٧٦ .

(٢) في الحاشية : « ولا يتصور فيه العطف لأن الأول جملة فعلية ، والثانية وهو (فالله يجازيه) اسمية ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل » .

(٣) في الأصل : « وإنما إن » .

(٤) أجاز بعض النحاة زيادة الفاء ، ومنه سيبويه . انظر الكتاب ٢٩٩/١ ، وشرح ابن يعيش ٩٥/٨ - ٩٦ .

(٥) سورة المدثر الآيات ٢ - ٤ - ٥ .

(٦) هو بكر بن محمد أبو عثمان المازني ، عالم البصرة الأول في زمانه ، أخذ عن الأخفش ، ومن أشهر تلاميذه المبرد . من مصنفاته كتاب (التصريف) و (العروض) . توفي سنة ٢٤٩ هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في إنباء الرواية ٢٤٦/١ ، وبيفية الوعاء ٢٠٢ .

(٧) المقصود به ابن جني . انظر سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ ، وانظر المغني ٢١٩ .

[معاني « ثم »]

وأماماً « ثم »^(١) فكما يكون للترابي في الوقت ، فقد يكون للترابي في الربطة ، ولا يجب أن يكون المذكور بعد الآخر أدنى رتبة بل يجوز الأمران ، ألا ترى إلى قوله :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا رَبِّنَا اللَّهَ ثُمَّ أَسْتَقْدَمُوا ﴾ ^(٢)

وقوله : **﴿ فَكُلُّ رَبِّيَّةٍ ﴾** ^(٣) حتى قال : **﴿ شَفَرَ كَانَ مِنَ الَّذِينَ أَمْنَوْا ﴾** ^(٤) ولا شك في أن الاستقامة على الإيمان أعلى رتبة من مجرد الإقرار ، وكذلك الإيمان أسمى فضيلة من فك الرقبة .

وقال تعالى في استغاثة الكفر بعد خلق الدلالات المفضية إلى مبادرة الاستبدال ومسارعة الإقرار :

**﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلْمَتِ
وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدُلُونَ ﴾** ^(٥)

فهي التي يقال فيها إنها للتعظيم ^(٦) ، ومثالها إذا كان الثاني أدنى رتبة من الأول قولهم : الأمير ثم الوزير ، والاستاذ

(١) انظر المقضي ١٤٨/١ ، والمقتصد ٩٤١/٢ ، والجني الداني ٤٢٦ .

(٢) سورة فصلت الآية ٣٠ .

(٣) سورة البلد الآية ١٣ .

(٤) سورة البلد الآية ١٧ .

(٥) سورة الأنعام الآية ١ .

(٦) انظر شرح الجمل للجرجاني ٢٧٧ ، والجني الداني ٤٣٠ .

ثم التلماذ^(١) ، الأب ثم العم ، ويقال في هذا المثال إنها لخط الأقدار .

فإن قيل : إذا كان (الفاء) للترتيب ، فما معنى (الفاء) [في قوله تعالى :

﴿ وَكُمْ مِنْ قَرِيبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاهَهَا بِأَسْنَانٍ ﴾^(٢) ، وما معنى (ثم) [^(٣) في قوله تعالى :

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنِحْدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾^(٤)

وقوله تعالى :

— — — — —

﴿إِذَا / فَمُتَّمِرُ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾^(١) ، ٥١/ب
 ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٢)

يعني إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، وإذا أردت قراءة القرآن .

قال الفراء : « إذا الشيئان يقعان في حالة واحدة عطفت أيهما شئت على الآخر كقولك : أعطيت فأحسنت ، وإن شئت قلت : أحسنت فأعطيت »^(٣) وكذلك المعنى في الآية : لأن الإهلاك ومجيء البأس وقع معاً .

وأما « ثم » في الآيتين فالمعنى في الأولى^(٤) - والله أعلم - : خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بعد التوحيد ، وفي الثانية^(٥) : أنه خلقنا أصلحكم الذي هو آدم ثم صورناه ثم قلنا للملائكة اسجدوا ، كما قال : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾^(٦)

ألا ترى إلى قوله تعالى للذين كانوا في زمان نبينا عليه السلام :

﴿إِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَرَّ فَأَنْجَيْنَاكُمْ﴾^(٧) ،

(١) سورة المائدة الآية ٦ .

(٢) سورة النحل الآية ٩٨ .

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٣٧١/١ .

« يقال : إنما أنتما البأس من قبل الهلاك ، فكيف تقديم الهلاك ؟ قلت : لأن الهلاك والبأس يقعان معاً ، كما تقول : أعطيتني فأحسنت ، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله ، إنما وقع معاً ».

(٤) يشير إلى الآية ٦ من سورة الزمر .

(٥) يشير إلى الآية ١١ من سورة الأعراف .

(٦) سورة الأنعام آية ٢ .

(٧) سورة البقرة الآية ٥٠ .

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الظُّورَ ﴾^(١) ، ﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُم ﴾^(٢) ،

﴿ ثُمَّ أَتَخَذْتُمُ الْعِجْلَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِذْ قَاتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾^(٤) ،

ولم يكن من أولئك أحدُّهم زَمْنُ الْخِطَابِ ، وإنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى

أَجَادَادَ أَجَادَاهُمْ .

ويجوز أن يريده : أَنَّه خلقناكم ثم صورناكم ثم أخبرناكم بِأَنَّا قُلْنَا

لِلْمَلَائِكَةِ اسْجَدُوا لِأَيْكُمْ آدَمُ ، فَكَمَا أَنَّ الْخَلْقَ وَالتَّصْوِيرَ نِعَمٌ عَلَيْكُمْ فَكَذَلِكَ

إِسْجَادُ الْمَلَائِكَةِ لِمَنْ كَانَ أَصْلًا لَكُمْ نِعَمَةٌ عَلَيْكُمْ^(٥) .

[معاني « أو »]

و « أو »^(٦) يكون وقوعُها في الخبر ، والأمر ، والاستفهام ، وأمَّا في الخبر فلِبَهَامِ أحدِ الشَّيْئَينِ أو الأشْيَاءِ .

و معناها في الإبهام على ضربين : أحدهما أن يكون الخبر غير عارفٍ بعين المُخْبَرِ عنه نحو قوله تعالى : ﴿ لَيَتَّمُتْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ ﴾^(٧) كان يعرف لَبْثًا غير معيَّنٍ .

(١) سورة البقرة الآية ٦٢ .

(٢) سورة البقرة الآية ٥٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ٥١ .

(٤) سورة البقرة الآية ٧٢ .

(٥) انظر تفسير هذه الآية في الكشاف ٦٨/٢ ، وتفسير القرطبي ١٦٨/٧ ، والبحر ٢٧٢/٤ .

(٦) انظر المقتضب ١٤٨/١ ، والأزهري ١١٥ ، والمغنى ٨٧ .

(٧) سورة البقرة الآية ٢٥٩ .

والثاني : أن يكون عارفاً إلا أنه يُبَهِّمُهُ^(١) على من يُخبره نحو قوله تعالى : « إِلَّا لَكَمْحُ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ »^(٢)

« فِيهِ كَالْجَارَةُ أَوْ أَشَدُ قَسْوَةً »^(٣)

« وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ الْفِيْ أَوْ زِيَادَتِهِ »^(٤)

« فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى »^(٥)

وأما في الأمر فهو على ضربين : أحدهما التخيير نحو قوله تعالى :

« فَكَفَرُوا بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسْكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقْبَةٍ »^(٦)

واما قوله تعالى : « وَقَالُوا كُنُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى »^(٧)

فالمعنى : أن اليهود قالوا : كونوا هوداً تهتدوا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى تهتدوا لا أنتم خيراً في ذلك ، ومثله قولهم : اجتمع الناس فقالوا : حاربوا أو صالحوا يعني : قال بعضهم حاربوا ، وقال بعضهم صالحوا .

(١) في الأصل : « يَتَهَمِّهُ » .

(٢) سورة النحل الآية ٧٧ .

(٣) سورة البقرة الآية ٧٤ .

(٤) سورة الصافات الآية ١٤٧ .

(٥) سورة النجم الآية ٩ .

(٦) سورة المائدah آية ٨٩ ، وفي الأصل « فتحرين » .

(٧) سورة البقرة الآية ١٢٥ ، و(أو) هنا للتفصيل والتتوسيع . انظر الدر المصنون ٢٤٣/١ .

والثاني الإباحة^(١) نحو قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾^(٢)

والفرق بين التخيير والإباحة أن الإباحة لا تقتضي^(٣) تحريم
الجمع بين الأمرين ، والتجييز يقتضيه .

فإن قيل : على هذا يجب أن يكون الجمع بين الإطعام والتحرير
حراماً على المُكَفَّرِ إِذْ جُعِلتْ / « أو » للتخيير^(٤) . قيل : هذا
هو القياس لو لم نَعْلَمْه بالدليل الآخر أنَّ للملك أن يتصرف في ملكه
بالوجوه المعروفة ، ولهذا لو أمرَ من عليه الكُفَّارَ غيره بأن يُطعمَ أو
يُكسَوَ أو يحرَرَ من ماله فلو جاوز المأمور أمراً واحداً كانت حراماً عليه .

وأمّا الاستفهامُ فِي ذِكْرِهِ فِي الفرق بينهما وبين « أُمٌّ » .

فإن قيل : كيف ينفي إعادة الضمير في المذكورين بـ « أو » ؟ .
قيل : الواجب أن تقول : زيدٌ أو عمرو قام ، ولا يجوز : قاما ؛ لأنَّك لم تثبت
ال فعل لهما معاً ؛ لأنَّ المعنى : واحدٌ منهما قام .

فإن قيل : ماذا تصنع بقوله تعالى :

﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾^(٥)

(١) انظر رصف المباني ١٣١ ، ومغني اللبيب ٨٨ .

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠ .

(٣) في الأصل : « يقتضي » .

(٤) انظر هذه المسألة في مغني اللبيب ٨٨ .

(٥) سورة النساء الآية ١٣٥ .

قيل : أول ما في الباب يجب أن تعلم أنه إذا كان المُخْبِرُ عنه والخَبَرُ مذكورين في الكلام ثم جيء بالضمير فإنه يعود إلى المُخْبِرِ عنه لا إلى الخَبَرِ^(١)؛ لأن المُخْبِرَ عنه هو المقصود دون الخبر ، وإذا عرفت ذلك ولا شك في أن « دخلت بين الخبر والمعطوف على الخبر فوجب أن يكون الضمير عائداً إلى غيرهما وهو ما قاله الشيخ : « إن الضمير عائد إلى جِسْمِي الفقير والغنى »^(٢) وعَنَى به المعنى في ضمير اسم « كان »^(٣) لدلالة المذكورين عليه .

[معانٍ « أم »]

و « أم »^(٤) تأتي على وجهين : متصلة ومنقطعة . فمعنى المتصلة أن تكون مع الهمزة بمعنى « أي » قال الله تعالى :

﴿ قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِّ اللَّهِ ﴾^(٥)

ومعنى المنقطعة أن تكون بمعنى « بل » والهمزة جميعاً ، بيانه أنك إذا قلت : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ تزيد أولاً أن تستفهم عن (زيد) ثم بدأ لك أن تستفهم عن (عمرو) فأعرضت عن الأول إلى الثاني ، وقال

(١) في الحاشية : « نحو أن تقول : كان زيد قائماً حين ضربني أخوه ، فالهاء راجع إلى المُخْبِرِ عنه وهو (زيد) لا إلى الخبر الذي هو (قائم) » .

(٢) انظر شرح الجمل ٢٧٩ .

(٣) في الحاشية : « فيكون المعنى : إن يكن الجنسان غنياً أو فقيراً فالله أولى بالجنسين » . وانظر أقوالاً أخرى في الآية في إملاء ما من به الرحمن ١٩٧ / ١ - ١٩٨ .

(٤) انظر الجمل ١٧ ، والأزهية ١٢١ ، والهمع ٥ / ٢٢٧ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٤٠ .

أبو سعيد : « لو ذكرَ في موضع المقطعة همزة الاستفهام لجائز ولم يتغير المعنى »^(١) قال الله تعالى : « أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَّهُ »^(٢) « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ حِنْنَةً »^(٣) « أَمْ يُرِيدُونَ كِيدَّاً »^(٤) والمعنى : أَيْقُولُونَ ؟ ، ويقع المقطع في الإخبار كما يقع في الاستخبار .

[الفرق بين « أو » و « أَمْ »]

فصل

والفرق بين « أو » و « أَمْ » في قولك : أَزِيدُ عَنْدَكَ أَوْ عَمْرُو ؟ ، وأَزِيدُ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ أَنْكَ فِي « أَوْ » لَا تَعْلَمُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عَنْدَهُ فَإِنْتَ تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَفِي « أَمْ » تَعْلَمُ أَنَّ أَحَدِهِمَا عَنْدَهُ إِلَّا أَنْكَ لَا تَعْلَمُ بَعْيَنِهِ فَإِنْتَ تُطَالِبُهُ بِالتَّعْيِينِ^(٥) ، وَالجَوابُ فِي الْأُولَى : لَا أَوْ نَعَمْ ، وَفِي الثَّانِي : زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .

(١) انظر شرح الكتاب لوجهة ١٦٢ ب منقول حرفياً ، وانظر الأزهية ١٣٨ .

(٢) سورة يومن الآية ٢٨ .

(٣) سورة المؤمنون الآية ٧٠ .

(٤) سورة الطور الآية ٤٢ .

(٥) جاء في التخيير ٤/٨١ : « إِذَا قَالَ : أَزِيدَ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَمَعْنَاهُ : هَلْ أَحَدِهِمَا عَنْدَكَ ؟ ، وَجَوَابُهُ : لَا ، أَوْ نَعَمْ ، وَإِذَا قَالَ : أَزِيدَ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ فَمَعْنَاهُ : أَيْهُمَا عَنْدَكَ ؟ ... ». .

وانظر الأزهية ١٤٣ فَمَا بَعْدَهَا ، والمفصل ٣٦٢ .

فصل

وإذا أردت أن تسأَلَ عن شخصين أو عن أمررين بلا تعين في جُنْبِ
الثَّالِثِ مع التَّعْيِينِ فجئْتَ فِيهِما بـ «أَوْ» وفِي المَعْيَنِ الثَّالِثِ بـ «أَمْ» فَقُلْ
ـ الحَسْنُ أو الْحَسِينُ أَشْرَفُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَةَ^(١) ، وَالجَوابُ / فِي هَذَا أَنْ ٥٤/ب
يُقَالُ : أَحَدُهُمَا .

[معانٍ «ا»]

و « لا »^(٢) للنَّفِيِّ بَعْدِ الإِثْبَاتِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۚ ۝ وَلَا الظُّلْمَتُ وَلَا النُّورُ ۚ ۝ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ۝ ۴﴾^(٣)

ف « لا » للتَّاكِيدِ لِلْعَطْفِ ، و « الْوَاوُ » لِلْعَطْفِ فِيهَا ؛ لَأَنَّ الْحَرْفَ
لا يَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ ، وَلَذِكَلَ لَمْ يَعْدُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيَّ^(٤) « أَمَّا »
مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْعَطْفِ ، وَلِوَقْوَعِهِ قَبْلِ الْمَعْطُوفِ
عَلَيْهِ أَيْضًا .

(١) انظر المقتصد ٩٥٠/٢ - ٩٥١ ، والتخمير ٤/٨١ .

(٢) انظر الكتاب ٧٦/٣ ، والمفصل ٣٦٣ ، والمغني ٢١٨ .

(٣) سورة فاطر الآيات ١٩ - ٢٠ .

(٤) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والتخمير ٤/٨٣ .

[معاني « بل »]

و « بل »^(١) للإضراب و تجيء بعد الإثبات وبعد النفي ، قال أبو سعيد

السيرافي : « وإذا جاءت بعد موجب فمعناها في الإضراب على وجهين :

أحدهما : أن يكون إبطالاً له على أنه غلط .

والثاني : أن لا يكون إبطالاً له ، ولكن لأنَّه بالذُّكرِ أولى »^(٢) ، وأكثر

ما يقع فيه « بل » لهذا المعنى^(٣) . وإن كانت بعد جملة فإن الجملة الأولى

تمَّتْ وأخذَتْ في غيرها كأنْ يقال : دعْ هذا ، وخذْ هذا^(٤) .

ولذا جاءت بعد منفيٍ كانت على وجهين أيضًا :

أحدهما : الإضرابُ عن الأول والاعتمادُ على الثاني تقول : ما

رأيت زيداً بل عمراً ، يعني : بل ما رأيت عمراً .

والثاني : أن تعني : بل رأيت عمراً ، وهذا هو أجدُ عند المبرد^(٥) .

وقيل « بل » في كلام الله تعالى لتأكيدِ الحجَّةِ بعد الحجَّةِ .

(١) انظر المقتضب ٢٩٨/٤ ، والمقصود ٩٤٥/٢ ، والهمج ٢٥٥/٥ .

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب لوحه ٨٧ أ : « فاما (بل) فابنها إذا أنت بعد كلام موجب فالغلب عليها تحقيق الثاني والإضراب عن الأول ، ويكون الكلام الأول غلطًا من المتكلم به أو سبق لسانه إليه أو رأى ذكره ثم رأى تركه ، وقد يذكر الذكر الشيء ثم يعرض عنه على جهة الإبطال له ، ولكن نوى قد تقضي وقته والحاجة إلى ذكره وأن الذي بعده أولى بالذكر » .

(٣) في الحاشية : « أي : لبيان الأولوية » .

(٤) في الحاشية : « كما في قوله تعالى : (بل هم بلقاء ربهم) » .

(٥) انظر المقتضب ١٥٠/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٨ ، ومغني الليبب ١٥٢ .

فإن قيل : إذا كانت « بل » للعطف ، والمعطوف يشارك المعطوف عليه في الإعراب فما تقول في قوله :

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾^(١)

وقوله : « وَقَالُوا أَنَّا خَذَ الرَّحْمَنَ وَلَدَّا سَبَّحْنَاهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكَرْمُونَ »^(٢) ،

قيل : هذا على حذف المبتدأ ، المعنى : بل هم أحياء^(٣) ، بل هم عباد ، وقيل من العرب^(٤) من يرفع بعد « بل » و « لكن » في الأحوال كلها ، فذاك على لغتهم .

[لكن]

و « لكن »^(٥) للاستدرال ، ولا يخلو من أن يكون لعطف مفرد على مفرد ، أو عطف جملة على جملة ، ففي الأول لا تجيء إلا بعد النفي^(٦) ، وفي الثاني تجيء بعد النفي وبعد الإثبات ، إلا أنه وجب أن يكون في الجملة الثانية نفي إذا كانت الأولى إثباتاً^(٧) ؛ لأنها أبداً لترك قصة

(١) سورة آل عمران الآية ١٦٩ .

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٦ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠١/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والبحر المحيط ١١٢/٣ .

(٤) يقصد أنها تكون استثنافية لا عاطفة .

انظر جواهر الأدب للبرطيبي ٢٧١ ، ومغني اللبيب ١٥٢ .

(٥) انظر الكتاب ٤٣٥/١ ، والجمل ١٧ ، والمفصل ٣٦٣ .

(٦) في الحاشية : « تقول : ما جاعني زيد لكن عمرو ، ولا تقول جاعني زيد لكن عمرو ، وأنت تريد : لكن عمرو لم يجيء » .

(٧) وفي الحاشية : « أما إذا كانت الجملة الأولى نفيًا لا يجب ذكر الإثبات في الثانية : لأن الإثبات أصل ، فيكون غير المذكور باقياً على أصله وهو الإثبات ، أما النفي فليس بأصل فلا بد من ذكره » .

إلى خلافها تقول : ما جاعني زيدٌ لكن عمرو ، وجاعني زيدٌ لكن عمرو لم يجيء .

فإن قيل : إذا كان معنى قوله : (ما جاعني زيدٌ لكن عمرو) أنه جاء عمرو ، فهلاً كان قوله : جاعني زيدٌ لكن عمرو ومعناه : لم يجيء عمرو ، فلا يحتاج إلى إثبات نفي كما لا يحتاج إلى إثبات الإثبات في المثال الأول ؟ . قيل : لأنَّ النَّفِي لا يكون إلا بحرفٍ بخلاف الإثبات ؛ لأنَّه يثبتُ بنفسه لا بحرفٍ .

قال صاحب الكتاب : « بل » و « لكن » إذا وقعا بعد النفي فهما في المعنى سواء «^(١)».

فصل

ويجوزُ عطفُ الظاهرِ على الظاهرِ كما مرّ ، والمُضْمَرُ / على ١/٥٣
المُضْمَرِ نحو : « وَإِنَّا أَوَيْأَكُمْ »^(٢) ،
والمضمرُ على الظاهرِ نحو : « يَتَرَجَّحُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ »^(٣) ،
والظاهرُ على المضمرِ نحو : « وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرَسُولُهُ »^(٤) .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٥/١ : « ومثله : ما مررت ب الرجل صالح لكن طالع ، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجرىه بل » .

(٢) سورة سباء الآية ٢٤ .

(٣) سورة المتحفنة الآية ١ .

(٤) سورة الحديد الآية ٢٥ ، في الأصل « ورسوله » .

وَمَا إِذَا أَرَدْتَ الْعَطْفَ عَلَى الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فَأُنْتَ
بِالْتَّاكِيدِ بِالْمُنْفَصِلِ ، أَوِ الْفَصْلِ فِي الْأُولِي تَعْطُفَ عَلَيْهِ ، وَأَعِدِ الْعَامِلَ
فِي الثَّانِي فَقُلْ :

﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١)
﴿ فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ ﴾^(٢)
﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِّيَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٣)
﴿ مَا أَشَرَّكَنَا وَلَا إِبَآءَنَا ﴾^(٤)
﴿ فَخَسَفَنَا بِهِ وَيَدَاهُ الْأَرْضَ ﴾^(٥)

فَلِمَّا عَطَفَ حَمْزَةُ « الْأَرْحَامَ »^(٦) عَلَى الْهَاءِ فِي « بِهِ » مِنْ غَيْرِ
إِعَادَةِ الْعَامِلِ اسْتَضْعَفُوا قِرَاعَتَهُ^(٧) ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ « الْوَاوُ » لِلْقُسْمِ^(٨) فَلَا
طَعْنَ عَلَيْهِ .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٢) سورة المؤمنون الآية ٢٨ .

(٣) سورة التوبة الآية ٣ .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٤٨ ، وَفِي الْأَصْلِ : « نَحْنُ وَلَا آباؤنَا » .

(٥) سورة القصص الآية ٨١ .

(٦) يُشَيرُ إِلَى الآيَةِ الْكَرِيمَةِ : (... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...) سُورَةُ النِّسَاءِ الآيَةِ ١ .

(٧) انظر حجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ١٨٨ ، وَالْمِسْوَطُ ١٧٥ ، وَالْكَشْفُ ٣٧٥/١ .

وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْعَطْفَ عَلَى الضَّعِيفِ الْمُخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ ، انظُرُ إِلَيْهِ الْإِنْتَصَافَ ٤٦٣/٢ فَمَا
بَعْدُهَا ، وَتَذَكِّرَةُ النَّحَّاءِ ١٥٠ ، وَشَرْحُ عَمَدةِ الْحَافِظِ لَابْنِ مَالِكٍ ٦٦٠ فَمَا بَعْدُهَا .

(٨) انظُرْ ذَلِكَ فِي إِمَلَاءِ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنِ ١٦٥/١ ، وَشَرْحُ ابْنِ يَعْيَشِ ٧٨/٢ ، وَهَذَا الْقُسْمُ خَاصٌ بِاللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ غَيْرَ جَائزٍ لِلْمُخْلوقِينَ ، انظُرْ مَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْزِجَاجِ ٦/٢ ، وَالْبَحْرِ ١٥٨/٢ .

فإن قيل : لم شرطت في العطف على المتأصل المرفوع إثبات المتفصل ، أو الفصل وإعادة العامل في العطف على المجرور ؟ . قيل : لأن العطف بغير المتفصل أو الفصل كعطف الاسم على الفعل وهذا لا يجوز ، وأما وجوب إعادة الجار في الثاني فلأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد في اعتبار محلهما ، وفي استحالة الانفكاك بينهما ، فالعطف بغير إعادة العامل كالعطف على بعض الكلمة وهذا لا يجوز ، ولهذا جاز لك أن تقول : مررت بك وزيدا بالنصب حملأ على محل .

وقيل : بل إنما لم يجز ذلك لأنه لا يمكنك العكس فتقول : مررت بزيدوك ، بل يجب أن تقول : مررت بك ويزيد^(١) .

فصل

وكم يعطّف الاسم على الاسم فكذلك يعطّف الفعل على الفعل ، والجملة على الجملة ، فمن عطّف الفعل على الفعل قوله تعالى :

﴿ هُوَ يُحيي وَيُمِيت ﴾^(٢) ، و﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْدِرُ ﴾^(٣)

﴿ إِنَّمَا أَرِيدُ أَنْ تَبُوأْ يَوْمَيْنِ وَلَا يُكَفَّرُ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾^(٤)

﴿ وَإِنَّمَا تَغْفِرُ لَنَا وَرَحْمَنَا ﴾^(٥)

(١) هذا قول المازني كما في معاني القرآن للزجاج ٦/٧ ، والتبصرة والتنكرة ١٤٠/١ ، والبحر ١٥٨/٣ .

(٢) سورة يوينس الآية ٥٦ .

(٣) سورة يوسف الآية ٩٠ .

(٤) سورة المائدة الآية ٢٩ .

(٥) سورة الأعراف الآية ٢٣ .

والجملة على الجملة نحو: «فَرِيقٌ فِي الْجُنَاحِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ»^(١)

فإن قيل: قد عرفنا الفائدة في^(٢) عطف المفرد على المفرد وهو كونه تبعاً للمعطوف عليه إعراباً، وفي البعض إعراباً وحکماً، فما الفائدة في عطف الجملة على الجملة؟ . قيل: الفائدة فيه جليلة جليلة وهي إذا قلت: إن دخلت الدار وكلمت زيداً فأنت طالق، فإن دخلت طلاقت، وإن كلمت طلاقت^(٣)، وقد عرفت فائدة العطف في التقدير.

فصل

وقد يكون المعطوف مقدماً على المعطوف عليه في التقدير كقول أبي الطيب يمدح ابن أحمد^(٤):

أَبْرَرَ يَضُرُّ الْمُعْتَفِينَ وَطَعْمَةُ زَعَاقٍ كَبَحْرٍ لَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٥)

المعنى: ينفع ولا يضر / لا يجوز أن يكون (ينفع) معطوفاً على ٥٣ بـ (يضر)؛ لأن المدح يصير هجاء.

(١) سورة الشورى الآية ٧.

(٢) في الأصل: بين.

(٣) انظر الكوكب الدربي ٢٠٨، وفيه: «... فلابد منهما، ولا فرق بين أن يتقدم الكلام على الدخول أو يتأخر عنه».

(٤) هو علي بن أحمد الخراساني.

(٥) انظر شرح ديوان المتنبي للمعري ١/١١٩، والمُعْتَفِي: السائل، والزَّعَاق: المرء المالم.

[باب التذكير والتأنيث]

« المؤنث : حقيقيٌ وغيرٌ حقيقيٌ ، فالحقيقيُّ ما كان خلقةً كالمرأة
والنّاقة ، وغير الحقيقي على أربعة أوجه :

أحداها : ما في آخره « التاء » المتحركة الموقوف عليها هاءً نحو :

الغرفة ،

والثاني : ما فيه « ألف » التأنيث نحو : البُشْرِي ، والصحراء ،

والثالث : ما هو في تقدير « التاء » كالشمس ، والدُّلُو ، والأرض ،

والقرب ، ولتقدير « التاء » يقال^(١) : (أَرِيشَةً) في التصغير ،

والرابع : ما كان جمعاً وكل جمعٍ مؤنثٌ إلا جمع السّلامة

بالواو والنون فيما يعقل نحو : المسلمين ، والزيتون فإنه مذكورٌ لا

يجوز : خرجت الزيتون ، و (البنون) مؤنث ؛ لأن الوارد لم يسلّم ،

والناس والرهط والأئمَّة منكراً ، والقوم يذكّر ويؤنث كقوله تعالى :

﴿ كَذَّبَ قَوْمٌ نُوحٌ ﴾^(٢) ﴿ ٤٢ ﴾^(٣)

الشرح : علامات التأنيث على ضربين : معنويةً ، ولفظيةً .

فالمعنىَّة على ضربين : أحدهما من جهة الخلقة في المسمى

وهي في الإناث من أجناس الحيوان التي يكون في مقابلتهم الذكر منها

من بني آدم ومن غيرهم نحو : المرأة ، والنّاقة ، والنّعجة .

(١) بعده في ط ٦٦ : « شَمَنِسَةٌ وَدُوَيْرَةٌ » .

(٢) سورة الشعراء الآية ١٠٥ .

(٣) ط ٦٦ ، ما بين القوسين من جمل الجرجاني ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك .

والأخرى : بالرجوع إلى غير المؤنث الملفوظ ظاهراً ويكون ذلك في كثير من أسماء القبائل والبلدان نحو : عاد ، وشمود ، ومصر ، ويشرب .

قال الله تعالى :

﴿ كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(١) ﴿ كَذَّبَتْ نَمُودُ بِالنَّذِيرِ ﴾^(٢)

رجوعاً إلى القبيلة، وقال: ﴿ يُمْصِرُّ يُوْتَا ﴾^(٣) و ﴿ يَأْهَلَ يَرْبَ ﴾^(٤)

رجوعاً إلى البلدة والمدينة ، ولذلك لا تتصرفان للتأنيث والعلمية ،

ومن هذا الضرب تأنيث جمع التكثير نحو : رجال ، وأعراب ، لأنهم

قالوا : تأنيثه على معنى الجماعة ، وهذا أقرب من أن يُعد هذا الضرب في

قسم التأنيث اللفظي .

فاما اللفظية فعلى ثلاثة أضرب : التاء ، والألف ، والياء نحو :

الجنة ، والبشرى ، والبيضاء ، وهذا^(٥) .

واما « التاء » فعلى ضربين : ثابتة ، ومقدمة . فالثابتة نحو :

ضاربة ، وتمرة ، وطلحة .

(١) سورة الشعراء الآية ١٢٢ .

(٢) سورة القمر الآية ٢٣ .

(٣) سورة يوںس الآية ٨٧ .

(٤) سورة الأحزاب الآية ١٣ .

(٥) قال ابن عييش في شرحه ٩١/٥ : « فاما (الياء) في (هذى) فليست علامة للتأنيث كما ظن (أي الزمخشري) وإنما هي عين الكلمة والتأنيث مستقاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون (الياء) للتأنيث لأن الاسم عندهم (الذال) وحدها ».

وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٢/١ ، وشرح الكافية ١٦١/٢ .

والملقرة نحو : الأرض ، والنار ، والشمس ، وما أشبهها مما يؤتى
من غير ثبوت عالمة التأنيث فيها ويسمى التأنيث السُّماعيُّ ، ويظهر
حكمها في إسناد الفعل إليه ، أو في صفتة ، أو في الضمير الرَّاجِعُ إِلَيْهِ ،
أو في الإشارة إليه ، أو في الاخبار عنه نحو قوله تعالى :

﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخْذَتِ الْأَرْضَ زُخْرُفَهَا ﴾^(١) ،

وقال : ﴿ نَارٌ حَامِيَّةٌ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَّاهَا ﴾^(٣) ،

وقال : ﴿ هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُشِّمْبَهَا كَذَّبُونَ ﴾^(٤) ،

وقال : ﴿ وَأَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةٌ ﴾^(٥) .

وتشعر « تاء » التأنيث بانقلابها (هاء) في الوقف^(٦) ، ويفتح
ما قبله أو في حُكْمِ المفتوح يقول في (تمرة) : تمرة ، وفي (صلاة) :
صلاة ، فأخذوها في الاسم للتأنيث^(٧) ، أو لشِبْهِ التأنيث .

فأمّا التأنيث فعلى ضربين : أحدهما لفرق بين المذكر والمؤنث في
الأسماء كشيخ وشيخة .

(١) سورة يونس الآية ٢٤ .

(٢) سورة القارعة الآية ١١ .

(٣) سورة الشمس الآية ١ .

(٤) سورة الطور الآية ١٤ .

(٥) سورة الزمر الآية ١٠ .

(٦) ذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل والهاء بدل منها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك . انظر
شرح ابن يعيش ٨٩/٥ .

(٧) قال ابن يعيش في شرحه ٩٠/٥ : « التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة مما دخلت عليه لأنها
تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث . »

فاما / الذي لشبه التأنيث فعل ضروب^(١) : أحدها : للفرق بين ١٥٤
 الجمع والواحد في بعض أسماء الأجناس كتمرة وتمري وثانيها: للمبالغة في
 الوصف كعلامة ، قال الله تعالى : « بِلِ الْإِنْسَنُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ »^(٢) ،
 وثالثها : لتأكيد التأنيث كناقة ونعجة ، ورابعها : لتأكيد معنى
 الجمع كملائكة ، وخامسها : للدلالة على النسبة كالمهالية ، وسادسها :
 للدلالة على التعریب كموازجة^(٣) ، وسابعها : للتعويض كقوله تعالى :
 « يَاتَّبِعِي أَفْعَلَ مَا تَوَمَّرَ »^(٤) عوض « التاء » من « ياء » المتكلّم ،
 ودليل التعويض فيه أنّه لم يجمع بينهما .

واما الألف فعل ضربين : مقصورة ، وممدودة .

فالقصورة تلحق عدة أوزان ، وهذه الأوزان على ضربين : مختصة
 بها ، ومشتركة ، فالمختصة « فعلى » بضم الفاء وسكون العين نحو :
 (الرؤيا) ، و (البُشْرِي) ، و (الْخُنْثَيْ) ، و « فعلى » بفتحهما نحو
 (بردى) اسم نهر^(٥) ، و « فعلى » بضم الفاء وفتح العين نحو :
 شُعَبَي^(٦) ، اسم موضع .

(١) انظر المفصل ٢٣٩ .

(٢) سورة القيمة الآية ١٤ .

(٣) المعنون : الخف . وانتظر المرتب للجواليقي ٣٥٩ .

(٤) سورة الصافات الآية ١٠٢ ، وانتظر المقتصب ٤/٢٦٢ ، ٢٦٢/٤ ، وشرح الكافية ٢/١٦٤ .

(٥) نهر بدمشق ، انظر معجم البلدان ١/٢٧٨ .

(٦) قيل : جبل ، وقيل موضع في بلادبني فزاره .

انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الآبانية للسجستانى ٦٦ ، ومعجم البلدان ٢/٢٤٦ .

والمشتركة « فَعْلٍ » بفتح الفاء وسكون العين نحو (الدُّعُوى) و (الأَرْطَى)^(١) ، فالأولى للتأنيث ، والثانية ليست بذلك^(٢) ، و « فِعْلٍ » بكسر الفاء وسكون العين كـ « الْذُكْرَى » و « الْمِعْزَى » ، فالأولى للتأنيث والثانية ليست بذلك .

والممدودة نحو : « فَعْلَاءً » وهي على ضربين : اسم ، وصفة ، فالاسم على ضربين : مصدرٌ وغير مصدرٌ ، فال الأول (سَرَاءً) و (ضَرَاءً) ، والثاني نحو : (صَحْرَاءً) و (أَشْيَاءً) .

والصفة على ضربين : أحدهما تأنيث « أَفْعَلٌ » والثاني ما ليس كذلك ، فالأول نحو : (الْبَيْضَاءُ) ، و (السَّوْدَاءُ) ، والثاني نحو : (الْحَسْنَاءُ) و (الْعَرْبَاءُ)^(٣) .

وأمّا الياء فهو في (هذى)^(٤) ويعوض عنها « الهاء » فيقال : هذه .

وأمّا الضربُ الثالثُ من التأنيث اللفظي إلى قوله : « ... ولتقدير « التاء » يقال : أَرْيَاضَةٌ في التصغير »^(٥) فاعلم ان الاسم المؤنث سِمَاءً لا يخلو من أن يكون ثلاثيًّا أو ما زاد على ذلك ، ففي الأول يظهر « التاء »

(١) نوع من الشجر يدبغ به . انظر اللسان في مادة (أرط) .

(٢) في الحاشية : « لأن تأنيثه أرطاء ». .

وانظر شرح الشافية ٥٩/١ .

(٣) وصف للعرب ، فتقول : العرب العرباء ، انظر الصحاح في مادة (عرب) .

(٤) اختلف النحاة حول أصل (هذى) ، انظر ذلك في التصرير ١٢٦/١ ، وحاشية الصبان ١٤٨/١ .

(٥) انظر ص ٣٠٦ .

المقدرة عند التصغير^(١) لعدم الاستثنال نحو : (شَمَيْسَة) و (دُلَيْثَة)^(٢)
و (أَرِيَضَة) إلا ما شدّ منها وهو : (الْعُرْسُ) و (الْقَوْسُ) و (الْفَرَسُ)
و (الْحَرْبُ) و (النَّابُ) و (الدُّرْعُ) ، ولا يظهر في الْقِسْمِ الثَّانِي
استثنالاً نحو : (عُقَيْرَب) إلا ما شدّ وهو : (قُدَيْدِيمَة)^(٣) و (وَرَيْثَة)^(٤) .

[أنواع الجموع]

فصل

وأمّا قوله : « كل جمع مؤنث إلا جمع السَّلَامَة بـالـواوـ والنـونـ فيما يُعقل » فاعلم أن الجموع على ثلاثة أضرب : أحدها بزيادة الحرف وهو على نوعين :

أحدهما بزيادة تقع آخرًا بعد تركيب المفرد نحو : المسلمين ، والزيدون ، وتحتَّص بصفات من يعلم ، وأعلامهم ويسمى (جمع السَّلَامَة) وهو مذكر لا يجوز تأنيثه ، وإنما يختص بهم هذا الجمع السالم لفضلهم على سائر أهل الأرض إلا ما جاء شاذًا في غيرهم^(٥) نحو : لِغُون^(٦) ، وأَرْضُون ، وَثِبُون ، وَقِلُون ، وَعِزْفُون / وَعِضُون ، وَسِنُون^(٧) . ٥٤/ب

(١) انظر الكتاب ٤٨١/٣ ، والمقتضب ٢٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/٢ .

(٢) تصغير (قدَّام) ، وانظر المقتضب ٢٧١/٢ ، والمذكر والمؤنث للفراء ١٠٩ .

(٣) تصغير (وراء) ، انظر المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، وأوضح المسالك ٢٧٤/٣ ، والتصريح ٣٢٤/٢ .

(٤) مطموسة في الأصل ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) في الحاشية : « جمع لـغـةـ » ، وانظر اللسان في (لـغـ) .

(٦) انظر التخمير ٣٣٢/٢ .

على أنه جُمِعَت هذه الأسماءُ بالواو والنون عوضاً من النقص
الحاصل فيها وهو حذفُ أواخرها .
وأما قوله: «رَأَيْتُهُمْ لِي سَنِيدِين»^(١) و «قَالَتَا أَنِينَا طَائِبِينَ»^(٢)
فلما وصفها^(٣) بفعلِ مَنْ يَعْلَمْ - وهو السُّجُودُ والطَّاعَةُ - جمعها
بجمعه .

والنوع الثاني : بزيادة تقع في حشوها نحو : رجال ، وجمال ،
ويشترك فيمن يَعْلَمْ وفي غيرهم ويسمى (جمع التكسير) وهو مؤنث
لتشابه المؤنث من وجهين : وهما الجمعية ، والتكسير ، أو لـما ذكرنا
من أنه بمعنى الجماعة قال الله تعالى : « قَالَتِ الْأَغْرَابُ إِمَانًا »^(٤) .
والضرب الثاني : ما يُجمَعُ بـنـقـصـانـ الـحـرـفـ نحو : كتاب وـكـثـبـ ،
وصحفـةـ ، وـصـحـفـ ، وهذا الضرب مؤنث أيضاً قال الله تعالى :
« يَتْلُوَا صَحْفًا مَطَهَرَةً فِيهَا كُتُبٌ قِيمَةٌ »^(٥) .
ومن هذا الضربِ الاسم الذي بينه وبين واحده (التاء) كـ (تـخـلـ)
وـ (كـلمـ) ويجوز تأنيثه وتذكيره ، قال الله تعالى :

(١) سورة يوسف الآية ٤ .

(٢) سورة فصلت الآية ١١ .

(٣) أي الكواكب والشمس والقمر في الآية الأولى ، والسماء والأرض في الآية الثانية .

(٤) سورة الحجرات الآية ١٤ .

(٥) سورة البينة الآيات ٢ - ٣ .

﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَرِ﴾^(١) وقال : ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَة﴾^(٢) ،

وقال : ﴿إِلَيْهِ يَصْدُدُ الْكَلَمُ الْطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾^(٣) .

والضرب الثالث : يُجمع بتغيير الحركة نحو : الجَوَالِقِ^(٤)

والمَخَاصِيمُ^(٥) بضم الأول في المفرد وفتحها في الجمع وهذا الضرب
مؤنثًّا أيضًا .

وأمّا «بنون» فيؤنثُ لتكسيره كما ذكره في المتن قال الله تعالى :

﴿الَّذِي تَهَامَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرَائِيلَ﴾^(٦) .

وأمّا أسماء الجموع كالناس ، والنَّفَر ، والرَّهْط ، وأشباهها

فبعضها يُذَكَّر وبعضها يُؤنثُ ، وهذا موقوفٌ على السَّمَاع ، فالمذكَّر على
الأصل ، والمؤنثُ على الجَمَاعَةِ ، والله أعلم .

قال رحمه الله : «ثم إن المؤنثُ الحقيقى يُؤنثُ فعله تقدّم أو تأخّر
تقول : خرجت المرأة ، والمرأة خرجت ، وهذا رجلٌ خارجةٌ امرأته ،
وامرأته خارجةٌ ، وغير الحقيقى يجوز في فعله التذكير والتائית إذا

(١) سورة القمر الآية ٢٠ ، وهو مكرد في الأصل .

(٢) سورة الحاقة الآية ٧ .

(٣) سورة قاطر الآية ١٠ .

(٤) جمع جُوَالِق وهو وعاء من الأوعية ، معرّب ، انظر المعرّب للجواليقي ١٥٨ ، والطران المذهب في معرفة الدخيل المعرّب للنهائي الطليبي ٤٧٠ (رسالة ماجستير) .

(٥) انظر اللسان في مادة (خصم) .

(٦) سورة يومن الآية ٩٠ .

تقْدُمَ نحو :^(١) طَلَعَ الشَّمْسُ « وَقَالَ نِسْوَةٌ »^(٢) ولا يجوز التذكير مع التأخير فلا يقال : الشمس طَلَعَ ، وجمع المؤنث الحقيقى كالنسوة لا يكون تائياً حقيقياً ، وجمع المذكر الحقيقى نحو : الرجال يُؤْتَى من حيث هو جمع^(٣) .

الشرح : أراد بالمؤنث الحقيقى (الخلقى) ، وإنما وجَبَ تائياً فعلاً مقدماً أو مؤخراً لقوته لكونه حقيقياً ، ولا فرق بين أن يكون المُسند فعلاً أو صيغةً كما مثَّله في المتن ، وجوزوا التذكير فيه مع ثبوت الفصل نحو قولهم حضر القاضي امرأة^(٤) ، وهو قليل .

إنما يجوز التذكير في فعل المؤنث غير الحقيقى عند تقدُم الفعل لا عند تأخيره من حيث إن الاسم إذا تقدَّم على الفعل خَرَجَ من أن يكون فاعلاً له وأردتَ أن تُسْنِدَه إلى ضميره لم يكن بدًّ من إظهار علامة التائياً فيه كيلاً / يُوهم أنه مُسند إلى شيءٍ مذكَرٍ غير ضمير هذا ١/٥٥ المذكور أولاً .

أما إذا كان الفعل مُسندًا إلى الظاهر فلا يُوهم ذلك ؛ لأنَّه لا يحتمل فاعلاً سواه فصارت هذه المسألة بمنزلة قولنا : الرجال ضرباً ،

(١) بعده في ط ٦٦ : « طَلَعَ الشَّمْسُ ». .

(٢) سورة يوسف الآية ٣٠ ، وبعدة في ط : « وَقَالَتْ نِسْوَةٌ ». .

(٣) ط ٦٧ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٧٧ ، والهمج ٦٥/٦ .

والرجال ضربوا ، في وجوب^(١) إبرازه ضمير الاثنين والجماعة عند تقدم الاسم الظاهر ليزول احتمال أن يكون الفاعل أحدهما ، أو غلّامُهُما .

وبعد : فإنه لما كان إسناده إلى المشتى والمجموع في حكم الفرع على إسناده إلى الواحد ، فكذلك إسناده إلى المؤنث في حكم الفرع على إسناده إلى المذكور ، فلزم إبراز علامة التأنيث حيث أبرز ضمير الاثنين والجماعة ، وكذلك القول في (أنت تفعلين) في احتياج إبراز ضمير المؤنث دون المذكور .

قوله : « وجمع المؤنث الحقيقي كـ « النسوة » لا يكون تأنيثه حقيقياً » وذلك لأنَّه موضوع لإفاده الكثرة في المسْمَى فلا اعتبار للمفرد كما لا اعتبار لمفرد جمع المذكر في ألا يجوز تأنيثه بل استويا في التأنيث من جهة الجمْعِيَّةِ ، فلا يتصور التأنيث الحقيقي في مثل ذلك . قال الله تعالى :

﴿ لَا يَحِلُّ لِكَ النِّسَاءُ ﴾^(٢) ﴿ وَقَالَ نِسَوَةٌ ﴾^(٣) و
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾^(٤)

قال : « الجَمْعُ إذا كان فيما يُعقلُ فالأكثر فيه أن يلحق الفعل ضمير المذكور ، وضمير المؤنث في المؤنث ، فتقول : الرجال خرجوا ، والنساء خرجن »^(٥) .

(١) في الأصل « وجه » .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٢ .

(٣) سورة يوسف الآية ٣٠ .

(٤) سورة الحجرات الآية ١٤ .

(٥) انظر شرح الجمل ٢٠١ - ٢٠٢ بتصرف .

ويجوز : الرجال خرجت ، والنساء خرجت ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تقنعتْ واستعجلتْ تصب القبور فملتْ^(١)

وإذا كان الجمع فيما لا يعقل يقع (النَّاءُ) و (النُونُ)^(٢) على
السَّواءِ ، وقيل (النُونُ) فيما دون العشرة ، و (النَّاءُ) فيما فوقها^(٣) ،

قال الله تعالى :

لِمَنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ^(٤)

وما ذاك لازماً .

[الأعداد]

قال رحمة الله : « واعلم أنَّ الأعداد تأثِّرُها بالعكس من تأثيرِ
جميع الأشياء ، فـ « النَّاءُ » فيها علامة التَّذكير وسقوطه للتأثير ، وذلك
من الثلاثة إلى العشرة تقول : ثلاثة نسوة ، وعشرة غلْمَةٍ ، وما قبل
الثلاثة باقٍ على الأصلِ ، تقول : واحد ، وواحدة ، واثنان ، واثنتان ، وإذا
جاوزتَ العشرة أُسقطتْ (النَّاءُ) من العشرة مع المذَكَّر فقلتْ : أحد
عشر درهماً ، وأنْتَتَهُ مع المؤنث وكسرتْ (الشِّينُ) فقلتْ : إحدى

(١) البيت لسُلَيْمَيْنَ رَبِيعَ السَّيِّدِيَّ .

انظر النواذر ٣٧٥ ، وشرح حماسة المرزوقي ٥٥٠ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٥ . وورد من غير نسبة
في : التخمير ٣٩٥/٢ ، والهمع ٢٠٦/١ ، والخزانة ٣٦٨/٨ .

(٢) مثل قوله : الأيام فعلت أو فعلن .

(٣) انظر التخمير ٢٩٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٥ ، والهمع ١٢٥/١ .

(٤) سورة التوبية الآية ٣٦ ، وفي الأصل : « ولا تظلموا » .

عشرة ، وإن شئت أَسْكَنْتَ (الشين)^(١) فقلت : إِحدى عشرة ، وما
ضمت إلى العشرة باقٍ على حاله تقول : ثلاثة عشر رجلاً ، بـ «
الباء » في المذكر ، وثلاث عشرة امرأة بسقوطه في المؤنث ، والاسمان
مبنيان على الفتح / لا إعراب لهما إلا (اثني عشر) ، فإن الأول ٥٥ بـ
مُعرَبٌ فيه ، تقول : جاعي اثنا عشر ، ورأيت اثنى عشر ، و مررت باثني
عشر «^(٢) .

الشرح : قد ذكرنا العلة في وقوع تأنيث الأعداد بالعكس من
تأنيث جميع الأشياء وما يتعلّق بتمييزها مفردةً ومركبةً في الضرب الثاني
من الفصل الرابع من الكتاب فلا نعيدها^(٣) .

(١) الكسر لغة أهل نجد ، والتسكين لغة أهل الحجاز ، انظر مختار الصحاح(عشر).

(٢) ط ٦٧ .

(٣) انظر ص ٢٤٣ .

[« باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي :]

اعلم أنَّ الكلامَ مدارُه على ثلاثةِ معانٍ : الفاعليةِ ، والمفعوليةِ ،
والإضافيةِ ، فالرُّفعُ للفاعلِ ، والتَّنصُّبُ للمفعولِ ، والجُرُّ للمضافِ إِلَيْهِ ، وَمَا
خرجَ منها فمَحْمُولٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ بِأَصْلٍ .

فالمحمولُ على الفاعلِ المبتدأ والخبرُ واسمُ (كان) وأخواتها وخبرُ
(إنَّ) وأخواتها ، والمحمولُ على المفعولِ خبرُ (كان) واسمُ (إنَّ)
والحالُ والتمييزُ^(١) .

الشرح : المراد بالإعرابِ الأصليِّ : أنَّ المعنى يقتضيهِ ، ويغير
الأصليِّ ما حُملَ على الأصليِّ على سبيلِ الفرعيةِ وإنْ لم يُوجَد المعنى
المقتضي ، فمثَالُ الْأُولِيِّ : الفاعلُ ، والمفعولُ ، والمضافُ إِلَيْهِ ، ومثالُ الثَّانِيِّ :
ما نَكَرَه في المتن . وينبغي أن تعلمَ أَنَّه إذا حُملَ الشيءُ عَلَى غيرِهِ في
الإعرابِ أو البناءِ فلا بدَّ من وجَهٍ يُعْتَبَرُ حتَّى يجوزُ الحَمْلُ عَلَيْهِ .

فإنْ قيلَ : بَيْنَ لِي الوجهُ المعتبرُ فيما حُملَ عَلَى الفاعلِ ، والمفعولِ ،
والمضافِ إِلَيْهِ ؟ . قيلَ : أَمَّا المبتدأ فالوجهُ في حمله عَلَى الفاعلِ^(٢)
مُشَابِهَتُهُ إِيَّاهُ في كونه مُخْبِرًا عَنْهُ .

(١) ط ٦٨ .

(٢) ذهب بعض النحاة إلى أن المبتدأ هو الأصل والفاعل محمول عليه ، وقيل العكس ، وقيل كل واحد منهما أصل .

انظر التصرير ١٥٤/١ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٧٣/١ ، وحاشية
الصياغ على شرح الأشموني ١٩٦/١ .

فإن قيل : إذا استويا في الحكم فلم جعل الفاعل أصلًا والمبتدأ فرعًا ؟ . قيل : لأن الفعل أصل في الإخبار ، فالفاعل أصل في كونه مخبراً عنه ، ولهذا يلزم أن يكون خبر المبتدأ فعلاً أو متضمناً لمعنى الفعل .

فإن قيل : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً يجب أن يستويا في الأصلية ؟ . قيل : إذا قلت : زيد خرج ، فالفعل خبر عن الضمير في الحقيقة والجملة خبر عن (زيد) ، والأصل أن يكون الخبر مفرداً فاستحق الفاعل الأصلية بدون المبتدأ .

وأما الوجه في حمل خبر المبتدأ على الفاعل أنه خبر ثانٍ من الجملة كما أن الفاعل كذلك ، وإن شئت قلت : حمل عليه بواسطة ، وذلك أن الخبر هو المبتدأ وإذا كان هو هو حسناً أن يكونا في الحكم على سواء .

وأما الوجه في حمل خبر « إن »^(۱) على الفاعل^(۲) ما ذكرنا في باب « إن »^(۳) من مشابهة هذه الحروف الأفعال وإن كان معهول الفعل فاعلاً أو مفعولاً لزماً في معهول ما يحمل على الفعل / أن يكون محمولاً ۱/۵۶ على الفاعل والمفعول .

(۱) في الأصل : « كان » .

(۲) مطمدة في الأصل .

(۳) انظر ص ۱۳۹ .

وأَمَّا الوجهُ في حَمْلِ خبرٍ «كَانَ» ، والحالِ ، والتَّميِيزُ عَلَى المفعولِ فمُتَّحِدٌ في الْكُلِّ وَهُوَ كُونُهَا فضْلَةً فِي الْكَلَامِ كَمَا أَنَّ المفعولَ كَذَلِكَ^(١) ، تقولُ : ضربَ زَيْدَ عَمْرًا ، فـ «عَمْرًا» فضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ ، فَكَذَلِكَ : جازَ زَيْدَ راكِبًا ، وَطَابَ زَيْدَ نَفْسًا فَضْلَةٌ فِيهِ .

وأَمَّا الوجهُ في حَمْلِ الْجَرِّ غَيرِ الْأَصْلِيِّ عَلَى الْأَصْلِيِّ ، فَهُوَ دُخُولٌ زِيادةً حِرْفَ الْجَرِّ عَلَيْهِ ، أَمَّا الإِضَافَةُ الْلُّفْظِيَّةُ فَلَا سَتُوا هُمَا [فِي]^(٢) الإِضَافَةِ^(٣) حُمِلَ هَذَا عَلَى ذَلِكَ^(٤) .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْمَحْمُولِ عَلَيْهِ فِي حِرْفِ الْجَرِّ ، أَنَّ «الْبَاءَ» فِي قُولُنَا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي تَعْدِيَةِ مَعْنَى الْفَعْلِ إِلَى الْأَسْمَ بِحِيثُ لَوْ لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَهُمَا لَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ بِخَلَافِ «الْبَاءَ» فِي قُولُكَ : أَلْقَى بِيَدِهِ ، وَيَحْسُبُكَ زَيْدًا ، لَأَنَّكَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَوْسُّطِهِ بَيْنَهُمَا ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى : أَلْقَى يَدَهُ ، وَجَسَبَكَ زَيْدًا ، فـ «الْبَاءَ» إِذَا وُجُودُهُ وَعَدْمُهُ سَوَاءٌ ، وَتُزَادُ هَذِهِ «الْبَاءَ»^(٥) فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ : أَحْدُهَا الْفَاعِلُ فِي : ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(٦) وَثَانِيَهَا الْمَفْعُولُ نَحْوُ :

(١) انظر المقتضى ٦٧١/١ .

(٢) زِيادةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٣) قال الجرجاني في المقتضى ٢/٨٢٢ : «أَلْعَمْ أَنَّ الْجَرِّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ ، وَالْإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبِيْنِ إِضَافَةُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ ، وَإِضَافَةُ حِرْفٍ إِلَى اسْمٍ » بِتَصْرِيفِ .

(٤) انظر المرتجل ٢١٨ فَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرَحُ ابنِ يَعْيَشِ ٢/١١٧ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٨ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١/١٢٠ ، وَالْمَغْنِي ١٤٤ .

(٦) سُورَةُ الرَّعْدِ الآيَةُ ٤٣ .

﴿ وَلَا تَلْقُوا يَدِيْكُمْ ﴾^(١)

وثلاثها المبتدأ : بحسبك أن تفعل ، ورابعها الخبر نحو :

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِحَكْمَ الْحَكَمِينَ ﴾^(٢)

وأما الفرق بين الإضافة الحقيقة واللفظية^(٣) أن الحقيقة تفيد تعريفاً في المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة بخلاف اللفظية فإنها لا تفيد ذلك ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « هَذِي أَبْلَغُ الْكَعْبَةَ »^(٤) فجعل « بالغاً » صفة لـ « هدياً » ، ولو تعرّف بالإضافة إلى المعرفة لما جاز وصف النكرة ، وإنما لم يتعرّف باللفظية ؛ لأنّه في معنى الانفصال . ومعنى بالانفصال أنا نعرف له أصلًا يقتضي نصبه أو رفعه ، و « البالغ » يقتضي نصب « الكعبة » على المفعولية و « الحسن » يقتضي الرفع في « الوجه » على الفاعلية في قوله : مررت بـ رجل حـسن الوجه .

ووجه آخر وهو أن يقول : الإضافة الحقيقة تكون بمعنى « من » أو بمعنى « اللام » فلا يتصور ذلك في اللفظية ؛ لأنّه لا يكون قوله : « بَلَغَ الْكَعْبَةَ »^(٥) بمعنى : بالغاً من الكعبة أو للكعبة ، وكذلك لا يكون معنى « حسن الوجه » من الوجه أو للوجه ، فهذا هو الفرق بين الإضافتين .

(١) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

(٢) سورة التين الآية ٨ .

(٣) انظر الفرق بين الإضافتين الحقيقة واللفظية في المفصل ١٠٢ - ١٠٤ ، والهمع ٢٦٩ - ٢٦٨/٤ .

(٤) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٥) سورة المائدة الآية ٩٥ .

[التمييز]

قال رحمة الله : « والتمييز على ضربين : أحدهما : أن يكون بعد تمام الكلام مثل : طاب زيد نفساً ، وقد تقدم ذكره^(١) ، والثاني : أن يكون بعد تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم أن يكون مُمتنعاً عن الإضافة وذلك على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مضافاً فلا يمكن إضافته ثانياً نحو^(٢) : لله دره رجالاً ، فـ « دره » قد أضيف إلى (الهاء) فامتنع من الإضافة إلى « رجل » فنصلب ، ومثله : زيد أحسن الناس وجهها ، وأكرم مِنْكَ أباً .

والثاني : أن يكون في الاسم « نون » تشيبة أو جمع / أو تنوين^{٥/ب} كقولك : عشرون درهماً ، وفي المقادير نحو : مَنْوان^(٣) سَمْناً ، وقَفيزان^(٤) بُرًّا ، وما في السماء قَدْرُ راحَةِ سَحَابَةِ .

والثالث : أن يكون في تقدير التنوين وذلك في « ثلاثة عشر » وأخواتها ، فـ « عشر » في تقدير التنوين : لأن الأصل ثلاثة عشرة^(٥) .

الشرح : لا ينتصب التمييز عند التحوين إلا بعد تمام الكلام ، أو بعد تمام الاسم ؛ لأن انتصابه على التشبيه بالفعل قولهم : طاب زيد

(١) انظر ص ١٢٢ .

(٢) في ط ٦٨ : « لله دره فارساً ، ولـ ملؤه عَسَلاً ، ولـ مـثـله رـجـلاً ... » .

(٣) مـنـوان : مـثـنى (ـمـنـاـ) وـهـوـ كـيـلـ أوـ مـيـزـانـ يـوزـنـ بـهـ . انـظـرـ اللـسـانـ فـيـ (ـمـنـ) .

(٤) قـفـيـزانـ مـثـنى (ـقـفـيـزـ) وـهـوـ مـكـيـالـ مـعـرـوفـ وـهـوـ ثـمـانـيـ مـكـاـكـيـكـ عـنـ أـهـلـ الـعـرـاقـ . انـظـرـ التـاجـ فـيـ (ـقـفـنـ) .

(٥) ط ٦٩ .

نفساً بمنزلة : ضرب زيد عمرأ ، و « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا »^(١) بمنزلة : ضرب زيد عمرأ ، ورطل زيتا بمنزلة : ضارب زيدا ، ومنوان سمنا بمنزلة : ضاريان زيدا ، وعشرون درهما بمنزلة : ضاربون زيدا .

أما التمييز بعد تمام الكلام فقد تقدم ذكره في النصوصات الخاصة^(٢) ، وينبغي أن تعلم الآن التمييز بعد تمام الاسم . اعلم أن الاسم يتم بالأمرتين : بالإضافة ، وبما يعقب الإضافة وهو أربعة أشياء : التنوين ، ونون الثنائية ، ونون الجمع ، وتقدير الثنين وهو في المركبات من الأعداد وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر .

وأكثر ما يتضي التمييز من المفردات (المقادير) ، وهي على خمسة أقسام : المكيل نحو : قفيزان برأ ، والوزن نحو : منوان سمنا ، والمساحة نحو : ما في السماء قدر راحة سحابا ، والعدد نحو : خمسة عشر رجلا ، وعشرون درهما ، والقياس نحو : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا »^(٣) .

وقد يكون في غير المقادير نحو : وَيَحَّهُ رجُلًا ، وَلَلَّهِ دُرُّهُ فارسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ ناصِرًا .

(١) سورة آل عمران الآية ٩١ .

(٢) انظر ص ١٢٢ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٩١ .

فصل

ويجوز لك أن تمحّفَ التنوينَ ، ونونَ التثنية عما تمَّ بهما وتضييقه إلى تمييزه فتقول : رَطْلُ خبزٍ ، ومتّوا سمنٍ ؛ لأنَّه لا يخلُ ذلك في المعنى كما ترى ، ولا يجوز ذلك فيما تمَّ بالإضافة ، ونون الجمع .

وتقدير التنوين أن تفعّل مثل ذلك فيه لأدائه^(١) إلى فساد المعنى ، لو قلت : ملءُ ذهبٍ ، وخمسةِ رجلٍ ، في « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا »^(٢) وخمسةِ عشرَ رجلاً أَحَلْتَ^(٣) .

وأمّا في (عشرون) وأشباهه من العقود فإنَّه لا يجوز أيضًا حذفَ (النون) منها ؛ لأنَّ (النون) فيها بمنزلةِ الجزء من تركيب الكلمة ؛ لأنَّه ليس بجمع «العشر» في الحقيقة بدليل أنَّه لو كان كذلك لوجب أن لا تقع على أقلَّ من ثلاثةِ كما أنَّ «مسلمون» لا يقع على أقلَّ من ثلاثة منهم ، وكذلك «ثلاثون» لا يكون جمعًا للثلاث في الحقيقة ولو كان كذلك لجاز وقوعه على التسعة^(٤) ، / ولما استوى المذكُور والمؤنث فيها ، وكذلك ١٥٧ الحكم في أربعون ، وخمسون وسائر العقود .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) سورة آل عمران الآية ٩١ .

(٣) في الحاشية : « أي : أتيت بالحال » .

(٤) قال الأشمعوني في شرحه على الآئفية ٨٢/١ :

« (عشرون) وبابه إلى التسعين الحق في الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم انطلاق (ثلاثين) مثلاً على « تسعة » و (عشرين) على « ثلاثة » ، وهو باطل » .

وَظَهَرَ لِكَ بِهَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُوضِوعَةٌ لِهَذِهِ الْجَمِلِ مِنِ الْمُسَمَّيَاتِ كَمَا هِيَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَذَّفَ «النُّونُ» مِنْهَا وَيُضَافَ إِلَى تَمِيزِهَا كَمَا يَجُوزُ فِي : ضَارِبُو زِيدٍ ، وَمُسْلِمُو عَمْرٍو .

فَإِنْ قِيلَ : عَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ إِضَافَتِهَا مَعَ ثَبَاتِ «النُّونَ» فِيهَا ؟ . قِيلَ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا رَأَيْتَ ؛ لَأَنَّهَا مُشَبِّهَةٌ بِجَمِيعِ السَّلَامَةِ وَلِهَذَا أَعْرَبَ إِعْرَابَهُ ، فَإِقْرَارُ «النُّونَ» نَظَرًا إِلَى أَصْلِهَا وَالْإِعْرَابِ ، وَنَصْبُ التَّمِيزِ نَظَرًا إِلَى مُشَابِهَتِهَا جَمِيعَ السَّلَامَةِ ، وَلِعُمْرِي إِنَّ هَذَا لَجَيْدٌ جَدًّا^(۱) .

[تَمِيزُ «كَم»]

قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ : « وَمِنْ التَّمِيزِ «كَم» وَلِهِ مَعْنَيَانٌ : الْاسْتِفَاهَامُ وَالْخَبْرُ ، وَهُوَ فِي الْاسْتِفَاهَامِ بِمَنْزِلَةِ (عَشْرُونَ) تَقُولُ : كَمْ رَجُلٌ جَاءَكَ ؟ كَائِنَ قَلْتَ : أَعْشَرُونَ رَجُلٌ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ ، وَأَمَّا الْخَبْرُ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (مَائَةٍ) مَرَّةٍ كَفُولَكَ : كَمْ رَجُلٌ جَاءَكَ ، الْمَعْنَى : كَثِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ جَاءَكَ ، وَبِمَنْزِلَةِ (عَشَرَةَ) أَخْرَى نَحْوِهِ : كَمْ رَجُلٌ جَاءَكَ ، وَيُضَافَ إِلَى الْجَمِيعِ كِعْشَرَةِ رِجَالٍ ، فَهَذَا هُوَ النَّصْبُ غَيْرُ الْأَصْلِيِّ »^(۲) .

(۱) قَالَ الرَّضِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَّةِ ۱۵۴/۲ :

« أَمَا عَشْرُونَ وَأَخْوَاتِهِ فَلَأَنَّ النُّونَ لَيْسَ لِلْجَمِيعِ حَقِيقَةً حَتَّى تُحَذَّفَ بِلَيْسَ هِيَ مُشَبِّهَةُ بِهَا ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ يَقَالُ أَرْضُو زِيدٍ وَهَذِهِ النُّونُ مَثَلُهَا ؟ . قَلْتَ : بِلَنْ عَشْرُونَ وَأَخْوَاتِهِ أَبْعَدُ مِنْهَا مِنْ نُونِ الْجَمِيعِ ، لَأَنَّ أَرْضُونَ جَمِيعَ الْأَرْضِ حَقِيقَةٌ ، بِخَلْفِ عَشْرِينَ فَإِنَّهَا لَيْسَ بِجَمِيعِ عَشَرِ ، وَلَمْ تَمْكِنْ إِضَافَةُ مَعِثَابَاتِ النُّونِ أَيْضًا لِمُشَابِهَتِهَا لِنُونِ الْجَمِيعِ » مَنْقُولٌ بِتَصْرِيفِهِ . وَانتَظِرْ الْمُقْتَضَى ۷۳۱/۲ .

(۲) ۶۹ ط.

الشرح : اعلم أن « كم »^(١) اسم مبني ؛ لتضمنه معنى همزة الاستفهام ؛ لأنّه سؤال عن العدد كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « كيف » سؤال عن الحال ، و « متى » سؤال عن الزمان ، وسبب بنائهما متحدة وهو تضمنها معنى الهمزة .

فاما « كم » فعلٍ وجهين : استفهاميّة ، وخبرية ، فالاستفهاميّة تنصب مميّزها مفرداً نحو : كم رجلاً عندك ؟ وانتصابه على التمييز ، وحمله بعض النحوين^(٢) على (أحد عشر) ، وحمله الشيخ على (عشرون)^(٣) .

أما الوجه في حملها على (أحد عشر) وجدان مميّزها مفرداً منصوياً ، فتأول الميزات مفرداً منصوياً في (أحد عشر) ، فلزم حملها عليه وجعل العلة في نصب مميّزها بعد تمام الاسم تقدير التنوين ؛ لأن البناء يمنع دخول التنوين كما ذكرنا في المركبات من الأعداد ، وحمل الشيخ إياها على (عشرون) أحسن وأولي ؛ لأن (عشرون) أول عدد غير مركب جاء تمييزه مفرداً منصوياً ، فحصل الشبه بينها وبين (عشرون) من جهتين : المعّيّن والمميّز ، فصار حمله على (عشرون) أقوى وأولي بذلك ، ولا يظن ظان لا يستفهم بها عن عدٍ أقل من أحد

(١) انظر المقتضب ٤/٣٢٣ ، والجمل ١٣٤ ، والمعنى ٢٤٣ .

(٢) منهم الزمخشري انظر المفصل ٢١٧ ، والتخمير ٢٠٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٢٦/٤ .

(٣) هذا مذهب معظم المتقدمين ، انظر المقتضب ٥٥/٢ ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمقتصد ٧٤٤/٢ ، والمعنى

٧٨/٤ .

عشر أو عشرين أو أكثر منها؛ لأنّ ما ذكرنا من الشَّبَهِ يرجعُ إلى الْفَظِ دون المعنى .

فأمّا العلَّةُ في انتصابِ مميّزها على قوله رفعُ الالتباسِ بين الخبرية والاستفهمامية ، وذلك أنَّ الخبرية تكون لتكثيرٍ ما أضيفَ إليه ، والتكثيرُ تكون دلالته إما باللفظ وأمّا بالمعنى ، فاللفظيَّ يكون بالجمع نحو : كم رجالٍ ، والمعنويُّ يكون بالفرد / المجرور نحو : كم رجلٍ ؟ ٥٧/ب لأنَّه مميّز المائة فما وراعها ، فلم يبق للاستفهماميةِ إلا المفرد المنصوب ؛ لأنَّ التمييز في الأعداد لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة .

وقيل : إنما تتصبُّ الاستفهمامية لطلب الفعل دون الخبرية^(١) .
ومثاله : أزيداً ضربتُه ؟ .

فصل

ويجوز وقوعهما في محلّ الحركات الثلاث : الرفعُ على الابتداء مثلاً الاستفهمامية : كم درهماً عندك ؟ على معنى : أيٌ عددٌ من الدراماً حاصلٌ عندك ؟

ومثال الخبرية : كم غلام ، أو كم غلمةٍ لك ، المعنى : كثير من الغلمان كائنٌ لك ، ولا يجوز وقوعها فاعلةً ؛ لأنَّ لها صدر الكلام ، ولا يقع الفاعل على صدر الكلام .

(١) انظر تعليق نصب مميّز (كم) الاستفهمامية في المقتصد ٢/٧٤٤ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٢٩ ، وشرح الكافية ٢/٩٦ ، والهمج ٤/٧٨ .

والنَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ مَثَالُ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ : كم رجلاً رأيتَ ؟ ،
المعنى : أي عددٍ من الرجال رأيتَ ؟ .

ومثالُ الْخَبْرِيَّةِ : كم غلامٌ ، أو غلْمَةٌ ملَكٌ ، المعنى : كثيراً من
الغلمان ملَكٌ .

والجُرُّ عَلَى الإِضَافَةِ أَو بِحُرْفِ الْجَرِّ ، مَثَالُ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ : زِنْقَ كم
رجلاً أنفقَتَ ؟ ، المعنى : زِنْقَ أي عددٍ من الرجال أنفقَتَ ؟ .

ومثالُ الْخَبْرِيَّةِ : زِنْقَ كم رجلٍ أَو رجاليٍّ أنفقَتُ ، المعنى : زِنْقَ كثِيرٍ
من الرجال أنفقَتُ .

وحرفُ الْجَرِّ نَحْوُ : بِكُمْ رجلاً مَرَرْتَ ؟ وفِي الْخَبْرِيَّةِ : بِكُمْ رجليٍّ أَو
رجالٍ مَرَرْتُ .

فصل

ويجوز حذف مُفسِّرها عند دلالة الحال تقول : كم صُمِّتَ ؟ أي : كم
يُوماً ؟ وكم سرتَ ؟ أي : كم فرسخاً ؟ ، وكم مالكَ ؟ أي : كم ديناراً أو
درهماً ؟ قال :

﴿ كَمْ لِتَشْتَمِرُ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (١) ،

﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا مِنْ نَّوْرٍ ﴾ (٢) ،

(١) سورة المؤمنون الآية ١١٢ .

المعنى : كم ستة ليثتم . انظر إملاء ما منْ به الرحمن ١٥٢/٢ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢١١ .

وَكثِيرًا مَا يقع «مِنْ» بعْدَ الْخَبْرِيَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(١)

وَكَمْ مِنْ قَرِيبَةٍ أَهْلَكْتَهَا^(٢)

وَيَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا مُفْرِداً حَمْلًا عَلَى الْلَّفْظِ نَحْوَ : كَمْ جَاءَكُ ،

وَمُجْمُوعًا حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى نَحْوَ قَوْلِهِ :

﴿ وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾^(٤)

وَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْخَبْرِيَّةِ وَمُمِيزَهَا نُصِّبُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

كَمْ تَأَلَّنَيْ مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ إِذْ لَا أَكَادُ مِنِ الْإِقْتَارِ أَحْتَولُ^(٥)

وَقَدْ جَاءَ الْجُرُّ مَعَ الْفُصْلِ فِي الشِّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدٍ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٌ نَفَاعٌ^(٦)

(١) سورة النجم الآية ٢٦ .

(٢) هَذَا مَثَلٌ ، وَلَا يَسِّرُ بِأَيَّةٍ .

(٣) سورة الأعراف الآية ٤ .

(٤) سورة النجم الآية ٢٦ ، وانظر البيان ٢٩٨/٢ .

(٥) الْبَيْتُ لِلْقَطَامِيِّ . اَنْظُرْ : الْدِيْوَانَ ٦ ، وَالْكِتَابَ ١٦٥/٢ ، وَاللَّمْعَ لِابْنِ جَنِيِّ ٢٢٧ ، وَالتَّخْمِيرَ ٢٠٩/٢ ، وَقَدْ قَالَ مَحْقِقُهُ أَسْتَانَثَا دِرْ / عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعَثْمَانِيِّ : «تَبَيَّبَهُ : لَمْ أَجِدْ مِنْ رَوَاهُ (أَحْتَولُ) إِلَّا

الْخَوَارِذِمِيُّ ، وَالْمَشْبُتُ فِي الْمَصَادِرِ (أَحْتَلُ) وَهِيَ رِوَايَةُ الْدِيْوَانِ » . وَيَرْوِي أَيْضًا (أَجْتَمَلُ) بِالْجَيْمِ

أَيْ : أَجْمَعَ الْعَظَامُ لِأَخْرَجِ وَدَكَاهَا وَأَتَعَلَّلُ بِهِ ، اَنْظُرْ الْخَرَازَةَ ٤٧٩/٦ .

وَوَدَدْ مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِيِّ ٦٠/٣ ، وَالْإِنْصَافِ ٣٠٥ ، وَالْهَادِي فِي الإِعْرَابِ لِابْنِ الْقَبِيسِ ١٤٠ .

وَمَعْنَى (أَحْتَولُ) : اسْتَعْمَلَ الْحِيلَةَ فِي طَلْبِ الْقُوتِ .

(٦) الْبَيْتُ لِلْفَزِيدِيِّ . اَنْظُرْ شِرْحَ اَبْنِ يَعْيَشَ ٤/١٢٢ ، وَالْعِنْيَنِيِّ ٤/٤٩٢ ، وَالْخَرَازَةَ ٦/٤٧٦ .

وَوَدَدْ مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ فِي : الْكِتَابَ ١٦٨/٢ ، وَالْمَقْتَضِيِّ ٦٢/٣ ، وَالْإِنْصَافِ ٣٠٤ ، وَالتَّخْمِيرَ ٢١٠/٢ .

وَيَرْوِي : فِي بَنِي بَكْرٍ بْنِ سَعْدٍ ...

وَالْدَّسِيعَةُ : الْعَطِيَّةُ .

و « كَائِنٌ » بمعنى كم الخبرية وينصب مميّزاً مفرداً لتماميتها بالتنوين ، والأكثر أن يُستعمل مع « مِنْ » قال الله تعالى : **« فَكَائِنٌ مِّنْ قَرِيْكَةَ أَهْلَكَنَّهَا »**^(١) .

ومما يقتضي التمييز « كَذَا » ؛ لأنّه كناية عن عددٍ مبهم ، وينصب مميّزاً / كما في « كم » و « كَائِنٌ » إذا كان « كم » استفهامية . ١/٥٨

ويتعلق بها مسائل تذكر في كتب الفقه في « الأقارب »^(٢) منها قولهم : على كذا درهماً^(٣) ، لم يصدق في أقل من عشرين درهماً ؛ لأنَّ أقلَّ ما يكون تمييزُ غير المركب مفرداً منصوباً (عشرون) ، وهذا يؤيد تشبيه « كم » بعشرين دون أحد عشر كما ذكرنا .

ولو قال : كذا كذا درهماً ، لم يصدق في أقل من أحد عشر درهماً ؛ لأنَّ أقلَّ ما يكون مركباً من الأعداد مع مفرد التمييز (أحد عشر) .

ولو قال : كذا وكذا درهماً ، لم يصدق في أقل من واحد وعشرين^(٤) درهماً ؛ لأنَّ أقلَّ ما يكون العطف حاصلاً في الأعداد مع إفراد التمييز (واحد وعشرون)^(٥) والله أعلم .

(١) سورة الحج الآية ٤٥ ، وفي الأصل : « وكائين » .

(٢) الأقارب : جمع إقرار ، والإقرار الإذعان للحق والاعتراف به .

انظر اللسان في (قرد) .

(٣) انظر هذه المسألة في الكوكب الدربي ٢٤١ .

(٤) في الأصل : « أحد وعشرين » .

(٥) في الأصل : « أحد وعشرين » .

[الجر غير الحقيقي]

قال رحمة الله : « وأما الجرُّ غيرُ الحقيقِي فعلى ضربين : أحدهما : أن يكون بزيادة حرف الجرِّ نحو : ألقَى بيده ، وبحسْبِك أن تفعل^(١) . والثاني : أن تكون الإضافة لفظيَّة وهي على ضربين : أحدهما أن يكون المجرور منصوبًا في المعنى كقوله تعالى : ﴿ هَذِيَابَأَلْكَعْبَة ﴾^(٢) ، المعنى : بالغَة الكعبَة ، وكذا كلُّ اسم فاعلٌ أضيف إلى المفعول^(٣) . والأخر : أن يكون المجرور مرفوعاً في المعنى كقولك : مررتُ بِرَجُلٍ حسِنَ الوجه ، والمعنى : حسن وجهه ، وكذا كلُّ صفةٍ أضيفت إلى ما هي له في المعنى نحو : [الحسن الوجه]^(٤) لأنَّ الْحُسْنَ لِلوجه ، وقد أضفت (حسناً) في اللُّفْظِ إِلَيْهِ فاعرَفُهُ .

وإعرابُ الفعل غير حقيقيٌّ كُلُّه ، إذ لا يتصورُ فيه فاعليَّة ولا مفعوليَّة^(٥) .^(٦)

الشرح : قد بيَّنَا في باب « الإعراب الأصلي وغير الأصلي » .

المراد بالجر غير الحقيقي ، ووجه حملِه على الحقيقي ، فلا نعيده^(٧) .

(١) بعده في ط ٦٩ : « والمعنى : ألقَى بيده ، وبحسْبِك أن تفعل » .

(٢) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٣) بعده في ط : « نحو : مررت بِرَجُلٍ ضاربٍ أخيه ، وضاربٍ زيدٍ » .

(٤) إضافة من ط ٧٠ .

(٥) بعده في ط : « ولا إضافة » .

(٦) ط ٧٠ .

(٧) انظر ص ٢٢٠ .

[أقسام الإعراب]

قال رحمة الله : « قِسْمَةٌ أُخْرَى فِي الإِعْرَابِ . اعْلَمُ أَنَّ الْإِعْرَابَ صَرِيحٌ وَغَيْرُ صَرِيحٍ . فَالصَّرِيحُ عَلَى ضَرِبَيْنِ : أَحَدُهُمَا بِالْحَرْكَاتِ ، وَالْآخَرُ بِالْحُرُوفِ كَمَا تَقْدِمُ ، وَغَيْرُ الصَّرِيحِ : أَنْ تَكُونُ الْكَلْمَةُ مُوْضِوَّةً عَلَى وَجْهٍ مُخْصُوصٍ مِنْ الْإِعْرَابِ فَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمُضْمِرِ نَحْوَ : « أَنْتَ » فَإِنَّهُ وُضُعَ لِلْمَرْفُوعِ ، وَمُثَلُهُ « إِيَّاكَ » فَإِنَّهُ وُضُعَ لِلْمَنْصُوبِ . وَالْمُضْمِرُ مَتَّصِلٌ ، وَمَنْفَصِلٌ ، وَمَسْتَكِنٌ ، فَالْمَتَّصِلُ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ ، مَرْفُوعَةً اثْنَا عَشْرَ : أَنْتَ ، أَنْتِ ، وَأَنْتَمَا ، وَأَنْتَنَ ، وَأَنَا ، وَنَحْنُ ، وَهُوَ ، وَهُمَا ، وَهُمْ ، وَهِيَ ، وَهُنَّ ، وَمَنْصُوبَةً : إِيَّاكَ^(١) ، وَإِيَّاكُمَا ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكُنَّ ، وَإِيَّايِ ، وَإِيَّانَا ، وَإِيَّاهُ^(٢) ، وَإِيَّاهُمَا ، وَإِيَّاهُنَّ ، / وَلِيُسْ لَهُ ٥٨/ب مجرود^(٣) .

الشرح : اعلم أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِعْرَابَ بِالْحَرْكَاتِ ، وَالْحُرُوفِ صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةً^(٤) عَلَى الْكَلْمَةِ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نَفْسُ الْكَلْمَةِ ، أَوْ جَارِيَّةٌ مَجْرِيَ الزِّيَادَةِ^(٥) ، فَيُرْجِعُ التَّغْيِيرَ إِلَى تَلْكَ الزِّيَادَةِ دُونَ نَفْسِ الْكَلْمَةِ أَوْ مَعْنَاهَا ، فَيَدْخُلُ هَذَا النَّوْعُ مِنِ الْإِعْرَابِ فِي فَحْوِي الْحَدِّ

(١) بَعْدَهُ فِي ط٦٧ : « إِيَّاكَ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ط٦٧ : « وَإِيَّاهَا » .

(٣) ط٦٧ .

(٤) فِي الْحَاشِيَّةِ : « أَرَادَ بِهَا الْأَلْفُ وَالْوَاءُ وَالْيَاءُ فِي نَحْوِ (أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَفِيكَ) لِأَنَّهَا أَصْوَلُ حُرُوفِ إِعْرَابِ لَكُنْ جَرَتْ مَجْرِيَ الزِّيَادَةِ وَصَارَتْ دَلَالَاتِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ » .

(٥) انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعْيَشَ ٤٩/١ - ٥٠ ، وَالتَّصْرِيفَ ١/٥٨ ، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيَّ ١/٥٥ .

الذى قلنا : إن الإعراب تغير يلحق آخر الكلمة لفظاً أو تقديرأً لغير
العامل في أولها .

أما إذا أردت أن تجعل المرفوع منصوباً لزمك أن تضع مكانه كلمة
أخرى نحو قوله : ما جاعني أحد إلا أنت ، فقلت : إلا إياك ، أو أردت
المنصوب بدل المرفوع ، فلم يكن هذا إعراباً صريحاً .

ولأنما يحكم به مرفوع أو منصوب أو مجرور باعتبار أحوال
المظهر في وقوعه هذه الموضع المختلفة .

قولك في « ضربته » ، أن (التاء) مرفوع و (الهاه) منصوب بمعنى
أنه لو وضع مكان التاء « زيد » لكان مرفوعاً بالفاعلية ، ومكان الهاه
« عمرو » لكان منصوباً بالمفعوليّة وهو قوله : ضرب زيد عمرأً .

وكذلك الهاه في « غلامه » مجروراً ، لأن المضاف إليه إذا كان
ظاهراً يكون مجروراً نحو : غلام زيد ، والقياس على هذا في الجميع .

[المضمرات]

فصل

المضمرات مبنية^(١) ، وسبب بنائهما مشابهتها الحرف لاحتياجها
إلى مذكر يعود إليه أو في حكم المذكر كالحرف في احتياجه إلى غيره ،
وهو على ضربين : ضرب مُستَقِلٌ بنفسه مُستغنٍ عن اتصاله بغيره
كالمظهر نحو : هو ، وإياك ، ويسمى منفصلاً .

(١) انظر الكتاب ٢-٥، والمقتبس ٣/١٨٦، والمرتجل ٢٧٨ .

وضربٌ لا ينفكُ عن اتصاله بغيره من اسم ، أو فعل ، أو حرف
نحو : غلامه ، وضربيه ، ومرأبه ، ويسمى متصلًا .

ثم هو على ضربين : ضربٌ يُتَفَّظُ به كما مرّ ويسمى بارداً ،
وضربٌ يُثْوَى ولا لفظ له نحو : زيدٌ ضربٌ ، ويسمى مستكناً ومستتراً .

الضرب الأول من الضمائر المنفصلة وهي على ضربين : مرفوع
ومنصوب ، فالمرفوع اثنا عشر : الأول (أنت) « الهمزة » و« النون »
للاسم ، و« التاء » للخطاب مفتوح للمذكر مكسور للمؤنث^(۱) ، (أنتما)
للمثنى من المخاطبين و« التاء » للخطاب و« الميم » لمُجاوزةِ المفرد
و« الألف » لدلالةٍ على أنه ضمير مثنى ، (أنتم) لجميع المخاطبين
أصله « انتمو » حذفت « الواو » تخفيفاً ، (أنتم) لجماعة المخاطبات ،
(أنا) للمتكلم فالاسم للألف والنون و« الألف » الآخر للوقف^(۲) ، (نحن)
للمتكلّم ولمن معه واحداً كان أو أكثر ، ويجوز / أن يُعبّرَ الواحدُ بها عن
نفسه إذا كان عظيماً قال الله تعالى :

﴿ نَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْفَصَصِ ﴾^(۳)

وهو جمْعٌ لا واحدٌ له من لفظه ، وتحريك آخره للتقاء الساكنين
وَخُصَّ بالضم دلالةً على القوَّةِ .

(۱) هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و(التاء) ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط . انظر الهمع ۲۰۸/۱ .

(۲) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيين أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة .
انظر التصريح ۱۰۳/۱ ، والهمع ۲۰۷/۱ - ۲۰۸ ، وشرح الأشموني ۱۲۶/۱ .

(۳) سورة يوسف الآية ۲ .

« هوَ لتعيينِ الغائبِ المذكُورِ ويني على الفتح هرّبًا من الضمّ التي تؤدي إلى اجتماع ثلاثة ضمماتٍ ، ومن الكسرة المستقلة في (الواو) . و « هيَ لتعيينِ الغائبِ ويني على الفتح هرّبًا من الخروج من الكسرة إلى الضمة ومن اجتماع ثلاثة كسرات .

« هما » للثنى من الغائبين أو الغائبتين ، « هم » لجماعة الغائبين ، « هنّ » لجماعة الغائبات ، فهذه الضمائرُ الاثنا عشر هي المرفوعة المنفصلة .

فصل

وأمامَ النصوبية المنفصلة « إياكَ » الاسم « إياً »^(١) و « الكافُ » لبيان الخطاب ، ولا يجوز أن تأتي بها عقيبَ الفعلِ في محلّ (الكاف) التي في « ضربتُكَ » فتقول: ضربت إياكَ، وكذلك الحكمُ في سائر الضمائر النصوبية المنفصلة إلا أن يكون بين الفعل وبينها فاصلٌ قال الله تعالى :

﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِلَيَاهُ﴾^(٢)

وقال : (أمرَ إلَّا تَعْبُدُوا إِلَيَاهُ)^(٢)

وقد يُستعمل « إياكَ » في التّحذير ويلزمها (الواو) فقال : إياكَ والأسد أي : اتق نفسكَ أن تتعرّض له .

(١) هذا ما قال به البصريون ، وقال الكوفيون أن (إياً) عmad والضمائر هي التي تليها ، وهناك أقوال أخرى انظرها في الإنصاف ٦٩٥/٢ فما بعدها ، شرح الكافية ١٠/٢ ، والتصريح ١٠٣/١ .

(٢) سورة التوبة الآية ١١٤ .

(٣) سورة يوسف الآية ٤٠ .

« إِيَّاكِ » المخاطبة والكسرة في « الكاف » علامة ذلك كما في

« أنت ». .

« إِيَّاكِما » للمخاطبين أو للمخاطبتيين ، « إِيَّاكِم » لجماعة المذكر ، « إِيَّاكِنَّ » لجماعة المؤنث ، « إِيَّايِ » للمتكلّم ذكرًا كان أو أنثى ، « إِيَّاناً » للمتكلّم مع منْ عنده واحدًا كان أو أكثر ذكورًا كانوا أو إناثًا ، « إِيَّاهِ » للغائب المذكر ، « إِيَّاهَا » للغائبات ، « إِيَّاهِما » للغائبين أو الغائبتين ، « إِيَّاهِم » للغائبين ، « إِيَّاهِنَّ » للغائبات ، فهذه الضمائر الائنا عشر هي المنصوبة المنفصلة . .

وليس للمنفصل مجرور لشدة اتصال الجار مجروره ، ولذلك تنزلان^(١) منزلة شيء واحد في وقوعهما معاً في موضع خبر المبتدأ ، وخبر (إن) نحو : المال لزيد ، « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعْبَةً »^(٢) وأنشأه ذلك ، وكذلك في المضاف والمضاف إليه لا ينفصل أحدهما عن صاحبه إلا بالظرف في الشعر وهو شاذ لا عبرة له^(٣).

فصل

فإن قيل : لم لم يُفرق في ضمير المتكلّم بين المذكر والمؤنث ؟ .

قيل : لأن المتكلّم لا يُلتبس بغيره فلا يحتاج إلى ذلك .

(١) في الأصل : تنزلا .

(٢) سورة النازعات آية ٢٦ .

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون ، وأجاز الكوفيون الفصل .

انظر الإنصاف ٤٢٧/٢ فما بعدها ، وشرح الكافية ١/٢٩٣ ، والمعجم ٤/٢٩٥ .

فإن قيل : لمْ سُوِّيَ بين الاثنين والجماعة في ضمير المتكلم^(١) .
قيل : لاستواههما في مجازة المفرد كما سُوِّيَ بين الثلاثة والأكثر منها
في لفظة الجمع تقول / في الثلاثة : رجال ، وفي العشرة : رجال . ٥٩ ب

فإن قيل : لمْ استوى الاثنان والاثنان في الضمير^(٢) . قيل :
لاستواههما في تشنية الظاهر بالألف والنون أو الياء والنون^(٣) ، والظاهر
أصلُ والضمير فرعٌ عليه فلا يكون أوسعَ تصرفاً منه .

فصل

والحرفُ الذي يتصل بـ « أيّا » من « الكاف » و « الهاء » و « الياء »
ونحوها دلالاتٌ على مخالفة أحوال أصحاب هذه الضمائر من التكلم ،
والخطاب لهما ، والغيبة ، والتأنيث ، والتذكير ، والثنية ، والجمع ، ولا
 محلّ لها من الإعراب ، ولا عبرةٌ لما حکاه الخليل عن بعض العرب : أنه
إذا بلغ الرجل السُّتُّين : فَإِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشُّوَابُ^(٤) عند شيوخنا النحويين .

(١) أي : نحن .

(٢) فوقها : « رأيتهما ورأيتكما » .

(٣) في الحاشية « نحو المسلمان والمسلمتان ، والمسلمين والمسلمين » .

(٤) انظر القول في الكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٦٩٥ ، والتخمير ١٠٩/٤ .

والشُّوَابُ : جمع شابة .

[الضمائر المتصلة]

قال رحمة الله : « والمتصل ثلاثة وعشرون ، مرفوعه أحد عشر : « التاء » المفتوحة في : فعلت ، والمضمومة في : فعلت ، والمكسورة في : فعلت ، و (فعلتم) و (فعلتن) و (فعلنا) و « الألف » و « الواو » في (فعلوا) و (يفعلان) و (يفعلون) ؛ لأنّ « النون » علامة الرفع ، و « الياء » في (تفعلين) و (افعلي) ، و « النون » في (فعلن) و (يفعلن) .

ومنصوبه اثنا عشر : « الكاف » المفتوحة في أكرمك ، والمكسورة في أكرمك ، وأكرمكما^(١) ، وأكرمكنا ، و « الهاه » في أكرمه وأكرمها ، وأكرمهم ، وأكرمهم ، وأكرمهمن ، و « الياء » في أكرمني ، والنون عماد في أكرمني وأكرمنا .

والجرور كالمنصوب يقول : إكرامك كما تقول : أكرمتك ، إلا أن « ياء » المتكلّم لا تكون لها عماد في الاسم فيقال : غلامي بغير « نون » ، وإنما يكون ذلك في الفعل وفي : قَدْنِي وَقَطْنِي بمعنى : حَسْبِي ، وفي : مِنْيِ ، وعَنْيِ ، ولَدْنِي في : لَدْن^(٢) .

الشرح : هذا هو الضرب الثاني من الضمائر وهي المتصلة وهي التي قلنا إنّها على ضربين : بارزة ، ومستكنة ، وذكرنا المراد بهذه الألفاظ .

(١) بعدها في ط ٧٢ : « وأكرمكم » .

(٢) ط ٧٢ .

أما المراد بأنها مرفوعةٌ ما ذكرنا أنّها إذا وقع في محلّها الاسم الظاهر المُعْرَبُ كان مرفوعاً ، لو وضعت مكان « التاء » زيداً كان مثلاً مرفوعاً، وكذلك الحكم في سائر الضمائر المرفوعة ، وارتفاعها بالفاعلية .

وأمّا المنصوبةُ نحو « الكاف » في (أكرمك) فإنّها في محل التصب بالفعلية ، والاعتبار لحركاتها الثابتة فيها ؛ لأنّها بنائيّة ، وإنّما لا اعتبار لحالّها في حق الإعراب ، ولا حاجة إلى تعين أصحاب الضمائر في هذا الضرب لشهرتها .

وقوله : « والنَّونُ عِمَادُ » فالمراد بـ « العماد » ها هنا « النُّونُ » اللاحقة بالأفعال قبل اتصال ضمير المتكلّم به في نحو : ضربني ، ويضرباني ، ويضربونني ، وفي الأمر : اضربني ، وكذلك ضربنا ، ويضربنا ؛ لتأسّل الحركة^(١) أو السكون^(٢) على الكلمة ، ويعُم اتصاله بالأفعال ، وقد يتصل ببعض الأسماء وبعض الحروف لهذا الغرض أيضاً ، أمّا الأسماء فمذكورة في المتن وهي : قد ، وقط ، ولدن .

أمّا الحروف : فمن ، وعن ، وباب « إنّ » ، ويلزم « من » و « عن » عند إدخالهما « ياء » المتكلّم ، وألف ضمير المتكلّم مع من عنده نحو : مني ، ومنا ، وعنّي ، وعنّا ، ولا يلزم في باب « إنّ » إلا في : ليتني ، وليتنا ، ولعلنا لا تقول : ليتي وليتا ، وتقول لعلي ، ولا تقول : لعلا^(٣) .

(١) تحتها : « في يضربنا » .

(٢) تحتها : « في ضربنا » .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٦٩ ، والمقتضب ٢٨٥/١ . وشرح ابن عقيل ١١١/١ - ١١٢ .

فصل

/ فإن قيل : ولمْ كانت الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنى عشر ، ١/٦٠
والمتصلة أحد عشر ، فالذي نقص منها ما بدلُه من تلك ؟ . قيل :
بدلُه « هو » بدليل أنك لو أكَدت المتصالب بما يقابلها من المنفصل لم تجد
له متصالباً ; لأنَّه يجيء مستكناً وهو الذي في قوله : زيد ضرب .
فإن قيل : لم سُكِّنت (لام) الفعل عند اتصال تاء الضمير ونونه
في : ضربت وضربين ؟ . قيل : كراهيَة اجتماع أربع حركات متواлиات
في كلمة واحدة^(١) .

فإن قيل : « ضربت » ليست بكلمة واحدة لكنَّها كلمتان الفعل
والضمير ؟ . قيل : الأمر كذلك إلا أنَّهم تزَلُّوا ضمير الفاعل المتصل
منزلة جُزء الفعل ، ألا ترى أنَّهم لا يعطفون الاسم عليه إلا بعد الإتيان
بالمنفصل أو الفصل^(٢) قالوا : لكيلا يكون بمنزلة عطف الاسم على الفعل ،
مثال ذلك قوله تعالى :

﴿ فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ ﴾^(٣)

(١) انظر المجمع ١٩٧/١.

(٢) هذا ما قال به نحاة البصرة ، في حين أجرا نحاة الكوفة العطف على الضمير المرفوع المتصل بذاته توكيده بالمنفصل أو الفصل انظر الإنصاف ٤٧٤/٢ فما بعدها ، والتخيير ١٢٨ - ١٢٧/٢ ، والهمج ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٣) سورة المؤمنون الآية ٢٨ .

وأيضاً فلو لم يكن بمنزلة الجزء الواحد لما جاز أن يفصل به بين الفعل وإعرابه في الأمثلة الخمسة، ولما لم يكن ضمير المفعول بهذه المنزلة ترکوه على حاله فقالوا : ضربه .

فإن قيل : لم وجَب الإسْكَانُ في (لام) الفعل دون سائر الحروف ؟ . قيل : لأنّ (لام) الكلمة معرضة لعوارض البناء والإعراب .

وجواب آخر من جهة السُّبُر^(١) وذلك لأنّ (الفاء) لو سُكِّن لتعذر الابتداء ، وب(العين) يُعرف اختلاف اللُّغَاتِ في اختلاف حركاتها نحو : فعل ، وفعل ، وفعل ، ففي تسكينها إخْلَالٌ بمعرفة اختلافها .

وأما الضمير في تسكينه - مع أنه اسم جاء على حرفٍ واحدٍ - إجحافٌ فيه فلم يبق للإسكان سوى (اللام) .

فإن قيل : لم سُكِّن في « ضربنا » مع (نون) العماد وليس هو بمنزلة الجزء من الفعل ؟ . قيل : طرداً للباب وفرقاً بين ضمير الفاعل والمفعول : لأن سكون ما قبل النون والألف في الماضي الصحيح اللام يدل على أن الضمير للفاعل ، وفتحه فيه يدل على أن الضمير للمفعول تقول : « ضربنا » بسكون (الباء) في ضمير الفاعل و« ضربتنا » بفتح (الباء) في ضمير المفعول .

(١) السُّبُر : بمعنى التأمل ، « يقال : سبرت القوم سُبُراً من باب قتل ، وفي لغة من باب ضرب تأملتهم واحداً بعد واحد ». انظر الصحاح في مادة (سبير).

[الخمي والمستكن]

قال رحمة الله : « والمستكن لا يكون إلا مرفوعاً ، ومعنى المستكن أن تقول : أفعل ، فيكون « أنت » مستكناً في النية والمعنى ، وهو لازم وغير لازم ، فاللازم في أربعة : أفعل ، وأفعل ، ونفعل ، وتفعل إذا كان^(١) للخطاب ، فهذه لا تخلو من الضمير أبداً . وغير اللازم في خمسة : فعل ويفعل ، وكذا إذا كان للمؤنث في قوله : تفعل ، وفعلت ، وفي اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفات المشبهة ، فإن هذه إذا رفعت اسمًا ظاهراً لم يكن فيها ضمير فإذا قلت : زيد ضارب أبوه^(٢) ، لم يكن فيه ضمير ويسمى فارغاً^(٣) .

الشرح : إنما لا يكون المستكن إلا مرفوعاً : لأن الفعل لا بد له من الفاعل ، فإن لم يكن ظاهراً فلا بد له من ضمير بارز أو مستكن ، وله بد من المفعول ، فلا يلزم أن يكون مقدراً ما له بد منه فافتقر^(٤) .
وأماماً المجرور كذلك : لأن لا يلزم في الاسم أن يكون مضافاً حتى يكون المضاف إليه لازماً في النية ؛ لأن له بدأ منه .

وإنما كان الضمير لازماً في هذه الأمثلة الأربعية ؛ لأن إسنادها خاصة إلى المستكن أبداً لا إلى الظاهر ولا إلى ضمير بارز ، بخلاف

(١) بعده في ط ٧٢ : « التاء » .

(٢) بعده في ط : « عمرًا » .

(٣) ط ٧٢ .

(٤) انظر ما يشابه هذا التعليل في شرح الكافية ١٣/٢ .

غيرها من الأفعال والصفات فإنها تُسندُ تارةً إلى ظاهرٍ، وتارةً إلى ضميرٍ بارزٍ، أو مستكناً تقول : ضربَ زيدٌ ، أو يضربُ زيدٌ ، وتقول : ما ضربَ إلا هو ، وما يضربُ إلا هو ، وكذلك : زيدٌ ضربَ ، أو زيدٌ يضربُ ، فيحتمل « ضرب » أو « يضربُ » أن / يكون الفاعلُ غير ما جعله فاعلاً^(١) ، بخلاف هذه الأمثلة فإنها لا تحتمل فاعلاً سوى [ما]^(٢) وُضِعَتْ له : لأنَّ قولك : « اضربْ » لا يحتمل سوى المخاطب ، و« نضربْ » لا يحتمل سوى المتكلّم مع من عنده ، و« تضربْ » في الخطاب لا يحتمل سوى المخاطب ، فيتبينُ أنَّها لا تنفكُ من الضمير أبداً .

وأمامَ الصّفات التي هي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة فإنّك إذا قلت : هذا زيدٌ ضاربٌ ، احتمل أن يكون « الضاربُ » غيره من أسبابه ومن يتصلُ به من غلامٍ أو أبيه أو ما أشبه ذلك ، فيكون اسم هذا الغير واقعاً فيخلو من الضمير فتقول مثلاً : زيدٌ ضاربٌ غلامٌ ، فلهذا لم يلزم الضمير فيها ، وكذلك الحكم في اسم المفعول والصفة المشبهة تقول : هذا رجلٌ مضروبٌ غلامٌ ، وحسنٌ وجهٌ ، لم يكن فيها ضمير ، ولو قلت : هذا رجلٌ مضروبٌ ، ورجلٌ حسنٌ ، لكان فيها ضمير^(٣) .

(١) في الحاشية : بأن تأتي بعده بشيء آخر كان فاعلاً له مثل أن تقول : زيد ضرب غلامٌ » .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢١/١ .

[الضمائر من حيث الفصل والوصل]

فصل

اعلم أنَّ الضمائر في حقِّ الفصلِ والوصلِ على ثلاثة أحوالٍ : أحدها ما يجبُ فيه الوصلُ دون الفصلِ، وثانيها : ما يجبُ فيها الفصلُ دون الوصلِ، وثالثها : ما يجوزُ فيها الأمران الفصلُ والوصلُ.

فأمّا الذي يجبُ فيه الوصلُ فضميرُ الفاعل نحو : خرجتَ وضررتَ، لا يجوزُ : خرج أنتَ، فتضطُّ المنفصلُ موضعَ المتصلِ مع إمكانهِ لاختصارهِ، أمّا إذا جئتَ بـ « إلاً » جاز الفصلُ لعدمِ إمكان الوصلِ تقولُ : ما خرج إلاً أنتَ، وإنْ كان ضمير المفعول فانظرْ فإنْ كان فعله متعدّياً إلى مفعولٍ واحدٍ فلا يجوزُ فيه إلاً الوصلُ^(١) إلاً إذا جئتَ بـ « إلاً » فيجوزُ حينئذٍ أن تقولُ : ما ضررتُ إلاً إِيَّاكَ، وإنْ كان الفعل متعدّياً إلى اثنين فلا يجوزُ في المفعول الأول الفصلُ تقولُ : أعطِيْتُك درهماً، ولا يجوزُ : أعطيتُ إِيَّاكَ درهماً .

وأمّا الذي يجبُ فيه الفصلُ دونَ الوصلِ فالمبتدأ نحو : أنتَ منطلقُ، والمفعول إذا قُدِّمَ على الفعل نحو : « إِيَّاكَ نَغْبُدُ »^(٢)،
وعند العطف كقوله تعالى : « يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ »^(٣)،

والفاعل عند الفصل بينه وبين الفعل بـ « إلاً » .

(١) في الحاشية : « ضربتك ، ولا يجوز : ضربت إِيَّاكَ » .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٥ .

(٣) سورة المتحنة الآية ١ .

وأمّا الذي يجوز الفصل والوصل فالمفعول الثاني عند مجئه مترتّباً
تقول : الدرهم أعطيتك إياه ، وإن شئت قلت : أعطيتك ^(١).

فصل

وإذا اجتمع ضميران متصلان ^(٢) فيقدم ضمير المتكلم على غيره ،
وضمير المخاطب على الغائب يقال: أعطانيك زيد ، وأعطانيه زيد ، والدرهم
أعطيكه زيد ، قال الله تعالى: « أَنْلَمْ كُمُوهَا » ^(٣) و « إِنْ يَسْتَلِكُمُوهَا » ^(٤) ،
فإن اجتمعا وأحدهما منفصل لم يراع هذا الترتيب تقول: أعطاه إياك ،
وأعطيك إياه .

والختار في ضمير خبر (كان) وأخواتها الانفصال ^(٥) كقول
الشاعر :

لِيَتْ هَذَا الَّلَيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ غَرِيبًا ^(٦)
لَيْسَ إِيَّاهُ وَإِيَّاهُ كِ لَا نَخْشَى رَقِيبًا

(١) انظر شرح التسهيل ١٥١/١ .

(٢) في الأصل : « متصلين » .

(٣) سورة هود الآية ٢٨ .

(٤) سورة محمد الآية ٣٧ .

(٥) انظر الكتاب ٣٥٨/٢ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والأصول ٢٨٩/٢ .

(٦) نسب البيتان إلى عمر بن أبي ربيعة . انظر ديوانه ٣٥ ، والخزانة ٥/٣٢٤ . ونسبة إلى العرجي ،
انظر ديوانه ٦٠ ، والخزانة ٥/٣٢٤ .

ووردنا من غير نسبة في : الكتاب ٣٥٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٢ ، والمنصف ٦٢/٣ ،
وشرح ابن يعيش ٢/٧٥ - ٧٦ .

فصل

وقد يُقدم على الجملة ضمير يسمى ضمير الشأن والقصة وذلك قوله : هو زيد منطلق بمعنى : الشأن زيد منطلق ، قال الله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(١) ،

ويجيء متصلاً نحو قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ بِمَحْرِمًا »^(٢) ،
ومستكناً نحو قوله : « كَادَ ﴿٣﴾ تَرْبِيعًا »^(٤) استتر في
« كاد » ضمير الشأن ؛ وذلك لأنّه لا بدّ له من فاعل^(٥) .

فصل

والضمير الذي يجيء في قوله تعالى :

« إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴿٦﴾ و﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٧) و﴿ إِنْ تَرَنَا أَنَا أَقَلَّ ﴾^(٨) بالنصب ،

(١) سورة الإخلاص ، الآية ١ .

(٢) سورة طه الآية ٧٤ .

(٣) في الأصل : « كادت » .

(٤) سورة التوبه الآية ١١٧ .

وقراءة حمزة ومحسن بالياء ، أمّا الباقون فالباء .

انظر حجة القراءات ٣٢٥ ، والميسوط ٢٢٠ ، والكشف ٥١٠/١ .

(٥) وقيل « القلوب » رفع بـ « كاد ». انظر المشكل ٣٧٢/١ ، والبيان ٤٠٦/١ .

(٦) سورة الانفال الآية ٢٢ .

(٧) سورة المائدah الآية ١١٧ .

(٨) سورة الكهف الآية ٣٩ .

﴿ وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾^(١)

يسمى (فضلاً) عند البصريين^(٢) ، و (عماداً) عند الكوفيين^(٣) ، ويكون لتأكيد الخبر المعرفة ، أو اسم التفضيل .

فصل

ولما أردت أن تُوقع الفعل من الشيء على نفسه فينبغي أن تجيء بـ « النَّفْس » فتضعه موضع الضمير إذا لم يكن الفعل من باب « علمت » تقول : ضربت نفسك ، وضررت نفسك ، ولا / (ضربتك) و (ضربتني) . ١٦١

أما في باب « علمت » فيجوز : علمتك خارجاً ، وعلمتنى بريئاً من ذلك ، ويقول العائد للمريض : كيف تجدى ؟ ، وقال الله تعالى :

﴿ إِنَّ الْإِنْسَنَ لِيَطْغَىٰ ۚ أَنَّ رَبَّهُ أَمْسَتَهُ فِي الْقُلُوبِ ﴾^(٤)

المعنى : أن رأى بَدَنَهُ مُسْتَغْنِيًّا^(٥) ، وهذا من خصائص أفعال القلوب .

(١) سورة آل عمران الآية ١٨٠ .

قرأ حمزة (تحسين) بالباء وقرأ الباقون بالياء .

انظر حجة القراءات ١٨٣ ، والميسوط ١٧١ ، والتبصرة في القراءات ١٧٦ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للقراء ٢٤٨/١ .

(٤) سورة العلق الآيات ٦ ، ٧ .

(٥) انظر الكشاف ٢٧١/٤ .

[المفرد والجملة]

قال رحمة الله : « باب المفرد والجملة :

اعلم أنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ وَالْحُرْفِ يُسَمَّى (كَلْمَةً) ، وإنَّا
أَتَتَلَفَّ مِنْهَا اثْنَانِ فَأَقَادَ نَحْوَهُ : خَرَجَ زَيْدٌ ، يُسَمَّى كَلَامًا وَيُسَمَّى جَمْلَةً^(١) ،
وَالْأَتَتَلَفَّ يَكُونُ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْإِسْمِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَبَيْنَ الْإِسْمِيْنِ كَقُولَكَ : زَيْدٌ
مِنْطَلِقٌ ، وَبَيْنَ الْحُرْفِ وَالْإِسْمِ فِي النَّدَاءِ نَحْوَهُ : يَا زَيْدَ^(٢) » .

الشرح : الكلمة الواحدة لا تفيد^(٣) فلو قلت : زيد ، ولا تضم إلينه
فعلاً أو اسمًا آخر لم تحصل له فائدة ، والمراد بالفائدة ها هنا ما يستفيده
المخاطبُ من المتكلّم من معنى مضمون الجملة .

وَأَمَّا مَعْنَى الْكَلِمِ الْمَفْرَدَةِ فَهِيَ مَعْلُومَةٌ لِكُلِّيْمَاهَا^(٤) ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِهَا
مِنْ شَرْطٍ صَحَّةِ الْمَخَاطِبَةِ ، وَلَا يُتَصَوِّرُ أَنْ يَخَاطِبَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَإِذَا عَرَفَ مُرَادَ النَّحْوَيْنِ بِالْفَائِدَةِ ، فَمَنْ
ظَلَّ أَنَّهُ يَؤْدِي إِلَى إِبْطَالِ الْوَضْعِ بِالْإِفْرَادِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَفِيدةً ، فَلِقَلْلَةِ
عِلْمِهِ بِمَرَادِهِمْ^(٥) .

(١) فرق بعض النحاة بين الكلام والجملة، انظر خلافهم حول ذلك في مغني اللبيب، ٤٩٠، والهمج ٣٧/١ - ٣٨.

(٢) ط ٧٣ .

(٣) في الأصل : « يفيد ». .

(٤) في الحاشية : « أي : للمخاطب والمتكلّم ». .

(٥) انظر التخيير ١٥٥/١ ، وشرح الكافية ٢/١ ، وشرح التسهيل ٤/١ .

[تراكيب الكلم]

اعلم أن الترکیب المکن بین الکلم علی ستة أضرب^(۱) : الاسم مع الاسم وهو مفید نحو : زید منطلق ، وال فعل مع الفعل وهو غير مفید ، والحرف مع الحرف وهو أيضاً غير مفید ، والحرف مع الاسم وهو مفید في النداء خاصه نحو : يا زید^(۲) ، والسبب في إفاده هذا الترکیب أنه في معنی : أنا دی زیداً ، فلما قام هذا الحرف مقام الفعل حصلت الفائده بينهما ، ويجوز أن تحصل الفائده بذكر كلمة واحدة لأجل دلالتها على معنی الجملة يجوز أن يقول لك إنسان : من عندك ؟ فتقول له : زید ، فقد حصلت الفائده بذكر « زید » وحده ، لأن الحال تدل على أن المعنی : عندي زید ، وكذلك لو قال : هل خرج زید ؟ فقال المجيب : لا ، فقد حصلت الفائده بذكر حرف واحد : لأن المعنی : لم يخرج زید ، فعلی هذا مجری الكلام .

قال رحمة الله : « والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع : أحدها : خبر المبتدأ تقول : زید خرج أبوه ، فتكون الجملة التي هي : « خرج أبوه » في موقع رفع لوقعها موقع « خارج^(۳) ». .

والثاني : خبر « كان » وأخواتها كقولك : كان زید أبوه منطلق ، فـ « أبوه منطلق » في موقع نصب لكونه خبر « كان ». .

(۱) انظر الممع ۲۲/۱ .

(۲) بقى على الشارح : تركيب الفعل مع الاسم وهو مفید ، والفعل مع الحرف وهو غير مفید .

(۳) بعده في ط ۷۳ : « الذي هو خبر المبتدأ ». .

والثالث : خبر «إن» وأخواتها كقولك : إن زيداً أخوه منطلق^(١) .

والرابع : في المفعول الثاني من باب ظننت كقولك : ظننت زيداً أبوه خارج[.]

والخامس : في صفة النكرة نحو : مرتُ بِرَجُلٍ خَرَجَ أَبُوهُ ، فالجملة في موضع جرٌ لكونها صفة مجردة[.]

والسادس : الحال كقولك : جاعني زيدٌ تقادُ الجنائب^(٢) بين يديه ، ويجب أن يكون فيها ذكر^(٣) لما قبلها كقولك : زيدٌ خرجَ غلامُه ، فالهاء ذكر «زيد» ، ولو قلت : زيدٌ قامَ عمرو لم يجز ، وكذا الباقي ، فهذا آخر ما أوردناه من الجمل في عوامل الإعراب^(٤) .

الشرح : إنما يكون للجملة محلٌ من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ، ومحله من الإعراب هو إعراب ذلك المفرد إن كان رفعاً فرفع ، وإنْ كان نصباً فنصب ، وإنْ كان جراً فجر ، فالجملة التي تقع موقع المفرد هي ما ذكرها في المتن ، والتي لا تقع موقع المفرد الجملة الابتدائية والاعتراضية ، والصلة لم الوصول فلا محل لها من الإعراب ، مثال الأولى كقولك ابتداءً : زيد منطلق ، ومثال الثانية نحو قوله تعالى :

(١) بعده في ط : «فأخوه منطلق في موضع رفع لأنه خبر إن» .

(٢) الجنائب : مفرداتها الجنبية وهي الدابة تقاد ولا تركب .

انظر السان في (جنب) .

(٣) يقصد بالذكر : الضمير .

(٤) بعده في ط ٧٤ : «والحمد لله وحده ، وصلواته على محمدٍ سيدنا وأله وصحبه وسلم تسليماً» .

﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾^(١)

وقوله : « ولن تفعلوا » جملة اعترضت بين الشرط والجزاء ، وقد يكون الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى :

﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾^(٢)

وقد يكون بين القسم وجوابه نحو قوله تعالى : /

﴿وَلَانَّهُ لِقَسْمٍ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٣)

وقد يكون بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى : « لَوْ تَعْلَمُونَ^(٤) لأنَّهُ اعْتَرَضَ في اعْتَرَضِ .

وقد يكون بين الحكاية والمحكي نحو قولك : قال الله تعالى - وقوله الحق -

﴿وَإِذَا قِرِئَتِ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوهُ﴾^(٥)

ومثال الثالثة^(٦) نحو قوله تعالى :

﴿قَالَ اللَّهُذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾^(٧)

(١) سورة البقرة الآية ٢٤ .

(٢) سورة المعارج الآية ٢٨ ، وهي معتبرضة بين الآيتين ٢٧ و ٢٩ .

(٣) سورة الواقعة الآية ٧٦ ، وهي معتبرضة بين الآيتين ٧٥ و ٧٧ .

(٤) سورة الواقعة الآية ٧٦ ، جاء في الحاشية : « قوله (لقسم) موصوف و (عظيم) صفتة » .

(٥) سورة الأعراف الآية ٢٠٤ .

(٦) أي الصلة .

(٧) سورة التمل الآية ٤٠ .

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) ﴿لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾^(٢)

فهذه جملة محل لها من الإعراب^(٤) : لأنها لم تقع موقع المفرد :
لأن المفرد لا يصح وقوفه في هذه الموضع .

والجمل على أربعة أضرب^(٥) : فعلية نحو : خرج زيد ، واسمية .
نحو : زيد خارج ، وشرطية نحو : إن تعطني أشكرك ، وظرفية نحو :
زيد عندك ، أو زيد في الدار ، فإن وقع منها شيء في هذه الموضع ستة
فاحكم لحظة من الإعراب .

وقد تقع الجملة في غير هذه الموضع ويكون لها محل من الإعراب
وذلك إذا كانت تحكي نحو قوله تعالى :

﴿وَرَكَنَاهُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمَيْنَ﴾^(٦)

قوله «سلام على نوح في العالمين» في محل النصب^(٧) ;
لأنه مفعول «تركنا» كأئمه قال : وتركنا عليه في الآخرين هذا القول ، قال
الشاعر :

(١) سورة فصلت الآية ٢٩ .

(٢) في الأصل : «وقالوا إنا نعلم من يتبع الرسول» .

(٣) سورة البقرة الآية ١٤٢ .

(٤) انظر مغني اللبيب ٥٠٠ فما بعدها .

(٥) انظر هامش رقم ١ ص ٨٣ .

(٦) سورة الصافات الآيات ٧٩ ، ٧٨ .

(٧) انظر البيان ٢/٢٣٠ .

سمعتُ : الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فقلت لصَيْدَحَ انتَجِعِي بِلَاءً^(١)

قوله : * الناس ينتجهنون غيثا * :

جملة وقعت في محل النصب ؛ لأنها مفعول « سمعت » .

وإذا وقعت بعد « أن » فتقع في موضع الرفع بالفاعلية أو الابتداء ، وفي محل النصب بالمفعولية ، وفي محل الجر بحرف الجر أو بالإضافة نحو قوله : بلغني أن زيداً منطلق ، فالجملة مع « أن » في موضع الرفع بالفاعلية ، وقولك : حق أن زيداً منطلق ، في محل الرفع بالابتداء والتقدير : الانطلاق حق .

قوله : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ »^(٢) في محل الجر بحرف الجر ،

قوله تعالى : « مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ »^(٣) في محل الجر بالإضافة ،

وقوله : سمعت أن زيداً ذاهباً ، في موضع النصب بالمفعولية .

(١) البيت الذي الرمة .

انظر : بيوانه ١٥٣٥ ، والمقتضب ٤/١٠ ، والجمل للزجاجي ٣٢٩ ، وشرح التصريح ٢/٢٨٢ .
وردد من غير نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٤ .
وصيدح : ناقة ذي الرمة .

(٢) سورة الحج الآية ٦ .

(٣) سورة إبراهيم الآية ٢١ .

فصل

وإذا وقعت الجملة خبراً للمبتدأ أو خبراً لكان وأخواتها ، وإنْ وأخواتها ، ومفعولاً ثانياً في باب « علمت » ، فالحكم في وقوعها في هذه الموضع واحدٌ ، وذلك أنَّ أصلَ الكلام الجملة الابتدائية أو الفعلية ثم يعقب على الجملة الابتدائية هذه العوامل فتخرجها عن حالها التي كانت عليها قبل دخولها في حقِّ الإعراب ، ولا تتفَّقَّر عن حقيقتها في حقِّ التَّركيب ، فلما كان يجوز في خير المبتدأ أن يكون جملة جاز في خبر « كان » و « إنْ » وأفعال القلوب أن تكون جملةً أيضاً ؛ لأنَّ هذه الجملة هي التي كانت خبراً للمبتدأ ، فلما كان وقوعها جائزًا ثمَّ جاز وقوعهَا هنا ، وإنَّما جاز أن يكون خبر المبتدأ جملةً ؛ لأنَّ الفائدة حصلت بها كما حصلت بالفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدُ أبوه خارجُ ، فقد أخبرت عن « زيد » بأنَّه هو الذي خرج أبوه فتميَّز عَمِّن لم يخرج أبوه ، كما إذا قلت : زيدُ خارجُ ، فتميَّز عَمِّن ليس بخارجٍ ، فاستوى الإخبارُ عنه بالجملةِ والمفردةِ كما بيَّنا .

وأمَّا وصف النَّكرة بالجملة فيدلُّ على أنَّ معنى الجملة / نكرة ، ١/٦٢ وكذلك الحال ؛ لأنَّ من لوازِمِ الحال أن يكون نكرة ، فلو كان معناها معنى المعرفة لصحَّ^(١) أن تُوصَفَ المعرفة بها من غير واسطة « الذي »^(٢) .

(١) في الأصل : « يصح » .

(٢) وذلك يتضح من قولنا : جاء الرجل الذي قام أبوه .

فصل

اعلم أنَّ الحالَ إِذَا كَانَتْ جَمْلَةً فِيهَا « وَوْ » الْحَالُ فَلَا يَكُونُ هِيَّةً لِذِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ إِذَا كَانَتْ لَهُ فَإِنَّهَا تَصْلُحُ جَوابًا لـ « كَيْفَ » كَمَا بَيَّنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَصْحُّ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْجَمْلَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : خَرَجَ زَيْدٌ ، وَلَوْ قِيلَ : كَيْفَ خَرَجَ ؟ اسْتَحْالَ أَنْ تَقُولَ جَوابًا لَهُ : الشَّمْسُ طَالِعَةُ ، وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ تَقْسِمَ الْحَالَ قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا لَبِيَانِ الْهِيَّةِ ، وَالْآخَرُ لَبِيَانِ الْوَقْتِ^(۱) .

فصل

وَأَمَّا الْذِكْرُ الْعَائِدُ مِنَ الْجَمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، أَوْ إِلَى اسْمِ « كَانَ » أَوْ إِلَى اسْمِ « إِنَّ » ، أَوْ إِلَى اسْمِ الْمَوْصُوفِ ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، أَوْ إِلَى ذِي الْحَالِ ، فَلَازِمٌ لِكِي تَصِيرُ الْجَمْلَةَ بِمَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ عَبَارَةً عَمَّا يَعُودُ إِلَيْهِ الْعَائِدُ وَلِتَرْتَبِطَ عَلَيْهِ ، فَلَوْلَمْ يَكُنْ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ خَرَجَ غَلَامٌ ، لَمْ تَكُنِ الْجَمْلَةُ خَبْرًا عَنْ « زَيْدٍ » ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْبَوَاقيِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا تَعْنِي بِالْجَارِيِّ مَجْرِيِ الضَّمِيرِ ؟ . قِيلَ : أَعْنِي بِهِ مَا يَسْدِدُ مَسْدَدَهُ وَذَلِكَ فِي مَثَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُنْهِي عَمَلَ مَنْ

أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾^(۲)

(۱) قال الرزمخشي عن الحال في المفصل ۷۸ : « ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ». وانظر شرح ابن يعيش ۵۵/۲ .

(۲) سورة الكهف الآية ۳۰ . وانظر البيان ۱۰۷/۲ .

كأنه قال : إنما لا يُضيّع أجرهم إلا إنّه وصفهم في خلال ذلك بحسن العمل ، وكذلك قوله تعالى :

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضيّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)

وضياع [الظاهر]^(٢) موضع الضمير فسد مسدة^(٣) ، كما سد اسما الإشارة مسدة الضمير في قوله تعالى :

﴿وَلَمَّا صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَّمَ الْأُمُورَ﴾^(٤)

لوقوعه موقع الضمير على تقدير : إن صبره ومغفرته لمن عزم الأمور^(٥) .

واما في الجملة إذا وقعت حالاً فيجب أن يسد « واو » الحال مسدة الضمير في نحو قوله : خرجت الشمس طالعة ؛ لأن « الواو » لوصول ما بعدها بما قبلها .

تم بحمد الله وعونه وحسن تأييده ، والصلاحة على خير خلقه محمد وآلـه الطيبين الطاهرين .

وقع الفراغ من انتساقه يوم الجمعة في أواخر رجب سنة تسع وتسعين وستمائة .

(١) سورة يوسف الآية ٩٠ .

(٢) زيادة يتضح بها الكلام .

(٣) جاء في البيان ٤٤/٢ : « وكان الأصل أن يقال : فإن الله لا يضيّع أجرهم ؛ ليعمد من الجملة إلى المبدأ ذكر ، إلا أنه أقام المظير مقام المضمر » .

(٤) سورة الشورى الآية ٤٣ .

(٥) جاء في معانٍ القرآن للأخفش الأوسط ٤٧٠/٢ : « وأما (ذلك) فمعناه - والله أعلم - : إن ذلك منه لمن عزم الأمور » .

وقال ابن الأباري في البيان ٣٥٠/٢ : « وتقديره : إن ذلك الصبر منه : ولما يرتكبه في التغبير ٢٦٢/١ حيث قال : « قالوا تغبيره : إن ذلك منه ، وفيه نظر » .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس الأشعار .
- ٤ - فهرس الأرجاز .
- ٥ - فهرس الأمثال .
- ٦ - فهرس الأعلام .
- ٧ - فهرس القبائل والطوائف والأمم .
- ٨ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ٩ - فهرس المصادر المراجع .
- ١٠ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
سورة الفاتحة		
٣٤٤	٥	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ . ﴾
٢٨١	٧ - ٦	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ . ﴾
٢٧٨ - ٢٤٠	٧	﴿ غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ . ﴾
سورة البقرة		
٢٧٢	٣ - ٢	﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ . ﴾
٢١٢ - ٨٣	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ . ﴾
٢٥١	٢٤	﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا وَلَنْ تَفْعِلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ . ﴾
٢٥٢	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا مَا بِعُوْضَةِ . ﴾
٢٠٣ - ٢٦٧ - ٩٣	٢٥	﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزْوَجَكَ الْجَنَّةَ . ﴾
٢٩٣	٥٠	﴿ إِذْ فَرَقْنَا بَكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ . ﴾
٢٩٤	٥١	﴿ ثُمَّ اتَّخِذْتُمُ الْعَجْلَ . ﴾
٢٩٤	٥٢	﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ . ﴾
٢٨٦ - ٨٤	٥٨	﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سَجَدًا وَقُولُوا حَمْدَةً . ﴾
٥٨	٦١	﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا . ﴾
٢٩٤	٦٣	﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطَّورَ . ﴾
١٤٢	٦٨	﴿ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ . ﴾
٢٧٢	٦٩	﴿ بَقَرَةٌ صَفَرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنَهَا تَسْرُ النَّاظِرِينَ . ﴾
٩	٧١	﴿ إِنَّ جَنَّتَ بِالْحَقِّ . ﴾
٢٩٤	٧٢	﴿ وَلَذْ قَتْلَمْ نَفْسًا . ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٩٥	٧٤	. ﴿ . فَهِيَ كَالْحَجَارَةِ أَوْ أَشَدُ قَسْوَةً . ﴾ .
١٩٨	٧٤	. ﴿ . وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ . ﴾ .
٨٢	٧٩	. ﴿ . وَوَيْلٌ لِّهِمْ . ﴾ .
٢٧٧	٨٣	. ﴿ . وَذِي الْقَرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ . ﴾ .
٢٥٠	٩٠	. ﴿ . بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ . ﴾ .
١٣٧	٩١	. ﴿ . وَهُوَ الْحَقُّ مَصْدِقاً . ﴾ .
٢٢٧	٩٦	. ﴿ . وَلَتَجَدُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسُ . ﴾ .
٢٨٧	٩٨	. ﴿ . وَمَلَائِكَتَهُ وَرَسُلُهُ وَجِرْرَيلُ وَمِيكَالُ . ﴾ .
٢١١	١٠٠	. ﴿ . أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا . ﴾ .
٢٣٦	١١١	. ﴿ . قُلْ هَاتُوا بِرَهَانَكُمْ . ﴾ .
٢٥٠	١١٢	. ﴿ . بَلِيٌّ مِّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ . ﴾ .
٢٦٠	١١٥	. ﴿ . فَشَمْ وَجْهَ اللَّهِ . ﴾ .
٢٥١	١٢٣	. ﴿ . مَا تَعْبِدُونَ مِنْ بَعْدِي . ﴾ .
٢٩٥	١٣٥	. ﴿ . وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ . ﴾ .
٢٩٧	١٤٠	. ﴿ . قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَّا اللَّهُ . ﴾ .
٢٢٩	١٤٠	. ﴿ . شَهَادَةٌ . ﴾ .
١١٧	١٤٣	. ﴿ . وَكَذَلِكَ جَعَلْتُكُمْ أَمَّةً وَسَطَا . ﴾ .
٢٥٢	١٤٣	. ﴿ . لَنَعْلَمْ مَنْ يَتَبعُ الرَّسُولَ . ﴾ .
٢٥١	١٤٤	. ﴿ . وَحِيثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجْهُكُمْ شَطَرَهُ . ﴾ .
٢٢٨	١٥٧	. ﴿ . رَحْمَةٌ . ﴾ .
٢٢٩	١٧١	. ﴿ . دَعَاءٌ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١١٢	١٧٥	﴿ . فَمَا أَصْبَرْهُمْ عَلَى النَّارِ . ﴾ .
٢٠١	١٨٧	﴿ . ثُمَّ أَتَمْوَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ . ﴾ .
٢٢٨	١٩١	﴿ . قُتِلَ .) .
٢٢١ - ١٩٨ - ١١٢	١٩٥	﴿ . وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ . ﴾ .
٢٥١	١٩٧	﴿ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ . ﴾ .
٣٢٨	٢١١	﴿ . سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كُمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيْنَةً : ﴾ .
١٨١	٢١٤	﴿ . وَذَلِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ . ﴾ .
٢٣١	٢١٤	﴿ . نَصْرُ اللَّهِ . ﴾ .
١٠٣	٢١٦	﴿ . وَعُسِّيَ أَنْ تَكْرِهُوا شَيْئًا . ﴾ .
٢٨٤	٢١٧	﴿ . يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالَ فِيهِ . ﴾ .
٢٧٧	٢٢٠	﴿ . فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . ﴾ .
٨٢	٢٢١	﴿ . وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ . ﴾ .
٢٥٤	٢٢٣	﴿ . فَأَتَوْا حِرَثَكُمْ أَنِّي شَتَّمْ . ﴾ .
١٨٧	٢٢٨	﴿ . وَالْمُطْلَقَاتِ يَتَرِبَّصُنِ . ﴾ .
٢٤٣	٢٢٨	﴿ . ثَلَاثَةٌ قَرُوءٌ . ﴾ .
١٨٧	٢٢٣	﴿ . وَالْوَالِدَاتِ يَرْضَعْنِ . ﴾ .
٣٧	٢٣٧	﴿ . إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيدهِ عَقْدُ النِّكَاحِ . ﴾ .
٢٣٠	٢٥١	﴿ . وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ . ﴾ .
٢٠٠	٢٥٤	﴿ . أَنْفَقُوا مَمَا رَزَقْنَاكُمْ . ﴾ .
١٥٠	٢٥٤	﴿ . لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خَلَةٌ . ﴾ .
٨٥	٢٥٥	﴿ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُ الْقَيُومُ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٩٤	٢٥٩	﴿ . لِبَثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضٍ . ﴾ .
٢٥٠	٢٧١	﴿ . فَنَعِمَا هِيَ . ﴾ .
٨٦	٢٧٤	﴿ . الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهَارِ . ﴾ .
٩٨	٢٨٠	﴿ . وَإِنْ كَانَ ذُو عَسْرَةً . ﴾ .
٢٢٩	٢٨٠	﴿ . فَنَظَرَةً . ﴾ .
سورة آل عمران		
٢١٧	١٣	﴿ . إِنْ فِي ذَلِكَ لِعْبَةً . ﴾ .
٢١٣	٢٠	﴿ . أَسْلَمْتُمْ . ﴾ .
٢٦٦	٣٠	﴿ . يَوْمَ تَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا . ﴾ .
٢٢٩	٣٧	﴿ . بِقَبْوِلٍ . ﴾ .
٢٥٤	٣٧	﴿ . أَنِّي لَكَ هَذَا . ﴾ .
٢٦٠	٣٨	﴿ . هَنَالِكَ دُعا زَكْرِيَا رَبِّهِ . ﴾ .
٢٨٧	٤٣	﴿ . يَا مَرِيمَ اقْتَنِي لِرَبِّكَ وَاسْجُدْي وَارْكَعْي مَعَ الرَاكِعِينَ . ﴾ .
٣٢٤ - ٣٢٣	٩١	﴿ . مَلِءَ الْأَرْضَ ذَهَبًا . ﴾ .
٢٥٢	١٠٢	﴿ . يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا . ﴾ .
٢٨٨	١٢٢	﴿ . إِذْ هَمْتَ طَائِقْتَانَ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلَا وَاللَّهُ وَلِيهِمَا . ﴾ .
١٨٣	١٢٨	﴿ . لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ . ﴾ .
٢٧١	١٣٣	﴿ . وَجْنَةٌ عَرَضَهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ . ﴾ .
١٨٢	١٤٢	﴿ . وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ . ﴾ .
١٥٠ - ١٢٠	١٤٤	﴿ . وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ . ﴾ .
٢١١	١٤٤	﴿ . أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١٩	١٥١	﴿ . وَيَئِسَ مُثْوِي الظَّالِمِينَ . ﴾ .
٢٥٢ - ٢٦١	١٥٩	﴿ . فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ . ﴾ .
٣٨	١٦٩	﴿ . وَلَا تَحْسِنُ الَّذِينَ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بِلَأْحِيَاءِ . ﴾ .
٢٤٧	١٨٠	﴿ . وَلَا تَحْسِنُ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . ﴾ .
١٤٣	١٨١	﴿ . قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ . ﴾ .
٢٦٦	١٨٥	﴿ . كُلُّ نَفْسٍ ذَانِقَةُ الْمَوْتِ . ﴾ .
سورة النساء		
٢٨٧	١	﴿ . خَلَقْتُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقْتُ مِنْهَا زَوْجَهَا . ﴾ .
٢٠٣	١	﴿ . وَالْأَرْحَامُ . ﴾ .
٢٠٢	٢	﴿ . إِلَى أَمْوَالِكُمْ . ﴾ .
٢٨٨	٣	﴿ . مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرِبَاعٌ . ﴾ .
١٢٤	٦	﴿ . وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا . ﴾ .
٢٣٣	٢٤	﴿ . كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . ﴾ .
٢٢٨	٣٧	﴿ . بِالْبَخْلِ . ﴾ .
١٦٠	٦٦	﴿ . مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًاً . ﴾ .
١٧٩	٧٣	﴿ . يَا لَيْتَنِي كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفْقُozْ فَوْزًا . ﴾ .
٢٧٣	٧٥	﴿ . أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلَهَا . ﴾ .
٢٥٣	٧٨	﴿ . أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ . ﴾ .
١٩٨	٧٩	﴿ . وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا . ﴾ .
٨٤	٨١	﴿ . وَيَقُولُونَ طَاعَةً . ﴾ .
١٠٣	٨٤	﴿ . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِي بِأَهْلِ الذِّيْنَ كَفَرُوا . ﴾ .
١٣٦	٨٨	﴿ . فَمَا لَكُمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ فَتَنِينَ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١٦٤	٩٢	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتَلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا ﴾ .
٢٥١	٩٧	﴿ فَإِنْ كُنْتُمْ ﴾ .
١٠٣	٩٩	﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ ﴾ .
١٩٢ - ٩٠	١٢٨	﴿ وَإِنْ امْرَأٌ خَافَتْ ﴾ .
٢٩٦	١٢٥	﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ .
١٨٢	١٢٧	﴿ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرْ لَهُمْ ﴾ .
٢١٨	١٥٥	﴿ فِيمَا نَقْضُهُمْ مِيثَاقُهُمْ ﴾ .
١٤٣	١٥٧	﴿ وَقُولُهُمْ إِنَّا قَاتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾ .
٢٥١ - ١٢٨	١٧١	﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ .
١٩٢ - ٩٠	١٧٦	﴿ إِنْ أَمْرَأٌ هَلَكَ ﴾ .
سورة المائدة		
٢٢٩	٢	﴿ شَتَّانٌ ﴾ .
٢٢٨	٣	﴿ فَسَقٌ ﴾ .
٢٩٣	٦	﴿ إِذَا قَمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ .
٢٠١	٦	﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرْاقِقِ ﴾ .
٢٠٠	١٩	﴿ مَا جَاءُوكُمْ مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ .
١٧٨	٢٤	﴿ إِنَّا لَنَنْذَلِهَا أَبْدًا مَا دَامُوا فِيهَا ﴾ .
٩٣	٢٤	﴿ فَازْهَبْ أَنْتَ وَرِيلِكَ ﴾ .
٢٠٤	٢٩	﴿ إِنِّي أَرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾ .
٢٦١ - ٨٦	٣٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيْدِيهِمَا ﴾ .
٢٩٥	٨٩	﴿ فَكَفَّارَتْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسِطِ مَا تَطْعَمُونَ ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٣١ - ٢٢١	٩٥	﴿ . هدياً بالغ الكعبة . ﴾ .
١٩١	٩٥	﴿ . ومن عاد فينتقم الله منه . ﴾ .
٢٣٣	١٠٥	﴿ . عليكم أنفسكم . ﴾ .
٢٢٧	١٠٧	﴿ . استحق عليهم الأوليان . ﴾ .
٣٤٦	١١٧	﴿ . كنت أنت الرقيب عليهم . ﴾ .
٢٤١	١١٩	﴿ . هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم . ﴾ .
سورة الأنعام		
٢٩١	١	﴿ . الحمد لله الذي خلق السموات والأرض . ﴾ .
٢٩٢	٢	﴿ . هو الذي خلقكم من طين . ﴾ .
١٦	٢٢	﴿ . و يوم نحشرهم . ﴾ .
٨٢	٥٤	﴿ . سلام عليكم . ﴾ .
٢٢٨	٦٩	﴿ . ذكرى . ﴾ .
٢٢٨	٩١	﴿ . قدره . ﴾ .
٢٢٢	٩٥	﴿ . إن الله فالق الحب والنوى . ﴾ .
٢٥٩	١٠٢	﴿ . ذلكم الله ربكم . ﴾ .
٢٨٨	١٠٣	﴿ . لا تدركه الأ بصار وهو يدرك الأ بصار . ﴾ .
٢٢٧	١١٧	﴿ . إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله . ﴾ .
٢٢٧	١٢٣	﴿ . أكابر مجرميها . ﴾ .
١٣٦	١٢٦	﴿ . هذا صراط ربك مستقيماً . ﴾ .
٢٢٩	١٣١	﴿ . مهلاً . ﴾ .
٢٤٠ - ٢٣٠	١٣٧	﴿ . قتل أولادهم شركاؤهم . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٠٣	١٤٨	﴿ . ما أشركنا ولا آباؤنا . ﴾ .
٢٣٦	١٥٠	﴿ . هم شهداءكم . ﴾ .
٢٤٧ - ٢٤٥	١٦٠	﴿ . من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها . ﴾ .
سورة الأعراف		
٢٩٩ - ٢٩٢	٤	﴿ . وكم من قرية أهلكناها فجاعها بأسنا . ﴾ .
٢٢٨	٥	﴿ . دعواهم . ﴾ .
٢٩٢	١١	﴿ . ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة . ﴾ .
٢١٨	١٢	﴿ . ما منك ألا تسجد . ﴾ .
١٠٥	٢٢	﴿ . وطبقا يخصفان . ﴾ .
٣٠٤	٢٣	﴿ . وإن لم تغفر لنا وترحمنا . ﴾ .
٢٦٧	٢٧	﴿ . إنَّهُ يرَاكُمْ هُوَ وَقَبْلِهِ مِنْ حِيثِ . ﴾ .
١٤٣	٢٨	﴿ . قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ . ﴾ .
١١٩	٣٠	﴿ . وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مَهْتَمُونَ . ﴾ .
٨٢	٤١	﴿ . لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مَهَادٌ وَمِنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٌ . ﴾ .
١٧٩	٥٣	﴿ . فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَاءِ فَيُشَفِّعُونَا لَنَا . ﴾ .
٢٧٤	٥٦	﴿ . إِنْ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ . ﴾ .
١٩٥	٧٣	﴿ . فَذَرُوهَا تَكَلُّ فِي أَرْضِ اللَّهِ . ﴾ .
٢٨٣	٧٥	﴿ . لِلَّذِينَ اسْتَضْعَفُوا مَنْ أَمِنَ . ﴾ .
٧٢	١٠٣	﴿ . ثُمَّ بَعْثَنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ . ﴾ .
٢٤٨	١٣٢	﴿ . مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحِرَنَا بِهَا . ﴾ .
٢٥٠	١٣٢	﴿ . مِنْ آيَةٍ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٢٢ - ١٩٩	١٥٤	﴿ . للذين هم لربهم يرهبون . ﴾ .
٢١٤	١٥٥	﴿ . لو شئت أهلكتهم . ﴾ .
٢٤٥	١٦٠	﴿ . وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً . ﴾ .
٢٨٦	١٦١	﴿ . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً . ﴾ .
٢٢٩	١٦٤	﴿ . معذرة . ﴾ .
١٠٨	١٧٧	﴿ . ساء مثلاً القوم . ﴾ .
١٩٢	١٨٦	﴿ . من يضل الله فلا هادي له . ﴾ .
١٨٨	١٩٤	﴿ . فادعوهم فليستجيبوا لكم . ﴾ .
٣٥١	٢٠٤	﴿ . وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له . ﴾ .
سورة الأنفال		
٣٤٦	٣٢	﴿ . إن كان هذا هو الحق . ﴾ .
١٧٨	٣٣	﴿ . وما كان الله ليعنفهم . ﴾ .
١٠٩	٤٠	﴿ . تعم المولى ونعم النصير . ﴾ .
١٩٨	٥١	﴿ . ذلك بما قدمت أيديكم . ﴾ .
١١٩	٦٠	﴿ . لا تعلمونهم الله يعلمهم . ﴾ .
١٥٧	٦٤	﴿ . يأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين . ﴾ .
سورة التوبة		
٣٠٣ - ١٤٧	٣	.. ﴿ . إن الله بريء من المشركين ورسوله . ﴾ .
٢١٢	١٣	﴿ . ألا تقاتلون قوماً . ﴾ .
٢٢٩	١٩	﴿ . عماره . ﴾ .
٢٥١	٢٥	﴿ . وضاقت عليكم الأرض بما رحبت . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١٦٥	٣٢	». ويأنى الله إلا أن يتم نوره . ». .
٢١٦	٣٦	». منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا ظلموا . ». .
٢٢٩	٤٦	». الخروج . ». .
١٩٢	٥٨	». وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون . ». .
٨٣	٧١	». والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض . ». .
٢٠٠ - ١٩٥	١٠٣	». خذ من أموالهم صدقة تطهرهم . ». .
٢٨٩	١١٢	». والناهون عن المنكر . ». .
٣٣٥	١١٤	». إلا عن موعدة وعدها إياه . ». .
٣٤٦	١١٧	». كاد تزيغ . ». .
٢١٨	١٢٧	». وإذا ما أنزلت سورة . ». .
سورة يومنس		
٣٠٨	٢٤	». حتى إذا أخذت الأرض زخرفها . ». .
٢٩٨	٣٨	». أم يقولون افتراه . ». .
٢١١	٥١	». أثم إذا ما وقع . ». .
٣٠٤	٥٦	». هو يحيي ويميت . ». .
١٨٦ - ١٧	٥٨	». فبذلك فلتفرحوا . ». .
٢٨٨ - ١٥٧	٧١	». فأجمعوا أمركم وشركاكعم . ». .
٣٠٧	٨٧	». بمصر بيوتا . ». .
٧٧	٨٩	». ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون . ». .
٢١٢	٩٠	». الذي آمنت به بنو إسرائيل . ». .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
سورة هود		
٢٢٥	١٢	﴿ . وضائق به صدرك . ﴾ .
٢١١	١٧	﴿ . ألمن كان على بيته . ﴾ .
٢٢٧	٢٧	﴿ . هم أراذلنا . ﴾ .
٣٤٥	٢٨	﴿ . أنلزمكموها . ﴾ .
١٣٦	٧٢	﴿ . وهذا يعطي شيئا . ﴾ .
٢٢٦	٧٨	﴿ . هؤلاء بناتي هن أطهر لكم . ﴾ .
١٦٣ - ١٥٩	٨١	﴿ . ولا يلتفت منكم أحد إلا أمرأتك . ﴾ .
١٦٤	٨٨	﴿ . إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت . ﴾ .
٢٢٠	١٠٣	﴿ . ذلك يوم مجموع له الناس . ﴾ .
٢١٥	١٠٥	﴿ . فمنهم شقي وسعيد . ﴾ .
٢١٥	١٠٦	﴿ . فاما الذين شقوا ففي النار . ﴾ .
٢٢٩	١٠٦	﴿ . زفير . ﴾ .
٢١٥	١٠٨	﴿ . وأما الذين سعدوا ففي الجنة . ﴾ .
١٤٧	١١١	﴿ . وإن كلاما ليوفينهم . ﴾ .
سورة يوسف		
٢٣٤	٣	﴿ . نحن نقص عليك أحسن القصص . ﴾ .
١٤٦	٣	﴿ . وإن كنت من قبله لمن الغافلين . ﴾ .
٢١٢	٤	﴿ . رأيتم لم لي ساجدين . ﴾ .
٢٤٧	١٠	﴿ . تلتقطه بعض السيارة . ﴾ .
٢٨٩	١٥	﴿ . فلما ذهبوا به وأجمعوا . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٢٩	١٨	﴿ . كذب . ﴾ .
٨٤	١٨	﴿ . فصبر جميل . ﴾ .
٢٣٦	٢٣	﴿ . وقالت هيٰ لك . ﴾ .
٢١٥ - ٢١٤	٢٠	﴿ . وقال نسوة . ﴾ .
٢٥١ - ١٤٨	٣١	﴿ . ما هذا بشرًا . ﴾ .
٢٥٩	٣٢	﴿ . فذلٰكَ الَّذِي لَمْ تُنْتَنِ فِيهِ . ﴾ .
٧٩	٣٢	﴿ . لِيَسْجُنَ وَلِيَكُونَا مِن الصَّاغِرِينَ . ﴾ .
٢٥٩	٣٧	﴿ . ذَلِكُمَا مَا عَلِمْنَا رَبِّي . ﴾ .
٣٣٥	٤٠	﴿ . أَمْرٌ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيمَانٌ . ﴾ .
٢٢٢ - ١٩٩	٤٣	﴿ . إِنْ كُنْتُمْ لِرُقْبَا تَعْبُرُونَ . ﴾ .
١٨٢	٧٣	﴿ . مَا جَنَّتْنَا لِنَفْسِدْ فِي الْأَرْضِ . ﴾ .
١٧٧	٨٠	﴿ . فَلَنْ أَبْرُحُ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي . ﴾ .
٢٤١ - ١٢٦	٨٢	﴿ . وَاسْأَلُ الْقَرِيَّةَ . ﴾ .
٢٠٧	٨٥	﴿ . تَالَّهُ تَقْتُلُ . ﴾ .
٢٥٦ - ٣٠٤	٩٠	﴿ . وَمَنْ يَتَقَوَّلْ وَيَصْبِرْ . ﴾ .
٢٤٠	١٠٩	﴿ . وَلِدَارُ الْآخِرَةِ . ﴾ .
سورة الرعد		
٢٤	١١	﴿ . وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ . ﴾ .
٨٣	٢٦	﴿ . اللَّهُ يُسْطِعُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ . ﴾ .
٢١٤	٣١	﴿ . وَلَوْ أَنْ قَرَأْنَا سِيرَتْ بِهِ . ﴾ .
٢٢٠	٤٣	﴿ . كَفِيَ بِاللَّهِ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة إبراهيم
٢٥٣	٣١	» . من قبل أن يأتي . « .
٢٢٩	٤٤	» . نوال . « .
		سورة الحجر
٧٢	١٠	» . ولقد أرسلنا من قبلك في شيع الأولين . « .
٢١٧ - ١٤٤	٧٢	» . إنهم لفي سكرتهم يعمدون . « .
٢٦٨	٩٢	» . فوربك لنسألكم أجمعين . « .
		سورة النحل
٢١٧	١٨	» . إن الله لغفور رحيم . « .
٢٧٠	٥١	» . إلهين اثنين . « .
٨٦	٥٣	» . وما بكم من نعمة فمن الله . « .
٩٩	٥٨	» . وإذا بشر أحدهما بالاثني ظل وجهه مسوداً . « .
١٣٢	٦٤	» . وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبيّن لهم الذي اختلفوا فيه . « .
٢٩٥	٧٧	» . إلا كلام البصر أو هو أقرب . « .
٢٥٠	٩٦	» . ما عندكم ينقد وما عند الله باق . « .
٢٩٣	٩٨	» . فإذا قرأت القرآن فاستعد بالله . « .
١٨	١٢٣	» . ثم أوحينا إليك . « .
١٣٥	١٢٣	» . أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا . « .
		سورة الإسراء
٢٧٥	٩	» . إن هذا القرآن . « .
٢٦٦	١٣	» . وكل إنسان ألمناه طائره في عنقه . « .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٣٦	٢٣	﴿ . فَلَا تُقْتَلُ لَهُمَا أَنْفٌ . ﴾ .
٧٨	٢٨	﴿ . وَإِمَّا تُعَرِّضُنَّ عَنْهُمْ أَبْتِغَاءَ رَحْمَةً مِّنْ رَّبِّكَ . ﴾ .
١٠٦	٧٤	﴿ . وَلَوْلَا أَنْ شَيْنَاكَ لَقَدْ كَدْتَ تُرْكَنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا . ﴾ .
١٢٩	٧٦	﴿ . وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا . ﴾ .
٢١٣	١٠٠	﴿ . قُلْ لَوْلَا أَنْتُمْ تَمْلَكُونَ . ﴾ .
٢٩٦	١١٠	﴿ . قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ . ﴾ .
٢٥٣	١١٠	﴿ . أَيَّامًا تَدْعُوا . ﴾ .
سورة الكهف		
٢٥٢	٧	﴿ . أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً . ﴾ .
١٧٨	١٢	﴿ . لَنْعَمْ أَيُّ الْحَزَنِ . ﴾ .
٢٢٣	١٨	﴿ . وَكَبِيمْ بَاسْطَ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ . ﴾ .
٢٨٩	٢٢	﴿ . وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُ كَبِيمْ . ﴾ .
٧٨ - ٧٧	٢٣	﴿ . وَلَا تَقُولُنَّ لَشَيْءٍ . ﴾ .
٢٤٧ - ٢٤٦	٢٥	﴿ . وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مائَةٍ سَنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا . ﴾ .
١٢	٢٩	﴿ . وَقُلْ الْحَقُّ . ﴾ .
١٨٨	٢٩	﴿ . فَمَنْ شَاءَ فَلِيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلِيَكُفِرْ . ﴾ .
٣٥٥	٣٠	﴿ . إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَنَضِيعُ . ﴾ .
٣٤٦	٣٩	﴿ . إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَ . ﴾ .
٢٢٩	٥٨	﴿ . مَوْعِدٌ . ﴾ .
٢٠٢	٧١	﴿ . حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ . ﴾ .
١٢٩	٧٩	﴿ . وَكَانَ وَرَاحِمٌ مَلِكٌ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآية
٩٢	٩٦	﴿ . أَتُوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا . ﴾ .
		سورة مریم
١٩٥	٥	﴿ . فَهَبْ لِي مِنْ لَدْنِكَ وَلِيَا . ﴾ .
١٩٥	٦	﴿ . يِرْشِنِي . ﴾ .
٢٥٩	٩	﴿ . كَذَلِكَ قَالَ رِبُّكَ . ﴾ .
٢٧٣	٢٨	﴿ . وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغْيَا . ﴾ .
٩٨	٢٩	﴿ . كَيْفَ نَكَمْ مِنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا . ﴾ .
١١٢	٣٨	﴿ . أَسْمَعْ بَهُمْ وَأَبْصِرْ . ﴾ .
٢٨٠	٥٣	﴿ . وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا . ﴾ .
٢٨٣	٦٠	﴿ . فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا . ﴾ .
٢٨٣	٦١	﴿ . جَنَّاتُ عَدْنَ . ﴾ .
٢٧٢	٦٢	﴿ . تَلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورَثُ مِنْ عَبَادَنَا مِنْ كَانَ تَقِيًّا . ﴾ .
٢٥٢	٦٩	﴿ . ثُمَّ لَنْتَزَعُنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةِ أَيْمَهُ أَشَدَّ . ﴾ .
٢٦٢ - ٢٥٧	٦٩	﴿ . أَيْمَهُ أَشَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عَتِيًّا . ﴾ .
٢٥٢	٧٣	﴿ . أَيِّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا . ﴾ .
١١١	٧٥	﴿ . قَلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلِمَدَّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًا . ﴾ .
٢١٢	٧٨	﴿ . أَطْلَعَ الْفَيْبَ . ﴾ .
٢٦٦	٩٥	﴿ . وَكَلَّهُمْ أَتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرِدًا . ﴾ .
		سورة طه
٢١٧	٦٣	﴿ . إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانَ . ﴾ .
٢٠٢	٧١	﴿ . وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جَنُوْنِ النَّخْلِ . ﴾ .
٢٤٦	٧٤	﴿ . إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مَجْرِمًا . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١٧٩	٨١	﴿ . ولا تطغوا فيه فیحل علیکم غضبی . ﴾ .
١٤٦	٨٩	﴿ . أَفَلَا يریون ألا يرجع إلیهم . ﴾ .
٢٢٩	١٠٨	﴿ . عوجا . ﴾ .
سورة الأنبياء		
٢٨٣	٣	﴿ . وأسروا النجوى الذين ظلموا . ﴾ .
١٦٥	٢٢	﴿ . لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا . ﴾ .
٢٠١	٢٦	﴿ . وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه بل عباد مكرمون . ﴾ .
٧٨	٥٧	﴿ . تالله لا كيدين . ﴾ .
٢٢٩	٩٤	﴿ . كفران . ﴾ .
سورة الحج		
٣٥٣	٦	﴿ . ذلك بإن الله هو الحق . ﴾ .
١٨	١١	﴿ . ومن الناس من يعبد الله على حرف . ﴾ .
١٨٦	٢٩	﴿ . ثم ليقضوا . ﴾ .
٢٠٠	٣٠	﴿ . فاجتذبوا الرجس من الأوثان . ﴾ .
٢٣٩	٣٥	﴿ . والمقيمي الصلاة . ﴾ .
٣٣٠	٤٥	﴿ . فكأين من قرية أهلكتناها . ﴾ .
سورة المؤمنون		
٢٠٧	١	﴿ . قد أفلح المؤمنون . ﴾ .
٢٢٢	٥	﴿ . والذين هم لفروعهم حافظون . ﴾ .
٢٤٠ - ٢٠٣	٢٨	﴿ . فإذا استويت أنت ومن معك . ﴾ .
٢٧٢	٢٨	﴿ . فقل الحمد لله الذي نجانا من القوم الظالمين . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١٤٦	١٨٦	» . وإن نظرك لمن الكاذبين . ﴿ .
٢٥٢	٣٨	» . أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعِرْشِهَا . ﴿ .
٣٥١	٤٠	» . قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ . ﴿ .
٢٤٥	٤٨	» . تَسْعَةٌ رَّهْطٌ . ﴿ .
٢٨٤	٦٦	» . بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ . ﴿ .
٢٠٠	٧٢	» . رَدْفٌ لَّكُمْ . ﴿ .
٢١٢	٨٤	» . أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي . ﴿ .
٢٦٦	٨٧	» . وَكُلُّ آتُوهِ دَاخِرِينَ . ﴿ .
سورة القصص		
٢٠٩	٤	» . إِنْ فَرْعَوْنَ عَلَىٰ فِي الْأَرْضِ . ﴿ .
١٨٥	٢٢	» . وَلَا تَوْجَهْ تَلَقَّاءَ مَدِينَ . قَالَ عَسَىٰ رَبِّيْ . ﴿ .
٢٥٢ - ٢١٨	٢٨	» . أَيْمًا الْأَجْلِينَ قُضِيَتْ . ﴿ .
٢٥٩	٣٢	» . فَذَانِكَ بِرَهَانَانَ . ﴿ .
٢٢٩	٦٨	» . خِيرَةٌ . ﴿ .
١٤٤	٧٦	» . مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ . ﴿ .
٣٠٣	٨١	» . فَخَسَقَنَا بِهِ وِيدَارَهُ الْأَرْضِ . ﴿ .
٢٣٦	٨٢	» . وَيَكْتَهُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ . ﴿ .
٢٣٦	٨٢	» . وَيَكْأَنَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ . ﴿ .
٢٧٥	٨٣	» . تَلَكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ . ﴿ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة العنكبوت
١١٩	٢	. » أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا . « .
١٨٨	١٢	. » ولنحمل خطاياكم . « .
٢٢٣	٢٤	. » إنا منزلون على أهل هذه القرية رجنا . « .
٧٧	٦١	. » ليقولن الله . « .
٢١٢	٦٧	. » أولم يروا أدا جعلنا حرماً أمنا . « .
		سورة الروم
٢٢٠	٢	. » وهم من بعد غلبهم سيفلبون . « .
٧٣	٤	. » الله الأمر من قبل ومن بعد . « .
٩٩	١٧	. » فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون . « .
١٨٤	٣٦	. » وإن تصبهم سيئة إذا هم يقطنون . « .
١٠١	٤٧	. » وكان حقا علينا نصر المؤمنين . « .
		سورة لقمان
٢٢١	١١	. » خلق الله . « .
		سورة الأحزاب
٢٨٧	٧	. » وإن أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح . « .
١٨١	١١	. » وزلزلوا حتى يقول الرسول . « .
٣٠٧	١٢	. » يا أهل يشرب . « .
٢٥٠	٢١	. » ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا . « .
٢٦٧	٥١	. » ويرضين بما أتيتهن كلهن . « .
٣١٥	٥٢	. » لا يحل لك النساء . « .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
١٤٧	٥٦	﴿ . إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ . ﴾ . سورة سباء
١٧٠	١٠	﴿ . يَا جِبَالَ أُوبيِّ مَعَهُ وَالْطَّيرُ . ﴾ .
٢٠٢	٢٤	﴿ . وَإِنَا أَوْ إِيَّاكُمْ . ﴾ .
١٤٨	٤٨	﴿ . إِنَّ رَبَّيْ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغَيْبِ . ﴾ . سورة فاطر
٤٧	١	﴿ . أَولَى أَجْنَحَةً مُثْنَى وَثُلَاثَ وَرِبَاعٍ . ﴾ .
٢١٣	١٠	﴿ . إِلَيْهِ يَصُدُّ الْكَلْمَ الطَّيِّبَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ . ﴾ .
٢٧٢	١٢	﴿ . فَرَاتٌ سَائِعٌ شَرَابَهُ . ﴾ .
٢٩٩	٢١/٢٠/١٩	﴿ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . ﴾ .
٢٧٢	٢٧	﴿ . حُمْرٌ مُخْتَلِفُ الْأَوَانِهَا . ﴾ .
٢٨٢	٢٧	﴿ . وَغَرَابِيبُ سُودٍ . ﴾ .
١٩٤ - ١٧٩	٣٦	﴿ . لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فَيُمْتَوْأُ . ﴾ . سورة يس
١٤٦	٣٢	﴿ . وَإِنْ كُلَّا لِمَّا جَمِيعٌ . ﴾ .
٢٧٣	٧٨	﴿ . مَنْ يَحْيِي الْعَظَامَ فَهُوَ رَبِّيْمٌ . ﴾ . سورة الصافات
٢١١	١٧	﴿ . أَوْ أَبَانَتَا الْأَوْلَوْنِ . ﴾ .
٢٧٧	٤٨	﴿ . وَعِنْهُمْ قَاصِرَاتُ الْطَّرْفِ . ﴾ .
٣٥٢	٧٩/٧٨	﴿ . وَتَرَكَنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ . ﴾ .
٣٠٩	١٠٢	﴿ . يَا أَبَتَ افْعُلَ مَا تَؤْمِرُ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٩٥	١٤٧	.) وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون . ٤ .
٢١٢	١٥٣	.) اصطفى البنات . ٤ .
		سورة ص
٢٧٥	١٣	.) أولئك الأحزاب . ٤ .
٢٧٠	٢٣	.) ولني نعجة واحدة . ٤ .
٢٢٩	٢٤	.) بسؤال . ٤ .
٢٠٢	٢٤	.) إلى تعاجه . ٤ .
١٠٩	٣٠	.) نعم العبد . ٤ .
٢٧٩	٤١	.) وانذكر عبادنا أئوب . ٤ .
٢٧٩	٤٥	.) وانذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب . ٤ .
٣١	٤٧	.) وإنهم عندنا من المصطفين الآخيار . ٤ .
١٠٩	٥٦	.) فبئس المهداد . ٤ .
		سورة الزمر
٢٩٢	٦	.) خلّقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . ٤ .
٣٠٨	١٠	.) وأرض الله واسعة . ٤ .
٢٢٣	٢٨	.) هل هن كاشفات ضره . ٤ .
٢٨٩	٧٣	.) حتى إذا جاءها وفتحت أبوابها . ٤ .
		سورة غافر
٢٢٦	٢١	.) كانوا هم أشد منهم قوة . ٤ .
٢٤١	٧١	.) إذ الأغلل في عناقهم . ٤ .
		سورة فصلت
٢١٢	١١	.) قالت أئتنا طائعين . ٤ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢٥٢	٢٩	﴿ . وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا . ﴾ .
٢٩١	٣٠	﴿ . إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا . ﴾ .
١٩٨	٤٦	﴿ . وَمَا رِبْكَ بِظَلَامٍ . ﴾ .
سورة الشورى		
٣٠٥	٧	﴿ . فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي النَّارِ . ﴾ .
٢٠٩	١١	﴿ . لَيْسَ كَمِثْلَهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ . ﴾ .
٣٥٦	٤٣	﴿ . وَلَنْ صَبِرْ وَغَفَرْ إِنْ ذَلِكَ مِنْ عِزْمِ الْأَمْرِ . ﴾ .
٢٨٢	٥٣/٥٢	﴿ . وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . ﴾ .
سورة الزخرف		
٢٨٣	٣٣	﴿ . لَجَعَنَا مَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيَوْمِهِمْ . ﴾ .
٢٢٦	٤٨	﴿ . وَمَا نَرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أَخْتَهَا . ﴾ .
١٨٨	٧٧	﴿ . لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِبُّكَ . ﴾ .
سورة الدخان		
٢٦٠	٤٢	﴿ . إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ . ﴾ .
٢٧٧	٥٤	﴿ . وَزَوْجَنَاهُمْ بِحُورٍ عَيْنٍ . ﴾ .
سورة الجاثية		
٨٤	٢١	﴿ . سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ . ﴾ .
سورة الأحقاف		
٨٦	١٣	﴿ . إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا . ﴾ .
٢١	٣١	﴿ . أَجْبَيْنَا دَاعِيَ اللَّهِ . ﴾ .
٢٠١	٣١	﴿ . يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذَنْبِكُمْ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة محمد
٢٣٠	٤	. ﴿ فَضَرَبَ الرِّقَابَ . ﴾ .
٣٤٥	٣٧	. ﴿ إِنْ يَسْأَلُوكُمْ هَا . ﴾ .
		سورة الحجرات
٢١٣	٥	. ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا . ﴾ .
٢٢٩	٧	. ﴿ الْعَصِيَانَ . ﴾ .
١٠٣	١١	. ﴿ عَسَى أَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِّنْهُنَّ . ﴾ .
١٢٥	١٢	. ﴿ أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا . ﴾ .
٢١٥ - ٢١٢	١٤	. ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمِنًا . ﴾ .
		سورة الذاريات
١٠٩	٤٨	. ﴿ فَنِعَّمَ الْمَاهِدُونَ . ﴾ .
		سورة الطور
٢٠٨	١٤	. ﴿ هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تَكْنِبُونَ . ﴾ .
٢٩٨	٤٢	. ﴿ أَمْ يَرِيدُونَ كِيدَّا . ﴾ .
		سورة النجم
٢٩٥	٩	. ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسِينَ أَوْ أَنْتَنِي . ﴾ .
٩	١٩	. ﴿ أَفَرَعِيتَمُ الْأَنْوَافَ وَالْعَزَى . ﴾ .
٢٢٨	٢٢	. ﴿ قَسْمَةً . ﴾ .
٢٢٩	٢٦	. ﴿ وَكُمْ مِّنْ مَلْكٍ فِي السَّمَاوَاتِ . ﴾ .
		سورة القمر
٢٧٦	١٣	. ﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْوَاحِدِ وَسِرَّ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢١٣	٢٠	﴿ . أَعْجَازٌ نَّخْلٌ مُّنْقَرٌ . ﴾ .
٢٠٧	٢٣	﴿ . كَذِبَتْ شَمْوَدٌ بِالنَّذْرِ . ﴾ .
١٥٠	٥٠	﴿ . وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ . ﴾ .
		سورة الرحمن
٢٨٧	٦٨	﴿ . فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرِمَانٌ . ﴾ .
		سورة الواقعة
٢١٤	٧٠	﴿ . لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا . ﴾ .
٢١٨	٧٥	﴿ . فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النَّجُومِ . ﴾ .
٢٥١ - ٢١٨	٧٦	﴿ . وَإِنَّهُ لِقَسْمٍ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٍ . ﴾ .
		سورة الحديد
٢١٣	١٦	﴿ . أَلَمْ يَأْنَ لِلَّذِينَ آمَنُوا . ﴾ .
٢٦٩	١٨	﴿ . إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصْدِقَاتِ . ﴾ .
٢٦١	١٨	﴿ . افْرَضُوا . ﴾ .
٢٠٢	٢٥	﴿ . وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرَسُلُهُ . ﴾ .
٢١١ - ١٨٠	٢٩	﴿ . لَئِلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ . ﴾ .
		سورة الحشر
١٧٠	٤٠	﴿ . رَبِّنَا أَغْفَرْ لَنَا . ﴾ .
٢٧١	٤٢	﴿ . هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهٌ إِلَّا هُوَ . ﴾ .
٢٦٩	٤٣	﴿ . الْمَلِكُ الْقَنُوْسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمَهِيمُ . ﴾ .
٢٦٩	٤٤	﴿ . هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيُّ الْمَصْوُرُ . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآية
		سورة المتحنة
٣٤٤ - ٣٠٢	١	﴿ . يخرجون الرسول وإياكم . ﴾ .
١٣٣	١	﴿ . خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي . ﴾ .
١٤٠	٩	﴿ . إنما ينهاكم الله . ﴾ .
		سورة الصاف
١٩٣	١٠	﴿ . هل أدلكم . ﴾ .
١٨٧	١١	﴿ . تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا . ﴾ .
٢٧١	١٢	﴿ . ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهر . ﴾ .
٢٠١	١٤	﴿ . من أنصاري إلى الله . ﴾ .
		سورة المنافقون
١٤٤ - ١٤٢	١	﴿ . والله يعلم إني لرسوله . ﴾ .
٢١٤ - ١٩١	١٠	﴿ . لولا أخربتني إلى أجل قريب فلصدق وأكثن من الصالحين . ﴾ .
		سورة الطلاق
٢٢٢	٣	﴿ . إن الله بالغ أمره . ﴾ .
٨٥	٤	﴿ . فعدتهن ثلاثة أشهر والباقي لم يحضرن . ﴾ .
		سورة التحرير
٢٨٩	٥	﴿ . ثيبات وأبكارا . ﴾ .
٢٧١	٦	﴿ . قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقدها الناس والحجارة . ﴾ .
		سورة الملك
٢٥٣	٢٥	﴿ . متى هذا الوعد . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة القلم
٢٧٠	١١/١٠	﴿ . ولا تطبع كل حلاف مهين . ﴾ .
		سورة الحاقة
٢١٣	٧	﴿ . أعيجاز نخل خاوية . ﴾ .
٢٧٠	١٣	﴿ . نفخة واحدة . ﴾ .
٢٣٦ - ٩٢	١٩	﴿ . ها قم اقرعوا كتابيه . ﴾ .
		سورة المعارج
٣٥١	٢٨	﴿ . إن عذاب ربهم غير مأمون . ﴾ .
		سورة نوح
٢١٨	٢٥	﴿ . مما خطوا لهم أغرقوا . ﴾ .
		سورة الجن
١٩١	١٣	﴿ . فمن يؤمن بربه فلا يخاف . ﴾ .
١٤٦	٢٨	﴿ . ليعلم أن قد أبلغوا . ﴾ .
		سورة المزمل
١٤٢	١٢	﴿ . إن لدينا أنكالاً . ﴾ .
١٤٦	٢٠	﴿ . علم أن سيكون . ﴾ .
		سورة المدثر
٢٩٠	٥/٤/٣	﴿ . وربك فكبر . ﴾ .
١٩٥	٦	﴿ . ولا تمن تستكثر . ﴾ .
		سورة القيامة
١٣٦	٤	﴿ . بلى قادرين . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٣٠٩	١٤	﴿ بل الإنسان على نفسه بصيره . ﴾ . سورة الإنسان
٢١٦	٣	﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً . ﴾ .
٥٤ - ٥٣	٤	﴿ سلاسلاً . ﴾ .
٥٤ - ٥٣	١٥	﴿ قواريراً . ﴾ .
٥٤	١٦	﴿ قواريراً . ﴾ . سورة المرسلات
٢١٣	١٦	﴿ ألم نهلك الأولين . ﴾ . سورة النبأ
٢٥١	١	﴿ عم يتسلطون . ﴾ . سورة النازعات
٢٢٧	٢٠	﴿ فرأاه الآية الكبرى . ﴾ .
٢٣٦ / ١٤٤ / ١٤٢	٢٦	﴿ إن في ذلك لعبرة . ﴾ .
٢٤٠	٤٦	﴿ إلا عشية أو ضحاها . ﴾ . سورة عبس
١١٢	١٧	﴿ قتل الإنسان ما أكفره . ﴾ . سورة التكوير
٢٧٠	٢١ / ٢٠ / ١٩	﴿ إنه لقول رسول كريم . ﴾ .
١١٧	٢٤	﴿ وما هو على الغيب بضئن . ﴾ .
٢٥٣	٢٦	﴿ فأين تذهبون . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة البروج
٨٥	١٦/١٥/١٤	﴿ . وهو الغور الونود . ﴾ .
٢٥١	٥	سورة الطارق ﴿ . مم خلق . ﴾ .
١٤١	٢٦/٢٥	سورة الغاشية ﴿ . إن إلينا إياتهم . ﴾ .
٢٦٤	٢٢/٢١	سورة الفجر ﴿ . كلما إذا دكت الأرض دكا دكا . ﴾ .
١٤٦	٧	سورة البلد ﴿ . أيحسب أن لم يره أحد . ﴾ .
٢٩١ - ٢٣٠	١٣	﴿ . فك رقبة . ﴾ .
٢٣١	١٥/١٤	﴿ . أو إطعام في يوم ذي مسفة * يتيمًا . ﴾ .
٢٩١	١٧	﴿ . ثم كان من الذين آمنوا . ﴾ .
٢٢٩	١٧	﴿ . بالمرحمة . ﴾ .
		سورة الشمس
٣٠٨	١	﴿ . والشمس وضحاها . ﴾ .
		سورة الليل
٢٧١	١٤	﴿ . فائذركم نارا تظلى . ﴾ .
١٦٤	١٥	﴿ . لا يصلها إلا الأشقي . ﴾ .
		سورة الضحى
٢١٣	٦	﴿ . ألم يجدك يتيمًا فرأى . ﴾ .

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
٢١٦	١٠/٩	﴿ . فَلَمَّا يُتَّيِّمْ فَلَا تَقْهَرْ . ﴾ .
٢١٦	١١	﴿ . وَأَمَّا بَنْعَمَتْ رِيكْ فَحَدَثْ . ﴾ .
		سورة الشرح
٢٦٥	٥	﴿ . فَلَمَّا مَعَ الْعَسْرِ يَسِّرَ . ﴾ .
٢٦٥ - ١٤٢	٦	﴿ . إِنْ مَعَ الْعَسْرِ يَسِّرَ . ﴾ .
		سورة التين
٣٢١	٨	﴿ . أَلِمْ إِلَهٌ بِأَنْحَمِ الْحَاكِمِينَ . ﴾ .
		سورة العلق
٣٤٧	٧/٦	﴿ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغِي * أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَىْ . ﴾ .
٢٢٩	٨	﴿ . الرَّجْعِيْ . ﴾ .
٢٨٢ - ٧٩	١٦/١٥	﴿ . لَنْسِفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . ﴾ .
		سورة القدر
١٩٦	٥	﴿ . حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ . ﴾ .
		سورة البينة
٢١٢	٢/٢	﴿ . يَتَلَوُ صَحْفًا مَطْهَرَةً . ﴾ .
		سورة القارعة
٢٠٨	١١	﴿ . نَارٌ حَامِيَةٌ . ﴾ .
		سورة الإخلاص
٣٤٦	١	﴿ . قَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . ﴾ .
		سورة الناس
٢٨٠	٢/٢/١	﴿ . قَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . ﴾ .

٢- فهرس الأحاديث النبوية :

الصفحة	الحديث
١٩	« البكر تستأذن وإنها صماتها والثيب يعرب عنها لسانها »
١٦٦	« الناس كلهم موتى إلا العاملون »
٢٤١	« خرج من ذنبه كيوم ولدته أمه »

٣ - فهرس الأشعار :

الصفحة	القائل	البحر	القافية	مطلع البيت
			قافية الهمزة	
١٢١	الحارث بن حلنة	الخيف	العلاء	أو منعتم
٨	جرير	الوافر	أصابن	أقلني اللوم
٣٤٥	عمر بن أبي ربيعة	الرمل	غريبيا	ليت
٣٤٥	عمر بن أبي ربيعة	الرمل	رقبيا	ليس
١٩	الكميت	الطوليل	ومعرب	وجدنا لكم
١٣٠	ساعدة بن جوية	الكامل	الثطب	لدن
١٠٤	هدبة بن الخشرم	الطوليل	سكوب	عسى
٥٨	جرير	المنسرح	بالعلب	لم تتلفع
			قافية التاء	
٧٣	عبد الله بن يعرب	الوافر	الفرات	واساغ
٣٦	سلمى بن ربيعة	الكامل	فملت	وإذا العذارى
			قافية الجيم	
١٩٩	أبو ذؤيب الهذلي	الطوليل	نتيج	شربن
			قافية الحاء	
٨	أبو ذؤيب الهذلي	الوافر	صحيح	نهيتك
			قافية الدال	
١٠٨	جرير	الوافر	زادا	ترزود

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
معاوي	الحديدا	الوافر	عقية الأسدى	١٠٢
فما كعب	الجوارا	الوافر	جرير	١٦٩
ومن فعالي	جليدها	الطويل	عبدالواسع بن أسماء	٩٩
أفد الترحل	وكأن قد	البسيط	تابعة الذبياني	١٤
قالت	فقد	البسيط	تابعة الذبياني	١٤١
جمار	حمداد	الوافر	المتمس	٦٢
مفرشي	حديد	الخفيف	المتنبي	٢٧٦
قافية الراء				
فابت	تصفر	الطويل	تأبط شرأ	١٠٤ - ٨٧
وقال	بمقدار	البسيط	الأخطل	١٩٥
قافية العين				
رب من	يطعن	الرمل	سويد اليشكري	٢٤٩
ويحييني	رتئع	الرمل	سويد اليشكري	٢٤٩
فتضحي	من دعا	الطويل	-	١٨٧
تعدون	المقتعا	الطويل	جرير	٢١٥
أبحر	وينفع	الطويل	المتنبي	٣٠٥
ترى	باكروع	الطويل	المعري	٢٧٦
كم في	نقاع	الكامل	الفرزدق	٣٢٩
قافية اللام				
سمعت	بلا بلا	الوافر	نو الرمة	٣٥٣

الصفحة	القائل	البحر	القافية	مطلع البيت
١٩٧	جرير	الطويل	أشكل	فما زالت
٣٢٩	القطامي	البسيط	أحتول	كم ثالني
٩٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	إسحل	إذا هي
٢٠٩	مزاحم بن الحارث	الطويل	مجهل	غدت
٢٥٨	الأسود بن يعفر	الطويل	المضل	و قبلني
١٥٧	شعبة بن قمير	الوافر	الطلحال	فكونوا
			قافية الميم	
١٣٣	حاتم الطائي	الطويل	تكرما	وأغفر
٩٢	الفرزدق	الطويل	وهاشم	ولكن
٦١	لجيم بن صعب	الوافر	حذام	إذا قالت
٢٠٨	قطري بن الفجاعة	الكامل	وأمامي	ولقد
٢٤٨	عنترة	الكامل	الأسم	فيها اشتنان
٢٥٩	جرير	الكامل	الأيام	نِم المُنَازل
٢٨٨	-	المتقارب	المزدحم	إلى الملك
			قافية النون	
٢١٢	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بشان	لعمرك
١٦٦	عمرو بن معدى كرب	الوافر	الفرقدان	وكل أخ
٢٣٥	مخيم الراسبي	الكامل	أحيانني	شتان
			قافية الياء	
١٦٩	عبد يغوث بن وقاصر	الطويل	ألا تلاقينا	ويا راكباً

٤ - فهرس الأرجاز :

الصفحة	قائله	القافية
١٠٥	رؤبة	يمصحا
٢٦٨	-	أجمعوا
٢٨٨ - ١٩٦	رؤبة	المخترق
١٩٦	رؤبة	الحق
٨	-	الرفاق
٨	-	تشناق
٢٤٢	جندل بن المثنى	التدلل
٢٤٢	جندل بن المثنى	حنظل
٥	-	سمه
٢٠٩	العجاج	المتهم

٥ - فهرس الأمثال :

الصفحة	المثل
١٠٤	« عسى الغوير أبؤساً »
٢٤١	« ما كل سوداء تمرة ، ولا كل بيضاء شحمة »

٦ - فهرس الأعلام :

أزر : ٢٥٧

أبان بن تغلب : ٩١

إبراهيم بن السري (الزجاج) : ١٤٧ - ١٥٤ - ١٩٤ - ٢٤٦

أحمد بن الحسين (المتنبي) : ٢٧٦ - ٣٠٥

ابن أحمد = (علي بن أحمد)

الأخفش = (سعيد بن مساعدة)

إسرائيل : ٢٥٧

الأعمش = (سليمان بن مهران)

أيوب عليه السلام : ١٠٩

بشر : ٢٦٢

بكر بن محمد (أبو عثمان المازني) : ٢٩٠

أبو بكر = (شعبة بن عياش)

أبو بكر السجستاني = (عبدالله بن سليمان)

الحدري = (عاصم بن أبي الصباح)

جرير : ٨ - ١٠٨ - ١٩٧ - ٢٠٤ - ٢١٥

ابن جني = (عثمان بن جني)

حاتم الطائي : ١٢٣

الحارث بن حلزة : ١٢١

الحسن بن عبدالله (السيرافي) : ١٠٤ - ١٩٤ - ٢٥٣ - ٢٩٢ - ٢٩٨

الحسن : ٢٩٩

الحسين بن أحمد (أبو علي الفارسي) : ٢١٦ - ٢٤٦ - ٢٩٩

الحسين : ٢٩٩

حفص بن سليمان : ٥٤

حمزة بن حبيب : ٥٤ - ٣٠٣

ابن الحنفية = (محمد بن علي بن أبي طالب)

حواء : ٢٨٧

خالد بن قيس : ٢٥٨

خالد بن نضلة : ٢٥٨

الخليل : ٩ - ٥٢ - ٢٧٤ - ٣٣٧

خويلد بن خالد : ١٩٨

أبو ذئب = (خويلد بن خالد)

رؤبة : ١٩٦

زيان بن العلاء (أبو عمرو بن العلاء) : ٩١ - ٥٤

الزجاج = (إبراهيم بن السري)

زيد بن علي : ١٨٧

أبو زيد الأنصاري = (سعيد بن أوس)

سعید بن أوس : ١٨٧

سعید بن مسعود (الأخفش) : ٢٠١

سلیمان بن مهران : ٢٦٢

ابن سماک = (عثمان بن احمد)

سیبویه = (عمرو بن عثمان)

السیرافي = (الحسن بن عبد الله)

شعبة بن عیاش (أبو بکر) : ٩١ - ٢٦٢

أبو الطیب المتنبی = (أحمد بن الحسین)

عاصم بن أبي الصباح : ٧٣

ابن عامر = (عبد الله بن عامر)

عبد العزیز بن اسامة : ٩٩

عبد الرحمن الدهان : ٢٣٤

عبد القاهر الجرجاني : ٣

عبد الله بن سلیمان (أبو بکر السجستاني) : ٢٥٤

عبد الله بن عامر : ٥٤ - ٢٤٠

عبد الله بن عباس رضي الله عنه : ٢٣٤

عبد الله بن كثیر : ٥٤

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : ١٩٤

أبو عبيدة = (معمر بن المثنى)

عثمان بن احمد (ابن سماک) : ٧٣

عثمان بن جني : ٥٣ - ٢٩٠ - ١٨٦ - ١٨٧ - ٢٠٩

أبو عثمان المازني = (بكر بن محمد)

العقيلي = (عون العقيلي)

علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ٢١٤

علي بن أحمد : ٣٠٥

علي بن حمزة (الكسائي) : ١٨٦ - ٢٥٠

علي بن عيسى الرمانى : ٢١٦ - ٢١٨

أبو علي الفارسي = (الحسين بن أحمد)

عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ١٧٣ - ٢١٤

عمر بن أبي ربيعة : ٩٢

عمرو بن عثمان (سيبويه) : ٩ - ٣١ - ٣٨ - ٥٢ - ١٥٤ - ٢١٢ - ٢٤١ - ٢٧٤

أبو عمرو = (زيان بن العلاء)

عون العقيلي : ٧٣

عيسى عليه السلام : ٩٩

الفراء = (يحيى بن زياد)

الفرزدق : ٩٢

ابن كثير = (عبدالله بن كثير)

الكسائي = (علي بن حمزة)

الكميت : ١٩

محبوب : ٩١

محمد عليه الصلاة والسلام : ١٧ - ١٦٦ - ١٨٦

محمد بن عبدالله (ابن الوراق) : ٤٨ - ٩٥ - ٩٦

محمد بن علي بن أبي طالب : ٢٩٩

محمد بن يزيد (المبرد) : ١٥٤

معاذ بن مسلم : ٢٦٢

معمر بن المثنى (أبو عبيدة) :

المفضل : ٩١

موسى عليه السلام : ١٨٥ - ٢٥٥

التابعة الذبياني : ١٤٠

ابن الوراق = (محمد بن عبدالله)

يحيى بن زياد : ١٩٣ - ١٩٤ - ٢٣٩ - ٢٤٧

يونس : ٧٧

٧ - فهرس القبائل والطوائف والأمم :

أسد : ٢٣٤

أهل الشام : ٩١

البصرريون : ٧٧ - ٩١ - ١٢٥ - ٢٢٨ - ٢٦١ - ٣٤٧

بني تميم : ٦١ - ١٤٨ - ١٥٠ - ٢٣٤

ثمود : ٣٠٧

بني الحارث بن كعب : ٢١٧

الحجازيون : ٦١ - ١٤٨ - ١٥٠ - ٢٣٤

عاد : ٣٠٧

الكوفيون : ١٧ - ٣١ - ٧٧ - ١٤١ - ٩١ - ٢٦٢ - ٢٦٨ - ٢٧٤ - ٢٨٩ - ٣٤٧

٨ - فهرس الأماكن والبلدان :

بردى : ٣٠٩

بعلبك : ٢٥٧

جور : ٥٨ - ٥٩

حضرموت : ٢٥٧

شعبي : ٣٠٩

ماه : ٥٨ - ٥٩

مصر : ٣٠٧ - ٥٨

يشرب : ٣٠٧

٩ - قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

- ١ - تعليل النحو لابن الوراق - ميكروفيلم بمعهد البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
رقم (١١٩٠) نحو .
- ٢ - شرح الجمل للجرجاني - رسالة ماجستير . ت : خديجة محمد حسين .
جامعة أم القرى ١٤٠٨ هـ .
- ٣ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي - ميكروفيلم بالمكتبة المركزية . جامعة أم القرى .
رقم (٤٤٠٢) نحو .
- ٤ - الصفوة الصافية في شرح الدرة الألفية للنيلي - رسالة دكتوراه . ت : د .
محسن العميري . جامعة أم القرى ١٤٠٤ هـ .
- ٥ - طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة . نسخة مكتبة الأسد بدمشق -
رقم (٤٢٨) الظاهرية .
- ٦ - عقود الجمان في شعراء الزمان لابن الشعار - ميكروفيلم بمعهد البحث
العلمي . جامعة أم القرى . رقم (٣٥٥) ترجم .

ثانياً: المطبوعات :

- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي . ت : د / مصطفى
أحمد النماض . ط : المدنى - مصر . الطبعة الأولى .
- ٢ - الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي . ت : د / عبدالله الحسيني و د / محسن
العميري . ط : معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى .

- ٣ - الأزهية في علم الحروف . للهروي . ت : عبد المعين الملوحي . ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .
- ٤ - أسرار العربية لابن الأنباري . ت : محمد بهجة البيطار . ط : الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- ٥ - الأشباء والنظائر للسيوطى . ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٦ - الأصول في النحو لابن السراج . ت : د/ عبد الحسين الفتلي . ط : النعمان - النجف ١٩٧٣ م .
- ٧ - الأضداد لقطرب . ت : د / حنا حداد . ط : دار العلوم ١٤٠٥ هـ .
- ٨ - إعراب القرآن للنحاس . ت : د/ زهير غازي . ط : العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ .
- ٩ - الاقتراح للسيوطى . ت : أحمد صبحي فرات . استانبول ١٣٩٥ هـ .
- ١٠ - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش . ت : د/ عبد المجيد قطامش . ط : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ١١ - أمالى ابن الشجري . ط : دار المعرفة - بيروت (بعنوان) .
- ١٢ - إملاء ما من به الرحمن ، ويسمى (التبيان في إعراب القرآن) للعكبرى .
ت : إبراهيم عطوة . ط : البابي الحلبي . الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
- ١٣ - إنباه الرواة على أنباء النهاة للفقطي . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : دار الفكر العربي - القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ١٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري . ت : محمد محي الدين . ط : السعادة . الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ .
- ١٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . ت : محمد محيي الدين . ط : السعادة - الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ .

- ١٦ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي . ت : د/ موسى العليلي .
ط : العاني - بغداد ١٩٨٣ م .
- ١٧ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي . ت : د/ مازن المبارك . ط : دار
النفائس . الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .
- ١٨ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الريبع الأشبيلي . ت : د/ عياد
الثبيتي ، ط : دار الغرب الإسلامي . ط الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ١٩ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . ط : دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .
- ٢٠ - البداية والنهاية لابن كثير ، ت : عدد من الباحثين ، ط : دار الكتب العلمية ،
الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- ٢١ - بغية الوعاة للسيوطى . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط : البابي الحلبي .
الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
- ٢٢ - البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأبارى . ت : د/ طه عبد الحميد . ط :
دار الكتاب العربي ١٣٦٩ هـ .
- ٢٣ - تاج العروس من جواهر القاموس للزيبي . ت : عبد الستار فراج وجماعة .
طبعة الكويت ١٣٨٥ هـ .
- ٢٤ - التبصرة والتذكرة للصimirي . ت : د/ فتحي أحمد علي الدين . مركز
البحث العلمي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ٢٥ - التبيين لأبي البقاء العكברי . ت : د/ عبد الرحمن العثيمين . ط : دار الغرب
الإسلامي - بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٢٦ - التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) لصدر الأفاضل الخوارزمي .
ت : د/ عبد الرحمن العثيمين . ط : دار الغرب الإسلامي - بيروت . الطبعة
الأولى ١٩٩٠ م .

- ٢٧ - تذكرة النهاة لأبي حيان الأندلسي . ت : د / عفيف عبد الرحمن . ط : مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- ٢٨ - تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني . ط : دار التراث . القاهرة (بدون) .
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- ٢٩ - التكملة لأبي علي الفارسي . ت : د / حسن شاذلي فرهود - نشر عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ١٤٠١هـ .
- ٣٠ - التكملة لوفيات النقلة لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، ت : د / بشار عواد . ط : دار الرسالة . الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- ٣١ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . ط : دار إحياء التراث العربي بيروت (بدون) .
- ٣٢ - الجمل في النحو للجرجاني . ت: د/ عبد الطليم عبدالباسط . ط : دار الهانى للطباعة .
- ٣٣ - الجمل للزجاجي . ت : د / علي توفيق الحمد . ط : مؤسسة الرسالة . بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- ٣٤ - جمهرة اللغة لابن دريد . ط : دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ١٣٥١هـ .
- ٣٥ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . ت : د / فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .
- ٣٦ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربيلي . ت : د / حامد أحمد نيل . ط : مكتبة النهضة المصرية - ١٤٠٤هـ .
- ٣٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني . رتبه : مصطفى حسين أحمد . ط : دار الفكر - بيروت (بدون) .

- ٣٨ - الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي . ت : علي النجدي وجماعة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- ٣٩ - حجة القراءات لابن زنجلة . ت : سعيد الأفغاني . ط : مؤسسة الرسالة بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- ٤٠ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، ت : د/ عبدالعال مكرم ، ط : دار الشروق .
- ٤١ - خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي . ط : عبدالسلام هارون . مطبع الهيئة العامة ١٣٩٩ هـ .
- ٤٢ - الخصائص لابن جني . ت : محمد علي النجار . ط : دار الهدى - بيروت . الطبعة الثانية ١٩٥٢ م .
- ٤٣ - الدر المصنون للسمين الحلبي . ت : د/ أحمد الخراط . ط : دار القلم - دمشق . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٤٤ - ديوان تأبظ شرّاً . ت : علي نو الفقار . ط : دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ٤٥ - ديوان حاتم الطائي ليحيى بن مدرك الطائي . ت : عادل سليمان جمال - ط : المدنى - ١٣٩٥ هـ .
- ٤٦ - ديوان الحارث بن حلزة . ت : هاشم الطعان . ط : الإرشاد - بغداد ١٩٦٩ م .
- ٤٧ - ديوان رؤبة بن العجاج . بعنابة : وليم بن الورد . ط : دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ٤٨ - ديوان العجاج . ت : د/ عزة حسن . ط : دار الشروق . بيروت ١٩٧١ م .
- ٤٩ - ديوان عمر بن أبي ربعة . ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م .

- ٥ - ديوان القطامي . ت : إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . ط : بيروت - الأولى ١٩٦٠ م .
- ٦ - ديوان النابغة الذبياني . ت : د/ شكري فيصل . ط : دار الفكر - بيروت (بدون) .
- ٧ - ديوان الهذللين . ط : دار لكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥ هـ .
- ٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . ت : أحمد الخراط . ط : زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥ هـ .
- ٩ - سر صناعة الإعراب لابن جني . ت : مصطفى السقا وجماعة - ط : البابي البهبي - الأولى ١٣٧٤ هـ .
- ١٠ - سنن الترمذى للإمام محمد بن عيسى الترمذى . ت : عبد الرحمن محمد عثمان . ط : دار الفكر - بيروت ١٤٠٠ هـ .
- ١١ - شرح أبيات سيبويه للسيرافي . ت : د/ محمد علي سلطانى . ط : الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ .
- ١٢ - شرح أشعار الهذللين للسكنى . ت : عبد الستار فراج . ط : المدنى - القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- ١٣ - شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل . ت : محمد محى الدين . ط : دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٤ - شرح ألفية ابن معطي لابن القواوس . ت : د/ علي موسى الشوملي - ط : مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٥ - شرح التسهيل لابن مالك . ت : د/ عبد الرحمن السيد . ط : سجل العرب ١٩٤ م .

- ٧١ - شرح المفصل لأبن يعيش . ط : عالم الكتب . بيروت .
- ٧٢ - شرح هاشميات الكميت لأبي رياش القيسي . ت : د/ داود سلوم و د/ نوري حمودي . ط : عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ٧٣ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي . ت : د/ عبدالله الحسيني . ط : مكتبة الفيصلية - مكة . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٧٤ - الصاحبي لأبي الحسن أحمد بن فارس . ت : السيد أحمد صقر . ط : عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ م .
- ٧٥ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . ت : أحمد عبدالغفور عطار . ط : دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٧٦ - صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - طبع بالأوقست عن طبعة دار الطباعة العامة باستانبول ١٢١٥ هـ .
- ٧٧ - طبقات الحفاظ للسيوطى . ت : علي محمد عمر . ط : مكتبة وهبة - القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .
- ٧٨ - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى . ت : محمود محمد شاكر . ط : المدنى - القاهرة .
- ٧٩ - طبقات الشافعية للأسنوي ، ت : عبدالله الجبورى ، ط : دار العلوم ١٤٠١ هـ .
- ٨٠ - غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري . عنى بنشره : ج . برجستراسر . ط : مكتبة الخانجي - مصر . الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ .
- ٨١ - فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني . ت : د/ محمد علي سلطانى . ط : دار قتبة للطباعة والنشر . دمشق ١٤٠١ هـ .

- ٨٢ - الكتاب لسيبوه . ت : عبدالسلام هارون . ط : دار القلم - القاهرة ١٣٨٥ هـ .
- ٨٣ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لكي بن أبي طالب . ت : محيي الدين رمضان . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
- ٨٤ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري . دار الفكر - بيروت (بدون) .
- ٨٥ - الكوكب الديري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للأسموي . ت : د/ محمد حسن عواد . ط : دار عمار . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٨٦ - لسان العرب لابن منظور . ط : دار صادر - بيروت .
- ٨٧ - اللمع في العربية لابن جني . ت : د/حسين محمد ، ط : عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- ٨٨ - ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزان القيرواني ، ت : المنجي الكعبي ، ط : الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م .
- ٨٩ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . ت : هدى قراءة . ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ .
- ٩٠ - المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي . ت : عبدالستار أحمد فراج . ط : عيسى البابي الحلبي ١٣٨١ هـ .
- ٩١ - المبسوط في القراءات العشر للأصبغاني . ت : سبيع حاكمي . ط : مجمع اللغة العربية بدمشق ، (بدون) .
- ٩٢ - مجمع الأمثال للميداني . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط: عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ م .

- ٩٣ - المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها لابن جني . ت : علي النجدي ناصف وزميليه . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .
- ٩٤ - مختار الصحاح للرازي . ط : دار الكتب المصرية .
- ٩٥ - مختصر في شواد القراءات لابن خالويه . ط : مكتبة المتنبي - القاهرة . (بدون) .
- ٩٦ - المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف . ط : دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية ١٩٧٢م .
- ٩٧ - المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري . ت : د/ طارق الجنابي . ط : العاني - بغداد ١٩٧٨م .
- ٩٨ - المذكر والمؤنث للمبرد . ت : د/ رمضان عبد التواب ، و د/ صلاح الدين الهادي . ط : دار الكتب ١٩٧٠م .
- ٩٩ - المرتجل لابن الخشاب . ت : علي حيدر . ط : دار الحكمة - دمشق ١٣٩٢هـ .
- ١٠٠ - المستقصى في أمثال العرب للزمخشي . ط : دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ .
- ١٠١ - مشكل إعراب القرآن لكي بن أبي طالب . ت : ياسين محمد السواس . ط : دار المؤمن للتراث - دمشق . الطبعة الثانية .
- ١٠٢ - معاني القرآن للأخفش الأوسط . ت : د/ فائز فارس . الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- ١٠٣ - معاني القرآن للفراء . ت : محمد علي النجار وجماعة .
- ١٠٤ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج . ت : د/ عبدالجليل عبده . ط: دار الكتب .

- ١٠٥ - معجم الآباء لياقوت الحموي . ط : دار الفكر . الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ .
- ١٠٦ - معجم البلدان لياقوت الحموي . ط : دار صادر - بيروت .
- ١٠٧ - معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون . ط : مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ .
- ١٠٨ - معرفة القراء الكبار للذهبي . ت : محمد سيد جاد الحق . ط : دار الكتب الحديثة . مصر . الطبعة الأولى .
- ١٠٩ - مغني اللبيب عن كتب الأعaries لابن هشام . ت : د/مازن المبارك وزميله . ط : دار الفكر - دمشق . الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
- ١١٠ - المفصل للزمخشري . ت : د/ محمد عز الدين . ط : دار إحياء العلوم .
- ١١١ - المقتضى في شرح الإيضاح للجرجاني . ت : د/ كاظم بحر المرجان . ط:دار الرشيد ١٩٨٢ م .
- ١١٢ - المقتضى للمبرد . ت : محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
- ١١٣ - المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازنی . ت : إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين . ط : البابي الحلبي . الطبعة الأولى « ١٣٧٣ هـ .
- ١١٤ - الموجز في النحو لابن السراج . ت : مصطفى الشويفي وبين سالم دامرجي . ط : بدران . بيروت ١٣٨٥ هـ .
- ١١٥ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسی ، ت : د/عبد الحسين الفتلي ، ط : مؤسسة الرسالة . ط : الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١١٦ - النكت في تفسير كتاب سيبويه للشتتمري ، ت : زهير عبد المحسن ، منشورات معهد المخطوطات بالكويت ، ط : الأولى .

- ١١٧ - التوادر في اللغة لأبي زيد الانصاري . ت : محمد عبد القادر . ط : دار الشروق . بيروت ١٤٠١ هـ .
- ١١٨ - هدية العارفين لإسماعيل محمد البغدادي . ط : المعارف الجليلة باستانبول ١٩٥١ م .
- ١١٩ - همع الهوامع للسيوطى . ت : عبد السلام هارون ود / عبد العال سالم مكرم . ط : دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٤ هـ .
- ١٢٠ - الوافي بالوفيات لخليل بن ابيك الصدقى . اعتناء : هلموت ريتز . ط: دار النشر فرانز شتايرز ١٩٦٢ م .

١ - فهرس الموضوعات :
 أ - فهرس الباب الأول : الدراسة :

الصفحة	الموضوع
	الباب الأول : الدراسة :
١٣	الفصل الأول
١٥	أولاً : التعريف بصدر الأفضل الخوارزمي :
١٥	١ - اسمه ونسبه
١٥	٢ - ولادته
١٦	٣ - شيوخه
١٩	٤ - تلاميذه
٢٠	٥ - مؤلفاته
٢٢	٦ - أدبه وشعره
٢٤	٧ - صفاته
٢٦	٨ - رحلاته العلمية
٢٧	٩ - وفاته
٢٨	ثانياً : التعريف بصاحب المتن (الجرجاني)
٢٩	الفصل الثاني
٣١	أولاً : توثيق نسبة الكتاب
٣٥	ثانياً : منهج المؤلف
٣٥	ثالثاً : مصادره

الصفحة	الموضوع
٥٢	رابعاً : شواهده
٥٨	خامساً : مذهبة النحو
٦٢	سادساً : موقفه من العلماء
٧٥	الفصل الثالث
	الموازنات :
٧٧	١ - موازنة بين (ترشيح العلل) و (شرح الجمل) للجرجاني
٨٤	٢ - موازنة بين (ترشيح العلل) و (المرتجل) لابن الخشاب
٩١	٣ - موازنة بين (ترشيح العلل) و (الإيضاح) للزجاجي
٩٥	الفصل الرابع
٩٧	العلة وتاريخها في النحو العربي
١٠٣	الفصل الخامس
١٠٥	١ - وصف المخطوط
١٠٦	٢ - عملي في التحقيق

ب - فهرس الباب الثاني : النص المحقق :

الصفحة	الموضع
٣	١ - مقدمة الكتاب
٤	٢ - أقسام الكلام
١٠	٣ - علامات الفعل
١٧	٤ - علامة الحرف
١٨	٥ - الإعراب
٢٧	٦ - الأسماء الستة
٢٨	٧ - التثنية والجمع
٣٢	٨ - إضافة (كلا)
٣٤	٩ - مواضع استواء الجر والنصب
٣٥	١٠ - الأفعال الخمسة
٣٩	١١ - الفعل المضارع المعتل الآخر
٤١	١٢ - الأسماء المعرفية
٤٢	١٣ - الممنوع من الصرف
٦٥	١٤ - الأسماء المبنية
٦٧	١٥ - الفرق بين المعرف والمبني
٦٩	١٦ - البناء اللازم والعارض
٧٩	١٧ - الكلمات المعرفية
٨٠	١٨ - المبتدأ والخبر

الصفحة	الموضوع
٨٨	١٩ - عوامل الأفعال
٨٩	٢٠ - الفاعل
٩٧	٢١ - الأفعال الناقصة
١٠٢	٢٢ - أفعال المقاربة
١٠٦	٢٣ - فعل المدح والذم
١١٠	٢٤ - فعل التعجب
١١٤	٢٥ - عمل الأفعال النصب
١١٦	٢٦ - أقسام الفعل المتعدى
١٢٢	٢٧ - التمييز
١٢٥	٢٨ - المصدر المنصوب
١٢٨	٢٩ - ظرفاً الزمان والمكان
١٣١	٣٠ - المفعول له
١٣٤	٣١ - الحال
١٣٨	٣٢ - (إن) وأخواتها
١٤٢	٣٣ - مواضع فتح وكسر همزة (إن)
١٤٨	٣٤ - لا و ما المشبهتان بليس
١٥٠	٣٥ - لا النافية للجنس
١٥٥	٣٦ - المفعول معه
١٥٨	٣٧ - الاستثناء

الصفحة	الموضوع
١٦٩	٣٨ - باب النداء
١٧٥	٣٩ - الترخيم
١٧٦	٤٠ - باب نواصي الفعل المضارع
١٨٤	٤١ - الحروف الجازمة
١٩٢	٤٢ - إضمار الشرط
١٩٧	٤٣ - حروف الجر
٢٠٦	٤٤ - حروف القسم
٢٠٨	٤٥ - بقية حروف الجر
٢١١	٤٦ - الحروف المهملة
٢٢٠	٤٧ - عوامل الأسماء
٢٢١	٤٨ - اسم الفاعل
٢٢٤	٤٩ - اسم المفعول
٢٢٥	٥٠ - الصفة المشبهة
٢٢٨	٥١ - المصدر
٢٢٢	٥٢ - أسماء الأفعال
٢٢٧	٥٣ - الإضافة
٢٤٢	٥٤ - العدد
٢٤٨	٥٥ - أسماء الشرط الجازمة
٢٥٦	٥٦ - باب المعرفة والتكررة

الصفحة	الموضوع
٢٦٤	٥٧ - باب التوابع (التأكيد)
٢٦٨	٥٨ - الصفة
٢٧٩	٥٩ - عطف البيان
٢٨١	٦٠ - البدل
٢٨٥	٦١ - حروف العطف
٢٨٧	٦٢ - معاني (الواو)
٢٩٠	٦٣ - أحكام (الفاء)
٢٩١	٦٤ - معاني (ثم)
٢٩٤	٦٥ - معاني (أو)
٢٩٧	٦٦ - معاني (أم)
٢٩٨	٦٧ - الفرق بين (أو) و (أم)
٢٩٩	٦٨ - معاني (لا)
٣٠٠	٦٩ - معاني (بل)
٣٠١	٧٠ - (لكن)
٣٠٦	٧١ - باب التذكير والتأنيث
٣١١	٧٢ - أنواع الجموع
٣١٦	٧٣ - الأعداد
٣١٨	٧٤ - باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي
٣٢٢	٧٥ - التمييز

الصفحة	الموضوع
٣٢٥	٧٦ - تمييز (كم)
٣٢١	٧٧ - الجر غير الحقيقى
٣٢٢	٧٨ - أقسام الإعراب
٣٢٣	٧٩ - المضمرات
٣٢٨	٨٠ - الضمائر المتصلة
٣٤٢	٨١ - الضمير المستتر
٣٤٤	٨٢ - الضمائر من حيث الفصل والوصل
٣٤٨	٨٣ - المفرد والجملة
٣٤٩	٨٤ - تراكيب الكلم

ج - الفهرس العام :

الصفحة	الموضوع
٩ - ٥	المقدمة
١٠٦ - ١١	الباب الأول : الدراسة
٣٥٦ - ١	الباب الثاني : النص المحقق
	الفهارس :
٣٥٩	١ - فهرس الآيات القرآنية
٣٨٨	٢ - فهرس الأحاديث
٣٨٩	٣ - فهرس الأشعار
٣٩٢	٤ - فهرس الأرجناز
٣٩٢	٥ - فهرس الأمثال
٣٩٣	٦ - فهرس الأعلام
٣٩٨	٧ - فهرس القبائل والطوائف والأمم
٣٩٨	٨ - فهرس الأماكن والبلدان
٣٩٩	٩ - فهرس المصادر المراجع
٤١١	١٠ - فهرس الموضوعات :
٤١١	أ - فهرس الباب الأول - الدراسة
٤١٣	ب - فهرس الباب الثاني - النص المحقق
٤١٨	ج - الفهرس العام

مطابع جامعة أم القرى